جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله)

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر

"1870-1914م"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

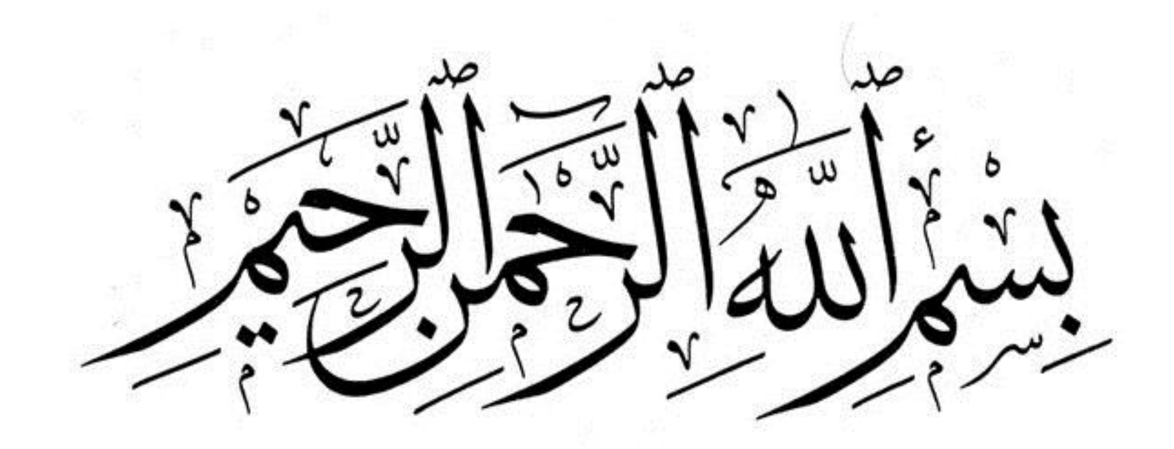
إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حميد قريتلي الغالي غربي

لجنــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أد/بوعزة بوضرساية	جامعة الجزائر -02 -	رئيسا
أ.د/الغالي غربي	جامعة يحي فارس -المدية -	مشرفا ومقررا
أ.د/عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ	جامعة الجزائر -02 -	عضوا مناقشا
د/ محمد بلقاسم	جامعة الجزائر -02 -	عضوا مناقشا
أ.د/ الصادق دهاش	جامعة علي لونيسي –البليدة	عضوا مناقشا
د/ نور الدين ايلال	جامعة علي لونيسي –البليدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين اللذين قال فيهما الله تعالى في سورة الإسراء "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"، الآية24.

إلى روح والدي رحمه الله برحمته الواسعة.

إلى والدتي التي صبرت و تحملت و كافحت من أجل تربيتنا و تعليمنا ، جزاها الله عنا كل خير . إلى من تقاسمني نفسي ، زوجتي التي هيأت لي السكينة و المودة ، و غرست في نفسي حب الإتقان و المثابرة .

إلى فلذات كبدي عبد الكريم ، علي عبد الرؤوف ، أنس عبد الجبار.

إلى كل عائلتي كل باسمه، و إلى كل المخلصين لهذا الوطن

شكـــــر وعرفان

أحمد الله و اشكره الذي بفضله و عونه و توفيقه تتم الصالحات ، على أن وفقني لإتمام هذا العمل .

ثم أتوجه بشكري الخالص إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور الغالي غربي ، الذي لم يبخل بجهوده في تتبع مراحل انجاز العمل المتواضع ، من خلال قراءته و تصحيحه ، و توجيهاته القيمة ، لإخراجه في شكله النهائي ، رغم تعدد ارتباطاته وواجباته العلمية و العملية ، فله منا خالص الشكر و التقدير .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الأساتذة الذين قدموا يد المساعدة خاصة الدكتور حكيم بن الشيخ ، و الدكتور محمد بوطيبي ،والدكتور ابراهيمي و الدكتور مولود قرين و الأستاذ سليم أوفة ،والأستاذ رابح حباش الذين قدموا لنا خدماتهم و ما يرتبط بموضوع الدراسة ، و الشكر موصول إلى كل الأساتذة الذين لم نذكرهم بأسمائهم ، كما لا يفوتني أن أشكر طاقم عمال المكتبة البلدية و على رأسهم : أحمد ياحي و محمد فرطاسي الذين سهروا على تتبع العمل في جانبه التقني ، فلهم منا كل عبارات التقدير

و أقدم الشكر للذين ساعدوني من هيئات علمية ، المكتبة الوطنية الجزائرية (الحامة) ، مكتبة جامعة أبو القاسم سعد الله ببوزريعة ، و مكتبة جامعة يحي فارس بالمدية ...الخ ، كما أوجه شكري الى عمال المكتبة الوطنية بباريس الذين قدموا لنا كل التسهيلات للوصول الى بعض مصادر ومراجع الموضوع ، والشكر نفسه نوجهه الى عمال مركز أرشيف ماوراء البحار بأكس أون بروفانس، دون أن ننسى عمال مركز الأرشيف الوطني التونسي .

المختصرات الواردة في البحث :

أ– باللغة العربية :

ط : الطبعة .

د.ط : دون طبعة .

د.م.ن: دون مكان نشر .

د.ت.ط: دون تاريخ طبع.

ج : الجزء .

مج : المجلد .

تح : تحقيق .

تر: ترجمة.

م.و.ب.ح.ث : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

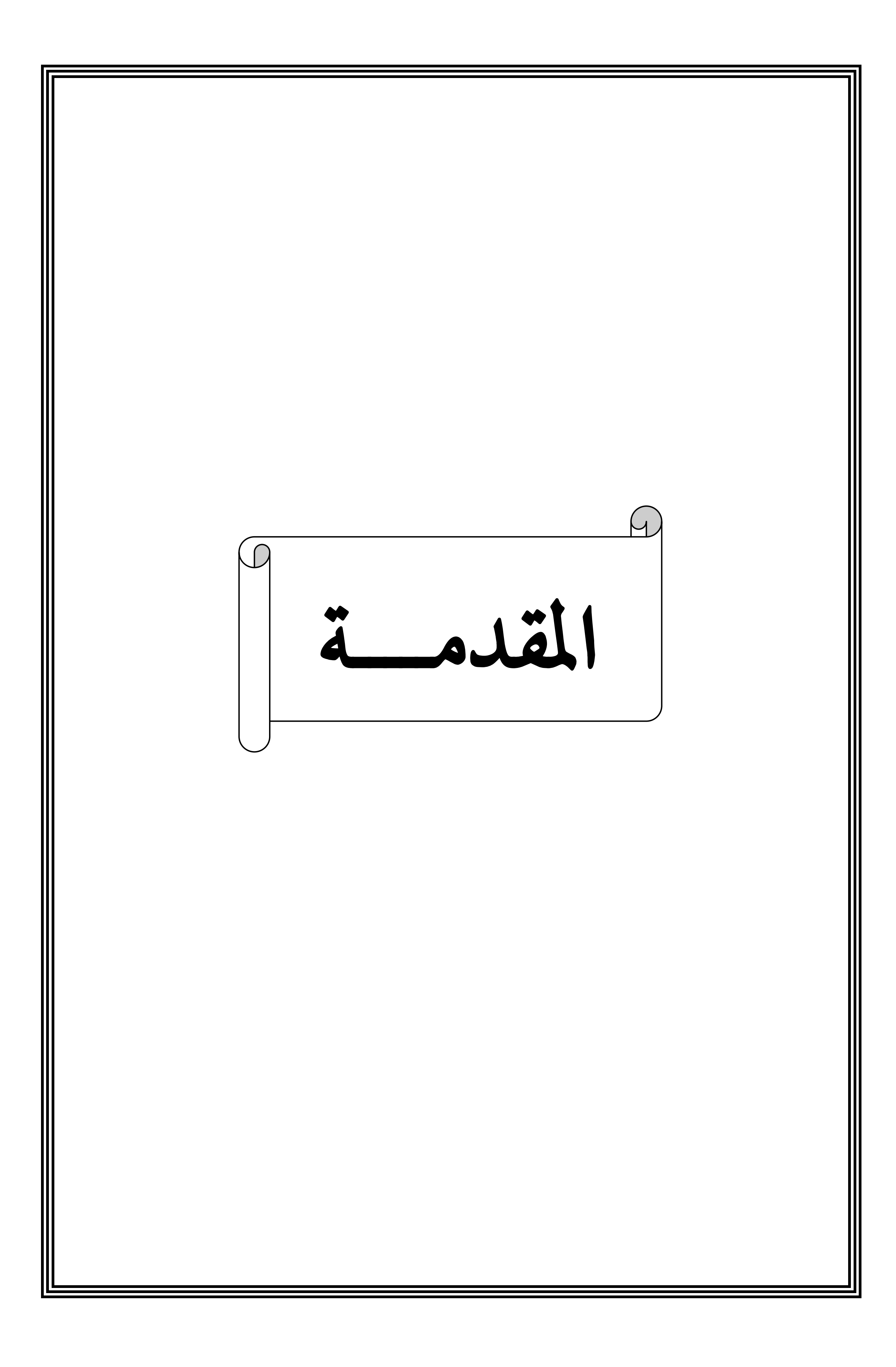
د. م .ج : ديوان المطبوعات الجامعية .

م ، و ، ك : المؤسسة الوطنية للكتاب.

د ، ب ، ن ، ت : دار بهاء الدين للنشر والتوزيع .

ب– باللغة الفرنسية :

- **A.O.M :** Archive d'outre mer (Aix – en – Provence)
- **A.N,T :** Archive nationale tunisien.
- **G.G.A** : Gouvernement général de l'Algérie .
- **R.A :** Revue Africaine **.**
- **R.M.M :** Revue du monde Musulman.
- **O.P.U** : Office des publications universitaires.
- **P.U.F** : publications universitaires Française.
- **C.N.R.S** : centre national de la recherche scientifique .
- **IBLA :**Institut des belles lettres arabes **.**


المقدمـــــة

إن الإسلام من الموضوعات التي أخذت حيزا كبيرا في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، ذلك أنه شكل أكبر عقبة أمام الآليات الاستعمارية لاستيعاب المجتمع الأهلي الجزائري ، إضافة إلى كونه عنصرا يرتبط بالهوية هذه الأخيرة التي كانت مستهدفة خلال الحقبة الاستعمارية بأكملها ، و هو الأمر الذي عبرت عنه الكثير من تصريحات العسكريين و السياسيين التي صبت في هذا المجال ، خاصة خلال فترة الحكم العسكري أين ظهرت المقاومة الجزائرية بشكل دفع إلى البحث في أسرارها الكامنة ، و هو ما دفع بالكثير من هؤلاء إلى ربط هذه القوة بالخلفية الدينية ، و اتخذت المؤسسة العسكرية الاستعمارية خلال هذه الفترة مبدأ المجابهة المادية ، حيث تعرضت المؤسسات الإسلامية الى الهدم و التحويل أو الإهمال ، كما تعرض القائمون عليها إلى التضييق و التهجير القصري ، لكن هذا المبدأ عرف نوعا من المرونة كسياسة جديدة خاصة بعد أن استأنست الإدارة الاستعمارية بمجموعة من الدراسات الانثروبولوجية التي استهدفت في مضامينها كل ما له علاقة بالإسلام.

ومن هنا رسمت سياسة امتزجت بين المراقبة و محاولة خلق مؤسسات بديلة عن المؤسسات الإسلامية الأهلية ، من خلال شل دور الأوقاف الإسلامية خاصة بعد أن أدركت وظيفتها المركبة في مجال التعليم و تفعيل دور المساجد و القائمين عليها ، فكان الهدف يسير نحو هدم و إضعاف الكيان الثقافي التقليدي وتأسيس لنسق ثقافي يسمح بتثبيت قيم جديدة خادمة للاستعمار من خلال إنهاء الوظيفة الاجتماعية والثقافية لمؤسسة الأوقاف باعتبارها وسيلة اقتصادية تدعم المجالات السابقة الذكر، ومن الأساليب الأخرى للسياسة الاستعمارية : خلق تأطير جديد لها يكون بمثابة "**اكليروس ديني** " تمثله طبقة من الموالين لها و المتخرجين من المؤسسات التي استحدثت لهذا الغرض التي عرفت بالمدارس الشرعية .

كما أن سياستها شملت كل ما يرتبط بالإسلام كالمناسبات الدينية من حج و صوم ، إضافة إلى وضع سياسة لضرب المخزون الروحي للطرق الصوفية و مؤسسة الزاوية باعتبارها قاعدة خلفية للتمردات و الثورات و تأليب الأهالي الجزائريين ضد المشروع الاستعماري ،كما استهدفت مؤسسة القضاء الإسلامي الذي كان يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية ، و أصدرت لذلك ترسانة من القوانين التي ألغت تدريجيا هذه المؤسسة التي كانت تتعارض و المنظومة القضائية الاستعمارية ، ولم تتوقف هذه السياسة عند هذا الحد بل وصلت إلى التفكير في استخدام الوسائل البشرية و المعنوية للحد من انتشار أفكار الجامعة الإسلامية في نهاية القرن التاسع عشر ، ومن جهة أخرى سعت إلى نقل مظاهر الحياة الأوروبية من خلال العادات و التقاليد التي وفدت مع حملات توطين الأوروبيين في الجزائر ، و استغلال مجال التعليم لتخريج نخبة جزائرية ذات طابع غربي متشبعة

بقيم الحضارة والثقافة واللغة الفرنسية توظف في هدم البنى المشكلة للشخصية الجزائرية وفق ما تقتضيه السياسة الاستعمارية ، و ذلك من خلال إقامة هيئات ونشاطات موازية لكل المظاهر الإسلامية .

أسباب اختيار الموضوع :

لقد كان اختياري لموضوع السياسة الإسلامية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة التي مست فترة الحكم المدني ، يعود بالأساس إلى عدة اعتبارات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي :

من العوامل الذاتية ما يعود إلى طبيعة تكويني الأكاديمي التي تبحث في التاريخ الثقافي والديني منذ بداية دراستي في الجامعة ، هذا إلى جانب ارتباط البحث في الموضوع بمجموعة من التساؤلات التي كانت محل نقاش شخصي مع بعض المهتمين بتاريخ الطرق الصوفية وعلاقتها بالاستعمار ، فمنهم من كان مع طرح العمالة والتدجين ومنهم من كان مع أن المنظومة الطرقية على أنها كانت جبهة من الجبهات التي مثلت ودافعت عن الإسلام ، وهو ما كان دافعا للتحقيق في صحة أحد الطرحين ، كما يمكن أن أضيف أنه كانت لدي رغبة في التعرف على علاقة بعض الوقائع الراهنة المرتبطة بنمط تسيير المؤسسات الدينية اليوم ، وما كانت عليه هذه الأخيرة خلال الحقبة الاستعمارية .

حدود الموضوع تمت بدايتها بسنة 1870م التي تمثل بداية الحكم المدني المرتبط بسقوط الإمبراطورية الثانية في 02سبتمبر 1870 وقيام الجمهورية الثالثة في 14سبتمبر 1870.أما الاطار الذي تنتهي عنده فصول الموضوع كان سنة 1914 التي تمثل محطة كبرى في تاريخ العالم بشكل عام لأنها ترتبط باندلاع الحرب الإمبريالية الأولى على حد تعبير المؤرخ محمد العربي الزبيري ، كما تمثل امتداد لمرحلة الوعي التي شهدتها الجزائر مع مطلع القرن العشرين ، والتي برزت من خلالها مواقف لبعض الشخصيات النخبوية نتيجة لمجموعة من العوامل والتراكمات .

الإشكالية :

إن الإشكالية التي يراد الإجابة عنها من خلال هذه الأطروحة تتمثل في البحث عن الأسباب التي دفعت بالسلطة الاستعمارية الى تبني سياسة اسلامية وفق ما يقتضيه مشروع الاحتلال ، ومحاولة خلق طبقة مثقفة جزائرية تؤدي الوظيفة الاستعمارية من خلال تقبل الثقافة الغربية وتوجيه المجتمع "الأهلي" تدريجيا نحو الانسلاخ عن هويته الجزائرية التي تعبر عنها لغته وعاداته

وتقاليده ، وهل نجحت في تحقيق الأهداف التي سطرتها منها : تغيير أسلوب السيطرة من شكله العسكري الى شكل الإبادة الهوياتية عن طريق المؤسسات والأفكار و الشخصيات الدينية والفكرية .

وللإجابة عن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية :

ماهي الأسس التي قامت عليها السياسة الاستعمارية اتجاه الدين الإسلامي ؟

ماهي مختلف الأساليب الاستعمارية اتجاه الهوية الجزائرية (اللغة ، العادات والتقاليد...)؟

كيف تعاملت السلطة الاستعمارية مع الطرق الصوفية والزوايا ؟

ماهي أهم الترتيبات القانونية والإدارية التي أطرت الهيئات الإسلامية من مساجد وأوقاف ؟

عرض المصادر والمراجع :

أ/ الأرشيف:

سمحت لنا زيارة **أرشيف أكس أون بروفانس** الحصول على وثائق تخص إحصاءات حول ممتلكات بعض المساجد على مستوى كبريات المدن الجزائرية ، و التي سمحت لنا بتأكيد التصنيفات الاستعمارية للمساجد و ارتباط الميزانية الموجهة لها بهذا التصنيف ، والموجودة في المجموعة 2U2، 2U9، 2U18 ، اضافة الى بعض المراسلات التي كانت تتم بين بعض موظفي المؤسسات الإسلامية الرسمية و وولاة الأقاليم ، اضافة الى مراسلات بين الهيئات الرسمية والتي تضمنتها المجموعة ، 9H101، 16H 88 ، كما تم الحصول على وثائق تتعلق بزيارة الشيخ "محمد عبده" ، وما يرتبط بنشاط عبد القادر المجاوي كقرار تعيينه بمدرسة الجزائر ، وتمت الإشارة الى هذه الوثيقة لكونه شخصية كان لها دور كبير في التأسيس لنهضة دينية وثقافية كانت تشكل جبهة موازية للمنظومة الاستعمارية

ومكننا **الأرشيف التونسي** من الاطلاع على الوثائق الأرشيفية الخاصة بهجرة الجزائريين الى الدول الإسلامية خاصة نحو الدولة العثمانية ، وهو الأمر الذي سمح لنا بمعرفة أهم الترتيبات الاستعمارية الموجهة نحو مراقبة المهاجرين و أهم الإجراءات الخاصة بمنع تقديم جوازات السفر للجزائريين خلال فترة تسرب أفكار الجامعة الإسلامية التي تدعوا الى ضرورة توحيد المسلمين ، وهو الأمر الذي يشكل خطرا على المصالح الاستعمارية ، ومضمون هذه الوثائق يدور حول

مختلف التوجيهات الخاصة بتحركات المهاجرين الجزائريين نحو المشرق عبر الأراضي التونسية ، هذه التوجيهات كانت تصدر عن وزارة الشؤون الخارجية موجهة الى المقيم العام وتحث على ضرورة منع تسليم جوازات السفر و التراخيص التي تسمح لهم بالتحرك نحو البلدان الخارجية ، وقرار المنع كان نابعا من التقارير السرية التي أوحت بوجود هجرة نحو البلدان الإسلامية وهو ما دفع المصالح الاستعمارية الى ضرورة التنبيه لخطر هذه الهجرة .

ب/ المصادر المطبوعة :

من ضمن الكتابات المصدرية حول الموضوع يمكن أن نذكر : دراسة لويس رين بعنوان " مرابطون وإخوان Marabouts et khouans"، تناول من خلالها التصوف والإسلام في الجزائر الذي مثلته الزوايا الدينية والطرق الصوفية ، وألحقها بإحصائيات حول أعدادها ومريديها أهم أوقافها بحكم أنه أشرف على رئاسة المصلحة المركزية لشؤون الأهالي في الحكومة العامة، كما أن هذه الدراسة جاءت بدعم منها للكشف عن حقيقة المقاومة التي تقف المؤسسات الاسلامية من ورائها ، فأوحى "رين" بإستراتيجية تسمح بالتغلغل داخل منظومتها وتدجينها للوصول الى إخضاعها ، وهو ما يسمح بالحد من تأثيرها وتراجع أدوارها ، ونصح بضرورة الاهتمام الجدي بخطر هذه المؤسسات وكسب ولاء شيوخها ومريديها من خلال آليات مختلفة ، وقدم أمثلة عن مسيرة الوجود العثماني في علاقته المنسجمة مع الزوايا والطرق الصوفية

الكتاب الذي قدمه كل من "أوكتاف دوبون" و "اكزافيي كوبولاني"الذي صدر سنة 1897م حول "الطرق الدينية في الجزائر Les confréries religieuses musulmanes en Algérie" ، يعتبر من ضمن الأعمال الاستعمارية التي دعمتها الحكومة الفرنسية بهدف تقديم دراسة شاملة للبنية الدينية والاجتماعية والسياسية للطرق الصوفية ، وما يهمنا من هذه الدراسة بحث في الأطر العامة للتنظيم الطرقي ، ومكوناتها وإحصائيات حول الطرق والزوايا وامتداداتها على المستوى الداخلي والخارجي ومدى تأثيرها ، وأهم مداخيلها المالية ودورها السياسي في مختلف المراحل التاريخية ، وألحقت الدراسة بتوصيات موجهة للحكومة العامة ملخصها ضرورة ربط علاقات مع الطرق الصوفية لتحقيق الوصاية والهيمنة .

.

المراجع :

من الكتب الهامة حول الموضوع ما قدمه الباحث : Pascal de pautremat بعنوان : **la politique islamique de la France en 20 éme siècle , l’ispoires , réussites ,échecs** ، ومن الجوانب التي تهمنا في هذا العمل موقف فرنسا من الإسلام و إستراتيجيتها في تكييف الشؤون الإسلامية وفق ما يخدم مصالحها و أشار الى أن ذلك كان ظاهريا لكن ما وراء هذا هو العمل على خلق شبكات تكبح فعالية الدعاية الإسلامية على حد تعبيره ، كما تناول مظاهر الصراع الدعائي الفرنسي الألماني - العثماني ، أمام انتشار أفكار الجامعة الإسلامية التي شكلت عبئا حقيقيا على المصالح الاستعمارية ليس فقط في مستعمرتها الجزائر و إنما في اغلب المستعمرات الإسلامية ، ويذكر أيضا أن الاهالي المسلمين تم تجنيدهم في الجيش العثماني تحت تأطير الألمان حيث وصل عددهم الى ثلاثة ألاف مجند و استطاع أن يقدم تحليلا لخطر الطرق الصوفية أمام التوغل الاستعماري خاصة منها الطريقة السنوسية التي كان لها تأثيرا سياسيا و عسكريا أمام المحاولات الفرنسية للتوسع في الصحراء ، التي كانت بين 1855 -1870، وكثيرة هي القضايا التي تناولها الكتاب كالهجرة و الحج الى مكة و كيف تعاملت فرنسا معها .

ومن الدراسات الأخرى التي تم الاستفادة منها من خلال ما قدمته من إحصاء لأهم المؤسسات الدينية في الجزائر دراسة "ألبير دوفو" بعنوان :" les édifices religieuse a Alger"، اضافة الى أعمال أخرى كدراسة "ادموند دوتي Edmond doutté" حول "الإسلام الجزائري L’islam algérien"، صدر سنة 1900م ، يطلعنا فيه عن أهم الطرق الصوفية وعلاقاتها الداخلية وأهميتها في البيئة الاجتماعية والدينية في الجزائر، وكتاب "فرنسا ومسلموها " لصادق سلام " الذي قدم عرضا تاريخيا لتاريخية الإسلام وعلاقته بالسياسة الفرنسية في الفترات المختلفة من تاريخ الاستعمار الفرنسي ، كما لا يمكن أن نستثني مضامين المجلات التي كانت تصدر خلال الحقبة المدروسة والتي أفادتنا في عملية الاقتباس من تصريحات بعض الممثلين للسلطة الاستعمارية ومواقف المؤسسات الإسلامية منها موقف بعض شيوخ الطرق الصوفية ، وعلى رأسها "مجلة العالم الاسلامي" " والمجلة الإفريقية " ، رغم أنها كتبت بأقلام استعمارية إلا أنها تضمنت الكثير من المواضيع .

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة التي تناولت بعض الجزئيات المرتبطة بموضوع رسالة الدكتوراه التي حصلنا عليها من المكتبة الوطنية الفرنسية بعنوان : **l'administration française et l'organisation officielle du culte musulman en Algerie coloniale1830-1907** للباحث: **Ainouche Azzedine**، حيث تناول من خلالها التنظيم الرسمي للدين الاسلامي منذ بداية الاحتلال الى غاية تاريخ تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة في الجزائر المستعمرة سنة 1907. كما تطرق الى المسألة الدينية والشعور المعادي في فرنسا خلال القرن التاسع عشر ، و الرؤية الاستعمارية للإسلام و الإسلام في الجزائر بالخصوص ، اضافة الى أسباب تبني الادارة الاستعمارية مسؤولية تسيير الشؤون الإسلامية كالأوقاف، ولا أدعي و أنا أطرق هذا الموضوع أني وفيته حقه من الدراسة والبحث ،و إنما أعتبرها بداية لموضوع يحتاج الى دراسات في جوانب مختلفة باعتباره موضوعا مس كل الجوانب الثقافية والدينية وحتى السياسية ونظرا لارتباط موضوع الأطروحة بالكثير من الجزئيات التي تطرحها الإشكالية تم الاستعانة ببعض الرسائل الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه التي لها علاقة مباشرة بالموضوع يمكن أن نذكر منها رسالة قبايلي هواري بعنوان : مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية (1894 -1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، نوقشت بجامعة وهران وقد تناول من خلالها الباحث معالم السياسة الاستعمارية في تعاملها مع شعيرة الحج الإسلامية من خلال عرضه لأهم القوانين والترتيبات الإدارية والبشرية في تأطير الحج ومواقف الجزائريين منها ، اضافة الى رسالة الصادق دهاش حول مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي 1876 -1919، وتكمن أهمية هذه الدراسة في عمق التحليل والتوظيف العلمي للمصادر المرتبطة بموقف الاستعمار الفرنسي من هذه الحركة ومواقف الطرق الصوفية منها خاصة في بداية الحرب العالمية الأولى.

مكننا الموقع الالكتروني للمكتبة الوطنية لفرنسا من الوقوف على أعداد من مجلة "العالم الإسلامي" التي سمحت لنا من الاطلاع على رسائل الولاء لفرنسا الصادرة عن ممثلي الطرق الصوفية وهو ما يوضح قدرة الإدارة الاستعمارية على توظيف هؤلاء في خدمة مشروعها الاستعماري بمختلف الطرق والآليات ومن هذه الرسائل على سبيل المثال :

نداء شيخ الطريقة التيجانية لأتباعه في العالم الإسلامي , ديسمبر 1914، ص 190 -192.

نداء محمد السيد محمد الصغير بن الشيخ المختار شيخ الطريقة الرحمانية في زاوية أولاد جلال ، ديسمبر 1914، ص 226.

المنهج المتبع :

إن الإشكالية التي تعالجها الأطروحة تعتمد على مادة تاريخية ، هذه الأخيرة تتطلب عملية تفصيل علمي ، وهو ما يحتاج الى الاعتماد على مناهج تتلاءم مع طبيعة ومضمون ما تم تناوله من مصادر ومراجع ، ومن هذه المناهج نذكر :

المنهج الوصفي الذي تم توظيفه من خلال تتبع المسار التاريخي للسياسة الاستعمارية نحو المؤسسات الإسلامية والمكونات الثقافية والدينية ، وانعكاساتها على واقع الأهالي الجزائريين ، أما المنهج التحليلي فجاء توظيفه من خلال تحليل ونقد مظاهر هذه السياسة من قوانين و ممارسات استعمارية نحو إيجاد آليات لاستيعاب الشعب المستعمر ، وتقديم بعض الآراء حول قضايا مرتبطة بالمجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية كالتجنيس وأفكار الجامعة الإسلامية ، وموقف النخبة الجزائرية منها .

ووفقا للمادة التاريخية التي توفرت لدينا حول الموضوع و تصور الإشكالية المطروحة تم وضع مخطط عمل حسب التقسيم التالي : مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق في شكل وثائق لمراسلات وقوانين .

احتوت **المقدمة** على تقديم للموضوع والإشكالية المطروحة وتحديد طبيعة المنهج العلمي المتبع وتفسير هذا الاختيار وشرح للخطة المتبعة اضافة الى أهم الصعوبات التي اعترضت عملية الإلمام بالموضوع ، وتقديم صورة حول أهم المصادر والمراجع الأساسية في الموضوع ، من خلال عرض تقييمي مبرزا أهميتها في إثراء بعض القضايا المتعلقة بالمجالات التي احتدم فيها الصراع بين مؤسسات الاحتلال الفرنسي والمؤسسات الإسلامية بمنظومتها الدينية والثقافية .

و**الفصل التمهيدي** فجاء بعنوان : تحديد العلاقات : الإسلام .فرنسا .الجزائر، ويتضمن العناصر الآتية :

لمحة تاريخية حول علاقة فرنسا بالاسلام أي تحديد المسار التاريخي لهذه العلاقة ثم يليها عنصر آخر حول التوظيف الاستعماري للإسلام في تجربة الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، ومن خلاله تم إبراز مظاهر استغلال "نابليون بونابرت" الرمزيات الاسلامية في محاولة تثبيت

مشروعه الاستعماري أما الشق الثاني من هذا الفصل فتضمن المؤسسات الإسلامية في الجزائر العثمانية ، واندرجت تحته العناصر التالية : المساجد وتتبعنا من خلاله وضعيتها خلال الحقبة العثمانية والأهمية التي كانت تكتسيها في أوساط المجتمع الجزائري وطبيعة العلاقة بين العلماء والمفتون والحكام العثمانيين والزوايا وتاريخية وجودها في الجزائر ودرجة تأثيرها في المستويين الاجتماعي والسياسي وموقف الحكام العثمانيين منها والكتاتيب القرآنية من خلال تحديد وظيفتها التربوية والدينية ونوعية التعليم بها ، اضافة الى القضاء الاسلامي الذي تميز بروحه الإسلامية على المذهبين المالكي و الحنفي اضافة الى التعليم الذي كان تقليديا تشرف عليه المؤسسات الإسلامية كالمساجد والزوايا والكتاتيب القرآنية ، كما تطرقنا الى الأوقاف الإسلامية و دورها في دعم الكثير من المجالات ، معرجين الى طبيعة هيكلتها وتسييرها .

أما **الفصل الأول** فتطرقت فيه إلى السياسة الاستعمارية والشؤون الإسلامية الذي حاولت من خلاله إبراز أهم الهيئات التي استحدثتها السلطات الاستعمارية ، كالسلك الديني المتمثل في أهم الوظائف التي أوجدتها في المساجد ، ومختلف الجمعيات واللجان الدينية التي كانت تابعة بشكل مباشر للخدمة الاستعمارية ، والهيكلة الاستعمارية لتسيير الأوقاف الإسلامية كالمكتب الخيري الإسلامي و لجنة الإغاثة الاحتياطية ، إضافة إلى مظاهر عرقلة نشاط المدارس القرآنية ، كما تناولت فيه الحج باعتباره قضية سياسية في الخيال الاستعماري لأن الحاج يمثل أحد العناصر الناقلة للأفكار المعادية للوجود الاستعماري كأفكار الجامعة الإسلامية ، إضافة إلى عرض القانون الذي أصدره " جول كومبون " 10ديسمبر 1894م ، كما تضمن الفصل أيضا نموذجا للمجالات التي وظفت لتحقيق الأهداف الاستعمارية وهي المدرسة ، التي شكلت فضاء يسمح بتمرير الرسائل الاستعمارية ، تناولت في هذا الفصل أيضا أفكار الجامعة الإسلامية وموقف السلطة الاستعمارية منها ، وهي الأفكار التي كانت تدعوا إلى الجهاد وطرد الأجنبي .

و**الفصل الثاني** الموسوم بمصير المؤسسات الإسلامية في الجزائر المستعمرة (1830 - 1870) فحاولت من خلاله إبراز الوضعية التي آلت إليها هذه المؤسسات بعد الاحتلال و خلفيات إضعاف المجالات الإسلامية ، وعليه جاء هذا الفصل لعرض مختلف المظاهر التي لحقت بالمساجد والزوايا والكتاتيب ، والأسباب التي دعت الى تقويض الأوقاف الإسلامية التي كانت مصدرا لدعم مجالات ثقافية ودينية ، وموقف الاستعمار من القضاء الاسلامي من خلال عرض لمظاهر التدخل الاستعماري كخلق هيئات قضائية جديدة ، اضافة الى عرض مختلف القوانين المرتبطة بها ، وأهم المواقف لبعض العلماء والمفتون ، اضافة الى مجال التعليم المرتبط

بالأهالي الجزائريين الذي عرضت فيه المواقف المختلفة منه ، والأهداف الاستعمارية من التعليم الممنوح لهم ، والإشارة الى المدارس الشرعية الثلاث باعتباره النموذج الذي استحدثته السلطات الاستعمارية وفق ما يخدم مصالحها ومن خلاله تم التطرق إلى موقف أحد البارزين في الحقل الثقافي والسياسي في الجزائر من هذا النوع من المدارس وأهم المقترحات التي قدمها .

و**الفصل الثالث** جاء بعنوان : المنظومة الاستعمارية كجبهة موازية للمنظومة الإسلامية ، ومن خلال هذا الفصل أردت إبراز أهم المؤسسات التي أوجدها الاستعمار كبديل موازي للمؤسسات الإسلامية ، وبذلك اندرجت تحت هذا العنوان العناصر التالية : القضاء والتعليم الفرنسيين وأهم العادات والتقاليد الأوربية التي أراد الاستعمار فرضها كممارسة اجتماعية لإبعاد الخصوصيات الإسلامية من الممارسة اليومية سواء على مستوى السلوك أو كقيمة اجتماعية ، وتضمن الفصل أيضا قانون فصل الدين عن الدولة الذي طبق في الجزائر على الدين المسيحي دون الدين الاسلامي ، كما تم استغلال مشروع التنصير كسند استعماري من خلال الجمعيات التنصيرية التي وفدت الى الجزائر بتأييد رسمي واستغلال المكونات الاجتماعية للجزائر لتبرير نشاطها والتركيز على منطقة القبائل كمحاولة لإنجاح المشروع ومحاولة خلق فروق انثروبولوجية واجتماعية لإيجاد تأييد محلي وقابلية للتنصير .

أما **الفصل الرابع** فتناولت فيه : العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز النهضة الإسلامية الجزائرية ، والتي منها دور الصحافة الأهلية كمجال نشطت فيه النخبة الجزائرية باختلاف اتجاهاتها ، اضافة الى سياسة الحاكم العام "شارل جونار " الثقافية والتي وان لم تخرج عن السياسة العامة لفرنسا إلا أنها تميزت بنوع من الليونة ، حيث ساهمت في ظهور حراك فكري وديني خاصة في المدن الكبرى ، وفي نفس الاتجاه كانت فرصة زيارة الشيخ "محمد عبده" بمثابة المحطة التي أعطت دفعا لبداية ظهور نهضة عربية إسلامية تأثرا بالمحيط المشرقي ، من خلال ما كان يفد من جرائد من المشرق العربي وصدى للجمعيات الفكرية والسياسية ، كما تعتبر مناسبة الحج محطة أخرى للتلاقح الثقافي والسياسي نتيجة الاحتكاك مع الشعوب العربية والإسلامية التي تؤدي الشعيرة الإسلامية .

وعالجت في **الفصل الخامس** النخبة الإصلاحية في التأسيس للنهضة الجزائرية ، وهو الفصل الذي نهدف من خلاله إبراز هذه الفئة التي تبنت خيار المقاومة في المجال الثقافي والديني رغم ارتباط بعض النخبويين بالوظيفة الرسمية ، ومن هؤلاء : عبد القادر المجاوي و المولود بن

الموهوب وعبد الحليم بن سماية ومحمد بن مصطفى بن خوجة وغيرهم ، وهناك من رجال الإصلاح الذين اتخذوا مجال الصحافة كميدان لنشر الأفكار الإصلاحية والدعوة للنهوض بالمجتمع وتغيير ما أفسده الاستعمار لتجاوز الوضع الذي آل إليه الدين والثقافة ، فجاءت جهودهم في المجال الثقافي والاجتماعي من خلال الدعوة الى إعادة النظر في هذا الواقع الذي يحول دون النهوض بالمجتمع ، هذه الجهود مكنت من الحفاظ على القيم الروحية ، وشكلت القاعدة الصلبة لمقاومة السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف الى الغزو الثقافي والفكري والقضاء على روابط الانتماء الإسلامي المشتركة مع بلدان المشرق ، ووضع حد لكل الأفكار الوافدة منها أفكار الجامعة الإسلامية ومشروع الإصلاح .

و في **الخاتمة** عرضت أهم الاستنتاجات المتوصل إليها ، وهي عبارة عن إجابات لأهم التساؤلات المطروحة .

ولدراسة هذا الموضوع اعترضننا الكثير من الصعوبات منها : أنه مرتبط بمجموعة من المجالات بالرغم من حصرنا للإطار الزماني الذي شمل فترة الحكم المدني ، اضافة الى تداخل عملية تحليل وتفسير مظاهر السياسة الاستعمارية التي تستدعي قدرة على فهم التشريعات والنظم القانونية والإدارية ، وارتباط الدين بالنسق الثقافي والسياسي والاجتماعي في الجزائر، ولا يمكن فهم السياسة الفرنسية اتجاه الدين الإسلامي بمعزل عن هذه الأنساق التي تشكل البنية الأساسية للمجتمع ، لأنها كانت المنطلق الأساسي للتفكيك الاستعماري.

الفصل التمهيدي:

تحديد العلاقات: الإسلام ، فرنسا، الجزائر

أولا : فرنسا و الإسلام :

أ/ لمحة تاريخية حول مظاهر اتصال فرنسا بالإسلام .

ب/ السياسة الإسلامية الفرنسية خلال الحملة على مصر سنة 1798م .

ثانيا : المؤسسات الإسلامية في الجزائر العثمانية :

1/ المساجد .

2/ الزوايا والطرق الصوفية.

3/ الكتاتيب والمعمرات.

4/ القضاء الإسلامي.

5/ المؤسسات الوقفية.

6/ المؤسسات التعليمية.

قبل الخوض في موضوع الخلفيات التاريخية لارتباط السياسة الاسلامية بالتاريخ الاستعماري لفرنسا يمكن أن نقدم ما يسبق ذلك تاريخيا من خلال عرض بعض المحطات التي برزت فيها ملامح التقاطع الفرنسي والإسلام في الفترات التي سبقت القرن الثامن عشر ، والذي تزامن مع بداية التفكير في التوجه نحو المشرق ، وهو ما اعتبره بعض الدارسين محطة لبداية تجسيد سياسة اسلامية تجاوزت اعتقاد القضاء النهائي على الخطر الاسلامي الذي ساد فترة القرون الوسطى ، وبالمقابل يمكن أن نقدم نظرة عامة عن واقع المؤسسات الاسلامية في الجزائر العثمانية حتى نستطيع إدراك وجه المقارنة.

أولا : فرنسا و الإسلام :

أ/ لمحة تاريخية حول مظاهر اتصال فرنسا بالإسلام :

تعود **فترة** اتصال فرنسا بالإسلام حسب ما تذكره بعض الدراسات التاريخية إلى عهد الفتوحات الإسلامية بعد أن وصلت إلى الحدود الجنوبية للأراضي الاسبانية سنة (95ه - 96ه/ 714م)، ثم انحصرت موجة الفتح بعد موقعة "بلاط الشهداء" في بواتييه سنة 114ه/ 732م، ولم يبق من آثارها إلا مظاهر الدفاع عن النفس إلى غاية سنة 1018ه/ 1609م بعد إجلاء آخر مسلم من الأندلس بعد مدينة غرناطة آخر معاقل الإسلام في يد "فرديناند وإيزابيلا" ، ثم جاءت مرحلة أخرى أخذت الطابع الدبلوماسي من خلال تبادل السفارات وحدث هذا مع العباسيين من خلال تبادل السفارات والهدايا سنة 797م - 806م، حيث أرسل الخليفة المنصور بسفراء أقاموا في بلاط "ببين Pépin" عدة سنوات ، ثم عادوا برفقة سفراء من الفرنجة ويعود هؤلاء إلى "ببين" محملين بهدايا شرقية ، ومن المظاهر الأخرى التي تشكل حلقة اتصال فرنسا بالإسلام فترة الحروب الصليبية (489ه - 1096م/ 644ه -1251م) وكان لقيامها دوافع وأسباب منها رغبة الكنيسة من المتعصبين في تخليص بيت المقدس من أيدي المسلمين (1).

(1) محمود المقداد، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا** ، الكويت، 1998، ص 45.

شهدت حلقات الاتصال الفرنسي بالإسلام مرحلة أخرى من التطور مع الحملة الفرنسية على مصر سنة 1213ه -1798م والتي كانت لها انعكاسات على مجالات كثيرة (ثقافية/ اقتصادية)، وتواصلت هذه العلاقات وانتظمت في إطار الهجرة إلى فرنسا وراء أهداف متعددة يمكن أن نذكر منها: البعثة العلمية المصرية برئاسة الشيخ رفاعة الطهطاوي سنة 1826م من طرف الباشا "محمد علي" ، وتعززت هذه العلاقات أكثر من خلال تأسيس الجمعيات الإسلامية والمراكز الفكرية والثقافية نذكر منها على سبيل المثال: جمعية العروة الوثقى التي أسسها الشيخ "جمال الدين الأفغاني" سنة 1884م وأصدر مجلتها الأسبوعية بنفس الاسم باللغة العربية إلى غيرها من المظاهر الأخرى.

يظهر من خلال الوقائع التاريخية أن سياسة فرنسا نحو تبني الإسلام وفق ما يخدم مصالحها بدأت مع الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م ، حيث انطلقت في توظيفه كأداة لتقريب الغايات الاستعمارية في عهد نابليون بونابرت(1) في إطار تصوره للإمبراطورية النابليونية .

ب/ السياسة الإسلامية الفرنسية خلال الحملة على مصر سنة 1798م:

إن حلم "نابليون بونابرت" الشرقي من الوجهة العسكرية أن يصبح إمبراطورا ، وهو ما صرح به "لبوريان" سنة 1798م : " أوربا هي مكان لكل شيء يتناقص فيه ، عليك أن تذهب إلى الشرق فكل الأمجاد العظيمة تصنع هناك ، وكما كانت احتمالات تولي السلطة في فرنسا دائما حاضرة عنده ، فإمكانية إعادة تشكيل إمبراطورية شرقية لم تكن أبدا مستبعدة ، أما عن علاقته بالإسلام فلم تكن سوى بحث في أسراره، ولم يتأثر بشخصية الرسول (ص) عكس ما كان يروج خلال الحملة :" كان الإمبراطور "نابليون بونابرت" يشك في كل شيء ينسب إلى الرسول (ص) ، وكان يقول عليه أنه مثل باقي زعماء الطوائف ، وأن القران تمت كتابته ثم بعد ثلاثين سنة كرس الرسول(ص) تلك الأكاذيب " وحاول نقل هذه التجربة – نابليون -من خلال خطاباته أمام

---

(1) ولد في 15أوت 1769م بجزيرة كورسيكا ، التحق بالمدرسة العسكرية بباريس سنة 1784م، قاد الجيوش الفرنسية سنة 1796م في حروبه مع النمسا ، بروسيا ، انجلترا وايطاليا ، وفي سنة 1798م طالب بتنظيم حملة عسكرية على مصر ، وكانت له في ذلك أسباب كثيرة منها: قطع الصلة بين انجلترا ومستعمرتها الهند ومنافستها استعماريا ، توفي بالمنفى سنة 1821م بجزيرة"سانت هيلانة"، للمزيد أنظر: علي المحافظة، **شخصيات من التاريخ سير وتراجم موجزة** ، دار الفارس للنشر ، عمان ، 2009، ص 35 -36.

الشعب المصري حيث كان يقدم الفرنسيين على أنهم ضد الكاثوليكية ، وهم من يلغوا ميثاق مالطا وأنهم أعداء البابا " وكان يتخذ موقف المهدي : " قوموا بإعلام الناس أنه منذ أن أصبح العالم عالما كان مكتوبا أنه بعد تدمير أعداء الإسلام وإسقاط الصليبيين سآتي أنا من أعماق الغرب لأقوم المهمة التي فرضت عليا ، دعوا الناس ترى ذلك ، هناك أكثر من عشرين مقطعا توضح ما يحدث الآن وتم التنبؤ به وما سيحدث سيتم شرحه ، وتظاهر بمحاولة اعتناق الإسلام وفرض هذا التحول الديني على واجهة الجيش و اعترف أمام الفرنسيين أن تصريحاته التي أدلى بها في مصر كانت دجل لكن من أعلى[1].

اعتبر "نابليون بونابرت" الإسلام من أولى العقبات التي تعترض مشروع الحملة على مصر ، وهو ما جعله يفكر في مخطط استراتيجي لتجاوز ويكون ضمن مخططاته ، وهذا ما كتب عنه قائلا : " **إن السياسات التي كانت أفضل ما لاحظت من مهارة الشعوب المصرية هي تلك التي اعتبرت أن الدين هو العقبة الأساسية لاستقرار السلطات الفرنسية**"، و كتب الى "فولني" [2]قائلا عام 1788م : "**لكي تستقر في مصر لابد لك أن تشن ثلاثة حروب ، الأولى ضد انجلترا ، والثانية ضد الباب العالي ، والثالثة وهي أصعبهم جميعا - ضد المسلمين الذين يكونون غالبية شعب ذلك البلد -**"[3]

وعملا بهذا المبدأ كان نابليون بونابرت يوظف عبارات خاصة تداعب مشاعر المصريين ، وأمر جيشه باحترام المعتقدات والمظاهر الدينية للمصريين ، وهو الأمر الذي أبان عنه من خلال خطابه الموجه إلى جيش الحملة في 28 جوان 1798م وتضمن في جزء منه على السياسة التي يجب أن يسلكوها في تعاملهم مع المستعمرة الجديدة ومما جاء فيه : " **إن القوم الذي ستعيشون معهم مسلمون وعقيدتهم الأساسية هي : "لا اله إلا الله محمد رسول الله" ، فلا تعارضوهم واسلكوا معهم**

---

(1) Renaud Terme , **la perception de l'islam par les élites française (1830– 1914)**, thèse de doctorat en histoire moderne et contemporaine , université Bordeaux Montagne , 2016, p 179 - 180,

(2) ولد سنة 1757 بفرنسا ، عمل محاميا ، كان متأثرا بالمفكر الفرنسي"فولتير" ، أتقن اللغات القديمة ، وعكف على دراسة التاريخ ، الطب ، زار كل من مصر وسوريا سنة 1782م، وألف كتابا في ذلك بعنوان: "ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام" أنظر: الهام محمد علي ذهني، **مصر في كتابات الرحالة والقناصل** ، الهيئة المصرية العامة ، 1992، ص 71.

(3) زينب عبد العزيز، **حملة المنافقين الفرنسيين** ،(د.م.ن)، 1998، ص 69.

كما سلكتم في الماضي مع اليهود والايطاليين ، واحترموا شيوخهم وأئمتهم ، كما احترمتم شيوخ اليهود وأساقفة المسيحيين، وأظهروا من التسامح نحو الشعائر التي يقضي بها القران ونحو المساجد مثلما أظهرتم نحو الأديرة ومجامع اليهود ، ونحو ديانة موسى وديانة المسيح، لقد جرت الفرق الحربية الرومانية على أن تحمي جميع الأديان، وستجدون هنا عادات تختلف تمام الاختلاف عن العادات الأوربية ، فلابد أن تروضوا أنفسكم عليها" (1)

كما يمكن أن نقرأ عبارات إسلامية في البيان الموجه إلى أهالي مصر باللغة العربية ، والذي صاغه بعض المستشرقين أمثال "فونتور دو بارادي ومارسيل"، ونلاحظ من خلال قراءتنا للبيان أنه لا وجود لما يشير إلى ارتباط الحملة بالبعد الصليبي ، وهو أسلوب ممنهج من أساليب الدعاية بهدف التقرب من الأهالي المسلمين ،حيث جاءت افتتاحية البيان "**بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية** "، كما عبر البيان أيضا عن دفاع فرنسا عن الإسلام باعتبارها حامية له وأن الحملة جاءت ضمن هذا الإطار وهو طرد المماليك ، وهو ما نص عليه البيان :"**أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجريجية وأعيان البلاد ، قولوا لأمتكم إن الفرنساوية هم أيضا مسلمون مخلصون ، واثبات ذلك أنهم نزلوا في رمية الكبرى وخربوا فيها كرسي البابا الذي كان دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطا وطردوا منها الكوالرية" الفرسان" الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين ، ومع ذلك الفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثماني، وأعداء أعداءه أدام الله ملكه"**(2)

كما أنه استغل سياسته المتسامحة مع الاحتفالات الدينية كالاحتفال بالمولد النبوي وذلك ليظهر تعاطفه مع الإسلام ، حتى أصحوا يطلقون عليه اسم "السلطان الكبير" وعين "مصطفى بك كنخدا" كأمير للحج في 01 سبتمبر 1798م، وكان ذلك جزء من سياسة المرافقة الأمنية للحجيج للتجسس عليهم ،وكان يستدعى إلى المشاركة في الأعياد والاحتفالات ، وهو ما أدى بالبعض إلى

---

(1) كريستوفر هيرولد، **بونابرت في مصر**، تر: فؤاد أندراوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 67 -68.
(2) نفسه، ص 68.

القول أن نابليون كان متأثرا بالإسلام ، غير أن الواقع الحقيقي لهذه الممارسة هو من قبيل الدعاية السياسية حتى أن بعض الدراسات التاريخية تذهب بالقول أنه لم يكن لا مسلما ولا مسيحيا ، بل كان من تجار السياسة الذين لا يكترثون للدين [1]، وفي نفس الإطار استغل "نابليون بونابرت" في سياسته الإسلامية كسب ولاء المشايخ والعلماء بعد أن أضفى عليهم مظاهر الاحترام والتقدير وحافظ على امتيازاتهم ، كإشرافهم على هيئة الأوقاف وكان يجري معهم نقاشات علمية بواسطة المشرف "فونتور دوبرادي"ويظهر من خلالها احترام الدين الإسلامي ، وهو ما يترك أثرا في نفوس المشايخ ، وهو ما اعتبره "نابليون بونابرت" من الخدمات الجليلة للجيش الفرنسي[2]

وفي مجال القضاء ترك المجال مفتوحا حيث أقر في 12 جانفي 1799م أن جرائم سكان مصر إنما يرجع اختصاص النظر فيها بشكل طبيعي إلى المحاك الإسلامية ، ماعدا الجرائم التي تهدد الأمن العام أو إذا ما قرر قائد الإقليم تحويل القضية الى محكمة فرنسية [3]

تجسدت مظاهر السياسة الإسلامية لنابليون بونابرت من خلال المنشور الذي وجهه إلى أهل القاهرة بعد الزحف العسكري عليها وأوقع هزيمة بالمماليك في 13 جويلية 1798م،أكد فيه على احترام المظاهر الإسلامية حيث جاء فيه : "**إني مسرور من سلوككم ، وقد أحسنتم صنعا بعدم إشراككم في مقاومتي ، لقد جئت هنا لأبيد جنس المماليك وأحمي التجارة، وأهل البلاد الأصليين، فليطمئن الخائفون، وليعد الذين تركوا بيوتهم اليها، ولتقام الصلوات في المساجد، كما كانت تقام من قبل، وكما أريد أن تقام دائما ولا تخشوا شيئا على عائلاتكم وبيوتكم وأملاككم لاسيما دينكم، دين النبي الذي أحترمه**"[4]

(1) الحويك الياس طنوس اللبناني، **تاريخ نابليون الأول**، ج 1، مكتبة زيدان بالقجالة ، القاهرة ، د.ت، ص 100.

(2) عبد العزيز محمد الشناوي، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي أواخر القرن 18م**، مطبعة دار الكتب، مصر، 1971، ص 25.

(3) هنري لورنس و آخرون ، **الحملة الفرنسية في مصر** ، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعي ، ط1، سينا للنشر ، القاهرة ، مصر، 1995، ص 302.

(4) نفسه ، ص 33.

يظهر التوظيف الاستعماري للإسلام كذلك من خلال رسالة التهنئة التي بعث بها "نابليون بونابرت"الى الجنرال "مينو" بتاريخ 26 فيفري 1799م بعد إلقاءه لخطبة الجمعة كمسلم في مسجد "غزة" أثناء الحملة على الشام ومن ضمن ما جاء فيها : " **إن أفضل الطرق للحفاظ على السلم في مصر هو تبني عقيدة الإسلام أو على الأقل عدم معاداتها واجتذاب ود شيوخ الإسلام ليس فقط في مصر بل في سائر العالم الاسلامي** "[1].

ومن المظاهر الأخرى التي كانت توحي بتبني سياسة التسامح الديني اتجاه الإسلام ما عبر عنه "نابليون بونابرت" من خلال النصيحة التي قدمها للجنرال "كليبر" بأن يروض الدين الإسلامي ولا يقاومه حتى لا يثير عوامل التعصب و يتم القضاء عليه من أصوله ، وفي هذا الإطار سلك مجموعة من المظاهر التي أبدى من خلالها للمصريين تعاطفا مع الإسلام والمسلمين ، ولذا لبس" العمامة" واحتفل مع المسلمين بمناسباتهم الدينية وأشاع أنه دخل الإسلام ، وأن القران الكريم تنبأ بالثورة الفرنسية وأن تحرير فرنسا لمصر قدر محتوم ولا اعتراض على الأقدار .

وجه "نابليون بونابرت" منشورا إلى المصريين محاولا أن يتجنب ثورتهم وانضمامهم للأتراك والانجليز ضدهم ، حيث وظف من خلاله عبارات دينية لاستمالتهم إلى الصف الفرنسي ومما جاء في المنشور : " **يا ويل من كانت نصرته بأعداء الله وحاشا لله أن يكون المستنصر بالكفار مؤيدا أو يكون مسلما ساقته المقادير للهلاك والتدمير مع السفالة والرزالة ، وكيف لمسلم أن ينزل في مركب تحت بيرق الصليب، ويسمح في حق الواحد الأحد الفرد الصمد من الكفار كل يوم تحريفا واحتقارا ولا شك أن هذا المسلم في هذه الحال أشد قبحا من الكافر الأصلي في الظلال**"[2]

من خلال ما سبق يمكن القول أن الدعاية الاستعمارية استهدفت المبادئ التالية :

_ إن الفرنسيين مسلمون مخلصون وأنهم لا يضمرون شرا للإسلام، بل يكنون احتراما عميقا للنبي(ص) وللقران الكريم، ويؤكدون على استمرار إقامة الصلاة في المساجد.

---

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، ، **المرجع السابق ، ص 14.**

(2) أحمد فتحي سليمان، **بلد فرعون** ، الرواق للنشر والتوزيع ، د.ت، ص 17 - 18.

_ الاهتمام بخاصية المحررين على الفرنسيين من المماليك واستبدادهم ، وتحميل هذه الأخيرة مسؤولية القضاء على حضارتهم وسبب شقاء المصريين وفقرهم .

غير أن الواقع أثبت أن "بونابرت" اتخذ من هذا البيان وسيلة للدعاية إلى سياسته الإسلامية ، وبذلك جاءت مظاهر الاحترام للدين الإسلامي والتقاليد الدينية بهذا الشكل .

ب/1 - كسب ولاء العلماء والمشايخ :

استند نابليون بونابرت في سياسته الإسلامية على استدراج العلماء و المشايخ ، تجسدت هذه المظاهر بشكل واضح بعد سقوط الإسكندرية في 20 محرم 1213ه ، حيث قام بتوزيع منشورات باللغة العربية تضمنت أهداف الحملة الفرنسية منها محاربة المماليك ، وتظاهر من خلال هذه المناشير باعتناقه للدين الإسلامي ، وذلك بهدف جذب قلوب المصريين ومحاولة كشف مركز المماليك غير الشرعي، ودعا المصريين إلى مساعدة الجنود الفرنسيين لطرد المماليك، ثم جمع الشيوخ و أئمة المساجد وقلدهم الأوسمة والأوشحة بهدف كسب ولائهم، وبالمقابل اتخذ إستراتيجية ثقافية لغزو مصر من خلال اصطحابه لعدد من المستشرقين والعلماء .

استحدث "نابليون بونابرت" في إطار الاحتفال بالمولد النبوي الشريف منصبا دينيا هو منصب نقيب الأشراف ، وأصدر قرارا بتعيين السيد "خليل البكري" نقيبا للأشراف ، وحول مظاهر اهتمام "نابليون بونابرت" بالاحتفالات يقول الجبرتي : " **سأل صاري عسكر عن المولد النبوي ولماذا لم يعلمون كعادتهم؟ فاعتذر الشيخ البكري بتعطيل الأمور وتوقف الأحوال ، فلم يقبل ، وأعطى له ثلاثمائة ريال فرنساوي معاونة ، وأمر بتعليق تعاليق وأحتال وقناديل، واجتمع الفرنساوية يوم المولد ولعبوا ميادينهم ، وضربوا طبولهم ودباباتهم ..."** (1)

قام بإنشاء الديوان لحكم القاهرة مقره الأزهر يتكون من تسعة أعضاء له الحق الإشراف على لجة مراقبة الأسواق ولجنة دفن الأموات ، والحق في تعيين اثنين من الأغوات و رؤساء الجند، والهدف من إنشاء الديوان هو القيام بدور الوسيط بين الأهالي والسلطات الفرنسية والإبلاغ عن

(1) عبد العزيز محمد الشناوي، المرجع السابق، ص 38.

كل ما يشكل خطرا على المصالح الاستعمارية ، كما يهدف إلى استقطاب النخبة المصرية واستخدامها لصالحها في إطار نشاط الديوان .

.

ب/ 2 - الاستشراق في سياسة نابليون :

يظهر أن التحالف بين الاستشراف والاستعمار كان معلوما منذ حملة "نابليون بونابرت" العسكرية على مصر سنة 1798م ، حيث كانت هذه الأخيرة مبنية على الخبرة والنصوص الاستشراقية في التعامل مع المسلمين التي تنهل من التاريخ والدين والجغرافيا والاجتماع والاقتصاد...الخ ، وعليه أدرك نابليون بونابرت أهمية الاستشراق والمستشرقين في خدمة الاستعمار ، وهو ما أكده في إحدى مراسلاته للمستشرق الفرنسي يقول له : "**أنا أعتمد عليك وعلى الدعاية المكتوبة باللغة العربية**" ، ومن الصور الأخرى التي تعكس استناد المشروع الاستعماري النابليوني الى الاستشراق تأثره بكتب الكونت "دي فولني" خاصة كتابه الذي حل عنوان :"رحلة الى مصر وسورية"و"تأملات في الحرب الجارية مع الأتراك" ، ومن هنا أصدر تعليمات صارمة لنائبه "كليبر" لإدارة مصر بالاستئناس بالمستشرقين ورجال الدين حيث أمره باستمالة المستشرقين والزعماء الدينيين الإسلاميين الذين يستطيع المستشرقون استمالهم" (خ)

قدم المستشرقون صورة كاملة عن علاقة المصريين بدينهم وأوحوا لنابليون بضرورة رسم إستراتيجية تقوم على تقديس القران الكريم وتقدير الرسول (ص) واحترام للعقيدة الإسلامية ، وتقريب الفقهاء والأئمة والعلماء .

من خلال ما سبق يمكن القول أن "نابليون بونابرت" خلال حملته على مصر حاول أن يجسد مشروعه الاستعماري وفق الاستغلال الأمثل للأفكار الدينية ، وبذلك أوجد هيئات ذات رمزية اسلامية مثل الديوان لحكم القاهرة ، كما أقحم أدبيات اسلامية في خطاباته و بياناته الرسمية وحاول بطرق مختلفة تقريب الأعيان والعلماء وتوظيف الاستشراق والمستشرقين لفهم المعطيات المتعلقة بخصوصيات الإنسان الشرقي في جوانبه الدينية خاصة ، غير أن هذه السياسة اصطدمت بواقع لم يكن يسير في اتجاه نجاح سياسته الاسلامية على المستويين الداخلي والخارجي ، ففي إطار

(1) ادوارد سعيد ، **الاستشراق** ، تر : محمد عناني ، ط ،01، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006، ص 155.

التنافس الاستعماري كان هناك تحالف انجليزي عثماني في عهد السلطان العثماني سليم الثالث ، اضافة الى قيام ثورات مناهضة للحملة .

.

ثانيا: المؤسسات الإسلامية في الجزائر في العهد العثماني :

عرفت الجزائر حلال العهد العثماني انتشارا واسعا للمؤسسات الدينية على مستوى المدن والأرياف، هذه الأخيرة التي أشرفت على أداء المهام العلمية والدينية وحافظت على استمرار الحركة التعليمية وبذلك تجاوزت الوظيفة التعبدية، كما أنها لم تكن موجهة إلى طبقة اجتماعية معينة ، حيث عرفت ظهور الكثير من المساجد والزوايا والمدارس التي عرفت بفضلها نهضة علمية تجلت في تفعيل الحركة العلمية ، تمثلت وظيفتها بشكل أساسي في تعليم مختلف العلوم الدينية و العقلية وأوقفت لها أوقاف كثيرة، واكتسبت المدن الجزائرية الكبرى شهرتها من شهرة مدارسها وانتشار التعليم بها، حيث عرفت مدينة الجزائر بالمدرسة القشاشية ومدرسة الأندلسيين ومدرسة شيخ البلاد وغيرها من المدارس الأخرى، كما احتوت مدينة قسنطينة على مؤسسات علمية كالمدرسة الكتانية التي حظيت بشهرة كبيرة واهتمام من طرف الحاكم "صالح باي" ولا يمكن أن نهمل دور المعمرات في تنشيط الحياة الفكرية والعلمية، ويمكن أن نرجع هذا الانتشار الواسع لهذه المؤسسات إلى طبيعة التأثير الصوفي في المجتمع خلال هذه الفترة و مساهمة الحكام العثمانيين الذين توالوا على حكم الجزائر في إحياء دورها وترسيخها، كل ذلك يعود إلى دور الأوقاف التي تعتبر من أهم المؤسسات التي حافظت على دور المؤسسات العلمية والدينية من خلال التكفل بنفقات المدرسين والطلبة والعلماء، حيث كانت مداخلها تساهم في تسيير المنشات ودعم الخدمات المختلفة والمساهمة في تشييدها .

من المؤسسات الأخرى التي عكست طابعها الإسلامي مؤسسة القضاء التي ساهمت هي الأخرى في استقرار الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر العثمانية ، فكانت تستمد قوتها من تشريعات الدين الإسلامي على المذهبين الحنفي والمالكي، وكانت الفئات الاجتماعية حرة في اختيار المحكمة القضائية حيث أن رفع النزاعات لم يكن يتحكم فيها التوجه المذهبي للمتنازعين، و

اختلفت تقسيمات الهياكل القضائية من المدينة إلى الريف وأشرف على سيرها مجموعة من الموظفين كل حسب اختصاصه .

أما التعليم فكان تقليديا في طابعه العام أشرفت على أداء وظيفته المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا والكتاتيب ، ولم يتدخل العثمانيون في فرض نظامهم التعليمي وترك المجال للمؤسسات المحلية ، حيث ارتبط بالأفراد والمؤسسات الخيرية الحرة ، وهو ما سمح بوجود مراكز ثقافية ودينية مزدهرة شهد على نشاطها الكتاب والرحالة الأوربيين .

1/ المساجد : ارتبط تاريخ ظهورها بالفتوحات الإسلامية في بلاد المغرب ، حيث كان يمثل المؤسسة الإسلامية التي كانت تؤدي وظائف عديدة فكانت تؤدي دور المدارس و منها تخرج الكثير من طلبة العلم وواصلوا الرسالة التعليمية من خلال إشراف بعضهم على وظيفة التدريس والإمامة ، من أمثال : الشيخ "مصطفى بن جلول" مدرس بجامع سيدي الأخضر ، والشيخ "المكي بوطالبي" الذي كان مدرسا بالجامع الكبير ، ويمكن أن نستخلص وظيفة هذا النوع من المؤسسات الإسلامية و أهميتها بالنسبة للمجتمع ما جاء في وصف مساجد مدينة الجزائر : " **فالمساجد كانت من أبرز ميزات مدينة الجزائر التي تجلت فيها معالم الحضارة الإسلامية ...** وكان لهذه المساجد دورا كبيرا في حياة المجتمع ، فكانت تقام بها الصلاة وإلقاء حلقات الدروس اليومية ، ومحطة لفنون العلوم التي كانت معروفة آنذاك "(1) ووجدت بمدينة الجزائر الكثير من المساجد من أشهرها الجامع الأعظم (الجامع الكبير) الذي يعود تاريخ تأسيسه " إلى عهد "يوسف بن تاشفين" في القرن 05هـ/ 11م ، ومن الخصوصيات التي ميزته عن باقي المساجد هي انعقاد جلسات القضاء بالمجلس العلمي به (2) ، كما اشتهرت بها مساجد كثيرة منها مسجد كتشاوة وهو من أشهر المساجد الحنفية بمدينة الجزائر ولم يحدد تاريخ تأسيسه بالضبط واستنادا إلى بعض الوثائق يشير" ديفو دو هايدو" أن تاريخ التأسيس يعود إلى سنة 1021هـ/ 1612م ، وأخذت تسميته حسب بعض الروايات من اسم المكان الذي بني عليه وهو عبارة عن "ربوة" تعرف برحبة الماعز(كجاوة) (3). ووجدت مساجد

---

(1) أشرف صالح محمد سيد ، المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العصر التركي ، **مجلة أماراباك** ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد الرابع ، العدد 08، 2013، ص 64.

(2) محمد الطيب عقاب ، **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني** ، ط1، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000، ص 28.

(3) Devoulx (L), "les édifices de l'ancien Alger, **R**.**A** , n 12, 1868, p107.

أخرى بالمدينة يمكن أن نذكر منها : جامع السيدة الذي يعود تاريخ تأسيسه حسب ما ذكره "ألبير دوفو" يعود إلى سنة 1560م وأعيد ترميمه في عهد "محمد باشا" مابين سنتي (1765 -1766) ، أما عن أصل التسمية فتذكر الروايات التاريخية أن إحدى السيدات من أصل مدينة بجاية تدعى "بنت الناصر الحمادي" هي التي ساهمت في بناءه فأطلق عليه اسم "جامع السيدة" (1)

ووجدت الكثير من المساجد في الجزائر وهو ما تعكسه الإحصائيات في أواخر العهد العثماني فمثلا كان يوجد بتلمسان خمسون مسجدا منها : مسجد سيدي بومدين والجامع الكبير وجامع محمد السنوسي وجامع بن زكري وجامع أولاد الإمام وجامع المشور ، كما تذكر الروايات التاريخية أن الحكام ساهموا في تشييد بعضها مثل الباي محمد الكبير" الذي يعود له الفضل في بناء المسجد الأعظم بمعسكر ، كما وجدت بمدينة المدية إحدى عشر مسجدا منها المسجد الكبير وجامع سيدي المزاري الذي شيده الباي "مصطفى بومزراق" والجامع الأحمر الذي بناه الباي "حسن" (2)

كما عرفت مدن أخرى بكثرة مساجدها فمثلا قسنطينة التي عرفت بالجامع الكبير الذي يعود تاريخ بناءه إلى العهد الزيري بني سنة 503ه – 1136م ، وهو المسجد الذي بني على أنقاض المعبد الروماني ، ويوجد بها مسجد سوق الغزل الذي يعود بناؤه إلى عهد الباي حسن سنة 1143ه -1730م ، وأصبح كاتدرائية بعد الاحتلال الفرنسي للمدينة ، ومن المساجد التي نالت شهرة كبيرة جامع سيدي الأخضر الذي شيد في عهد الباي "حسن بن حسين" سنة 1157ه - 1743م ، وجامع سيدي الكتاني الذي بني في عهد "صالح باي" سنة 1190ه - 1776م .

عرفت مدينة بجاية هي الأخرى بمساجدها كجامع الكبير الذي بني في عهد "مصطفى باشا" سنة 1212م ، وهو من المؤسسات التي ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على البعد العربي الإسلامي وتفعيل الحركية الدينية والثقافية بالمنطقة ، وهو الأمر نفسه ينطبق على المساجد التي كانت منتشرة عبر ربوع الوطن الجزائري.

---

(1) Devoulx (L), **op,cit** , n 11, 1867, p 45.

(2)أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ط1 ، ج 03، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1998، ص 250.

حظي موظفو المؤسسات الإسلامية برعاية خاصة من طرف الحكام من خلال التكفل بمرتباتهم التي تأتي من موارد الأوقاف التي تعتبر المورد الأساسي لها ، كما كان لهذه الأخيرة دورا في تسيير المرافق الدينية المختلفة ، وانعكس هذا الاهتمام الرسمي على الواقع الديني في الجزائر خلال هذه الفترة ، فشهدت الجزائر استقرارا سياسيا إلى حد ما رافقه استقرار مذهبي وهو ما عرفته أغلب المؤسسات ذات الطابع الإسلامي كالقضاء والمجلس العلمي وغيرها .

2/ الزوايا و الطرق الصوفية : عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية انتشارا واسعا للزوايا ، وكانت تجمع بين الوظيفة التعليمية والدينية ، وتوزعت في أغلب المدن الجزائرية فمثلا وجدت في قسنطينة زاوية سيدي الكتاني وفي تلمسان زاوية سيدي بومدين ...الخ ، الى درجة أن الجنود العثمانيين الذين يفدون الى الجزائر يقومون بزيارة المرابطين والزوايا قبل القيام بالحرب لطلب البركة ، كما كانوا يولون الاحترام الكبير لهذه الفئة من خلال تقديم الهدايا الى درجة أنهم يساهمون في بناء الأضرحة ويحرسون على الأوقاف لدعم هذا النوع من الرموز "الدينية" "الشعبوية"، واستمر العثمانيون في توظيف الأولياء والمرابطين كوسيط في علاقتهم مع القبائل التي فرضت نوع من الاستقلال والتبعية للعثمانيين(خ)

ونظرا للمكانة الاجتماعية والسياسية لشيوخ الطرق الصوفية و الزوايا سعى الحكام على استمرارها لتحقيق مكاسب للوجود العثماني في الجزائر ، وتذكر المصادر التاريخية الكثير من مظاهر تقديس الطرقيين من طرف الحكام ، وظهر ذلك من خلال زيارتهم للأضرحة قبل انطلاق حملاتهم الجهادية لطلب البركة ، فمثلا الباي "محمد الكبير" استبشر خيرا قبل فتح وهران اثر زيارته لأحد المرابطين ، بالمقابل حافظ المرابطون على هذه العلاقة للحفاظ على امتيازاتهم، وفي هذا السياق يطلعنا "حمدان خوجة" عن واقع هذه العلاقة بين الحكام والمرابطين وشيوخ الزوايا بقوله : " **... لم يكتف الأتراك بأن فرضوا على نفوسهم احترام هؤلاء**

(1) حمدان خوجة ،**المرآة** ، تعريب وتقديم محمد العربي الزبيري ، ط 2 ، وزارة الثقافة ، 2007، ص110 .

المرابطين ، و إنما صاروا يقدمون لهم الامتيازات وأثمنها ، وصارت أماكن سكناهم وضرائحهم بعد الموت مقدسة"[1] .

ويؤكد المرحوم سعد الله هذا التحالف بين العثمانيين والمرابطين في دراسته التاريخية كمايلي : " **وشاع في الجزائر التحالف بين العثمانيين والمرابطين ، حتى عرف الناس أن هناك سياسة عامة متبعة ، فكثرت الأضرحة والقباب ، ودخلت الطرق الصوفية من المشرق والمغرب ، وجاء الدعاة الحقيقيون والأدعياء المزيفون ينشرون أفكارهم وأورادهم بين الناس وأصبحنا لا نكاد نجد قرية أو مدينة تخلو من الزوايا والأضرحة والمشاهد ، وعند كل بناية يتبركون ، يدعون ويزورون ويتقربون ، يقيمون الحضرة ويقدمون الهدايا ويذبحون الذبائح ...، وأصبح الحكام يظهرون كل الاحترام والتبجيل لأهل التصوف الحقيقي والكاذب معا "**[2] ، لكن هذا الوضع لم يستمر بنفس الوتيرة ، ففي مرحلة من مراحل التقهقر التي مر بها الوجود العثماني خاصة في جانبها الاقتصادي تراجع نفوذ المشايخ المرابطين وهو ما جعلهم يثورون على الحكم العثماني ، تمظهر ذلك مثلا في ثورة ابن الأحرش الدرقاوي ببايلك الشرق التي تعتبر من أخطر الثورات التي عرفها القطر الجزائري خلال فترة الوجود العثماني[3] ، الثورة الدرقاوية بقيادة " عبد القادر بن الشريف الدرقاوي" ببايلك الغرب ، وهي الثورة التي ظهرت في عهد الباي" مصطفى المنزالي" وانهزم فيها هذا الأخير وقتل فيها الكثير من رجاله منهم ، أحمد ابن هطال أبو عبد الله الغزلاوي[4] ، و وثورة التيجانية في الغرب الجزائري التي قادها الشيخ " محمد الكبير" ضد الباي

---

(1) حمدان خوجة ، المصدر السابق ، ص 110.

(2) أبوالقاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1 ، دار الغرب الاسلامي ، ص 469.

(3) اندلعت هذه الثورة سنة 1219ه/ 1804م ، تختلف الروايات في أسباب اندلاعها فهناك من يقول أن الانجليز هم من حرضوا "ابن الأحرش على إعلان الثورة ضد العثمانيين في حين يذكر آخرون أن الأمر يعود الى الحوار الذي دار بينه وبين حاكم تونس "حمودة باشا" ، هذا الأخير الذي دفعه الى التفكير في استلام حكم الأيالة ووعده بتقديم يد المساعدة ، أنظر : ناصر الدين سعيدوني ، **ورقات جزائرية** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط1، 2000.ص 328.

(4) أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره** ، ط1 ، دار الكتاب للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011، ص 102.

"حسن" [1](آخر بايات وهران المعروف بحسن الباهي الذي حكم مابين 1827م – 1830) وانتهت بهزيمة التيجانيين ومقتل شيخ الطريقة [2].

كان للمرابطين دور كبير في الحياة الاجتماعية نظرا لكونهم ملأوا الفراغ في المجتمع الريفي الذي ظل يعيش في عزلة عن الحكم العثماني الذي لم يول أي اهتمام للمجتمع من حيث التعليم أو التوجيه ، بل ظلت سياسته سلبية لا تربطهم بالأهالي إلا جباية المال فكانت إدارتهم أداة استهلاك ولم تكن أداة إنتاج [3]،ويميز الدارسون بين الزوايا من خلال بعض المؤشرات كالإطار المكاني والانتساب الرمزي والأدوار المنوطة بها اضافة الى طبيعة المكانة الاجتماعية ، ويمكن أن نفهم ذلك من خلال عرض أهم أنواعها ووظائفها المختلفة :

1/ أنواع الزوايا :

أ/ زوايا المشايخ : تنتسب الى شيخ الطريقة الذي تعود إليه الأوراد ، ويشكل المنتسبون اليها فئة المريدين و الأتباع الذين يطلق عليهم اسم "الإخوان" ، هذه الفئة التي تمارس عليها القيادة الصوفية تأثيرها المعنوي والسلوكي ، وأشارت بعض الدراسات الاستعمارية الى هذه الظاهرة منها دراسة : "ادوارد دونوفو" جاء فيها " في بلد تتقارب فيه المسائل العقائدية والقضايا السياسية الى حد كبير ، حيث ترتبط الأولى بالثانية ارتباطا وثيقا ، فكرنا أنه بالمكان الكشف ولو عن قليل من الضوء حول مختلف الجماعات الشعبية التي وجدت من منظور ديني ، وللوصول الى هذا الهدف بحثنا عن هذه الجماعات التي تقتسم فيما بينها السكان المسلمين لشمال إفريقيا، وعن

(1) أصله من الأناضول ، عمل جنديا في صفوف الحامية العثمانية بتلمسان، وبعد أن أنهى الخدمة العسكرية مارس التجارة ، حيث كان له دكان لبيع التبغ بجوار المسجد الكبير في مدينة وهران ، ونظرا لتميزه بالذكاء أثار إعجاب الباي"بوكابوس" الذي قربه منه وزوجه ابنته، وأوصى له بالحكم من بعده ، حيث أصبح بايا لبايلك الغرب الجزائري سنة 1827م، وبعد الاحتلال الفرنسي لمدينة وهران رحل الى الإسكندرية ثم انتقل الى مكة حيث توفي بها .

(2) ابن سحنون الراشدي ، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني** ، تحقيق وتعليق المهدي البوعبدلي ، ط1 ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1973، ص 261.

(3) فيلالي مختار الطاهر، **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرها في الجزائر خلال العهد العثماني** ، ط1، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر، باتنة ، الجزائر ، 1976، ص 30.

الأشخاص الذين يسيرونهم ويحركون وجدانهم ، ونحن نعرف أن تأثير هؤلاء على إخوانهم خصوصا على أولئك الذين يتبعون تعاليم الطريقة الواحدة قوي جدا "(لخ)

ب/ زوايا المرابطين: وهي الزوايا غير الخلواتية التي لا يدعي شيوخها معرفة أسرار دينية معينة ، ويتخذون لأنفسهم وأتباعهم وردا معينا من الأذكار ، يتلونها وراء الصلوات ، ويشرفون على تعليم القران وتعليم بعض العلوم الدينية واللغوية إما بأنفسهم أو يكلفون بعضا من طلبتهم ومريديهم ممن يزكونهم ، ومن هذه الزوايا اشتملت على هذه الخصائص الزوايا التيجانية التي كانت تفرض على أتباعها ذكر وتلاوة ما يعرف بالهيللة ، أي ترديد : لا اله إلا الله عدة مرات (بر)، وهناك بعض الدراسات تعتمد الاطار الجغرافي للزاوية كمعيار للتصنيف وبذلك تنقسم الى مايلي :

ج/ زوايا الأرياف : وهي الزوايا التي بها ضريح المرابط وتمتلك مجموعة من الأوقاف كالأراضي والبساتين وهي مصدر لتموين الزاوية ، وتوفير الخدمة الاجتماعية للفقراء وعابري السبيل ، وكذا دعم النشاط التربوي و التعليمي . أما النوع الثاني يسمى بزوايا المدن والتي لا تختلف في مهامها عن زوايا الأرياف ، تتمثل وظيفتها في خدمة التعليم الديني كتحفيظ القران وتقديم الدروس الشرعية ، ويضاف إليها الخدمة الاجتماعية المتمثلة في إيواء عابري السبيل وإطعام الفقراء (تر)

2/ وظائفها المختلفة : كانت الزوايا بمثابة فضاء اجتماعي وثقافي وديني ساهم في بناء الإنسان الجزائري في ظل القيم والمبادئ الإسلامية ، إلى جانب أنها مركزا للحركة التعليمية والدينية فكانت بمثابة مراكز الإسلامية ، تمثل مدرسة قرآنية لتحفيظ القران الكريم ومبادئ الدين الإسلامي واللغة العربية ، وحوت مكتباتها كتب التفسير والأحاديث والفقه وغيرها من العلوم العقلية والنقلية ، وكانت مناهجها التربوية على مضمون العلوم الإسلامية ، كما قامت الزوايا

---

(1) ادوارد دو نوفو ، **الإخوان ، دراسة انثروبولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر** ، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 2003، ص 23.

(2) يحي بوعزيز ، "الدور الديني والسياسي للطرق الصوفية بالجزائر" ، **مجلة الحضارة الاسلامية** ، العدد 02، جامعة وهران ، 1996، ص201 -202.

(3) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ،ج 01، ص 268

بدورها الاجتماعي الذي تمثل في تقريب القبائل وتشجيعها على الاستقرار كما كانت مكانا لحل النزاعات ، وبذلك كانت تؤدي دور التأطير الاجتماعي من خلال توجيه العلاقات الاجتماعية والمحافظة على التراث والعادات والتقاليد ، ونظرا لأهمية دورها الاجتماعي سمح باستيعاب طلاب العلم وعابري السبيل والفقراء ، من خلال توفير وسائل واليات التربية والتعليم والأعمال الخيرية ، ولم يتوقف دورها عند هذا الحد بل شجعت الحركة التجارية والزراعية ، حيث قدمت المساعدات ومختلف التسهيلات من أجل راحة المسافرين التجار .

كانت الطرق الصوفية بالنسبة للجزائريين المرجعية الدينية ، كما كانت حاضنة للوظيفة التعليمية و اكتسبت قوتها من المؤسسات الوقفية التي كانت تابعة لها ، وباعتبار أن الزاوية هي المؤسسة التي تنطلق منها الرسالة التعليمية للمنظومة الصوفية فان المستويات التعليمية كانت على مراحل مختلفة، كما أن التعليم بالزوايا كان متقاربا في عمومه من حيث المناهج ، فالمرحلة الابتدائية تبدأ بالتحفيظ القرآني، فإذا تم الحفظ والإتقان أجازه شيخه لأنه صار حافظا للقران الكريم ، ثم يتحول الطالب إلى دراسة العلوم والمصنفات على يد العلماء ، وحفظ بعض المتون والتوحيد والفقه والآداب وما يلاحظ على مقرراتها أنها اعتمدت المتون الصوفية إلى جانب المتون المالكية ، وتكاد تتفق أغلب الزوايا في تدريس كتاب "ابن عاشور" الفقيه وكتابه"الحجة" ، وكتاب الشيخ "عبد الواحد" : " المرشد المعين" ، كتاب الإمام مالك في الفرائض الخمس ، يقرأها الطالب مرتين أو ثلاثة ثم يدرس علوم اللغة كالأجرومية لابن أجروم، ومصنفات لغوية أخرى كرسالة أبي يزيد القيرواني ، والتمكن من هذا الكتاب يسمح للطالب الانتقال الى المرحلة الثالثة بتزكية من شيخه ، وهي المرحلة التي يطلع خلالها الطالب على مجموعة من المصنفات منها: شرح "منح الجليل" على مختصر العلامة "خليل بن إسحاق ، تمكن الطالب من استيعاب التشريعات الفقهية ، وإذا استطاع تجاوز هذه المرحلة يتمكن من الحصول على إجازة شيخه لممارسة التدريس و تصدر مجالس الحفظ والتعليم أي يتم تأهيله الى منصب التعليم القرآني (1).

---

(1) العالي بن لباد، **الزوايا في الغرب الجزائري، التيجانية والعلوية والقادرية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثربولوجيا ، جامعة تلمسان ،2008 - 2009، ص 169.

أما عن طبيعة العلوم المقدمة لطلبة الزوايا فهي بين العلوم النحوية والفقهية ، فالمسائل النحوية تمكنه من تجاوز الأخطاء ، أما المسائل الفقهية فتسمح له بالتمييز بين ماهو حلال وما هو حرام ، وحل بعض المسائل الدينية كالميراث مثلا ، أما المرحلة الابتدائية فتقتصر على تحفيظ القران الكريم كمرحلة تمهيدية لتنمية ملكة الحفظ ، وبذلك تكتمل العملية التعليمية بصورة كاملة يجمع خلالها الطالب بين القدرات الحسية والعقلية [لخ].

3/ أهم الزوايا و الطرق الصوفية : عرفت الجزائر خلال الفترة العثمانية انتشارا كبيرا للزوايا والطرق الصوفية ، التي كان المجال الريفي ميدانا لنشاطها ، ويذكر المؤرخون أن هذا الانتشار استفاد منه النظام العثماني في مجلات عديدة منها : - أن شيوخ الطرق الصوفية كانوا يدعون الى الجهاد ويقدمون التبرعات لصالح القائمين على النشاط البحري .

استند العثمانيون على المرابطين في تثبيت مؤسساتهم وقوانينهم من خلال قوة تأثيرهم في المجتمع فكان الأمر متروكا لهؤلاء في تسيير الشؤون الإدارية خاصة المحلية منها ومن أهمها :

أ/ الطريقة القادرية : يعود ظهور هذه الطريقة إلى مؤسسها الأول "عبد القادر الجيلاني" ببغداد خلال القرن 6ه/12م، ونظرا لمكانة شيوخها وطبيعة علاقتها مع الحكام العثمانيين عرفت انتشارا واسعا في الجزائر خلال القرن 10ه/16م ، وانتسب إليها الكثير من العلماء والمريدين مثل عبد الكريم المغيلي (909ه -1503م) في منطقة التوات ، وأولاد سيدي الشيخ في البيض (1025ه/1616م) ، ومرابطون من مختلف المدن الجزائرية كمدينة الجزائر ، قسنطينة و بجاية وغيرها وعبرت إلى حدود تونس و فاس ، أما مجالها الجغرافي فتركز بالأساس في الغرب الجزائري ومن أبرز الزوايا التابعة لها : زاوية الشيخ "محي الدين" وزاوية "بلحول" بقرية واد الخير شمال شرق مستغانم ، كما وجدت زاوية لها بمنطقة القبائل وهي زاوية شلاطة التي أنشئت سنة 1700م ، والتي كان يشرف على تسييرها الشيخ "محمد بن علي الشريف" [بر]

ب/ الطريقة الشاذلية : تنتسب الى مؤسسها "أبي الحسن الشاذلي" وبعد تلقيه العلم على يد علماء المشرق والمغرب استقر ببلدة "شاذلة" قرب جبل يدعى"جلان"بتونس ويعتبر "أبومدين شعيب " أول

---

(1) . العالي بن لباد، **الزوايا في الغرب الجزائري، التيجانية والعلوية والقادرية،** المرجع السابق.

(2) Cour(auguste) **, l'établissement des dynasties des chérifs au Maroc et leur rivalité avec les turcs de la régence d'Alger, (1509-1830),**paris , 1904, p 97.

من أدخلها الى شمال إفريقيا ، وتفرعت عنها الكثير من الطرق منها : الحنصالية ، الزروقية ، اليوسفية ، الكرزازية ، الشيخية ، الجزولية ، الطيبية ، الناصرية ، الدرقاوية ، الزيانية ، المدنية (1) ، ومن الزوايا التي مثلت هذه الطريقة زاوية الشيخ الموسوم بقصر البخاري التي تأسست سنة 1865م ، وبعد وفاته ونظرا للظروف المضطربة التي مرت بها الزاوية ظهر فرع آخر لها بثنية الحد التي كانت تحت إدارة الشيخ "أحمد بن أحمد"، ويعود فضل انتشارها في الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر الى الشيخ "عبد القادر بن الشريف " الذي انتقل الى المغرب الأقصى وتلقى العلم على يد الشيخ " محمد العربي بن أحمد الدرقاوي" ، وبلغ عدد فروعها حسب إحصاء سنة 1882م الى 32 زاويية ، و 162مقدما و14574 مريدا (2)

ج/ الطريقة الشابية : تعود تسميتها نسبة الى "شاذلة" إحدى قرى تونس ، وظهور الطريقة في الجزائر يعود الى القرن 16م وهي طريقة ناصرية ، نسبة الى مؤسسها "أحمد بن مخلوف" أحد أتباع الشيخ "محمد ناصر الدرعي"، وانتشرت الشابية بالخصوص في نواحي وادي سوف وتبسة وعنابة وخنشلة وغيرها (3).

د/ الطريقة العيساوية :أسسها "محمد الهادي بن عيسى " السفياني في القرن الخامس عشر للميلاد ، وظهرت لها زوايا في الدن الغربية من الجزائر ، منها زاوية "ولهاصة" بعين تيموشنت ، وتلمسان مستغانم بشار ، المدية ، القل سوق أهراس وغيرها .

ه/ الطريقة الكرزازية أو الأحمدية : تنتسب إلى مؤسسها أحمد بن موسى المشيشي الإدريسي (ويطلق عليها أيضا اسم الموسوية) ، وعرفت بأتباعها في بعض المدن الغربية والجنوبية مثل : بشار ، النعامة وتلمسان .دفين واحة كرزاز في غرب الصحراء الجزائرية ، حيث كان قد اتخذ واحة الساورة مستقرا له وتفرغ للتدريس ونشر التصوف ولقيت إقبالا من طرق سكان المنطقة ، بعد أن أسس زاوية له في شمال منطقة "كرزاز" ببشار والتي أصبحت تسمى بالزاوية الكبيرة (4).

---

(1) -André(p,j), **contribution a l'étude des confréries religieuses musulmane**,P227.

(2) Rinn(louis) **, Marabouts et khouanes** , p235

(3) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ، ج 4، ص 273.

(4) André(p,j), **OP CIT** , p348

و/ الطريقة الشيخية : يعود فضل تأسيسها الى "الشيخ عبد القادر بن محمد بن سليمان بن أبي سماحة" المعروف بسيدي الشيخ ، وهي فرع من فروع الطريقة الشاذلية ، وأسس زاويته في حاسي الأبيض ، وأسس الأحفاد بعده زاويتين في الأبيض سيدي الشيخ وزاوية أخرى في المنيعة (1)

ي/ الطريقة الرحمانية :هي فرع من فروع الطريقة الخلواتية ويعود تاريخ تأسيسها الى سنة 1750م من طرف الشيخ " محمد بن عبد الرحمن القشتولي الملقب ببوقبرين ، ، و انتقل الى مدينة الجزائر لنشر تعاليم طريقته من خلال تأسيس زاوية بها غير أنه لقي معارضة شديدة وبتأييد من السلطة العثمانية ، وهو ما أدى به الى العودة الى منطقة "ايت اسماعيل" ، ولقيت عددا كبيرا من المريدين و الأتباع في الجزائر وهو ما يؤكده "لويس رين " سنة 1898م ، حيث يذكر أن عدد أتباعها خلال هذه السنة وصل الى 156614 ، وبلغ عدد الزوايا التابعة لها الى 177زاوية ، (2)

ك/ الطريقة الدرقاوية : نسبة الى مؤسسها "أبي حامد محمد العربي المعروف بالدرقاوي تلقى العلم على يد أحد شيوخ مدينة فاس بالمغرب الأقصى "علي بن عبد الرحمن الجمل " ، ومن الزوايا التي كانت تابعة لها بالجزائر زاوية عين الحوت بتلمسان ، وأحصى "كوبولاني"و"دوبون" سنة 1896م عدد مريديها "9567 " مريدا ومن فروعها الطريقة الهبرية للشيخ محمد الهبري المتوفى في بنواحي مغنية ،والطريقة العلوية ، للشيخ أحمد بن مصطفى بمستغانم سنة 1934م (3)

ل/ الطريقة التيجانية : تنتسب الى مؤسسها أحمد التيجاني (1737 -1814)، ويقسم بعض الدارسين تاريخ هذه الطريقة الى مرحلتين :

المرحلة الأولى : تمتد من 1782 -1853 وهي المرحلة التي تبدأ بظهور الطريقة وانتشارها في عهد مؤسسها وخلفائه المباشرين (الخليفة الحاج علي التماسيني ومحمد الصغير التيجاني) ،المرحلة الثانية :وهي المرحلة التي عرفت فيها الطريقة انتشارا واسعا في الجزائر خاصة في المناطق الصحراوية كأبي سمغون ، عين ماضي ، الأغواط ، تقرت ، وادي سوف ، أما إطارها الزماني فيمتد من (عهد أبناء الحاج علي التماسيني وأحفاد الشيخ التيجاني).

---

(1) Ibid , p368

(2) صلاح مؤيد ، **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر ، تاريخها ونشاطها** ،ج1، ط1، دار البصائر ،الجزائر، 2005، ص 157 -158.

(3) للمزيد يمكن الرجوع الى : (Coppolani , Depont

ن/ الطريقة السنوسية : تعود إلى مؤسسها "محمد بن علي السنوسي" الذي تلقى مبادئ التصوف بفاس على يد الشيخ "العربي بن أحمد الدرقاوي " ، انتقل إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية مثل تونس وطرابلس والقاهرة ومكة المكرمة وأسس بها زاوية ، ثم استقر بمدينة برقة بعد محاولات الفرنسيين القبض عليه ، وأسس بها زاوية تسمى بالزاوية البيضاء ، ثم انتقل مقر الزاوية الأم إلى منطقة جغبوب سنة 1855م، عرفت بموقفها المعادي للاحتلال الفرنسي وهو الأمر الذي جعلها تتعرض للتضييق والمراقبة كما أن التقارير والدراسات الفرنسية كثيرا ما كانت تصفها بالطريقة المناهضة لسياستهم في الجزائر ، وهو الأمر الذي أدى الى تراجع عدد مريدي الطريقة [1]

3/ الكتاتيب والمعمرات :

أ/ الكتاتيب: تعتبر من المراكز التعليمية الهامة في الفترة العثمانية ، حيث كانت وظيفتها الأساسية تحفيظ القران الكريم ، ويطلق عليها في المناطق القروية اسم "الشريعة" واسم "المسيد" في المناطق الحضرية [2] ، الشيء الذي يميز هذا النوع من المؤسسات هو انتشارها الواسع في أغلب مناطق الجزائر خاصة في الأرياف وذلك لطبيعة نمطها العمراني وطرق تدريسها وأشار الى هذا الانتشار الواسع لهذا النوع من المؤسسات والتعليم الواسع ، ونظرا لذلك شدت انتباه المستشرقين الغربيين الذين زاروا الجزائر وأشادوا بها وبطريقة تدريسها ونأخذ نموذجا من آراء هؤلاء : القنصل الأمريكي "وليام شالر" الذي ذكر أن: " **مدينة الجزائر تملك الكثير من المدارس العادية التي يتردد عليها الأطفال ابتداء من سن الخامسة والسادسة فصاعدا ، حيث يتعلمون القراءة والكتابة ونظرا لأن الأمور لا تتطور في بسرعة في هذه البلدان فأنا أميل إلى الاعتقاد أننا مدينون للعرب بالطريقة التربوية المعروفة بالأناكاستر**"[3] ، كما جاء وصف واقع التعليم بهذه المؤسسات هذه المؤسسات في كتابات الرحالة العلماء مثل: الرحالة المغربي **أحمد بن ناصر الدرعي** حيث يذكر أن التعليم كان منتشرا في جميع أنحاء الجزائر مثل أولاد جلال وعين ماضي التي قال عنها أن أهلها كلهم طلبة

---

(1) صلاح مؤيد ، المرجع السابق ، ص 83 - 84.

(2) مسعود العيد ،"حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني" ، **مجلة سيرتا** ، العدد 03، 1980، ص62 .

(3) وليام شالر، **مذكرات، قنصل أمريكا في الجزائر، (1816 -1824)**، تقديم وتعريب اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 81.

(خ) ، وفي نفس الاتجاه يذكر أحد علماء الجزائر "أبو القاسم الحفناوي " عن انتشار العلم وتطوره خلال هذه الفترة مايلي : " **الظاهر أن القطر الجزائري قد اجتهد قديما في طلب العلم بجميع أسبابه وأتاه من سائر أبوابه ووقف على معقوله من أصوله وكان لعلوم وقته جامعا ولرايتها رافعا** " (بر)

وجد الكثير من هذه المدارس في المدن الجزائرية فمثلا في مدينة تلمسان كانت هناك خمس مدارس ثانوية وعالية ، ونظرا لمستواها العالي نجد بعض الرحالة يشيد بذلك مثل الرحالة المصري "ابن خليل عبد الباسط" و الرحالة "الحسن الوزان" اللذان أشادا باهتمام أهل تلمسان بالعلم من خلال تشييد المدارس والإنفاق عليها (تر)

عرفت هذه المؤسسات تطورا خلال القرنين 19م و20م ، ويلقن خلالها الطفل مبادئ القراءة والكتابة وترتيل القران الكريم ، تميزت أشكالها المعمارية بالبساطة ، فكانت تمثل حجرة بالقرب من المسجد أو غرفة تابعة لمنزل أحد العائلات أو خيمة مصنوعة من وبر الجمال إذا تعلق الأمر بالكتاتيب الموجودة في الصحراء ، كما أن تجهيزاتها لم تكن ضخمة ، فما كان موجودا بداخلها لا يتجاوز الحصير المصنوع من الحلفاء ومجموعة من الألواح الخشبية وأقلام من القصب وكمية من الصلصال والصمغ وبعض المصاحف والكتب الشرعية واللغوية .

يشرف على تقديم الدروس أساتذة يحصلون على مرتباتهم من الأوقاف المحبوسة ، ويضاف الى هؤلاء بعض المدرسين الذين كانوا يقدمون دروسا في الكثير من المناسبات كمتطوعين ، ومن ضمن المواد التي تقدم حسب برامجها الى جانب تحفيظ القران الكريم ، القواعد ، المنطق ، الهندسة وعلم الفلك (ير)

ب/ المعمرات : هي شبيهة بالكتاتيب من حيث وظيفتها وكثيرا ما كانت ملحقة بالزوايا وبعضها بالمساجد ، وتكمن وظيفتها الأساسية في تحفيظ القران والقراءة والكتابة ومختلف العلوم الأخرى

---

(1) ايفون تورين ، المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة "تلخيص وترجمة بوعمران الشيخ ،**مجلة الأصالة**،العدد 06، 1972،ص 121.

(2) ابن أبي شنب سعد الدين ، " النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة" العدد الأول ، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الجزائر ، السنة الأولى ، 1964 ، ص 118.

(3) أحمد مريوش ، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني** ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وأول نوفمبر، ص 15.

(4) العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر ، **مجلة سيرتا** ، العدد 3 ، 1980 ، ص 67.

المتصلة بالدين الاسلامي ، ونظرا لأهميتها الوظيفية كانت لها أوقاف خاصة لضمان دعمها المالي الموجه للقائمين عليها والإشراف على مختلف المصاريف المرتبطة بنشاطها وهياكلها (1) ، تسير من طرف الدارسين بها من الطلبة ، تضم مجموعة من الفئات تعرف كل منها باسمها الخاص وفق معايير معينة كالمدة التي قضاها بالمعمرة والدرجة من العلم وغيرها ومن أسماء هذه الفئات نذكر :

- فئة القدادشة : وهم التلاميذ الصغار .
- فئة الطلبة : وهم أكثر سنا من الفئة السابقة وأكثرهم حفظا للقران الكريم .

_ فئة المقدمين والوكلاء والشيوخ : تتمتع هذه الفئة بمنزلة كبيرة داخل المعمرة وبذلك تتمتع بصلاحيات واسعة في تسيير شؤون المعمرة ومعفية من التزامات تقديم الخدمات العامة في المعمرة (2)

كانت الطرق الصوفية بالنسبة للجزائريين المرجعية الدينية ، كما كانت حاضنة للوظيفة التعليمية و اكتسبت قوتها من المؤسسات الوقفية التي كانت تابعة لها .

4/ القضاء الإسلامي: كان القضاء في الجزائر خلال الفترة العثمانية يستند إلى التشريع الإسلامي المستمد من القران و السنة ، على المذهب الحنفي الذي كان يمثل النظام العثماني ، و يأتي المذهب المالكي في الدرجة الثانية ، كما أن المؤسسة القضائية خلال هذه الفترة كانت تقوم بعدة وظائف في الحياة العامة ، مثل وظيفة فض النزاعات بين المتخاصمين ، ومن التساؤلات التي تطرح حول هذا الموضوع يمكن أن نذكر منها : هل حافظ النظام القضائي المحلي على استقلاليته دون تدخل النظام العثماني ؟ و هل حافظ على خصوصياته المحلية دون إدراج التنظيمات الخاصة بالعثمانيين ؟ و كيف يمكن نقيم أداء المؤسسة القضائية في ظل الحكم العثماني ؟

يقسم بعض الدارسين تاريخ القضاء في الجزائر العثمانية الى مراحل حسب ما اقتضته الظروف والأوضاع التي مر بها الحكم العثماني في الجزائر حيث يعتبرون المرحلة الأولى أنها **مرحلة شعبية غير منظمة** نظرا لبعض الخصائص منها أن القضاة كانوا يعينون لاعتبارات علمية وخلقية يشهد بها

---

(1) المهدي البوعبدلي ، "الرباط والفداء في وهران والقبائل"، **مجلة الأصالة** ، العدد 13، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، 1973، ص26.

(2) أحمد مريوش ، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المرجع السابق ، ص 22.

الأشراف ، اضافة الى قضاة الصوفية في الأرياف الذين كانوا يعينون في منصب القضاء لكونهم يلقون احتراما لدى العامة ، فلم تكن هناك مدارس لتخريج القضاة . أما المرحلة الثانية (المنظمة)، وهي المرحلة التي أشرفت فيها الحكومة العثمانية على تنظيم قضائي حددت من خلاله مختلف المناصب والصلاحيات وقيمة الرواتب وغيرها ، فكانت هناك اختصاصات قضائية حسب الفضاءات التي وجدت فيها :

1/ قضاء المدينة :

أ/ مجلس الباي : كانت له صلاحيات قضائية واسعة ويظهر ذلك في بعض مظاهر الأحكام القضائية وفي هذا يقول الشيخ "محمد بن يوسف الزياني" :"...التصرف المطلق في الرعية بالقتل للعرب ، والضرب والسجن والعقوبة بكل وجه ، والخطية للعرب وغيرهم ، ...غير أن الباي لا يقدر أن يقتل أحدا من الأتراك إلا بمشاورة الباشا بالجزائر ..."(1)

وكان للباي في هذا المجلس عدة أعوان منهم الخليفة الذي ينوب عنه في الخروج للرعية ، وقائد الدار وهو الذي يقوم بمراقبة السكان وإصدار الأحكام في حق المتهمين ، ومن أعوان الباي في هذا المجلس :(2)

- **الأغا:** وهو الذي ينظر في الشكاوى المقدمة من طرف الرعية ، يستشيره الباي في إقرار الأحكام القضائية ويضم مجل الباي اغوين قائد أغا وقائد كبير .
- **أغا الدائرة :** وهو القاضي الذي يشرف على أرياف البايلك يقوم بجمع شكاوى سكان الأرياف .
- **كاتب ديوان الإنشاء :** يقوم بكتابة رسائل الباي وكذا رصد المداخيل التابعة للباي .
- **جماعة الشواش:** وهم الذين يشرفون على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مجلس الباي ، ومن هؤلاء :

(1) محمد بن يوسف الزياني ، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران،** تح المهدي البوعبدلي ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2013، ص 249.

(2) مختار مخفي ، **العلماء والسلطة بالجزائر خلال العهد العثماني** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة معسكر ، 2011 - 2012، ص 48.

- **شاوش الكرسي:** هم اثنان من أصل تركي يقومان بتنفيذ الحكم القضائي كالجلد والإعدام وغيرها [1].
- **شاوش بني عرب:** يقوم بتنظيم المرافعين .
- **باش سيار:** يؤدون مهام حراسة السجون .
- **باش سايس:** القبض على المجرمين والمتمردين من الأتراك .
- **البراح :** يقوم بإعلام الناس بالأحكام الصادرة عن السلطة والتشهير باللصوص [2].

2/ قضاء الريف:

أ/ قضاء المرابطين: اختص هذا النوع من القضاء في النظر في المنازعات بين أفراد القبيلة نظرا لمكانة المرابطين وسلطتهم الروحية في الأوساط الريفية وبذلك كانت أحكامهم القضائية غير قابلة للطعن ، وقد يرتبط أيضا بتصورات واعتقادات أفراد القبيلة للقرارات القضائية لهؤلاء المستمدة من أحكام إلهية[3] ، وامتازت إجراءاتهم القضائية بالبساطة فلم تكن تخضع إلى ترتيبات إدارية معقدة ، حيث يستند المرابطون إلى مريديهم في تأدية مهامهم القضائية دون اللجوء للتقييد ، فلم تكن هناك وثائق لتدوين القضايا المطروحة والأحكام القضائية ، غير أن هذا الأمر كانت له تبعات وخيمة في مرحلة من المراحل ، لأن بعض المرابطين استغلوا النفوذ الروحي وتوريث منصب القاضي المرابط وأصدروا أحكاما حسب ما تقتضيه أهواؤهم ورغباتهم الشخصية ، انطلاقا من الجهل بأحكام الشريعة الاسلامية ، أو الادعاء بالولاية بعد استغلالهم لسذاجة بعض أفراد القبيلة ، لكن بالرغم من وجود هذه الظواهر السلبية في التنظيم القضائي وامتيازه بالعفوية على مستوى الأرياف إلا أنها حافظت على استقرار القبائل بعيدا عن الفتن والحروب [4].

ب/ قضاء الطرق الصوفية:

---

(1) مختار مخفي ، **المرجع السابق** ، ص52 .

(2) ناصر الدين سعيدوني ، **ورقات جزائرية** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط1، 2000، ص 244.

(3) العيد مسعود ، **المرجع السابق** ، ص 08.

(4) حمدان خوجة ، **المصدر السابق**، ص 57.

ظهر هذا التنظيم القضائي على مستوى الأرياف نظرا لطبيعة الهيئات الصوفية المتوزعة أكثر في الفضاء الريفي ، وبذلك شكلت الطرق الصوفية وزواياها دورا مهما في المجال القضائي الذي اختص بفض النزاعات بين الأفراد، وكان للشيوخ والمقدمين والوكلاء الدور الكبير في ذلك ، حيث شكل هؤلاء الهيئة الوحيدة التي تمثل السيادة ، ويظهر ذلك من خلال لجوء أفراد القبيلة اليها في حل قضاياها ، والفصل فيها بشكل لا يسمح بإعادة النظر في الأحكام القضائية الصادرة عنها، نظرا لما يمثله هؤلاء من ثقل معنوي بين أفراد القبيلة ، وما زاد من تعلقهم بهم هو تحديد العقوبات حسب كل قضية مرفوعة بعكس قضاء المرابطين ، هذا النوع من القضاء استطاع أن يعوض المؤسسات التابعة للحكم المركزي ، كما استمد قوته من قوة أفراد القبيلة ، فأصبحت تمثل قوة قضائية يلجأ اليها المتخاصمون بدلا عن المؤسسة القضائية العثمانية [1]

من المميزات التي اختص بها القضاء في هذه الفترة حرية تقاضي المتخاصمين ويظهر ذلك في مايلي :

أ/ حرية التقاضي : ما يميز القضاء الاسلامي في الجزائر خلال العهد العثماني انه فتح المجال للتقاضي ، حيث كان للمتخاصمين حق اختيار المحكمة التي يمكن الاحتكام إليها لعرض مظلمتهم و الفصل فيها ، فكان بإمكان من هو على المذهب الحنفي أن يختار المحكمة المالكية ، و الأمر نفسه بالنسبة لمن هو على المذهب المالكي ، و هو ما أشارت إليه إحدى الدراسات التاريخية التي اهتمت في جانب منها بالجهاز القضائي في الأوساط الاجتماعية خلال الفترة العثمانية ، و يمكن أن نستدل منها بمايلي : " ومع أن المحكمتين منفصلتان إحداهما عن الأخرى ، و كل منهما على مذهب فقهي مستقل ، إلا أن النزاعات إليهما من جانب أفراد المجتمع لم يكن يتحكم فيه التوجه المذهبي للمتنازعين ، فوجد أن الأحناف كانوا يترافعون في نزاعاتهم الى المحكمة المالكية ، كما فعلت عائشة بنت الفقيه الحاج محمد النيار مفتي الحنفية في نزاعها سنة 1146هـ/1734م مع زوجة والدها حسناء بنت مصطفى ، و الوصي على أخيها للأب محمد بن الحاج مصطفى ، و كان النزاع حول هبة

(1) العيد مسعود ، **المرجع السابق** ، ص 19.

ادعت عائشة أن والده خصها بها [1]، ... و الى جانب ذلك فقد وجد من المالكية من يترافعون في نزاعاتهم الى المحكمة الحنفية ، مثلما فعلت عائشة والمساهمة في صيانة والحفاظ على المنشآت الدينية والثقافية .

بنت الرئيس سعيد الجيجلي في نزاعها عام 1185ه/1772م مع ورثة زوجها وهم شقيقته فاطمة بنت الرايس وولدي عميه وهما عبد الرحمن بن علي و محمد بن إبراهيم حول ميراث الزوج" [2] .

و ليؤدي القضاء مهامه المختلفة وجدت مجموعة من المؤسسات القضائية ساهمت في تسهيل عملية النظر في القضايا الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع ، ومن هذه الهيئات نذكر :

أ/ المجلس العلمي : يعتبر المجلس العلمي الذي كان مقره بمدينة الجزائر (الجامع الأعظم) بمثابة محكمة عليا نظرا لأهميته في المجتمع الجزائري ، كما كان يمثل المكان الذي جسد التعايش بين المذهبين الحنفي و المالكي ، لأنه كان يضم مفتيين من الأحناف و مفتيين من المالكية ، و هو ما يظهر من خلال العقود المسجلة في مختلف القضايا المطروحة أمام المجلس ، و التي تم الاحتكام فيها الى المذهبين الحنفي و المالكي ، و بذلك يمكن القول أن المجلس العلمي كان المكان الأول لدراسة القضايا الاقتصادية و الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بقضايا الملكية الوقفية ، فمثلت هذه الهيئة الوجهة الأكثر مصداقية لأفراد المجتمع الجزائري لاعتبارات كثيرة منها أنها : اكبر هيئة يشرف على تسييرها كبار العلماء و المفتين و القضاة فكانوا يهتمون بدراسة الكثير من القضايا المرتبطة بالبيع والشراء و التركات ، بل أكثر من ذلك حيث أنهم أشرفوا على توزيع رواتب موظفي الهيئات الإسلامية ، و هو وجه آخر يوضح المكانة الكبيرة التي كان يتمتع بها المجلس العلمي [3].

ويمكن حصر وظيفة هذه الهيئة فيمايلي :

---

(1) خليفة حماش ، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني** ، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري بقسنطينة ، الجزائر ، 2006، ص 258 -259.

(2) نفسه.

(3) حمصي لطيفة ، **المجتمع و السلطة القضائية ، المجلس العلمي للجامع الأعظم نموذجا لمدينة الجزائر** ، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر -2 - ، 2009 -2010، ص 67.

_ تسيير الأحباس من خلال جمع المنتوج السنوي ، وتقسيمه حسب ما أوصى به المحبسين ، وصيانة العقارات الوقفية وتعيين الوكلاء حسب ما يقتضيه معيار الكفاءة ، وإصدار الحكم الشرعي في المعاملات المختلفة المرتبطة بالعقارات الوقفية .

_ إصدار الفتاوى المتعلقة بالقضايا العامة [1].

_ معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالهيئات الحكومية وموظفي الدولة وكذا أفراد المجتمع .

_ إصدار الحكم في الخصومات بين أهل الذمة والمسلمين وفق التشريعات الاسلامية .

_ ينفذ قرارات المجلس ملحق عسكري يحضر الجلسات ويتلقى الأوامر بعد أن تحرر العقود وتمضى من طرف رئيس المجلس [2]

ب/المحكمة الشرعية : باعتبار وجود مذهبين يحتكم إليهما للفصل في القضايا المطروحة وجدت محكمتان كل منهما على مذهبها ، ولكل منهما قاض خاص بها ، ويستندون في أداء المهام القضائية الى موظفين مساعدين "العدول" يتولون تحرير العقود ومحاضر النزاعات والتحقيق في المسائل القضائية [3].

ج/ مجلس الداي أو الباشا : يمثل هذا المجلس أعلى هيئة قضائية برئاسة الداي ، الى جانب مفتيين أحدهما حنفي و أخر مالكي ، وكذا قاضيين على المذهبين الحنفي والمالكي ، والعدول و الشاوش ، ومن المهام التي يشرف عليها هذا المجلس هو النظر في القضايا التي لم يبث فيها المجلس العلمي [4].

وجدت في الجزائر خلال هذه الفترة هيئات دينية يمكن أن نقسمها الى هيئة رسمية وهيئة غير رسمية ، ونقصد بالهيئة الرسمية مجموعة الموظفين التابعين للسلطة الحاكمة في الأجور و التكيف مع

---

(1) Vaysettes(E),"Histoire des derniers beys de Constantine et de l’est Algérien (1793 jusqu'à la chute de hadj Ahmed",**R.A**,1859-1860,Alger,2005, p22.

(2) بلبراوات بن عتو ، **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، رسالة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران ، 2007 -2008، ص165.

(3) مصطفى عبيد ، "القضاء بالجزائر في العهد العثماني" ، **عصور الجديدة** ، العدد 11 -12، 2013 -2014، ص219.

(4) الصادق مزهود ، **تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني** ،ط2، د.ب،ن،ت، الجزائر ، 2012، ص216

طبيعة النظام السياسي القائم ، كالإمام والخطيب والمفتي وغيرهم ، أما الهيئة الدينية غير الرسمية فهي التي لم تكن تابعة لا ماليا ولا سياسيا للسلطة الحاكمة مثل المرابطون الأحرار .

1/ موظفوا الهيئات الدينية الرسمية :

أ/ الإمام : اقتصرت وظيفته على إمامة الصلاة ومنهم من كان يشرف على تسيير أوقاف مكة والمدينة ، واشترطت في بلوغها شروطا ينص عليها الشرع ، وارتبط بهذه الوظيفة عدة صفات منها : التدين والمرابطة ، وكثيرا ما كان يعفى من الضرائب (1)، وتختلف وظائف الإمام في المدن عن الأرياف ففي هذه الأخيرة تعددت مهامه من تلاوة القران الى إمامة المصلين وتقديم دروس في الكتابة والقراءة والدروس التوجيهية (2)

ب/ المفتي : تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الدينية التي ترأست سلم الهيئة الدينية في الفترة العثمانية ، ووجد مفتيين أحدهما مالكي والأخر حنفي ، الأول كان تعيينه يتم من طرف الديوان ، والثاني من طرف السلطان العثماني ، وأسندت للمفتي المالكي صلاحية تعيين وعزل موظفي الهيئة الدينية (المساجد)، وعن مهام المفتي يذكر الأسير الألماني "بفايفر" :" يشرف المفتي على أداء الصلوات العامة ، فيحافظ على طهارة الدين ، ... وهو الذي يحدد كذلك السنة حسب الشهور وأعياد المسلمين ، ويشرف على المدارس ، ويفسر القران في أيام الأعياد وفي أيام رمضان ، ... وفي استطاعته أن يعاقب من يكفر بالله ويتعاطى الشراب أو المشروبات الروحية"(3) ، وما يميز هذه الوظيفة خلال الفترة العثمانية تمركزها عند بعض العائلات فمثلا في مدينة الجزائر اقتصرت على عائلة "قدورة" بالنسبة للمذهب المالكي ، وفي أسرة "ابن رجب" ، وفي مدينة قسنطينة فاقتصرت في عائلة "ابن باديس" وعائلة "الفكون" ، وخضع هذا المنصب في التعيين الى اعتبارات سياسية أي حسب درجة التقرب من الحكام ، وهو ما يظهر من خلال الصراع الذي كان قائما بين المفتين الذي لم يرجع في طبيعته الى الاختلاف في الاجتهادات الفقهية ، بل الى خلافات حول مدى تكييف

---

(1) Vaysettes(E), **op.cit**.p23

(2) Ibid, p23

(3) بفايفر سيمون ، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر** ، تقديم وتعريب أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974، ص 176-177.

الفتوى حسب ما يؤيد طرح الحكام في الجانب السياسي [1]، ويقدم المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" تعريفا لهذه الوظيفة من خلال دراسة "ديبون وكوبولاني" : "**انه يمثل أعلى درجة في السلم الديني وهو الذي يدير الجامع الرئيسي وهو رئيسه ، ويؤدي صلاة الجمعة ويعلم التوحيد ويصدر الفتوى ، وعلى هذا النحو فالمفتون متساوون في وليس بينهم سلالم أو تفاوت** [2]

عرفت الجزائر في الفترة العثمانية توافد الكثير من المفتين الأحناف ويعود ذلك الى الكثير من العوامل التي توفرت خلال هذه الفترة منها أن وظيفة الإفتاء كانت تشغل منصب رسمي مقابل مرتب خاص مقابل ما يقدمه من خدمات في هذا المجال ، كما كان يحظى بمكانة خاصة في سلم الموظفين وهو ما ينقله إلينا "حمدان خوجة " بقوله :" يحظى بلقب أفندي الذي لايحظى به إلا ثلاثة أشخاص ، الداي ، المقطعجي(رئيس الكتبة) ،الذي يشرف على سجلات محاسبات الدولة وسجل القوانين العسكرية ، والمفتي الحنفي ، كما أن القادة العسكريين الذين يشكلون الديوان مضطرون للوقوف لأربعة أشخاص هم : الداي ، المقطعجي ، الخزناجي والمفتي الحنفي[3]

ج/ الخطيب : يبرز نشاطه خاصة في المناسبات الدينية كالأعياد وفي شهر رمضان من خلال الدروس التي يلقيها اضافة الى خطبة الجمعة ، وتسند إليه إمامة الصلاة إن اقتضت الضرورة ، وكانت السلطة العثمانية تتقي الحذر من هذه الوظيفة لارتباطها بالعامة ، ويظهر ذلك من خلال سلسلة التحويلات التي تعرض إليها بعض الخطباء وفي بعض الأحيان تقليد الوظيفة الى الخطيب الذي أبان عن نية خدمة سياستها [4]

د/ المدرسون : كان يشرف على تأدية مهام التدريس في الكتاب والمساجد والمدارس القرآنية ، ويختلف مكان تأدية مهامه بين المدينة والريف ، حيث كانت الزاوية مستقرا له يؤدي فيها مهام إمامة الناس في الصلاة اضافة الى تقديم الدروس الى العامة والتدخل في بعض الأحيان لفض الخصومات

---

(1) Boyer,p, «contribution a l'étude de la politique religieuse du turcs dans la régence d'Alger (16-19) », **Revue de l'occident musulman et de la méditerranée , 1er trimestre 1966**, N01,Aix en Provence ,p26-27.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 4، المرجع السابق ، ص 362.

(3) محمد بوشنافي ، علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني(10 -13ه/16 -19م)، **مجلة عصور الجديدة** ، العدد16 -17، جامعة وهران ، 2014 -2015.

(4) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1، المرجع السابق ، ص 335 -336 .

، واختلفت تسميته خلال هذه الفترة بين مؤدب الصبيان والمعلم والأستاذ وذلك حسب مستوى التدريس ، فيسمى بمؤدب الصبيان إذا كان يقدم التعليم في المستوى الابتدائي ، وبالمعلم إذا كان يدرس التلاميذ من سن المراهقة الى سن العشرين ، وأستاذ إذا تجاوز من يدرسهم سن العشرين [1]

ه/ الباش حزاب والحزابون : تسند إليهم مهام قراءة القران ويصل عددهم في بعض الأحيان الى ستين فردا ، فهناك من الطبقات التي تقوم بقراءته عند صلاة الفجر والظهر ، وطبقة أخرى مع صلاة العصر.[2]

و/ الباش مؤذن : وهو الموظف الذي يسهر على تحديد أوقات الصلاة من خلال تأدية الأذان حسب أوقاتها المضبوطة [3].

ي/ وظيفة تنبيه الأنام : وهم المكلفون بقراءة كتب السيرة خلال أوقات معينة ويكون اختيار الكتب حسب ما يتوافق مع الصلوات والدعوات وما يتعلق بسيرة الرسول (ص) ، وتتم القراءة يوم الجمعة قبل موعد الصلاة [4].

ن/ الحضور : وهي القراءة السردية لصحيح البخاري في المناسبات المعينة من طرف الطلبة .

ر/ السراج : وهو الذي يقوم بإنارة المسجد أو إطفائها حسب التوقيت المحدد .

ك/ الطلبة : وهم التلاميذ الذين يقبلون على طلب العلم ، ويعين البعض منهم لتحفيظ القران .

ومن الموظفين الآخرين الذين شكلوا الهيئة الدينية أيضا خلال هذه الفترة نذكر منهم : الحزابين ، المؤذنون ، الناظر أو مدير أملاك الحبوس ، اضافة الى الوكلاء وأعوانهم [5]

2/ موظفوا الهيئات الدينية غير الرسمية :

كانت هذه الهيئات غير الرسمية تتلقى دعمها المالي من الموارد الوقفية وهو ما شكل نوع من الاستقلالية و يمكن أن نذكر من مؤطريها مايلي :

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1، المرجع السابق ، ص 322 -323.

(2) نفسه ، ص 363.

(3) نفسه .

(4) نفسه

(5) Vaysettes , **op.cit**,p22-23 .

أ/ الشيخ : وهو المرابط أو شيخ الطريقة الذي يجمع بين مهام التدريس والإفتاء و الإمامة وغيرها من الوظائف الدينية الأخرى ، ولهم مكانة مقدسة بين الأتباع والمريدين ، وكثيرا ما كانت تنسج الخرافات وتمارس الشعوذة عند ضريح الشيخ [1] ، ويذكر ريتشارد حول وظيفة الشيخ مايلي :" هو الذي يمثل رئيس الطريقة ، ويقود رجال القبيلة في فترة الجهاد ، ويصل بين القبيلة ورجال الادارة العثمانيين ، ويقوم بضيافة المسافرين ويشرف على حصاد الزرع ويؤم صلاة الجمعة ويساعد في الوعظ والتعليم "[2]

ب/ الخليفة : وهو المرابط الذي يكلف بالنيابة عن شيخ الطريقة في المكان الذي عين فيه من المناطق التي كانت خارجة عن المدينة مثل الزوايا الفرعية ، وفي بعض الأحيان يتم اختياره من طرف أبناء شيخ الطريقة ، و تكمن وظيفته في السهر على تسيير الطريقة والدفاع عن مصالحها ويتخذ مقر الزاوية الأم مقرا له [3] ،وهناك من يعرفه بمايلي :"هو المجاز من شيخ الطريقة الذي يورثه البركة ويكلفه بإعطاء الإجازة والأوراد لغيره، وله دور في إدخال المريدين الى الطريقة والمحافظة على سمعتها ومبادئها وأموالها "[4]

ج/ النائب: يحل محل الخليفة أثناء غيابه وحضوره يضمن سيرورة الإدارة المركزية للطريقة ، لكن تبقى صلاحياته محدودة[5]

د/ الوكيل : وهو الذي يشرف على الأمور المالية والإدارية للزاوية ، وتبرز أهميته حسب درجة الزاوية فإذا تعلق الأمر بالزاوية الأم تكون أولويته ضرورية أما إذا تعلق الأمر بزاوية ثانوية فكثيرا ما كان يكتفي المقدم بتكليف أحد المساعدين.

---

(1) بن يوسف تلمساني ، **الطريقة التيجانية وموقفها من الحكم المركزي بالجزائر(الحكم العثماني) ، الأمير عبد القادر ، الادارة الاستعمارية) ، (1782 -1900)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 1997 - 1998، ص38.

(2) الصلابي ،**المرجع السابق**،ص112

(3) بن يوسف تلمساني ، **المرجع السابق** ، ص 54.

(4) شهبي عبد العزيز ، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر** ،دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر ،د.ت.ط ، ص96

(5) بن يوسف تلمساني ، **المرجع السابق**، ص 39.

ه/ المقدم : هو ممثل الشيخ أو الخليفة في الزاوية أو في المنطقة التي يكلف بتسيير شؤونها ، ويتم اختيار المقدم من خلال الشروط الأخلاقية والعلمية و الحصول على الإجازة التي تعتبر دبلوم يؤهله لتلقين ورد الطريقة للمريدين ، ومن المهام التي يكلف بها أيضا جمع الزيارات "الصدقات" وتسليمها إلى الشيخ أو خليفته ، إضافة إلى الأنشطة الصوفية الأخرى ، باختصار هو المريد الذي يقدمه الشيخ على غيره من المريدين لينوب عنه في القيام بكل ما يخص شؤون المشيخة أو الزاوية .

و/ مقدم المقاديم : وهي الوظيفة التي تنفرد بها زوايا التيجانية ، وتأتي هذه الوظيفة لتخفيف الأعباء عن الخليفة ، ويتركز وجدها أيضا في الجهات التي يكثر فيها المقاديم [1]

استطاعت الطرق الصوفية في مرحلة من مراحل الوجود العثماني في الجزائر من خلال موظفيها ونشاطاتها المختلفة أن تثبت وجودها من خلال قدرتها على التأثير في المجتمع ، حيث استغلت ظرفية تراجع أداء المؤسسات الإسلامية الرسمية ، وبذلك ظهر شيوخ الطرق الصوفية في الفضاء الاجتماعي واستطاعوا أن يثبتوا مكانتهم لدى السلطة الحاكمة ..

5/ المؤسسات الوقفية :

عرفت مؤسسة الوقف انتشارا واسعا في الجزائر خلال الفترة العثمانية ، و قد تطورت و تعددت أوجهها وأغراضها ويعود ذلك إلى الوازع الديني والاجتماعي و الاقتصادي ، حيث أن ثلثي أملاك مدينة الجزائر كانت تابعة لها ، ويعتبر الوكيل (الناظر) هو المشرف الرئيسي عليها ، وهو المسؤول على تطبيق ما جاء في الوقفية من شروط ، ونظرا لارتفاع مدا خيلها ظهرت عدة هيئات أشرفت على تنظيمها وتسييرها ، وانقسمت الأوقاف حسب ملكيتها إلى أقسام :

أولا/ أقسام الوقف : تنقسم أملاك الوقف التي كانت موجودة عند الاحتلال إلى قسمين . أوقاف عامة ، و أوقاف خاصة :

أ/ **الأوقاف العامة** : وهي الأوقاف ذات الطابع الجماعي وتمثل مجموعة من المؤسسات التابعة لها ، ومن هذه الأوقاف : أوقاف بيت المال وأوقاف الطرقات وأوقاف العيون وأوقاف

(1) سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1، ص 39.

الأندلس وأوقاف الأشراف وأوقاف مكة والمدينة ، مدا خيلها كانت موجهة لإعانة المنتسبين إلى الحرمين الشريفين والجالية الأندلسية والخدمات العمومية كصيانة المؤسسات الدينية وغيرها [1]

ب/ **الأوقاف الخاصة** : وهي الأوقاف التابعة لمؤسسة واحدة ، يشرف عليها وكيل يسهر على تسيير أوقافها ومداخليها ، فيشرف على أعمال الصيانة وصرف المداخيل حسب الحاجة وحسب نص الوقفية ، ومن أمثلة هذه الأوقاف : أوقاف جامع الكبير ، أوقاف الشيخ عبد الرحمان الثعالبي وأوقاف مختلف المساجد والزوايا والقباب ... عرفت هذه الأوقاف تنظيما وتسيرا بفضل وجود مؤسسات إدارية تسهر على تقديم خدمات تنظيمية موجهة للمؤسسات الإسلامية ومختلف الشرائح الاجتماعية [2] ومن هذه المؤسسات نذكر مايلي :

1/ مؤسسة سبل الخيرات : تعتبر هذه المؤسسة مؤسسة وقفية جماعية شبه رسمية ، أسسها شعبان خوجة سنة 1548م ، كانت لها إدارة مكونة من 11 عضوا ، ممثلون في وكيل وكاتب [3] مستشارين وشاوش يعينون من طرف الباشا ، ويبدوا أن أول محاولة لها لتنظيم الأوقاف كانت خاصة بشؤون العبادة والمساجد ، كما أشرفت هذه الهيئة على تسيير موارد ضخمة ، وهو ما يبرزه التقرير الذي رفع إلي قائد الحملة الفرنسية على الجزائر " دوبورمون De Bourmont " في 25 أوت 1830 ، حيث ذكر أن دخلها السنوي بلغ خلال هذه الفترة (150) مائة وخمسون ألف فرنك ، ونظرا لكون هذه الأوقاف كانت تابعة لفئة الأتراك و الكراغلة فإنها اختصت في الإنفاق على المؤسسات الحنفية من مساجد وزوايا ومدارس وموظفين وفقراء ، فكانت تشرف على المساجد الحنفية التي بلغ عددها 14 مسجدا . [4]

2/ مؤسسة بيت المال : كانت هذه المؤسسة تشرف على أموال اليتامى والفقراء ،من خلال توزيع المساعدات على الفقراء ، وتقديم مساعدات للأسرى ، كما كان لها دور في تقديم

---

(1). سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1 ، ص238 .

(2). نفسه .

(3). سعيدوني ناصر الدين ، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 - 1830)** ، ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري ، 1985 ص 141 .

(4).سعيدوني ناصر الدين ، **دراسات في الملكية العقارية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986 ، ص 95 .

الخدمات الاجتماعية في فترة انتشار الأمراض و الأوبئة أو في ظروف الحرب ، وساهمت في دفع أجور الأئمة والمدرسين ومنح المساعدات لطلبة العلم لمواصلة دراساتهم ، واهتمت بإشراف على إقامة المرافق العامة من طرق وجسور وتشييد أماكن العبادة ، أوكلت مهمة تسيير هذه المؤسسة الخيرية إلى موظف إداري يسمى ب"بيت المالجي" بمساعدة الوكيل ،إضافة إلى موثقين (العدول)(لخ).

3/ **مؤسسة أوقاف أهل الأندلس** : اهتمت هذه المؤسسة بالإشراف على خدمة مهاجري الأندلس ، وساهم الجزائريون بشكل كبير في هذه الأوقاف للمكانة الخاصة للأندلس في المجتمع الجزائري ، حيث عرفت هذه المؤسسة بمداخيل معتبرة تصل إلى خمسة ألاف فرنك سنويا ،كما وصل عدد الأوقاف المحبسة إلى 101 وقفا ، أشرف على هذه المؤسسة وكيل سمي "بنقيب الأشراف" وعرفت توسعا في مشاريعها الخيرية خاصة بعد إنشاء مجمع ثقافي وتعليمي وديني للأندلسيين بر.

4/ **مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة المنورة)** : تعتبر من أهم المؤسسات الوقفية من حيث عدد أوقاتها ومواردها ، وتشير الدراسات التاريخية إلى أن تاريخ إنشائها يعود إلى فترة ما قبل العهد العثماني ، كانت تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين بالجزائر أو المارين بها ، وتتكفل بإرسال حصة من مدا خيلها إلى فقراء الحرمين الشريفين بمكة المكرمة ، كما أشرفت على دعم المساجد الحنفية بمدينة الجزائر (تر)

5/ **مؤسسة أوقاف الزوايا والأضرحة (الأولياء والمرابطين)** : يتولى الإشراف على هذه المؤسسة وكيل المرابطين ، وتوجه مدا خيلها إلى الأضرحة والأولياء والزوايا ، وأشهر هذه المؤسسات ضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي ، والتي بلغت مدا خيل أوقاتها (06) ستة آلاف فرنك ، وهذه الأخيرة عرفت ارتفاعا كبيرا خاصة في القرن التاسع عشر بسبب تشجيع الحكام للتصوف

---

(1). هلايلي (حنيفي) ، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 208 .

(2) نفسه .

(3) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : Pierre Genty de Bussy , **De** l' **établissement des français dans la régence d'Alger** (**1795 -1867**),2ème Ed, paris, 1839 , p147.

(4) Ibid

وجلب رضا السكان ومواجهة دعاية الطرق الصوفية المناهضة لهم ، كما ساهمت مدا خيلها في انتشار التعليم والمراكز الثقافية والدينية .(لخ)

6/ مؤسسة الجامع الأعظم : وهي من حيث كثرة عددها وأهمية مدا خيلها تأتي في المرتبة الثانية بعد أوقاف الحرمين الشريفين ، إضافة إلى الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسة في النشاط الثقافي وتقديم الخدمات الاجتماعية والدينية ويعود ذلك غالى عدد الأوقاف التابعة لها التي كانت تفوق 550 وقفا باختلاف وظائفها ، وكان يشرف على تسيير شؤونها للمفتي المالكي هذا الأخير يوكل أمر التسيير إلى الوكيل العام بمساعدة وكيلان ، أما عن مداخيل أوقاتها فكانت موجهة لأجور الأئمة والمدرسين والمقيمين إضافة غالى أعمال الصيانة وسير الخدمات (بر)

7/ أوقاف المرافق العامة : وهـي الأوقاف الخاصـة بالعيـون والسواقـي و الآبار الـتي أوكلت مهمـة الإشراف على تسييرها إلى وكيل العيون والسواقي ، هذه الأوقاف كانت ذات أهمية كبيرة من حيث مداخيلها حيث تقدر بعض الإحصائيات الفرنسية في بداية الاحتلال قيمتها 150 ألف فرنك ، ومن الأوقاف الأخرى التي كانت تدخل ضمن المنفعة العامة تسمى بأوقاف الطرقات التـي يشـرف عليها أمين الطرقات وهي الأخرى لا تقل أهمية من سابقتها(تر) .

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الوقفية ، وجدت مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عنها ، منها أوقاف الجند والثكنات مثل أوقاف الانكشارية ، هذه الأوقاف التي خصصت مداخيلها للإنفاق على المعوزين من الجند ، وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج (ير)

ثانيا / الأجهزة الإدارية للأوقاف : تميز الجهاز الإداري للأوقاف بالتنظيم المحكم ،الذي يخضع لتسلسل الوظائف الإدارية ، من حيث صلاحيات الموظفين وطبيعة المهام الموكلة إليهم ، وهو ما يظهر من خلال التوزيع الهرمي التالي :

---

(1) سرقين سعدية ، " أوقاف الزوايا الأضرحة " ، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ، 2007 ، ص295 .

(2) فارس مسدور، كمال منصوري ، التجربة الجزائرية 1954 في ادارة الأوقاف ، **مجلة أوقاف** 2006 ، ص 04 .

(3) Aumerat, « La propriété urbaine à Alger », **R. A**, vol 11, 1897, p 328

(4) Ibid.

أ/ المجلس العلمي : جمع هذا الجهاز بين مسؤوليتين (التشريعية والرقابية) ،يتشكل من موظفين معينين من طرف الباشا ،وأسندت له صلاحيات واسعة في إدارة الأوقاف واتخاذ القرارات اللازمة (1) كما يمارس هذا الجهاز وظيفة الرقابة على الموظفين الذين يشرفون على تسيير الأملاك الوقفية مثل الوكيل العام ن الكتاب ، والأعوان والشواش والحزابة (2).

ب/ الوكيل العام (الشيخ الناظر) : يعتبر الكيل العام بمثابة المشرف المباشر على الوقف ، الذي يكلف بتطبيق وتحقيق شروط الواقفين وهو المسؤول عن تنمية الوقف واستغلاله في أوجه صرفه ، كما يشرف على جمع المحاصيل والمداخيل الوقفية إضافة إلى توزيع المرتبات ، تقدم هذه الحسابات بشكل دوري كل ستة أشهر بعد تسجيلها في الدفاتر الرسمية. ويشرف الحاكم (الباشا) على تعيين الوكيل العام ، أما الوكلاء المساعدين فيتم اختيارهم من فئات اجتماعية عليا ، و إلى جانب هؤلاء الموظفين ،نجد أيضا كتاب الوكلاء الرئيسيين ، العدول ، الشواش ، وأعوان ملحقون بمؤسسة الوقف الذين يسهرون على تسهيل وظيفة القائمين على الشؤون الدينية (3)

من خلال تتبع ظاهرة الأوقاف في الجزائر العثمانية يتضح دورها الكبير في المجالات المختلفة ، خاصة منها المجال الثقافي والديني والاجتماعي ، حيث أسهمت بشكل كبير في حل القضايا المتعلقة بالمجال التربوي والديني للمجتمع والثقافي والاجتماعي في الوقت نفسه ، من خلال دفع أجور الأئمة والمدرسين كما ساهمت في دمج الفئات المهاجرة كالأندلسيين الدين أصبحوا جزءا من المجتمع مؤثرا ومتأثرا بالموروث الجزائري وحافظت الأوقاف على الرابطة الإسلامية من خلال أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وأبانت عن مكانة هذه الأماكن المقدسة في نفوس الجزائريين .

6/المؤسسات التعليمية :

(1) ناصر الدين سعيدوني ، " الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر " **مجلة الأصالة** ، أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي ، العدد 89 / 90 ، وزارة الشؤون الدينية . الجزائر 1981 ، ص95 .

(2) نفسه ، ص91 .

(3) نفسه ، 96.

عرفت الجزائر في العقد الأخير من الحكم العثماني للجزائر حركة ثقافية وفكرية ، رغم ما نقله إلينا بعض من المشاهدين الأوربيين باختلاف اختصاصاتهم سواء كانوا قناصلة أو أسرى أو رحالة على أن الواقع الثقافي في الجزائر خلال هذه الفترة تميز بالركود، لكن لم يقدموا أسبابا لذلك أو تحليلا للظروف المرتبطة بذلك ، كما أن قراءتهم تميزت بالطابع الشخصي والبعد عن الواقع الحقيقي ، وجاء تركيزهم على الجوانب الثقافية الضعيفة ، مثل العلوم الطبية والرياضيات والفلك وغيرها ، فيلاحظون انعدامها أو ضعفها ويسارعون الى مقارنتها بنظيرتها الغربية ، ثم يخلصون الى نتيجة مفادها أن المجتمع الجزائري برفض كل ماهو علم مستحدث وينظر إليه على أنه من التفاهات التي يختص بها الأوربيون ، و إلا كيف نفسر حضور المخزون الثقافي الذي أنتجه العلماء والأدباء ولم يتم تسليط الضوء عليهم لكونهم كانوا خارج الاطار الرسمي للحكام العثمانيين ، ونذكر منهم:الورتيلاني ، وعبد القادر المشرفي ، حمدان بن عثمان خوجة ، الحاج أحمد بن المبارك(تاريخ قسنطينة)، صالح العنتري(تاريخ بايات قسنطينة).

إن الدارس للجانب الثقافي من تاريخ الجزائر العثمانية لا يجد ما يشير إلى وجود سياسة تعليمية للدولة العثمانية في الجزائر ، لأن التعليم في هذه الفترة ارتبط بالأفراد والعائلات والمؤسسات الخيرية الحرة ، فلم تكن توجد مؤسسة حكومية خاصة بالتعليم ، وإذا كانت الدولة العثمانية لم تول اهتماما وعناية بشؤون التعليم والتربية فإنها بالمقابل لم تعمل على عرقلة ومحاربة التعليم الخاص (العربي الإسلامي) (1) ومع ذلك فان السلطة العثمانية بالجزائر ساهمت في المجال التعليمي من خلال السماح للعلماء الذين وفدوا من الخارج بالإقامة والتدريس بها ، كما سمحت للطلبة الجزائريين بالتوجه نحو المعاهد الإسلامية بالخارج ، مثل جامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بالمغرب الأقصى (2) و يذكر " ايمريت Emerit " عن الحياة الثقافية في الجزائر خلال هذه الفترة مايلي : " إن أغلب الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين السنة السادسة والثانية عشر كانوا يتعلمون بالمدارس الابتدائية - الكتاتيب القرآنية - حيث كان المعلمون يتقاضون أجورهم من

---

(1) حلوش (عبد القادر) ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، د.ط ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، 2010 ، ص 25 .

(2). المهدي البوعبدلي ، **جوانب من الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني (10 -13)** ، المرجع السابق ،ص 105 .

عند آبائهم " مما يتلقون بهذه المدارس ،القراءة والكتابة وبعض مبادئ الدين واللغة ، أما عن التعليم الثانوي فيقول : "كان يتلقى بالمدارس والزوايا ، فالتلاميذ كانوا يزاولون تعلمهم على نفقة ريع الأحباس ، وان لم يشمل في مواده العلوم العصرية فان مواده الدينية كانت قوية ولم يختلف مستوى التعليم في الغرب الجزائري الذي تمثله تلمسان التي كانت بمثابة العاصمة الثقافية على حد تعبير " ايمريت Emerit (٤) " ويضيف : إن تلمسان كانت مركزا ثقافيا ، هذه المدينة التي كان يسكنها مابين 12 إلى 14 ألف نسمة ،كانت تحتوي على خمسين (50) مدرسة ، يتعلم فيها ألفا تلميذا ، أما التعليم الثانوي والعالي فكان يتبعه حوالي ستمائة (600) تلميذ في مدرستي الجامع الأعظم وجامع ابني الإمام ، وفي الضواحي كانت الزاوية الشهيرة بعين الحوت(١)

كما يذكر أحد الكتاب الفرنسيين " بولار Paulard " أن الجزائر كانت مزدهرة بالمراكز الثقافية ، لكن بعد الاحتلال تم غلق نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية ومعاهد وهو ما أدى إلى هجرة معظم الأساتذة لمراكزهم التعليمية (٣)، وعن مستوى التعليم في الجزائر يمكن أن نورد شهادة القنصل الأمريكي "**وليام شالر** " (1816 – 1824) حول التعليم في مدينة الجزائر: " إن مدينة الجزائر تملك كثيرا من المدارس العادية التي تردد عليها الأطفال ابتداء من سن الخامسة والسادسة فصاعدا حيث يتعلمون القراءة والكتابة ... فكل تلميذ يحمل لوحة يمكنه الكتابة عليها ومحو ماكتبه بسهولة ... ويعلم الدرس بصوت مرتفع تلميذ كبير أو معلم يجلس في مكان مرتفع ، في يده عصا يستعين بها لحفظ النظام وإثارة انتباه الطلبة (٤).

وجدت بقسنطينة في الفترة التي سبقت الاحتلال الكثير من المؤسسات الدينية والتعليمية التي أشرفت على أداء المهام التعليمية ، حيث وجدت بها خمس مساجد لصلاة الجمعة واتصلت بها مدارس للتعليم كالجامع الكبير الذي يعتبر من أهم مساجد المدينة وأقدمها ، هذا الأخير أدى دورا رياديا في مجال التربية والتعليم ، ويظهر ذلك من خلال بروز أسماء لعلماء

---

(1) المهدي البوعبدلي ، المرجع السابق .

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 1 . ص317 .

(3) Rinn (Louis).**Note sur L'instructions publique musulmane en Algérie**, Alger 1882 , p 120 .

(4) وليام شالر ، المصدر السابق ، ص 82.

اشتهروا في قائمة التدريس بهذا المسجد على رأسهم الشيخ "محمد بن أحمد بن عبد الكريم الفكون، والشيخ المكي البوطالبي ، الشيخ محمد بن عيسى البوزيدي ...[1]، والحديث عن مراكز التربية والتعليم في الشرق الجزائري يقودنا الى الحديث عن مدينة عنابة التي اشتهرت بحواضرها الثقافية ، وهذا البريق العلمي يعود الفضل فيه الى دور الأسر العلمية التي قدمت خدمة جليلة لدور العلم والثقافة وعلى رأسها : أسرة البوني ، العنابي ، ومن أشهر المراكز التعليمية بها المساجد كجامع "أبي مروان"، جامع صالح باي ، وعرفت الجهة الغربية من الجزائر مراكزا كانت القاعدة الأساسية لنشر التعليم حيث وصل عددها بمدينة تلمسان الى 50 مسجدا ، ووجدت بمدينة معسكر 03 مساجد رئيسية: مسجد السوق والمسجد العتيق والمسجد الكبير[2].

ويذكر قائد الفرقة العسكرية بإقليم بقسطنطينة الجنرال ً بيدو budeau "من خلال التقرير الذي رفعه الى الادارة الاستعمارية المركزية بوزارة الحرب الفرنسية بتاريخ 13 فيفري 1847م أنه عند احتلال مدينة قسنطينة سنة 1837 كان يوجد بها 35 مسجدا و07 مدارس تجمع مابين 600 إلى 700 تلميذ[3] وكان بعض المدرسين ذوي شأن كبير ، فقد كانت دروسهم تستقطب عدد هائلا من المستمعين وطلاب العلم حتى أن المسجد الكبير كان يمتلئ عن آخره بالمستمعين ، وهذه المكانة الثقافية التي كانت تتمتع بها قسنطينة جعلتها تتفوق على كل المدن الجزائرية الأخرى[4].

أما مدينة معسكر فعرفت نهضة فكرية وثقافية ويعود الفضل في ذلك إلى بروز عائلات علمية توارثت العلم والوظائف العلمية كعائلة الخروبي و أبوناصر الناصري ، وتقلدها للكثير من الوظائف كالتدريس والقضاء والإفتاء والوعظ، ويمكن أن نذكر منهم ممن نالوا شهرة بتأليفهم مثل : أحمد بن سحنون الراشدي (ت 1211ه - 1796م) المعروف بكتابه :" الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني" ، والشيخ" محمد المصطفى بن عبد الله بن عبد الرحمن " المعروف بابن زرفة

---

(1) محمد المهدي بن علي شعيب، **أم الحواضر في الماضي والحاضر ، تاريخ مدينة قسنطينة** ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1980 ، ص 233.

(2) Emerit (marcel), **l'Algérie a l'époque d'Abdelkader** , paris, 1951,p82 -83

(3) مياسي إبراهيم . **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 - 1962)** ، د.ط ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ، ص 151

(4) عبد الحميد زوزو ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 -1900)** ، ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 2007 ص151 .

الدحاوي" له كتاب بعنوان:" الرحلة القمرية في السيرة المحمدية " ، دون أن ننسى أشهر علماء معسكر الشيخ " أبو راس بن أحمد بن عبد القادر بن محمد بن أحمد بن ناصر الجليلي المعسكري(ت 1238ه - 1823م) ، هذا الأخير تولى العديد من الوظائف كالتعليم والقضاء والإفتاء ، عرف بالكثير من التآليف مثل :"زهرة الشماريخ في علم التاريخ" و" عجائب الأسفار ولطائف الأخبار"(1)

وعرفت معسكر منشات خيرية ودينية وتعليمية وتربوية من أشهرها الجامع الكبير الذي يعود تاريخ تأسيسه الى عهد الباي"محمد بن عثمان الكبير" سنة 1781م، ونظرا لمكانته الدينية والثقافية جاء ذكره عند الكثير من الأدباء والمفكرين فوصفه الأديب" أحمد بن السيد محمد بن علال " المعروف بالمقري بقوله :

ألق عصاك وأفك الرحل ركائبي بالمسجد المنشئ بمعسكر

المحكم الشيد في شرفاته فتراه يخطف أعينا للنظر

واشتهرت المدينة أيضا بالمدرسة المحمدية التي أسسها الباي "محمد بن عثمان الكبير" ، كما عرفت بمدرسة زاوية القيطنة التي تأسست سنة 1787م ، على يد "مصطفى بن المختار"، درس بها علماء كبار أمثال: الشيخ عبد القادر المشرفي.

وعرفت تلمسان بأعلامها الذين كان لهم دور في شتى العلوم مثل : "أبو العباس بن محمد بن هطال التلمساني المشهور بمؤلفه :" رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري الى الجنوب الصحراوي الجزائري(1785م) (2).

تميزت المرحلة العثمانية في الجزائر بالانتشار الواسع للزوايا خاصة بالأرياف ، هذا النوع من المؤسسات أدت دورها في مجال التربية والتعليم ، وعرفت أغلب المدن الجزائرية العديد من الزوايا التي تخرج منها العديد من العلماء ، فمدينة الجزائر وحدها كانت تضم 12 زاوية و32 ضريحا منها ماكان ينسب للأفراد مثل: زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي وزاوية سيدي عبد القادر الجيلالي ، وهناك من كانت تنسب للأفراد والجماعات كزاوية الأشراف وزاوية

(1) شارف رقية ، **الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18م وبداية القرن 19م ، دراسة تحليلية نقدية** ، دار الملكية للطبع والنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر، 2007، ص ص 68– 71.
(2) نفسه ، ص 75.

الأندلس [1] ، وهو ما ذكره "المهدي البوعبدلي"بقوله : " ...واشتهرت عدة معاهد إذ ذاك في كامل القطر كمعاهد العجيسي وعبد الرحمن اليلولي وأحمد بن باديس وقرومة وبني خليل وسماتة ولمدية ، ثم معاهد الراشدية والونشريس واليعقوبية وندرومة ونواحي تلمسان كعين الحوت والشيخ أحمد البيدري ..."[2]

أما عن مستوى التعليم الذي كان يقدم خلال هذه الفترة فتذكر أغلب الدراسات التاريخية على أنه كان تقليديا وغلب عليه الطابع الديني فكان منحصرا في الفقه والنحو وما الى ذلك من العلوم النقلية ، غير أن هذا ينفي ما ذهبت إليه بعض كتابات الاستعماريين على أن التعليم كان متدهورا خلال العهد العثماني وهو ما أراد من خلاله الكثير منهم تبرير الاحتلال الفرنسي من خلال إيهام الرأي العام بالرسالة الحضارية ، وبالمقابل نجد بعض التقارير التي تقدم بها بعض العسكريين الفرنسيين تشير عكس ذلك حيث يذكر الجنرال " دوما Daumas " [3] ما يعبر عن هذا جاء فيه :" كان التعليم الابتدائي أكثر انتشارا في الجزائر وذلك على عكس الاعتقاد الذي كان سائدا ، ولقد أثبت اطلاعنا على واقع الأهالي أن نسبة الذكور الذين كانوا يحسنون القراءة والكتابة على مستوى المقاطعات الثلاث كانت مساوية لنسبة المتعلمين في أرياف فرنسا أي ما يصل الى 40%[4].

أما الزوايا فكان منهجها التدريسي قائما على تحفيظ القران وتعليم القراءة والكتابة في الأوساط الريفية واستندت في استمرار نشاطها التعليمي على أموال الهبات والزكاة ، وتنوعت مصادرها بين أفراد القبيلة وتبرعات الزوار والمسافرين اليها لأخذ البركة ، اضافة الى المداخيل الوقفية من الأراضي التي تمثل موردا آخرا للطلبة والمدرسين [5]

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 01، ص 268.

(2) العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني ، ص 60.

(3) أوجين دوماس ولد في المناطق السويسرية سنة 1803م ، كان مستشرقا واثنوغرافيا ، تعلم اللغة العربية ، اشتغل مع الجنرال"بيجو" والدوق "أومال" ابن الملك "لويس فيليب" والجنرال"لامورسيير" بالغرب الجزائري ، عين مفاوضا مع زعماء القبائل مثل خليفة الأمير بن سالم ، اهتم بالقبائل والعروش والأعراف والطرق الصوفية والزوايا ، توفي بمدينة "كومبلان" سنة 1871م .

(4) غي برفيلييه ، **النخبة الجزائرية الفرانكفونية** ، تر ، م ، حاج مسعود وآخرون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007، ص 52.

(5) يحي بوعزيز ، **أوضاع المؤسسات الثقافية** ، المرجع السابق ، ص 19.

وظيفتها التربوية والدينية : أدت الزوايا دورا كبيرا في المجال التربوي والديني ، فكانت مركزا للعبادة والصلاة وتحفيظ القران الكريم واللغة العربية ، والوظيفة التعليمية كانت تستمد أسسها من القران الكريم وساهمت بشكل كبير في خدمة التعليم بمستوياته التعليمية المختلفة وفي هذا يقول الجنرال "لامورسيير Lamorciére "(1): "التعليم العام والمحاكم ماهما إلا انبثاق من المسجد ، والذي ترتبط به كل الحركة السياسية والثقافية ، والتعليم وضع تحت رحمة الدين ، وبالنسبة لكل المسلمين فان تعلم الكتابة يعني العودة الى الكتاب المقدس (القران الكريم) هذا الأخير هو أساس التعليم الابتدائي والثانوي والدراسات العليا "(2)، وبهذا يمكن القول أن الزوايا قامت على أساس هام وهو نشر العلم وتدريسه بهدف تأمين الحد الأدنى من الثقافة لدينية والعلمية ، حيث يرجع لها الفضل في تخريج العديد من العلماء والمشايخ الذي يعود لهم الفضل في تأسيس الكثير من الزوايا التي ساهمت بشكل كبير في نشر الإسلام والمحافظة على اللغة العربية ، فكانت تمثل مدارس ابتدائية وثانوية ومعاهد علمية .

من خلال عرضنا السابق لواقع المؤسسات الاسلامية في الجزائر العثمانية تبين أن هذه الهيئات حافظت على أداء أدوارها المتعددة المجالات وفق أطرها الشرعية البعيدة عن التوظيف السياسي إلا ما تعلق بالطرق الصوفية التي كانت في توافق مع السلطة السياسية تارة وتعارض تارة أخرى وفق ما تمليه الأوضاع السياسية ، كما ساهمت هذه المؤسسات في التوازن الاجتماعي وحافظت على المقومات العربية الاسلامية من خلال نشاطها التعليمي والديني والاجتماعي ، وأمام انشغال السلطة الرسمية التي مثلها العثمانيون بالجانب العسكري وعدم اهتمامها بالجانب الثقافي في الجزائر خلال هذه الفترة اعتمدت الثقافة العربية الاسلامية في تطورها بشكل كبير على المؤسسات الثقافية

(1) من مواليد 05فيفري 1806م بمدينة "نانت" Nantes ، كان كاثوليكيا متحمسا ، تخرج من المدرسة المتعددة التقنيات ، درس اللغة العربية واللهجة الجزائرية منذ وصوله الى الجزائر ، مكنته المكاتب العربية من التعرف على التنظيمات المختلفة للشعب المستعمر ، عين نقيبا في الجيش الفرنسي ، وفي سنة 1831م انضم الى فرقة "الزواف" وعين كعقيد في معركة موزاية في 12ماي 1840م وفي 05ديسمبر 1835م قام بحملة عسكرية على معسكر وبني شقران ، تولى منصب جينرال في 09أفريل 1843 توفي في "نانت" سنة 1861م.

(2) يوسف حميطوش ، **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس** ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013، 166.

المحلية المحصورة في المساجد والمدارس و الزوايا التي تولت مهمة نشر الدين والتعليم العربي الاسلامي .

الفصل الأول:

السياسة الاستعمارية و الشؤون الإسلامية

1/تنظيم المساجد واللجان الدينية

2/ هيكلة الأوقاف الإسلامية

3/ عرقلة نشاط المدارس القرآنية

4/ تأطير الحج

5/ التوظيف الاستعماري للمدارس الشرعية

6/ فرنسا وأفكار الجامعة الإسلامية

7/ مظاهر ارتباط الشؤون الإسلامية بالاستعمار(مسجد باريس)

1/ تنظيم المؤسسات الإسلامية :

كانت الشؤون الإسلامية قبل صدور قانون الأديان سنة 1905م تابعة لإدارة الشؤون الأهلية في الولاية العامة ، وكان الفرق واضحا في تعامل هذه الأخيرة مع الأديان الثلاث ، ويظهر ذلك من خلال النفقات المخصصة ، حيث كانت تنفق على الديانة المسيحية 884ألف فرنك وأفرادها لا يتجاوز عددهم 623ألف نسمة، وعلى الديانة اليهودية 31ألف فرنك وعدد أفرادها لا يتجاوز 64ألف نسمة في حين تنفق على الديانة الإسلامية 337ألف فرنك مقابل 4,5مليون نسمة ، أما إحصائيات 1885م فأكدت هي الأخرى الحصة المالية المعتبرة المخصصة للديانة المسيحية على المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي حيث تم تخصيص 920ألف فرنك موجهة نحو 320ألف كاثوليكي و 83ألف فرنك لخدمة 7500بروتستانتي ، في حين أن الدين الإسلامي خصص له مبلغ 216340مقابل تعداد سكاني يصل الى 2842497 مسلما[1] ويظهر من خلال هذه الإحصائيات الفرق واضحا للميزانية المخصصة لكل ديانة ، ولم يتوقف تمييز الإدارة الاستعمارية عند هذا الحد فوصل بها الأمر الى رفض تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة عندما تعلق الأمر بالدين الاسلامي و أبقته تحت سيطرتها المباشرة .

توصل الاستعمار بعد تجربة كبيرة مع الهيئات والتنظيمات والشخصيات الممثلة للإسلام الى أن سياسته الجديدة نحو هذا الأخير يجب أن تقوم على ضرورة توخي الحذر من انتشار اليقظة الدينية بين الأهالي المسلمين ، ولم يكن يقتصر هذا الموقف من الإسلام على شمال إفريقيا وحدها بل شمل أغلب المستعمرات الفرنسية التي هي تحت تأثير الدين الاسلامي بالتعبير الاستعماري[2]، حيث يذكر "بنجر Banger" مدير شؤون إفريقيا في وزارة المستعمرات على صفحات مجلة "إفريقيا الفرنسية "أن الاستعمار في هذه المرحلة بدأ يطرح تساؤلات حول مستقبل الإسلام في إفريقيا[3]. ورغم محاولات التيار الليبرالي في طرح رؤية جديدة في التعامل مع الشؤون الاسلامية من خلال ترك المجال أمام الأهالي الجزائريين في الممارسة الدينية مع إخضاع ذلك لبعض التوجيهات

---

(1) Rinn louis , op.cit,268 :

(2) أنظر الملحق رقم : (1).

(3) عطاء الله فشار ، **النخبة الجزائرية ، جذورها -تطورها -اتجاهاتها ، 1914 -1954**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، (مرقونة) جامعة الجزائر ، 2008 -2009، ص 19.

التي تناسب توجه السياسة الاستعمارية، ويكون ذلك من خلال محاولة استحداث "إسلام جزائري" غير مرتبط بتأثيرات العالم العربي الإسلامي والتأثيرات الانفصالية ، وتجسدت هذه المحاولة مع استصدار صحيفة الهلال التي كانت بمثابة وسيلة إعلامية لهذه السياسة الجديدة منذ 22أكتوبر 1906م تحت شعار "يقظة الإسلام بفرنسا"(لخ) ولفهم السياسة الاستعمارية تجاه الشؤون الإسلامية يمكن عرض أهم التنظيمات الجديدة التي عرفتها المؤسسات الإسلامية والتي جاءت على النحو التالي :

أ/ تنظيم المساجد واللجان الدينية : تذكر إحدى الدراسات التاريخية أنه منذ الاحتلال إلى غاية صدور المرسوم الوزاري بتاريخ 30أفريل 1851م الخاص بتنظيم شؤون الدين الإسلامي في الجزائر المستعمرة كان هذا الأخير يسير بشكل عشوائي فكانت السلطات الاستعمارية غير مهتمة بالمسائل الدينية وفي كثير من الأحيان في صراع مفتوح مع رجال الدين، فلم تكن هناك سياسة واضحة في إحداث تغييرات على ما يرتبط بالشؤون الإسلامية ، عكس ما كان سائدا في الفترة العثمانية التي تركت نوع من الاستقلالية للوكلاء ، فمثلا تركت للمفتي صلاحية تعيين أعوان الشؤون الإسلامية والإشراف على كل ما يرتبط بتسيير المساجد ، غير أن هذا الوضع لم يستمر بهذا الشكل حيث احتفظت الإدارة الاستعمارية لنفسها في وقت مبكر بحق الموافقة على التعيينات بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية التي تتعلق أساسا بسيرة المرشح وعلاقته بالمؤسسات الاستعمارية (بر)، حيث سعت الى السيطرة على كل مراحل التعيينات لمختلف الرتب الخاصة بموظفي الدين الإسلامي خاصة منها المناصب العليا ، ويتم التركيز على عملية المراقبة والمتابعة إذا توصلت الى أنهم يشكلون خطرا على السلطة (تر)

بموجب القرار الصادر في 08 ماي1851م ، تم إحصاء المساجد و المصليات و توزيعها إلى خمس مراتب ، كما حدد عدد القائمين على هذه الشؤون و ضبط مرتباتهم و أجورهم ، و بذلك تم إنشاء هيئة دينية اسلامية رسمية ، بهدف إقرار النظام و بدافع الروح الإدارية ، و رتبت درجات

---

(1) عطاء الله فشار ، المرجع السابق، ص 21.

(2) أنظر الملحق رقم(2).

(3) Ainouche Azzedine ,**l'administration française et l'organisation officielle du culte musulman en Algérie coloniale (1830-1907)**,université d'Aix Marseille, 1987, P560

المسؤوليات بشكل غير واضح مستمد من النظام الموروث عن عهد الأتراك ، للإشراف على الموظفين ذوي المراتب الدنيا مثل الحزابين و الباش حزابين ، و المؤذنين و الباش مؤذنين ، و يأتي فوق هؤلاء درجة الأئمة الخطباء و المفاتي ، زيادة عن مفتيين كبيرين أحدهما للمذهب المالكي و الثاني للمذهب الحنفي(1).

وصل عدد المفتون سنة1851م إلى (25) خمسة و عشرون مفتيا، فمدينة الجزائر كان بها مفتيان حسب ما ذكر سابقا ، قسنطينة كان يوجد بها نفس العدد ، أما تلمسان كان لها مفتي مالكي ، هؤلاء الخمسة يمثلون رتبة "مفتي" ، أما العشرون فهم "مفتون" و في نفس الوقت أئمة يمارسون وظائفهم بالمساجد كأئمة خطباء موجودون عبر المدن التالية : البليدة ، معسكر ، عنابة ، وهران ، مستغانم ، شرشال ، المدية ، مليانة ، دلس ، سكيكدة القليعة ، بجاية ، جيجل ، ميلة ، سطيف ، سيدي بلعباس ، تنس ، قالمة ، شلف (2).

تم تصنيف المساجد بموجب قرار 17 ماي 1851 ، هذا التصنيف كان نابعا من الاطار الإداري و لم يخضع إلى القواعد العلمية أو الحاجة إلى تغطية العجز الموجود عبر جغرافية الجزائر ، وتشير الوثائق الأرشيفية الى أن هذا التقسيم الرسمي جعل المساجد في خمسة أصناف حسب كثافة السكان المسلمين في كل منطقة ، وحسب درجة الأهمية الدينية لكل مؤسسة بشكل خاص ، وجاءت هذه التصنيفات على الشكل التالي :

الصنف الأول : وهي المساجد الرئيسية التي بها منارة كبيرة ومدرسين .

الصنف الثاني : وهي المساجد التي تحتوي على منبر الخطبة وتتواجد بالمدن الكبرى .

الصنف الثالث : مساجد بمنبر أقل أهمية من الثاني.

الصنف الرابع : وهي المساجد التي تؤدي وظيفة المصلى أو هي مكان مخصص لفئة المرابطين .

الصنف الخامس : وهي المصليات الصغيرة المسيرة من طرف عون من رجال الدين وهي أقل أهمية من المؤسسات المصنفة سابقا .

(1.) Agéron (ch., R) : **les algériens musulmans et la France,** op.cit., **pp196-197**

(2) آجيرون (ش،ر) ، **المجتمع الجزائري...**، المرجع السابق ، ص 106 -107 .

من خلال التصنيفات السابقة يمكن أن نأخذ صورة عن أصناف المساجد و توزيعها عبر المدن من خلال ما يوضحه الجدول التالي :

أولا/ تصنيف المساجد و توزيعها في الجزائر[1] :

توزيعها عبر المدن / أصناف المساجد	عدد المساجد الإجمالي	الجزائر	قسنطينة	تلمسان	وهران	المدن التي لا يتعدى عدد مساجدها المسجد الواحد
الصنف 01	12	09	02	01	/	/
الصنف 02	09	/	02	02	01	البليدة، معسكر، عنابة مستغانم
الصنف 03	12	/	05	02	/	شرشال ، تنس ، المدية مليانة ، دلس
الصنف 04	14	04	06	02	/	سكيكدة ، القليعة
الصنف 05	37	12الجزائر 07ضواحيها	06	05	01	بجاية، جيجل، ميلة سطيف سيدي بلعباس، باتنة
المجموع	84	32	21	12	02	17

لقد أهملت الادارة الاستعمارية بطريقة مقصودة المساجد ما بين (1830 -1851) و لم يتم تصنيفها إلا في 17ماي 1851،ووصل عددها الإجمالي إلى (1569) مسجدا منها(75) مسجدا في المناطق الحضرية ، و هي مقسمة على النحو التالي :

1) إقليم الجزائر : ثلاثة و تلاثون(33)مسجدا
2) إقليم قسنطينة : ثمانية و عشرون(28)مسجدا
3) إقليم وهران : أربعة عشر (14)مسجدا

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 4، المرجع السابق ، ص 391.

أما عدد المساجد في المناطق الريفية فبلغ(1494)مسجدا مقسمة على النحو التالي[1] :

إقليم الجزائر: 947 مسجدا ، إقليم قسنطينة : 951 مسجدا ، إقليم وهران: 194 مسجدا .

وللحصول على وظيفة بهذه المساجد نجحت الادارة الاستعمارية في استمالة بعض الأئمة والمدرسين لخدمة سياستها والدعوة الى ضرورة التسليم بواقع الاحتلال باعتبارها دولة تكفل حقوق الجزائريين وتجب طاعتها والامتثال لقوانينها ، وهي الفئة التي نالت حظها من الوظيفة الحكومية [2]، وما يعبر عن هذه الحقيقة ما قاله أحد الخطباء في مسجد شرشال سنة 1904م: "...وأعلموا أن هذه الدولة رحمة من الرحمن تحث على نشر العلوم وإصلاح ما فسد الاستعمار ، وقمع أهل البهتان ، فلا يمكننا أن نتجاسر فنلقي العداوة في قلوب حكومتنا ، بل نبذل جهدنا في الطاعة والشكر لها لمنافعها العظيمة "[3]

ثانيا/ تصنيف موظفوا المساجد : تم وضع ترتيب لمنصب الإمام ، فهناك إمام أول وإمام ثاني ، ويضاف إليهم في بعض المساجد وكيل - إمام ، ويساعده في وظيفة الإمامة وتسيير شؤون المسجد مجموعة من الموظفين : مدرس ومؤذن وباش حزاب وناس الحضور ...الخ ، هذه الوظائف كانت تخضع في تعيينها أو ترقيتها أو تنقلاتها إلى قرار الحاكم العام من خلال طلب يتقدم به المعني بالأمر [4]وبعد الموافقة على الطلب يعرض الملف على اللجنة الاستشارية للجمعية الدينية الإسلامية لمدينة الجزائر وعمالتها [5]، ويحضر الاجتماع المفتي وبعض الموظفين الدينيين المعينين من قبل الحاكم العام ، ومن المعايير التي يتم من خلالها انتقاء المرشحين للمنصب : أهلية الوفاء والولاء أو الجاه والسلطان أو ممن يتوفر على جانب من العلاقات مع بعض الشيوخ والمفاتي الذين يقدمون ضمانات معينة للإدارة الاستعمارية ، وهو ما يظهر من خلال المراسلات بين بعض الشيوخ و

(1) أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 387.

(2) حول تعيين مؤطري الهيئات الاسلامية أنظر: الملحق رقم :(3).

(3) صالح خرفي ، "**المدخل الى الأدب الجزائري الحديث**" ، **مجلة الثقافة** ، العدد 21 ،السنة الرابعة ، جوان/جويلية ، الجزائر ، 1974، ص 74.

(4) **الشهاب** ، العدد 93، قسنطينة ، 21 أفريل 1927، ص07.

(5) عبد المجيد بن عدة ، **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال جهود الرواد المصلحين (1900 - 1925)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 1991 -1992، ص 31.

المسؤولين الإداريين والتي تتضمن طلب النظر في بعض الأسماء المرشحة ممن تقدموا لنيل وظيفة إمام أو أي وظيفة أخرى موجهة لتسيير شؤون المسجد (1)

ويمكن أن نأخذ فكرة عن مهام موظفي المساجد انطلاقا من التصنيفات الرسمية الاستعمارية من خلال التعريفات التي تم اقتباسها من إحدى الدراسات وهي على الشكل التالي :

المفتي : هو العالم بالأحكام الشرعية و المسؤول عن قرارات الإجابة عن الفتاوى المقدمة (2).

الإمام : يقوم بإمامة الناس في الصلاة في المساجد وفي حال غياب المفتي يؤدي الخطبة يوم الجمعة ، ويطلق الأسماء على المولودين ، ويقيم صلاة الجنازة .

المدرس: يسمى المدرس أو الأستاذ المختص في التعليم العالي في المساجد من الصنف الأول ، ويقوم بتقديم الدروس والمحاضرات .

الحزاب : قارئ القران في المسجد .

باش حزاب : رئيس الحزابين الذي يشرف على قراءة القران .

المؤذن : تتمثل مهامه بالأساس في إعلام المصلين بدخول وقت الصلاة ,

باش مؤذن : وهو الذي يشرف على ضبط وقت الصلاة ، ويوجه المؤذنين بأدوارهم الخاصة ويقوم في بعض الأحيان بأداء وظيفة المؤذن ، وتتركز هذا المنصب في المساجد الكبرى من الصنف الأول .

الطلبة : وهم التلاميذ الذين يطلق عليهم اسم : ناس الحضور الذين يتابعون دروسهم بصفة منتظمة في المساجد ، ويوجهون فيما بعد إلى الوظائف الدينية (3).

رغم أن الإدارة الاستعمارية عمدت إلى إنشاء هيئات مكلفة بالإشراف على الشؤون الدينية ، إلا أن هذه الأخيرة لم تحظ باحترام من الأهالي المسلمين ، وهو ما أدى إلى تراجع دور المؤسسة الدينية الرسمية ، دفع بالأوساط الرسمية إلى تشديد الرقابة على الأوساط الدينية التي كان لها نفوذ وشرعية على المستوى الشعبي ، فكانت تمنع زيارة مقامات الأولياء مثل : زيارة مقام الولي الصالح

(1) أنظر الملحق رقم (04).

(2) من مراسلات بعض المفتين الى الهيئات الفرنسية أنظر الملحق رقم : (05).

(3) Bequet Louis, **Répertoire du droit administratif** , T01 , paris , 1882, p112

ومن الوثائق الأرشيفية الموجودة في "أكس أون بروفانس" التي تشير بوضوح الى التصنيفات المذكورة ما هو موجود في العلبة الخاصة بوثائق المفتين والمدرسين بمقاطعة الجزائر أنظر : 2U9 :muftis et muddaras ; feuilles signalétiques individuelles,1894-1907 .

سيدي أحمد بن يوسف ولي مليانة ، هذه المؤسسة المرابطية التي كانت تمثل المؤسسة المتمردة على توجيهات الإدارة الاستعمارية [لخ]

وعن الواقع الذي وصل إليه حال الممارسة الدينية وتأثيرها يصف الشيخ البشير الإبراهيمي ذلك رغم أن السياق التاريخي كان مختلفا إلا أن تبعات الترتيبات الاستعمارية هي نفسها ومما يذكره مايلي :"أما الواقع في الجزائر - بالنسبة للإسلام وحده - فان رجال الدين والجمعيات الدينية كلها تشكيلات حكومية بحتة، لا تستمد سلطتها إلا من الحكومة ، ولا تستمد في أعمالها إلا على الحكومة ، ولا صلة لها بالشعب المسلم الذي هو صاحب الحق الأصلي ، وإنها لحالة من الباطل والمنكر يمقتها العقل وتبرأ منها العدالة ،...سلكت هذه الحكومة الاستعمارية الى محو الإسلام من الجزائر مسالك شتى ، فلما أيقنت أن ذلك لا يتم لها عن طريق الشعوذة والترغيب ، ولا عن طريق الحيلة والترهيب عمدت الى تشويهه بهذه الأساليب التي مازالت محتفظة بها دائبة عليها الى الآن ، وغايتها من هذه الأساليب ثلاثة أمور : تكوين إسلام جزائري مقطوع الصلة بماضي الإسلام الحقيقي، وتكوين مسلمين مقطوعي الأسباب من جميع المسلمين ، وتكوين طائفة لها بذلك ممن تسميهم رجال الدين ، تنشئهم على الشروط(الوظيفة، وتروضهم على الأساليب الحكومية حتى ينسوا أنفسهم ، وعلاقتهم بالدين وصلتهم بالأمة ، وتمتهنهم في مهن أخرى غير الدين ، حتى يعتقدون أنهم يؤدون عملا للحكومة ورجالها لا لله ودينه ، وأنهم يصلون الركعة لمائة الفرنك لا للواجب الديني ، وأنهم يقومون الحزب (للبايلك) لا للتعبد بالتلاوة" [بر]

يذكر المرحوم "سعد الله" عن واقع الممارسة الدينية ومؤسساتها الإسلامية في ظل التوجيهات الاستعمارية من خلال ما جاء في أحد مقالات "مجلة العالم الإسلامي" سنة 1910م[2] ويرجح أن كاتبه مدير هذه المجلة "لوشاتليه" ومما جاء فيه[3] : " **إن فرنسا قد اصطنعت (إسلاما) فريدا خاصا بها**

---

(1) صادق سلام ، فرنسا ومسلموها ...، ص 190. (لم تتوقف الممارسات الاستعمارية في المراقبة عند هذا الحد ، بل شملت حتى موجودات المساجد من كتب وأغراض أخرى ، حيث وضعت قوائم إحصائية للكتب الهدف منها هو معرفة طبيعة هذه الكتب وإمكانية سحب كل ما يشكل خطرا على مصالحها ، وهو ما تضمنته تقارير أرشيفية في السلسلة : 2U حول تنظيم الشؤون العامة للدين الاسلامي : AOM, 2U18, bibliothèque des mosquées 1897-1932.

(2) محمد البشير الإبراهيمي، "ونعود الى فصل الحكومة عن الدين"، **جريدة البصائر** ، العدد 105، 10 ربيع الثاني 1369ه/30جانفي 1950، ص127.

(3) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4، المرجع السابق، ص 349.

، كما اصطنعت له رجالا من نوع خاص ، وكل هذا الاصطناع جاء عن طريق اضطهاد المؤسسات الإسلامية ، إن فرنسا قد دخلت الى افريقية الإسلامية عن طريق الجزائر ، وخلال ثمانين سنة اصطنعنا إسلاما فذا في العالم بدون أوقاف ، وبمساجد ادارية وأهل دين ورعين وقضاة موظفين وحج برخصة ، وها نحن نصوغ الآن قانونا مختلطا من إنتاج الفقه الإسلامي والقانون الفرنسي ، إننا خلال 40الى 50سنة من الحملات والجيوش يمكنا أن ننسب نصفها على الأقل الى اضطهاد المؤسسات الاسلامية ، انه لا يمكن الآن الرجوع الى الوراء لأسلمة الجزائر من جديد ، إن الإساءة قد وقعت "(لخ)

وعن تأثير الوظيفة الرسمية على النشاط الديني بقول الشيخ ابن باديس من خلال وصية شيخه وأستاذه "حمدان لونيسي" سنة 1913 بالمدينة المنورة حيث أوصاه بأن لا يتقلد وظيفة دينية رسمية حتى لا يكون رهين السلطة الاستعمارية وهو ما يمنعه من أداء رسالته الدينية، وهو ما عبر عنه كمايلي : " وإني لأذكر للأول (حمدان لونيسي) وصية أوصاني بها، وعهدا عهد به إلي ، وأذكر أثر ذلك العهد في نفسي ومستقبلي وحياتي وتاريخي كله، فأجدني مدينا لهذا الرجل بمنه لا يقوم بها الشكر ، فقد أوصاني وشدد علي أن أقرب الوظيفة ولا أرضاها ما حييت"(بر) .

ب /تعيين اللجان الدينية :

1/ اللجنة الوزارية لشؤون الدين الاسلامي: أرادت السلطات الاستعمارية خلق مؤسسات تشرف على الشؤون الاسلامية ، يعود الهدف الأساسي من استحداث هذه المؤسسة الى تقديم التوجيهات للمصالح الإدارية و العسكرية فيما يخص المسائل المرتبطة بالشؤون الاسلامية و تكون بمثابة خارطة طريق لتوجيه سياستها الاسلامية في المستعمرة وظهرت هذه اللجنة بشكل رسمي في 25 جوان 1911، برئاسة ووزير الخارجية وممثل عن وزارة المستعمرات وممثلين عن وزارة الداخلية و وزارة الحربية، حسب ما جاء في القانون التأسيسي وتشير دراسة " Pascal pautremat" إلى أهداف هذه اللجنة المتمثلة في نشر المدنية في أوساط الشعوب الإسلامية و القضاء على النظام الإقطاعي الذي كان مطبقا في المناطق الاسلامية و ترقية وضع المرأة وكذا مراقبة

(1) ابن باديس عبد الحميد ، "كلمة المحتفل به" ، **الشهاب** ،مج 14،ج 4، غره جمادي الأول وربيع الثاني، 1357 ه /جوان -جويلية1938 ،ص ص 288. - 291.

المحاكم الأهلية في الجزائر ، ونشر التعليم الديني وخلق آليات انتشار اللغة العربية، ووضع حد للأفكار القادمة من المشرق كأفكار القومية العربية و الجامعة الإسلامية[1].

كان طموح اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية مصوب نحو تأسيس مدرسة للشؤون الأهلية بمدينة الجزائر كمؤسسة جديدة قادرة على توحيد تكوين موظفين موجهين لخدمة الإدارات الفرنسية بإفريقيا الشمالية، توحيد التكوين يسمح بتوفير إطارات قادرة على إدماج كل المناهج الإدارية المعمول بها في المغرب ، وتطبيقها ليس حسب تشريع كل مستعمرة، لكن حسب ما تقتضيه مصلحة فرنسا، الإطارات ستقتضي مسارها المهني في إفريقيا الشمالية وتحول من المستعمرة حسب الحاجة هذا التوحيد في التعليم للإطارات الإدارية يعتبر مرحلة أولى للمركزية في الميتروبول (فرنسا) وللسياسات المتبعة في إفريقيا الشمالية ، وبداية لتفعيل السياسة إسلامية فيها ، وكانت الحكومة الفرنسية من خلال هذا النوع من اللجان تطمح إلى تحقيق سياسة التعيين من طرف السلطة في فرنسا وتحتفظ بحق المراقبة ، وهو ما يسمح لها بتحقيق سياسة الإلحاق الديني يختلف عن السياسات السابقة في عملية الإلحاق لشعوب مستعمراتها[2].

يعتبر '' Albert Lebrun ألبير لوبران " وزير المستعمرات أول من ترأس أول مجلس اللجنة ، ومن خلاله تم توضيح الأهداف التي سوف تحققها هذه اللجنة التي كان يمثلها في الجزائر " جورج باز Géorges baze" الذي حاول التركيز خلال هذا النقاش على اللجنة في ظل الإصلاحات الجديدة، دون إهمال مسألة تقنيين القانون الإسلامي و تجنب الوصول إلى التعرض إلى النص القرآني وقال أيضا: من الخطأ تنفيذ مراقبة فعالة للشؤون الأهلية من طرف الهيئات الفرنسية و النظر في مختلف المسائل إلا بروح محلية خاصة[3].

و عن سير عمل هذه اللجنة تضمن قانونها الأساسي مجموعة من المواد التنظيمية توضح مختلف دورات اجتماعاتها وشروط الانتساب الى عضويتها والتي كان للمسلمين حق في العضوية فيها

---

(1) Pascal pautremat, op.cit ,p43-44

(2) Jalila sbai, **la politique musulmane de la France, un projet chrétien pour islam ? 1911- 1954**,CNRS, 2018,p33.

(3) Ibid ,34

بشروط معينة في الظاهر وهو ما يظهر من خلال منعهم من حضور الجلسات العامة ويمكن عرض بعض المواد التي أشارت الى مخطط سير عملها كمايلي :

المادة الرابعة : تجتمع اللجنة مرة في الشهر أو بطلب من الرئيس أو الوزارات المعنية .

المادة السابعة : للجنة حق في استدعاء أي شخص تراه مؤهلا حسب اختصاصه .

المادة التسعة : يمكن تعيين أعضاء مسلمين وفق مرسوم لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد وعددهم خمسة من بينهم واحد من منطقة القبائل وآخر من الصحراء ، اضافة لاختصاصي في الشؤون القانونية والدينية يختاره أساتذة المدارس الاسلامية أو من طرف علماء مسلمين .

المادة العاشرة : نصت هذه المادة على منع حضور الأعضاء المسلمين الجلسات العادية و إنما يحضرون الجلسات الخاصة ، كما أن جدول أعمال الجلسات يحدد من طرف وزير الداخلية باقتراح من الحاكم العام ويكون الحضور إجباريا.

المادة الحادي عشر : تفرض حضور رجل قانون فرنسي جلسات الأعضاء المسلمين [لخ].

وأوكلت لها مهمة تقديم مختلف التدابير لتأطير الحج ، من خلال تقديم تصورات والبحث في الحلول للمعضلات التي تعترض السلطة الاستعمارية في مستعمراتها الاسلامية [بر].

من خلال ما سبق يمكن القول أن استحداث هذه اللجنة جاء في إطار إيجاد مصالح مرافقة للإدارة الاستعمارية تستأنس بمعطياتها وجهودها النظرية في تأطير الشؤون الاسلامية والقضايا المرتبطة بها على مستوى مستعمراتها .

(1) قبايلي هواري ، **مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر (1894 -1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، قسم التاريخ وعلم الآثار ، جامعة وهران ، 2013 -2014.

(2) Escande Laurent**, le pèlerinage a la Mecque des Algérien pendant la domination Française** ,Mémoire DEA, université de Provence, 1992, p 95

2/ هيكلة الأوقاف الإسلامية :

أوجدت الإدارة الاستعمارية تنظيما جديدا لتسيير الأوقاف ، هذا التنظيم الجديد جاء كبديل للتنظيم السابق، بهدف ضرب المؤسسات الإسلامية بعد أن أدركت دورها الأساسي في ضمان سيرورتها و فعاليتها، إضافة إلى أنها توصلت إلى حقيقة مداخيلها الكبيرة التي كانت توجه إلى خدمة المجتمع الجزائري، كما أن هذا التنظيم الجديد أرادت من خلاله الإدارة الاستعمارية أن تسوق الصورة الإنسانية للوجود الاستعماري ، من خلال ما تقدمه هذه التنظيمات الإدارية من تبرعات و إنشاء للهياكل الاجتماعية و الاقتصادية التي تعمل على التغطية الاجتماعية و من بين هذه الهياكل التي أشرنا إليها : المكتب الخيري الإسلامي ، جمعيات الإغاثة الاحتياطية .

أ/ المكتب الخيري الإسلامي: تم تأسيس هذا المكتب بموجب مرسوم الجنرال "فايان vaillant" وزير الحربية الفرنسية بتاريخ 05 ديسمبر1857م تمثلت مهمته في توزيع الصدقات على الفقراء المسلمين ، و تشكل ممايلي:

- مستشار يمثل المحافظة(رئيسا) .
- رئيس مكتب عربي .
- أربعة أعضاء فرنسيون يحسنون العربية .
- أربعة أعضاء مسلمون يحسنون الفرنسية .
- عدد غير محدد من الأعضاء المحسنين و سيدات محسنات يستدعون من طرف رئيس المكتب أما وظيفة الأمانة فتشغل من طرف عون يعينه الوالي" préfet» .

حددت المادة الثانية من المرسوم أن أعضاء المكتب الخيري الإسلامي (المستشار السيدات المحسنات يعينون من طرف الوالي، و المادة الثالثة أوضحت أن مكتب بلدية الجزائر يصرح على أنه مؤسسة للمنفعة العمومية يتمتع بالشخصية المدني) ، [1]

و تم تحديد وظيفة المكتب في الجانب الاجتماعي و الاقتصادي ، و يمكن أن نذكرها كمايلي:

(1) Aumerat (marcel) , « le bureau de bienfaisance musulman », **R.A,** Volume 43 1899, p201

- توزيع التبرعات و الهبات و تنظيم استغلالها، وكانت تهدف إلى تعويض المسلمين ما أسفرته سياسة الاستيلاء على الأملاك الوقفية، و تدهور الوضع الاقتصادي، حسب ما تذكره بعض الدراسات التي تناولت الموضوع.
- تخصيص مبالغ مالية تصرف من الميزانية السنوية المخصصة للميزانية العامة و تصرف في المجالات التالية :
- إنشاء ملجأ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (02 -07) سنوات
- تخصيص بعض المنح لتعلم بعض الصنائع الفرنسية
- دعم ورشات الخياطة خاصة بالفتيات المسلمات
- إنشاء مركز صحي لتقديم الخدمات الطبية للأهالي المسلمين .
- خلق مراكز اقتصادية توزع المواد على المعوزين و الفقراء.[1]

و بعد مرور بضعة أشهر من صدور المرسوم السابق ، أجريت تعديلات في الهيكلة التنظيمية للمكتب بموجب المرسوم الذي صدر في 10 ديسمبر 1858م و الذي أمر بتخصيص مبالغ مالية لتقديم خدمات للأهالي المسلمين من طرف الولايات ، بعد أن تقدم لها مصلحة أملاك الدولة مدا خيل الوقف من بيع و شراء و إيجار ، و بذلك أصبحت الولاية هي المسؤولية عن منح المبلغ المستحق للمكتب الخيري ، غير أن هذا الإجراء أدى إلى تناقص الميزانية الموجهة للمكتب ، هذه القيمة عرفت أقصى انخفاضا لها سنة 1859م حيث لم تتجاوز 13 ألف فرنك[2]

عرف المكتب الخيري الإسلامي وضعا مضطربا في مداخليه بعد قرار الحاكم العام "مكماهون" سنة 1868م الذي جعله تحت سلطة رئيس البلدية ، و حدد طرق تمويل التي تأتي من : الإغاثات و التبرعات ، و ما تجمعه المساجد و الزوايا إضافة إلى مدا خيل الأفراح و اللاهي و مختلف أوجه جمع المال من التجمعات ، و بهذا يكون القرار الجديد تجاوزا لما نص عليه مرسوم 1857م ، الذي حدد أهدافه المرتبطة أساسا بمحاولة تعويض المسلمين لما خسروه بعد الاستيلاء على الأملاك الوقفية من طرف الإدارة الاستعمارية ، كما أن القرار الجديد أثقل المكتب بمصاريف أخرى مقابل

---

(1) Aumerat (m) ,**op.cit** , p 202 .
(2) Ibid.

تراجع قيمة المبالغ الممنوحة له إضافة إلى هذا القرار الذي شكل عبئا أمام تطور المكتب و توسع خدماته ، صدرت لائحة من مجلس الولاية العام تطالب الدولة بإلغاء الدين على المسلمين بدل مطالبتها بدفع مستحقاتها منذ 1858م ، و نتيجة هذه اللائحة واجه المكتب الخيري أزمة مالية حادة[خ]

و يمكن أن نلمس ذلك من خلال الجدول الأتي الذي يوضح تناقص قيمة المبالغ المخصصة للمكتب منذ سنة 1872م إلى غاية 1896م :

السنة	المبلغ	السنة	المبلغ
– 1872	75.800	– 1880	50.000
– 1873	75.800	– 1881	40.500
– 1874	65.800	– 1882	40.000
– 1875	65.800	– 1883	40.000
– 1876	65.800	– 1884	50.000
– 1877	65.800	– 1885	50.000
– 1878	75.000	– 1886	50.000
– 1879	50.000	– 1887	50.000
		– 1888	40.000
		– 1889	50.000
		– 1890	50.000
		– 1891	50.000
		– 1892	50.000
		– 1893	60.000
		– 1894	60.000
		– 1895	65.000
		– 1896	60.000

المجموع 1.377.300 فرنك

(1)Aumerat , « le bureau… », **R.A ,** v 44,1900,p70

من خلال الجدول الذي يوضح المبالغ المدفوعة من طرف الدولة إلى المكتب الخيري الإسلامي، الممتدة من 1872م إلى غاية 1896م نجد أن قيمتها انخفضت إذا ما قورنت بسنة 1857م و المحددة بـ 113.510 فرنك و مجموعها يصل إلى 2.837.750 فرنك أصبحت قيمتها الإجمالية 1.377.300 فرنك، بفارق يصل إلى 1.46.450[1]

ب/**جمعيات الإغاثة الاحتياطية:** تعتبر بمثابة جمعيات وقفية يلجأ إليها الفقراء و المحتاجين في المناطق الريفية ، خاصة بالفلاحين و الخماسة أو العمال الزراعيين ، و يتم تفعيلها بشكل كبير خلال الفترات المتزامنة مع الحروب أو انتشار الأمراض و الأوبئة ، إضافة إلى الواقع الذي فرضته السياسة الاستعمارية ، التي قامت على سلب الأراضي و تجميعهم في محتشدات هذه السياسة عرفت أقصى حد لها مع الجنرال " بيجو" هذه الوضعية المزرية للسكان خاصة بين سكان الريف ، هذا المر أدى بالحاكم العام " لويس تيرمان "[2]سنة 1884م إلى الأمر بإنشاء جمعيات احتياطية على مستوى كل مختلطة، تقوم بجمع محصول القمح و الشعير و تخزينه ، لاستعماله في مواجهة الظروف الخاصة ، غير أن هذه المبادرة حسب المؤرخ المرحوم سعد الله – لم تكن لفائدة الفئة المستهدفة (سكان الأرياف) ، و الجزائريون بشكل عام ، بل كانت لفائدة الإدارة الاستعمارية لأنها كانت تهدف لضمان الاستقرار في البلديات التي يقطنها بعض الفرنسيين ، و هو ما يتضح أكثر من خلال توزيع

---

(1) Aumerat , « le bureau… », **R.A** , v 44,1900,p70

(2) ولد في 29جويلية 1837م ، عين حاكما عاما بالجزائر وعرفت فترة حكمه الأطول عن بقية الحكام العامين ، حيث عين في 26نوفمبر 1881م الى غاية أفريل 1891م ، من أعماله سن قانون الحالة المدنية سنة 1882م ، كما تميزت فترة حكمه بالتضييق على الجزائريين في مجال التعليم بعد أن أرسل تقارير الى وزارة الداخلية بباريس واعتبر من خلالها أن الأهالي الجزائريين غير قابلين للتعليم ، كما عرف عهده بتسلط الكولون ، توفي سنة 1899م ، **للمزيد أنظر: عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(**1830 - 1962**)**، ج**2**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، **2008**، **ص**491.

(3) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص205 .

(4) نفسه .

هذه الجمعيات التي لم تتركز بشكل كبير في المناطق التي يسكنها الجزائريون (خ) و في عهد الحاكم العام "جول كومبون" تم وضع قواعد تنظيمية للجمعيات الاحتياطية سنة 1893م ، حيث أصبح إمكان الفرد الانخراط في الجمعية مع ضرورة الالتزام بدفع حصة الحصاد من الحبوب سنويا ، و قد تكون عينا أو نقدا ، كما كانت الجمعية بمثابة جمعية قرض تقم القروض و المساعدات العينية إلى الفلاحين و الخماسة لتطوير زراعتهم من خلال شراء الآلات و تحسين الإنتاج (بر)

من خلال ما سبق ، يمكن القول أنه رغم سعي الإدارة الاستعمارية لإيجاد بدائل عن التنظيم الوقفي السابق ، إلا أنها لم تحقق الهدف الاجتماعي ، لأنها لم تكن لخدمة الفرد الجزائري بقدر ما كانت تهدف إلى ضمان الاستقرار و التحكم أكثر في المداخيل المالية التي كانت تشرف عليها المؤسسات الإسلامية (تر)، بعد أن أصدرت سلسلة من المراسيم تجعل من مداخليها حكرا على مصلحة أملاك الدولة ، كما أن هذه البدائل الإدارية ابتدعتها الإدارة الاستعمارية كانت بمثابة مرحلة تمهيدية للاستيلاء النهائي على الأملاك الوقفية ، و تجعل مداخليها و نفقاتها تحت مراقبة الإدارة الاستعمارية من جهة ، و الحق في التصرف فيها من جهة أخرى و بذلك تكتمل إجراءات المنظومة الاستعمارية في القضاء على قوة المؤسسات الإسلامية ، هذه الأخيرة التي كانت تستمد قوتها من المؤسسات الوقفية ، و انعكس ذلك سلبا على واقع التعليم و الشؤون الإسلامية و الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري .

3/ عرقلة نشاط المدارس القرآنية : اصطدمت الادارة الاستعمارية بانتشار واسع لهذا النموذج من المؤسسات الدينية التي أثبتت وجودها من خلال فعاليتها وتوزيعها الجغرافي عبر المدن وما تشكله من خطر على المؤسسات الاستعمارية فعمدت إلى وضع قوانين تكبح انتشارها خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك لارتباطها بقوة المقاومة الشعبية ومن هذه القوانين قانون 06 أكتوبر 1852م ، والذي تضمن مجموعة من الشروط الواجب توفرها في معلم القرآن وهذا الأخير

---

(1) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ص205 .

(2) نفسه ص206.

الذي لا يستطيع ممارسة وظيفة تحفيظ القرآن إلا بعد تقديم طلب للحصول على ترخيص إداري من طرف الوالي وبعد موافقة المصالح الاستعمارية الأخرى هذا الإجراء صعب من مهمة فتح المدارس القرآنية خاصة في المناطق الريفية كما أن هذا الإجراء الإداري سمح للهيئات العسكرية بإحصاء هذه المدارس حيث يذكر إحصاء 1852 إلى وجود 1572 مدرسة قرآنية و في سنة 1861 تم إحصاء 2140 مدرسة و 2000 مدرسة سنة 1863 (1).

بعد أن وضعت الادارة الاستعمارية يدها على المساجد بادرت الى ممارسة التضييق على نشاط الأئمة و المدرسين ، و ذلك لإخلاء الساحة من نشاط هذه الفئة التي تشكل تشويشا على تمرير مشروعها الحضاري المزيف ، حيث أجبرت العديد من المفتين والأئمة على الهجرة الى مغادرة الجزائر ، ولنا الكثير من الأمثلة على ذلك منها المفتي ابن العنابي وابن الكبابطي و قدور بن رويلة وغيرهم ، وفرضت شروطا صارمة على من بقي من العلماء و المدرسين في حال استئناف نشاكهم في المساجد ، حيث كان نشاطهم يقتصر على تقديم دروس في الفقه و بعض القواعد الدينية دون سواها (2)

في إطار سياسة التدجين قامت الادارة الاستعمارية باستحداث فئة لتعويض العناصر المهاجرة والمنفية الى خارج الجزائر ، حيث قامت بتعيين الشيخ " مصطفى بن جلول" مدرسا بجامع سيدي الأخضر في قسنطينة سنة 1850م ، كما قامت بتعيين الشيخ المكي البوطالبي مدرسا بالجامع الكبير و نصبت "الطاهر بن النقاد" في مدرسة جامع سيدي الأخضر ، و محمد بن أحمد العباسي في مدرسة جامع سيدي الكتاني ، وعن طبيعة المعايير التي استندت إليها الادارة الاستعمارية في توظيف الأئمة والمدرسين كتب مدير فرنسي لمكتب الشؤون الإسلامية في الجزائر مايلي : " لقد أذللنا رجال الدين الاسلامي ، وبلغ بنا الأمر أنه لا يعين إمام إلا إذا شارك في

(1) عبد القادر حلوش ، **المرجع السابق** ، ص 193.

(2) يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط ...** ، **المرجع السابق** ، ص 66.

الأعمال الجاسوسية الفرنسية ، ثم عليه كي يرتقي في الدرجة أن يثبت قدرا كبيرا من الحماس و الإخلاص للإدارة " [1]

ولم تتوقف سياسة التضييق الاستعماري عند هذا الحد ، حيث تم فرض رقابة و تفتيش من طرف المصالح الإدارية للمدارس القرآنية ، بموجب المواد التي نص عليها مرسوم 1882م ، كما صدرت مراسيم أخرى تؤكد على تشديد الرقابة على المدرسين ، منها مرسوم بتاريخ 30 أكتوبر 1886م و مرسوم 18جانفي 1887م [2]

كما سمحت المادة 48 من المرسوم الذي صدر في عهد الحاكم العام "جول كومبون" في 18 أكتوبر سنة 1892 بمراقبة المدارس القرآنية و تفتيشها من طرف البلديات ، ومراقبة مدرسيها و التحقيق حول انتماءات مدرسيها السياسية من خلال إعداد بطاقات خاصة بكل مدرس ، خاصة عندما توصلت الادارة الاستعمارية الى انتماء الكثير منهم الى طرق دينية ذات توجه سياسي و هو ما يشكل تهديدا لاستمرار المؤسسات الاستعمارية ، كما أن التقارير الأهلية كانت تحث على ارتباط المدرسين بالمقاومة فأغلب قادتها كانوا منتمين الى الطرق الدينية كالأمير عبد القادر الذي كان ينتمي الى الطريقة القادرية ، وغيرهم من قادة المقاومة الجزائرية [3].

كان الهدف من سن هذا القانون التضييق على التعليم القرآني بالكتاتيب ، فكانت لا توافق على منح رخصة التدريس إلا بعد القيام بتحريات أمنية حول الانتماء السياسي والديني لصاحب الطلب ، ومن الأمثلة على ذلك الرخصة التي تحصل عليها الشيخ عبد الله بلقاسم ولد محمد والمؤرخة سنة 1915م، حيث تشير الى أن هذه الشخصية لا تشكل خطرا على الأمن العام ، كما نصت على ضرورة التقيد بالشروط التي حددها مرسوم سنة 1892م ، وحددت عدد التلاميذ الذين تستقبلهم المدرسة الذي لا يتجاوز ثمانية تلاميذ ، كما تم التأكيد على ضرورة تقديم الدروس خارج أوقات التعليم في المدارس الفرنسية [4].

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1 ، ص 59 -60.

(2) جمال الدين الفلوسي ، **الجزائر بلد المليون شهيد** ، وزارة الثقافة والإعلام ، مطبعة الجمهورية ، 1970، ص17.

(3) عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 183.

(4) أحمد الخطيب ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، م،و،ك ، الجزائر ، 1985، ص 201

وعرفت الرقابة الاستعمارية للمدارس القرآنية أكثر صرامة منذ بداية القرن العشرين ، خاصة بعد صدور قرار الحاكم العام في 24ديسمبر 1904م ، و الذي ينص على منع أي مدرس فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على ترخيص من طرف الوالي ، أو الهيئة العسكرية المخولة في المناطق التابعة للحكم العسكري ، و الأكثر من ذلك يشترط على الذي يحصل على الترخيص بتحفيظ القران الكريم دون التعرض الى شرح آياته و خاصة منها التي تتضمن الدعوة الى الجهاد ، إضافة الى منع تدريس تاريخ الجزائر و جغرافيتها ، وكل ما يتعلق بتاريخ العالم الاسلامي ، كما يجب أن يثبت المدرس ولاءه التام و

إخلاصه لأوامر الادارة الاستعمارية ، ويمنع حضور التلاميذ الى المدارس القرآنية خلال ساعات التدريس في المدارس الفرنسية (1)

4/ تأطير الحج:

أ/ مراقبة رحلات الحج: اعتبرت الادارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال الحج قضية سياسية منذ بداية الاحتلال ، ولذلك جاءت قراراتها مانعة لأداء هذه الفريضة لأسباب مختلفة ، لكن أمام إلحاح العامة سمحت للحجاج بالسفر سنة 1836م عن طريق البر ، غير أن هذه القافلة تعرضت لهجوم من طرف قطاع طرق في 26 نوفمبر من نفس السنة ، وألغيت الرحلة ، وأستمر أداء هذه الفريضة بشكل حر إلى غاية سنة 1838م و هي السنة التي منع فيها الحج بشكل رسمي ، بعد ما تأكدت الإدارة الاستعمارية من أن أغلب الحجاج لا يعودون من الحجاز وهو ما دفعها إلى الإشراف على رحلة الحج سنة 1842م ، حيث قامت بتخصيص سفينة كاميليون caméléon بتاريخ 15 سبتمبر من نفس السنة ، كان على متنها 124 جزائريا من الطبقات الاجتماعية المختلفة ومن أقاليم مختلفة : وهران ، قسنطينة ، مدينة الجزائر ، عنابه متجهين إلى الإسكندرية التي و صلوها في 03 أكتوبر من نفس السنة (2).

تكررت عملية نقل الحجاج المسلمين إلى مكة المكرمة سنة 1843م ، حيث أشرفت على تعيين الحجاج المعنيين بالرحلة ، وعينت من يقودها ، ففي هذه السنة تم اختيار الأغا المزاري وابنه

---

(1) يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط** ...، المرجع السابق ، ص 66

(2) اجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا،(1871 - 1919)**، ج1، تر: محمد حاج مسعود ، عمر بلعريبي ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص 569.

عبد العزيز وما يقارب اثنا عشر(12) شخصا من حاشيته [لخ]ومنذ 1847م كانت جريدة المبشر تعلن للحجاج أن لفرنسا قناصل يعملون كل ما في وسعهم من أجل تقديم الحماية لهم ، موزعون في كل من مصر والشام والحجاز ، كما ذكرت نفس الجريدة في عددها. بتاريخ 15مارس 1853م [بر] الطرق التي يسلكها الحجاج الذين هم تحت إشراف الحكومة الفرنسية ،مع تبيان ثمن التذكرة الخاصة بكل طريق وهي على الشكل التالي :

أ / **طريق الإسكندرية** : يدفع الراغب في الرحلة في الدرجة الأولى : 484 فرنكا ونصف ، أما الدرجة الثانية : فيدفع 313 فرنكا ونصف ، والثالثة 146 فرنكا ونصف .

ب / **طريق بيروت** : يدفع الراغب في الرحلة في الدرجة الأولى 495 فرنكا ونصف ، والثانية 338 فرنكا ونصف ، والثالثة153 فرنكا ونصف .

ج/ **طريق يافا**: يدفع ثمن تذكرة الدرجة الأولى 522 فرنكا ونصف، والثانية349 فرنكا ونصف والثالثة 158 فرنكا ونصف .

د / أما عن طريق مرسيليا فكانت تنطلق منها البواخر مرتين كل شهر .

لكن هذه العملية لم تستمر على نفس الإجراءات ، ففي سنة 1848م أبدى موجهوا السياسة الاستعمارية امتعاضهم من رحلات الحج ، واعتبروه محطة يتحول من خلالها الأهالي إلى متطرفين و مقاومين ، وطالبوا بضرورة إعادة النظر في سياستها نحو الحج ، وبدأت في معارضته تدريجيا تحت ذرائع مختلفة خاصة منها الأسباب السياسية ، وكان على الحجاج الحصول على رخصة مسبقة لتسهيل مراقبتهم ، ومن شروط الرخصة أن يثبت الحاج أن لديه مالا يكفيه للذهاب والإياب ، وغالبا ما كانت الرخصة مرفوضة لأن الحج في نظر الفرنسيين يزيد الحجاج " تعصبا ". [تر]

لم تتوقف إجراءات تعطيل أداء فريضة الحج عند هذا الحد ، حيث فرضت على الحجاج شروطا تكاد تكون تعجيزية عند البعض ، منها ضرورة الحصول على جواز سفر يسلم من طرف السلطة الفرنسية وامتلاك مبلغ قيمته 1000 (ألف) فرنك ، إضافة إلى تقديم إثبات دفع الضرائب ،

---

(1) Agéron (ch ,R) , **les Algériens musulmans et la France** , p.u.f , paris , p298

(2) أنظر الملحق رقم : 06.

(3) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص 403 .

(4) عمار هلال : **الهجرة العربية نحو بلاد الشرق (1830 - 1918)** ، دار هومة الجزائر ،2007 ، ص 35 - 36.

هذه الشروط نص عليها القرار الوزاري الصادر في 25 أفريل 1853 وتلته مراسيم أخرى كمرسوم 04 أفريل 1856م ومرسوم أخر في 16 أكتوبر 1858م ، كل هذه المراسيم كانت تؤكد على منع أداء الحج ، إلا بشروط منها خضوع طالب جواز السفر لتحريات دقيقة حول أصوله وممتلكاته وحالته الأخلاقية ، [لخ].

وفي عهد الحاكم العام ًراندون Randonً الذي عرف بصرامته تجاه القضايا الإسلامية ، حيث أصدر مرسوما بتاريخ 27 نوفمبر 1857م تضمن إجراءات صارمة موجهة للتطبيق الى القائمين على شؤون المكاتب العربية تتعلق بوضع تقرير مفصل عن أهم نشاطات الحاج بعد عودته و طبيعة علاقاته مع التنظيمات الإسلامية و الأطراف الخارجية [بر] .

وعرفت سنوات الستينات من القرن التاسع عشر أكثر تشددا في إجراءات السفر إلى مكة ، وهو ما تبرزه إحدى التقارير لجنرال فرنسي حول خطورة نتائج سفر الحجاج الذين يعودون أكثر تعصبا ضد هذه الرسالة المؤرخة في 26 سبتمبر 1864م، أعادت حسابات الإدارة الاستعمارية فيما يخص الإجراءات الخاصة بمنح جوازات السفر ، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

1865	1864	1863
600	631	739

ونتيجة للأوضاع السائدة والتي رأت فيها الإدارة الاستعمارية انعكاسات سلبية على مصالحها خاصة بعد ازدياد نشاط الحركة السنوسية الذي تزامن مع ثورة أحمد عرابي وثورة المهدي في السودان ، هذه الأوضاع وأخرى كانت سببا مباشرا في التقليل من منح رخصة السفر إلي الحج ففي العهد الحاكم العام "**شانزي**" تم الترخيص لأداء الفريضة الحج سنة **1873م** إلى 1500 حاج جزائري ، أما الصحافة فأعلنت عن عدد يقدر ب 50 ألف حاج ، وفي سنة **1874م** تم منع السفر إلي الحج بذريعة الطاعون الذي اجتاح طرابلس الغرب والحجاز ، لكن الفترة مابين **1874م** إلى **1877م** تم منع الذهاب إلي الحج بسبب الظروف السياسية ، وتم الترخيص بأدائه خلال السنوات

(1) هواري قبايلي ، **مسألة الحج في السياسة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر (1894 -1862)**،المرجع السابق ، ص137 .

التي تلتها ألي غاية 1879م (1) ، وهي السنة التي حكم فيها الحاكم العام قريفي (1879 - 1881) ففي عهده وصل عدد الحجاج إلي 946 حاجا ، وكانوا موزعين حسب أحد التقارير على المدن التالية : مدينة الجزائر ، 519 ، وهران 279 ، قسنطينة 148 (2)،

لكن هذه الوضعية لم تستمر حيث تم التضييق على أداء فريضة الحج ،خاصة بعد المنشور الذي أصدره في 26 جويلية 1881م الذي يقضي بمنع الزيارات وتتبع تحركات الشخصيات الدينية ، كما تضمن ضرورة تحديد بعثات الحج إلي أقصى حد ممكن ، وجاء هذا الإجراء بهدف غير معلن تمثل في تجنب اتصال الحجاج الجزائريين بمنظمات دينية عربية وإسلامية ، كما تم توظيف أسباب واهية لتعطيل حركة التنقل إلي الحج منها : انتشار وباء الطاعون سنة 1881م ، لكن الأسباب الحقيقية كانت تكمن في حضر الدعاية للجامعة الإسلامية ، إضافة إلي مقاومة الشيخ بوعمامة ، هذا الوضع أدى في النهاية إلي منع الحج بشكل رسمي (3)

وازداد التضييق بأشكاله المختلفة على الحج ، نتيجة التقارير الفرنسية حول الحجاج ،الذين يرجعون بعد أداء هذه الفريضة أكثرا ، تعصبا ، والحركية المعادية للنظام الاستعماري ترجع في أسبابها إلي بعض الطرق الصوفية مثل : السنوسية ، أو عن طريق ربط العلاقات مع المهيجين والدعاة اللاجئين في الدول الإسلامية ، وقد تكون هذه الفئة من المهاجرين الجزائريين الذين شكلوا جالية متنفذة في الشام والحجاز واسطنبول ،كل هذه الاعتبارات تضمنتها مراسلة الحاكم العام " قريفي Grévy " لولاة العمالات مؤرخة في 06 جويلية 1880م . ومما جاء فيها مايلي "لا يخفى عليكم أن الحج الى مكة دائما ما يكون سببا لازدياد التعصب الديني و أنه يمثل مناسبة لانضمام

(1) Boyer pierre , op. cit , 282.

(2) آجرون شارل روبير , **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية ، مقاومة القبائل ،الإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس** ،ترجمة محمد العربي ولد خليفة ، ثالة، الجزائر ، 2004 ،ص 135 .

(3) Agéron (ch. A) ,**Les Algériens musulmans et la France** , op , cit ,p 311

البعض إلي مذهب ديني معادي لهيمنتها ،أو للقيام اتصالات مع بعض المحرضين في البلاد الإسلامية في الشرف"(1).

استمرت سياسة المنع والتضييق على رحلة الحج في عهد الحاكم " لويس تيرمان "مابين 1882م - 1891م ونشر نفس الأسباب السابقة للمنع . المتمثلة في انتشار الوباء وتوتر الوضع الدولي لأن الحج كان يمثل خطر سياسي على المنظومة الاستعمارية ، وعليه اقتصر منح الترخيص للحج على الحاكم العام وشهدت فترة حكمه تذبذبا في عدد الحجاج نتيجة لهذه السياسة، وهو ما يلاحظ من خلال عرض العدد الحجاج الموضح في الجدول الآتي :

1885	1886	1887	1888
7358	5743	6378	5763

أما الحاكم العام جول كامبون jules cambon فقد شهد عهده بعض التخفيف في سياسة تجاه منع الحج خلال السنوات التالية : 1891 - 1892 - 1893 ، مع اشتراط الحصول على تذكرة خاصة بالذهاب والإياب ، امتلاك الحاج ل 1000 فرنك ، ورغم هذه الشروط إلا أن عدد الحجاج بلغ خلال سنة 1893 ما يصل إلى 6913حاجا، وعرفت هلاك أكثر 1500حاجا يمثلون الجزائر وتونس نتيجة انتشار وباء الكوليرا ونتيجة لهذه الظروف أصدر الحاكم العام جول كامبون قانونا لتنظيم رحلة الحج ابتداء من تاريخ 10 ديسمبر1894م (2)، هذا القانون الذي حدد الشروط الواجب توفرها في الحاج وهي كالتالي :

_ الحصول على جواز السفر خاص بالحج .

_ اللياقة الصحية التي يجب أن تتوفر في الحاج .

_ الحصول على تذكرة الذهاب والإياب .

_ امتلاك مبلغ مالي يصل إلى 1000 فرنك .

---

(1)**Chantier Luc** « pèlerinage sous la troisième république » , **revue cahier de la méditerranée** ,N=78 .2009 .P 10 : نص المرسوم موجود بأرشيف ماوراء البحار تحت رقم.
A.O,M,GGA,16h/84,circulaire, n 21,du 04 juin 1883.

(2) Boyer ,**op , cit** , p 288 .

_ توفير كل ما تحتاجه عائلة الحاج خلال رحلته ألي الحج .

غير أن الأوضاع الصحية التي انعكست سلبا على الحجاج أدت الى منع أداء فريضة الحج خلال سنتي 1894م -1895م ، و كذلك بدعوى انتشار داء الطاعون في الهند ، وبذلك تم منع الحج إلى غاية سنة 1896م ، غير أن السنة الموالية عرفت نفس القرار حيث منع الحج من جديد وذلك لتزامنه مع الحرب اليونانية التركية ، وبذلك عرف الحج أربع فترات تم الترخيص فيها بأداء الفريضة ، أما السنوات الأخرى التي منع منها الحج قدمت الحكومة الفرنسية عدة مبررات منها تردي الوضع الصحي والوضع الدولي المضطرب (1).

استمر الحج في التأرجح بين قرارات المنع والترخيص إلي غاية بداية القرن العشرين ، ولم تخرج عن السياسة العامة لفرنسا التي كان مبدؤها توخي الحذر من هجرة المسلمين بشكل عام إلي الديار الإسلامية ،وإلى أداء فريضة الحج بشكل خاص ، وهو ما حدث خلال سنتي 1903 - 1904 التي منع فيها الحج ،واتخاذ تدابير أكثر صرامة منها تعرض الحجاج غير الحاصلين على الترخيص إلى عقوبة الحبس بعد عودتهم ، كما منع الحج في سنة 1907م و1910م و1911م (2) و1912م ،ورغم قرارات المنع والتضييق إلا أن فترة الحكم "شارل جونار" عرفت أربع مرات الترخيص بالحج ومنع ثلاث مرات، هذه الأخيرة التي منع فيها الهجرة إلى البقاء المقدسة لأسباب صحية ، وأسباب سياسية منها الهجرة المكثفة للشباب خاصة بعد فرض التجنيد الإجباري ولإعطاء المبررات طابعها الرسمي ، استخدمت الإدارة الاستعمارية الدعاية كوسيلة للتهويل ،وأعلنت عن انتشار الأوبئة على السواحل الجزائرية . وإلى غاية سنة 1914م استمر الأهالي المسلمون في صراع مع رخصة السفر إلى الحج وإشراف الإدارة الاستعمارية على هذه الفريضة ، وفي 17 جويلية 1914م صدر قانون يمنح لهم الحق في الحج دون شرط الحصول على الترخيص الإداري .

---

(1) اجيرون (شارل روبير) ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 -1919)** ، ج 2، المرجع السابق ، ص 924.

(2)تم العثور على مراسلة في الأرشيف الوطني الفرنسي مؤرخة في 20 ماي 1911م من طرف الحاكم العام للجزائر الى السيد رئيس مجلس وزارة الداخلية (الشؤون الأهلية) تتضمن أسباب منع الحج لهذه السنة وهي توحي بتخوف الادارة الاستعمارية من تنقل الجزائريين الى مكة أنظر: ANF,81F 834, fonds ministériels, pèlerinage de la Mecque

ومن التوصيات التي قدمها بعض المهتمين بالشؤون الأهلية وهو الجنرال " ليوتي " حول ما يتعلق بالحج إلى مكة المكرمة ، يمكن أن نورد أحد تصريحاته حيث قال : " أنه يجب أن نعمل في الخفاء على إضعاف صلة المسلمين بمكة من خلال الحج ، هذا هو الهدف الذي يجب تحقيقه لا المحافظة على استمرار هذه الصلة مدعمة برابطة الخلافة " ، كما طالب بتأسيس ما يسمى بالخلافة المغاربية و ذلك لتكون جبهة رافضة للخلافة العثمانية و منافستها في مكة ، و أوضح مصلحة فرنسا من ذلك حيث قال : " ويجب أن تبقى مصلحتنا في إحداث القسمة أكبر مما هي في إرساء الوحدة ... ليست المسالة أن نعرف هل وحدة الإسلام الفرنسي خير أم شر ؟ بل هل هذه الوحدة هي الضمانة الوحيدة ضد شر أعظم : هو وحدة الإسلام كله ، بما فيه الإسلام الفرنسي، تحت لواء زعيم غريب و معاد لنا ؟ "(1).

في نفس السياق ، وبعد التجربة التي خاضتها الادارة الاستعمارية خلال مناسبات الحج الى مكة المكرمة أوجدت وسائط من الأهالي لمرافقة عملية تنظيم الحج وتقديم تقارير تتضمن الظروف المرتبطة بالتنقل والإقامة في شكل تقارير استخباراتية ، وهو الأمر الذي حدث في عهد الحاكم العام "شارل جونار" الذي اختار أن يعهد بمهمة استخباراتية للقايد "أحمد بن الشريف (2)الذي تم اختبار ولائه السياسي والعسكري خلال الحملات على المغرب الأقصى، وخلال تنقله لأداء فريضة الحج سنة 1913م من الجزائر نحو مرسيليا متوجها بعدها الى مكة المكرمة ، وخلال هذه الرحلة كتب

(1) الصادق سلام ، **فرنسا و مسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1895 – 2005** ترجمة : زهيدة درويش جبور ، ط1، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث (كلمة) ، 2012 ، ص194 .

(2) اسمه الحقيقي محمد بن سي أحمد بن الشريف ، ولد في 16 فيفري 1879م بالجلفة ، من قبيلة أولاد الغويني ، عرش أولاد نايل ، أبوه "سي الشريف بن الأحرش" ينتسب الى الطريقة الرحمانية ، شارك أبوه في المعارك التي خاضها الأمير عبد القادر ضد المحتل الفرنسي ، تلقى الابن الأكبر"محمد بن الشريف" تعليمه الأول في المدرسة الفرنسية ، ثم واصل دراسته بالثانوية الفرنسية بالجزائر العاصمة ، ثم نجح في امتحان الانتساب الى ثانوية "لويس الأكبر" بعدها التحق بالمدرسة العسكرية الخاصة "سان سير" لمدة أربع سنوات ، وبعد أن أنهى دراسته اختار الانضمام الى فرقة الخيالة ، واختار توجيهه الى الفرقة الثانية للصبايحية بالصحراء ، رقي الملازم سنة 1913م الى رتبة ملازم توجيه في الحكومة العامة "شارل جونار" ، وفي سنة 1907م أعلن عن رغبته في التسريح وعين" قايد القواد" في فرقة أولاد سي أحمد في ناحية الجلفة ، في الإقليم العسكري لغرداية ، وفي السنة الموالية استأنف الخدمة بناءا على طلب الحاكم العام"شارل جونار" لدعم الحملة بقوات إضافية التابعة للقائد"ليوتي" بالمغرب الأقصى ، ثم عاد الى ناحية الجلفة سنة 1910م، وفي 23 فيفري سنة 1913م عزم على القيام بأداء فريضة الحج الى مكة المكرمة ، توفي في 22 مارس 1921 بالجلفة بعد انتشار وباء التيفوس الذي دمر المنطقة ،أنظر : Déjeux jean, **dictionnaire des auteures maghrébins de la langue française** ,Karthala éditions , paris, 1984,p 57.

تقريرا مفصلا ضم 17 صفحة بعنوان :"ملاحظات حول رحلتي الى مكة" والمؤرخ في 23 جوان 1914، تضمن كل صغيرة وكبيرة عن الحجاج والمهاجرين الذين فروا من النظام الاستعماري وقصدوا سوريا أو المدينة المنورة ، هذا التقرير الذي جلب اهتمام الحاكم العام"شارل جونار" ، وكان مادة مصدرية هامة سمحت له بتأليف كتابه بعنوان:"الى مدن الإسلام المقدسة"، حيث تم استنساخ التقرير بالكامل في هذا الكتاب الذي قدم "شارل جونار تصديرا له ، وظهر سنة (1919)[1].

نتيجة لقوانين المنع المتكررة التي فرضت على شعيرة الحج رفعت الكثير من الشكاوى تعبر عن مظاهر القمع الاستعماري ضد كل ماله علاقة بالإسلام منها الشكوى التي رفعها أهالي الجزائر مؤرخة في 20جوان 1892م ، وقعها عنهم بالنيابة الحاج محمد بن منصور ، موجهة الى الباب العالي باسطنبول ومما جاء فيها :" بعد الاستيلاء على الجزائر من قبل الحومة الفرنسية تم منع الأهالي المسلمين من عقد الزواج على الطريقة الاسلامية ومنع الطلاق وأغلقت المدارس الاسلامية ، ومنع تحصيل العلوم الاسلامية وتم تحويل التعليم ليصبح باللغة الفرنسية وأجبر الناس على اضافة لقب الى الأسماء الاسلامية على طريقة المسيحيين ، ...هذا بالإضافة الى معاملات وتكاليف أخرى مخالفة للديانة الاسلامية"[2]

ب/ الحج من خلال الصحافة الاستعمارية : كان للصحافة دور كبير في عملية الدعاية لموسم الحج ومختلف القرارات المتخذة في هذا الشأن كقرار المنع أو السماح بالرحلة للحج وكذا الدعاية لأهم العروض و الأسعار المقدمة من طرف الشركات الاستعمارية المكلفة بنقل الحجاج البرية والبحرية ، ويمكن اعتبار جريدة المبشر من الجرائد التي كان لها السبق الإعلامي في هذا المجال ، فكانت تقدم مختلف الترتيبات و الإجراءات الإدارية عبر صفحاتها ، كما قدمت الإحصائيات المختلفة للحجاج و للمؤسسات المكلفة بنقل الحجاج [3] اضافة الى القرارات الصادرة عن الادارة الاستعمارية الخاصة بظروف تنظيم الحج ، ويمكن تفسير لجوء الادارة الاستعمارية الى اتخاذ الصحافة شريك في

(1) أنظر الملحق رقم :(07).

(2) مصطفى الستيتي ،"عندما منع الاحتلال الفرنسي الجزائريين و التونسيين من الحج"،www.ottomanarchives,info

(3) أنظر الملحق رقم : (08)..

عملية تنظيم الحج الى تجنب الرحلات غير الرسمية أي تجنب هجرة الأهالي غير المصرحة ، و المراقبة الفعلية لتحركاتهم لأن الصفة السياسية ظلت ملتصقة برحلة الحج ، ويظهر دور الصحافة في هذا المجال من خلال دعوة الحجاج الى ضرورة الحصول على جوازات السفر الحكومية التي تسمح لهم – حسبها – بالحصول على امتيازات و تسهيلات ادارية و مادية كالرعاية الصحية و الإقامة وغيرها من الترغيبات الرسمية في الحجاز ، كما صورت القناصل الفرنسيين في كل من مصر و والشام والحجاز بمثابة المدافعين عن حقوقهم وامتيازاتهم وهو ما يمكن التماسه في إحدى الفقرات التي تضمنتها صفحات الجريدة كمايلي : " التذكرة الفرنسية حماية واعتزاز لكل حاج وذات فائدة عظيمة " [1]

من خلال العرض التاريخي لمظاهر السياسة الاستعمارية تجاه ركن من أركان الإسلام يمكن القول أن موضوع الحج يعتبر من المواضيع التي أثارت الكثير من الجدل في الأوساط الاستعمارية لكونه ارتبط بالشأن السياسي ، فآلية المنع والترخيص كانت تسير وفق معطيات سياسية متصلة بالشؤون الداخلية والخارجية ، فعلى المستوى الخارجي كان الحجاج بمثابة إثارة للحماس الديني ، لأن الحجاج يأتون بعد أداء الفريضة حاملين أفكارا معادية للسياسة الاستعمارية ، متأثرين بواقع العالم الإسلامي ، فكانت أفكار الجامعة الإسلامية تشكل خطرا على الأمن الداخلي للجزائر المستعمرة ، أما على المستوى الداخلي فكانت الإدارة الاستعمارية مطالبة بوضع آلية إدارية لتتبع تحركات الأفراد و التضييق على حركة المتصوفة المتمردين حسب تعبيرهم ،هؤلاء الذين كانوا يشرفون على تأطير هذه المناسبات وكانوا سببا في ازدياد حركة المقاومة ، فالإدارة الاستعمارية وضعت آليات المراقبة دائمة للمهاجرين المسلمين في إطار أداء فريضة الحج ، و في بعض الأحيان كانت الحكومة العامة في الجزائر تأذن بالسفر إلى الحج بمعايير سياسية ، فكانت الأولوية لعلماء الدين المعينين رسميا و لرؤساء الطرق الصوفية المتحالفة مع الإدارة ، و بعض المستفيدين من تسهيلات الإدارة الذين كانوا يرفعون إليها التقارير عند عودتهم [2].

(1) سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 05 ، المرجع السابق ، ص 401.

(2) نفسه .

كانت النظرة الى الحج في المخيال الرسمي الفرنسي على أنه مناسبة مرتبطة بالإنسان العربي المسلم تعبر عن مظهر من مظاهر التخلف المعادية للتحضر ، وفي هذا الاتجاه كان يطلق على "الحاج" بالمتشرد ، وعلى السلطات الاستعمارية محاصرته وتتبع تحركاته وهو ما يؤكده مضمون المنشور رقم 22 الذي أصدره الحاكم العام "غريفي" والمؤرخ في جويلية 1880 ومما جاء فيه : " لا يمكن أن ننكر أن الحج الى مكة يساهم في تصاعد التعصب لدى الأهالي ، وقد يجد البعض منهم الفرصة هناك للانضمام الى طرق دينية تحمل عقائد تضر بمصالحنا .

كما يمكن لهؤلاء توطيد علاقات مع بعض المشبوهين اللاجئين الى البلدان الواقعة شرق الجزائر "[لخ]. وبذلك كانت قرارات المنع والترخيص تسير وفق التقارير التي تصل كل سنة والى الأوضاع التي مر بها الحج من خلال الوسائط البشرية الأهلية المكلفة بتأطير قوافل الحج الى جانب تقارير القناصل كما لا يمكن أن ننسى ما تمليه الظروف الدولية .

كما أن الادارة الاستعمارية كانت توظف ورقة انتشار الأمراض والأوبئة في حال استحالة الترخيص للحجاج ، وفي حال الترخيص بالحج كانت تسعى جاهدة لخلق الاليات الإدارية والبشرية لتأطير الحج ، منها خضوع الحاج الى تحريات دقيقة من خلال الحصول على المعلومات الشخصية الخاصة به وطبيعة سلوكه تجاه المؤسسات الاستعمارية ، الى جانب مصدر الثروة التي يملكها ، وبذلك لم يكن يسمح بالحج إلا للعناصر التي تبدي تعاونا مع الادارة الاستعمارية .

كان تخوف الادارة الاستعمارية يتزايد في كل مرة مع بداية كل موسم حج هذا التخوف المزدوج " الوباء والقومية الاسلامية " وهو ماكانت تعبر عنه من خلال الصحف مثل ما جاء على صفحات جريدة "صدى الجزائر" حيث عبر أحد صحفييها بذهول عن مظاهر عودة الحجاج سنة 1913م حيث ذكر أنه بعد عودتهم من الحج يظهرون عداءا للإداريين ورؤساء البلديات ، ويمكن أن يزداد الخطر من خلال ما ينقله الحاج من بذور التمرد والوباء ، ويصبح كل حاج بالضرورة عميلا لمشروع الجامعة الاسلامية ، وله اتصالات بالزوار القادمين من الشرق أو الجنوب ، ويضيف أيضا : "لقد أظهرنا الآثار البغيضة التي لا يمكن أن يحمينا منها أي رجل دين مسيحي"لازاريت" ،

---

(1) هواري قبايلي ، "سياسة فرنسا الدينية في الجزائر تأطير فريضة الحج أنموذجا (1894 -1939)"، **المجلة الجزائرية للمخطوطات** ، العدد 12، جويلية 2015، ص 264.

ربما يبقى كذلك (الحاج) لبقية حياته، وهو رجل مغلق الى الأبد أمام كل تقدمنا ، وكل محاولاتنا للوصول الى روحه "(خ) ، وأمام هذا الوضع كان يتعرض الحاج الى مراقبة ادارية سرية من خلال القيام بدراسات استقصائية دورية لتقييم الحالة المزاجية بعد عودته من مكة المكرمة ومدى تأثيره المحتمل على إخوانهم في الجزائر ، هذه التحقيقات كانت تجريها المكاتب العربية وأجهزة الاستعلامات (بر)

ويمكن أن نبرز تخوف السلطات الاستعمارية من أفكار الجامعة الإسلامية و الأفكار الإصلاحية التي تصدرها رحلات الحج إلى الجزائر من خلال ماكانت تنشره مجلة العلم الإسلامي من خطورة هذه الأفكار على مصالح الاستعمارية، حيث أبرزت مظاهر هذه التأثيرات من خلال النشاط السياسي و الثقافي الذي عرفته الجزائر و الذي يعود أصوله إلى تأثير المشرق كالجمعيات و النوادي مثل الجمعية التوفيقية و الراشدة وغيرها ... (تر

كانت هناك رحلات الحج السرية تثير مخاوف السلطات الاستعمارية فكانت هدفا للمراقبة المنظمة على الحدود ، وأوجدت لذلك آليات التخفيف من هذه الظاهرة منها حجز هؤلاء والقبض عليهم على الحدود التونسية في مخابئ مؤقتة لمدة 08أيام ، وفرض غرامات غير محددة منها ما حدد بخمس فرنكات كعقوبة للحجاج الذين لا يملكون جواز سفر وعقوبة تأديبية بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر (ير).

---

(1) **Echo d'Alger** « le pèlerinage a la Mecque » , 24 octobre 1913

(2) هناك رسالة في هذا الاطار من محافظ وهران مؤرخة في 10ماي 1906م الى الحاكم العام "شارل جونار" تتضمن تعليمة موجهة الى رؤساء البلديات والإداريين تأمرهم باستجواب الحجاج عند عودتهم الى الجزائر :

A,0 ,M,GGA,16h/88, courrier du préfet d'Oran du 10 mai 1906 au gouverneur général

(3) **R.M.M**, "le panislamisme et panturquisme",mars 1913 , p187

(4) A ,N,T, 276 bis , dossier 6,3, indigènes algériens arrêtés en tunisie de retour de Mecque dépêche du gouverneur général « Charles Lutaud » du 17/12/1912. la

ج/ قانون " الحج 1894[1]، (عرض و تحليل) :

صدر هذا القانون في 10ديسمبر1894م من طرف الحاكم العام "جول كومبون"، و تضمن 34 فصلا احتوت على مجموعة الشروط الواجب توفرها في الحاج و أهم الإجراءات الإدارية التي تسمح بالحصول على رخصة الحج و التي تعلقت بالجانب المادي و طبيعة التقارير المرفوعة من طرف الهيئة الأمنية كما حدد هذا القانون حقوق السفر ذهابا و إيابا و أشار أيضا إلى طبيعة المواد الغذائية التي تسمح للحاج بنقلها مع ضرورة فحصها من طرف اللجنة الصحية كما تضمن القانون أيضا مجموعة الخدمات التي تقدم للحاج خلال رحلته و يمكن أن نذكر فصول هذا القانون من خلال ما نقله كتاب جاء بعنوان قانون حج البيت الصادر عن الولاية الجزائرية سنة 1895م [2] و هي كمايلي :

- **<u>الفصل الأول :</u>** كل حاج مسلم أين ما كان مسقط رأسه و توجه من إحدى المراسي الجزائرية قاصدا مكة يجب عليه أن يثبت بإظهار وثائق أولا :أنه حايز (يملك) مقدار ألف فرنك الظاهر منه أنه كاف لقضاء سفره ذهابا و إيابا بأحسن شروطه ثانيا : أن يكون أهله غير محتاجين و أن لا يحصل لهم ضررا لغيبته و ثالثا: أن لا يكون عليه طلب نقدي من الدولة أو البلدة و زيادة على ذلك أن يأتي بضمان (كذا) قاطن ببلدته لا يحج في ذلك العام يلتزم كتابة شرعية بأداء ما عساه إليه الحاج من المال الغير مدة سفره.
- **<u>الفصل الثاني :</u>** كل طلب لحاج لابد أن يحرر في كاغط طامبري و يقدم لشيخ البلدة (المير) لمتصرف البلدة أو الحاكم على الوطن و هو يبلغه مع ما اعتمد عليه من الشواهد إلى الجنرال حاكم الأيالة أو عامل العمالة حسب الوطن.

---

(1) ولد في 05أفريل 1845م ، عين حاكما عاما في الجزائر خلال الفترة مابين (أفريل 1891 -أكتوبر1897) ، عرفت سياسته بمحاولة خلق توازن بين طموحات المستوطنين والجزائريين ، كما حاول استغلال الطرق الصوفية واستمالة رجال الدين كإستراتيجية منه لبسط النفوذ الاستعماري خاصة في الجنوب الجزائري ، كلفه رئيس الجمهورية الفرنسية "كارنو carnot" بتنفيذ سياسة التقرب من الأهالي بقوله :" عليك أولا أن تبرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم ، وتذكرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا" ، توفي سنة 1935م أنظر : مياسي ابراهيم ، "المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م محاولة اجتثاث جذور الشعب الجزائري "، **مجلة المعيار**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة،العدد 10، 2005 ، ص 329.

(2) إدارة الولاية الجزائرية ، **قانون حج البيت** ، مطبعة فونطانة و شركاؤه ، زقاق دورليان، العدد29،الجزائر1885،ص01 - 02.

- **الفصل الثالث:** الحكام المحليون لا يؤذنون بالسفر لأحد إلا بعد أن يصدر لهم أمر من الجنرال الأيالة أو عامل العمالة و بذلك يسبق لكل منهم العلم للحجاج هل يمكن لهم الوصول من
- محل سكناهم إلى مرسى الركوب قبل انتهاء التاريخ المعين.
- **الفصل الرابع:** يتمكن مريد الحاج بإذن السفر [1] إلى مرسى الركوب و فيه يذكر فيه تاريخ ما أشير إليه أعلاه من الجنرال أو العمالة و حين وصوله إلى مرسى الركوب يدل الإذن المذكور ورقة الجواز يتسلمها من الجنرال حاكم "أيالة " أو عامل العمالة" أو عامل القسم (سوبريفي) مسطور فيها بالعربية اسم حاملها النسبي و أساميه الشخصية و عمره و محل سكناه خلاف ما يفيد فيها حسب العادة من الدليل الفرنسوية.
- **الفصل الخامس:** لا ينال أحد ورقة الجواز إلا إذا أظهر كاغط (تذكرة)الذهاب و الإياب المأخوذ من شركة بحرية "فرنسوية" الذي يبيح له ركوب مركب توفرت فيه الشروط المطلوبة لنقل الحجاج المنصوص عليها في هذا القانون نفسه و كذا في قانون المؤتمر الصحي الدولي الموصى (المشار) إليه آنفا
- **الفصل السادس:** ورقات الجواز المعدة للحجاج يبق تسليمها كل سنة لطلبها جاريا إلى اليوم الذي قبل عرفة بخمسة وعشرين يوما أعني اليوم 13من ذي القعدة لا غير و من التاريخ المذكور ينقطع تسليمها في جميع لمراسي الجزائرية
- **الفصل السابع:** تذاكر الإذن التي تأخذ من أيدي أربابها وقت التمكن بورقات الجواز تعطي لوكيل الدولة في المركب من مثل هذه الجريدة(الوثيقة)
- **الفصل الثامن:** ينقسم الحجاج جموعا كل منها يحتوي على عشرين نفسا تعديلا حسب مسقط رأسهم و لكل جمع كبير يعينه بقدر الإمكان حاكم بلدة الاستيطان أو حاكم مرسى

---

(1) أنظر الملحق رقم : (09) .

- الركوب أو وكيل الدولة في المركب.[1]

الفصل التاسع : كبراء الجموع يختارون من بين أفراد الحجاج ممن له المعرفة بالكتابة و القراءة بالفرنساوية أو العربية و لاسيما من أصحاب الوظائف المخزنية فيتسلمون من أحد الحكام الموصى إليهم (المشار إليهم) في الفصل الثامن أعلاه ظهيرا مصحوبا بجريدة (قائمة) أسماء الحجاج المرافق معهم كل جمع م هم المكلفون باخذ الزاد الموزع على المسافر وقنصل فرنسا في (جدة) بجميع الدلائل النافعة .

- **الفصل العاشر :** لا مانع للحجاج فيما يرونه نافعا لهم من السلاح البارودي لتأمينهم مدة سفرهم و لكن لا يحملون معهم إلا ما كان في حيازتهم و لا يؤذن لهم في شراء سلاح جديد بقصد الحج
- **الفصل الحادي عشر :** كل مسلم قاطن الجزائر يخالف شروط أمرنا هذا يعاقب بعد رجوعه إلى مسقط رأسه بالسجن مدة يعين قدرها الوالي العام اعتمادا على مطلوب الجنرال حاكم الأيالة و عامل العمالة
- **الفصل الثاني عشر :** كل شركة بحرية و كل مجهز مركب لنقل الحجاج يجب عليها و عليه التصريح بذلك لدى ادارة العمالة أو القسمة التي يكون معها الركوب و الإتزام كتابة لمراعاة شروط قانونها هذا و على فرض اكتراء المركب المعد لنقل الحجاج يجب على المكتري حين تصريحه لما ذكر أن يضع عقدا يلتزم فيه المجهز المركب أ, الشركة بالامتثال إلى الشروط الموصى بها و الكل منهما ضمان إلى الأخر .
- **الفصل الثالث عشر:** يجب على المجهز أو المكتري أن يضع في خزانة دولية يعفيها له عامل العمالة أو القسمة مبلغا قدره 15ألف فرنك على كل مركب إلى جزيرة العرب على وجه الكفالة بالانقياد إلى الشروط المذكورة كما يجب عليه أن يقيم في الجزائر نائبا يتولى أداء الحقوق أضحية و قبول أنواع الاستحقاقات أو العقود التصرفية أو الشرعية يستقبل المجهز بضمانه كل

---

(1) إدارة الولاية الجزائرية ، **المصدر السابق** ، ص 02- 03.

ما يمراء من الفوائض و النزاعات و لا يجوز له الاحتجاج على الحكم أو الحجاج بما اشترط بينه وبين مكتري المركب .(1)

- **الفصل الرابع عشر:** لا يرد للمجهز ما وضعه من الدراهم كما ذكر آنفا إلا بعد ؛ل أقله ثلاثين يوما من يوم نزول الحجاج أو تمام تخلصهم من الحجز الصحي الذي يضرب عليهم عند وصولهم إلى الجزائر و ذلك يأتي كل ذي حق أن يقيم الدعوى على المجهز.
- **الفصل الخامس عشر:** كل مركب استعد لنقل الحجاج لا يشرع في شيء من أعمال الانتقال حتى تتفقده في مبدأ مذهبه من الجزائرية جماعة خصوصية يعين أعضاءها عامل العمالة أو القسمة لإثبات موافقته للشروط التي اتفق عليها قانون المؤتمر الصحي بباريس و شروط قانونيا هذا ثم تقيس تلك الجماعة حجم المركب لتعرف ما يسعه للحجاج مدة السفر ذهابا و إيابا و المساحة المخصصة لكل حاج يجب أن لا تكون أقل من مترين مربعين (2م^2) و علوها أقل من متر و ثمانين سم(1م و80 سم)
- **الفصل السادس عشر:** شكل الكابيني (المرحاض) و سعتها يكونان على وفق الشروط المعينة في الفصل 18 من قانون المؤتمر الصحي الدولي بباريس و تنظف و تطهر من الروائح الخبيثة بأمر الطبيب 03 مرات في كل يوم بماء ممزوج بجزء من الحامض الفينيكي في كل مائة جزء بكلور الجير أو التوتيا البيضاء بل حتى السليماني بجزء منه في كل جزء ماء، و يعين لذلك مدير إدارة الصحة و إلا طبيب خصصته الإدارة لما ذكر ما يحمله المركب من المنظفات و الأدوية "نوعا و مقدارا"
- **الفصل السابع عشر:** سطح المركب من أوله إلى آخره لابد فوقه وقاية
- **الفصل الثامن عشر:** إن ثمن السفر يتساوم في مقداره الحجاج ومجهز المركب، و معلوم أن السفر يكون من الجزائر إلى "جدة" و الإياب من "جدة" الجزائر بالإقامة في "ينبع" كي يتأتى للحجاج زيارة المدينة و يشمل ثمن السفر الحقوق التي تدفع لنظارة الصحة العثمانية و رئيس

(1) إدارة الولاية الجزائرية ، **المصدر السابق** ، ص 04.

المركب هو الذي يؤديها عند الوصول إلى جزيرة العرب نيابة عن الحجاج كما يشمل الثمن المذكور مطعمات الحج في المركب مدة رجوعه من "جدة" إلى ينبع و منه إلى الجزائر .

المركب مدة رجوعه من "جدة" إلى ينبع و منه إلى الجزائر.

- **<u>الفصل التاسع عشر:</u>**يكون الاقتيات في المركب من المطعمات الآتي ذكرها : عدس ،حمص ،أقراص من بقولات يابسة مختلفة، بن ، شاي ،كسكس ، سكر أبيض ،أرز، تين جاف ،زيت،ملح، فلفل أكحل، خبز ، لحم الغنم الحطبي ، والكميات التي تحمل مما ذكر في المركب تقدر بقدر المسافرين بواسطة إدارة الصحة ولها أن لا تقبل الزاد الذي لم تظهر لياقته لها .
- **<u>الفصل عشرون:</u>**تباع المطعمات الموصى إليها للحجاج ما بين الجزائر و "جدة" بما تباعه به عادة حوانيت الجزائر و دمية المواد التي تعطى في المركب مجانا كل يوم لكل حاج مدة الرجوع يكون قدرها حسب ما يأتي :

المادة	الكمية
الكسكس	375 غراما
الخبز	500 غراما
الحمص	30 غراما
العدس	15 غراما
البقولات اليابسة	06 غرما
الأرز	50 غراما
البن	22 غراما
السكر	32 غراما
التين أو التمر	50 غراما
السردين المعلب	حصة كل خمسة أيام
الزيت	25 غراما
اللحم	60 غراما
الفحم	250 غراما

الملح	15 غراما
الماء الشروب	05 لترات

- **الفصل الواحد و العشرين :** أما ما يحتاجه من الماء للوضوء و الاستحمام فيؤخذ من البحر بمضخة كلما كان الطلب من الحجاج و على كل حال لا يأخذ مجهز المركب ثمن الماء الموزع على الحجاج كيف ما كان وجه استعماله يكون الرش بواسطة "الطلونية" على اختيار المسافرين في ساعات مضبوطة و يعينها الطبيب و لكن إذا أقر به الطبيب يكون واجبا .
- **الفصل الثاني و العشرين :** إن الطبيب الذي لابد من حضوره في المركب على وق شروط المؤتمر الصحي الدولي المنعقد بباريس تعينه الشركة البحرية بشرط أن يوصي به عامل العمالة أو القسمة و هو يقوم بوظائف وكيل الدولة في المركب و إن احتاج إلى طبيب ثاني في المركب حسبما أشير إلى ذلك في الفصل (11) من قانون المؤتمر الصحي المذكور فإن عامل العمالة يعن من يكون من الطبيبين وكيلا للدولة
- **الفصل الثالث و العشرين :**راتب طبيب المركب وفرته على ذمة المجهز و مبلغ الراتب مدة السفر كلها يقدره عامل العمالة أو القسمة و يودع ذلك المبلغ في خزانة دولية
- **الفصل الرابع و العشروين :**يقبض الطبيب نصف راتبه بواسطة عامل العمالة أو القسمة وقت ذهابه ويدفع له النصف الآخر بمجرد عودته و ذلك بعد تسليمه السجلات و التقارير الآتي وصفها في الفصل (30)لإدارة الصحة وقبولها إياها.
- **الفصل الخامس و العشرين :**يجب على المجهز الانقياد بجميع آراء الطبيب الخاصة بالحجاج أو بإجراء التدابير الطبية و القواعد الصحية على الوجه الصحيح.
- **الفصل السادس و العشرين :**على وكيل الدولة التنبه التام في كل وقت لكي لا يزيد في مركب الحجاج على عددهم المسمى و لكي يحصل القيام بإحصاء المسافرين المساعدة حكام الصحة ومعاونة القناصل و مراقبتهم و عليه أ، يرد كل من ركب في المراسي الخالية ممن يقوم مقام الحكام المذكورين و له أن ينزل إلى البر و يرسل إلى مسقط الرأس كل حاج صعد المركب و لم تتوفر فيه الشروط المقررة و مصاريف جميع ذلك .

- **<u>الفصل السابع و العشرين :</u>** لابد لوكيل الدولة من أن يتفق مع الحكام الصحية و " القنصلية" على الاحتراز من ازدحام المسافرين في المركب و تزايدهم على القدر المطلوب وأن يتحقق في كل مرسى أن أسماء الراكبين في المركب أو النازلين منه ذكورا أو إناثا وعددهم مذكور في صك إباحة السفر للمركب و تجب عليه زيادة على ما تقدم أ، يجيب قنصل فرنسا في جدة عن جميع ما لعله يسأل عنه مما يختص بالحجاج.
- **<u>الفصل الثامن و العشرين:</u>**يعين وكيل الدولة نوع الأمتعة و يقدر كميته وحجمه مما يجوز للحجاج اصطحابه و أما غير ذلك من الأمتعة الأخرى فيقيد ويعدد و يجعل في محفظ المركب و يسلم لأربابه عند التوصيل و كذلك يفعل بجميع الأشياء المودعة عند المجهز.
- **<u>الفصل التاسع و العشرين:</u>** تثبت الوفيات في المركب حسب الشروط المقرة في الفصل (86)من القانون المدني و في وقتها يقيد في جريدة ما تركه الميت من الأمتعة و البضائع والنقود و الكواغط(الوثائق)، ويمضي ذلك كل من الطبيب و رئيس المركب و جميع ما يذكر فيها من الأشياء يجعل رزمات مختومة و توضع تحت يد الرايس و هو ضامن فيها إلى أ، يسلم لورثة الهالك أو مستحقيها وإلا فإدارة الصحة بمرسى النزول و هي تعطي للمجهز سند التوصيل و تخبر بذلك حكم إدارة العمالة.
- **<u>الفصل الثلاثين:</u>** بعد رجوع المركب إلى الجزايرية يجب على رئيسه أن يمكن إدارة الصحة بنظير من جريدة أسماء جميع الحجاج الراكبين في الذهاب و الإياب و هذه الجريدة يمضيها رئيس المركب و طبيبه كما يجب على الطبيب أن يمكن إدارة الصحة بنسخة من الدفتر الذي ألزمت باصطحابه المادة(06) من الفصل(12)من قانون المؤتمر الصحي الدولي و يمكنها أيضا بتقرير في تفصيل جميع وقائع السفر
- **<u>الفصل الواحد و الثلاثين:</u>** ما لعل المركب الراجع بالحجاج إلى الجزايرية سيتوجه من الحجر الصحي أو من أعمال التطهير من الجراثيم المعدية إنما يقضيه في محجر "تامنفوست" و إذا كان الأمر كذلك فبعد تمام الحجر الصحي يذهب من أراد من الحجاج إلى المرسى الذي سافروا منه يوم توجههم إلى الحج و مصاريف ذلك و نفقتهم على مجهز المركب .

- **الفصل الثاني و الثلاثين:** الحجاج الأجانب الذين لم يذهبوا للحج من الجزايرية و إنما رجعوا من

من مركب إلى آخر في الجزايرية ممنوع و عليه فالمراكب التي فيها حجاج غير جزائريين حكمها حكم أولئك الحجاج و لا تقبل في أي مرسى الجزايرية

- **الفصل الثالث و الثلاثين**(1)**:** إن شركة السفر البحرية و رؤساء المراكب المعدة لحمل الحجاج لابد لهما من الانقياد إلى شروط قانون المؤتمر الصحي المنعقد بباريس و كل مخالفة لما ذكر يثبتها

جزيرة العرب في المراكب الحاملة للحجاج الجزائريين لا يسوغ لهم النزول في الوطن الفرنساوي بل يجب عليهم الذهاب إلى أوطانهم بحرا بواسطة صاحب المركب و مصاريفهم على ذمة المجهز و حينئذ فليكن معلوما عدد عمال السفر في البحر و رؤساء المراكب أن نقل الحجاج الأجانب_وكيل الدولة أو أعوان الصحة و يذكر ذلك في صك والشهادة الصحية و كذا في جريدة الحجاج و تبعث التقارير إلى الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بالجزائر بمجرد وصول المركب إلى الجزايرية .

- **الفصل الرابع و الثلاثين :** إن هذا القانون يعلن باللغتين العربية و الفرنسية في الجريدة الرسمية(المبشر)مصحوبا بقانون المؤتمر الصحي الدولي المعرب أيضا .

كتب بالجزائر في يوم10 من ديسمبر 1894. الوالي العام جول كومبون .

من خلال عرض محتوى قانون الحج يتبين أن الادارة الاستعمارية تلزم كل مسلم جزائري عبر عن رغبته في مغادرة البلد ضرورة الحصول على جواز السفر وهي آلية ادارية للتحكم في طبيعة الأشخاص التي تسمح لهم بالمغادرة وفي نفس الوقت تسمح بتتبع تحركاتهم في الخارج الى جانب أنها أداة تعيق انتقال بعض الأشخاص ، لأنه مرتبط باحترام مجموعة من الالتزامات منها دفع الضرائب وتوفير الحد الأدنى من المدخرات اضافة الى أن رحلات الحج كانت تحت رحمة

(1) إدارة الولاية الجزائرية ، **المصدر السابق** ، ص 14.

التراخيص السنوية الصادرة من باريس عن اللجنة الاستشارية للنظافة على ضوء الحالة الصحية في البحر المتوسط (خ)

من خلال ما سبق يمكن القول أن الادارة الاستعمارية عملت كل ما في وسعها من أجل انتاج منظومة اسلامية جديدة تتوافق مع السياسة العامة للمشروع الاستعماري، أي خلق ما يسمى "إسلام جزائري" و عبر عن هذه السياسة المستشرق "لوشاتلييه" بقوله: " خلال ثمانين عاما أنتجنا فيها نموذجا للإسلام هو الوحيد من نوعه في العالم ، إسلام من دون أوقاف مساجده تابعة للإدارة ، قضاته موظفون ، الحج رهن بإذن الادارة ، واليوم نضيف الى ذلك نموذج نظام جديد هو خليط هجين من الشرع الاسلامي والتشريع الفرنسي" (ير)

5/ التوظيف الاستعماري للمدارس الشرعية :

كانت المدرسة من منظور الادارة الاستعمارية المكان المفضل لتكوين الوسطاء الأهالي بين المجتمع الأهالي والإدارة ، كما أنها تساعد على التأثير والمراقبة وبالنتيجة تساهم في فرض واقع الاحتلال وهو الأمر الذي أدركه العسكريون في وقت مبكر ، من خلال تجربتهم مع واقع المستعمرة ، الذي كشف أهمية تمدرس المسلمين تحت إشراف فرنسي وهو ما تضمنه تقرير أحد الضباط العامين لمقاطعة قسنطينة الموجه إلى الحاكم العام للجزائر بتاريخ 12 فيفري 1847م حيث جاء فيه : " إذا قررنا الحفاظ على السكان وربطهم بسكاننا ، لا مجال للشك في أن أدارة التعليم العام لهذا الشعب ، هي الوسيلة القوية للحكم " [3]. وسعت الإدارة الاستعمارية جاهدة لتهيئة الظروف للغزو الروحي للأهالي ، من خلال نشر الثقافة واللغة الفرنسيتين ، وهو ما كان يردده " الدوق دومال Duc d’Aumale : <<إن فتح مدرسة وسط الأهالي يعدل كتيبة مخصصة لإخماد الرفض في البلد >> ، كما أن التقارير الفرنسية حول تعليم الأهالي كانت تحذر من المؤسسات التعليمية الخارجية عن الرقابة في مضامينها وتنظيمها ، وأشارت ألي خطورة نفور أبناء الأهالي من المدارس الفرنسية ، ومن الإجراءات التي نصحت بها ، تقديم

---

(1) A,O,M,GGA,16h/86,lexpression est du docteur latharaz-viollet dans un rapport du 24 juillet 1896 .

(2) صادق سلام ، المرجع السابق ، ص 192.

(3) Camille Risler, op . cit , p 49

امتيازات معينة للأساتذة لربط مصلحتهم مقابل تقديم خدمات استعمارية ، ونتيجة للاعتبارات السابقة ظهرت فكرة المدارس الإسلامية الفرنسية التي تجسدت بعد صدور المرسوم المؤرخ في 14 جويلية 1850م ، الذي صادق عليه ووقعه رئيس الجمهورية "لويس نابليون" (3)

.

كما أظهرت تقارير في سنوات لاحقة عن أهمية المدارس المراقبة من طرف الإدارة الاستعمارية، وهو ما يوضحه تقرير الحاكم العام إلى وزيره سنة 1880م ، الذي اعتبر أن المدارس غير الدينية تساهم في تكوين الطلبة المسلمين تحت إدارتنا وتأثيرنا ، وهو التكوين الذي كان منفلتا تماما من رقابة الدولة في المؤسسات الإسلامية كما أن تكوينهم بهذه المدارس يسمح بتخريج المحامين وأئمة الشعائر الإسلامية ، ومختلف موظفي الإدارة الاستعمارية وفق الخطوط والأهداف المسطرة ، هذا التكوين كان يختلف في مضمونه وأبعاده عن مضمون التكوين في المؤسسات الإسلامية ، هذه الأخيرة حسب التقارير الاستعمارية كانت تقدم تعليما إسلاميا بنزعة عدائية ،يشرف عليه مدرسين مرتبطين بالزوايا أو المساجد الذين ساهموا في تخريج المناوئين للوجود الاستعماري .

غير أن المعمرين كان لهم موقفا معارضا لتعليم الاهالي الجزائريين مهما كان شكله ، بالرغم من أن الادارة الاستعمارية أبانت عن الأهداف الحقيقية من تعليم هؤلاء ، حيث كان نظام التعليم موجها بالأساس لتكوين إطارات وعمال يتم إدماجهم في منظومة المؤسسات الاستعمارية ، غير أن المعمرين لما استساغوا منافسة الفئة الأهلية لمراكزهم وامتيازاتهم أعربوا في مؤتمراتهم عن رجائهم لإلغاء هذا التعليم ، وقد تضمنت لائحتهم مايلي :" اعتبارا أن تعليم الاهالي يمثل خطرا حقيقيا على الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية الاستيطان الفرنسي ، واعتبارا أن ما تحقق الى حد الآن يدل على أن التعليم الابتدائي المتعلق

.

.

.

(3)Camille Risler, op . cit p 50

بالأهالي الذين تلقوه لم يحقق لديهم نتائج مرضية ، واعتبارا أن مثل هذه النتائج لاتبرر إطلاقا النفقات التي صرفت أو التي ستصرف[لخ]

لكن السلطة الاستعمارية رأت عكس ما ذهب إليه المعمرون ، حيث اعتبرت أن التعليم حقق بعض النتائج التي يمكن استغلالها ، ويذكر في هذا الصدد "إسماعيل حامت" أن :" المدارس التي فتحت أبوابها لأبناء المسلمين كانت تخرج إطارات ثانوية منضمة الى صفوف المعمرين انضماما تاما ، إن إسهامهم الثمين في خدمة هؤلاء المعمرين و إخلاصهم الدائم لهم ، وما ترتب عن ذلك من مكافآت سخية لم يخل من انطباع جيد لدى باقي السكان الاهالي[بر]

وظهرت الأهداف الاستعمارية من إقامة المدرسة كمؤسسة تخدم المصالح الاستعمارية في الكثير من التصريحات الرسمية حيث عبر الحاكم العام "جول كومبون" عن دور المدرسة في تكوين نخبة مؤهلة لخدمة مصالح الاستعمار بقوله:" ... عندما اهتمت السلطات العمومية بشؤون المستعمرة انصب اهتمامها قبل كل شيء على البحث عن الدواء لذلك الداء ، لقد أرادوا غزو الشعب العربي من جديد واحتلاله معنويا ، ومن ثمة جاءتنا فكرة احتواء الأهالي فكريا بنشر التعليم بينهم"[تر]

نجد الحاكم العام "شارل جونار " في نفس السياق يعلن سنة 1908م صراحة عن فضل المدرسة في خدمة الاستعمار ومما جاء فيه :"أن مصلحة فرنسا تكمن في خلق نخبة مثقفة من الأهالي ، بهدف نشر التطور والحضارة ، وإيجاد معابر لاختراق المجتمع الجزائري لخلق صورة جديدة له "[ير]

وفي إطار خدمة الأهداف الاستعمارية تم استحداث المدارس الإسلامية الثلاث (1850 - 1951)المهتمة بالشؤون الاسلامية في الجزائر المستعمرة و جاء هذا المشروع بعد التفكير في ضرورة إقامة مؤسسات تعليمية ذات طابع إسلامي و بناءا على تقارير سابقة التي أشارت الى

---

(1) محمد الشريف ساحلي ، **تخليص التاريخ من الاستعمار** ، ترجمة :محمد هناد ، محمد الشريف بن دالي حسين ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، الجزائر ، 2002، ص88.

(2) نفسه .

(3) محفوظ سماتي ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها** ، ترجمة محمد الصغير بناني – عبد العزيز بوشعيب ، منشورات دحلب ، 2007، ص 210.

(4) Fanny Colonna ,**les instituteurs algériens,1883-1913**,opu,Alger,1975,p82

ضرورة التعامل بحكمة مع ممثلي الدين الاسلامي واعتبرت أنه من الخطأ الاعتقاد بأن القضاء على الإسلام هو ضمان للوجود الاستعماري ، وهو ما تضمنه تقرير "ألكسيس دو توكفيل" سنة 1847م ومما جاء فيه :"يقال إن المشاعر الدينية القوية التي يلهمها القران معادية لنا ، ويجب أن ويجب أن نتركها للشعوذة والجهل فتنطفئ في ظل غياب مشرعين ورجال دين ، لو حاولنا ذلك لكنا نقوم بمجازفة كبيرة ، عندما تكون المشاعر الدينية قوية عند شعب من الشعوب فإنها تجد دائما رجالا يتولون استغلالها وتوظيفها لهدف معين ، حين تتركون وجود الناطقين الطبيعيين باسم الدين للانقراض فان ذلك لا يعني أنكم ستقضون بذلك على المشاعر الدينية المعادية ، بل إنكم تسلمون قيادتها لبعض الموتورين أو المنافقين" (1)

شهدت المدارس الاسلامية إصلاحات أخرى في عهد الحاكم العام "شارل جونار" في إطار سياسته الاحتوائية لاستمالة النخبة الأهلية أصدر قرارا في 18مارس 1905م يهدف في ظاهره الى تشجيع الدراسات العربية الاسلامية ، والرفع من مستوى تعليم اللغة العربية وتشييد المكتبات في المراكز الكبرى وذلك لخلق طبقة مثقفة جديدة وفق ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية ، وأعيد النظر في طبيعة تكوين الأساتذة المشرفين على التأطير على مستوى هذه المدارس ، حيث أشترط على هؤلاء ضرورة الحصول على شهادة أهلية التعليم من مدارس المعلمين (2)

من ضمن الأهداف التي كانت ترمي إليها الادارة الاستعمارية من وراء هذا النوع من المؤسسات التعليمية هو إعداد موظفين ذوي كفاءة عالية يفوقون معرفة بالعلوم الاسلامية الطلاب الذين أثبتوا تفوقا في أكبر الجامعات الاسلامية شهرة ، وتغطية احتياجات الادارة لجهاز من الموظفين الذين لديهم خبرة بالقانون الفرنسي وبالإسلام.

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن إنشاء المدارس الشرعية كان هدفه سياسيا بالدرجة الأولى ، بعد أن رأت احتضان المعاهد الإسلامية لأبناء الأهالي الجزائريين كالأزهر والزيتونة والقرويين ، وعليه جاء الغرض من تأسيس هذه المدارس لمنافسة هذه المراكز التي تتعارض مضامينها العلمية والدينية والمصالح الاستعمارية ،كما توصلت الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة تكوين فئة يختلف

(1) صادق سلام ، **فرنسا ومسلموها قرن من السياسة الاسلامية 1895 - 2005** ، ص170.

(2) حلوش عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 228.

تكوينها عن التكوين الذي يتلقاه الطلبة في الحواضر الإسلامية ، ففي فترة سابقة اصطدم الاستعمار الفرنسي بالعناصر التي تلقت تعليمها بالزوايا ، حيث أشارت أغلب الدراسات الفرنسية المهتمة بالشؤون الإسلامية إلى أن أغلب الثورات كانت من تدبير الزوايا ورؤسائها ،وأمام هذا الواقع تم منح الصلاحيات للمستشرقين للتصرف في المضامين المدرسية في المدارس الشرعية ، وتكييفها وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية .

كما لا يمكن أن نستثني حاجة الإدارة الاستعمارية إلى الموظفين لتسيير الشؤون الإدارية والقضائية والدينية والتي أسندت لها الوظيفة أيضا في إطار نشاط المكاتب العربية ، ورغم كل هذه الترتيبات التي سخرتها السلطة الاستعمارية لمنع تولية المتخرجين من المعاهد الإسلامية التقليدية من وظائف الدولة ، كالقضاء والإفتاء ، وتخصيصها للمتخرجين من المدارس الشرعية (الرسمية) .

هذه السياسة تلقت مقاطعة من طرف السكان الأهالي ، وهو ما جعل السلطة الاستعمارية تستعين ببعض رجال العلم الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الحسنة ، والنفوذ في الأوساط الشعبية ، أمثال الشيخ عبد القادر المجاوي الذي كان مدرسا بمسجد الكتاني بقسنطينة فطلبت منه تولية التدريس بالمدرسة في قسنطينة ، لكنه اشترط الموافقة على اقتراحه حول إصلاح التعليم[1]

ومن النتائج التي ترتبت عن تأسيس هذه المدارس التي سميت بالمدارس الفرنسية الإسلامية يمكن أن نذكرها كمايلي :

تراجع التعليم الديني تحت سيطرة ومراقبة الإدارة والاستعمارية ، كما أضحت الهوية الإسلامية مهددة بشكل تدريجي ، لأنهم يتلقون تكوينا موجها توجيها إيديولوجيا ، وما يقدم لهم كمضمون دراسي كان سطحيا ، فالهدف هو استعماري بالدرجة الأولى ، يتمثل في تهدئة النفوس والحفاظ على النظام العام ، كما انعكست هذه الممارسات على واقع العلماء والمفتون والذي أصبح بين طريقين مختلفين كل الاختلاف ، طريق الضمير المتشبع بالدين والوطنية ومواجهة كل ما هو معادي

---

(1). المهدي البوعبدلي ، **جوانب من الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني (10 هـ ، 13 هـ)** ، المرجع السابق ، ص 107.

للمقومات العربية الاسلامية وطريق الخدمة الاستعمارية المتمثل في رفع التقارير إلى الهيئات الأمنية لنشاط الأئمة والمدرسين بل حتى الشؤون العامة [1].

6/ فرنسا وأفكار الجامعة الإسلامية :

عرف الربع الأخير من القرن التاسع عشر ميلاد فكرة الجامعة الاسلامية التي دعا اليها الشيخ جمال الدين الأفغاني [2] ، التي تضمنت مشروع إعادة توثيق الروابط بين دول العالم الاسلامي ونتيجة للأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية وجدت هذه الأفكار الاطار السياسي الذي يحتضنها في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، وبذلك برز تيار الجامعة الإسلامية كأحد أبرز التيارات التي عرفها العالم الإسلامي خلال المرحلة العثمانية،إذ ظهر هذا التيار نتيجة لبروز حركات الانفصال التي كانت تدعو للانفصال عن الحكم والسلطة العثمانية ، مستغلا الأوضاع المزرية للحكم العثماني، وقد تبنى هذا التيار فكرة الإصلاح من منظور إسلامي محض، ولهذا السبب رأى السلطان عبد الحميد الثاني أنه هو الرمز الروحي والسياسي لهذه الحركة .

أ/ أفكار الجامعة الإسلامية [3]: هي أفكار التيار التجديدي الذي قاده الشيخ جمال الدين الأفغاني ، هذه الأفكار التي جاءت لمناهضة التوسع الاستعماري على حساب جغرافية الشرق العربي الإسلامي ، التي دعت إلى ضرورة النهوض بواقع الإسلام الذي سيطرت عليه الشعوذة و الخرافة ، و كانت تهدف إلى فك الشعوب الإسلامية من مخالب الاستعمار و السعي إلى توحيدها تحت راية الدولة العثمانية ، و مما زاد في انتشارها هو شعور كل الشعوب الإسلامية بقدرتها على

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، " **خطبة ابن الموهوب عند توليه الفتوى بقسنطينة سنة 1908** " **مجلة الثقافة** ، العدد 84، (نوفمبر– ديسمبر) 1984، الجزائر ، ص 168 .

(2) ولد سنة 1839م في احدى القرى الأفغانية ، تلقى في مدرسة محلية بقريته ثم استكمل دراسته بمدارس "كابول" ، وفي سنة 1871م انتقل الى مصر وساهم في نهضتها الإصلاحية ونفي منها بتهمة ضلوعه في ثورة عرابي ، انتقل بعدها الى الهند ثم الى باريس ، أنشأ جريدة العروة الوثقى ، دعاه السلطان عبد الحميد الثاني الى الأستانة التي قضى فيها بقية حياته ، توفي سنة 1897م، أنظر: أحمد أمين ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، منشورات مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1979، ص 100 - 101.

(3) يعرف المرحوم أبو القاسم سعد الله الجامعة الاسلامية على أنها حركة تدعوا الى تضامن المسلمين من أجل تحقيق الوحدة والقوة ضد التوسع الأوربي ، تقوم وسائلها على الإصلاح الديني والاجتماعي ، ومن ضمن أهدافها : توحيد المسلمين تحت خلافة واحدة ، تزامن ظهورها مع الربع الأخير من القرن 19م، مع السلطان عبد الحميد الثاني اضافة الى زعامات دينية أخرى مثل : جمال الدين الأفغاني ، محمد عبده رشيد رضا وآخرون أنظر: أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1، ص 109.

تسيير شؤونها بنفسها بفضل علماء الإسلام و مفكريه ، واعتبرها "شكيب أرسلان " جملة المشاعر الدينية التي يتبادلها المسلمون بينهم مهما كانت أطرهم الجغرافية والسياسية والعرقية والثقافية ، كما أن الدين الاسلامي –حسبه - لا يمثل تهميش أو إقصاء لغير المسلمين مثل العناصر المسيحية في الرق التي تربطهم بالمسلمين روابط دموية ولغوية ، واعتبر نجاح مشروع الجامعة الاسلامية يتطلب الاقتناع بأن الجامعة ضرورة وليست خيارا ، وعليه يجب حشد كل الطاقات المادية والمعنوية لإنجاحه ، والعمل على إرساء التكتل الإقليمي والاقتصادي والسياسي ، ويكون ذلك على المستوى الداخلي للدول قبل الإقدام على إنشاء تكتل إسلامي قائم على قاعدة صلبة[1] . و يمكن القول أن البعد الديني في دعوة الجامعة الإسلامية لم يكن شيئا جديدا ، لكن الشيء الجديد هو إضفاء الشحنة السياسية منذ نهاية القرن التاسع عشر [2]و يعتبر السلطان عبد الحميد الثاني أول الداعين إلى فكرة الجامعة الإسلامية ، حيث يرى انه يمكن الاعتماد على الأقاليم الإسلامية ، و هو الأمر الذي لقي استحسانا من طرف الأمم التي كانت في صراع مع أطماع الدول الغربية ، و مما يؤكد فكرة وجود دعاية لأفكار الجامعة الإسلامية في الجزائر منذ أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر ، هو أشعار "محمد بن إسماعيل " حول تأثير حرب القرم ، و أشعار "محمد السعيد" عن الجامعة الإسلامية سنة [3] ، و يذكر "ديبارمي " انه قد وجد في منطقة متيجة مجموعة من الشعر المكتوب يعود تاريخه إلى سنة 1877م ، و هو عبارة عن منشورات صادرة من الخارج تدعوا إلى الجامعة الإسلامية [4]. إضافة إلى رواج جريدة المنار بين دعاة الإصلاح و رجاله التي ساهمت هي الأخرى في الدعاية للجامعة الإسلامية و السياسة العثمانية بشكل عام ، و هو ما كشفت عنه زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر ، كما أكدت على رواج الأفكار الإصلاحية من خلال جريدة المنار التي كانت تأتي إلى الجزائر عن طريق تونس ، هذا التعاطف مع التوجه الإصلاحي كان له أنصار عرف

---

(1) بشير فايد ، **قضايا العرب والمسلمين في أثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير "شكيب أرسلان" دراسة تاريخية وفكرية مقارنة** ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة قسنطينة، 2010 -2011، ص454.

(2) محمد عمارة ، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني** ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، 1993، ص 64.

(3) محمد بلقاسم ، **الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 1993 - 1994 ، ص 34.

(4) جريدة **الحق الوهراني** ، العدد 38، 29جوان – 06جويلية 1912.

عند البعض بالتوجه العبدوي ، و عبر عنه رشيد رضا القائم على تسيير الجريدة بمايلي **" وجد (الشيخ محمد عبده) حزبا دينيا ينتسب إليه ..."** ، ومنه يمكن القول أن الأفكار التي دعت إليها الجريدة هي التي ساهمت في إيجاد أرضية قابلة للدعاية لأفكار الجامعة الإسلامية . كما يعتبر الأمير عبد القادر من بين العناصر الأساسية التي كان لها دور كبير في انتشار أفكار الجامعة الإسلامية في أوساط الجزائريين ، نظرا للمكانة الخاصة في نفوسهم ، هذا الجهد ظهر من خلال اللقاءات التي كان يجريها رفقة أقطاب الإصلاح و الجامعة الإسلامية ، .ومنهم :"محمد عبده"و "محمد بيرم" و "محمد السنوسي" ، هذه الجهود تدعمت بجهود السلطان عبد الحميد الثاني وأبي الهدى الصيادي الذين يمثلون رجالات الدولة العثمانية ، كما اتخذ ابن الأمير نفس الموقف الداعم لأفكار الجامعة الإسلامية ، و من مواقفه التي تؤكد هذا أنه قام بالمجيء إلى الجزائر عبر تونس بهدف التعبئة للثورة ودعا لمواصلة المقاومة التي يدعوا إليها أبوه ، و كانت له اتصالات بالمؤيدين لموقف أبيه و كذا قيادات من المقاومة ، و دعم موقفه هذا بان وعدهم بقيادة هذه المقاومة من طرف أبيه ، و يكون مدعوما من طرف السلطان العثماني (1) .

ساهمت الكثير من العوامل في شعور المسلمين بالحاجة للتوحد و الالتفاف، خاصة مع مستجدات نهاية القرن التاسع عشر التي تمثلت في تراجع قوة العثمانيين و تزايد خطر الغرب الاستعماري ، و من ضمن هذه العوامل التي دعت إلى التفكير في توحيد الجهود ، الهجرة نحو المشرق كمصر وبلاد الحجاز و الشام ، فمصر لم تكن محطة للحجاج فقط ، بل كانت مركز علم يقصده المغاربة بشكل عام ، حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين إلى مصر سنة 1870م بحوالي 1744 مهاجرا ، كما كانت بلاد الشام قبلة تشد إليها الرحال عن طريق تونس(2) ، وتعتبر عاصمة الخلافة أهم مركز استقطاب المسلمين نظرا لمكانتها في نفوس المسلمين و تمثل الرابطة الروحية وازدادت هذه الهجرة نحو البلاد العثمانية بفضل دعاية المهاجرين سواء عن طريق جمعيات

---

(1) عمار هلال ، " الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي 1847، 1918"، **الثقافة**، العدد(جويلية - أوت 1984) ص71-72.

(2) وهو الأمر الذي ولد تخوفا كبيرا لدى السلطات الاستعمارية ومن أمثلة ذلك المراسلة الموجهة من وزارة الخارجية الفرنسية الى المقيم العام الفرنسي بتونس المؤرخة في 19 أكتوبر 1896م ، و مراسلة الحاكم العام للجزائر الى وزارة الشؤون الخارجية المؤرخة في 09أكتوبر 1896م ، والتي أشارت الى المساعدات التي تلقتها من الخارج وأهم الامتيازات التي ستتحصل عليها العائلات المهاجرة وأصول هذه العائلات ، للمزيد أنظر : الملحق رقم (10) ، من ص 278 الى ص 286 .

منظمة أو ترغيب بشكل فردي ، و التي ظهرت تأثيراتها في هجرة تلمسان إلى سوريا سنة 1911م(لخ).

ونتيجة للواقع الذي رسمه المهاجرون في أذهان الجزائريين كان من الأسباب التي أدت الى ارتفاع عدد المهاجرين الى المشرق كما اعتبر آخرون أن ذلك يعود لتأثيرات الجامعة الإسلامية والطريقة الرحمانية، وهو ما أكدت عليه تصريحات الحاكم العام "كامبون" سنة 1898م التي أرجعت دوافع الهجرة الى العاطفة الدينية والحياة الرغدة في الشام حيث ذكر أن الذين هاجروا من قبل من بلاد زواوة رجعوا الى دواويرهم الأصلية ليناشدوا إخوانهم في الدين الالتحاق بهم في تلك الأراضي المباركة ، وقال أن الطرقة الرحمانية تشارك في هذه الحملة الدعائية" (بر)

ب/ معابر ووسائل انتشارها : لم تتوقف الجهود للرفع من اتصال المغاربة بشكل عام والجزائريين بشكل خاص بمركز الخلافة الإسلامية ، حيث ساهمت الإجراءات التي نصت عليها القوانين العثمانية في جلب عد كبير من المهاجرين ، و تم تخصيص لجنة اهتمت بتسهيل استقرارهم، وازداد نشاط هذه اللجنة بعد أن تلقت الرعاية الرسمية من السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" الذي قام باستحداث مكتبا خاصا يهتم بالسهر على تهجير عدد كبير من المغاربة إلى الولايات العثمانية ، و أرسل مبعوثين من استانبول لدعوة الجزائريين إلى الهجرة نحو الولايات العثمانية ، وقدمت امتيازات إلى كل المهاجرين الجدد منها قانون جانفي 1906م "قانون المهاجرين" الذي تضمن أهم الامتيازات التي تمنح للمهاجرين ، إضافة إلى قانون1907م الذي نص على منح المواطنة العثمانية إضافة إلى القطع الأرضية و الإعانات المالية، منها ريالين ونصف في اليوم أو مواد غذائية.كما وظفت الدولة العثمانية الصحافة لنشر دعاياتها لوجود حياة أفضل على أراضيها و روجت لحقوق و امتيازات مغرية كان لها صداها وانتشارها منها صحيفة "المعلومات" (تر)

---

(1) عمار هلال ، **الهجرة الجزائرية ...**، المرجع السابق ، ص 71، ومن الأمثلة على هذا أنظر الملحق رقم: (11).

(2) خير الدين شترة ، **إسهامات العلماء الجزائريين بالمهجر من أواخر القرن19مالى منتصف القرن 20م"المشرق العربي أنموذجا "**، **الحوار الفكري**، العدد 12، ديسمبر 2016م ، جامعة أحمد دراية أدرار ، ص 30.

(3) عرفت هذه الجريدة رواجا في الجزائر التي كانت تصلها و تقرأ بشكل واسع ، حيث كان الكثير من الجزائريين يشتركون للحصول عليها و تصلهم باستمرار، و تشير إحدى الدراسات التاريخية أنها كانت تباع في مدينة الجزائر في الوراقة العربية ، والتي كانت على ملك المدعو"أحمد بمن مراد التركي" للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى التليلي العجيلي، **صدى حركة الجامعة الإسلامية في المغرب العربي 1876 – 1918** ، ط1 ، دار الجنوب للنشر ، تونس ، 2010 ،ص100.

هذه المعلومات المروجة كانت متداولة في الأماكن العمومية ، منها أن المهاجرين يتقاضون فرنكين أو فرنك واحدا من الحكومة العثمانية لكل فرد من أفراد العائلة المهاجرين إلى سوريا ، و أن السفر كان مجانا على حساب الحكومة ، و عند وصولهم إلى هناك يجدون مساكن تنتظرهم ، كما توضع تحت تصرفهم مساعدات مادية و غيرها ...(1)

ومن نتائج هذه السياسة تدفق عدد كبير من المهاجرين الجزائريين على سوريا(2) و فلسطين الذين وصل عددهم إلى 17500مهاجر ، و تحصي الدراسات التاريخية عددهم اليومي إلى سوريا ما بين 20و30شخص ، كما تم إحصاء عدد العائلات المهاجرة ما بين سنتي 1910 و 1912 ما يقارب 4000 مهاجر(3).ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في انتشار روح التضامن العربي الاسلامي رغم الرقابة الأمنية هي رواج الصحف و الكتب العربية المشرقية حيث كانت تجد طريقها إلى الجزائر ويذكر المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" أن هذه الصحف كانت تقوم بحملة دعائية لأفكار الجامعة الإسلامية و التحريض ضد السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر ، ولم تكن مقالات هذه الصحف حكرا على المشارقة و الأتراك ، حيث اشترك في تحريرها بعض المهاجرين الجزائريين ، وكانت تونس بوابة تصل منها الصحف التركية كجريدة المعلومات ، وثمرات الفنون و السلام و غيرها(4)..

إلى جانب الجرائد العثمانية وجدت الجرائد المصرية رواجا في الجزائر خاصة "جريدة المنار" التي كانت واسعة الانتشار و هو الأمر الذي أبانه"رشيد رضا" الذي ذكر أن الشيخ"محمد عبده" بعد زيارته للجزائر سنة 1903 ، وجد حزبا دينيا ينتسب إليه(5).وإلى جانب هذه الجريدة كانت تصل الكثير من الجرائد المصرية التي تحمل دعاية الجامعة الإسلامية منها جريدة مصباح الشرق ، السودان ، الهلال ، الفلاح ، السلطنة ، العلم ، اللواء ، أبو الهول و كذا جريدة المؤيد هذه الأخيرة التي كانت بإشراف "علي يوسف" ونظرا لطبيعة مواضيعها كانت أكثر تداولا بين الجزائريين

---

(1) التليلي العجيلي ، صدى حركة الجامعة ... المرجع السابق ، ص79 .

(2) وجدت الكثير من الطلبات التي رفعها الجزائريون للهجرة الى الشام نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها ، أنظر الملحق رقم (10) .

(3) نفسه .

(4) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930** ، ط2 ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، ص137 .

(5) Agéron (ch,r) , **l'Algérie contemporaine (1870 - 1954)** , p.u.f , paris ,1979 , p181

منذ سنة ، مما جعل الحكومة العامة الاستعمارية تشدد الرقابة عليها ، وأدى الأمر بها الى منع صاحبها من الدخول الى الجزائر، ونفس الأمر بالنسبة لجريدة اللواء التي كانت تهتم بقضايا الجزائر ، هذا الأمر أدى الى منع دخولها الى الجزائر منذ سنة 1908م [1]، هذا الموقف الاستعماري المعادي للنشاط الصحفي انعكس على أغلب الجرائد التي نشطت بداية القرن العشرين ، حيث عرفت تضييقا كبيرا من طرف الإدارة الاستعمارية من خلال الإطلاع على مضمونها و التدخل بمنعها في حال إثبات انعكاساتها التي تضر بمصلحة المستعمر [2]،

و في ميدان العمل الصحفي ظهرت جرائد أخرى أشرف على إدارتها جزائري نشط بالمهجر (سوريا) ، وهو "ابن التهامي " الذي كان له الفضل في تأسيس جريدة " المهاجر" في 11أفريل 1912م ، هذه الأخيرة التي تضمنت صفحاتها قضايا المهاجرين المغاربة و التنديد السياسة الاستعمارية المطبقة في بلدان المغرب العربي المستعمرة ، كما حملت على عاتقها مهمة الدفاع عن فكرة الجامعة الإسلامية ، ولم يتوقف الأمر عند النشاط الصحفي في الدعاية لأفكار الجامعة الإسلامية ، حيث اعتمد السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" أيضا على مجموعة من الدعاة الذين كانوا يتلقون تكوينهم في هذا المجال في مدرسة خاصة ، بهدف إرسالهم الى الدول الإسلامية ، وهو الأمر الذي اكتشفه الفرنسيون بعد اكتشافهم لأحد الدعاة يدعى:الشيخ جعفر وهو من الذين أرسلهم السلطان الى الجزائر سنة 1896م ، حيث ادعى بأنه خليفة الطريقة السنوسية وأوكلت له مهمة الدعاية لأفكار الجامعة الإسلامية عن طريق نقل الصحف و المناشير [3]

غير أن الإدارة الاستعمارية اتهمته بالعمالة و الدعاية الذي يهدد مصالحها بالجزائر ، هذا الوفد الذي كان يقوم بجولاته في الصحراء الجزائرية بدعوى شراء الإبل غير أن المهمة الحقيقية تمثلت في نشر فكرة الاقتراب من مشروع الجامعة الاسلامية غير أن الإدارة الاستعمارية اتهمته بالعمالة و

(1) مليكة سلامي ،« **الصحافة الجزائرية إبان الاحتلال** » ، **مجلة التاريخ** ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد21 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1986، ص73.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص135 .

(3) آجيرون ، شارل روبير، **الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871 -1919)**، ج2 ، المرجع السابق، ص 505.

الدعاية الذي يهدد مصالحها بالجزائر ، وتعرض الوفد إلى استجواب من طرف الجهاز الأمني ، و أمرت بضرورة ترحيلهم[لخ]

ووصل الأمر إلى اعتبار وجود أي أجنبي في الجزائر يدخل في إطار نشاط الجوسسة والدعاية لأفكار الجامعة الإسلامية و من أمثلة التخوف الاستعماري من الأجانب ، اعتقال وفد"قبرصي" يتكون من ثمانية عشر رجلا و امرأة ، هذا الوفد الذي كان يقوم بجولاته في الصحراء الجزائرية بدعوى شراء الإبل غير أن المهمة الحقيقية تمثلت في الترويج لأفكار الجامعة الإسلامية والتحريض ضد الاحتلال الأجنبي و نتيجة للمخاوف الاستعمارية دائما من ازدياد انتشار أفكار الجامعة الإسلامية و اشتداد روح الارتباط بالدولة العثمانية ،جاء رد فعل الإدارة الاستعمارية أن قامت بإصدار قرار سنة 1908م يمنع الجزائريين من أداء فريضة الحج للحد من اتصالهم بالمشارقة ووصول أخبار الثورة التركية ، وبذلك شكلت فريضة الحج أساسا قامت عليه حركة الجامعة الاسلامية ، خاصة من خلال إشراف الدولة العثمانية على تنظيم تنقلات الحجاج والسهر على أمنهم وراحتهم .

وهو ما مكن الجزائريين من التعلق بالدولة العثمانية والارتباط أكثر بالمجال العربي الاسلامي ، وبالتالي التأثر بفكرة التضامن الاسلامي ، وبهذا كانت مناسبة الحج محطة لأداء المناسك وتبادل الأفكار السياسية ، بالمقابل مثلت محطة تهدد المصالح الاستعمارية ، ومصدر قلقها وعنصر تأثير على الجزائريين ضد الفرنسيين ليزدادوا تعصبا وتطرفا ضد الفرنسيين[بر]، و من مظاهر الاحتراز من انتشار هذه الأفكار أن قامت بنشر المخبرين الفرنسيين الى الزوايا السنوسية و الى مصر ليلتقطوا الأخبار و يكتبوا التقارير ، فتهاطلت برقيات القناصل الفرنسيين من القاهرة و دمشق و جدة و بيروت عن العالم الاسلامي الذي يهدد في نظرهم الوجود الفرنسي و الغربي عموما[تر].

(1) اجيرون ، المرجع السابق ، ص 140 .

(2) الشوابكة أحمد فهد ، **حركة الجامعة الاسلامية** ، ط1، مكتبة المنار ، عمان ، ص 179.

(3) جاك فريمو، **فرنسا و الإسلام من نابليون الى ميتران** ، ترجمة هاشم صالح ، ط1، شركة الأرض للنشر المحدودة ، 1991، ص 97 .

ومن الدعائم الأخرى التي ارتكزت عليها حركة الجامعة الاسلامية في نشر أفكارها الجمعيات الثقافية التي تأسست بالمشرق وهو ما ظهر على يد الشيخان "صالح الشريف"(1) و"إسماعيل الصفايحي" اللذان أسسا جمعية الأخوة الجزائرية – التونسية في اسطمبول سنة 1910م، وبحضور ثمانين شخصا من الجزائريين والتونسيين المقيمين بالقسطنطينية، هذه الجمعية التي كان لها دور في نشر أفكار الجامعة الاسلامية في أوساط المهاجرين خاصة منهم الجزائريين الذين كانوا يشكلون النسبة الأكبر ،وأوكلت لها مهمة تقديم المساعدة للمهاجرين والتوسط لهم لدى السلطات العثمانية ، والإشراف على تحرير النداءات التي تدعوا للهجرة مقابل الحصول على امتيازات (2).

وبهذا كان لهذه الجمعية دور في التأطير والدعاية لحركة الجامعة الاسلامية ، كما كانت للجمعية فروعا في دمشق وبلاد الشام والحجاز ، دون أن ننسى جمعية أخرى تقترب في أهدافها ونشاطاتها من الجمعية السابقة الذكر وهي جمعية الاتحاد المغربي التي تأسست في القاهرة سنة 1910م من طرف الأمير محمد شرعي والشيخ "علي يوسف" الذي كان يشرف على جريدة "المؤيد" ، هذه الجمعية كانت تقدم هي الأخرى إعانات للمغاربة بشكل عام ، وأوكلت لها مهمة إثارة مسلمي شمال إفريقيا ضد فرنسا وتدعم نشاطها بشكل خاص من طرف ألمانيا وكانت الجزائر أول بداية لنشاطها الدعائي، وبنفس الأهداف ظهرت جمعية الاتحاد الاسلامي من طرف أحد الجزائريين الذين كانوا مشبعين بأفكار الجامعة الاسلامية : "صالح خوالدية"ولم تخرج عن الهدف الأساسي الذي رسمته الجمعيات السابقة وهو إثارة المسلمين ضد فرنسا الاستعمارية ، وهو ما أشار إليه مؤسس الجمعية في أحد مقالاته المنشورة جريدة "la dépêche Tunisienne" ،

(1) ولد سنة 1859م بتونس ، هاجر الى الأستانة سنة 1906م ثم الى دمشق ، تعاون مع السنوسيين في مقاومة الايطاليين في ليبيا ، انتقل الى برلين رفقة الأمير "علي باشا" أواخر سنة 1914م، كان مؤيدا للعثمانيين ونشط في أوربا للدعوة الى الجامعة الاسلامية ، كتب عدة بيانات ومنشورات باللغة العربية يدعوا فيها الجنود المسلمين لتدعيم الجبهة الألمانية نشرتها وطبعتها المطبعة الإمبراطورية الألمانية ، أصدر مجلة الجهاد سنة 1915م، للمزيد أنظر: يوسف مناصرية ، الشيخ صالح الشريف المفكر الاسلامي" ، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين ، العدد 01، 2002، ص 235.

(2) عمار هلال، "**مساهمة الخالدي صالح بن عمار في التعريف بالقضية الجزائرية مغربيا وعربيا وإسلاميا**"، **مجلة الثقافة** ، العدد 99، 1987، ص 120.

بعنوان "نداء الثورة" ، دعا من خلاله المسلمين عامة والجزائريين خاصة الى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي ، واعتبر الاتحاد بمثابة السند القوي لهم (1)

وهناك جمعية أخرى نشطت في نفس الاطار أسسها الشيخ المكي بن عزوز سنة 1913م جمعية الشرفاء في المدينة المنورة، وأوكلت لها مهمة إثارة الاضطرابات في المناطق الجنوبية من الجزائر وتونس . (2)

استخدمت الإدارة الاستعمارية كل الوسائل والطرق لمواجهة أفكار الجامعة الإسلامية والدعاية العثمانية الألمانية ،حيث سعت إلى نشر فكرة القدرية في أوساط الجزائريين ، وهو ما يتضح من خلال عرض تصريحات الموالين لفرنسا والتي تدعوا إلى ضرورة الرضا بقدر الله المحتوم ،وأن فرنسا أرسلها الله لحماية المسلمين الجزائريين ، وهو ما عبر عنه أحد النواب بقوله : "الله هو الذي جعل الجزائر تحت كنف حماية فرنسا ... اقتنعوا بقدركم ولا تصدقوا الأكاذيب، فا الدين الإسلامي ينصحنا بأن نرضى بالقدر الذي يقسمه الله لنا " (3)

استطاعت الإدارة الاستعمارية توظيف رجال دين رسميين لخدمة مخططاتها الاستعمارية ، ومن هذه الخدمات وقوفهم مع فرنسا في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا والدولة العثمانية ، حيث استغلت هذه الفئة في إصدار فتوى لدعمها ، إذ لم يتوان 'ابن الموهوب' والمفتي الحنفي ' عبد الكريم باش تارزي " في إصدار فتوى لصالح فرنسا ، حيث جاء في نص الفتوى أن ثلاثة عشر من أعيان قسنطينة يؤيدونها أيضا ، ومنهم ' محمد بن الشيخ الفكون " ومحمد بن المصطفى بن باديس (والد الشيخ عبد الحميد) ، وعبد القادر بن الشيخ الحسيني ، ' والسيد عمران " (مقدم الطريقة الشاذلية) ، هذه الفتوى حملت عنوان "وصية للمسلمين " ومما جاء فيها : " هذه رسالتنا ننصح بها أنفسنا معشر الواصفين خطوط أيدينا فيها ، وننصحكم بها وفاقا للدين والعقل والسياسة والعادة ، فدوموا صادقين مخلصين لدولتنا الفرنسوية الفخيمة ، قائمين على ساق الجد لإعانتها على أعدائها ، دمرهم الله ، وأراح منهم الحلفاء ، وتمتعوا بعافيتكم في دياركم تحت قوة دولتنا ،

---

(1) عمار هلال، المرجع السابق، ص120 .

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5، ص602.

(1)Ben Siam Mohamed , " jours d'épreuve " , **Akhbar**, N . 13762 dimanche 30 Aout 1914.

نصرها الله ، واسمعوا وأطيعوا واصدقوا لتكونوا من المسلمين الكاملين العارفين " (1) كانت فرنسا تعتقد بأن هذه الشخصيات كانت متعاونة معها وقادرة على صد وعزل الجزائريين عن مشروع " حركة الجامعة الإسلامية" لذلك حاولت السلطات الاستعمارية استدراج كل الطرق الصوفية في الجزائر ، لاستعمالها كعامل تهدئة ، وهو الأمر الذي نلمسه من خلال النداء الصادر عن الشيخ علي ابن القطب الكبير سيدي أحمد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية ، هذه الأخيرة التي ذمت تركيا لدخولها الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ، وانتقدتها انتقادا شديدا على لسان قطبها الكبير " الشيخ علي" (2) ، كما حاول الاحتلال الفرنسي تقديم الطريقة التيجانية على أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، وأكثر الطرق الصوفية تعاونا وتجاوبا مع الرؤية الفرنسية ، وأن أي تهديد داخلي أو خارجي للدولة الفرنسية هو تهديد للشعب الجزائري بالدرجة الأولى ، ولابد من التعاون المتبادل لإنقاذ فرنسا من خطر ألمانيا وحليفتها تركيا (3).

كانت الادارة الاستعمارية تعيش على هاجس أفكار الجامعة الإسلامية ، هذه الأفكار التي كانت تفد إلى الجزائر حسبها عن طريق متعاونين مشارقة من خلال التواصل الديني و عن طريق الصحافة ، حيث وردت عدة مقالات صحفية تؤكد تفاعل الجزائريين مع فكرة الجامعة الإسلامية و تواصلهم مع أحداث العالم الاسلامي ، و يمكن أن نقتبس ما جاء في جريدة الحق الوهراني (4) في عددها السابع و الثلاثين جاء فيها : " قرأنا في جريدة الهلال العثماني مقالة ألقاها "كاظم بك والي سالونيك" عن العالم الاسلامي بين الأمس واليوم ، قدم من خلالها أسباب تراجع المسلمين أمام قوة أوربا حيث قال :"لماذا لم يحافظ المسلمون على استقلالهم ...لماذا لم تبق الدول الإسلامية الى اليوم ...لماذا لم يحافظ المسلمون في بقعة في قبضة الأوربيين ؟ إن أصحاب العقول الضعيفة

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج(4) ص 380 .

(2) . يقصد به " الشيخ علي التماسيني " (1766م - 1844م) ، الذي خلف أحمد التيجاني في تسيير الزاوية التيجانية بتماسين في الفترة الممتدة بين (1815م – 1844م) ، للمزيد أنظر :الصادق دهاش ، **مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين 1876 – 1959** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر (مرقونة)، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، 2008 -2009 ، ص220 .

(3) هناك الكثير من النماذج لنداءات شيوخ الطرق الصوفية والزوايا : أنظر الملحق رقم : (12) .

(4) R.M.M ,op.cit ,p..123

يزعمون أن الدين الاسلامي لا يلائم كل عصى ، لقد كذبوا ، ليس العيب في الدين بل في المسلمين ..." [1].

وفي عدد أخر من نفس الجريدة جاء ذكر " الجامعة الإسلامية " و دورها في تماسك المسلمين ، " إن صح أنه يوجد في العالم كلمة قولها من قبيل تحصيل الحاصل فهي (الجامعة الإسلامية) ، إن الاتحاد الاسلامي مأخوذ من الوحدة الدينية و يتوقف على ثلاث شرايط : أولها الكلمة الطيبة الجامعة (لا اله إلا الله) ، و الثانية حبل الدين (القران ، الشريعة) ، و الثالثة (الجامعة العامة) ، و أعني بها (الكعبة) ، لأن كل مسلم في أي قطر كان في العالم شرقا وغربا لا تفصله أية قوة عن الارتباط بهذه الوحدة المذهبية الدينية ، إن تمسك بدينه لما انصرف عن شريعة و سنة هاديه الرسول الأكرم و ترك الارتباط بهذه الوحدة لا يبقى للإسلام أثر و لا تبقى لكلمة الاتحاد الاسلامي معنى الشمول و التعميم . بهذه الأركان و الشرائط الثلاثة مهما اختلف رأي الناظرين إليها هي الدعامة المتينة و القوة الشديدة الموحدة لقلوب جميع المسلمين المولفة عرى اخائهم ، وبناء عليه لو كان المقصود من فكرة الاتحاد الاسلامي هذه الروابط المعنوية التي ذكرنا ، وهي موجودة منذ ثلاثة عشر قرنا بلا معنى للنعت و الكد من إيجادها ، فهي معلومة و مقدسة عند كل مسلم في العالم أما إذا كان المقصود من الاتحاد الاسلامي الرابطة الروحية فهذا يكون على نوعين..." [2].

برزت الدعاية الألمانية خلال الحرب العالمية كوسيلة من الوسائل التي شكلت خطرا أضيف لهواجس فرنسا من حركة الجامعة الاسلامية ، حيث اتخذت وسائل وأشكال كثيرة حاولت من خلالها استغلال الشعور والتضامن الديني لدى الجزائريين اتجاه الأقطار الاسلامية ، ومن مظاهر الدعاية الألمانية إصدار المناشير التي تصور تبني ألمانيا الإسلام وتسعى الى نصرة المسلمين وتدعوا الى ضرورة المشاركة معها في حربها ضد فرنسا وحلفائها ، ويظهر هذا بشكل صريح في احدى المناشير الموجهة للمسلمين جاء فيها :"انهضوا أيها المسلمون لأمر الله ولأمر خليفة المسلمين وأمير المسلمين وخادم الحرمين الشريفين مكة والمدينة ...إن دولة الإسلام والألمان والنمسا معكم والحال بيننا وبينهم واحدة ، وان من يكون مع جيش الأعداء وفي صفوفهم ، فحرام عليه أن يحارب

(1) جريدة **الحق الوهراني** العدد 37 ، 22-27 جوان 1912.

(2) نفسه.

الدول المتفقة مع الإسلام ، فانه مسؤول عند الله فيجب عليه أن يلتحق بصفوف الألمان والنمسا والدولة العثمانية "[خ]، وهناك الكثير من المظاهر والدلائل التي تثبت أن الجزائر كانت ضمن مخطط الدعاية الألمانية وجدت مناشير ألصقت بجدران ساحة الحكومة حملت عبارات النصر لألمانيا والانهزام لفرنسا ومما جاء في هذه المناشير :"ليعيش(غليوم)" وليسقط(بوانكاريه) ، لتعيش ألمانيا ولتسقط فرنسا "[بر]

7/ السياسة الفرنسية في مواجهة أفكار الجامعة الإسلامية : شكل انتشار أفكار الجامعة الإسلامية قلقا لدى الأوساط الاستعمارية ، وقد عبر عن هذا الموقف "جول فيري " أثناء استجواب المعارضة له في البرلمان حول المسالة التونسية بتاريخ 05 نوفمبر 1881م ، فقد تحدث عن "استيقاظ التعصب الاسلامي " ، و كان القلق يتعلق بشكل خاص بالتحرك المحتمل للطرق الصوفية التي وصل الأمر ب" بول بيرت" الى حد مماثلتها بالرهبانيات الكاثوليكية التي يحاربها الجمهوريون [3] هذه الرؤية المحذرة من أفكار الجامعة الإسلامية ، وجدت دعما إضافيا لها من قبل العارفين بالشؤون الإسلامية ، ففي سنة 1884م أدان المستكشف السابق لبلاد الطوارق "هنري دوفيرييه" أعمال الطريقة السنوسية ، وفي سنة 1886م قدم الضابط "لويس رين" دراسة بعنوان "الطرق الدينية الإسلامية " عرض من خلالها خطر حركة الجامعة الإسلامية على الشعوب الأوربية التي لها مصالح في إفريقيا و آسيا [ير] .

استخدمت الادارة الاستعمارية سياسة إسلامية قامت على محاولة استمالة بعض الطرق الصوفية بعدما رأت أنها المؤسسة الدينية التي تملك الهيمنة والتأثير على المجتمع ، ويؤكد هذا الأمر الشيخ" عبد الحميد بن باديس " بقوله : " قبل ظهور الحركة الإصلاحية لم يكن أحد يعتقد أن الإسلام يمكن أن يكون شيئا آخر غير المرابطية " [سم]، ولتجسيد مشروع مواجهة أفكار الجامعة

---

(1) عبد الرؤوف سنو ، **الإسلام في الدعاية الألمانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى** ، بحوث تاريخية مهداة الى منير اسماعيل ، بيروت ، 2002، ص 191.

(2) Jean Melia, **l'Algérie et la guerre 1914-1918,** 4éme éd, librairie Plon paris,1918, , p 20

(3) جاك فريمو ، **المرجع السابق** ، ص 98

(4) نفسه.

(5) علي مراد ، **المرجع السابق** ، ص 64.

الاسلامية عمدت الى توظيف المناصب و بعض المكاسب المادية ، و أوكلت مهمة هذا المشروع الذي يهدف إلى تحطيم مشروع الجامعة الإسلامية إلى "مصلحة الشؤون الإسلامية و الصحراوية" كما وظفت المجلات للتعبئة الدعائية : مثل مجلة العالم الإسلامي ، حيث تصور للرأي العام تبني فرنسا للإسلام كما استخدمت الوصايا و الفتاوى التي أصدرتها باسم الشخصيات الدينية و الأعيان التابعة للطرق الصوفية ووظفت التأويلات الخاطئة للآيات و الأحاديث النبوية الشريفة ، لتعبئة الجزائريين للمشاركة في الحرب ضد تركيا و ألمانيا ، ودعت من خلال المناشير إلى الجنوح إلى السلم[1].

استطاعت فرنسا أن تستغل ضعاف الأنفس في تبرير الاحتلال الفرنسي للجزائر ، وتعتبر الجزائر مندمجة في المنظومة الفرنسية و لا يمكن وضع فاصل بينهما و هو ما عبرت عنه إحدى نداءات النماذج التي خدمت الادارة الاستعمارية و انسلخت عن طبيعتها و هويتها الإسلامية و هو نداء السيد : عمرو بن علي بن عثمان التي امتدت خلافته بين سنتي 1844 -1857 و الأمثلة كثيرة عن محاولة فرنسا استغلال الوصايا و النداءات لقطع العلاقات بين الجزائريين حركة الجامعة الإسلامية منها، نداء السيد محمد البشير التيجاني ووصية السيد محمد العروسي[2] أحد ممثلي الطريقة التيجانية ووصل بها الأمر إلى محاولة اقحام رموز الطريقة الرحمانية التي عرفت في التاريخ بمواقفها المقاومة للاحتلال الفرنسي ، حيث نشر نداء شيخ زاوية الهامل "المختار بن الحاج محمد" على صفحات مجلة العالم الإسلامي، هذا المسعى كان يهدف إلى ضرب الدور العسكري لهذه الطريقة[3].

و لمقاومة مشروع الدعاية لأفكار الجامعة الإسلامية الذي تدعمه التحركات العثمانية – الألمانية في الجزائر ، تظاهرت فرنسا بتبني الإسلام ورعاية شؤون المسلمين ، وفي هذا الاطار قامت بتأسيس جريدة " فرنسا الإسلامية " سنة 1913م ، و بنت المساجد للجنود الجزائريين و المغاربة على مستوى المدن و الثكنات العسكرية على الجبهة الأوربية ، كما قامت ببث إشاعة داخل الأوساط الجزائرية صورت من خلالها تركيا عدوة للإسلام و العرب ، ووصفت القيصر الألماني

---

(1) للمزيد يمكن الرجوع الى صفحات **مجلة العالم الاسلامي** : R.M.M , 1914,29, p 176

(2) R.M.M , 1914 , 29 , p222 .

(3) ibid , p216.

بوصف ساخر من خلال الاسم الذي أطلقته " الحاج غليوم " ومن جهة أخرى اعتبرت ألمانيا من ألد الأعداء للحضارة الإسلامية بل و الإنسانية أجمع ، و دعت الجزائريين الى ضرورة التمسك بفرنسا في ظل تراجع دور تركيا في حماية الإسلام(1)

و من الإجراءات الاستعمارية التي استهدفت الطرق الصوفية - التي تمثل عنصر من العناصر التي حملت على عاتقها نشر أفكار الجامعة الإسلامية - أن قامت السلطات الفرنسية باعتقال أحد شيوخ الصوفية ، و هو ما تؤكده إحدى البرقيات التي وصلت الى باريس من قنصليتها ببغداد بتاريخ 09 جويلية 1901م ، حيث ذكرت أن شيخ إحدى الطرق الصوفية ذهب من بغداد الى الجزائر ليحرض المسلمين في إفريقيا على الثورة ضد فرنسا ، و أن السلطات الفرنسية قامت باعتقال هذا الشيخ ، و تشير أيضا الى أن عدد أتباع هذه الطريقة الصوفية التي تسببت في وقوع التمرد في الجزائر هم من أتباع الطريقة القادرية ،وأن 2500 من المريدين الجزائريين في هذه الطريقة ينتظرون أوامر الشيخ من بغداد (2)

ومن الترتيبات التي أقدمت عليها الحكومة الاستعمارية أن قامت عن طريق سلطاتها المحلية في الجزائر بتتبع و مراقبة كل التنظيمات الإسلامية الرسمية وغير الرسمية ، و ذلك بهدف الحد من نشاطات الدعوة الى الوحدة الإسلامية في إفريقيا ، و لتجسيد هذه السياسة أقدمت على تأسيس هيئة تسمى ب" مصلحة الشؤون الإسلامية الصحراوية service des affaires Musu sahariennes ، للبحث في كيفية انتزاع هذه الطرق الدينية من أحضان السياسة العثمانية و تسخيرها لخدمة مصالح الحكومة الفرنسية (3)، كما وضعت عدة خطوات لإضعاف دورها في نشر أفكار الجامعة الاسلامية والتي أخذت أشكالا متعددة منها :

- إغراء بعض شيوخ الطرق الصوفية بالمال وبالمركز ، للوقوف مع فرنسا وسياستها في شمال إفريقيا.

(1) سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص 122 - 123.

(2) إحسان ثريا صرما ، **السلطان عبد الحميد الثاني و سياسة الوحدة الإسلامية** ، ترجمة كمال أحمد خوجة ، ط1، مطبعة هاوار ، العراق ، 2014، ص 87.

(3) إحسان ثريا صرما، المرجع السابق .

- منع الحجيج من الحج ، حتى لا يتم التواصل مع دعاة الجامعة الاسلامية ، من خلال تقديم مبررات واهية كاتخاذ أسباب صحية لتخويف الناس بما قد ينجر عن ذلك كوجود مرض الكوليرا [1]

وفي نفس الاتجاه ، ولمواجهة حركة الجامعة الاسلامية استحدثت الادارة الاستعمارية هيئة تحت اسم" مصلحة الشؤون الاسلامية والصحراوية" ، تهدف الى مراقبة تحركات الناشطين في نقل هذه الأفكار والكشف عن النشاطات السرية التي لها صلة بمشروع الحركة والبحث في الوسائل الممكنة للقضاء على أي تحرك في اتجاه تفعيل دور آليات الدعاية لهذه الأفكار[2]

خلال الحرب العالمية الأولى قامت برسم سياسة أظهرت من خلالها صورة لاحترام الإسلام و المسلمين ، بهدف مواجهة النشاط الموازي للدعاية الألمانية العثمانية ومثال ذلك نجده في أحد البيانات التي وجهها الحاكم الفرنسي"شارل ليتو" الى الجزائريين في 04 أوت 1914م من ضمن ما جاء فيه :" أيها المسلمون ، إن ألمانيا قد أعلنت الحرب علينا ... ولم يعلموا أن المسلمين هم الذين ضحوا بدمائهم في ميادين حروبنا ..."[3]،كما اعتمدت في دعايتها على الجرائد والمجلات وأخذت أسماءها ذات دلالات إسلامية منها جريدة"فرنسا الإسلامية" التي صدرت سنة 1913 ، و"مجلة العالم الاسلامي" التي كانت منبرا إعلاميا دعائيا للسياسة الإسلامية الفرنسية ومثال ذلك يظهر في نشر نداءات شيوخ الطرق الصوفية والأئمة الرسميين التي تدعوا مريديها والجزائريين بشكل عام الى نصرة فرنسا[4] ، أسندت هذه المجلة الى البعثة العلمية لتجعل منها رصيدا تجمع فيه كل المعلومات المتعلقة بالاسلام كدين والعالم الإسلامي كمجال جغرافي ، وهو الأمر الذي أكده المستشرق "ألفرد لوشاتلييه" بقوله :" علينا أن نستعمل مجلة العالم الإسلامي كوسيلة نجمع فيها كل ما نحتاجه من المعلومات عن الإسلام والمسلمين في العالم ، معلومات اقتصادية دبلوماسية اجتماعية

---

(1) علي محمد الصلابي ، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة الاسلامية** ،المكتبة العصرية ، بيروت ، 2002 ، ص 37

(2) الصادق دهاش ، المرجع السابق ، ص 200.

(3) **جريدة الفاروق** ، العدد 74، 10أوت 1914.

(4) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية** ...، المرجع السابق ، 262.

أو ثقافية ، فان قمنا بذلك وأحدثنا المجلة باستمرار فأنا متأكد كل التأكيد أننا سنصل الى نتائج حاسمة في سياستنا الإسلامية و بمجهودات جد ضئيلة"[1]

رغم سياسة الحيطة والحذر من تسرب أفكار الجامعة الإسلامية التي اعتبرتها السلطات الاستعمارية مهددة لمصالحها في المستعمرة ، و هيأت لذلك ترسانة من المخبرين و الجواسيس في مختلف المؤسسات الإسلامية ، ورغم الترتيبات المختلفة لشل هذه الحركة التي تنشط ضد المشروع الاستعماري ، إلا أن الدعاية المحكمة لأفكار الجامعة الإسلامية عبر الدعاة و الصحف أدت الى ازدياد تعلق الجزائريين بكل ما يرمز للسلطان العثماني و دولته ، هذه الأفكار التي كانت تدعوا الى أن المهدي المنتظر الذي سيخلصهم من الغطرسة الفرنسية ، وتعتبر سنة 1893م ، السنة التي عرفت فيها هذه الأفكار أكثر انتشارا ، و هو ما يظهر من خلال انتشار للمداحين و الشعراء الذين كانوا يرددون قصائد و أشعار تدعوا الى ضرورة اتحاد المسلمين و تبشر بمجيء سلطان اسطنبول لتحرير البلاد[2].

و ازداد هذا الانتشار لهذه الأفكار بعد الانتصار الذي حققه العثمانيون ضد اليونانيين سنة 1897م ، هذه المحطة كان لها انعكاس ايجابي في نفوس الجزائريين ، الى درجة أنه لما رست باخرة عثمانية بميناء الجزائر سنة 1906م ، صعد على متنها عدد من الجزائريين و ألحوا على مجيء السلطان العثماني للقضاء على فرنسا ، دون أن ننسى زيارة الشيخ " محمد عبده" للجزائر سنة 1903م التي كانت دافعا قويا للدعوة الى فكرة الجامعة الإسلامية ، حيث استطاع أن يجمع حوله المثقفين الجزائريين المؤمنين بمشروع الإصلاح ، اضافة الى الاحتلال لليبيا سنة 1911م الذي كان محطة أخرى ساهمت في تعلق الجزائريين بالدولة العثمانية ، حيث سارع الجزائريون الى مساندتهم لإخوانهم الليبيين و العثمانيين ، وظهر ذلك من خلال الملصقات التي تدعوا الى التظاهر ضد الاستعمار الايطالي ، والدعوة الى مقاطعة السلع و التعامل مع التجار الايطاليين ، اضافة الى جمع التبرعات للتكفل بالجرحى و المقاومين في ليبيا[3].

(1) Revue de monde musulman, n1, p 128 .

(2) آجيرون ، شارل روبير ، **الجزائريون المسلمون** ...، المرجع السابق ، ج2، ص499.

(3)نفسه ، ص 505..

كما أن قوة تأثير أفكار الجامعة الاسلامية كانت مستمدة من نشاط الطرق الصوفية التي كانت تمثل خزان للأفكار المناهضة للاستعمار ، ونظرا للمكانة التي حظيت بها لدى السلطان "عبد الحميد الثاني" أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا للمؤسسات الاستعمارية وهو ما يظهر من خلال أدبيات المخابرات الفرنسية حيث جاء وصفها لاتحاد الطرق الصوفية على أنه قوة موازية يهدد مصالحها الاستعمارية ومن ضمن ما جاء في بعضها مايلي : " **ويمكن للسلطان عبد الحميد الثاني - بصفته رئيسا للجامعة الإسلامية – أن يجمع من خلال ارتباطاته الوثيقة بالجماعات الدينية في شمال إفريقيا جيشا منظما يتمكن - إذا لزم الأمر - أن يقاوم به أي قوة أجنبية**"(1) .

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن أفكار الجامعة الاسلامية كانت لها انعكاسات ايجابية على القضية الجزائرية بشكل عام من خلال بروز أفكار وتصورات جديدة سواء تعلق بالجانب الفكري والثقافي أو النهضوي الإصلاحي أو العمل السياسي . كما أنها شجعت الجزائريين على الهجرة الى المشرق وانتشار للأفكار التنويرية التي كانت أرضية للنشاط الإصلاحي في الجزائر ، كما مكنت هذه الأفكار من تشجيع الجزائريين على رفض كل أشكال التجنيس والمطالبة بإصلاحات جديدة في مخلف المستويات .

7/ مظاهر ارتباط الشؤون الاسلامية بالاستعمار (مسجد باريس) :

أ/ مشروع مسجد باريس: تذكر بعض الدراسات التاريخية أن فكرة بناء مسجد باريس لم تكن وليدة القرن 19م ، فالمشروع طرح في عهد "لويس الخامس عشر" بعد الاتفاق الذي تم مع سلطان المغرب الأقصى "محمد بن عبد الله " في 28ماي 1767م ، تضمن إنشاء مسجد (...)في بلاد فرنسا ، ثم طرح المشروع من طرف أعضاء الجمعية الشرقية والاستعمارية سنة 1849م ، وبعد تنظيم المعرض العالمي بباريس سنة 1867م طرح البعض من المهتمين بالشأن الإسلامي أسباب غياب مسجد في باريس ، بعدها تطرقت الصحف الباريسية(2) سنة 1893م مسألة بناء مسجد في باريس ، بعدها بسنتين أنشئت لجنة كلفت بتشييد مسجد باريس ، وكان من ضمن أعضائها الدوق دارنبيرغ Duc d’arenberg والحاكم العام للجزائر "جول كومبون" ، ويعتبر "شارفيس

---

(1) علي محمد الصلابي ، المرجع السابق ، ص 37.

(2) صحيفة Le Gaulois، صحيفة اليوم Le jour ، صحيفة جيرمينال Germinal، صدى باريس L’écho de paris، صحيفة "لاكوكارد Lacocarde" .

Cherfils" من المدافعين الكبار عن المشروع ، كما طالب "بورداري Bourdarie" بتأسيس معهد عالي للدراسات الفرنسية – العربية يضم مسجدا ، وفي هذا الإطار كتب مقالا في "المجلة الأهلية" أبان عن الأهداف الحقيقية من وراء هذا المشروع : "هناك حضارتان تتجاوران دون أن تعرف إحداهما الأخرى ، إن مدرسة اللغات الشرقية لا تكفي ، يبقى علينا تصور و إنشاء مؤسسة تبحث عن الجسور القائمة أو التي يجب بناؤها في الحضارتين ، ...هدفها إنشاء مركز حضاري راق في باريس تلتقي فيه الحضارتان الفرنسية والعربية من خلال إفساح المجال أمام العناصر الشابة المسلمة الأكثر ثقافة لكي تحتك بنخبة من أهل العلم ...، يقوم هذا المركز بدور الوسيط بين الحضارتين لأنه مركز جذب وتثقيف للمسلمين ،...، تكوين مجموعة من الأصدقاء الذين ينقلون إلى الثقافة الإسلامية إشعاع وقيم الحضارة الفرنسية ..."(1)

ب/ الأبعاد الاستعمارية للمشروع:

يدخل مشروع بناء مسجد باريس ضمن إستراتيجية استعمارية تهدف من ورائها إلى التصدي للسياسة الإسلامية لألمانيا التي كانت سباقة الى بناء مسجد قرب برلين للأسرى المسلمين في صيف 1915م، كاعتراف بالجميل للمسلمين الذين قدموا الضريبة دفاعا عن فرنسا وكذا استهداف النشاط النضالي الذي ظهر مع الوطنيين بعد الحرب العالمية الأولى والذي تمخض عنه المطالبة بحق تقرير المصير لشعوب المستعمرات الفرنسية .

ومنه فان فكرة بناء مسجد باريس جاءت لتعطي صورة عن احترام فرنسا للإسلام، وأن لها نفس الاحترام للمساجد والكنائس ، وهو ما سعت الدعاية الفرنسية إليه لتلميع هذا الهدف لدى الرأي العام الإسلامي ، وهو ما يسمح لها بتدعيم نفوذها في مستعمراتها ، بالرغم من أن مشروع البناء لم يقدم بعد للمصادقة عليه من طرف البرلمان الفرنسي ، فحاولت بكل ما يملك من وسائل دعائية لتقديم أهم الخدمات التي يقدمها للمسلمين الوافدين الى باريس للقيام بالشعائر الإسلامية ، ويمكن أن يطرح السؤال حول حرص فرنسا على توفير محل عبادة للمسلمين في باريس ، وهو الأمر الذي لم يكن مطروحا في السنوات السابقة ، فكانت ضد كل ممارسات الدين الإسلامي من

(1) صادق سلام ، **المرجع السابق** ، ص ص 201 -202.

تقويض للأوقاف وتضييق على التعليم الإسلامي ومنع أداء فريضة الحج ...الخ ، إن هذه الازدواجية في سياسة فرنسا الإسلامية بين ما قدمته من نوايا حقيقية من وراء بنائها مسجد باريس ، وبين ما كان واقعا في المستعمرات يؤكد أن ادعائها خدمة الإسلام والمسلمين هو في الحقيقة واجهة لسياسة إسلامية وهمية ، اعتمدت فيها على رصد الأموال للترويج لها، والاستناد إلى كوكبة من الأعيان والوجهاء والعلماء ورجال الشرع من المسلمين للدعاية لسياسة فرنسا وما قدمته من انجازات [1].

وهناك من اعتبر أن تضحيات مسلمي المستعمرات الفرنسية ، وما أبدوه من استبسال في الدفاع عن التراب الفرنسي هو الذي كان وراء أخذ السلطات آنذاك قرار تشييدها لمسجد باريس فبعد أن حالت الكثير من العراقيل تجسيد هذه الفكرة أصبحت خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها ضرورة لابد منها [2]

ج/ دعائم تجسيد المشروع :

تدعمت فكرة بناء المسجد من طرف السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" [3] سنة 1895م بعد أن عرض على السلطات الفرنسية مشروع بناء جامع في باريس للمسلمين المقيمين في فرنسا ، كما بادر بالمساهمة بدفع 500ألف فرنك الى رئيس الجمهورية الفرنسية ، هذه المبادرة تزامنت واقتناع فرنسا بضرورة تدعيم علاقاتها مع السكان المسلمين ، وإدراكها للأبعاد السياسية للمشروع

ظهرت مجموعة من المجلات والجمعيات شاركت في إثارة فكرة بناء مسجد في باريس منها المجلة الأهلية La Revue Indigène من طرف "بول بورداري Paul Bourdarie" [4] وفي إطار

---

(1) التليلي العجيلي ، **المعهد الاسلامي وجامع باريس ، السياسة الاسلامية لفرنسا اللائكية** ،(**1920 -1939**)، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة ، ط1، تونس ، 2016، ص 124.

(2) صادق سلام ، **فرنسا ومسلموها ....**، المرجع السابق ، ص178.

(3) ولد سنة 1258ه /1842 ، تولى مقاليد الحكم 31ماي 1876م ، مرت الدولة العثمانية في عهده بظروف عصيبة وتآمر عالمي على الدولة العثمانية ، من الداخل والخارج ، اهتم بفكرة الجامعة الاسلامية وأكد على ضرورة تدعيم أواصر الأخوة الاسلامية بين كل مسلمي العالم بهدف مواجهة أعداء الإسلام وإيقاف أطماع الدول الأوربية الاستعمارية ، واستعادة قوة الدولة العثمانية ومن الاليات التي - ارتكز عليها في هذا المشروع القيام بحملات تبرع لإحياء المساجد في العالم والاستفادة من الصحافة الاسلامية في الدعاية للجامعة الاسلامية ، أنظر: محمد علي الصلابي ، **السلطان** ...المرجع السابق ، ص 32.

(4) ولد سنة 1864م شغل سنة 1894م منصب كاتب عام للشركة الإفريقية لفرنسا ، أسس مجلة الأهلية سنة 1906م ، شغل منصب أستاذ في المعهد الحر للعلوم الاجتماعية

خدمة مصالح الأهالي تبنت مشروع بناء مسجد في باريس ، والتأكيد على ضرورة تحسين المستمر للعلاقات المعنوية والمادية بين فرنسا والعالم الإسلامي واعتبر صاحب المجلة أن هذا المشروع ينسجم مع السياسة التي على فرنسا انتهاجها تجاه أبنائها المسلمين ، والتي يجب أن تترجم تارة من خلال أعمال سياسية أو إدارية [1]

نتيجة لنشاط هذه المجلة في إثراء فكرة المشروع ظهرت مساعي بعض الجمعيات تصب في نفس الإطار منها جمعية "الأخوة الإسلامية"[2]التي أسسها مجموعة من المثقفين المسلمين في باريس ووضعت بناء المسجد ضمن الأولويات [3] ولم تتوقف الجهود لدفع هذا المشروع عند هذه المساعي حيث سعت الشركة الفرنسية للدراسات الإسلامية La société française des études islamiquesلتقديم الأدلة والبراهين على أهمية التوجه الإسلامي في السياسة الفرنسية والتي منها إعادة بعث مشروع بناء مسجد باريس ، كما أثيرت قضية مسجد باريس من طرف البعثة الإسلامية الجزائرية التي وفدت إلى باريس سنة 1912م والتي ضمت مجموعة من المثقفين من ضمنهم : الدكتور بن تامي ولد حميدة ، مختار حاج سعيد وغيرهم حيث كانت لهم جلسات مع القائمين على المجلة الأهلية[4]

يبدوا من خلال النشاطات السابقة أن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية وجدت نفسها متأثرة بالتوجه الإسلامي الذي اقتضته الضرورة فتبنت من خلاله طرح سياسة إسلامية في علاقاتها الخارجية ، يأتي لتقديم خدمة سياسية تهدف من ورائها تحسين صورة فرنسا بين المسلمين لخدمة مصالحها في مستعمراتها الإسلامية ، وتجسيدا لهذه الإستراتيجية عمدت الى تأسيس اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية سنة 1911م التي تكفلت بدراسة القضايا الدينية المرتبطة بالمستعمرات الفرنسية في البلدان الإسلامية ، وتقديم مخططات عمل مقترحة تقدم إلى وزارة الخارجية ، وبهذا يمكن

---

(1) صادق سلام ، **فرنسا ومسلموها ....**، المرجع السابق ، ص 43.

(2) تأسست سنة 1907م من طرف بعض المثقفين المسلمين بباريس ، وهي جمعية تربية وتعليم إسلاميين حسب شعارها ، حملت على عاتقها مد يد العون والأعمال الخيرية ، أنشأت مكتبة متعددة اللغات وساهمت في إلقاء المحاضرات بهدف توسيع النقاش والتفكير حول - الإسلام ، دعت للانتساب اليها كل الطبقات باختلاف الجنسيات والتوجهات حيث ضمت بعض المفكرين من أمثال : خليل خالد ، محمود سالم ، كرستيان شرفيل وغيرهم أنظر : صادق سلام ، المرجع السابق ، ص 63.

(3) صادق سلام ، المرجع السابق ، ص 63 .

(4) التليلي العجيلي ، **المعهد الاسلامي وجامع باريس ...**، المرجع السابق ، ص 44.

القول أن مشروع بناء مسجد باريس طرح كفكرة من طرف هيأت وأطراف فرنسية وتبنته جهات كثيرة من خلال إثارتها لأهميته وانعكاساته الايجابية على المصالح الفرنسية في المستعمرات الإسلامية وعلى رأس هذه الجهات "المجلة الأهلية"، كما يمكن اعتبار أن اللجنة الوزارية كانت من ضمن الهيئات التي قدمت دعما قويا لدفع المشروع الى التجسيد وذلك لخصوصيتها وما تمثله كهيئة رسمية تستند إليها وزارة الخارجية كطرف استشاري ليطرح المشروع على طاولة النقاش بشكل جدي من طرف أصحاب القرار الفرنسي بعد اندلاع الحرب العالمية لأولى ووقوف الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وهو الأمر الذي حتم على فرنسا تبني سياسة إسلامية تنافس من خلالها الدعاية العثمانية – الألمانية التي أوجدت لها وسائط كثيرة كالمساجد والأضرحة والمقاهي إضافة إلى نشاط الجمعيات والصحافة كمجلة العروى الوثقى التي كانت تصدر بباريس وجريدة المنار والمؤيد والحضارة والمهاجر وغيرها(1).

كما ساهمت الأشعار الشعبية في التعبئة وغيرها من الوسائط الأخرى ، دون أن ننسى استغلال تأثير الجانب الروحي من طرف السلطان العثماني من خلال البيان الذي أرسله الى قادة الجيوش لإعلان حالة الاستنفار ، وإصدار شيخ الإسلام "خيري بن عون الاكروبي" "فتوى شريفة"(2) سنة 1914م تدعوا الى إعلان الجهاد المقدس ضد الحلفاء ، حاولت ألمانيا استغلال تحالفها مع الدولة العثمانية وما تمثله هذه الأخيرة كمركز للخلافة الإسلامية بالتحريض للجهاد ضد الاحتلال الفرنسي باعتبارهم أعداء الدين الإسلامي ، وخطوات التقارب العثماني - الألماني كانت سابقة لاندلاع الحرب العالمية الأولى ، حيث تأكد هذا التقارب بعد زيارة الإمبراطور الألماني"غليوم الثاني"(1888 -1918) الأستانة في نوفمبر 1898م ، ومارس دبلوماسية كبيرة اتجاه المسلمين بهدف استمالتهم وكسب تأييدهم ، وظهر بصورة المدافع عن المسلمين من الاحتلال ، ونظرا لهذه السياسة لقبه البعض بالحاج غليوم ، وبهذا يمكن القول أن الدعاية الألمانية ظهرت

(1) التليلي العجيلي ، **المعهد الاسلامي وجامع باريس ...**، المرجع السابق ، ص 44.

(2) جاءت فتوى الجهاد عبر خمس أسئلة وجهت الى شيخ الإسلام وأهمها : وحينئذ فالمسلمون الذين هم تحت راية الانجليز وفرنسا والروس والصرب والجبل الأسود ومن ظاهرهم في هذه الحرب الحاضرة ، لو حاربوا حكومة ألمانيا والنمسا المظاهرة للحكومة العثمانية الاسلامية ، وكانت محاربتهم لهاتين الحكومتين تستوجب مضرة الخلافة الاسلامية على ذلك عذابا أليما لكونه إثما عظيما " ، أنظر : التليلي العجيلي ، **صدى حركة الجامعة** ، المرجع السابق ، ص 228.

ملامحها قبل الحرب العالمية الأولى ، وهو ما يؤكده "أوغسطين برنار" أنها بدأت منذ سنة 1910م ، وكانت تصر على ألمنة الجزائر ، وبث دعايتها عن طريق السياح و التجار والمثقفين والجواسيس الذين زاروا الجزائر قبل الحرب ، ووظفوا كل الوسائط بهدف تحريض الجزائريين ضد فرنسا [1]، .

وفي نفس الاتجاه انتهجت ألمانيا سياسة إسلامية قامت على احترام الإسلام والمسلمين تمثلت في بناء مسجد في "محتشد الهلال" على بعد 30كم من برلين ، بهدف تمكين الجنود المسلمين من أسرى الحرب من ممارسة شعائرهم الدينية ، وجاء رد فرنسا على السياسة الألمانية تجاه الإسلام والمسلمين أن عبرت اللجة الوزارية للشؤون الإسلامية في جلستها المنعقدة في 02 ديسمبر 1915عن ضرورة بناء مسجد في مستشفى البستان الاستعماري بنوجون لمنافسة محتشد الهلال [2] ورد سريع على دعاية السلطات الألمانية خاصة بعد أن دعت الصحفيين الأتراك والفرس والمصريين لزيارته لتحقيق أهداف دعائية، وهو ما جعل أمر بناءه سريعا من مادة الخشب، وفي إطار سياسة الدعاية قامت السلطات الفرنسية سنة 1915بإرسال 07أئمة إلى المستشفيات التي يوجد بها المسلمون وتهيئة الأمكنة لأداء الصلاة ومن الأئمة الذين وقع عليهم الاختيار "بومزراق الونوغي المقراني" مفتي الأصنام وابن أحد قيادي انتفاضة الأوراس سنة 1871م ، وكتب كتابا بعنوان "الإسلام في الجيش الفرنسي رد على أكاذيب " جاء ردا على كتاب "الحاج عبد الله بوكابويا [3]" بعنوان " الإسلام في الجيش الفرنسي" [4] .

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، طبعة خاصة ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2011، ص 241.

(2) أنظر الملحق رقم: 13.

(3) رابح بوكابوية المدعو الحاج عبد الله ، ولد سنة 1871م بمدينة ميلة ، تخرج من مدرسة بوزريعة بالجزائر العاصمة ، استقر بقسنطينة سنة 1910م ، عمل مدرسا وكانت له علاقات مع بعض الشخصيات الإصلاحية أمثال الدكتور "موسى بن شنوف" والمحامي"مختار الحاج" ، انخرط في الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الأولى ، وفي أفريل 1915م فر من الجيش الفرنسي برفقة مجموعة من جنوده ، وتم اعتقاله من طرف الألمان والتحقيق معه في أسباب فراره ، ونقل الى محتشد الهلال بزوسن Zossen ، وكتب كتابه في إطار الدعاية لمحور ألمانيا – تركيا بعنوان :" الإسلام في الجيش الفرنسي (حرب 1914 – 1915)، وشرح فيه تضحيات أبناء شمال إفريقيا المسلمين في الجيوش الفرنسية ، وسياسة التمييز الفرنسية اتجاههم ، بالمقابل نوه بسياسة ألمانيا اتجاه المسلمين من خلال السماح لأئمتهم من تأطير المناسبات والأعياد ، وأوضاعهم في معتقل الهلال ببرلين ، توفي سنة 1940م ، للمزيد يمكن الرجوع الى : Acheur cheurfi, **petite encyclopédie de l'Algérie** , Alger , éd Dalimen , 2012,vol 01, p 867.

(4) العجيلي التليلي ، **المعهد الاسلامي ...** ، المرجع السابق ، ص 58 -59 .

من خلال ما سبق يمكن القول أن فرنسا حاولت بكل الوسائل والطرق إضعاف التأثير الاستعماري للدول الأوربية المستعمرة ، فاستخدمت "مسجد باريس" كوسيلة لمنافسة ألمانيا في حملتها الدعائية نحو المسلمين ، رغم ادعاء بعض الأطراف الفرنسية أن هذا المشروع جاء تكريما للقتلى المسلمين في الحرب العالمية الأولى ، لكن الأهداف الحقيقية كانت بالأساس ضمن الدعاية الفرنسية التي كانت تسعى إلى تلميع صورتها في العالم الإسلامي ، كما أن نسبة كبيرة من الأعباء المالية تعود إلى مداخل الحرمين ، وهو ما دفع بالكثير من مناضلي الحركة الوطنية في الجزائر فيما بعد بمعارضته ، كما أن المسجد لم يكن يستهدف المناطق التي يتركز فيها المسلمون ، إضافة إلى المرافق الملحقة به والتي تجعل منه مكانا خارجا عن إطاره الروحي .

الفصل الثاني:

مصير المؤسسات الإسلامية في الجزائر

1/ الممارسات الاستعمارية اتجاه المرافق الدينية.

2/ الزوايا والمرابطية في السياسة الاستعمارية.

3/ الأبعاد الاستعمارية من تقويض الأوقاف الإسلامية.

4/ موقف الاستعمار من القضاء الإسلامي(مظاهر وأساليب).

5/ موقف القضاة والعلماء من التدخل في القضاء الإسلامي.

6/ تعليم الأهالي والأهداف الاستعمارية.

الفصل الثاني : مصير المؤسسات الإسلامية في الجزائر المستعمرة (1830 - 1870):

رغم تعهد الاستعمار الفرنسي باحترام عادات وتقاليد ومعتقد الجزائريين من خلال معاهدة الاستسلام المبرمة في 05جويلية 1830م إلا أن السياسة الاستعمارية استهدفت المؤسسات الإسلامية باختلاف وظائفها خاصة بعد أن أدركت أهميتها بالنسبة للمجتمع الجزائري وما تشكله من خطورة على واقع المؤسسات الاستعمارية وبذلك عمدت الى توظيف كل الوسائل والآليات القانونية والمادية بهدف استيعابها أو القضاء على فاعليتها ثم وجودها.

1/ الممارسات الاستعمارية اتجاه المرافق الدينية :

أ/ المساجد بين سياسة الهدم والتحويل :

تعرضت المساجد منذ بداية الاحتلال الى سلسلة من التهديمات والتحويلات الى كنائس وهياكل مدنية وعسكرية، وهذا بشهادة الكثير من الرحالة والكتاب الأوربيين وحتى الفرنسيين أنفسهم الذين عايشوا الحقبة الاستعمارية، حيث ذكروا أن المساجد كانت إحدى الوسائل التي استخدمت لتلبية غرض الحاجة إلى المنازل والمقرات للإقامة، وعن مصير المساجد بمدينة الجزائر يذكر السيد"بولسكي" أنه كان بها عشرة جوامع كبيرة وحوالي خمسين صغيرة، وانخفض هذا العدد إلى النصف سنة 1845م لأسباب كثيرة كان الاستعمار طرفا أساسيا فيها، حيث تعرضت هذه المساجد إلى الهدم بحجة توسيع الطرقات أو بناء مباني مدنية أو عسكرية، كالمخازن أو الثكنات، هذه الممارسات لقيت استنكارا كبيرا من طرف المسلمين إزاء ما تعرضت له بيوت العبادة الإسلامية(لخ) ويؤكد"أوميرا" ما ذكره "بولسكي" حين ما تساءل سنة 1898م عن مصيره 150مسجدا التي كانت بمدينة الجزائر ثم يجيب : إن ثلاثة منها قد حولت إلى كنائس كاثوليكية ، وبعضها حول عن غرضه وقدم إلى المصالح المدنية والعسكرية، ثم إن معظم المساجد حدث لها ما حدث لزوايا والأضرحة بهدف فتح الطرق والساحات أو بناء المستشفيات والمدارس والكنائس(بر).

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5 ، المرجع السابق، ص74

(2) نفسه، ص75، وعن مصير المساجد بمدينة الجزائر بعد الاحتلال يمكن الرجوع إلى: دوفوكس في دراسته حول البنايات الدينية في مدينة الجزائر في المجلة الإفريقية سنة 1862 أو إلى سعد الله في كتابه **تاريخ الجزائر الثقافي** ج5، ص13 وما بعدها .

(3) Devoulx (A) « les édifices de l'ancien Alger »,**R .A** ,1862,p372-372

تذكر بعض الدراسات التاريخية أن أغلب المساجد التي هدمت بمدينة الجزائر ما بين سنتي 1830 -1832، في حين بنيت ما يصل 37 كنيسة كاثوليكية و02 بروتستانتية إلى غاية سنة 1858 وهو ما تؤكده أحد التصريحات "جونتي دي بوسي" إننا أخذنا الجزائر، فنحن أصحابها بدون منازع، وسنعمل فيها ما يحلو لنا من هدم وغيره" (1) كما نقل "دوفولكس"صورة عن واقع المساجد في مدينة الجزائر بعد الاحتلال حيث تعرضت إلى التهديم والتحويل والتخريب، ويمكن أن نستنتج ذلك من خلال إحصائه للمؤسسات الإسلامية التي بلغ عددها 176 مؤسسة سنة 1830م منها 109 مسجدا 32 زاوية، 13 مسجدا جامعا، هذا العدد انخفض سنة 1862م إلى 67 مؤسسة منها 19 مسجدا صغيرا، و09 مساجد كبيرة و 20 بين زاوية وقبة، هذا العدد انخفض إلى 05 مساجد سنة 1899م (2)، وهو ما يعكس النتائج السلبية لسياسة الهدم والتخريب التي مارسها الاستعماري ضد المؤسسات ذات البعد الحضاري الإسلامي.

وتجسيدا لهذه السياسة هدم الكثير من المساجد وأخرى حولت الى مراكز مدنية وعسكرية، ومن الأمثلة على ذلك حول جامع كتشاوة إلى كاتدرائية " القديس فيليب " سنة 1832م، إضافة إلى جامع القصبة، وهدم جامع السيدة وحول الى مخزن للأدوية الصيدلانية,ومسجد "علي بتشين" الذي حول الى كاتدرائية ، ومسجد سيدي الرحبي فحول الى مخزن للأدوية الصيدلانية ، والأمثلة كثيرة على مظاهر الهدم والتحويل التي عرفتها أغلب مساجد مدينة الجزائر.

كما عرفت المؤسسات الإسلامية على مستوى المدن الأخرى نفس المصير، منها مساجد المدن الغربية للجزائر مثل: وهران التي حول بها مسجد سيدي الهواري إلى مستودع للجيش الفرنسي، وتحويل جامع خنق النطاح إلى مستشفى عسكري، ومسجد أبي الحسن إلى متحف(3) ومدينة معسكر عرفت مساجدها نفس المصير منها جامع "العين البيضاء" الذي حول إلى مستودع للحبوب، وتعرضت مساجد المدن الشرقية للجزائر إلى التخريب والتحويل، حيث أهملت مساجد عنابة ال 37 مسجدا حسب إحصائيات الإدارة الاستعمارية سنة 1889م، والتي لم يبق منها إلا

---

(1) عمار هلال ، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847 - 1918)**، دار لافوميك للنشر، دون سنة، ص 204

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج05، المرجع السابق ، ص 102.

(3) نفسه ، ص ص 92 -93.

بعضا كجامع صالح باي، جامع أبي رفيسة، جامع سيدي مروان، أما مدينة بجاية فعرفت مساجدها نفس المصير حيث تعرض الجامع الكبير إلى الهدم بعد احتلال المدينة سنة 1833م، كما تعرض جامع سيدي الموهوب إلى التخريب[لخ]

ب/ تدجين الأئمة والمدرسين: بعد أن وضعت الادارة الاستعمارية يدها على المساجد بادرت الى ممارسة التضييق على نشاط الأئمة و المدرسين، وذلك لإخلاء الساحة من نشاط هذه الفئة التي تشكل تشويشا على تمرير مشروعها الحضاري المزيف، حيث أجبرت العديد من المفتين والأئمة على الهجرة الى مغادرة الجزائر، ولنا الكثير من الأمثلة على ذلك منها المفتي ابن العنابي وابن الكبابطي و قدور بن رويلة وغيرهم، وفرضت شروطا صارمة على من بقي من العلماء و المدرسين في حال استئناف نشاكهم في المساجد ، حيث كان نشاطهم يقتصر على تقديم دروس في الفقه و بعض القواعد الدينية دون سواها[بر]

كما قامت باستحداث فئة لتعويض العناصر المهاجرة والمنفية الى خارج الجزائر، حيث قامت بتعيين الشيخ " مصطفى بن جلول" مدرسا بجامع سيدي الأخضر في قسنطينة سنة 1850م، كما قامت بتعيين الشيخ المكي البوطالبي مدرسا بالجامع الكبير ونصبت "الطاهر بن النقاد" في مدرسة جامع سيدي الأخضر، ومحمد بن أحمد العباسي في مدرسة جامع سيدي الكتاني، وعن طبيعة المعايير التي استندت إليها الادارة الاستعمارية في توظيف الأئمة والمدرسين كتب مدير فرنسي لمكتب الشؤون الإسلامية في الجزائر مايلي: " لقد أذللنا رجال الدين الاسلامي، وبلغ بنا الأمر أنه لا يعين إمام إلا إذا شارك في الأعمال الجاسوسية الفرنسية، ثم عليه كي يرتقي في الدرجة أن يثبت قدرا كبيرا من الحماس والإخلاص للإدارة.[تر]

من مظاهر التبعية التي كرستها الادارة الاستعمارية في نفوس موظفي السلك الديني موقف أحد أئمة المساجد وهو الشيخ"عبد القادر الدواجي" إمام مدرس بمسجد شرشال، قدم خطبة بمناسبة تدشين المسجد سنة 1904م ومما جاء فيها :"واعلموا أن هذه الدولة رحمة من الرحمن، تحث على

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1، المرجع السابق ، ص 59 -60.

(2) جمال الدين الألوسي، **الجزائر بلد المليون شهيد** ، وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة الجمهورية ، 1970، ص 17.

(3) Rinn(louis), **marabout et khouans étude sur l'islam en Algérie** ,Adolphe Jourdan ,Alger, p05

نشر العلوم وإصلاح ما فسد، وقمع أهل البهتان، فلا يمكننا أن نتجاسر، فنلقي العداوة في قلوب حكومتنا، بل نبذل جهدنا في الطاعة والشكر لها لمنافعها العظيمة"(1)، وهناك من اعتبر الاحتلال الفرنسي للجزائر قضاء وقدر وعلى الجميع الخضوع لذلك، وهو اعتقاد كان ساد عند كثير من الطرقيين المستسلمين للأمر الواقع، فقد عبر أحدهم عن ذلك بقوله: "إذا كنا أصبحنا فرنسيين فقد أراد الله لنا ذلك، وهو على كل شيء قدير ، فإذا أراد الله أن يكسح الفرنسيين من هذه البلاد فعل، وكان ذلك عليه أمرا يسيرا ...، ولكنه كما ترون يمدهم بالقوة، وهي مظهر قدرته الإلهية، فلنحمد الله ولنخضح لإرادته"(2)

ج/ الكتاتيب والعداء الاستعماري: اصطدمت الادارة الاستعمارية بانتشار واسع لهذا النموذج من المؤسسات الدينية التي أثبتت وجودها من خلال فعاليتها وتوزيعها الجغرافي عبر المدن وما تشكله من خطر على المؤسسات الاستعمارية فحاول الاستعمار الفرنسي محاربة النشاط التعليمي لهذه الكتاتيب وتعويضه بتعليم فرنسي، واستغلال كل الوسائل التشريعية لاستهداف رسالتها التعليمية وهو الهدف عبر عنه "لويس رين" بقوله: "في مجال التعليم تهدف جهودنا منذ سنة 1830م للحد من التعليم القرآني واستبداله تدريجيا بمجانية التعليم أكثر عقلانية وأكثر ملاءمة، وفوق كل هذا يكون أكثر فرنسيا."(3)

فعمدت إلى وضع قوانين تكبح انتشارها خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك لارتباطها بقوة المقاومة الشعبية ، ومن هذه القوانين قانون 06 أكتوبر 1852م ، والذي تضمن مجموعة من الشروط الواجب توفرها في معلم القرآن ، ونتيجة لهذا لا يستطيع هذا الأخير ممارسة وظيفة تحفيظ القرآن إلا بعد تقديم طلب للحصول على ترخيص إداري من طرف الوالي وبعد موافقة المصالح الاستعمارية الأخرى ، هذا الإجراء صعب من مهمة فتح المدارس القرآنية خاصة في المناطق الريفية ، كما أن هذه الترتيبات الإدارية سمحت للهيئات العسكرية بإحصاء هذه المدارس

(1) عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر(1913 - 1940)**، ط1، دار الشهاب، بيروت، 1999، ص 71.

(2) نفسه .

(3) عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 193.

حيث يذكر إحصاء 1852 إلى وجود 1572 مدرسة قرآنية وفي سنة 1861 تم إحصاء 2140 مدرسة و 2000 مدرسة سنة 1863.(1)

لم تتوقف سياسة التضييق الاستعماري عند هذا الحد، حيث تم فرض رقابة وتفتيش من طرف المصالح الإدارية للمدارس القرآنية، بموجب المواد التي نص عليها مرسوم 1882م، كما صدرت مراسيم أخرى تؤكد على تشديد الرقابة على المدرسين، منها مرسوم بتاريخ 30 أكتوبر 1886م(2) الذي يشير الى ضرورة مطابقة الهياكل التعليمية الى الشروط الصحية ومختلف الشروط المفروضة الأخرى وتلاه مرسوم آخر في18جانفي 1887م (3)

كما سمحت المادة 48 من المرسوم الذي صدر في عهد الحاكم العام "جول كومبون" في 18 أكتوبر سنة 1892 بمراقبة المدارس القرآنية وتفتيشها من طرف البلديات، ومراقبة مدرسيها والتحقيق حول انتماءات مدرسيها السياسية من خلال إعداد بطاقات خاصة بكل مدرس، خاصة عندما توصلت الادارة الاستعمارية الى انتماء الكثير منهم الى طرق دينية ذات توجه سياسي وهو ما يشكل تهديدا لاستمرار المؤسسات الاستعمارية، كما أن التقارير الأهلية كانت تحث على ارتباط المدرسين بالمقاومة فأغلب قادتها كانوا منتمين الى الطرق الدينية كالأمير عبد القادر الذي كان ينتمي الى الطريقة القادرية، وغيرهم من قادة المقاومة الجزائرية(4) وتأكيدا لهذا القانون صدر مرسوم وزاري في 15ديسمبر 1906م الذي يؤكد على ضرورة الحصول على ترخيص من الادارة الاستعمارية لأداء المهمة التعليمية كما يمنع نشاطها خلال فترة التدريس بالمدارس الفرنسية(5).

كان الهدف من سن هذا القانون التضييق على التعليم القرآني بالكتاتيب، فكانت لا توافق على منح رخصة التدريس إلا بعد القيام بتحريات أمنية حول الانتماء السياسي والديني لصاحب الطلب، ومن الأمثلة على ذلك الرخصة التي تحصل عليها الشيخ عبد الله بلقاسم ولد محمد والمؤرخة سنة 1915م، حيث تشير الى أن هذه الشخصية لا تشكل خطرا على الأمن العام، كما نصت على

---

(1) Bulletin l’enseignement des indigènes de l’académie d’Alger(1893-1941), n 13, Alger, Jourdan, p18 .

(2) يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط** ... ، المرجع السابق ، ص 66.

(3) نفسه ، ص 66 -67.

(4) عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 183.

(5) Bulletin de l’enseignement des indigènes de l’académie d’Alger, op.cit, p 19

ضرورة التقيد بالشروط التي حددها مرسوم سنة 1892م، وحددت عدد التلاميذ الذين تستقبلهم المدرسة دون تجاوز 08 تلاميذ، كما تم التأكيد على ضرورة تقديم الدروس خارج أوقات التعليم في المدارس الفرنسية (1).

عرفت الرقابة الاستعمارية للمدارس القرآنية أكثر صرامة منذ بداية القرن العشرين ، خاصة بعد صدور قرار الحاكم العام في 24ديسمبر 1904م ، و الذي ينص على منع أي مدرس فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على ترخيص من طرف الوالي ، أو الهيئة العسكرية المخولة في المناطق التابعة للحكم العسكري ، و الأكثر من ذلك يشترط على الذي يحصل على الترخيص بتحفيظ القران الكريم دون التعرض الى شرح آياته وخاصة المتضمنة الدعوة الى الجهاد، إضافة الى منع تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها ، وكل ما يتعلق بتاريخ العالم الاسلامي، كما يجب أن يثبت المدرس ولاءه التام وإخلاصه لأوامر الادارة الاستعمارية، ويمنع حضور التلاميذ الى المدارس القرآنية خلال ساعات التدريس في المدارس الفرنسية (2)

انتهجت السياسة الاستعمارية سياسة التضييق على المدارس العربية والإسلامية وعرقلة نشاطها وهو ماساهم في اضطهاد اللغة العربية بعد أن أصبحت لغة أجنبية في النصوص القانونية منذ سنة 1834م واستهدفت مناهج التدريس التي كانت سائدة وهو ما عبر عنه تقرير "دوتوكفيل" سنة 1847م الذي وصف واقع التعليم في الجزائر بعد الاستيلاء على المؤسسات التي كانت تقف وراء ازدهاره وتطوره، وهو ما انعكس سلبا على مستوى التعليم لدى الجزائريين الذي تراجع بشكل رهيب عما كان عليه في السابق ، هذا الواقع الذي فرضه الاستعمار جعل بعض الكتاب الفرنسيين يعتبرون أن الاحتلال كان من أقوى الأسباب التي أدت الى تدمير المنظومة التعليمية في هياكلها ومناهجها والقائمين عليها حيث يذكر "بولار": " لقد أشاع دخول الفرنسيين الى الأوساط العلمية

(1) أحمد الخطيب ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، م،و،ك ، الجزائر ، 1985، ص 201

(2) يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط** ... المرجع السابق ، ص 66.

وجاءت بعض المواد من القانون الذي ينص على حظر نشاط المدارس القرانية على الشكل التالي: "يحظر على كل جزائري أن يفتح أو يتولى إدارة مدرسة عربية أو كتاب لتعليم القران الكريم إلا بترخيص السلطات المدنية في الشمال والعسكرية في الجنوب ، ومن يخالف هذا القانون يتعرض للحبس أو للغرامة أو لهما معا "، ووضعت شروطا في تقديم أي رخصة ضيقت بموجبها آفاق التعليم القرآني من خلال منع تفسير الآيات القرانية خاصة منها الداعية للجهاد واستبعاد دراسة التاريخ والجغرافيا والمواد العلمية، أنظر: مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، م،و، ك، الجزائر، 1983، ص 415.

والأدبية اضطرابا شديدا فهجر معظم الأساتذة مراكزهم فارين الى أماكن غير محددة ، ولقد كان يقدر عدد الطلاب قبل سنة 1830م ما يصل الى 15 ألف طالب أو يزيدون ...".

رغم الممارسات الاستعمارية التي استهدفت المؤسسات الاسلامية من خلال سلسلة التشريعات والتهديمات والتحويلات التي طالتها إلا أن مظاهر تجذر الدين الاسلامي في قلوب الأهالي المسلمين بقيت متأصلة ، ومن مظاهر دفاعهم عن المؤسسات الاسلامية العرائض التي رفعها سكان بجاية متذمرين من واقع المساجد والمدارس ومصير المعلمين بعد عجزهم عن دفع رواتبهم هذا الواقع كشفه تقرير عامل عمالة قسنطينة عام1850م جاء فيه :" لقد طلب أهالي بجاية مقابلتي فقابلتهم ، فلم يحدثوني عن أملاكهم المحتجزة ولا عن بؤسهم الشديد ، ولكنهم خاطبوني قائلين: أصدر الأمر بترميم مسجدنا ووفر لنا مدرسة لائقة ، وأدفع للمعلم أجره الذي صار يستحيل علينا دفعه ، هذا كل ما نطلبه منك "(1)

2/ الزوايا و المرابطية في السياسة الاستعمارية :

تميزت نظرة السلطة الاستعمارية للزوايا الإسلامية و المرابطية بخاصية اللعبة المشبوهة التي كانت وفية لأبعاد سياسية، فكان تأثير الطرق الصوفية يقلق السلطات الاستعمارية خاصة منها الرحمانية التي كان لها دور كبير في تهيئة وقيادة المقاومين(2)، ومن الاليات التي اعتمدتها للتقليل من نفوذها أن عملت على تحطيم البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، فعلى مستوى مؤسسة الزاوية قدمت مجموعة من الأوامر تضمنت تشجيع أسباب الخلاف داخل هذه المؤسسة، بهدف تحطيمها من خلال القضاء على مصداقيتها بسبب اختيار الشيوخ لقيادتها واستعمال الزوايا في التأثير على الأوساط الاجتماعية، حيث يتم انتقاء الأشخاص الذين يمثلون الزاوية لاعتبارات معينة على رأسها الوزن السياسي في أوساط القبائل، كما يتم اختيارهم لأداء وظيفة التأثير الديني إضافة إلى الأصول الاجتماعية المرتبطة بالأساطير و المعجزات، هذا الوضع أدى إلى اندثار التوجهات والأفكار السابقة تجاه الاحتلال.

---

(1) أحمد منور، **الأدب الجزائري باللسان الفرنسي ، نشأته وتطوره وقضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص64.

(2) - Goldzeiguer (Rey) , **le royaume arabe : la politique algérienne de Napoléon III,1861-1871**, PUF, 2014 , p178 .

أدى هذا الوضع إلى تحطم الأساس الثقافي المحلي أمام الوافدين الجدد و حلفائهم الذين هم من صنيع الاستعمار، لكن هؤلاء جعلت منهم الدوائر الاستعمارية غير قادرين على تشكيل أنظمة مسيطرة نتيجة إفراغها من محتواها الثقافي ، وفي وقت لاحق شكلت الطريقة السنوسية خطرا على المصالح الاستعمارية وهو ما نلمسه من خلال كتابات الرحالة الفرنسيين الذين اعتبروها من أخطر الطرق تهديدا للمصالح الفرنسية والمسيحية في إفريقيا، كما أرجعوا مسؤولية قيام التمردات في الصحراء ضد الرحالة الأوربيين، واتهموها بالتعصب باعتبارها سببا في تحريك جميع الثورات التي قامت في الجزائر، وهي الأحكام نفسها التي عبر عنها "لويس رين" [1]

كانت الزوايا الإسلامية منغلقة في إطار ثقافي حددته المخابر الاستعمارية المتخصصة في الشؤون الإسلامية ، مثل الدراسة التي تقدم بها "أ، ديبون وإ،كوبولاني" حول الزوايا الدينية الإسلامية، والذي نشر تحت رعاية الحاكم العام"جول كومبون Jaul cambon "، سمحت هذه الدراسة للسلطات الاستعمارية باحتواء الزوايا، من حيث تنظيم ممارساتها الدينية وما ساعد على القيام بهذه المهمة هو الوظيفة التي كان يشغلها " هانوتو ولوتورنو" التي سمحت بالاطلاع والتقرب من الأعراف القبائلية فشغلا منصب سكرتير وهو بمثابة إداري بالبلديات المختلطة تمثل دوره في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالزوايا التي لها تأثير، هذا الجهاز الإداري المتحكم في كل المعلومات المتعلقة بالزوايا الإسلامية، المكون من موظفين مدنيين، ساهموا بشكل كبير في تقديم صورة واضحة عن "الإسلام الطرقي" وفي النهاية تم استعمال الزوايا لتمثيل الإسلام في صورة غير مكتملة في إطار ثقافي غير منسجم مع التطور والحضارة ومحاولة ترسيخ ضرورة الوجود الغربي[2] .

قدم " لويس رين" دراسة يمكن اعتبارها بمثابة مخطط عمل الإدارة الاستعمارية في تعاملها مع الزوايا و الطرق الصوفية حيث نصح الهيئات الاستعمارية بضرورة التقرب من الزوايا لكسبها و التأثير عليها لأنها مصدر التمردات والمقاومات الشعبية، وعبر عن هذا بقوله :"علينا تقديم المساعدة للزوايا بهدف محاربة الطرقية والتطرف " كما حذر من خطر الشخصيات الدينية " لأنها تدعوا إلى التمرد ضد النظام الفرنسي، ولذلك يجب فرض رقابة على تحركات هؤلاء للحد من انتشار لأفكار الجهاد .[3]

---

(1) أحمد الدجاني، **الحركة السنوسية ، نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر** ، ط 1، 1967، لبنان ، ص198.

(2) للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : Agéron (ch,r) ;, **les Algériens musulmans**… pp 901-902

(3). Agéron (ch,r), **les algériens musulmans et la France**, p.u.f , paris, 1968. p311-312

وعن التدابير التي يجب وضعها كاستراتيجيه في التحكم أكثر في الطرق الصوفية و الزوايا ما صرح به أحد أعضاء لجنة مجلس الشيوخ بمايلي : " إن الطرق الصوفية تطلب من أتباعها الطاعة التامة لشيخ الطريقة والمعارضة للقوانين الفرنسية ، ولهذا فرضت الحكومة الفرنسية في ميزانية الدولة ابتداء من سنة 1892 مائة وعشرين ألف فرنك (120 فرنك) لتتبع و مراقبة هذه الطرق و نشاطاتها .

كما وجدنا أثرا آخر في ميزانية الجزائر لمحاربة هذه الطرق و ذلك برفع مرتبات رجال السلك الديني كانت التغيرات البنيوية التي أحدثها احتلال الجزائر سنة 1830م قد سببت اختلالات وظيفية للطرق والزوايا في الجزائر وفي شمال إفريقيا عامة تطلب القيام بإصلاحات مؤسساته مع مجيء الاحتلال فقدت الزوايا وظائفها التقليدية التي كانت تتمثل في دور الوساطة بين القبائل والحكومة المركزية والتحكيم في النزاعات القبلية وفقدت دور الضبط في مجتمعات لم تكن تخضع لسيطرة الحكومة المركزية ونتيجة لذلك فقدت تأثيرها المركزي شيئا فشيئا مثل تواصلها مع الفرنسيين وبذلك أصبحت الطرق الصوفية بدون عمل كما ساهم انتشار التعليم الحديث في تراجع الدور التعليمي للزوايا وشكلت حركة الهجرة إلى المدن العامل الأساسي في تراجع الإسلام الريفي في شكله المرابطي و الطرق لصالح نمو الإسلام الحضري.(1)

شكل الاحتلال الفرنسي للجزائر صدمة تفاعل معها الجزائريون من خلال قادتهم الدينيين سواء كانوا مرابطين أو أئمة مساجد بأشكال مختلفة تراوحت بين التقبل والتعاون إلى الرفض و المقاومة(2) ومن الأساليب الاستعمارية في محاربة المؤسسات الطرقية مايلي :

أ/ ضرب الاستقلالية الطرقية : تباينت تفسيرات المهتمين بموضوع الطرقية في المجتمعات المغاربية خلال الفترة الاستعمارية حول تراجع هيمنتها على الساحة العامة فمنهم من يرجعها إلى التدخل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمؤسسات الاستعمارية التي استطاعت أن تعوض الوظائف المختلفة التي تؤديها الطرق الصوفية داخل المجتمع ، في حين يرى البعض الآخر أن سبب تراجعها يعود الى سياسة

---

(1) المهدي البوعبدلي، **جوانب من الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني (10 -13)** ، **(الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي)**، جمع و إعداد عبد الرحمان دويب ، ط1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013 ، ص 295.

(2) مصطفى راجعي " ظهور الإصلاح الصوفي في الجزائر الكولونيالية" ، حالة الشيخ أحمد مصطفى العلاوي المستغانمي (1868 - 1934) **مجلة الحوار الثقافي** ، عدد خريف شتاء ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2013، ص154

التقرب والخضوع الذي مارسته بعض الطرق في علاقتها مع الاستعمار ومنها ما تذكرها الكتب التاريخية والتي تصب في النهج الذي سلكته الطرق الصوفية، وقد عبر عن هذا أحد شيوخ الزوايا :"صرنا مع الدولة الفرنسية كالأصبع الملتصقة بالراحة فنحن وإياها ذات واحدة، وما يصيب أحد الطرفين يألم الآخر .. وإني أدعوا لدولتنا الجمهورية العزيزة بالنصر آناء الليل وأطراف النهار(3)... ولا يمكن فهم أسباب التراجع دون الرجوع إلى تحليل الوضع المعقد الذي يعود في أسبابه إلى عوامل مباشرة وعوامل أخرى بعيدة تعود إلى مرحلة انتقال المجتمع من الشكل التقليدي إلى تنظيم اجتماعي يرتكز على الطبقية التي أوجدتها الآلة الاستعمارية.

استطاع الاستعمار الفرنسي فرض جهاز مركزي افرز انعكاسات سلبية أدت إلى القضاء على استقلاليتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن نفهم ذلك من خلال فرض الضرائب على الطرق الصوفية، ومنع جمع الصدقات ، التي اعتبرتها الادارة الاستعمارية قناة جبائية موازية، والتي كانت تمثل السند الأساسي للاستقلالية الاقتصادية للطرق، كما استهدفت في أملاكها العقارية بعد تنفيذ سياسة ضرب الأوقاف الإسلامية وقد كانت هذه الأوقاف مظهرا من مظاهر الاستقلالية.

وإن كان السبب هو المركزية الاستعمارية التي لم تترك أي مكان لاقتسام نفوذها مع أي مؤسسة أخرى، فإن النتيجة كانت سقوط الطرق الصوفية في وضعية غريبة من الإستيلاب، هذه الوضعية التي جعلتها مجرد مؤسسات مساعدة للاستعمار ، خاضعة لأوامره و مصلحته، وبذلك مثل هذا التحول السلبي من حالة الاستقلالية إلى حالة الاستيلاء أكبر صدمة للهوية التاريخية للطرق الصوفية(خ).

لم تكتف الإدارة الاستعمارية بضرب دور الطرق الصوفية في المجتمع ، بل سعت إلى القضاء على البنية الاجتماعية (القبلية) للطرق الصوفية ، التي كانت تمثل تهديدا سياسيا للنظام الاستعماري فاستندت إلى إجراءات إدارية لتقسيم القبيلة إلى وحدات إدارية ،وهو ما نتج عنه ضعف التعددية القبلية، التي تستمد منها وجودها و شرعية وظائفها ، باعتبارها مؤسسات للوساطة و للتبادل الاجتماعي ، وهو ما سهل من عملية انتقال المراقبة الاجتماعية و التحكم في المنظومة الاجتماعية بشكل عام من المؤسسات المحلية (الطرق الصوفية) إلى الإدارة المركزية الاستعمارية (2)

(1) مصطفى راجعي ، المرجع السابق ، ص 154.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج 4 ، المرجع السابق ، ص185.

ب/ سياسة الاحتواء الاستعماري للطرق الصوفية: استخدمت الإدارة الاستعمارية سياسة خاصة في علاقاتها مع شيوخ الطرق الصوفية و مؤسساتها ، تجسدت في محاولة تحييدها وكسب ولائها وتحالفها بمختلف الوسائل والطرق ، وهو ما ظهر بشكل واضح مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وكان الهدف من وراء ذلك تحقيق الأمن والاستقرار وهو ما عبر عنه أحد القادة العسكريين بقوله : "إن كسب شيخ طريقة صوفية أنفع لنا من تجهيز كامل ... ولو اعتمدنا في إخضاعهم على الأموال والجيوش لما أفادتنا ما تفيده تلك الكلمة الواحدة من الشيخ ، على أن الخضوع لقوتنا عواقبه لأنه ليس من القلب.

أما كلمة الشيخ فإنها تجلب لنا القلوب والأبدان والأموال أيضا"[1] من خلال تحويل شيوخ الزوايا الى هيئة من الموظفين، بعد اكتشاف وجود مؤهلات لدى الطرق قبل ترتيب وترسيم عملية تقريبهم في الاطار الاستعماري، وهو ما يظهر مما ذكره "**ادموند دوتي**": ".. فمع بقائهم أحيانا متعصبين ضدنا، نراهم أحيانا أخرى يختلطون بنا لضروريات مصلحتهم ، فنقابلهم في صالوناتنا أين يحضرون حفلاتنا الرسمية، ويجلسون في مقاهينا على أرصفة شوارعنا الباريسية لاستهلاك بعض المشروبات " المشبوهة" فقد تزوج شيخ زاوية عين ماضي[2] ، بالآنسة "اورلي بيكار"[3] ، التي تعرف عليها بمدينة "بوردو " ولم يظهر أي شيء عن هذه التحالفات التي لم تمس من هيبة هذه الشخصيات "[4].

استطاعت الادارة الاستعمارية أن تكسب تأييدا من طرف ممثلي بعض الزوايا بفضل سياستها في التأثير عليهم وهو ما يظهر من خلال مواقف التيجانيين التي أبانت عنها تصريحاتهم ودعواتهم كالنداء الذي رفعه الشيخ "محمد البشير" في ديسمبر 1914م والذي اعتبر فيه أن ألمانيا في موقف الظالم وأن الأتراك قد انخدعوا بعد انضمامهم الى الحرب الى جانب ألمانيا وهو موقف خارج عن الإسلام حسب

---

(1) محمد البشير الإبراهيمي ، **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي** ، جمع وتقديم : أحمد طالب الإبراهيمي ، ج5 ،ط1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1997، ص143.

(2) هو أحمد بن محمد الصغير التيجاني ، تزوجها بين سنتي 1870-1871، و كان الكاردينال "لافيجري" هو الذي أشرف على الزواج وفق الطقوس المسيحية بمدينة الجزائر .

(3) ولدت في 12جويلية 1849م في مدينة " مونتينيي لوروا" تزوجت بشيخ الطريقة التيجانية "أحمد التيجاني" سنة 1871م ، أطلقت على نفسها اسم "لالة يمينة " بعد استقرارها بقصر عين ماضي .

(4) سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2، المرجع السابق ، ص276.

دعوته هذا الموقف يظهر بوضوح في المقتطفات التالية :" ونحن لا نعرف دولة غير دولة فرنسا ، فإننا نخدمها بالقلب والقالب منذ استيلائها على هذا الوطن ، والحق أنها لم تسع إلا فيما فيه خير البلاد والعباد من نشر لواء العافية والعمران ، واحترام الدين وقهر الظالمين ونصرة الضعيف على القوي وإقامة العدل ، فإننا كلنا لدولتنا العظيمة بأموالنا وأنفسنا وأولادنا قائمون على صافة الجد في الدفاع عنها عازمين على قتال أعدائها أينما كانوا وحيثما وجدوا داعين لها بالنصر"[لخ]

وفي إطار سياسة الدعاية الاستعمارية خلال الحرب العالمية الأولى دعت رجال الدين الرسميين وممثلي الزوايا والطرق الصوفية والأعيان لإعلان موقفهم المؤيد لفرنسا في حربها ضد الألمان وحلفائها ومن أمثلة من استجابوا لدعوتها الشيخ"ابن الموهوب" والمفتي الحنفي "عبد الكريم باش تارزي" حيث أصدروا فتوى لصالح فرنسا تضمنت أسماء لأعيان مدينة قسنطينة يقدمون دعمهم لفرنسا منهم : محمد بن الشيخ الفكون ومحمد المصطفى بن باديس وعبد القادر الحسين والسعيد عمران (مقدم الطريقة الشاذلية) ومما جاء في ضمن الفتوى :" هذه رسالتنا ننصح بها أنفسنا معشر الواضعين خطوط أيدينا فيها، وننصحكم بها وفقا للدين والعقل والسياسة والعادة فدوموا معشر الواضعين لدولتنا الفرنسية الفخمة، قائمين على ساق الجد لإعانتها على أعدائها ، دمرهم الله وأراح منهم الحلفاء ، وتمتعوا بعافيتكم في دياركم تحت قوة دولتنا نصرها الله، واسمعوا وأطيعوا واصدقوا لتكونوا من المسلمين الكاملين العارفين"[بر]

ج/ محاولة بناء إستراتيجية اتجاه المنظومة الطرقية :

منذ دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر ناصب العداء لكل ماله علاقة بالدين الإسلامي، ونخص بالذكر هنا الزوايا والطرق الصوفية، هذا السلوك العدائي تجاه مؤسسة من المؤسسات الإسلامية كان نابعا من جهل الإدارة الاستعمارية لطبيعة المؤسسة وكيفية التعامل معها غير أن هذه السياسة تغيرت بعد سلسلة الدراسات التي سخرت لأجل فهم سر هذه المؤسسات وعلاقتها بالمستعمر، ففي البداية كانت ترى فيها الإدارة الاستعمارية أصل التعصب وسبب الثورات، لكن فيما بعد تم التأكيد على ضرورة تحديد السياسة تجاه الطرق الصوفية نحو التواصل ثم الاحتواء من خلال

Mélia(jean), **op.cit** , p 208. (1)

(2) أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي (1830 -1954)** ، ج4 ، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص380.

(3) نفسه.

تسخير بعض المهتمين بالشؤون الإسلامية لفك أسرار الطرق الصوفية وهو ما نلمسه في أحد تصريحات الكتاب الفرنسيين الذي لم يذكر اسمه : " يجب أن يكون على حدود مستعمراتنا رجال من أصحاب الدهاء والخبرة التامة بأحوال الطوائف الإسلامية الذين يعلمون دخائلها وعيوبها ليستعملوا كل خلل يجدونه لصالح وطننا فرنسا"[1].

ومن هذه الدراسات التي سخرت لهذا الغرض دراسة "**لويس رين**" التي قدم من خلالها صورة عن طبيعة العلاقة بين الادارة الاستعمارية والطرق الصوفية والتي علق عليها بأنها سياسة مترددة بين الاضطهاد واللين فلم تفلح لا في كسب صداقتها ولا في القضاء عليها، وعلى هذا تم التأكيد على ضرورة الاعتراف بشرعية رؤساء الزوايا الذين بإمكانهم تقديم خدمات لفرنسا ، مقابل منح مبالغ مالية ومناصب رمزية، بهدف احتوائهم و أبعادهم عن الوسط السياسي والانشغال بالمصالح الذاتية ،مع بقاء الارتباط بالمصالح الفرنسية ، ومع مرور الوقت تفتقد التأثير ويزول الخطر، كما أن الدراسات الاستعمارية أكدت على ضرورة إيجاد آليات استيعاب هذه المؤسسات، لأن التجربة أثبتت أن الطرق الصوفية التي تحالفت مع فرنسا فقدت حويتها وانخفض عدد أتباعها ، بينما الطرق التي ظلت على عدائها أو حيادها اكتسبت أتباعا وتجددت.[2]

ولذلك على الإدارة الفرنسية تجنب أسلوب المواجهة والانتقام ضد الطرق المناوئة للسياسة الاستعمارية، خاصة السياسة التي تتبنى طريقة هدم الزوايا واعتقال الزعماء ونفيهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلي تعاطف الناس معها، واختفاء الإخوان حتى أصبح الفرنسيون يجهلون موضع اجتماعهم وعددهم وأماكن إقامة المقدمين منهم. كما اقترحت بعض الدراسات حول المجتمع المرابطي، المراقبة المشددة دون المهاجمة ، بهدف دفع الشيوخ إلى إعلان الولاء أو العداوة ، والسهر على ضبط إحصاء لعدد المنخرطين، ومن سار على نهج هذه السياسة التي سلكت أسلوب التقارب مع الطرق الصوفية الحاكم العام "جول كومبون" هذا التقارب كان لدواعي مختلفة منها حاجة فرنسا إلي دعمها في الصحراء، وحاجتها إليها في الوقوف ضد سياسة الجامعة الإسلامية وكذا تخفيف عدائها نحو السلطة الاستعمارية، ومن مظاهر هذه السياسة اتصال الحاكم العام بزعماء أولاد سيدي

(1) أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي (1830 -1954)** ، ج4 ، المرجع السابق ، 380 .

(2) نفسه .

الشيخ مثل: قدور بن حمزة والشيخ الأعلى بن كبير الذي كان وراء ثورة أولاد سيدي الشيخ منذ سنة 1864م (1).

توصلت التقارير الاستعمارية الى وجود سند اقتصادي للطرق الصوفية وهو ما جعلها تتخوف من تأثيرها نظرا لما تشكله من خطر على مؤسساتها، واعتبرتها بمثابة دويلات داخل دولة، ولذا انتهجت سياسة المواجهة لإضعاف تغلغلها في الأوساط الاجتماعية، من خلال إصدار مجموعة من التعليمات لمنع الزيارات وكذا فرض رخص تنقل شيوخها وتقديم الكثير من الذرائع الواهية لتبرير سياسة المنع، الى جانب ضرب جميع الأملاك الوقفية التابعة لها للحد من نفوذ السياسي قد يجعل منها سلطة موازية للسلطة الاستعمارية (2)

د/ الدراسات الفرنسية حول الزوايا والطرق الصوفية :

كانت السياسة الاستعمارية تجاه الزوايا والطرق الصوفية نابعة من موقف هذه الأخيرة المعادي للاحتلال، وصمودها خلال المقاومة التي شهدها القرن 19 م ، وهو ما جعلها تتخذ موقف الترهيب تجاهها ، هذا العداء كان منذ بداية الاحتلال و اشتد أكثر بعد ثورة المقراني والحداد سنة 1871 م ، غير أن هذه السياسة لم تستمر بنفس الحدة الى ما بعد هذه المحطة التاريخية ، حيث عرفت سياسة جديدة اتخذت شكل الاحتواء ، ومن الدراسات الاستعمارية التي وظفت كمحاولة لاستيعاب المنظومة الطرقية و ضرب قوة الإسلام بشكل عام بهدف البحث عن الجوانب التي استطاعت أن تؤثر في الجماهير ، و نستطيع أن نبرز ذلك من خلال قراءة ما أشار إليه أحد المكلفين برئاسة المكتب العربي بباتنة منذ النصف الأول من القرن 19 م ، وهو النقيب "إدوارد دونوفو "Edward de neveu" (3) في مايلي : " ... هذه الدراسة تسمح بفهم الأيادي الخفية التي تقف وراء تحريك الجماهير ، و

---

(1) أبو القاسم سعد الله : **تاريخ الجزائر الثقافي (1830 -1954)** ، ج4 ، المرجع السابق ، ص306 -307.

(2) العجيلي التليلي ، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 -1939)** ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس ، د.ت ، ص 44.

(3) ولد سنة 1809 بمدينة " صافينيي سيرهاي savigny sur hay ، تلقى تعليما عسكريا بمدينة " سان سير "saint cyr" سنة 1829 ، ثم انتقل سنة 1832 إلى مدرسة قيادة الأركان ، وأصبح موظفا بمصلحة الطبوغرافية العسكرية ، عين عضوا في اللجنة العلمية للأبحاث بالجزائر سنة 1838 عين رئيسا للمكتب العربي بباتنة سنة 1845 ، تقلد بعدها عدة مناصب عسكرية كان آخرها منصب قائد الأركان ، توفي في 17 فيفري 1871 م ، للمزيد أنظر : peyrennet (R),**Livre d'or des officiers des affaires indigènes** , tome o2 ,Imp. Algérienne , Alger , 1930 , p 650 – 651 .

يجب علينا أن نولي العناية بالقيادات التي تشرف على تأطير القبائل ، وهو الأمر الذي يساعدنا على كسب سند قوي يسمح بزوال الثورات التي تقودها القبائل الواقعة تحت التأثير الروحي ... "[1] .

كما تسمح هذه الدراسة أيضا بمعرفة المساندين الحقيقيين لفرنسا الذين يستطيعون الإشراف على تتبع و مراقبة الفعاليات الدينية و السياسية للمسلمين[2] هذه الدراسة جاءت بعنوان "الإخوان ً les khouanes "، وهي دراسة حدد من خلالها معالم الإستراتيجية الفرنسية التي يجب أن تكون عليها في تعاملها مع مختلف التشكيلات الإخوانية ، حيث طالب بضرورة استمالتها وتوجيهها وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية .

ثم جاءت دراسة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ، وما زاد في أهميتها أن الذي أشرف كان خبيرا بالشؤون الأهلية الإسلامية بحكم أنه يشرف على أحد المكاتب العربية ، وهي من ضمن المؤسسات التي كلفت بمهام مركبة ، اجتماعية وسياسية واقتصادية ...الخ ، هذه الدراسة قام بها ًلويس رين louis Rinn "[3]سنة 1884 جاءت بعنوان : " مرابطون و إخوان Marabouts et khouanes " ، قدم من خلالها نبذة تاريخية عن انتشار الإسلام في شمال إفريقيا ، كما تناول فيها أهم الطرق الصوفية المنتشرة في الجزائر ، كما تناول أيضا الأصول التاريخية لكل طريقة صوفية وامتدادها الجغرافي ، و مدى تأثيرها في الأوساط الاجتماعية ، واقترح من خلال دراسته أن تعتمد الإدارة الاستعمارية على خيار يكون بديلا عن السياسة الأمنية المتشددة ، إذ اعتبر أن : " الزوايا ليست كلها معادية لنا ، بل إنه من الحكمة السياسية أن نحمى ونشجع كثيرا منها "[4] ، كما نصح بضرورة دعم علماء الدين المكلفين رسميا عائلات مشايخ الطرق الصوفية التي تحتفظ بمكانة عالية لدى الأهالي[5] ، وأشارت الدراسة أيضا الى دور الطرق الصوفية في المقاومة باختلاف أشكالها حيث

---

(1) De Neveu , les Khouanes, **ordre religieux chez les musulmans d'Algérie**, 2éme éd , imp. guyot paris , 1846 , pp 11-12

(2) De Neveu , les Khouanes,.op cit , pp 331-332

(3) ولد في 28 مارس بباريس ، درس بالمدرسة العسكرية ً سان سير ً سنة 1855 ، وفد إلى الجزائر في 05 ماي 1864 م ، زار العديد من المدن الجزائرية وهو ما مكنه من اكتساب خبرة عن خصوصيات المجتمع الأهلي ، وتعلم اللغة العربية ، تقلد عدة مناصب إدارية أبرزها رئيس المكتب العربي ، له عدة مؤلفات حول تاريخ الجزائر توفي سنة 1905 ، أنظر :
faucon (N),**Livre d'or de Algerie histoire, militaire, administrative, événements et faits principausc biographies des hommes. de 1830 -1889** , 517 – 518p To1 ,

(4) صادق سلام ، **فرنسا ومسلموها – قرن من السياسة الإسلامية 1895 – 2005** ، المرجع السابق ، ص 181

(5) صادق سلام ، المرجع السابق .

تذكر أن رؤساء الطرق الصوفية يقومون بإثارة المشاعر الدينية بهدف مكافحة ما يرونه يشكل خطرا ، كما كانت لهم محاولات كثيرة لتوحيد الروابط الروحية بين الأمة الاسلامية ، وقد توصلت الى إنشاء جامعة اسلامية أصبحت خطرا يهدد الشعوب الأوربية التي لها مصالح في كل من إفريقيا واسيا ، وتعود قوتها ووسيلة تحريكها وتنفيذها الى الجمعيات السرية أو الطرق الصوفية التي لها تأثير كبير في الجماهير (1)

وتأتي دراسة استعمارية أخرى قدمت تبريرات لانتشار الصحوة الإسلامية نتيجة انعكاسات أحدثتها أفكار الجامعة الإسلامية والتي عرفت رواجا في إفريقيا و آسيا ، و التي حملت مسؤوليتها الأولى الى الطرق الصوفية ، هذه الدراسة كانت بمباركة ودعم من طرف الحكومة الفرنسية ، حيث قدم الحاكم العام "جول كومبون " كل الإمكانيات المادية ومختلف التسهيلات من تقارير ادارية و مراسلات شيوخ الزوايا ، وأشرف على إعدادها موظفان بمصلحة الشؤون الأهلية و الموظفين العسكريين " الضابط دونوفو ، كوبولاني" ، جاءت بعنوان : "الإخوان ، الطرق الدينية عند مسلمي الجزائر" والفكرة الأساسية التي دارت حولها هذه الدراسة هو التأكيد على ما يشكله الإسلام الصوفي على المشروع الاستعماري من أخطار ، و أصبحت بمثابة خارطة طريق للسياسة الفرنسية تجاه المجتمع المسلم من تقديم مجموعة من التوصيات التي تسمح بالتحكم في وضع الطرق و الزوايا و التقليل من تأثيرها ، وجاءت هذه الدراسة في فترة كانت فيه الحكومة الفرنسية تسعى الى ربط مستعمراتها في القارة الإفريقية ببعضها البعض ، وهو ما أكداه فيمايلي :" انتشرت أفكار التجديد و الدعاية الإسلامية في إفريقيا الى حد يجعلنا نتخوف من اكتساحه لجغرافية كبيرة من القارة ، هذه الحركة تعود في أصلها الى نشاط الطرق الصوفية التي أصبح الإسلام الذي تدعوا إليه يهدد المشروع الحضاري الذي نسعى الى نشره "(2).

كل هذه الدراسات وجدت تقارير مكاتب الشؤون الأهلية ، و مراسلات شيوخ الزوايا سندا قويا في فهم المنظومة الطرقية في الجزائر ، ومحاولة رسم خارطة عامة لتوزيعها وأهم أسسها وكيفية

---

(1) Rinn louis , **op.cit**, p 65

(2) Depont (o) , coppollani (x) , **les confréries religieuses musulmane**,jourdan, imp-lib,Alger p517

ضرب تماسكها و التقليل من تأثيرها ، ومن جملة النتائج التي تم التوصل إليها أن المؤسسة الصوفية لها توجهين احدهما سياسي و الآخر ديني ، وتأثيرها كبير يستطيع اختراق الحدود الجغرافية ، كما أن جل الدراسات تكاد تتفق على أن دورها سياسي أكثر منه ديني ، كما تضمنت التوصيات كيفية التعامل مع هذا النوع من المؤسسات بهدف فهمها ثم القدرة على قمعها أو ترويضها (1).

استطاعت هذه التقارير التي كانت تجمع بين الدراسة الإحصائية والتاريخية و السوسيولوجية أن تقدم صورة عن الطرق والزوايا بالكيفية التي أرادتها الادارة الاستعمارية لأن أغلبها كان بوحي منها ، حيث أشارت الى أصولها و توزيعها الجغرافي ومدى تأثيرها في الأوساط الاجتماعية ، ومن خلال هذه الدراسات المقدمة انتهجت الادارة الاستعمارية عدة طرق لضرب المؤسسات الطرقية من خلال تتبع ومحاصرة كل العناصر المشتبه فيها وتشديد الرقابة على تحركات رؤساء وأتباع الطرق الصوفية خاصة بعد أن أوحت هذه التقارير بوجود شبكة اتصالات بين الزوايا في الجزائر في الداخل والخارج ، كما انتهجت سياسة خلق الخلافات بين الطرق الصوفية وعملت على محاربة تأثير الزوايا في الجانب التعليمي بعد أن أقدمت على تأسيس المدارس الفرنسية المجاورة للزوايا كما عملت على تكثيف نشاط الإرساليات التنصيرية في منطقة القبائل وخلق الظروف السامحة لنشاطها عبر تأسيس الأديرة والكنائس لمنافسة نشاطها التعليمي والديني والاجتماعي ، ودعمت ذلك من خلال إصدار بعض المراسيم التي تحاصر التعليم القرآني كمرسوم 06أكتوبر 1856م الذي يمنع التعليم في المؤسسات الدينية إلا بعد الحصول على رخصة ، هذه الأخيرة كانت تمنح للأشخاص الموالين لها أو للذين لم تثبت ضدهم سلوكات معادية للمؤسسات الاستعمارية ، ولم يتوقف التضييق الاستعماري عند هذا الحد بل أصدرت مراسيم أخرى كالمرسوم الصادر في 18أكتوبر 1892م الذي يمنح صلاحية تفتيش ومراقبتها من طرف الهيئات المدنية والعسكرية الاستعمارية ، كما اشترط وضع جرد لأسماء الذين يفدون إليها بغرض الدراسة وكل المعلومات الخاصة بهم ، كما يمنع هذا المرسوم على المدرسين المقيمين خارج مكان إقامتهم ، ونظرا للتخوف من نشاط الزوايا فقد أقدمت الادارة الاستعمارية على توجيه مقرراتها التعليمية ، فكانت تسمح فقط بتحفيظ القران دون تفسير ، و أكدت على ضرورة حذف بعض الأبواب الفقهية كالجهاد وهو ما تفسره بعض التقارير التي تتضمن خطورة ما يقدم في الزوايا

(1) العجيلي التليلي ، **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 -1939)** ،المرجع السابق ، ص 44.

ومما جاء فيها : "...تسعى الزوايا التي يدير معظمها مقدمون من مختلف المذاهب الى إفساد عقول الأجيال المقبلة ، ببث عدم التسامح الديني في قلوب الشباب وحملهم على كراهية الكافر ، إن مشايخ الزوايا يختارون في تدريسهم للقراءة نصوصا من القران معادية لنا مما يحطم فيهم وبسرعة الشعور الذي سعينا لتطويره فيهم من طرف مؤسساتنا ، وتعتبر التأثيرات الدينية من ألد أعدائنا والتي يجب أن نخشاها وتخطط لها سياستنا "[1]

ما يمكن قوله أن الدراسات الاستعمارية للمؤسسات الطرقية كانت تهدف بالأساس الى اكتشاف الواقع الاسلامي في الجزائر ، ومعرفة طبيعة وظيفتها الحقيقية وثقلها في الأوساط الاجتماعية ، والتفكير في الاليات التي تسمح بالسيطرة عليها أو الحد من نشاطها وتأثيرها .

ومن النتائج المتوصل اليها بعد هذه السلسلة من الدراسات أن المؤسسات الطرقية تتميز بالاستقلال الذاتي وبذلك فهي تمثل سلطة موازية التي تشكل خطرا على المؤسسات الاستعمارية لأنها تستطيع أن تملأ الفراغ الذي تغيب فيه السلطة الرسمية ، وهو ما حدث خلال فترة الحكم العثماني من خلال الثورات التي قادها شيوخ الزوايا ورؤساء الطرق الصوفية ، وتعود مكانتها المؤثرة في أوساط المجتمع الى طبيعة الخدمات التي كانت توفرها منها الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها

وبذلك لم تكن وظيفتها منحصرة في مجال التعليم الديني فقط و هو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات الاستعمارية كدراسة "مارسال سيميون Simian marcel" الذي اعتبر الزوايا معقل الثورة ضد الأجنبي المحتل لأرض الإسلام على حد تعبيره ، وبذلك فالزاوية ليست فقط مكانا لتعليم القران الكريم [2]. كما اعتبرها "شارل بروسلار Charles Bosselard" رهن إشارة القادة الروحيين [3] ، وهو ما ولد تخوفا لدى الادارة الاستعمارية مما قد تشكله من خطر بعد أن توصلت الى أن الجهاد هو أساس مقدس يعمل على تعبئة "الأهالي" الجزائريين ضد المحتل الأجنبي .

من خلال العرض السابق يمكن القول أن الهدف من الدراسات السابقة باختلاف أطرها للطرقية كان هدفها الأساسي التعرف على الآخر لغرض الهيمنة ، كما أن منطلقاتها كانت ذات بعدين بعد إيديولوجي يستمد أفكاره من التجربة الصليبية ونظرتها للإسلام ، والبعد الآخر سياسي

---

(1) محمد الميلي ، **الشيخ مبارك الميلي** ، دار الغرب الاسلامي ، ط1 ، 2001، ص 39.

(2)Simian (m),**les confréries islamiques en Algérie**, Alger , Jourdan ,1910,p41

Brosselard (ch) ;**les khouans et la constitutions des ordres religieux**

(3) **musulmans** , Alger,1989,p19.

يسعى الى البحث عن آليات الهيمنة الاستعمارية . وهناك من الدراسات من حاولت تشويه الإسلام من خلال عرض الممارسات الفردية واعتبارها قاعدة بنت عليها أحكامها وصنفتها ضمن المعتقدات التي تسببت في تراجع الشعب المستعمر ، أما التقارير التي رفعها الإداريون والضباط فكانت أغلبها تبالغ من خطر الطرق الصوفية ، وكانت تهدف من وراء ذلك خلق مبررات المراقبة والحصار لكل الفاعلين الدينيين وبالمقابل مارست سياسة التقرب والاحتواء .

ه/ سياسة جول كومبون نحو الزوايا والطرق الصوفية أنموذجا: إن المتتبع لسياسة الحاكم العام "جول كومبون" في تعامله مع هذه المؤسسات والتنظيمات يظهر أنه استفاد كثيرا من توجيهات الأعمال الاستخباراتية التي قدمها المستشرقون والضباط ، ويظهر ذلك من خلال إقامة علاقات ودية مع أكبر الزوايا والطرق الصوفية في الجنوب الجزائري : الطيبية وأولاد سيدي الشيخ والقادرية ، ففي سنة 1891م استضاف شيخ الزاوية الطيبية "مولاي عبد السلام " وابنه "مولاي العربي" ، وقام بتقليد شيخ الزاوية وسام جوقة الشرف سنة 1892م ، ومن التصريحات التي أبانت عن وجود علاقات متينة مع أحد أشراف منطقة "وزان" ما صرح به أمام مجلس الشيوخ في 18جوان 1894م :" قدم لنا هذا الشيخ مساعداته لحل بعض الصعوبات التي صادفتنا في تسيير الشؤون الإدارية لسكان الجنوب والغرب الجزائري"(1).

استغل جول كومبون كل المناسبات المرتبطة بالزوايا والطرق الصوفية لاستمالة القائمين عليها والمنتمين لها ، فحرص على حضور مناسبة تشييع جنازة الشيخ "سي أحمد التيجاني" وأشاد بدور الطريقة التيجانية والعلاقة الطيبة التي تربطها بالإدارة الاستعمارية ، غير أن هذه السياسة كان يرافقها الحذر الشديد لما قد يحدث وهو ما تثبته التعليمات الصادرة من الحاكم العام تتضمن ضرورة تشديد المراقبة على المسلمين وتحذر من الطرق الصوفية والزوايا ، منها التعليمة المؤرخة في 24مارس 1893، وأخرى في 16ماي من نفس السنة ، و05أوت 1893م ، وفي نفس الوقت شدد على ضرورة المراقبة لا اضطهادها لأن ذلك يزيد من حماسة المسلمين وهو الأمر الذي وجهه الى المحافظ الإداري لمدينة سعيدة بعد أن اتخذ هذا الأخير قرار غلق المدارس التابعة لزاوية الدرقاوة ، فجاء رد الحاكم العام على هذه الحادثة :" مهما كان مرجع الطرق الدينية ومهما كانت أهدافها فان المطلوب

---

(1) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 - 1919)** ،ج1 ، المرجع السابق ، ص 918.

منكم هو مراقبتها وليس إزعاجها بدون سبب"[1]، وفي نفس الاتجاه كان له دور في إطلاق سراح "ابن الشيخ "تكوك" الذي خلفه لتمثيل الطريقة السنوسية في الجزائر ، حيث تعرض للسجن بعد مغادرته للجزائر في سنة 1885م نحو مدينة جغبوب مركز السنوسيين ، وتدخل الحاكم العام في القضية جعله يكسب أحد موجهي الطريقة السنوسية وتقديمه للخدمات لصالح الادارة الاستعمارية ، هذا الأخير الذي بذل جهودا في سنة 1900م لتوفير المجندين [2]

علق الحاكم العام "جول كومبون" على نتائج السياسة الاستعمارية اتجاه الزوايا والطرق الصوفية على نجاعتها بعد ما حدث للطريقة الرحمانية نتيجة ثورة 1871م ، التي انقسمت على نفسها وتفرعت الى عدة فرق وعبر عن هذا في تقرير له مؤرخ في 02 جويلية 1897م بقوله :" إن العقيدة الدينية هي القوة الروحية الوحيدة التي ما تزال قائمة في هذا البلد ولها وحدها قدرة خارقة على تحريك الجماهير، فإذا لم تكن الطرق والزوايا تناصبنا العداء لما كانت في عز عنفوانها ، فلقد استطعنا شيئا فشيئا وضع هذه القوة الروحية في قبضة أيدينا " [3]

لقيت سياسة الحاكم العام "جول كومبون" استحسانا كبيرا من طرف بعض نواب البرلمان في كيفية التعامل مع قضايا الجزائريين وفقا لما تقتضيه المصلحة الاستعمارية ، ففي سنة 1892م اعتبر "ماسكري Masquerie" حصول فرنسا على طاعة"قدور بن حمزة" أحد قادة مقاومة أولاد سيدي الشيخ انتصارا ، بعد المفاوضات التي جرت بيمه وبين الحاكم العام "جول كومبون" ، وعلق "ماسكري"عن هذا الانجاز بمايلي :"إن "كامبون" قد خرج عن تقاليد الحكام الذين كانوا يصدرون الأوامر من القصور ، ولا يذهبون بأنفسهم الى الميدان ، كإشارة لزيارة "كومبون" بنفسه للمنيعة حيث التقى "قدور بن حمزة" ، والانجاز الآخر الذي قام به الحاكم العام من خلال الحصول على فتوى التي تبيح الحكم الفرنسي في الجزائر[4]

ونظرا لسياسته المتمثلة في المراقبة عن بعد لمختلف الطرق الصوفية وتتبع تحركات ممثليها ومريديها كان يرد بطريقة تبدوا متحكمة كثيرا في نشاطها دون التأثر بما تبديه مختلف التصريحات

(1) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 - 1919)** ،ج1 ، المرجع السابق ، 920.
(2) اجيرون ،المرجع السابق، ص 921.
(3) نفسه.
(4) اجيرون ، المرجع السابق ، ص 922.

والأقاويل التي ظهر منها على صفحات بعض الجرائد كجريدة "صدى وهران " في سنة 1892 التي عنونت إحدى مقالاتها " الخطر الاسلامي" ، و بالموازاة كانت هناك بعض الحملات الدعائية لأفكار الجامعة الإسلامية عبر الصحف المصرية ، والتي كان ينظر إليها على أن الطرق والزوايا ستكون صاحبة المبادرة في قلب الأوضاع لصالح المسلمين ، غير أن تصريحات الحاكم العام "جول كومبون " كانت معاكسة تماما لما كان يدور في الأوساط خلال هذه الفترة ، وعلق على هذه المحاولات التي جاءت لتحريك المسلمين في الجزائر على أنها لا تستطيع تحقيق طموحاتها نظرا لطبيعة السياسة الفرنسية نحو التنظيمات التي تلعب دور المؤثر في قيام الثورات ومما جاء في أحد تصريحاته :" لا يمكن لمثل هذه الحركات أن تنطوي على مثل هذه الحركات أن تنطوي على مخاطر جدية بالنسبة إلينا ولا أن تسيء إلينا إلا في حالة اندلاع حرب أوربية ...الأهالي تهزهم نشوة الكبرياء بسبب الانتصارات التي أحرزها الأتراك ، ولكن مخبرينا كانوا يؤكدون أنهم لم يسجلوا اندلاع أية أعمال شغب ولا لاحظوا أدنى هياج في الأوساط الطرقية ولا في غيرها من الأماكن بالجزائر " [1]

كما ارتبط اسمه بفتوى قورارة سنة 1893م التي سعى من خلالها الى محاولة ضرب الجانب الجهادي للمؤسسات المرابطية ومقاومة نشاط الجامعة الإسلامية والتضييق على حركة الهجرة نحو المشرق نتيجة صدور قوانين ردعية وظروف قاسية أوجدها الاستعمار ضد الجزائريين ، وعليه جاءت فكرة الفتوى التي تعود الى الحاكم العام "جول كومبون" واستند في صياغتها الى مجموعة من المستشرقين ورجال الدين المسلمين ، واعتبروا أن الجزائر المحتلة من طرف فرنسا دار إسلام وليست بلدة مسلمين استولى عليها الكافر وصار حاكما عليهم ولم يتعرض لهم في أمور دينهم بل يحثهم على إجراء أحكامهم الدينية ووظف عليهم قاضيا من أهل دينهم يجري عليهم الأحكام الشرعية وجعل لهم معاشا وافرا يأخذه على رأس كل شهر . فهل مع هذا تجب عليهم الهجرة أم لا ؟ وهل بلادهم التي استولى عليها يقال لها دار حرب أم دار إسلام ؟ بينوا لنا بيانا شافيا وقاطعا للنزاع أيدا الله بكم الدين .

ويمكن أن نعرض ما جاء في بعض نص الفتوى على الشكل التالي :" ما قولكم في أهل بلدة مسلمين استولى عليهم الكافر و صار حاكما عليهم ، ولم يتعرض لهم في أمور دينهم بل يحثهم على

(1) اجيرون ، المرجع السابق ، ص 922.

إجراء أحكامهم الدينية ووظف عليهم قاضيا من أهل دينهم يجري عليهم الأحكام الشرعية وجعل لهم معاشا وافرا يأخذه على رأس كل شهر .فهل مع هذا تجب عليهم الهجرة أم لا ؟ وهل بلدهم التي استولى عليها يقال دار حرب أم دار سلام ؟ بينوا لنا بيانا قاطعا للنزاع أيد الله بكم الدين "(1)

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الادارة الاستعمارية توجهت نحو سياسة اللين أحيانا و سياسة المواجهة تجاه الزوايا وفق ما يخدم مصالحها ، ومرد ذلك إلى كونها تشكل ثقل مالي و اقتصادي في لمجتمع الجزائري و هو ما ساهم بشكل كبير في فعالية المقاومة الشعبية ضد الاحتلال ، و بناءا عليه استخدمت الادارة الاستعمارية طرق مختلفة عبر مراحل تناسب مع ما تمليه الظروف تمثلت إستراتجيتها فيمايلي :

1. اختراق الطرق الصوفية من حلال جلب عناصر دخيلة عن التصوف و نشرها داخل الصفوف ،و شراء الذمم و تولية الوظائف ، و التحالف مع بعض الطرق ، و تزويج بعض رجالها من فرنسيات (2) ،
2. وضع الزوايا تحت الرقابة الأمنية و سجن و نفي بعض شيوخها ، و التقليل من نفوذها بشتى الطرق و الوسائل .

استطاعت الادارة الاستعمارية أن تحقق بعض النتائج في علاقتها بالمؤسسات والطرق الصوفيتين من خلال ترويض بعض منها وتراجع دورها في المقاومة خاصة في بداية الاحتلال وهو الوضع الذي نقله "ابن العنابي"(3) بقوله :"فهم منشغلون بتكوير وتكبير العمائم ، و إطالة أكمام الجبائب وصبغ

---

(1) محمد الأمين بلغيث ، **تاريخ الجزائر المعاصر – دراسات ووثائق - ط2**، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007، ص 133.

(2) كالشيخ محمد الشرقي العطافي تلميذ الشيخ الميسوم و عدة بن غلام الله و صاحب زاوية العطاف) الذي تزوج من امرأة فرنسية، و أحمد التيجاني الذي تزوج من "أوريلي" الفرنسية سنة **1871** ، و فيما بعد أخيه البشير التيجاني الذي أجبره الحاكم العام " جول كامبون" على الزواج من زوجة أخيه أنظر سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج4، ص312 .

(3) هو محمد بن محمود بن محمد بن العنابي فقيه وقاضي ومفتي حنفي ، من مواليد مدينة الجزائر سنة 1189ه/ 1775م، من العلماء والفقهاء الأحناف ، ومن أبرز رجالات الإصلاح والفكر في الجزائر في النصف الأول من القرن 19م، دعا الى التجديد الاسلامي والأخذ بما وصل إليه الغرب من تقدم في العلوم ، تقلد الكثير من المناصب حيث تولى الكتابة لدى الداي "أحمد باشا"(1805 - 1808)، له دراية بالميدان السياسي والعسكري والاجتماعي ، وهو ما تضمنه كتابه بعنوان :"السعي المحمود في نظام الجنود"الذي ألفه في مصر سنة 1826م ودعا من خلاله الى ضرورة النهوض بالمجتمع لأنه أساس التقدم ، كما ترك آثارا أخرى ، توفي بمصر سنة 1850م، أنظر: ناصر الدين سعيدوني: **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الاسلامي**، ط2، دار البصائر ، الجزائر ، 2014، ص 531.

اللحى والشوارب والتكثير في حبات السبح والحولقة و السجلة والتقرب من ذوي السلطان والنقاش حول الحلال والحرام ، أما أمر الجهاد فعندهم قد أصبح من الذكريات الخوالي ، لا يقرأ إلا كآيات في القران أو عبارات في الأحاديث أو في أبواب الجهاد في الكتب الفقهية ..."[1]

- المراهنة على الاختلاف الطرقي من أجل تفتيت الطرق الصوفية ، فلقد أعادوا الصراعات التي كانت بينهم إبان التواجد العثماني .

- إضعاف شيوخ و زعماء الطرق الصوفية ، وانتقاء مقدمين حسب المعايير الاستعمارية ، بهدف القضاء على بنيتها و هيكلتها التقليدية ، و اتضحت معالم هذه السياسة منذ تصريح " جول كومبون" "M.J combon" بالنسبة للزعماء استبدلنا الوجه القوي الذي تتبعه القبيلة من أدنى إشارة منه بعميل عادي تنفيذي ما نزال إلى اليوم نعينه باسم الزعيم المحلي ، لكنه لا يتحلى بأي شيئ من صفات الزعيم السابق.[2] و تم تجسيد هذه السياسة على الطريقة الرحمانية مثلا ، فانقسمت إلى عدة زوايا مستقلة كزاوية قسنطينة ، طولقة أولاد جلال ، العلمة ....تطويق مجالات دعم الزوايا و الطرق الصوفية بالموارد المالية ، من خلال تحديد الزيارات بالرخص .

- تفقير الطرق والزوايا وسلبها الإمكانيات المادية بضرب الأحباس والأوقاف .
- إخضاعها إلى المراقبة من خلال نشر الجواسيس في صفوف أتباعها.
- نشر التناقضات بين الطرق الصوفية بهدف تفكيكها من خلال دعم واحدة على الأخرى.
- تقريب بعض مشايخ الصوفية وتوظيفهم ومنحهم الامتيازات الشرفية [3].

إن النتيجة التي آلت إليها الحركة الصوفية تعود إلى قدرة الترسانة الاستعمارية على إنتاج تصوف سلبي انخرط بشكل مباشر في المشروع الاستعماري ، و هو ما جعلها تستسلم إلى السكونة بعد أن كانت معاقل جهادية مدة طويلة ، ومما حققته السياسة الاستعمارية في استمالة الطرق الصوفية يمكن أن نستخلصه من خلال ما نشرته جريدة الفتح في احدى صفحاتها والتي أشارت من خلالها الى مظاهر التبعية المباشرة للطريقة التيجانية حيث نقلت عن جريدة "الصحافة الحرة" الفرنسية عن زيارة

---

(1) يسلي مقران ، **الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل (1920 -1945)** ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012، ص57.

(2) التليلي العجيلي : السلطة الاستعمارية و النخبة الدينية بالبلاد التونسية ، أعمال الملتقى العلمي الدولي ، **حوليات الجامعة التونسية في خدمة الثقافة العربية ، بحوث في الحضارة و التاريخ** ، العدد 39 ، 1995 ، ص341

بعثة عسكرية للزاوية التيجانية بعين ماضي بدعوة من رئيسها "سيدي محمد الكبير" هذا الأخير أشار على "حسني سي أحمد بن الطالب" قراءة الخطبة التي نوهت بالخدمات الجليلة التي قامت بها الطريقة التيجانية نحو فرنسا بهدف توطيد الاستعمار كما وصفت فرنسا على أنها أم الوطن الكبرى .

ظاهرة التدجين كانت من الوسائل التي ارتكزت عليها ادارة الاستعمار في توجيه وتوظيف الطرق الصوفية، لكن هذا الأمر لا ينطبق على كل الطرق وشيوخها، لكن استطاعت استغلال هيمنتهم على الحياة الدينية وإخضاعهم لخدمة المصالح الاستعمارية، ومن مظاهر تبعية بعضها للإدارة الاستعمارية ما صرح به أحد شيوخ الزوايا : " لقد صرنا مع الدولة الفرنسية كالأصبع الملتصق بالراحة فنحن وإياها ذات واحدة وما يصيب أحد الطرفين يصيب الآخر واني أدعوا لدولتنا الجمهورية العزيزة أناء الليل وأطراف النهار "(1)

إن تراجع دور الطرق الصوفية في قيادة المقاومة الوطنية لايمكن أن نصفه بتمسكها بخيار المهادنة فالطريقة الدرقاوية مثلا استمرت في موقفها المناهض للاستعمار، حتى أن التقارير الفرنسية كانت تصف نشاط هذه الطريقة بالتعصب ورفض أي شكل من أشكال التعاون مع الفرنسيين بل وصل الأمر إلى الجهر بالدعوة للجهاد (2).

عرفت الطرق الصوفية تراجعا في تأثيرها على الرأي العام خاصة مع بداية الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة عوامل كثيرة منها الممارسات الاستعمارية اتجاه المنظومة المرابطية تمثلت في استحداث فئات تابعة للإدارة الاستعمارية ، بالإضافة الى إعلان مشايخ الطرق والزوايا ولاءهم لفرنسا والوقوف ضد الدولة العثمانية ، اضافة الى التحولات التي عرفتها الجزائر فيما بعد على المستوى الاجتماعي والثقافي التي ساهمت في تقليص القاعدة الاجتماعية للطرق الصوفية ، اضافة الى انعكاسات الهجرة الى أوربا عامة وفرنسا على الخصوص وتأثيراتها المختلفة عن طريق المدارس والمشاركة في الحرب العالمية الأولى ، كل هذا أدى الى تراجع الأطر الاجتماعية للطرق الصوفية ، وتراجع وصايتها الروحية على الأفراد.

.

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 4 ، المرجع السابق ، ص185.

(2) عبد المجيد الصغير ، **إصلاح الفكر الصوفي في القرنين 19/18** م ، منشورات دار الأفاق الجديدة المغرب ،ص 291

3/ الأبعاد الاستعمارية من تقويض الأوقاف الإسلامية :

اصطدمت السياسة الاستعمارية بنشاط المؤسسة الوقفية ، هذه الأخيرة شكلت عائقا أمام مشروع تفكيك المجتمع الجزائري و التوسع الاستيطاني ،وكانت للإدارة الاستعمارية العديد من المبررات منها أنها حافظت على التماسك الاجتماعي من خلال ما وفرته من إمكانيات اقتصادية ، ويظهر ذلك من خلال إلقاء نظرة عن المداخيل الوقفية في مدينة الجزائر التي وصلت الى وفي هذا السياق كتب أحد الفرنسيين :" إن مناعة الأملاك المحبسة تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها أمام الإصلاحات الكبرى ، التي هي وحدها القادرة على تحويل الإقليم الذي أخضعته أسلحتنا الى مستعمرة حقيقية "[1].

كما أنها أحد منابع المقاومة ووجب تجفيفها كما أن الاستعمار تبنى إيديولوجية الدولة القطرية التي يجب أن تحتكر السلطة والإنفاق العمومي ، ووجدت في نظام الوقف أحد العراقيل التي حالت دون سياسات التوسع الاستيطاني التي كانت تسعى الى التمكين لها ، وتنافس المبادئ الاقتصادية الاستعمارية ، حيث إن الوقف في حد ذاته جهاز إداري ومؤسسة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين ،[2] ولذا عمدت الإدارة الفرنسية إلى إصدار العديد من القرارات التي تنص على ضرورة إلحاق الأملاك الوقفية بالخزينة العمومية ، و لتسهيل هذه العملية أصدرت مجموعة من القرارات تمهيدا للسيطرة الكاملة على مداخيلها و من هذه القرارات :

أ/ **مرسوم 08 سبتمبر 1830** : صدر في عهد الجنرال "كلوزيل " الذي اهتم خلال فترة حكمه بمشاريع الاستعمار و التنظيم الإداري للمستعمرة ، أصدر هذا المرسوم الذي تضمن بنودا نصت على أن السلطات الفرنسية لها الحق الكامل في ضم أملاك موظفي الإدارة التركية السابقة ، و الفئات الأخرى كالكراغلة و الحضر و الأوقاف الأخرى التي كانت تابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين ، و يمكن أن نذكر ما يوحي إلى هذا من خلال ما تضمنته القرار من مواد و هي كالتالي :

المادة الأولى : كل المنازل و المخازن و الدكاكين و الحدائق و الأراضي و المؤسسات المختلفة التي كانت سابقا تحت سلطة الداي و البلديات و الأتراك الذين غادروا الجزائر أو التي كانت تسير من طرفهم و

---

(1) حنيفي هلايلي ، أوراق ...، المرجع السابق ، ص 210.

(2) عماري طيبي ، "الدولة والمؤسسة الوقفية ، مناقشة لعلاقة السياسي بالديني من خلال الوقف"، **مجلة الناصرية** ،العدد 07 ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، جوان 2016، ص366.

هي ضمن مداخيلهم التابعة لأوقاف مكة و المدينة مهما كان شكل الارتباط القانوني الذي يلزم تبعيتها ستصبح تابعة لأملك الخزينة العامة (الدومين) و تخضع لتنظيمها و تسيرها (1)

المادة الثانية :ـ نصت هذه المادة على أن كل المالكين و المستأجرين للأملاك التي أوضحتها المادة الأولى ملزومون بتقديم تصريح في أجل أقصاه ثلاثة أيام و هذا التصريح يقدم من خلاله صورة واضحة عن طبيعة ووضعية الأملاك التابعة لهم أ, المنتفعين بها ، كما تقدم حسابات المداخيل الخاصة به (2)

لم تتوقف الإجراءات القانونية من طرف الإدارة الاستعمارية تجاه مصادرة الأوقاف عند هذا الحد ، حيث اتبع الجنرال " **كلوزيل**" هذا القرار بقرار آخر في 07 ديسمبر 1830 الذي نص على الاستيلاء الكلي على الأملاك التي كانت موجهة للحرمين الشريفين ، أو جهات أخرى و الإدارة الفرنسية لها حق التصرف في تسيرها أو تأجيرها ، (3)

أما المادة الرابعة من هذا القرار فقد وجهت تعليمة الكل المشرفين على إدارة الأوقاف من مفتين وقضاة و علماء و غيرهم مما أكلت إليهم مهمة إدارة الأملاك الوقفية ، هذه التعليمة نصت على ضرورة تقديم الوثائق المتعلقة بالأملاك من كتب و سجلات ووثائق إلى مدير أملاك الدولة ، مرفقة بقائمة خاصة بأسماء المكترين و قيمة مداخيل الإيجار في فترة آخر دفع (4) كما يجب عليهم تقرير حسب ما نصت عليه المادة الخامسة من هذا القرار، يتضمن المبالغ الكافية لصيانة المساجد و النشاطات الخيرية و المصاريف الأخرى المطلوبة ، التقرير يقدم إلى مدير الأملاك العمومية ، و يكون الدفع كل شهر مسبقا ، ابتداء من جانفي(5).

و هناك من المواد التي تضمنت الإغراء و العقوبة في حال التبليغ و عدمه للأملاك الوقفية و هذا ما جاء في المادتين السادسة و السابعة :

- **المادة السادسة** : " كل شخص خاضع في المادة الثالثة من هذا القرار و لم يدل ما عنده يحكم عليه بغرامة مالية لا تقل عن المد خول السنوي للعقار الذي يستغل" مضمون هذه المادة يدل

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5، ص161

(2) نفسه

(3) Terras, jean. **Essai sur les bien habous en Algérie et étude de législation colonial en tunisie** ,thèse pour soutenue le doctorat, faculté de droit université de Lyon ;1899,p101

(4) Terras, jean , op.cit, p 101

(5)Ibid

على أن الإدارة اتخذت شكل التهديد كآلية لتحقيق عملية الجرد الكاملة لأكبر عدد ممكن من الأوقاف.

- **المادة السابعة** : "كل شخص يكشف للحكومة الفرنسية عن وجود بناية غير مصرح بها سيكون له الحق في نصف الغرامة التي ستفرض على المتسترين ".

بناءا على قانون 07 ديسمبر1830 ، أصبحت كل الأوقاف تابعة للأملاك الفرنسية (الدومين)، مع ذلك لم يتم تطبيقه على أغلب المدن ، حيث طبق في كل من وهران و عنابة ، و بشكل جزئي في مدينة الجزائر، حيث يسمح هذا القانون بتسليم أملاك الأوقاف إلى المصالح الاستعمارية منها :

- أوقاف العيون، تم تسليمها إلى مهندسين فرنسيين .
- أوقاف الطرق سلمت إلى مصلحة الجسور و الطرق نتيجة ضعف الأمناء و عدم قرتهم على أداء المهام[1]
- أوقاف المساجد تم فسخ نشاطها بدعوى أن مداخيلها موجهة إلى خارج البلاد[2].
- من خلال القرارين السابقين يمكن القول أن الأوقاف تراجعت مداخيلها و ساءت وضعية هياكلها ، وانعكس ذلك سلبا على واقع الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري، يمكن تلخيص النتائج السلبية بعد تطبيق هذين القرارين في مايلي :
- أوقاف الجيش الانكشاري: صودرت هذه الأوقاف لأنها خاصة بالأتراك ، وإبقاؤها قد يساهم في حركة تمرد ضد الوجود الاستعماري .
- تراجع أداء المؤسسات الإسلامية بعد الاضطراب التنظيمي الذي سادها ، نتيجة ضرب مداخيل الأوقاف التي تشرف على دفع أجور الأئمة و المدرسين القائمين على صيانتها و المحافظة عليها .
- تراجع مداخيل الأوقاف نتيجة عدم تحكم الفرنسيين في طبيعة نظامها و كيفية الإشراف على تسييرها.

---

(1) Terras, jean , op.cit, p 101
(2)Ibid

- تدهور واندثار الكثير من المؤسسات الإسلامية ، بعد حملة الهدم و التحويل التي أقدمت عليها الإدارة الاستعمارية بحجة المصلحة العامة ، إما لمصلحة مدنية أو عسكرية و من أمثلة المساجد التي حولت إلى ثكنات عسكرية كمسجد سيدي عمار التنسي ، و مسجد علي خوجة و مساجد حولت إلى مخازن للأسلحة و مستشفيات كجامع محمد الكبير و سيدي الهواري و جامع حسن باشا بوهران و أخري حولت إلى مراكز صحية و صيدلية (1)، و مساجد عطلت على أداء مهامها وبقيت عرضة للعوامل الطبيعي من دون ترميم أو إصلاح ، و هو ما أعطى الحجة للفرنسيين على قابلية تهديمها ، و في إطار النشاط المزدوج للاستعمار بين المؤسسة العسكرية و الكنيسة تم تحويل بعض المساجد إلى كنائس كجامع القصبة و جامع كتشاوة.(2) و بهدف التحكم الكلي و المباشر في مداخيل الأوقاف باشرت الإدارة الاستعمارية في مجموعة من الإجراءات التنظيمية و هي التي أقرها الجنرال "كلوزيل" في تعليمته إلى مدير المالية و التي تضمنت ضرورة إرساء إجراءات لإعادة النظام المسير للأوقاف ، وبعد مرور أيام عن صدور هذه التعليمة ، أصدر الوالي العام قرارا ينص على تدابير جديدة لضبط تسيير الأملاك الوقفية و التحكم أكثر في مداخيلها و من هذه الإجراءات مايلي :
- تعيين مراقب مسلم يعين بجانب وكيل الحرمين الشريفين .
- القيام بجرد السجلات و التأكد من المبالغ الموجودة في الخزينة، وذلك بحضور المفتي و مراقب الأملاك .
- يتكفل المراقب بالمداخيل و المصاريف إلى غاية تحديد تاريخ لإشعار آخر[لخ]
- صدرت الكثير من القرارات المتعلقة بضم الأوقاف ، و ذلك لإضعاف الشرعية القانونية، ومنها قرار الجنرال "بيجو" بتاريخ 23 مارس1843، يقضي بوضع الأوقاف تحت إدارة وموظف فرنسي لإدارة "الدومين" بهدف الرفع من مداخيل الميزانية الفرنسية ، و السيطرة على الأعيان المناوئين للاحتلال الفرنسي.

---

(1) نادية إبراهيمي، **الوقف وعلاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري**، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة الجزائر (رسالة ماجستير) ص28 .

لم يتوقف صدور القرارات الموجهة ضد الأوقاف الإسلامية عند هذا التاريخ ، حيث صدر مرسوم آخر بتاريخ 01 أكتوبر1844م ، هذا الأخير الذي استهدف الوقف باعتباره ملك غير قابل للمعاملات العقارية ، حيث نصت المادة الثالثة منه إلى جواز إدخال الأوقاف في إطار المعاملات العقارية ، أي ملكية قابلة للبيع و الشراء ، وبالتالي فسح المجال للعناصر الأجنبية من امتلاك الأراضي الوقفية ، وبالتالي ضرب مداخيل الأوقاف و تراجع عدد الهياكل للمؤسسة الوقفية ، وبالتالي تم القضاء نهائيا على خصوصية النظام الوقفي المتمثلة في كونه ملكية لا التصرف فيها(1)

وفي الثالث من أكتوبر1848م تم إصدار قرار ينص على ضم كل الهياكل الدينية التي كانت تخضع لإدارة الوكلاء وأصبح تسييرها تابعا لأملاك الدولة (الدومين) ، كما اجبر الوكلاء على التعاون مع الإدارة

الاستعمارية من خلال تقديم كل الوثائق المتعلقة بالأملاك الوقفية ، مرفقة بجرد المداخيل و المصاريف ، هذا الأمر حددته التعليمة في اجل لا يتجاوز عشرة أيام (2)

و يمكن عرض مضمون هذا القرار الذي اشتمل على ثلاث مواد نذكر منها :

المادة الأولى أكدت على أن البنايات التابعة للمساجد و المرابطين (القباب و الأضرحة) ، و الزوايا ، و بصفة عامة كل المباني الإسلامية ، التي ما تزال بصفة استثنائية تحت إدارة الوكلاء ، قد أصبحت منذ الآن موضوعة تحت إدارة أملاك الدولة .

أما **المادة الثانية** فجاء فيها انه على الوكلاء وضع ما بأيديهم من وثائق و مداخيل و أوجه صرف و مصاريف و قوائم أملاك الخ . خلال عشرة أيام من إخطارهم رسميا (3)

ويمكن أن نكشف عن أبعاد السياسة الاستعمارية من مصادرة الأوقاف الإسلامية من خلال عرض تصريح أدلى به " جونتي دو بوسي Genty de Bussy" جاء فيه : " ما من دين بلا عبادة . و ما من عبادة بلا تكاليف . لقد وعدنا بان نحترم ديانة المغاربة لكننا استولينا على الأملاك

---

(1) محمد السعيد قاصري "موقع المسجد في المشروع الاستعماري (1830 -1900) ، "**مجلة المعيار** " ، العدد10 ، للطباعة و النشر ، ص167.

(2) نفسه .

(3)Aumerat «le bureau de bienfaisance musulman »**R** ,**A**, volume 43 , année1899, P189-190

التي بها وحدها تستطيع هذه الديانة أن تحافظ على طقوسها و أن تفعل شيئا ما ! لقد وعدنا المغاربة باحترام ديانتهم لكننا حرمنا هذه الديانة من كل الوسائل التي تحفظ لها كرامتها و تمكنها من دفع أجور مشايخها و تقديم المساعدة للفقراء !لقد سمحنا لها بالحفاظ على الشعائر لكننا انتزعنا منها الموارد !ذلك يعني أننا نتلاعب أمام الملا بما يعتبر الأكثر قدسية ، و ندوس التزاماتنا بالأرجل ، و نعزل أنفسنا عن أوربا ! لماذا ؟ لوضع اليد على ما يملكه بعض التعساء . لا ، لن تحتمل فرنسا ابدأ إن يخطر ببال احد أن لديها مثل هذه الفكرة الجائرة ! إن الكنوز التي تجنى من انتهاك الدين لا تساوي الاحترام الذي نجنيه من الحفاظ عليه . على الإمبراطوريات الكبرى أن يكون لها قدر من الضمير اكبر مما لدى الأفراد ، و قد قال احد الملوك ،... إننا هنا نترك للمغاربة معابدهم ، وتكاياهم من غير أن نترك لهم وسائل صيانتها ، فيحل بها الخراب ، و معها يصاب الدين بالوهن ، ثم نقول أننا نحترم هذا الدين !...من الأفضل أن نخاطب المغاربة بالقول: (نحن جئنا بموجب إعلان استسلام، لكننا لا نريد الالتزام به أبدا ، ارحلوا) ، فعلى الأقل سيقتنعون بصراحتنا "[1].

وعن الأهداف الاستعمارية من محاربة الاستعمار للمؤسسات الوقفية يقسمها "شكيب أرسلان [2]" الى غرضين مهمين : أما الغرض الأول : فهو طمس هذه الأوقاف من أصلها ، لأن الإفرنج لا يكرهون في الدنيا شيئا ككرههم للأوقاف الإسلامية ، ولا يخافون في مستعمراتهم من شيء كمخافتهم منها : لأنهم يعتقدون أن المسلمين إذا أحسنوا إدارتها و ضبط حاصلاتها ، كان لهم منبع إمداد عظيم في أمورهم السياسية فلذلك تراهم يسعون بقدر طاقتهم في محو ها .

و أما الغرض الثاني : فهو إمداد المبشرين و الرهبان و توطيد أقدامهم في بلاد الإسلام ، ليتمكنوا من بث دعايتهم بين المسلمين ... ، فبدلا من أن هذه الحكومات المستعمرة تشتري لهؤلاء المبشرين عقارات و أراضي من مالها ، تجد الأقصد و الأوفق أن تصرفهم في أوقاف المسلمين.

---

(1) صادق سلام ، **فرنسا و مسلموها – قرن من السياسة الإسلامية (1895 -2005)** ، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث (كلمة) ، ترجمة زهيدة درويش جبور ، ط 1، 2012 ، ص 164.

(2) شكيب أرسلان ، **الرحلة الحجازية المسماة : الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج الى أقدس مطاف** ، صححها وعلق عليها : حسن السماحي سويدان ، دار النوادر ، ط1، 2007، ص144 -145.

يمكن أن نستنتج ما وصلت إليه الأوضاع العامة للمجتمع الجزائري نتيجة المصادرة التي تعرضت لها الأملاك الوقفية الإسلامية فبحرمانه من خدمات و أموال هذه المؤسسات ازدادت حالة الفقر و البؤس بين الأوساط الاجتماعية ، وأضحت السمة البارزة خلال فترة الاحتلال الفرنسي وهو ما يظهر من خلال ما جاء على صفحات أحد المصادر الفرنسية التي تكشف عن مظاهر السياسة الاستعمارية وتداعياتها على المجتمع الجزائري وهو ما تذكره اللجنة الإفريقية في أحد تقاريرها بتاريخ 07جويلية 1833م جاء فيه : " ضممنا الى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف و استولينا على أملاك طبقة من السكان كنا قد تعهدنا برعايتها و حمايتها ... وبلغ بنا الأمر الى درجة أننا كنا نغتصب الأملاك ثم نجبر مالكيها على دفع المصاريف اللازمة لهدمها وكنا نجبر الناس على مصاريف هدم المساجد " [1] من خلال عرض ما كتبه "دو توكفيل De tocqueville" في اللجنة البرلمانية سنة 1847م : " إننا وضعنا أيدينا في كل مكان على الأوقاف ، التي كانت توجه للمصالح الخيرية و التعليم ، وحولناها عن الاستعمالات الأصلية ، و كانت نتيجة ذلك أن نقصت المؤسسات الخيرية ، و تركنا المدارس تسقط ، و فرقنا حلقات العلم ، و لم يعد هناك توظيف لعلماء الدين و رجال القضاء ، لقد انطفأت حولنا الأنوار التي كانت تضيء " [2]

يمكن القول بعد العرض التاريخي لأهم القرارات والمراسيم الموجهة ضد الأوقاف الاسلامية أن هذه الأخيرة فقدت صفة الحصانة وذلك لكونها تتعارض مع أهداف المشروع الاستعماري ، وهو ما عبر عنه أحد الكتاب الفرنسيين "زايس Zeys" بقوله :"إن الأوقاف الاسلامية تتعارض مع السياسة الاستعمارية ولا تتماشى مع الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر" كما أن هذه المراسيم كانت لها انعكاسات سلبية على واقع المؤسسات التعليمية فاضطراب المؤسسة الوقفية أدى الى تراجع الحركة التعليمية وامتدت الى الجانب الاجتماعي ، ومن مظاهر هذا الوضع تناقص عدد الطلبة و الأساتذة ووصل الأمر الى تراجع وضعية الخطباء والأئمة و المدرسين و الحزابين والشيوخ و المؤذنين و القائمين على شؤون الأضرحة .

---

(1) عبد الرحمن الجيلالي ، **تاريخ الجزائر العام** ، ج 3، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994، ص 445.
(2) سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص 61،

4/ موقف الاستعمار من القضاء الإسلامي (مظاهر و أساليب):

رغم تعهد الفرنسيين باحترام المقدسات الإسلامية ، غير أن هذه الالتزامات تعرضت للنقض منذ بداية الاحتلال ، بعد سلسلة الملاحقات والمتابعات للقضاة والمفتين مثل ما حدث في بداية الاحتلال مع الشيخ ابن العنابي والشيخ ابن الكبابطي ، ونتيجة لغياب صورة واضحة عن النظام القضائي الذي كان سائدا في الجزائر العثمانية ، فلم تظهر ملامح التغيير الاستعماري في مجال القضاء خلال الفترة مابين 1830 إلي غاية 1841 ، مع وضع بعد التعديلات الجزئية تمثلت في القرار الذي صدر عن الحاكم العام بتاريخ 09 سبتمبر 1830م ، الذي نص على إنشاء محكمة بمدينة الجزائر مشكلة من قضاة فرنسيين لهم صلاحيات مدنية وجزائية ويضاف إليهم قضاة مسلمون أو يهود إذا تعلق الأمر بالمتهمين المسلمين أو اليهود ،لكن هذا القرار ألغي بتاريخ 22 أكتوبر 1830م [1]. ومنذ سنة 1834م تم إنشاء ثلاثة محاكم قضائية وفق النموذج الفرنسي منها : ثلاث محاكم من الدرجة الأولى تشكل من قاضي واحد في كل من مدينة الجزائر ووهران وعنابه ، إضافة إلى محكمة تجارية بمدينة الجزائر تتكون من سبعة (07) أعيان من اختيار الحاكم العام لمدة سنة .ومحكمة عليا تحكم في القضايا المدنية ، والقضايا التي تكون بين المسلم والمسيحي واليهودي ، تتشكل من رئيس وثلاثة قضاة ووكيل جمهورية .إضافة إلي المترجمين والموثقين والشهود و غيرهم .

وكانت البداية الفعلية في التدرج في إقصاء القضاء الإسلامي مع صدور المرسوم بتاريخ 1841/02/28 الذي يقضي بتنظيم القضاء ونتج عنه منح صلاحيات النظر في قضايا الجنايات والجنح لصالح محاكم الاستئناف وإنشاء مؤسسات القضاء الفرنسي بالجزائر منها : محاكم قضاة الصلح ومحاكم ابتدائية وأخرى استثنائية إضافة إلي محاكم العسكرية كل هذه المؤسسات القضائية تخضع إلى القانون الجنائي الفرنسي "بيجو" لوزير الحربية أنه على فرنسا استحداث قضاء جديد يختلف في نصوصه عما هو موجود في فرنسا وكل أوروبا ، كما أوضح له أن هذا القضاء يكون لخدمة الأوربيين بالجزائر، وليس للأهالي الجزائريين الذين رغم أنهم لمسوا معالم التشريعات الجديدة الموجهة

---

(1) بورغدة رمضان ، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة مابين 1830 - 1892 ، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** ، العدد الرابع ، جامعة محمد صغير ببسكرة ، جانفي 2009 ، ص 25.

نحو سياسة مركبة لفرنسة القضاء الإسلامي إلا أنهم بقوا منذ البداية تحت رحمة القوانين الاستثنائية وعدم تطبيق القانون الفرنسي عليهم حرفيا (1).

ولم يتوقف الأمر عند حد إصدار المراسيم التي استهدفت القضاء الإسلامي بل امتد إلى اتهام القضاة المسلمين بالتواطؤ السياسي مع المقاومة ، واستمرت الإدارة الاستعمارية في محاربة دور القاضي المسلم من خلال جملة من الإجراءات والمراسيم خلال الفترة الممتدة مابين 1841 و1854 ، هذه الأخيرة أدت إلى انتزاع سلطة القاضي المسلم وجعله أداة تنفيذية تحت رقابة القضاة الفرنسيين (2) ، ومن أمثلة هذه المراسيم ، المرسوم الذي صدر في 26 سبتمبر 1842 منح المحاكم الفرنسية حق النظر في القضايا التي تخص المسلمين وإصدار الأحكام التي تخصهم ، وجاء التأكيد على مضمون هذا المرسوم في 31 ديسمبر 1859 الذي تضمن إجراءات تنظيم العدالة المدنية الإسلامية ومنح حق رقابة العدالة الأهلية إلى السلطة القضائية الفرنسية ، ويتولى هذا المهمة المحامون العامون (3) .

كما أن القضايا التي فصل فيها القاضي المسلم يعاد النظر فيها من طرف المحاكم الفرنسية، وهذا يشكل مظهر آخر من مظاهر التدخل التدريجي في القضاء الإسلامي. بعد أن أصبح دور المجالس الإسلامية دورا استشاريا، واستمرت هذه السياسة غالى عهد" نابليون" الذي عرف بالمملكة العربية ، حيث أصدر في عهده قرارا بتاريخ 1860/03/15م حدد من خلاله المهام القضائية على مستوى المناطق العسكرية والتي منها إجراء التحقيقات والتحريات في أهم الجرائم الموجهة من طرف الأهالي (4) وفي سياق محاولات فهم التنظيم القضائي وتشريعاته ، لتوجيهه وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية قام أحد رؤساء المكاتب العربية "شارل ريشارد" رئيس مكتب الأصنام ، بإعداد دراسة حول تشريع الإسلامي سنة 1849م ، هذه الدراسة كانت تهدف حسبه إلى معرفة المعالم الأساسية التي يقوم عليها القانون الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية ، ومحاولة تكييفه وفق ما يجعل الأهالي أكثر

(1) . سعد الله (أبو القاسم) .**تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص.427.

(2). سعد الله (أبو القاسم) ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1860 – 1900)** ، المرجع السابق ، ص 362 .

(3). سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ،ص 429 .

(4) Bernard Victor , **Indicateur général de l'Algérie ou description géographique et historique de toutes les localités comprise dans ses trois provinces** , tipographie Rastide , 3éme éd ,Alger, 1867 , p 52.

تقبلا للحضور الفرنسي في هذا المجال، وبشكل تدريجي يمكن فرض السيادة عليهم . (خ) ، ومن مظاهر التوجيه الاستعماري للمؤسسة القضائية استحداث تنظيمات جديدة منها :

أ/ المجلس الاستشاري للفقه الاسلامي : ظهر هذا المجلس بقرار من وزير الشؤون الحربية الذي نص على تشكيله بتاريخ 27أفريل 1855م ، وبمقتضى القرار تم تقسيم الجزائر الى مناطق قضائية ، كما نص على أن يكون مقره بمدينة الجزائر وتابعا بصفة مباشرة للحاكم العام ، يضم تسعة أعضاء من رجال القضاء و الإفتاء ، ومن علماء الدين الاسلامي بشكل عام وسلطة تعيينهم تعود الى وزير الحربية ، أما اجتماعاته فتكون بأمر من الحاكم العام ، وقراراته و آراءه في القضايا المطروحة لايمكن العمل بها إلا بعد موافقة وزير الشؤون الحربية ، ضم هذا المجلس من الشخصيات الدينية التالية : " بلقاسم بن بوزرخيني قاضي في المكتب العربي بالأصنام بصفته رئيسا للمجلس والشيخ حسن بن بريهمات كاتبا عاما للمجلس وهو قاضي في المكتب العربي بالبليدة ، و حميدة بن العمالي قاضي المالكية في الجزائر و الطاهر بن فارس شيخ مدرسة تلمسان ، وأحمد بن عياد قاضي المكتب العربي بتلمسان و محمد العياشي بن برنو مفتي مستغانم ، وأحمد المبارك و المكي البوطالبي شيوخ مدرسة قسنطينة (بر)

اعتبرت السلطة الاستعمارية أن استحداث هذا المجلس رغبة منها في تنظيم القضاء الاسلامي الذي يسمح بتطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية بشكل موحد ، غير أن حقيقة إيجاد هذا المجلس كانت اسمية فقط ، ويبدوا أن الادارة الاستعمارية تظاهرت في سياستها بالاهتمام بالشؤون الإسلامية دون فتح المجال لاستقلالية القائمين عليها من رجال الدين الاسلامي ، وهو ما يظهر من خلال مواد القانون المشكل لهذا المجلس التي تجعل قراراته غير نهائية مالم يصادق وزير الحربية ، كما تشير مواد القانون أيضا الى الجرائم والاعتداءات يتم النظر فيها طبقا للقانون الفرنسي وقرارات الحاكم العام (تر.)

والمحاكم الإسلامية تحت مسؤولية الحاكم العام في المناطق العسكرية وتحت مسؤولية الوالي في المناطق المدنية ، وبذلك لم تترك السلطة للمجلس الاستشاري للفقه الاسلامي ، ومجال تطبيق

---

(1) ابراهيم لونيسي ، **القضايا الوطنية في جريدة المبشر "1847 -1870"**، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1993 - 1994 ،ص116.

(2) نفسه ، ص 118.

الشريعة الإسلامية أصبح محصورا بين الأهالي ، ويشمل القضايا المتعلقة بالأحوال لمدنية كالزواج والطلاق والميراث ، و هو الأمر الذي دفع بالأهالي للتقاضي في المحاكم الفرنسية ، وبذلك أصبح النظر في قضايا المسلمين مرتبط بقرارات سياسية تابعة لسلطة الحاكم العام وفق القانون الفرنسي ، وأصبحت المبادرات الرسمية في تشكيل المجالس الإسلامية اسمية فقط لا تعبر عن استقلاليتها في أداء مهامها وتنفيذ قراراتها إلا بعد الرجوع الى سلطة الحاكم العام[لخ.]

استمرت الإجراءات و المراسيم الفرنسية في إقصاء القضاء الإسلامي ، من خلال تجريد القاضي المسلم من كل الصلاحيات بالمقارنة مع القاضي الفرنسي ، حيث فرض مرسوم بتاريخ 13 ديسمبر 1866م على المسلمين التقاضي لدى قضاة الصلح الفرنسيين وليس المسلمين الذين أصبح دورهم مقتصرا على تنفيذ الأحكام فقط[بر.] ومن النقاط الأخرى التي نص عليها هذا المرسوم مايلي[تر] :

- تعيين مجالس استشارية فقط ، بدل المجالس ذات السيادة التي طالب بها الأعضاء المسلمون .
_ إنشاء غرف خاصة بالمسلمين في كل محكمة (فرنسية) .
_ منح المعاونين المسلمين صوتا تداوليا فقط ، رغم أن عددهم أقل من عدد القضاة الفرنسيين .
_ إنشاء مجلس أعلى للفقه الإسلامي مهمته إعطاء الرأي في المسائل التي تعرض على محكمة الاستئناف الفرنسية والمحاكم الفرنسية عموما . ورأي هذا المجلس استشاري فقط .
_ تصنيف القضاة المسلمين إلى ثلاث طبقات وتحديد أجور كل طبقة .
_ تخفيض عدد الدوائر القضائية للتخلص من القضاة القدماء .
_ اختيار القضاة عن طريق الامتحان .

كما تضمن المرسوم أيضا بنودا تتعلق برواتب القضاة المسلمين سنويا ، ونص على أن الحاكم العام هو الذي يعين القاضي ونائبه وأن كل محكمة يكون فيها قاض ونائب أو نائب وعدل[ير] .

---

(1) Richard (Charles), **De L’esprit de législations musulmane** ,Alger ,1849 ,p 04

(2) سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص -ص، 443 - 444 .

(3). نفسه ، ص448 .

وفي ظل الحكم المدني ظهر نفوذ المستوطنين في كل المجالات وأصبحوا يسيطرون على تسيير القضاء لذلك عملوا كل ما في وسعهم للقضاء على القوانين والإجراءات الإسلامية . وكان أبرز ما قاموا به هو الضغط على الحكومة لإلغاء مجالس الاستئناف التي عمل بها القضاء على عهد نابليون الثالث وأعطيت صلاحياتها للمحاكم الفرنسية ، وأصبح القاضي المسلم يخضع للقاضي الفرنسي بشكل كبير ، خاصة بعد ثورة المقراني سنة 1871م ، حيث وجهت المحاكم الفرنسية العديد من التهم للأهالي الجزائريين سنة 1871 منها 71 حكما بالإعدام طبقا للقضاء الفرنسي الذي نظر إلى هؤلاء أنهم أخلوا بالأمن الفرنسي وزعزعوا استقراره في الجزائر (1). الأمر يختلف في منطقة بني ميزاب ، هذه الأخيرة التي شكلت وحدة قضائية بالنسبة للفرنسيين لأنها تتبع المذهب الاباضي ، حيث اعترفت لهم الإدارة الاستعمارية بإجراءات الشريعة الإسلامية وإتباع تقاليدهم ومجالسهم خلال الحماية (1853 -1882) رغم بعض التغيرات بعد فرض الاحتلال 1882م إلا أن المذهب الاباضي استمر الاستناد إليه في المحاكم القضائية (2)

عرف عهد الجمهورية الثالثة سن مجموعة من المراسيم أكثر اقصاءا وضغطا على القضاء الإسلامي .منها مرسوم 20 أكتوبر 1870 الذي استحدث نظام المحلفين الذي تشكل من المستوطنين الذين أصبحوا بمثابة الآمر الناهي في مجال القضاء وهو ما توضحه الأعداد الكبيرة للأحكام القضائية التعسفية في حق الأهالي الجزائريين منها ما صدر سنة 1872م ضد 620 شخصا والحكم بالإعدام ضد 71 شخصا بتهمة حرق الغابات ، وعبر عن هذا الوضع "آجيرون" بقوله : " أراد المعمرون أن يكونوا قضاة فعليين ، وامتدت أحكامهم حتى إلي رؤساء القبائل ، وهو الأمر الذي أدى إلى اشتداد المقاومة " (3) لقيت هيئة المحلفين معارضة شديدة من طرف الهيئة السياسية ، التي وقعت تحت ضغط امتعاض الأهالي الجزائريين ، إضافة إلى المصاريف المالية الموجهة لهذه الهيئة ، هذا الموقف تضمنته مراسلة الحاكم العام "شاتري" إلى وزير العدل مؤرخة

---

(1) بوعزة بوضرساية ، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 - 1930) وانعكاساتها على المغرب العربي** ، د. ط ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر .2010 ، ص 143 .

(2). سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص455

(3).آجيرون (شارل روبير) ،**تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج2 ،ص34 - 35 .

(4). نفسه .

(5) نفسه .

في 14 أفريل 1874 جاء فيها :" يجب أن تلغى هيئة المحلفين أو تنتزع منها على الأقل سلطة الفصل في القضايا المستعجلة ، وفي التهم المنسوبة للأهالي لأنها تعتبرهم دائما مذنبين مهما كانت براءتهم "[1].

استمر العمل بهيئة المحلفين رغم كل الانتقادات التي رفعت ضدها ، بل تم التأكيد على إتباعها، خدمة للمصالح الاستعمارية خاصة في عهد الحاكم العام "دوقيدون" الذي أمر بالتضييق على نشاط القاضي المسلم وهو ما عبر عنه صراحة بقوله :" على القاضي المسلم أن يختفي فالغزاة هم نحن " ، كما ربط ضمان المصالح الاستعمارية ببقاء هذه الهيئة كسند للجهاز القضائي الفرنسي في مواجهة القضاء الإسلامي وإلغاءه تدريجيا ، وفي هذا يقول : " إن اعتمادنا على قضاة مسلمين معناه إدامة الوطنية العربية ... إننا سنصل بإجراءاتنا إلى اليوم الذي يصبح فيه قانون الأحوال الشخصية من اختصاص محاكمنا "[2]

وفي 26 جويلية 1873م يتم الإعلان عن القانون العقاري الذي عرف بقانون "وارنيي warnier "[3]، الذي كان يهدف إلي إجبار الأهالي على بيع أراضيهم للمعمرين الأوربيين ، وبموجبه تم إلغاء حق القضاة المسلمين في النظر في مسائل الملكية ، وأصبحت المسائل المرتبطة بتوثيق العقود العقارية من اختصاص الموثقين الفرنسيين ، وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه سنة 1874م بعد صدور القانون العقاري الخاص بمنطقة القبائل والذي كرس القضاء من اختصاص القاضي الفرنسي ، فأصبح قاضي الصلح بديلا للقضاة المسلمين ومجالس الجماعات الأهلية [4]

---

(1) آجيرون (شارل روبير) ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج2 [1]المرجع السابق ، ص54

(2)حول قانون وارنيي يمكن الرجوع : Laynard ,M , **Notice sur la propriété foncière en Algérie** , Girault , imprimeur photo graveur ,Alger 1900, p 74 – 75.). آجيرون (شارل روبير) ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، ج2 ، ص 55 - 56 .

(3) **وارنيي أوغيست بارت Warnier Auguste Hubert (1810– 1866)**، طبيب وسياسي فرنسي وصل الى الجزائر سنة 1834م ، بعد أن كلف بتقديم الخدمة الصحية في وهران بعد انتشار وباء الطاعون ، عين عضوا في اللجنة العلمية للجزائر سنة 1840م الى 1874م ، شغل منصب نائب عمالة الجزائر مابين 1871 - 1875 ، ومن خلال الاقتراحات التي قدمها الى البرلمان الفرنسي باعتباره نائب البرلمان الفرنسي تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر الى ملكية خاصة تجسدت في قانون 26 جويلية 1873 الذي سمي باسمه ، أنظر: Narcisse Faucon, op cit, p 631-632

(4) "Beaulieu lèvoy , **L' Algérie et la Tunisie** , paris ,1897, p273 -274.

ونتيجة للمراسيم السابقة التي شكلت تضييقا واضحا على القضاء الإسلامي ،هو ما توضحه الأعداد الخاصة بالمؤسسات القضائية الإسلامية التي عرفت تقلصا كبيرا بعد صدور قانون 1875م الذي ألغى المجلس الأعلى للفقه الإسلامي ، كما ألغيت المجالس الإسلامية بمقتضى قانون 1886م ، و يلاحظ انخفاض في عدد المحاكم الإسلامية في منطقة القبائل بعد صدور قانون 1874م ، وتذكر بعض الإحصائيات أن هذه المحاكم عرفت تراجعا كبيرا في الجزائر من حيث عددها نتيجة ترسانة من القوانين التي تضيق على نشاطها فوصل عددها إلى 61 محكمة فقط تمثل القضاء الإسلامي سنة 1890م ، هذا التراجع الذي عرفته المحاكم الإسلامية توضحه أعداد الجدول(1) التالي :

السنوات	1866	1873	1874	1880	1882
عدد القضاة	184	159	145	120	88

ومن المراسيم الأخرى التي جاءت لتحديد صلاحيات القاضي المسلم ، مرسوم سنة 1886م الذي صدر بهدف دمج القضاء الإسلامي و القضاء الفرنسي ، ونتيجة لكثرة احتجاجات الأهالي الجزائريين عن طريق العرائض والشكاوي الرافضة للتوجه إلى المحاكم الفرنسية ، التي كانت تهدف الى إدماجهم في المنظومة الاستعمارية ،هذا المرسوم الذي أكد على تحديد اختصاصات القاضي المسلم في القضايا الأحوال الشخصية والمواريث ، كما نص على تقليص عدد المحاكم الإسلامية وذلك تماشيا مع مبدأ إلغاء القضاء الإسلامي (2).

ولم تتوقف سياسة الإلغاء عند هذا الحد بل وصلت غالى حد تخفيض ميزانية القضاء و الشريعة بهدف توفير المال لإنشاء مناصب قضاء الصلح وتحسين عمل قضاته ، فبين سنوات 1878 و 1886 تراجعت الميزانية من 166 ألف فرنك إلى 95 ألف فرنك ، أهداف هذا المرسوم ظهرت بشكل واضح في تقرير الحاكم العام "قريفي" سنة 1866م ومما جاء فيه مايلي "... يجب إخضاع الأهالي المسلمين غير المتجنسين للتشريع الفرنسي ، ويجب العمل على البغاء حق القاضي المسلم

(1) Beaulieu Leray op.cit , p 276

(2) يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954** ،ديوان المطبوعات الجامعية 2007 . ص40.

الفصل في المسائل القضائية ماعدا القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية ... "[1]. وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ صدر سنة 1896م قرارا أخضع المحاكم الإسلامية للوالي العام ، وعملت الإدارة الاستعمارية على إسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة والمعرفة .بل و حتى الأخلاق الحسنة .وبطلب من المجالس المالية ،والمفوضين الماليين الأوربيين ، أنشئت محاكم خاصة لمحاكمة الأهالي دون غيرهم سنة 1902م ، عرفت بالمحاكم الزجرية ، وذلك عوضا عن محاكم الدرجة الأولى.العادية ، ويرأسها شيخ البلدية أو أحد ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح ، واستبدلت كذلك محاكم الجنح بالمحاكم الجنائية فيما يخص مخالفات الأهالي ، وسحبت منها اختصاصاتها ماعدا الأحوال الشخصية الإسلامية وحرم على الأهالي حق الاستئناف ووضعت أمامهم عراقيل كثيرة بتأشير من الجنرال **"ريفوال** Revoil " ، تعتبر فترة الحكم المدني من الفترات التي تراجع فيها دور القضاء الإسلامي من خلال التضييق على القضاة في أداء مهامهم القضائية و تقليص اختصاصاتهم ، حيث عمل المستوطنون الأوربيون كل ما في وسعهم من اجل استهداف دور القضاء الإسلامي ، و هو ما عبر عنه بشكل صريح الحاكم العام " دوقيدون " ، في تصريح له بتاريخ 22 مارس 1874 م ، " إن العدالة تدخل في إطار السيادة ، وعلى القاضي المسلم الانحناء أمام القاضي الفرنسي ، و على الجميع أن يفهموا أننا الغالبون "[2]

هذه السياسة تجسدت على أمر الواقع ، من خلال إبعاد القضاة المسلمين ، و تحييد دورهم بدعوى أن هؤلاء لا يقومون بأداء المهام بشكل جدي ، و لم يثبتوا صرامتهم أمام القضايا المطروحة خاصة القضايا المتعلقة بالمسلمين ، و استكمالا للممارسات التعسفية تجاه القضاء الإسلامي تم إلغاء 13 محكمة سنة 1880م ، و أصبحت الجزائر تضم 61 محكمة تنظر في بعض القضايا التي لم تكن هامة للمصالح الاستعمارية ، و يبدوا أن السياسة الاستعمارية أبقت على هذه الهيئات القضائية لعدم توفر منظومة بشرية تغطي جغرافية الهيئات القضائية الموزعة على الجزائر[3].

---

(1). المزيد من المعلومات حول انعكاسات مرسوم **1886م** على القضاء الإسلامي يمكن الرجوع إلى : قلفاظ عبد الباسط ، **سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830 -1842** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة) جامعة الجزائر 2007/ 2008 ،ص 200-201 .

(2) Agéron (ch.R) , **Les Algériens musulmans** … op.cit . p 201

(3) سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ، ج 4، ص 353.

إلى جانب عدم توفر التكوين اللازم للقضاة الفرنسيين و الذين يتقنون العربية التي تسمح لهم بالتواصل مع الأهالي ، كما أن عدد المكونين في القضاء الإسلامي غير كاف ، و أمام هذا الوضع تم تعيين بعض الخبراء إلى جانب القضاة للتمكن من أداء الوظيفة الاستعمارية أصبح نظام القضاء في الجزائر إلى نهاية 1887م مشابها للقضاء الفرنسي ، إذ يعد 04 محاكم للاستئناف تعقد جلساتها بمدن الجزائر ووهران و قسنطينة و عنابة بالإضافة إلى 16محكمة من الدرجة الأولى ، و يصل عدد قضاة السلم إلى 111 يمارسون عملهم في المستعمرة . و في سنة 1892م يأتي مرسوم يمنح للحاكم العام صلاحية تنقل القضاة المسلمين على مستوى الأسواق لبلديات محددة للفصل في جلسات متنقلة في المنازعات ذات الطابع العقاري أو الشخصي ، و يعتبر هذا الإجراء من ابلغ ما أهين فيه القضاة المسلمون (1)

ب/ تأطير المحاكم الإسلامية : أدت التشريعات الاستعمارية الخاصة بالمحاكم الإسلامية الى إعادة هيكلة المنظومة المؤسساتية ، حيث أصبحت المحاكم الإسلامية تضم مجموعة من الغرف حسب اختصاصاتها ، فمنها ما هو مخصص للجلسات ، ومنها ما يخص مكاتب موظفي المحكمة ، و انقسمت المحاكم الإسلامية الى محاكم رئيسية وأخرى ملحقة ، كما وجدت محاكم أخرى كالمحكمة السنية و المحكمة الاباضية ، ....(2) ، أما تأطير هذه المؤسسات فكان مختلف حسب طبيعة كل محكمة فالمحكمة الرئيسية كانت تضم قاضي وباش عدل أو عدل أو وكيل ، في حين أن المحاكم الملحقة كانت تضم باش عدل وعدل أو وكيل (3) .

أما عن القضاة المسلمين فكانوا يختارون بشكل عشوائي منذ بداية الاحتلال والى غاية ديسمبر 1859م ، تاريخ صدور قانون ينص على أن القضاة والعدول يكون تعيينهم من طرف وزير الحربية والمستعمرات ، ولم تكن معايير الانتقاء محددة ، وهو ما أشار إليه القانون الذي صدر في 13ديسمبر 1866م ، ومن هذه الشروط أن يكون سن القاضي يساوي أو يتجاوز 27سنة ، وحاصلا على شهادة الدراسات الشرعية من الدرجة الثانية ، واشترط على وظيفة الباش عدل والعدل أن يكون سنه

(1) Agéron (ch.R) , **Les Algériens musulmans** … op.cit , p36.

(2) Horrie (Léon) **, le cadi juge musulman en Algérie** , imprimerie Baconnier frères, Alger, 1935,p48 .

(3) IBID, p 49

مابين 22 و 25 سنة و حاصلا على شهادة الدراسات الشرعية من الدرجة الأولى . كما تم تحديد المعايير مرة أخرى لاختيار القضاة و التي أشار إليها المرسوم الصادر سنة 1889م ، منها ما يتعلق بخصوصيات القاضي كالسن الذي يجب أن يتجاوز 25 سنة ، اضافة الى معيار الشهادة الذي يوجب على طالب وظيفة القضاء أن يكون حاصلا على شهادة دراسية من إحدى المدارس الإسلامية الحكومية الثلاث وشهادة الدراسات القانونية ، وفيما بعد أصبحت شهادة الدراسات العليا للمدارس الإسلامية الحكومية (1)

ج/ إلغاء المجلس العلمي : انتهى نشاط هيئة المجلس العلمي منذ بداية الاحتلال ، رغم عقد بعض جلساته بعد حصوله على رخصة من طرف الادارة الاستعمارية ، وأصبحت الشؤون القضائية تحت تصرفها ، وجاء ترتيب القضاء بشكل نهائي لمحو الهيئات الإسلامية السابقة التي كانت تؤدي مهام النظر في قضايا المسلمين ، حيث تم إلغاء منصب شيخ الإسلام ، بعد إنشاء محكمة مكلفة بالنظر في القضايا المدنية و الجنائية في 09سبتمبر 1830م، وصدرت عدة مراسيم وقوانين التي لم تترك للقضاء الاسلامي مجالا لإبداء النظر الشرعي في قضايا المسلمين المعروضة ، ويمكن أن نورد وصفا لهذا الوضع نقله " حمدان بن عثمان خوجة " سنة 1833م حيث يذكر أنه بعد اجتماع الفقهاء في 05جويلية 1830م لصياغة خطبة صلاة الجمعة تم صياغة الدعاء حذفت منه اسم السلطان العثماني ، وجاء الدعاء بالصيغة التالية : " اللهم ما أيد من أيد الملة الحنفية و أحيي من أحيا السنة النبوية ، ونجنا من الفتن الدنيوية و الأخروية انك على كل شيء قدير " (2) .

يمكن القول أن حل المجلس العلمي بشكل نهائي جاء مع المرسوم الذي صدر في 31 ديسمبر 1850م الذي يقضي بالاستغناء على محاكم الاستئناف و منح الصلاحيات للمحاكم الفرنسية (3) .

د/ انعكاسات المراسيم الاستعمارية على دور القضاء الاسلامي :

د -1/ تقليص دور القضاة المسلمين: نتيجة لسلسلة المراسيم المختلفة التي تضمنت ضرورة تقليص دور القضاة المسلمين من خلال استبدالهم بقضاة موثقين ، هذه الإجراءات أدت الى تراجع

---

(1) A.N.A, carton n 0086 , dossier : feuilles signalétiques du personnel du mahakmas (1899-1942)

(2) سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ، ج 4، ص 353.

(3) نفسه .

هياكل القضاء الاسلامي ، كما أدت الى تقلص عدد القضاة المسلمين حيث تم تحييد 548 مسلم من النشاط القضائي خلال الفترة الممتدة مابين 1870 -1875، كما أن مرسوم 1886 من المراسيم التي أرادت من خلاله الادارة الاستعمارية دفع السياسة القضائية لمحاولة دمج القضاءين ، ومن خلاله استطاعت أن تلغي ثلاثة عشر محكمة ، وتقلصت الميزانية الموجهة للقضاء الاسلامي ، كما كان يهدف هذا الإجراء أيضا الى إلغاء هياكل قضائية أخرى ، و عدم النظر في تحسين الأوضاع المالية للقضاة المسلمين ، وبالمقابل فتح مناصب جديدة لقضاة الصلح كبديل لهؤلاء (1).

واستمر التضييق على القضاء الاسلامي مرة أخرى من خلال مرسوم 1889 الذي أخضع حكم القاضي المسلم في قضايا المواريث الى استئناف المحاكم الفرنسية ، وعن الوضعية الكارثية التي آل إليها القضاء الاسلامي خلال الفترة الممتدة مابين 1886 -1889 يمكن أن نورد نص التقرير الذي كتبه " لوسياني دومينيك" حيث جاء فيه : " إن الادارة قد أخطأت بتقليصها أكثر لمهام قضاة الجزائر وذلك بقانون 1886م ، و الذي جعل ميدان العدالة محتكرا من طرف القضاة الفرنسيين ، مما رفع تكاليف العدالة بشكل ملحوظ ، و اضطر الأهالي الى اللجوء الى الوسطاء و المترجمين و المحامين و الكتاب العموميين الشيء الذي أثار غضب و سخط الأهالي على العدالة الفرنسية " (2) ، و يمكن أن نقتبس نصا آخر مما ذكره " ابن عابد الجلالي" عن نتائج مرسوم 1889م على الواقع الذي آلت إليه ممارسة القضاء الاسلامي : " توالت الضربات الموجعة للقضاء الاسلامي الى أن صدر مرسوم 1889م فكان صاحب الضربة القاضية على حياة القضاء الاسلامي ، فانه لم يبق منه إلا الاسم و الرسم أو نفسا ضئيلا يتصاعد مع المسائل الذاتية كالنكاح و الطلاق ، ... مع فتح الباب على مصراعيه لمشيئة الخصوم في أن يستبدلوا التحاكم عند قضاتهم الى قضاة الصلح في المسائل الذاتية و المواريث "(3)

ونظرا للوضعية الكارثية التي وصلت إليها ممارسة القضاء الاسلامي في ظل الترتيبات الاستعمارية ، أدت الى قيام بعض المتجنسين بإبداء رأيهم حول التضييق الممارس على النشاط

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص 456 .

(2) Santayra , **l'législation de l'Algérie , lois , ordonnance , décrets et arrêtés par ordre alphabétique avec notices , tables analytique et chronologique , et cartes administratives et judiciaires** , paris , 1878, p336-337 .

(3) ابن عابد الجلالي محمد ، **تقويم الأخلاق** ، المطبعة الجزائرية الإسلامية ، قسنطينة ، 1927، ص15.

القضائي الاسلامي ومحاولات الادارة الاستعمارية المتكررة لإبعاد كل ما من شأنه أن يبقي التعامل بالتشريع الاسلامي ، وهو ما يظهر في الموقف الذي صرح به " لويس خوجة " في كتيبه والذي وجهه الى لجنة مجلس الشيوخ جاء بعنوان : "المسألة الأهلية ، الى لجنة مجلس الشيوخ من طرف فرنسي بالتبني " سنة 1891م ، حيث أبان عن موقف النخبة من بعض المسائل الأهلية ، واعتبر أن مشروع الإدماج الذي تسعى السياسة الاستعمارية الى تكريسه لا يتماشى وقوانين الشريعة الإسلامية واعتبر أن التجنس بالجنسية الفرنسية لا يعني اكتساب المسيحية ، كما أوضح أن الإدماج الحقيقي يمكن تطبيقه عبر المنظومة التعليمية الفرنسية ، لأن هذا الأمر لا يصطدم بالنص القرآني الذي حث على تعلم لغات الشعوب (1)

و يذكر أيضا أن إبعاد الأهالي المسلمين يضر باستمرارية التواصل مع الأهالي وهو ما تضمنه قوله : " لو أنكم استشرتم القاضي لقدم الجواب الآتي :" لا يستطيع أحد أن يفصل في نزاعات وقضايا المسلمين دون الرجوع الى القضاة المسلمين ، نحن العارفون بلغة " المسلمين الجزائريين" وتقاليدهم و أعرافهم ، وسبل الفصل في نزاعاتهم بالرجوع الى القضاء و الفقه الاسلامي ، من هنا أريد أن أتولى خدمة المسلمين بهدف ترقيتهم تحت وصاية فرنسا التي تبنت جنسيتي "(2)

كما كان للأعيان والمثقفين موقفا يصور لفشل السياسة الإدماجية بمعزل عن الشراكة مع الأهالي المسلمين ، وهو الرأي الذي قدمه كل من " ابن العربي " و " سي محمد بن رحال " بعد استدعائهما للحضور الى باريس لتقديم رأيهما الى لجنة فيري " سنة 1891 ، حيث عبرا بشكل صريح بضرورة إصلاح منظومة العدل ، وما يفهم من هذا الموقف أن النخبة الإدماجية هي الأخرى رفضت كل المقترحات الاستعمارية التي تستثني العامل الديني واعتبرته أساسا في فشل سياسة الاستيعاب الإدماجية ، حيث جاء في قول " محمد بن رحال " ما يعبر عن ذلك في قوله : " ... إذا عزمتم الإقدام على فعل جدي فلا تنسوا أنكم لن تحصلوا على شيء أبدا ، بدون إشراك الأهالي "(3) ، واختلفت الأطر التنظيمية للمؤسسة القضائية حسب المناطق حسب الإستراتيجية الاستعمارية فأوجدت تنظيمات في منطقة القبائل وبني ميزاب لخدمة توجه التقسيم العرقي :

---

(1) khoudja louis , **la question indigène, à la commission du sénat par un français d'adoption** , Im , L,Girard, Vienne , 1891 , p 7- 8 .

(2) - Ibid, p 04

(3) أجيرون ، **الجزائريون المسلمون** ...، ج1، ص 818 .

د -2/ إلغاء القضاء الاسلامي في منطقة القبائل: لم تسلم منطقة القبائل هي الأخرى من الأبعاد الاستعمارية للمشروع الفرنسي في مجال القضاء الإسلامي، هذا الأخير الذي كان يمثل حسبهم أهم عائق أمام مشروع استيعاب المجتمع القبائلي ، وتجسيدا لهذا الهدف أصدرت الإدارة الاستعمارية قرارا بتاريخ 28 فيفري 1841م الذي يقضي بنزع صلاحيات القاضي المسلم الخاصة بأحكام الجنايات والجنح وجعلها من مهام محكمة الاستئناف الفرنسية (1)، كما أصدرت مرسوما آخر في 31 ديسمبر 1859م الذي أكد على ضرورة إلغاء العمل بالقضاء الإسلامي وتعويضه بالتشريع الفرنسي الذي يتلاءم مع أعراف المنطقة فالقضاء الإسلامي حسبهم خاص بالعرب ، أما الخصوصيات العرفية فحاولت الدراسات الاستعمارية إلغاء التمازج بينها وبين التشريعات الإسلامية واعتبرت أن ما هو موجود ببلاد القبائل خاص بالمجتمع القبائلي (2).

هذه السياسة المعادية للخصوصيات الإسلامية غذتها أطروحات الضباط الفرنسيين الذين اعتقدوا بوجود فتور إسلامي عند القبائل(البربر)، ومن الخطوات الأخرى في مجال إلغاء القضاء الإسلامي في المنطقة، إصدار مرسوم بتاريخ 28 أوت 1874م الذي منح صلاحيات لقضاة الصلح الفرنسيين لإصدار الأحكام القضائية بين الأهالي المتعصبين ، ودليلهم في ذلك هو افتقارهم للمساجد في القرى ، وجهلهم لتعاليم الإسلام وتفضيلهم الأعراف المحلية على الشريعة الإسلامية ، وذهب بهم الحد إلي القول بوجود تهاون في الممارسات الدينية ومن النادر أن تجد بينهم مسلما قادرا علي أداء الصلوات المفروضة ، و منذ سنة 1900م لم يعد لمجلس الثاجماعت سلطة في التنظيم الاجتماعي القبائلي (3). كما فقد حكم الشريعة الإسلامية دوره في الشؤون القضائية بين المتخاصمين ، حيث نص المرسوم الجديد على إحلال قاضي الصلح محل هيئة ثاجمات ، و أصبح القاضي الفرنسي هو الذي يتولى متابعة القضايا المطروحة ، و انحصرت مهام الوكلاء و القضاة الموثقين في جرد التركات و المواريث ، أما عن ممثلي القبائل على مستوى القرى فطالبوا بضرورة إعادة السلطة إلى القاضي المسلم

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص 456 . وينظر أيضا : , Alazard (E) et autres
Histoire et historiens de l'Algérie (1830-1930) , paris ,p326 .

(2). سعيدي (مزيان) ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ، ومواقف السكان منها (1871 - 1914)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر معهد التاريخ ، 2008 -2009، ص 151.

(3) شارل روبير اجيرون ، **الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871 - 1919)** ، المرجع السابق ، ص 435.

مثل ما هو معمول به في المناطق العربية ، غير أن الإدارة الاستعمارية لم تسمح بتجسيد هذا المطلب بحجة أن فرنسا تعهدت باحترام العادات و التقاليد الأهلية(1).

ظهرت محاولة أخرى من طرف الادارة الاستعمارية لضرب سلطة المجتمع القبائلي من خلال تنظيماته الاجتماعية في عهد "جول كومبون" الذي كلف مستشاره "لويس رين" للبحث في آليات قانونية لضرب تنظيم " الثاجماعت"، حيث قام هذا الأخير بإعداد مرسوم يسمح بتشكيل هيئات "ثاجماعت" خاصة بكل دوار في تراب البلديات الكاملة الصلاحيات ، وطرح هذا المشروع على مجلس الحكومة في 20سبتمبر 1895م ، الذي يقضي بتعيين أعضاء الثاجماعت من طرف عامل العمالة أو الجنرال قائد قوات الناحية العسكرية باقتراح من المحافظين الإداريين أو قادة الدائرة العسكرية ، ولإعطاء الشرعية في التعيين يذكر "لويس رين" بأن الأمر يستدعي تنقل المسؤولين الى أماكن إقامة المسلمين لاستطلاع آرائهم و التأكد من اختياراتهم وينصح المسؤولين بأن تلتزم السلطات المحلية حدودا ضيقة فلا تتدخل في اختيارات ممثلي العشائر أو الدواوير لمرشحيهم إلا ما تقتضيه الاعتبارات السياسية أو الأخلاقية ذلك فترفض حينئذ عضوية بعض المرشحين لعضوية ثاجماعت(2).

والهدف من هذا الإجراء استمالة المجتمع القبائلي من جهة ومراقبة عمل مجلس الثاجماعت من جهة أخرى ، وبذلك انحصرت مهامه في المداولات ببعض القضايا المرتبطة بالممتلكات الجماعية التابعة للدواوير ، وتوزيع الأراضي التابعة لأملاك العروش ، و لا تقرر هذه المداولات إلا بعد النظر فيها من طرف اللجنة البلدية و موافقة عامل العمالة أو الجنرالات ، كما عمدت السلطة الاستعمارية الى تكليف البعض من أعضاء الثاجماعت بالإشراف على قطاع من القطاعات الاجتماعية كالصحة أو الضرائب ، بهدف خلق هيئات استشارية تكون بمثابة سند للمؤسسات الاستعمارية (3) ، لكن رغم كل المحاولات التي قام الحاكم العام "جول كومبون" من خلال التعليمات و المذكرات التي تؤكد على أن مجلس الثاجماعت هو الهيئة الوحيدة الممثلة لمصالح الدواوير ، ولكن ذلك لم يسفر عن أية نتيجة :

---

(1) Agéron , **les Algériens musulmans** , op.cit.p278-279

(2) اجيرون ، شارل روبير ، **الجزائريون المسلمون** ، ...المرجع السابق ، ج1، ص896 -897.

(3) نفسه ، ص 898.

فلم تتم دراسة المرسوم ولا صدروه ، بل طرح على مجلس الحكومة عدة مرات وحظي بالموافقة إلا سنة 1919م(1).

رغم كل محاولات الفصل بين الأعراف القبائلية و الشريعة الإسلامية و تهيئة الظروف لإحلال القضاء الفرنسي إلا أن سكان القبائل ظلوا متمسكين بالقضاء الإسلامي ، و قاطعوا القضاة الموثقين الذين عينتهم الإدارة الاستعمارية بعد أن أدرك هؤلاء خلفياتهم المناهضة للخصوصيات الإسلامية ، والتزموا بالاحتكام إلى المرابطين و الفقهاء ، وظهر ذلك من خلال المطالب التي رفعها الأعيان إلى لجنة مجلس الشيوخ سنة 1892م ، التي أكدت على تجذر الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في منطقة القبائل ، و طالبوا بضرورة إعادة الاعتبار إلى القضاة المسلمين ، و إلغاء هيئة المحلفين.

د - 3/ محاولة ضرب البنية القضائية الميزابية: تعود البدايات الأولى لمحاولة فرض النظام القضائي الفرنسي في منطقة ميزاب الى سنة 1887م بعد إصدار الحاكم العام للجزائر أمرا في نوفمبر من نفس السنة يقضي بتأسيس سبع محاكم اباضية اضافة الى مجلس الاستئناف الذي يسمى بمجلس "عمي السعيد " وقد نسب هذا المجلس الى الشيخ عمي السعيد بن علي الجربي الذي وفد مع اثنين من العلماء الى وادي ميزاب في أوائل القرن العاشر الهجري ، ويضم المجلس كبار العلماء وكبار العزابة ، وينتخبون أحد هؤلاء لرياسة المجلس ، وتكمن وظيفة هذا الأخير في حل المشاكل التي تطرح على المستوى الاجتماعي اضافة الى وظائف أخرى يمكن حصرها كمايلي : -تولية المشايخ في المساجد للوعظ والفتوى . -اختيار الأقوال الفقهية الصحيحة التي يحكم بها القضاة .

-النظر في القضايا التي يحكم فيها القضاة حين ترفع إليه طلبات إعادة النظر في أحكامها .

- سن بعض القوانين في الاطار الشرعي التي تتحول الى عرف اجتماعي والتي يطلق عليها "اتفاقيات عمي سعيد". - مراقبة أوقاف الميزابيين خارج وادي ميزاب(2).

رغم المحاولات الاستعمارية من فرض المنظور الاستعماري في المجال القضائي إلا أن أهل ميزاب استمروا في الحفاظ على الخصوصيات المرتبطة بهم ، ومن ذلك أنه بعد مطالبة أعيان ميزاب بضرورة تقريب الجهاز القضائي الخاص الى فئة التجار العاملين بالمدن الساحلية ، صدر مرسوم رئاسي في 29 ديسمبر 1890م في عهد الرئيس الفرنسي"كارنو" ، وهو المرسوم القاضي بإنشاء ثلاث محاكم شرعية

(1) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون ...**، ص 898.

(2) شهبي عبد العزيز، المرجع السابق ، ص 194.

اباضية في كل من الجزائر وقسنطينة ومعسكر ، وألحقت اليها خمس محاكم فرعية تنظر في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث ، كما حافظ الميزابيون على موقفهم الثابت في رفضهم لمناصب القضاء التابعة للمؤسسة الاستعمارية .

واستمر الوضع على هذا خاصة بعد صدور فتوى من بعض العلماء تحرم على كل مسلم تولي المناصب في ظل الاستعمار لأن ذلك يعد شكل من أشكال الكفر ، وفي هذا ظهرت مواقف توحي بضرورة الإبقاء على الصبغة الاسلامية للقضاء رغم واقع المؤسسة الاستعمارية ، ومن هذا ما عبر عنه الشيخ محمد أطفيش بعد إرساله لنسخة من كتابه : " شرح النيل في الفقه المقارن " الى القضاة الفرنسيين وهي رسالة تدعوا الى تطبيق القضاء وفق أطر الشريعة الاسلامية (1).

5/ موقف القضاة والعلماء من التدخل في القضاء الاسلامي :

أ/ الشيخ المكي ابن باديس : يعتبر الشيخ المكي ابن باديس(2) من الرواد الأوائل الذين دافعوا عن القضاء الاسلامي خلال نهاية القرن التاسع عشر ، من خلال العرائض التي رفعت الى الحكومة الفرنسية ، ومن خلال الكتيبات التي كان يشرح فيها قوانين وقواعد المحاكم الشرعية في الجزائر ، ورغم تقلده الكثير من المناصب القضائية تحت إشراف الادارة الاستعمارية ، إلا أن ذلك لم يمنعه من الدفاع عن خصوصيات القضاء الاسلامي ، كما كان له موقفا مناهضا لاحتكار المناصب القضائية ، و احتج على الحصار الاستعماري الذي فرض على الفضاء الثقافي و التعليمي و الاجتماعي للجزائريين .

ب/ موقفه من التوجيهات الاستعمارية للقضاء: استغل الشيخ المكي ابن باديس فرصة الإدلاء بالاقتراحات بطلب من اللجنة التي أسسها الحاكم العام سنة 1865م التي عرفت بلجنة

(1) الحاج موسى بن عمر، **القضايا الوطنية والعربية الاسلامية في منظور أعلام ميزاب،(1962–1902)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2007 -2008، ص 167.

(2) ولد سنة 1820م بقسنطينة ، تلقى تعليمه في السنوات الأولى من عمره في الزوايا ، عين قاضيا في ضواحي مدينة قسنطينة سنة 1856م ، ثم عين نائبا في المجلس العام لعمالة قسنطينة سنة 1858م ، و منح وسام الشرف سنة 1860م من طرف نابليون الثالث ، أصبح رئيسا للجنة الدينية الإسلامية في قسنطينة 1878م ، توفي سنة 1890م ، أنظر : ألان كريستيلو ، المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية ، **مجلة الثقافة** ، العدد 61، جانفي ، فيفري ، 1981، ص 43.

"قاسطانبيد" [1] " la commission Gastambide"كسياسة جديدة لاستيعاب الأعيان المسلمين ، و يبدوا أن الشيخ اسند له دور المتحدث باسم الاهالي الجزائريين [2] ، حيث قدم بعض الاقتراحات في مجال القضاء و التعليم الى المجلس العام لعمالة قسنطينة في سبتمبر 1865م ، و احتج على اقتصار وظائف المحاكم على خريجي المدارس الشرعية الثلاث (مدينة الجزائر ، قسنطينة ، تلمسان) .

وقدم اقتراحا لذلك يكفل تكافؤ الفرص تمثل في الاحتكام الى نظام الامتحانات حتى يكون للمتخرجين من الزوايا المنتشرة في الجزائر ، أو الجامعات الإسلامية كجامع القرويين بالمغرب الأقصى وجامع الزيتونة بتونس و جامع الأزهر بمصر ، كما طالب بضرورة تأسيس المجالس المستقلة ، غير أن هذا الطلب لم يتم تجسيده نظرا لضغط المستوطنين على اللجنة ، وتم استحداث مجلس استشاري كانت سلطته شكلية ، وجاء هذا الإجراء كخطوة لترضية الأعيان والنخبة ودافع الشيخ عن الاستقلالية في تسيير الجزائريين لأمورهم الشرعية وكل ما يخص شؤون التعليم خلال الفترة مابين 1865 -1870م ، وظهر هذا الأمر بشكل واضح من خلال نص الاحتجاج الذي رفعه ضد المشروع الذي تضمن إلغاء محاكم الشريعة [3].

كما تضمنت العريضة التي أرفقت مع 1700 اسم موقعا معارضا لقانون التجنيس و مما جاء في العريضة الذي يعبر عن هذا الموقف مايلي :" إن الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا و نظمنا سواء فيما يتعلق بالأمور المادية (العقارات و الأملاك) أو بالأحوال الشخصية ، والحال أن الكل يعلم أن القانون (الشريعة) عندنا هو أساس الدين و أنه غير مسموح لنا الخروج عن هذا الطريق السوي ، أما الإجراء الاحتياطي الذي اقترحه السيدان "ميشلان"و"قوليه"الرامي للمحافظة على بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية ، فهو إجراء غير

(1) أوكلت لهذه اللجنة مهمة دراسة أوضاع الأهالي الجزائريين وتقديم اقتراحات ، وتشكلت من بعض ممثلي الأهالي منهم : الشيخ المكي بن باديس ، حسن بن بريهمات ، حمزة بن رحال ، المفتي العياشي بن برنو، سليمان بن صيام، الحاج محمد بن زغودة ، الحاج محمد قاضي سكيكدة .

(2) ألان كريستيلو ، المرجع السابق ، ص43.

(3) جاء هذا المشروع ضمن نص القانون المقترح الذي قدمه كل من : "ميشلان" و"قوليه" ، الذي يعتبر التجنيس بمثابة الآلية التمهيدية لإدماج المسلمين في المنظومة الفرنسية ، للمزيد يمكن الرجوع الى : جمال قنان ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، وحدة الطباعة بالرويبة ، الجزائر ، ص 198.

كاف ولا يمكن أن تكون له أية نتيجة عملية " كما أظهرت العريضة أن هذه الترتيبات القانونية من طرف منظري السياسة الاستعمارية لا تتماشى و الدين الاسلامي الذي يمثله المجتمع الجزائري المسلم ، هذا الموقف نلتمسه من خلال ما جاء في العريضة كمايلي :" فان ما نرغب فيه و الذي نتشبث به أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا فإخضاعنا بالجملة و بدون قيود للجنسية الفرنسية سيجرنا الى ترك تقاليدنا مما سينجم عنه اضطراب في عوائدنا ، ذلك أنه يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتعارض و تتناقض تناقضا مباشرا مع شرائعنا و حتى مع روح المعتقدات الإسلامية نفسها "[1]

يذكر المكي بن باديس أيضا أنه قبل صدور مرسوم 1886م كان القضاة الفرنسيون يحملون على عاتقهم أعباء كثيرة كعقد الجلسات ورصد المسائل القضائية ، و أضيفت إليهم أعباء أخرى كالنظر في نزاعات المسلمين وهو ما شكل ضغطا كبيرا على قضاة الصلح وانعكس ذلك سلبا على وتيرة النظر في القضايا المطروحة و الأعباء المالية على المتقاضين المسلمين ، ورغم تكليف مساعدين للقضاة بهدف حل المسائل القضائية في وقتها ، إلا أن هذا الوضع أدى بالكثير من المتقاضين التنازل عن مطالبهم أمام القضاء الفرنسي[2]

ونظرا لهذا الوضع الذي أدى الى استحالة مسايرة التشريعات الفرنسية أمام قضايا الأهالي الجزائريين اقترح مجموعة من البدائل لإصلاح الوضع وجاءت هذه الاقتراحات كمايلي :

أولا : تكليف القاضي الفرنسي بالفصل في المنازعات التي تحدث بين الأهالي وحدهم دون غيرها من القضايا في كل يوم ما عدا الاستثناءات المعمول بها في العطل .

ثانيا : نزع صلاحيات الفصل في القضايا البسيطة غير ذات الأهمية من قاضي الصلح الفرنسي ، و إسنادها الى القاضي الشرعي ، وهو الأمر الذي يسمح بتخفيف الأعباء على القضاة الفرنسيين من خلال منح القاضي الشرعي الحكم في القضايا التي تتراوح قيمتها ما بين واحدا وخمسين فرنكا أو مائة فرنك أو أي قيمة غير هامة[3]

---

(1) Mekki ben badis **: renseignement pour le gouvernement glorieux sur divers intérêts de la population musulmane en Algérie** , Imp. Adolphe , Constantine ,1889 , p 04

(2) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى : فيلالي عبد العزيز ، **السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة** ، دراسة وتحقيق وتعليق عبد العزيز فيلالي ، د.ط ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص 45.

(3) Mekki ben badis : op, cit , p 08-09 .

كما قدم مجموعة من الملاحظات حول تطبيق القوانين الفرنسية في مجال القضاء ، حيث يرى أنه من مساوئ التطبيق الميداني لقانون سنة 1886م ، أنه منع المسلمين من طرح قضاياهم المتعلقة بالميراث و الممتلكات أمام القاضي الشرعي ، مع وجود مادة منه تنص على السماح للمسلمين إذا كانوا على اتفاق رفع دعواهم أمام القاضي الشرعي للأحوال الشخصية . كما نصح المكي بن باديس بفتح المجال أمام القضاء الاسلامي للاستماع الى الأطراف المتنازعة لدعوتهم الى المصالحة ، و من عيوب القانون أيضا أن منع بتقسيم التركات أو الإشراف على بيعها ، ويضيف تعليقه حول القانون على أنه عام خاصة ما تعلق بالطلاق و المسائل الأخرى المتعلقة بالأحوال الشخصية [1]

كتب القاضي "المكي بن باديس" تقريرا عن الأحكام الشرعية في 14جويلية 1875م ، حمل عنوان : " تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزايرية " وبعث به الى الحكومة الفرنسية وبرلمانها ، تضمن هذا التقرير تنبها للإدارة الاستعمارية عن النتائج السلبية لتحييد القضاة المسلمين وعدم وجود قوانين رادعة لما كان يحدث في الأرياف و البوادي من نهب وسرقة للأموال والممتلكات ، وتوسع انتشار هذه الظاهرة بعد تحويل قانون الجنايات الى المنظومة القانونية الفرنسية ، وهي قوانين غير رادعة لأن القضاة الفرنسيين لا يمكنهم تتبع الجناة في الأماكن النائية ، ويبدوا أن المكي بن باديس كان يهدف من وراء هذا التقرير محاولة استرجاع أحكام الجنايات للقضاء الاسلامي ، من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق العدالة الإسلامية ، لأنها جزء من الحياة اليومية ، كما أن الوضعية المتدهورة التي آل إليها القضاء الاسلامي في الجزائر في عهده ، بحيث أفرغته الادارة الاستعمارية من محتواه ، وأسندت الى القانون الفرنسي [2].

وفي نفس السياق كتب سنة 1889م رسالة بالعربية عن وضع القضاء و القضاة وترجمت الى اللغة الفرنسية ، دافع من خلالها عن القضاء الاسلامي وطالب بضرورة استرجاع صلاحياته من قضاة الصلح الفرنسيين وقدم في ذلك حججا منها أن القضاء الاسلامي غير مكلف ماديا مقارنة بالقضاء الفرنسي ، كما أن الأول تتميز إجراءاته الإدارية بالمرونة في حين أن الثاني إجراءاته معقدة من

---

(1) نادية طرشون ، **المهاجرون الجزائريون في بلاد الشام دوافع هجرتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومساهماتهم الفكرية 1830 – 1914**، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2008، ص 190.

(2) Mekki ben badis : op, cit , p 08-09

الفصل الثاني: مصير المؤسسات الإسلامية في الجزائر المستعمرة

حيث القوانين ، كما طالب بممارسة الجزائريين لحريتهم في اختيار القاضي والشريعة التي يحتكمون اليها [1]

من خلال ما سبق يمكن القول أن " المكي بن باديس " من الشخصيات التي تأثرت بالواقع الذي وصل إليه القضاء الاسلامي ،فلم تعد هناك ممارسة حرة للقضاة الاسلامي ، ونظرا لتعرضه لأنواع الإبعاد والضغوطات طالب بضرورة تطبيق القانون الشرعي ، وعبر عن هذه المواقف من خلال الخطب في المجالس المنتخبة و تقديم العرائض كعريضة 1897م .

جاءت توجهات الادارة الاستعمارية نحو تقويض القضاء الاسلامي من خلال إصدار مجموعة من المراسيم الموجهة الى ضرب أداء القاضي المسلم خاصة خلال الفترة الممتدة مابين 1866م - 1889م ، بموجبها تم إلغاء دور المساعدين من القضاة المسلمين وكل ماله علاقة بالتقاضي بين المسلمين ، وينقل إلينا " دومينيك لوسياني" الواقع الذي وصل إليه القضاء الاسلامي ويلخص انعكاسات السياسة الاستعمارية على واقع القضاء الاسلامي وهو ما جاء في تقرير له كمايلي : " أن الادارة قد أخطأت بتقليصها أكثر لمهام قضاة الجزائر وذلك بقانون 1886م الذي جعل ميدان العدالة محتكرا من طرف القضاة الفرنسيين ، مما رفع تكاليف العدالة بشكل ملحوظ واضطر الأهالي الى اللجوء الى الوسطاء و المترجمين و المحامين والكتاب العموميين ، الشيء الذي أثار غضب وسخط على العدالة الفرنسية " [2].

6/ تعليم "الأهالي"الجزائريين في السياسة الاستعمارية :

عملت الإدارة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال على تأسيس المدارس خاصة بعد استكمال مواجهة المقاومات الوطنية وذلك خدمة لأغراضها الاستعمارية ، ويؤكد هذا القول ما ذهب إليه ألفرد رامبو Alfred Rambaud بقوله :" لقد تم الاحتلال الأول بقوة السلاح وانتهى عام 1871 م بنزع السلاح من القبائل ، ويتضمن الثاني قبول إدارتنا وعدالتنا من قبل أهل البلاد ، أما الثالث فسيتم من خلال المدرسة ، فالاحتلال سيؤكد تسلطه على اللغة بمختلف لهجاتها المحلية ، وإدخال

(1) فارس كعوان ، "القاضي بن باديس القسنطيني(1820 - 1890)، وموقفه من قضايا عصره، **دورية كان التاريخية** ، العدد العشرون، جويلية 2013، ص 50.

(2) نادية طرشون ، **المهاجرون الجزائريون في بلاد الشام دوافع هجرتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومساهماتهم الفكرية ، 1830 - 1914**، المرجع السابق ، ص 194.

الفكرة التي تحملها نحو أنفسنا عن فرنسا ودورها في العالم إلى أذهان المسلم وذلك بإبدال الجهل والأحكام المسبقة المغالية بمفاهيم أولية للعلم الأوربي الدقيق " (1) .

يعود تاريخ التعليم الموجه للأهالي الجزائريين الى سنة 1833م بعد فتح مدرستين سميت بمدارس التعليم المتبادل(L' enseignement mutuel) الأول في وهران والثانية في عنابة ، والملاحظة التي يجب التوقف عندها خلال هذه الفترة تكمن في الرأي الخاطئ الذي روجته الدوائر الاستعمارية والذي مفاده أن الجزائريين رفضوا هذه المدرسة ، لكن الحقيقة هي أن هذه المدرسة ذات الصبغة المسيحية كانت تتعارض مع عقيدتهم ، وعليه تم تبني خيار المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة لهذا النوع من التعليم (2) .

تعتبر المدرسة الابتدائية التي سميت بالمدرسة العربية – الفرنسية (école arabe française) التي فتحت أبوابها سنة 1836م بمدينة الجزائر خاصة بالذكور أول مدرسة أنشئت لتعليم الأهالي الجزائريين باللغة الفرنسية ،وكان الغرض من هذه المدرسة تقريب الأهالي الجزائريين من الأوربيين وكسب ولائهم قصد تحضيرهم للإدماج (3)، كما تم فتح مدرسة بمستغانم وأخرى بعنابة سنة 1837م .

هذه المرحلة التي تميزت بسيطرة الإدارة العسكرية التي تبنت سياسة التعليم المزدوج (عربي - فرنسي) ، قصد استهداف الهوية العربية الإسلامية ، ومنافسة التعليم التقليدي الذي كان يمثل خطر على المشروع الاستعماري ، واستمرت سياسة بناء المدارس الابتدائية عبر المدن الجزائرية خلال سنة 1838 ، وذلك للاستقرار الجاليات الفرنسية والأوربية بها ، حيث تم فتح خمس (5) مدارس ابتدائية في عنابة و أربع (4) مدارس بوهران ،ووصل عدد هذا النوع من المدارس سنة 1851 إلى 223 مدرسة (4) .

وبموجب مرسوم 06 أوت 1850 تم تأسيس ست (06) مدارس عربية - فرنسية خاصة بالأطفال الذكور في كل من" مدينة الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، عنابة ، مستغانم ، البليدة " وأربع

(1) عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر الحديثة** ، ترجمة فيصل عباس ، دار الحداثة ، بيروت ، ط2 ، 1982 ، ص 75

(2). عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 39 .

(3). جمال قنان ، **التعليم الأهلي في الجزائر (1830 - 1914)** ، منشورات م . و. ب ،ح. ، ث ،الجزائر ، 2007 ، ص16 .

(4). سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، دار الغرب الإسلامي ج1 ، (1500 - 1830) ، ط1، بيروت، 1988 ص290 .

(04) مدارس خاصة بالبنات في كل مدينة الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، عنابة ، وتضمن هذا المرسوم مجانية التعليم ، وأوضح مضمون البرنامج الدراسي المتمثل في : القراءة والكتابة باللغة الفرنسية ،مبادئ الحساب ، الأوزان والقياس ، وأضيفت لها أعمال الطرز الخاصة بالبنات ، شملت الجهود الاستعمارية المستوى الثانوي حيث تم تأسيس الثانوية (كوليج) العربية الفرنسية بمدينة الجزائر ، بمقتضى مرسوم 14 مارس 1857م ، ثم أنشئت ثانويات في كل من قسنطينة ووهران ، وذالك بهدف توظيفهم كأعوان في الإدارة ،أو توجيههم لتلقي تكوين بمدرسة الطب التي تأسست بعد مرسوم 04 أوت 1857م ، لتوظيفهم في الأوساط الريفية ، كل هذه الترتيبات القانونية والهياكل الموجهة لخدمة التعليم المزدوج كانت تهدف إلى خدمة المصالح الاستعمارية ، وهو ما يوضحه أحد التقارير الوزارية الموجهة إلى "نابليون الثالث" ، ومما جاء فيه ما يلي :" من الوسائل الأكثر ملاءمة لضمان تأثيرنا على الذكاء ، وهدم الحواجز التي فرضها الاختلاف الموجود بين الأهالي والمعمرين" [لخ] .

شهد هذا النوع من التعليم بعض الاهتمام و الانتشار في العهد الإمبراطوري (1852 - 1870) وهذا وفق ما حددته المراسيم الحكومية التي تتماشى والمصالح الاستعمارية، حيث وصل عدد المدارس الخاصة بالذكور سنة 1864م حوالي 18 مدرسة مع 646 تلميذا ، 353 في مدينة الجزائر و 293 بمدينة قسنطينة ، ليرتفع عدد هذه المدارس إلى 36 مدرسة موزعة عبر المدن الكبرى للجزائر [بر] . منذ سنة 1865م عرف تعليم الأهالي الجزائريين اهتماما كبيرا ، بهدف تجنب غضب وعداء الجزائريين للمدرسة الفرنسية التبشيرية ، هذا الاهتمام جاء ضمن سياسة المملكة العربية " Royaume arabe " التي نادى بها " نابليون الثالث "، وخدمة لأهداف هذه السياسة اقترح الحاكم العام " ماكماهون Mac Mahon " بموافقة مدير التربية والتعليم بالجزائر ، السيد" دولاكروا Delacroisc " أن تكون البرامج التعليمية في المدارس العربية الفرنسية مشابهة للمدارس الفرنسية في فرنسا ويمكن الاختلاف فيما يلي :

_ إعطاء مكانة خاصة للغة العربية في هذه البرامج وتوسيع نطاقها .

---

(1) Kateb Kamel , « Les séparations scolaires dans L'Algérie coloniale » , Juillet, **Insaniyat**, n. 25-26. décembre 2004 , p 75

(2). عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 51 - 52 .

_ أن يكون للتعليم الإسلامي نصيب في هذه البرامج .

رغم هذه المحاولة لتوسيع نشاط التعليم بالمدارس العربية الفرنسية ، بهدف كسب أكبر عدد ممكن من أبناء الأهالي الجزائريين ، والمبادئ التي رفعتها المؤسسة الرسمية الاستعمارية المرافقة للتعليم الأهلي ، والتي أكدت على ضرورة توظيف اللغة العربية في البرامج التعليمية ، إلى جانب التعليم الإسلامي الذي ادعت باسترجاع مكانته في المنظومة التعليمية في هذا النوع من المدارس ، لكن الواقع أثبت أن هذه السياسة كانت تهدف إلي محاولة تقريب الأهالي من الثقافة الغربية ففي نظرهم كانت المدرسة بمثابة أداة للسيطرة ووسيلة للتأثير ، خاصة إذا استطاعت أن تتبنى لعبة المتعاطف مع المسلمين والإسلام [2]، كما أن هذا المشروع التعليمي الموجه للأهالي كان يهدف إلى محاربة التعليم العربي في الزوايا والمساجد ، و هو ما تضمنه تقرير لجنة تعليم الأهالي سنة 1908م : " إذا لم يتعلم أهالي شمال إفريقيا على طريقتنا ومعنا ، فإنهم سيعملون ليكونوا ضدنا ، وإذا لم نعطيهم تعليما فرنسيا مناسبا ، سيبحثون عن تعليم إسلامي ، الشيء الذي يؤخر ليس فقط التقارب الثقافي و الأخلاقي ولكن أيضا دمج المصالح والمساهمة الاقتصادية ، وهي شروط نجاح وازدهار مستعمراتنا ، ويكمن اهتمامنا وانشغالنا الثابت والواضح في المحافظة على تفوق العنصر الفرنسي ، وإذا رفعنا الأهالي إلى مستوانا سنعمل على طرد أنفسنا من هذه البلاد ... وكذلك سوف نخلق وظائف للأهالي ... ولهذا يجب إبقاء السكان الأهالي على حالتهم السفلى ، وبلا شك فقد جئنا إلى الجزائر لخدمة شؤوننا الخاصة قبل كل شيء ، و هو الشيء الذي لا يمكن إخفاءه ... " [3] .

أ/ موقف "الأهالي" الجزائريين: تميزت مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر في شقها التعليمي الموجه للأهالي بتراجع الإقبال عليه ، ويعود ذلك الى مجموعة من الأسباب منها أن الأهالي كانوا متخوفين من العادات والتقاليد الأوربية التي قد تلتصق بأبنائهم نتيجة المحيط المدرسي اضافة الى تخوفهم من التنصير ، وفي هذا الاطار هناك من العائلات من اعتبرت هذا النوع من المدارس بمدارس الشيطان ، وفضلوا التعليم التقليدي الذي يقدم في المؤسسات الإسلامية كالمساجد والزوايا و المدارس القرآنية .

---

(1) حلوش عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 115 .

(2) نفسه .

(3) محفوظ سماتي ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها** ، ترجمة محمد الصغير بناني ، منشورات دحلب ، 2007 ، ص21

لجأ المستعمر الى وسيلة أقل عنفا في نظره وأكثر خبثا تمثلت في بناء المدارس الأهلية ، و كانت تهدف هذه السياسة الى محاولة استيعاب المجتمع الأهلي وتطويعه في المنظومة الاستعمارية والتخفيف من معاداة مؤسساتها ، وهو ما عبر عنه "الدوق دومال " بقوله : " إن فتح مدرسة وسط الأهالي يعادل فيلقا من حيث تطويع البلاد" غير أن المدرسة لم تحقق مهمتها التي أسندت إليها ، بعد أن أحدثت انشقاقا بين الأطفال ، ومكنتهم من الوعي بحقيقة وضعهم الاجتماعي ، بعد أن تعلموا أنهم يشكلون الطبقة السفلى والفرنسيين الطبقة العليا في عقيدة الاستعمار(1)

ازدادت القطيعة مع المدرسة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة (1870 -1940) ، أين ظهرت بشكل واضح سياسة إقصاء الإسلام ، وهو ما دفع بالأهالي الجزائريين الى التخوف من تأثير المدرسة التي شكلتها الأبعاد العلمانية ، هذه المرحلة التي سعت في سياستها التعليمية الى تحقيق الغزو المعنوي ، وهو ما يظهر في عدد المدارس الابتدائية التي لم يبق منها سوى 16 مدرسة سنة 1882م بعد أن كان عددها 36 مدرسة سنة 1830م ، ونجد هذا التأكيد عند المؤرخة " فاني كولونا" : " إن فكر المنظمة التعليمية الجديدة قد أدرك أبعاده الشعب الجزائري ، وهو يعلم أن هذه المنظمة على العكس من التي سبقتها ، لا تقبل أبدا بأي تنازل أمام الثقافة والقيم التقليدية "(2).

ب/ رد فعل المعمرين :

عارض المعمرون أي شكل من أشكال التعليم الأهلي في الجزائر ، وظهرت هذه المعارضة بشكل واضح منذ سنة 1850م التي ارتبطت بإصدار مجموعة من القوانين القائمة على إنشاء مدارس موجهة لتعليم الجزائريين ، ويعود أصل هذا الموقف الرافض لتعليم الجزائريين إلي مبدأين أساسيين ، المبدأ الأول أساسه عنصري ، حيث أنهم يعتبرون أن الجزائري جنس غير قابل للتعلم ، فهو إنسان متوحش ، ولجعله أكثر إنسانية وجب التفكير في تحسين أوضاعه الاجتماعية ، وتكييف تعليمه وفق الحاجة الاستعمارية ، كالتعليم المهني الذي يحافظ على استمرار تدفق اليد العاملة ، كما أنهم اعتبروا أن الجزائري غير قابل للتحضر مهما كان شكل التعليم المقدم له ، وعبر عن موقف المعمرين في هذا الاتجاه "جول فيري " بقوله : " إن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا

---

(1) محفوظ سماتي ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها** ، ترجمة محمد الصغير بناني ، منشورات دحلب ، 2007 ، ص21
(2)كولونا فاني ، المرجع السابق ، ص 27.

يصلح إلا للأعمال الشاقة بدون أجرة ، وهذا الاعتقاد منهم هو الذي جعلهم يثورون على فتح مدارس للأهالي ، إنهم يعتبرون الأهالي غير جديرين إلا بالإرهاق والقهر " (1).

واعتبر البعض الآخر أن تعليمهم ساهم في تكوين معارضين قد يشكلون في يوم ما ثورة ضد الاحتلال الفرنسي ، ومن جهة أخرى قد يساهم تعليم الجزائريين في ظهور نخبة مثقفة يكون لها دور سياسي تعتبر من خلاله بضرورة تحسين أوضاعهم وهو ما يشكل خطرا على المصالح الاستعمارية (2)

كما كان هناك موقفا موازيا للموقف السابق ، وهو الموقف الذي رأى بضرورة فتح مجال التعليم للجزائريين ، لأن تعليمهم يساهم في رفع نسبة تحضرهم ، ويجعل منهم أكثر قابلية لتقديم الخدمات الاستعمارية فيمكن أن تكون المدرسة أداة لفرض التبعية ، وتحسين صورة المحتل من خلال محاولة تبني دور الخادم لقضايا المسلمين ،كما أنها ترى ضرورة غلق منافذ الهجرة نحو البلدان الإسلامية التي يتعارض تعليمها والقيم الغربية ،وهو ما قد يحرك في نفوسهم الثورة ضد الوجود الاستعماري .

رغم تباين مواقف المعمرين من مسألة تعليم الجزائريين إلا الموقف العام لم يخرج عن إطار السياسة العامة للاحتلال ، الذي يهدف إلى خدمة المصالح الاستعمارية ، فالتعليم الذي يقدم للجزائريين يكون حسب حاجة الإدارة الاستعمارية إلى ذلك فأما أن يكون ذلك بغرض التهدئة واستيعاب للغضب الشعبي ، أو بهدف خلق طبقة تستغل كيد عاملة في القطاع الاقتصادي أو كموظفين لتأدية مهام إدارية عسكرية أو مدنية ، كما لا يمكن أن ننسى إضعاف المراكز الإسلامية التي تعمل على تخريج طلبة القرآن الذين يشكلون خطرا على المؤسسة الاستعمارية ، وهو ما يبينه حاكم مدينة قسنطينة في تقرير له سنة 1858م جاء فيه :

إن الهدف الذي تنشده الإدارة هو انتشال الشباب المسلم من الجهل و أعطائه بعض المعارف والمبادئ من لغتنا التي تمكنه للتكيف مع عاداتنا ونظمنا (...) وللوصول إلى هذه الغاية يجب أن

---

(1) محمد الميلي ، عبد الله شريط ، **الجزائر في مرآة التاريخ** ، ط1، مكتبة البعث ، قسنطينة ، 1965، ص 219

(2) Turin (Yvonne) , **Affrontements culturels dans L'Algérie coloniale** , **écoles médecines religion**. (1830-1880) , Maspero , paris ,1971 , p 210 .

نخفض من عدد المدارس العربية الحرة ، وحمل الأسر الجزائرية للاقتناع على هذه المدارس تقدم تعليما خادعا " (1)

وبذلك يمكن القول أن فرنسا كانت تهدف من خلال مشروعها التعليمي هو القضاء على الأهالي الجزائريين من الوجهة الفكرية ، فلم تترك من المدارس سوى المدارس التي كان يشرف على التعليم بها "الطلبة" المتخرجون من الزوايا الموجهون بالأساس الى تحفيظ القران الكريم وفيما بعد سعت من أجل تطبيق تعليم آخر يختلف في هياكله ومضامينه على التعليم التقليدي السابق، تكون لغته الأساسية هي الفرنسية ، وتماشيا مع هذا التوجه تم إنشاء مدارس مختلطة يكون التعليم فيها موجها للأوربيين والمسلمين ، وذلك تسهيلا لعملية الإدماج الثقافي والاجتماعي ، وفيما بعد تم تأسيس مدارس أهلية خاصة في المراكز القروية التي يتواجد بها الأهالي ، ويشرف على التعليم بها مدرسين أحدهما فرنسي والآخر مسلم (2).

لقي الموقف المعادي لتعليم الأهالي دعما من طرف البلديات الفرنسية بعد صدور مرسوم 13 فيفري 1883 م في عهد "جول فيري" الذي نص على إجبارية التعليم ، هذا الإجراء أدى الى التنديد والاستغراب ، وطالبوا بتحويل المبالغ الموجهة للتعليم الى بناء الجسور و مد الطرقات لصالح المعمرين ، واعتبرتها تجربة خطيرة تجعل من الأهالي ينادون يوما ما بشعار " الجزائر للعرب" ، وعبر كبار المعمرين خلالها عن رفضهم للمشاريع الموجهة لتعليم الأهالي وعبروا عن ذلك بمايلي :" نحن مرتابون من هذا المقدار من صغار العرب ونتساءل عما سيحدث عندما سيكون كبارا" ، واستمر تضييقهم لأشكال التعليم الأهلي في الكثير من المناسبات حيث اتهموا "جول فيري" و"ألبن روزي" وغيرهم - ممن اتجهوا نحو تعليم الأهالي كخطوة لاستيعابهم في المنظومة الاستعمارية - بالتضحية بالتعليم الفرنسي لصالح التعليم الأهلي من خلال تخصيص مبالغ مرتفعة له من 9,37 %سنة 1891م الى 17,4 % سنة 1897م ، والتعليم الأهلي باعتباره وسيلة للتقدم الروحي والفكري ينبغي في نظر المعمرين العمل على إعاقته و الحد من انتشاره في أوساط الأهالي ، واعتبروا أن تعليم هؤلاء بمثابة السلاح الذي قد يوجه ضدهم يوما ، ولم يتوقفوا عند هذا الحد بل اعترضوا

(1) محمد العربي ولد خليفة ، **المسالة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية** ، د.م.ج ، 2003 ، ص 125 .

(2)L'avion M .**L'Algérie musulmane dans le passé et le présent et l'avenir**, paris, 1914 , p39-40²

حتى على التعليم المهني الذي أوصى به مؤتمر الفلاحين في شهر ديسمبر 1897م الذي طالب بالتركيز على التكوين الفلاحي الذي يهدف الى تخريج عمال خادمين لا مفكرين لخدمة الاستيطان بالدرجة الأولى ، كما كان لهم مطلب أخر وهو أن لا يقوم المعلمون الآتون من فرنسا بتعليم الفرنسية للأهالي خوفا من أن يطلعوهم على مبدأ المساواة و يساهموا في تجميعهم كقومية أهلية(1).

ولم يسلم حتى كبار المسؤولين في التربية والتعليم مثل "جونمار" من نقد الكولون واعتبروا سياسته التعليمية المهتمة بالأهالي ، وعبروا عن ذلك صراحة سنة 1902م خلال دورة المجلس المالي بضرورة وضع حد لهذه السياسة ونظرا لسيطرتهم على الوفود المالية ظل التعليم الموجه للأهالي ضعيفا الى ما بعد الحرب العالمية الأولى و موجها وفق سياستهم المعادية له .واستمر المعمرون في سياسة المعارضة لأشكال التعليم الموجهة نحو تعليم الأهالي ، وظهر ذلك خلال مؤتمر المعمرين المنعقد في 21 مارس 1908م الذي عرف نداءات كثيرة مقاطعة لأي شكل من أشكال تعليم الأهالي منها " أن لا تعليم ولا مدارس للأهالي مهما كان مستواها الابتدائي" وطالبوا بتوقيف التعليم الابتدائي الأهلي وتوجيه الاعتمادات المالية الى التعليم الفلاحي (2)

والدارس للمراسيم الاستعمارية الخاصة بالتعليم أنها تشترك في نفس الأهداف منها :

- تعليم الجزائريين اللغة الفرنسية لتسهيل التواصل مع الأوربيين .
- إعطاؤهم التعليم التطبيقي مثل الأعمال اليدوية و الفلاحية وبعض المبادئ في العلوم الطبيعية .

أوجدت السلطة الاستعمارية لتحقيق هذه الأهداف برنامجا دراسيا خلال سنة 1898م الذي ركز على ضرورة نشر اللغة الفرنسية لتسهيل استيعاب المجتمع الأهلي ويتقبل مظاهر الحضارة الغربية ، وهو ما يظهر من خلال تصريح "إميل مرسييه" رئيس بلدية قسنطينة بقوله :" هناك جدار يفصلنا عن المجتمع الأهلي هو الدين ، وهو الفاصل الذي يتطلب منا بذل جهود كبيرة لتحطيمه ، ولمحاولة تجاوز هذا الحاجز علينا نشر اللغة الفرنسية وبعض الأفكار والمعارف العلمية الجديدة " (3)

---

(1) عبد الحميد زوزو ، **الثقافة و التعليمان الحر والرسمي في العهد الفرنسي** ، دار هومة ، الجزائر ، 2017، ص، 37.
(2) نفسه .
(3) حلوش عبد القادر، المرجع السابق ، ص 179.

ويمكن أن نستشف أبعاد السياسة الاستعمارية اتجاه تعليم الجزائريين من خلال مظاهر التضييق الذي عانت منه المؤسسات التعليمية ، باعتبار أن التعليم هو المشتلة الأساسية للثراء اللغوي و الانتشار الواسع للغة ، و بذلك كان الفضاء التعليمي جزءا من الكفاح الوطني ضد الاحتلال و نظامها الاستعماري التي استحدثت مخططا لاستهداف المقوم اللغوي ، و الذي عرف أقصى عنصرية بعد أن حاولت توظيف طريقتين لإخضاع الجزائريين تتمثل الأولى في تثبيتهم في التخلف و دفعهم كما يقول "اجيرون " نحو حالة التوحش الحيوانية ، و الثانية تهدف الى منع وصول الجزائريين الى تكوين عال باللغة الفرنسية ، وهو ما يظهر من خلال اقتصار نظام المدرسة المزدوج اللغة - الذي بدأت ترتيباتها منذ النصف الثاني من القرن 19م ، على ثانوية واحدة في ثلاث مدن كبيرة في الجزائر .

ج/ موقف ابن رحال (1) **من السياسة التعليمية:** قدم الكثير من الاقتراحات التي تهدف الى إعادة النظر في تعليم الجزائريين وفق الظروف و المنظومة القانونية السائدة ، وهو الأمر الذي طرحه في دراسة تقدم بها للحكومة الاستعمارية سنة 1887م ، تحت عنوان : "دراسة حول تطبيق التعليم العمومي في البلد العربي " ، وهي محاولة ظهرت بعد مرسوم 13فيفري 1883م الذي دعا الى تعميم التعليم على الجزائريين ، هذا الأمر سمح بتقديم مقترحات من طرف "ابن رحال" فكان من القلائل الذين دافعوا عن مبدأ التعليم باللغة الفرنسية ، باعتباره من المثقفين مزدوجي اللغة ومن الأعيان المدنيين من أمثال : سي أحمد بن يوسف من البليدة ، سي علاوي بن يحي من مستغانم ، وأحمد بن رحمات في مدينة الجزائر ... الخ (2).

واعتبر أن الجزائر ليست مستعمرة فرنسية فقط بل هي مستعمرة تضم خمسة ملايين من المسلمين يطمحون الى تحقيق بعض المطالب وبالتالي فالتعليم بالنسبة إليه لا يقتصر على الاندماج في المنظومة التعليمية الفرنسية ، فالتعليم الفرنسي حسبه لايمكن أن يكون ايجابيا إلا إذا كان مكملا للتعليم العربي والإسلامي ويقترح إقامة مدارس من الأكواخ في مختلف القبائل وتكون مجانية ، وتكون قريبة من

---

(1) ولد في ندرومة بتلمسان في ماي 1857م ، كان له دور كبير على المستوى السياسي والثقافي خاصة خلال الفترة مابين (1886م -1925م) الى غاية مجيء الأمير خالد للمزيد يمكن الرجوع الى : Djeghloul Abdelkader , **si m'hamed Benrahal (1857-1928), la résistance –dialogue d'un notable de Nedroma** , Algérie actualité n° 699, mars 197

(2) عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر والمغرب العربي** ، المجلد الأول ، ترجمة فضيلة الحكيم ، فيصل عباس ، ذاكرة الناس ، 2013، ص229 -230.

الأولياء حتى يسمح لهم بالاطلاع على ما يجري فيها كما طالب بأن تكون مراقبة المدارس من طرف الجزائريين يشمل الموظفين في الاطار التربوي ما عدا مدراء المدارس العربية –الفرنسية أي نوع من التسيير المشترك ، كما يقترح إيجاد لجنة مدرسية من العرب المسلمين في كل مدرسة تعمل على تشجيع الأولياء لإرسال أولادهم الى المدرسة ، واقتراح الوسائل التي تضمن تحقيق النتائج ، والإشراف على إعداد قائمة في كل سنة تتضمن التلاميذ المتفوقين بهدف توجيهها الى الوظائف المعينة وتكون هذه العملية تحت إشراف الحاكم العام (1) .

تضمن برنامج " ابن رحال" أيضا دعوة صريحة الى ضرورة إعادة تنظيم التعليم في المدارس الرسمية الثلاث ، واقترح أن تكون مدة الدراسة بها بثلاث سنوات ، وفتح المجال أمام الجزائريين في هذا النوع من المؤسسات ، كما طالب بإتاحة الفرصة للمدرسين الجزائريين للتدريس بها خاصة النخبة المتخرجة من المعاهد العليا بالبلدان العربية الإسلامية كجامع الزيتونة بتونس و القرويين بفاس وجامع الأزهر بالقاهرة .

كما طرح " ابن رحال" مجموعة من النقاط التي يجب مراجعتها في بعض القوانين الموجهة لإصلاح التعليم التي لخصها فيما يلي :

- إعادة تنظيم المدارس الإسلامية الثلاث (مدينة الجزائر ، تلمسان و قسنطينة).
- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات .
- مضاعفة عدد التلاميذ الى ضعفين أو ثلاثة أضعاف .
- زيادة عدد المدرسين واختيارهم من أكثر العلماء البارزين و الأكثر تأثيرا ، أو جلبهم من الخارج إذا اقتضى الأمر .
- ومساعديهم من المدرسين الفرنسيين ذوو تجربة والمتقنين للغة العربية تكلما وكتابة لتعليم الفرنسية والعلوم الابتدائية .
- في نهاية السنة الثالثة يجرى امتحان للانتقال الى مدرسة الجزائر أو الطلبة الذين أكملوا دراستهم يتابعون خلال سنتين بعض الدروس في المدارس العليا للآداب والعلوم ، وكذلك دروس أولية في القانون الفرنسي .

(1)عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر والمغرب العربي** ، المجلد الأول ،المرجع السابق ، ص229 -230.

- في السنة الخامسة يجرى امتحان حول مضمون البرنامج الذي سبق للطالب دراسته .
- نطالب فقط أن يكون الامتحان في مصلحة إنجاح الإصلاح ، وموجه بالأساس للعلوم الإسلامية ، أما بالنسبة لبرنامج الفرنسية فنضع المواد التي نراها ملائمة .
- بعد هذا الامتحان يتوج بشهادة معادلة البكالوريا بحيث تفتح كل المجالات أمام الشباب الذين يثبتون ضمانات علمية ومؤكدة (1)

حاول من خلال هذه التوصيات توضيح للسلطة الاستعمارية أنه لابد من إعادة النظر في وضعية التعليم العربي التي تستدعي الاهتمام باعتباره أساس من الأسس التي تقوم عليه الهوية ، كما اعتبر أن هذا الاهتمام هو خدمة تساهم في التقريب بين الأهالي و المعمرين وعبر عن ذلك بقوله " فإذا أعطيتموهم تعليما إسلاميا متماسكا في مدارسكم مع تكملة ذلك بتعليم فرنسي كاف ، فإذا علمتموهم قوانيننا وتاريخنا و أشعارنا الجميلة فان مواطنينا سيستمعون لكم ، إنهم سيكسبون المصداقية الضائعة "(2).

قدم "ابن رحال" ردودا على المناهضين من النواب لتعليم الأهالي، منهم "شوداي Chaudey"حيث كتب في 12ديسمبر 1896م :" إننا في الوقت الراهن أشبه ما نكون بصناديق مقفلة ، وانه لمن الضروري البحث عن مفتاح للكشف عن مكنوننا ، هذا المفتاح لن يكون غير اللغة الفرنسية ، وبعد ذلك يجمل بكم أن تحكموا لنا أو علينا إن كنا للرقي و التقدم ...وهل صنع التعليم منا رجالا أم اقتلعنا من جذورنا ...وما ميلنا الى المناصب والمهن إلا مؤشرا عن وجود أوضاع اقتصادية مستجدة تستدعي التشجيع والثناء بدل الانتقاد والتقريع..."(3)

لا يمكن أن نحصر المواقف الجزائرية من التعليم الموجه للأهالي الجزائريين عند هذا النموذج من مزدوجي الثقافة ، حيث ظهرت نماذج أخرى سابقة لتاريخ هذا الموقف الذي ظهر مع "أحمد بن

---

(1)Si M'hamed Benrahal, **l'avenir de l'islam et autres écrits** ,éditions ,ANEP, 2005, p67-68 .

(2)غانم بودن ، سي أمحمد بن رحال ودوره في الدفاع عن قضايا الجزائريين ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية** ، العدد 17 ، جانفي 2017 ، ص14.

(3) جمال قنان ، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830 - 1914)**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1993، ص 192.

بريهمات" (1) والذي أوضح من خلاله حقيقة رفض الجزائريين للتعليم الذي لم يكن تحت تأثير التعصب الديني مثل ما ذهبت إليه التفسيرات الاستعمارية ، وقدم توضيحا لذلك في مذكرته المؤرخة في 07أكتوبر 1883م ومما جاء فيها :" وفي رأيي أنه يجب إلزام العرب بتعلم اللغة العربية مع اللغة الفرنسية في نفس الوقت الذي يتحتم معرفتها بالضرورة ، ويكفي في رأيي الإشارة الى فائدة تعلم اللغة العربية وهذا بدون أن أتحدث عن كنوز المعارف التي توجد في المكتبات العربية والتي ستضيع حتما أو تكون خسارة بالنسبة لكل الناس إذا ما تقرر شطب هذه اللغة في مدارسنا ..." (2)

د/ المدارس الإسلامية الثلاث (1850 - 1951): أنشئت هذه المدارس بمقتضى مرسوم صدر في 30/ 09/ 1850م تمثلت مهمتها غير المعلنة في تخريج موظفين في الشؤون الدينية والقضائية والإدارية ،وبعبارة أخرى وسطاء بين الاستعمار والأهالي المسلمين لإدارة شؤونهم الدينية والمنازعات القضائية (3) هذه المؤسسات وضعت تحت إشراف السلطات العسكرية ، و أكد صحة هذه الأهداف الاستعمارية ما صرح به أحد المستشرقين ً ألفرد بلً بقوله :"إن الهدف من إنشاء المدارس الشرعية الفرنسية ، هو إعادة الثقة للمغلوبين (الجزائريين) وجلب الطلبة الذين كانوا من قبل يتوجهون للدراسة في الجامعات الأجنبية وخصوصا المغرب ، والمقصود من المدارس تكوين المترشحين للوظائف المتصلة بمصالح الدين والقضاء والتعليم العام للأهالي والمكاتب العربية" (4)

أما توزيعها الجغرافي فشمل قسنطينة من جهة الشرق ، والمدية في الوسط ثم نقل مقرها إلى مدينة الجزائر سنة 1864، والثالثة في الغرب مقرها تلمسان (5) و يراعى في اختيار مقرات هذه المدارس أن تكون مجاورة أو قريبة من إحدى المساجد الكبيرة أو إحدى المدارس التي كانت موجودة في الماضي قبل الاحتلال ومن هنا تتضح أهداف المدارس الشرعية التي كانت وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية فبعد الفراغ الذي خلفه المتعصبون في نظر الاستعمار المعاصرون للحملة ، وهم الذين حملوا السلاح وقاوموا الاحتلال ، أرادت السلطات الفرنسية أن تعلم جيلا من الأبناء

---

(1) ولد بمدينة الجزائر ودرس بالمدرسة السلطانية تخرج منها برتبة مترجما عسكريا قدم مجموعة من المطالب حول تعليم الجزائريين منها إجبارية التعليم ومجانيته ، للمزيد أنظر : أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ، ج6، ص 249.

(2) مريوش أحمد ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر** ، ج1، كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2013، ص67.

(3) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 -1919)**، ج1، المرجع السابق ، ص950.

(4) بن قينة (بن عمر) ، **المشكلة الثقافية في الجزائر، التفاعلات والنتائج**، دار أسامة للنشر الأردن، ط1، 2000 ، ص25 - 26

(5) سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج3 ص 374 .

ليكونوا لها مطية في تولي الوظائف القضائية والدينية ، كما تولى القسم الآخر من هذا الجيل الوظائف الإدارية الباشاغوات والأغوات والقياد .[لخ] و من الآراء التي أبدت موقفها من هذا النوع من المدارس المفتش " شاربونو cherbonneau " الذي لم يوافق على تعطيل هذه المدارس ، لكنه قدم اقتراحا سنة 1864 م يقوم على فرض قيود صارمة ، و استطاع الحصول على الموافقة لإلغاء تعليم الفقه الإسلامي لأنه يمثل خطرا هذه على السياسة الاستعمارية في نظره ، و عبر عن ذلك بقوله : " ما الهدف من أن نكرس رسميا تعليم ديانة نعلم أنها جوهريا معاكسة لسياستنا ؟ هل سيكون طلابنا مسلمين أفضل من غيرهم لأنهم يتعلمون الدين في مدارسنا و على نفقتنا ؟[بر] .

حرص الحكام العامون على توظيف خريجي المدارس في الهيئات الدينية كالقضاء والأمانة وغيرها ، منعا لتوظيف "أجانبً كخريجي الزوايا والمعاهد الإسلامية في المغرب الأقصى وتونس ، وهو ما أكد عليه الحاكم العامً جول كامبون ًسنة 1896م ، في خطبته حيث أشار إلى ارتفاع عدد المتخرجين من المؤسسات الإسلامية كالمساجد والزوايا خلال الفترة الممتدة مابين(1898 - 1900) ، وعلى المصالح الفرنسية أن تعيد النظر في سياستها في عملية التوظيف[تر].

كان التعليم بهذه المدارس مجانيا ولا يخضع لامتحان الدخول ، لكن بعد سنوات تم فرض امتحان الدخول ، أما عن طبيعة التعليم من حيث المواد المدرسة فكانت بتوجيه من هيئة التدريس ، حيث حذفت مادة التوحيد وباب الجهاد من التدريس ويقضي الطلبة مدة ثلاث سنوات في الدراسة للحصول على الشهادة ، وما يلاحظ عن مستوى التعليم بهذه المدارس إلى غاية سنة 1866م أنه كان ضعيفا وذلك لعدة أسباب منها معايير انتقاء الطلبة ، إضافة إلى هيئة التدريس التي لم تكن هي الأخرى خاضعة لمقاييس معينة لتولي التعليم بهذه المدارس أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما آخرا خاص بإنشاء المدارس سنة 1866م ، ومن خلاله أضيفت مجموعة من المواد للدراسة كاللغة الفرنسية ، الحساب ، الهندسة ، التاريخ والجغرافيا ، بإشراف معلمين فرنسيين وتخضع الرقابة للسلطة ، أي أن تعيين المعلمين كان يتم من طرف وزير الحرب باقتراح من الحاكم العام ، ورغم كل

---

(1) سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج3 ،ص 362.

(2) نفسه .

الإمكانيات التي سخرت إلا أن مستوى التعليم بهذه المدارس بقي ضعيفا خاصة في اللغة ، الفقه ،الأدب ، ويبدوا أن ذلك كان مدروسا لإضعاف الخصوصية الإسلامية لدى المتخرجين (1) .

عرفت المدارس الشرعية تنظيما آخر سنة 1876م، ومن خلاله تم تحديد دور التكوين بها حيث أصبح مقتصرا على تكوين القضاة الخاصين بعقود الزواج والتركات وبعض الأئمة في المساجد ، كما أعطيت أهمية للغة الفرنسية ، وكانت تحت مراقبة الحاكم العام بالجزائر ، من الجانبيين السياسي و الإداري ، كما تم فرض مجموعة من الشروط للدخول إلى هذه المدارس (مابين 18 إلى 25 سنة) ، الامتثال أمام لجنة الاختبار ودراسة دقيقة لملف الترشح وكل ما يرتبط بالوضع الاجتماعي والسياسي وطبيعة العلاقة مع السلطة،و هو ما يؤكده " ألفريد بلA. Bel" بقوله :" يجب أن لا تستقبل هذه المدارس إلا النخبة المثقفة من السكان المسلمين ، ويجب تحديد تردد كل من لا تتوفر فيه شروط الأمانة والصدق والشعور الحسن إزاءنا "(2)

مرت هذه المدارس بثلاث مراحل : المرحلة الأولى : (1850 - 1876) يمكن أن يطلق عليها بالمدارس المتوسطة على حد تعبير المؤرخ " أبو القاسم سعد الله " ، لأن ظروف بدايتها كانت غير مستقرة وغير منظمة ، كان الهدف الأساسي هو إيجاد حل لتكوين موظفين في الشؤون الدينية ، أما المرحلة الثانية : (1876 - 1895) يمكن تسميتها بالمدارس القانونية ، وذلك لصدور عدة مراسيم وقرارات تنظيمية تهدف إلى الرفع من مستوى التعليم بها والمرحلة الثالثة(1895 - 1951) التي تحولت فيها من المدارس ذات المستويين (المتوسط و الثانوي) إلى الثانويات الفرانكو اسلامية . أين عرفت مجموعة من التعديلات على برامجها خاصة في عهد الحاكم العام "شارل جونار "في الفترات التالية (1900 - 1901) ، (1900 - 1911) ، (1918 - 1919)(3)

عرفت هذه المدارس مجموعة من الإصلاحات منها ما يتعلق بالهيئات التي تشرف عليها و منها ما يتعلق بطبيعة التكوين و مدة الدراسة ، و هو ما تضمنته بعض المراسيم كالمرسوم الذي صدر في 21 نوفمبر 1883م ، بموجبه أصبحت المدارس الإسلامية تحت مراقبة الحكام المدنيين و أعفى

(1). حلوش (عبد القادر) ، المرجع السابق ، ص 138

(2) Bulletin de l'enseignement des indigène ,n13,op.cit, p15-17

(3) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص361 .

(4) نفسه.

المقاطعات العسكرية من هذه المهمة ، كما أوضح أن الإشراف الإداري لهذه المدارس يكون من طرف مديرية التربية ، وجاء مرسوم 23 فيفري 1895م بمجموعة من الإصلاحات منها : تحديد مدة الدراسة بأربع سنوات بدلا من ثلاث سنوات ، و استحداث قسم عالي " La division supérieure" ، هذا القسم تكون مدة الدراسة به سنتين ، و ألحق بمدرسة مدينة الجزائر ، لكن التسجيل به لم يكن مفتوحا بل كان مخصصا لفئة تعينهم الادارة الاستعمارية ، وفق معيار مدى ارتباطهم بمصالحها و ثقتها ، لأن هؤلاء سيعينون في مناصب عليا في مجال القضاء و الادارة ، كما يعتبر شرط الحصول على "شهادة الدراسات" من المدارس الإسلامية الثلاث من ضمن الشروط الضرورية(1).

ويمكننا أن نقدم المدرسة الشرعية بقسنطينة كأنموذج لهذه المدارس، التي تم فتحها بموجب المرسوم المؤرخ في 30سبتمبر 1850م، بمقر المدرسة الكتانية سابقا (2) ، وأسندت إدارتها الى الشيخ " محمد بن عيسى الشاذلي البوزيدي" وخلفه ابنه محمود بن محمد الشاذلي في 30 أفريل 1877م ، ومنذ 1883م أصدرت الادارة الاستعمارية قرارا يمنع على المسلمين إدارة هذا النوع من المدارس ، وفتح المجال الى المستشرقين في تسيير شؤونها ، ومن هؤلاء المستشرق "مارتن" الذي تولى إدارة المدرسة الى غاية سنة 1889 ، ثم خلفه "موتيلانسكي" الذي تولى هذا المنصب الى غاية وفاته سنة "1906م ، كما عمدت الادارة الاستعمارية الى وضع مجموعة من الشروط لمنع المدرسين الجزائريين من تقلد منصب للتعليم بالمدرسة ، ومن هذه الشروط أن يثبت تقديمه لخدمات لمصلحة فرنسا وأن يخضع لجميع القوانين الداخلية التي يفرضها هذا النوع من المدارس ، فيجب أن تظهر هذه الخدمة من خلال العلاقات مع التلاميذ والقائمين على شؤون المدرسة ، واشتد التضييق على الحضور الجزائري

---

(1) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج4 ، ص361 .

(2) تأسست سنة1189ه الموافق ل 1775م وسميت بالكتانية تبركا بالولي الصالح سيدي عبد الله بن هادي المعروف بسيدي الكتاني وقبل تأسيس هذه المدرسة سبقها بناء مسجد سيدي الكتاني ، وعرفت بعلماء درسوا بها أمثال : عبد القادر الراشدي الحنفي ، والشيخ شعبان بن جلول قاضي الحنفية ، والشيخ العباسي قاضي المالكية ، ، أنظر : محمد السعيد قاصري ،"المدرسة الكتانية بقسنطينة صرح ثقافي يصارع النسيان"، **عصور الجديدة**، جامعة وهران ،العدد 18، 2015، ص154.

للأساتذة في المدرسة مع صدور القانون في أكتوبر 1892م الذي سار نحو منع التدريس أو فتح مدرسة موجهة لتعليم الجزائريين [1].

غير أن هذا لأمر لم يكن ناجحا بالشكل الذي كانت تصبوا إليها الادارة الاستعمارية ، لأن الذين تقلدوا منصب التعليم بالمدرسة بعد هذه الترتيبات الاستعمارية أسست لنهضة تعليمية ودينية دون أن تكون يدا خادمة للمشروع الاستعماري ، ومن أمثلة هؤلاء الشيخ عبد القادر المجاوي الذي كان يرى في نشاطه التعليمي من أولويات المواجهة مع المستعمر وقطع الطريق أمام المستشرقين في التعليم ، وفي هذا كتب الشيخ "بيوض" يقول : " و أراد الاستعمار أن يجعله تحت نظره في التربية والتعليم فدعاه الى التدريس في المدرسة الكتانية ...فرأى في هذه الدعوة ما رأى في وظيفة المسجد فقبل ، انه إذا لم يقبل فان الاستعمار لابد أن يقفل مدرسته ، ويدعوا للتدريس في الكتانية بعض المستشرقين أو بعض أذنابه من الجزائريين ، فيسمموا أبناء الجزائر ويقتلوا الدين في نفوسهم ، فيكونوا لأمتهم بلاءا سيما وهم سيتولون أكبر وظيفة في الدين والمجتمع وهو القضاء ، إن دخوله الى المدرسة الكتانية سيحييها و سينشئ تلاميذ يتولون التدريس بعده فيها ، فتستمر في الطريق الذي يدفعها فيه مدة طويلة ، وهذا مغنم كبير للدين وللجزائر[2] .

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن إنشاء المدارس الشرعية كان هدفه سياسيا بالدرجة الأولى، بعد أن رأت احتضان المعاهد الإسلامية لأبناء الأهالي الجزائريين كالأزهر والزيتونة والقرويين، وعليه جاء الغرض من تأسيس هذه المدارس لمنافسة هذه المراكز التي تتعارض مضامينها العلمية والدينية والمصالح الاستعمارية ،كما توصلت الإدارة الاستعمارية إلى ضرورة تكوين فئة يختلف تكوينها عن التكوين الذي يتلقاه الطلبة في الحواضر الإسلامية ، ففي فترة سابقة اصطدم الاستعمار الفرنسي بالعناصر التي تلقت تعليمها بالزوايا، حيث أشارت أغلب الدراسات الفرنسية المهتمة بالشؤون الإسلامية إلى أن أغلب الثورات كانت من تدبير الزوايا ورؤسائها، وأمام هذا الواقع

---

(1) حلوش (عبد القادر) ، المرجع السابق ، ص 138 .

(2) ابراهيم بيوض ، **حياة و آثار محمد علي دبوز** ، تقديم محمد صالح ناصر ، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، 2013، ص 105 - 106 .

تم منح الصلاحيات للمستشرقين للتصرف في المضامين المدرسية في المدارس الشرعية ، وتكييفها وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية.

كما لا يمكن أن نستثني حاجة الإدارة الاستعمارية إلى الموظفين لتسيير الشؤون الإدارية والقضائية والدينية والتي أسندت لها الوظيفة أيضا في إطار نشاط المكاتب العربية. ورغم كل هذه الترتيبات التي سخرتها السلطة الاستعمارية لمنع تولية المتخرجين من المعاهد الإسلامية التقليدية من وظائف الدولة، كالقضاء، والإفتاء، وتخصيصها للمتخرجين من المدارس الشرعية (الرسمية)، إلا أنها تلقت مقاطعة من طرف السكان الأهالي ، وهو ما جعل السلطة الاستعمارية تستعين ببعض رجال العلم الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الحسنة، والنفوذ في الأوساط الشعبية، أمثال الشيخ عبد القادر المجاوي الذي كان مدرسا بمسجد الكتاني بقسنطينة فطلبت منه تولية التدريس بالمدرسة في قسنطينة ، لكنه اشترط الموافقة على اقتراحه حول إصلاح التعليم(خ).

كما لقيت معارضة من طرف النواب الفرنسيين بحجة أنها مؤسسات لتخريج المحرضين والمتمردين، ورغم العناية التي لقيتها من طرف الوالي العام "شانزي" الذي اعتبر أن وجود مثل هذه المؤسسات هو ضمان لمصالح الاستعمار الفرنسي ، إلا أن عدد التلاميذ بها ظل ينخفض بشكل مستمر، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال جدول الإحصائيات التالي :

السنوات	1876	1877	1879	1884	1885
عدد التلاميذ	142	129	84	79	57

ومن النتائج التي ترتبت عن تأسيس هذه المدارس التي سميت بالمدارس الفرنسية الإسلامية ،تراجع التعليم الديني تحت سيطرة ومراقبة الإدارة والاستعمارية ، كما أضحت الهوية الإسلامية مهددة بشكل تدريجي ، لأنهم يتلقون تكوينا موجها توجيها إيديولوجيا ، وما يقدم لهم كمضمون دراسي كان سطحيا ، فالهدف هو استعماري بالدرجة الأولى ، يتمثل في تهدئة النفوس ، والحفاظ على النظام العام ، وبعدها أصبح واقع العلماء والمفتون بين طريقين مختلفين كل الاختلاف ، طريق

(1) عبد الحميد زوزو ، **الثقافة والتعليمان**...المرجع السابق ، ص61.

الضمير المتشبع بالدين والوطنية وطريق الخدمة الاستعمارية المتمثل في رفع التقارير إلى الهيئات الأمنية لنشاط الأئمة والمدرسين بل حتى الشؤون العامة [1].

لقد كان الاهتمام بالمدارس الإسلامية الرسمية يهدف بالأساس الى جلب العديد من الطلبة الجزائريين ، وقطع الطريق أمام الرحلات العلمية نحو الجوامع العربية كالقرويين بالمغرب الأقصى و الزيتونة بتونس والأزهر الشريف بمصر ، ونجاح المؤسسات الإسلامية يسمح بتوظيف خريجيها الذين تلقوا التعليم باللغتين العربية و الفرنسية . كما أن الطلبة الذين تلقوا تعليمهم بالمراكز الإسلامية خارج الجزائر لا يمكن مراقبتهم من الناحية الفكرية عكس ما هو موجود في المدارس الإسلامية التي يشرف عليها مدرسون فرنسيون مواكبون للسياسة الاستعمارية مثل ما ذهب إليه مدير مدرسة تلمسان سنة 1908م :"نخبة من المفكرين وطبقة مسيرة متحررة من الروح الأرستقراطية ومن الأحكام الدينية المسبقة الكاذبة "[2] .

استطاعت هذه المدارس أن تكون أداة من أدوات الاستعمار ، من خلال العدد الكبير من طلبتها المتخرجين الذين سدوا فراغا في الوظائف الشرعية من قضاء و إفتاء وتدريس وتعليم مدرسي ومسجدي على حد سواء ، غير أنها عرفت بعض التراجع نتيجة لمجموعة من الأسباب نذكر منها : كانت تدرس أغلب المواد باللغة الفرنسية وهو الأمر الذي لا يسمح بتخريج موظفين مؤهلين لتولي وظيفة الإفتاء أو يكون من العلماء المتخصصين في العلوم الدينية أو اللغوية ، إضافة إلى طبيعة نظامها التدريسي الذي يمتحن الطلبة في المواد الفرنسية ويهمل المواد المدرسة باللغة العربية .

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، " خطبة ابن الموهوب عند توليه الفتوى بقسنطينة سنة 1908 " **مجلة الثقافة** ، العدد 84، (نوفمبر – ديسمبر) 1984، الجزائر ، ص 168 .

(2) نفسه .

الفصل الثالث:

المنظومة الاستعمارية كجبهة موازية للمنظومة الإسلامية

1/ القضاء الفرنسي في الجزائر

2/ التعليم الفرنسي كآلية إدماجية

3/ الحالة المدنية ضرورة لتفكيك البنية الاجتماعية

4/ تسويق الفضاء الأوربي لتمزيق الخصوصيات الإسلامية

5/ قانون فصل الدين عن الدولة

6/ التنصير في السياسة الاستعمارية

7/ الاستشراق الوجه الآخر للظاهرة الاستعمارية

8/ طمس الهوية و الشخصية التاريخية

تمهيد :

أوجدت الادارة الاستعمارية هيئات نابعة من القوانين الفرنسية قبل أن تخوض تجربة تكييف نشاط المؤسسات الاسلامية ، ولم يقتصر مشروعها على مجال واحد بل شمل أغلب مناحي النشاط العام ، حيث شملت سياستها مجال القضاء فاستحدثت تنظيمات فرنسية من حيث الهياكل وتوزيعها وضبط القوانين والأحكام وكل ما يتصل بمجال القضاء ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، حيث سعت إلى تكريس نظام تلقيب يختلف عن النظام الإسلامي في التسميات ، بهدف ضرب التماسك الاجتماعي واستهداف البعد الإسلامي لنظام التلقيب ، واستكمالا لمشروع طمس الهوية الإسلامية تم استهداف المحيط من خلال تغريب الفضاء الخارجي من خلال نشر عادات و سلوكات أوربية كنمط حياة لدى "الأهالي" الجزائريين ، تم العمل على تكريسها عن طريق مجموعة من القوانين والممارسات الاستعمارية في إطار آليات الإدماج ، كما استهدف المشروع الاستعماري أيضا المرأة باعتبارها الحلقة الأساسية في التنظيم الاجتماعي ، فمورست كل الضغوط الاجتماعية بهدف استلاب الأعراف والقيم المتحكمة في الموروث الثقافي والديني المتحكم في وظيفتها وعلاقتها بالأطراف الاجتماعية ، ومن القوانين التي عمقت الهوة بين الاستعمار والمؤسسات الإسلامية قانون فصل الدين عن الدولة الذي لم يطبق على الدين الإسلامي ، وهو مالم يسمح بإشراك المؤسسات الإسلامية في الاستفادة من الاستقلالية المالية التي تضمنها القانون ، وفي نفس السياق ظهرت الكثير من الجمعيات التنصيرية في السنوات الأولى للاحتلال نشطت في مجالات كثيرة بدعم من السلطة الاستعمارية لخدمة مشروع الاحتلال ، عرف هذا المشروع أكثر توسعا في عهد الكاردينال "لافيجري"(1825 -1892)، وظهر وجه آخر للاستعمار لإضعاف المقاومة الثقافية والتشكيك في الخصوصيات الإسلامية تمثل في الاستشراق ، حيث استغل العادات والتقاليد والدين لضرب الهوية الاسلامية وتعميق الاختلاف بين الاثنيات العرقية ، وفي نفس الاتجاه عمل الاستعمار على ضرب الهوية من خلال محاربة اللغة العربية والتضييق على مدرسيها ومنع كل ما يسمح باستمرارها وانتشارها .

1/القضاء الفرنسي في الجزائر:

لم يطمئن الاستعمار الفرنسي لمستقبل المؤسسات الاستعمارية في الجزائر مالم يتم السيطرة على القضاء الإسلامي ، وذلك لأن شخصيته في الجزائر ستظل قائمة و المقاومة بمختلف أشكالها مستمرة ، كما أن القاضي حسب التنظير الكولونيالي يمثل أكثر خطورة من دور المدرس و إمام المسجد ، و قد تطور الموقف الاستعماري المعادي للقضاء الاسلامي بتطور الاحتلال نفسه، حيث ترك الفرنسيون في بادئ الأمر المحاكم الإسلامية تعمل و لكن تحت مراقبتهم ، و كانت سنة1838م بداية التذمر من أحكام المحاكم الإسلامية تحت ذرائع واهية ، و من ذلك صعوبة التحكم في اللغة العربية ، وتساهل القضاة المسلمين في أحكامهم مع المتنازعين ، وكثرة الأحكام بالبراءة ، من هنا يمكن أن نتساءل عن وضع الاهالي الجزائريين في ظل مؤسسة القضاء الفرنسي في الجزائر؟

لقد أنشئت المؤسسة القضائية الفرنسية بعد الاحتلال بأربعة و عشرين سنة من الاحتلال أي سنة1854 وهو تاريخ تأسيس أول محكمة ذات سلطة واسعة، و على غرارها وجد ت بالجزائر غرفة الاستئناف ، و مقرها المدينة الجزائر ، ومحكمة الجنايات "Cour D’assise" خاصة بالأوربيين و مجلس العقوبات " Cours criminel" و يتقاضى أمامه الأهالي (1)

إلى جانب المحكمتين هنالك المحاكم الابتدائية ، التي كان يتقاضى أمامها الأوربيون و المحاكم الزجرية و يتقاضى أمامها السكان الأهالي ، ويخضعون لقانون خاص الذي عرف بقانون الأهالي هدفت التنظيمات القضائية إلى الوقوف مع المعمرين في القضايا التي يكونون أصحاب مصلحة فيها ، كما أوصت لجانهم و تشريعاتهم، و كذلك لتحقيق مبدأ السيادة، كما أن الموظفين الفرنسيين بالمحاكم الفرنسية هو منع القاضي بإلحاق الضرر بالسلطة الفرنسية حتى ينتهي عند الحدود المرسومة له و توجه أحكامه للاستئناف لدى المحاكم الفرنسية (2)

(1)Collot (Claude) **, les institutions de l’Algérie durant la période coloniale (1830-1962) éd, c.n.r.s. ,**o.p.u ,Algérie**,**1987

(2) قلفاط عبد الباسط، المرجع السابق، ص94.

من المحاكم الفرنسية التي فرضت على الأهالي الجزائريين لمنافسة المحاكم الإسلامية ، وضبط مخالفاتهم وفق إجراءات و قوانين استثنائية ما يلي :

أ/ مجالس الحرب les conseil de guère : تعتبر هذه المجالس من أولى المحاكم الفرنسية التي أنشئت في الجزائر ، و التي ظهرت بمقتضى الأمر الذي أصدره الجنرال "كلوزيل Clauzel" في 15أكتوبر1830 و الذي يشير إلى أن الجرائم و الجنح المرتكبة من طرف الأهالي على مستوى المناطق العسكرية يتم النظر فيها من طرف مجالس الحرب ،هذه الأخيرة كانت موزعة عبر القطر الجزائري على الشكل التالي :

- مدينة الجزائر : 01
- مدينة البليدة : 01
- مدينة وهران : 02
- مدينة قسنطينة : 02

كانت أحكامها تتميز بالتشدد و وجهت بالدرجة الأولى لقمع الانتفاضات، و كثيرا ما وقع التنازل عن الاختصاص إلى اللجان التأديبية للفصل في بعض الجنح ، و في بعض الأحيان يتم التنازل عن هذا الاختصاص للقادة العسكريين [خ]

ب/ محكمة العدل: la cour de justice : تم إنشاء هذه المحكمة بموجب قرار صدر بتاريخ**22أكتوبر1830** ،جاءت هذه المحكمة بناءا على ظروف الحرب لحماية الجيش الفرنسي فرض رقابة أمنية على المستعمر، كلفت بالنظر في القضايا الصادرة عن أحكام القاضي المسلم استمرت هذه المحكمة في نشاطها على غاية صدور مرسوم **11ديسمبر1834** حيث استخلفت بالمحكمة العليا بمدينة الجزائر ، و التي أشرف على تسيرها كل من رئيس المحكمة و ثلاثة قضاة ووكيل عام للملك إلى جانب وكيل النيابة ، و أضيف إليهم مساعدين مسلمين ، تكفلت هذه المحكمة بالنظر في الأحكام المستأنفة من طرف المتهمين ، و أطراف الاستئناف في المحاكم القضائية

(1) فارح رشيد، " التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام و التمييز" ، **أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية** ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 16 -17مارس2005 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر2007، ص56

جـ/ محكمة اللجان التأديبية_les commission dixiplinaires: كان يشرف على هذه المحكمة الحاكم العام المكلف بحفظ الأمن العام ، و هذا ما سمح له بإصدار العقوبات التعسفية ضد الأهالي باختلاف أشكالها من غرامة فردية أو جماعية أو المصادرة ، هذا الأمر الذي فتح المجال لتطبيق أحكام مباشرة دون تحويلها إلى مجلس الحرب ، و تغييب الأدلة ، و بذلك تتحول المؤسسة القضائية إلى أداة لتطبيق الانتقام و أول تنظيم للجان التأديبية كان مع منشور الجنرال "بيجو" في **12فيفري1844** و الذي صدر الأسباب الموجبة للعقوبات ، و حدد إطار العقوبات بالنسبة لرؤساء الأهالي و القادة العسكريين ، اختصت هذه المحكمة في النظر في أفعال الحرب و الجنايات و الجنح المرتكبة في الإقليم العسكري من طرف الأهالي.

د/ المحاكم الجنائية les cours criminelles :تأسست بموجب قرار صدر في **16اوت1832** ، و هي محاكم جنائية خاصة بالأهالي تتواجد على مستوى كل محكمة ابتدائية ، و تنظر في القضايا التي تنظر فيها مجالس الحرب، و تتألف هذه المحاكم من سبعة أعضاء حسب ما حدده المرسوم السابق : ثلاثة قضاة و أربعة محلفين اثنين فرنسيين و آخرين من الأهالي المسلمين[1]

ه/ المحاكم الزجرية : ظهر هذا النوع من المحاكم بعد صدور مرسوم 27مارس 1902م ، حيث وصل عددها مائة وخمس وخمسون محكمة ، وأشرف على تسييرها قاضي الصلح وقاضيين أحدهما من كبار المستوطنين وأخر من أعيان الأهالي ، وكانت أحكامها غير قابلة للاستئناف ، وبذلك كانت من بين الاليات التي استخدمها الاستعمار للقمع [2]

2/ التعليم الفرنسي كآلية إدماجية :

عن مضمون التعليم الفرنسي وأهدافه الاستعمارية يذكر المرحوم "سعد الله" :"وحين أنشئت مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين سميت باسم خاص "المدارس العربية –الفرنسية ،

---

(1) Minerville (de pinson) , **dictionnaire de la législation algérienne** (1830-1853) , t01,p395-396

(2) جمال قنان ، "**مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882 -1914**" ، **المصادر** ،العدد 09،ماي 2004، ص 39

...ومحتوى برامجها لا يتجاوز غسل المخ وتوجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية وقطعه عن جذوره ، والتشويش عن الأسرة والمجتمع "(1) ، ولبلوغ هدف مشروع الفرنسة تم التركيز على محاولة فرض اللغة الفرنسية على واقع المجتمع الأهلي ، فكانت تمثل الوسيلة الأساسية في تجسيد المشروع الاستعماري وهو الأمر الذي أكده "جورج هاردي" مدير التعليم في الجزائر بقوله :"إن أحسن وسيلة لتحويل الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلهم أكثر ولاء وإخلاصا في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة الأهالي منذ الطفولة ونتيح لهم الفرصة بمعاشرتنا باستمرار بذلك يتأثرون بعاداتنا الفكرية وتقاليدنا ، ويتم ذلك من خلال فتح بعض المدارس لكي تتكيف فيها عقولهم حسب ما نريد"(2)

ويذكر الحاكم العام "شارل جونار"عن الأهداف الاستعمارية من خلق الفضاءات التعليمية بين الأهالي : " إن الهدف الأساسي من وجود المدرسة هو نشر التعليم والأفكار الفرنسية وكذا خلق مظاهر التقدم والحضارة في أوساط شعوب شمال إفريقيا ، كما لايمكن أن ننسى هدفا آخر يتمثل في تشجيع الجزائريين على اكتساب مهنة لتحقيق مكاسب مادية ، اضافة الى أن المدرسة تستهدف البعد الفكري والأخلاقي "(3)

اشترط التنظير الاستعماري مجموعة من المعايير التي يجب أن يخضع لها المدرس الفرنسي في المدارس الأهلية في إطار السياسة التعليمية التي تبنتها فرنسا لأنهم أمام وظيفة خاصة ذات أبعاد سياسية فيجب أن يكونوا في مستوى المشروع ومن المراحل التي يمر بها هؤلاء هي قضاء سنة كاملة بمدرسة المعلمين ببوزريعة يتلقون من خلالها تعليما وتربية خاصة منها أن يمارسوا الأعمال الفلاحية واليدوية وتعلم اللغة العربية واللهجة القبائلية اضافة الى مبادئ في الطب البديل والقيام برحلات نحو بعض المناطق الجزائرية خاصة منطقة القبائل التي كانت ضمن مشروع استعماري كبير ، وهو

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج 4، المرجع السابق ، ص214 .

(2) يسلي مقران ، "الثقافة والاستعمار، تجربة الجزائر في العهد الكولونيالية" ، **مجلة تمثلات** ، المجلد 01، العدد 01، جامعة مولود معمري ، 2015، ص 05.

(3)Jonnart (ch.),**exposé de la situation générale de l'Algérie** ,Imprimerie du gouvernement générale ,Alger,1906 , p 380,

الأمر الذي يسمح لهم بالتعرف أكثر على البلد وسكانه ، ويألفون أيضا طرق وأساليب التعليم المستخدمة في المدارس الأهلية (1).

3/ الحالة المدنية و أبعادها الاستعمارية :

اصطدمت الإدارة الاستعمارية بالبنية الاجتماعية الجزائرية ، هذه الأخيرة عطلت تجسيد المشروع العقاري كما دعت الحاجة إلى ضرورة التفكير في وضع آلية قانونية تسمح بالتحكم أكثر في الأفراد و ضرب التماسك الاجتماعي ، و عدم وجود منظومة "اسمية" في شكلها الإداري ، أدى الى صعوبة توظيف بعض الإداريين في الإدارة العسكرية و المدنية ، ولفهم الترتيبات الاستعمارية في هذا الاتجاه نطرح مايلي :

ما هي المراحل التي سبقت تاريخ صدور قانون تأسيس الحالة المدنية في **23 مارس 1882** و ما هي الأبعاد الاستعمارية من وراء ذلك ؟ و ما هي انعكاساته على واقع المجتمع الجزائري ؟

أ/ **لمحة عن اشتقاقات الأسماء الأهلية:** ارتبطت ظاهرة التلقيب بالتنظيم الاستعماري الذي استهدف بعدها الإسلامي، حيث كانت الأسماء قبل هذه الفترة تتصل بالتسميات الشرفية مثل : الحاج، سي سيدي ...، أو يعرف الفرد من خلال ذكر أبيه أو الحرفة التي تتصل به ، كما أن الأسماء كانت مستمدة من البعد الحضاري و الإسلامي ، عملا بالنص القرآني و السنة النبوية "و من الأمثلة على ذلك : الحاج أحمد بن علي الطالب الوهراني ، نلاحظ اللقب التشريفي ثم الاسم الشرفي ثم الاسم ثم اللقب ثم المهنة أو المكانة ثم نجد الجهة أو مكان الولادة . و بذلك يمكن القول أنه لم يكن هناك نظام رسمي للحالة المدنية،فلا وجود لعقود الزواج و الطلاق و التسجيلات المواليد و الوفيات ، فكان الفرد يعرف من اسم أبيه أو القبيلة التي ينتمي إليها .

ب/ **المراحل التي مر بها تطبيق قانون الحالة المدنية:** كانت البدايات الأولى لإنشاء نظام الحالة المدنية في سنوات 1830و1845 ، غير أنها باءت بالفشل ، فمباشرة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر تم إصدار قانون بتاريخ 07ديسمبر 1830م ، ومن الإجراءات التي دعا إليها هذا القانون

(1) Bernard(p),**Les écoles d'indigènes devant l'opinion publique** ,extrait du bulletin de l'académie de l'enseignement des indigènes d'Alger, Alger, 1897 ,p15

هو أنه ابتداء من أول جانفي 1831 لا يسمح بالدفن في أي مقبرة إلا بعد الحصول على رخصة من طرف المصالح الاستعمارية المعنية [خ]

تلت هذه القوانين صدور مجموعة أخرى من القوانين منها قانون سنة 1838م و سنة 1839م و التي تضمنت ضرورة التصريح بالولادات و الوفيات إلا أن تطبيق هذين القانونين لم يتجاوزا المدن الكبرى كالجزائر ووهران و قسنطينة ، و صدر قرار آخر في أوت **1845م** يأمر الأهالي بضرورة تسجيل المواليد و عقود الزواج ، و بذلك لتعويض الوسائط السابقة كالقاضي الشرعي أو شيخ الجماعة و تعاد التجربة مرة أخرى سنة **1848م** ، ثم يفرض مرسوم 08**أوت** 1854 بالإقليم المدني لإثبات و تحقيق الحالة المدنية للأهالي ، و هي المهمة التي كلفت بها المكاتب العربية بالمقاطعات [بر] .

قامت الادارة الاستعمارية سنة 1860م بوضع قائمة خاصة بالأسماء الشائعة في الجزائر بعد ترجمتها الى الفرنسية ، وحددوا هذه الأسماء التي وصل عددها الى 1280اسما لكن الذي حصل وقوع أخطاء بعد إعادة كتابتها الى اللغة الفرنسية ، ومن بين النماذج التي يذكرها المؤرخون ، اسم "الأبيض" أصبح "لبيد و"الأخضر" أصبح "لخدر" وهكذا [تر]، لكن هذا الوضع تم استدراكه من خلال المحاولة الإدارية التي دعا إليها الإمبراطور "نابليون الثالث" في 25جوان 1865م ، حيث أمر بضرورة وضع قاموس خاص لأسماء الجزائريين بهدف توحيد كتابة الأسماء ، وقام كل من "دوسلان De slane"و"قابوGabeau"بانجاز هذا القاموس الذي حدد أسماء الأعلام الجزائرية في جزأين : جزء خاص بأسماء الأشخاص والجزء الثاني خاص بأسماء المدن [ير]

(1)Dominique tabutin **, Mortalité infantile et juvénile en Algérie** , travaux et documents , cahier N°77, P.U.F, 1976, p02

(2)جمال خرشي ، المرجع السابق ،ص342.

(3)أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** 1860 -1900، ج1، ص457.

(4)يسمينة زمولي ، **الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر (1870 - 1900)، قسنطينة نموذجا** ، دار البصائر ، الجزائر ، ط 1، 2007، ص 28.

في **20 ماي** 1886 يصدر قرارا يكلف به كاتب الجماعة بدل القايد الذي كان يقوم بالمهمة بتسجيل العقود . و كان الهدف هو إجبار السكان على التقرب من الإدارة و التحضير لعملية الإحصاء لمعرفة عدد السكان الجزائريين و معرفة الأسماء المتداولة بالتسمية و الدخول إلى عمق المجتمع الجزائري لضرب التماسك القائم بين الوحدة العامة التي هي العائلة الكبرى أو العرش أو القبيلة (1)

و بعد صدور قانون"وارنيي warnier" في 26 جويلية1873 ، و الذي يندرج في إطار سياسة الإدماج الكاملة ، و بموجب مادته السابعة عشر التي نصت على كل عقد الملكية يجب أن يحتوي على اسم عائلي يضاف إلى اسم كنية كل أهلي يعلن مالك الأرض (2) ، غير أن هذه التدابير القانونية لم تجد تطبيقا لها على الأمر الواقع لأن الكثير من حالات البيع والشراء اصطدمت بعدم وجود الاسم العائلي لأحد الطرفين ، وأمام هذا الوضع أصدر الحاكم العام "شانزي Chanzy مجموعة من المراسيم (مرسوم 29ماي 1875، 26جويلية 1875، 22جويلية 1876) التي دعت في مجملها الى تعميم سجلات الحالة المدنية في مختلف البلديات وتسجيل الولادات والوفيات والزواج والطلاق ، غير أن هذه الإجراءات وجدت صعوبات كبيرة في تطبيقها أمام تخوف الأهالي من التجنيس والتجنيد الإجباري، وعبر عن هذا التخوف " جول كومبون Jules Cambon سنة 1894 أمام المجلس الأعلى بصفته عضوا سابقا في اللجان التي كانت تحضر لإقامة الحالة المدنية سنة 1875م :" لقد أجبرنا على تعليق أشغالنا ، نتيجة لما وجدناه من معارضة" (3)ولتجاوز مشكل تخاذل الأهالي الجزائريين للاستجابة لقانون التصريح بالولادات أو الوفيات أصدرت الادارة الاستعمارية سنة 1875م مراسيم تحدد العقوبة على كل الذين أهملوا الاستجابة للقانون خلال مدة ثمانية أيام ،وتلاه مرسوم آخر في نفس الاتجاه منها قانون صدر في 22جويلية 1876م يحث الولاة على معاقبة كل المتأخرين في التصريح بالزواج والطلاق ، غير أن هذه المراسيم لم تسمح

---

(1) شارل روبير اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ، المرجع السابق ، ص335.

(2) صالح حيمر، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 -1930)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، (مرقونة) ، جامعة باتنة ،2014،2013 ص 166.

بتطبيق إجراءات الحالة المدنية ، وظهر مشروع آخر لهذا القانون الذي تم إيداعه لدى غرفة النواب في 18مارس 1880م وتم دراسته من طرف لجنة برئاسة "جاك Jaquesنائب وهران ، ووافقت الحكومة على التعديلات التي طرحتها اللجنة حيث تمت الموافقة على الاحتفاظ بالأسماء التي تم الحصول عليها بموجب قانون 1873م ، حتى لا تتعرض عقود الملكية للفسخ وتركت حرية اختيار الأسماء العائلية لأرباب العائلات وإجبارية التصريح بالزواج والطلاق دون أن يحصل ذلك أمام القاضي ويكفي أن يتم ذلك أمام الشاهدين ، هذا الاقتراحات لقيت آراء متباينة طرحت ضرورة إلغاء التدابير التي ترمي الى إحلال النظام في العائلة العربية وهو الأمر الذي قدمه النائب Cassimir Fourmies كما اعترض الجنرال خلال هذه الجلسة على هذه التدابير واعتبر أن هذه الإجراءات ستسمح بالاستيلاء على الملكيات العربية المشاعة ، وعرض مشروع القانون للمناقشة مرة أخرى في 06مارس 1882م ثم صدر القانون النهائي في 23 مارس1882، الذي نص على تأسيس الحالة المدنية للجزائريين ،واحتفظ فيه بالنقاط التي كانت موضوع خلاف مثل : إلزامية بطاقة التعريف (المادة 06) واختيار الاسم العائلي من طرف رب العائلة وان تعذر ذلك فمن طرف محافظ الحالة المدنية (المادة 05) والتصريح بالزواج والطلاق (المادة 07) [خ] وهو القانون الذي أدى الى منح الألقاب العائلية noms patronymiques [2]و تضمن الكثير من المواد التي وصلت الى 23 مادة منها: المادة الثالثة التي نصت على أن : " كل من لا ابن ذكر له و لا عم له و لا أخ يكبره سنا، ملزم باختيار اسم العائلة بعد وضع سجلات الحالة المدنية ، و في حال وجود المذكورين سابقا فعملية اختيار اللقب تكون من الأكبر سنا".

المادة الرابعة: في حالة وجود عائلة تتكون من الإناث فقط ، فحق اختيار لقب العائلة يعود إلى من هو أكبر سنا أما المادة الخامسة فأشارت إلى حالة تخلي صاحب الحق في اختيار اللقب ، يقوم

---

(1) شارل روبير اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا** ، المرجع السابق ، ص 337 -338.

(2) Bent Henri , **l'état civil en Algérie** , préface de louis milliot. Alger1937 P111

مسؤول الحالة المدنية باختيار الاسم العائلي .المادة السابعة عشر تنص على :"لا يمكن منح الاسم النهائي لعائلة إلا في حالة قبوله من طرف كل الأعضاء الذين يعود إليهم حق الاختيار(1)

و حددت العقوبة التي تترتب عن مخالفة القانون ، حيث تراوحت مابين ستة أيام الى ستة أشهر حبسا ، مع دفع غرامة مالية حددت مابين 16 الى 300 فرنك فرنسي(2)

و يمكن إدراك الأبعاد الاستعمارية من تأسيس الحالة المدنية في النقاط التالية :

- إعطاء اسم لبعض أفراد العائلة الواحدة يختلف عن اسم جدهم الأكبر مما يسهل على إدارة الاستعمارية تقسيمهم إلى فروع .

بعد تسجيل أسماء العائلات المكونة للدوار و القبائل في سجلات الحالة المدنية ، تصبح التصريحات بالولادة و الوفاة و الزواج و الطلاق إجبارية ، و هو ما يسمح بتسهيل عمليات الإحصاء للسكان الأهالي ، بعدما كانت الإدارة تحصي السكان حسب تقديرات تقريبية

أصبحت المعاملات " والملكيات تتم في إطار فردي بعد تطبيق نظام الحالة المدنية ، بعد ما كانت تتم ضمن الإطار الاجتماعي العام المتمثل في القبيلة ، العرش.

القضاء على الشخصية الإسلامية بعد تغيير الأسماء و إحلال النمط الفرنسي.

أدت هذه الترتيبات الإدارية الموجهة نحو إيجاد منظومة اسمية جديدة و المتمثلة في أن تأخذ الأسماء الجديدة الطابع الفرنسي ، أو أسماء للحيوانات وهي العملية التي قام بها ضباط يجيدون العربية ويستعرضون أسماء ازدرائية ، بالرغم من أن التعليمات نصت على أن المعني له حرية اختيار اسمه العائلي ، وان تعذر ذلك أن تؤخذ من أسماء النسب ، إلا أن تقارير بعض المحافظين أكدت على أنهم اضطروا الى اختيار الأسماء بأنفسهم وذلك لعدم دراية الأهالي بالإجراءات الإدارية ، وهو ما سمح لهم بإطلاق ألقاب عائلية مستمدة من التهكم الشعبي ، وهو ما أجبر الأهالي الجزائريين على الاحتفاظ بالاسم الجديد ومن النتائج التي ترتبت عن ذلك ما ذكره المترجم " أرنست مارسييه" أن كثير من الناس كانوا أميين لا يحسنون من الكتابة إلا أسمائهم و هو ما أدى

---

(1) جمال يحياوي ،" الألقاب بين طمس الهوية و تكريس الهيمنة الاستعماري" محاضرة سلمت إلينا من طرف الباحث .

(2) عبد العزيز سعد ، **نظام الحالة المدنية في الجزائر** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 1995 ، ط2 ، ص 18 -19 .

الى عجزهم عن التوقيع بعد أن استبدلت أسماؤهم باسم فرضه الضباط الإداريون ، وهو ما أجبرهم على إعادة كتابة أسمائهم بعد نقلها عن اللغة الفرنسية [1]

عملت السلطة الاستعمارية كل ما في وسعها لتطبيق هذا القانون ولم يكن هذا الإجراء الإداري يهدف الى التنظيم بقدر ما كان يهدف الى التوظيف الاستعماري ، وهو ما تبرزه الوقائع حيث وظفت هذه الآلية الاستعمارية بهدف فرض رقابتها على سكان جرجرة سنة 1891م ، ولتسهيل عملية المعاقبة والقمع لجأت الى فرض ألقاب على سكان قرية ما تبدأ بحرف A والقرية المجاورة اسما آخر يبدأ بحرف B وهكذا حتى حرف Z ، وتقوم أجهزة الأمن بمتابعة المشكوك فيه بعد تحديد القرية التي ينتمي إليها الشخص المبحوث عنه وتتم بعده عملية تطبيق العقوبة الجماعية [2]

هذه العملية لقيت معارضة من طرف الأهالي الجزائريين حيث يذكر أحد النواب الفرنسيين pourquery de boisserin في تقرير له في جويلية 1894م ، عن وجود معارضة وجاءت مظاهر المقاومة بشكل حاد بعد أن ارتبطت بمشروع التجنيس الذي تقدم به كل من : michelin وGautier سنة 1887م ، ويذكر كل من "ديبون" و "كوبولاني" أن القانون عرف ثورة من طرف إحدى القبائل في عمالة وهران ضد القانون الخاص بتأسيس الحالة المدنية ويتعلق الأمر بدوار بدائرة مليانة الذين فضلوا سنة 1886م إحراق أنفسهم و أهاليهم على أن يتحولوا الى فرنسيين [3]،

اصطدمت الادارة الاستعمارية بمجموعة من العراقيل أمام تطبيق هذا القانون منها الاعتراض على تبني الأسماء الجديدة التي فرضها هذا القانون ، وعدم الالتزام بالتصريح بالولادات ولا التبليغ بالزواج و الطلاق الى ضباط الحالة المدنية ، وهو الأمر الذي تضمنه المرسوم الصادر في 14نوفمبر 1896م ، والذي أبان عن وجود انفلات في التصريح بالولادات والوفيات ، فمثلا كان الزواج بالنسبة للأهالي الجزائريين حدثا عائليا أكثر منه حدثا عموميا [4]

---

(1) اجيرون ، شارل روبير ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا ...**، المرجع السابق ، ص 340.

(2) كمال بوعشة ، "**المشاريع الممهدة لإنشاء سجلات الحالة المدنية في الجزائر حتى سنة** 1882"، **أشغال الملتقى الوطني الموسوم : الاحتلال الفرنسي للجزائر ، جريمة الألقاب المشينة** ، ط1، المعارف للطباعة ، سكيكدة ،2017، ص 33.

(3) اجيرون ، المرجع السابق ، ص342 .

(4) اجيرون ، المرجع السابق ، ص342 . .

من خلال ما سبق يمكن القول أن قانون الحالة المدنية جاء استجابة للرغبة التي أعرب عنها المستوطنون لسنوات عديدة سابقة لسنة 1882م ، التي كان يسعى إليها هؤلاء لضمان المعاملات التجارية التي كانت تتم بينهم وبين الأهالي ، كما أن حاجة الادارة لإجراءات تهدف الى تتبع تحركات الأهالي كانت من أقوى الأسباب التي دفعت الى تجسيد هذا القانون ، كما يمكن اعتبارها أيضا آلية ادارية في إطار سياسة الاستيعاب للمجتمع الأهلي وكذا هدم نظام التماسك في القبيلة والأسرة ، من خلال فرض الأسماء وتجاوز الحق في تسمية أنفسهم على حساب ما تمليه عاداتهم وتقاليدهم .

4/ تسويق الفضاء الأوربي لتمزيق الخصوصيات الإسلامية : اتخذت السياسة الاستعمارية منذ احتلالها للجزائر عدة مجالات وأشكال بهدف القضاء على المنظومة الإسلامية من عادات وتقاليد ونظام اجتماعي بشكل عام ، وتعدى الأمر الى النمط المعماري الذي كان يمثل الهوية الإسلامية.

أ/ العمران الكولونيالي في مواجهة المعمار الاسلامي : وجدت الكثير من المظاهر المعمارية الاسلامية منذ بداية الاحتلال و التي شكلت جزء من الصراع الهوياتي في السياسة الاستعمارية ، لأنها ضمن الصورة المشكلة في المخيال الغربي المقترنة بالإسلام كمرجعية ثقافية ، ومنه كانت ضمن مخططاته التدميرية ، ومن هذا المنطلق استهدفت الكثير من المؤسسات الإسلامية والبنايات الحكومية السابقة ، واتخذت عدة حجج واهية لتنفيذ هذا المخطط ، منها لضرورة عسكرية أو مدنية مثل ما حدث مع "جامع السيدة " سنة 1832م ، الذي هدم بهدف إقامة ساحة عمومية ، وعرفت الكثير من المؤسسات الإسلامية الأخرى الكثير من ممارسات الهدم والتحويل حيث يذكر التقرير الذي قدمه الجنرال " مونفور " في 11نوفمبر 1843 الى اللجنة الإفريقية يذكر فيه :" عرفت المساجد والزوايا التي كانت موجودة في مدينة الجزائر بعد الاحتلال سلسلة من التهديمات والتحويلات فمن بين مائة وعشرين مسجدا وزاوية هدم منها ما يصل الى 10بنايات وحولت 62 بناية الى مؤسسات عسكرية وصحية ، وأصبحت ضمن الممتلكات التابعة للمصالح العسكرية و المدنية تتصرف فيها متى تشاء "[1] ، ورغم أن السلطة الاستعمارية قدمت مبررات

---

(1) Oulebsir (Nabila), **les usages du patrimoine, monuments, musées, et politique coloniales en Algérie(1830-1930)**,paris , éditions de la maison des sciences de l'homme , 2004, p 24.

لتنفيذ ممارساتها اتجاه البنايات المهدمة والمحولة لأغراض عمومية إلا أن بعض الكتابات الفرنسية أبانت عن الأهداف الحقيقية التي تقف وراء هذه السياسة التي ترمي الى إقامة هياكل معمارية تعبر عن الكيان الاستعماري كخطوة نحو طمس المعمار الاسلامي وتعويضه بالمعمار الأوربي لإثبات وجوده كهوية ثقافية جديدة تمهيدا لخلف فضاء معماري يكون هو الغالب على طراز المدن الجزائرية والتي تصبح مع مرور الزمن مستعمرة فرنسية وحول هذه السياسة الموجهة نحو الهندسة الحضرية للمدن الجزائرية يذكر "بورتويل أرزان Berteuil Arsène " :

"... إن رغبتنا الكبيرة هي أن نجعل من الجزائر مدينة أوربية ... لهذا الغرض كنا مرغمين على هدم عدد كبير من المنازل و المساجد ... وبدأت الجزائر تأخذ صبغة مدينة فرنسية ، ويصعب التعرف عليها بعد مرور أربعة عشر عاما على غزونا "[1]

حاول المستعمر فرض رؤيته المعمارية كخطوة لطمس المعالم العمرانية ذات الدلالات الثقافية المشكلة لهوية المجتمع الجزائري وإحلال المعالم الفرنسية محلها ، وهي الظاهرة التي طبقتها على أغلب المدن الجزائرية التي كانت تحت الهيمنة الاستعمارية ، وبذلك فالرمزية المعمارية جاءت مكملة للنشاط الإداري والقضائي وكذلك محاولة إثبات الثقافة الفرنسية في الجزائر ، وبدأت تظهر ملامح الطراز المعماري الأوربي بعد سلسلة التهديمات التي تعرضت لها أغلب المساجد والهياكل القاعدية التي تعبر عن الخصوصيات الإسلامية ، وهو ما كان يمثل صراع طبيعي للأنماط المعمارية على حد تعبير بعض العسكريين الفرنسيين "...لا يمكن للمدينة الأوربية والمورسكية أن تتعايشا جنبا الى جنب دون أ تضيق إحداهما على الأخرى أو تزيلها "[2]

ب/ فرنسة المحيط : عملت السلطة الاستعمارية على استخدام الأسماء الفرنسية بهدف تمجيد وجودهم ، حيث كانت نابعة من وجود رغبة سياسية واجتماعية فكانت تضم أسماء عسكرية وسياسية و أعلام لكتاب وأدباء فرنسيين ، مثل : فالي ، كلوزيل ، بيجو ، لويس فيليب ،

حاول الاستعمار فرض سلوكات وعادات أوربية على واقع الجزائريين عمقتها السياسة الاستعمارية من خلال القوانين والممارسات الاقصائية والإدماجية وهو ما أشارت إليه أغلب

---

(1) حاجي فريد ، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر (1837 -1937) ، المنطق – السيرورة – المآل** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،ص107 .

(2) حاجي فريد ،" **الطمس الثقافي في الجزائر ، والتأصيل لرموز الفرنسية** " ، **مجلة آفاق و أفكار** ، العدد 08، 2016، ص 17.

الكتابات الفرنسية حول انتشار المظاهر الغربية التي أصبحت تضاهي المظاهر العربية الاسلامية ، حيث تذكر الكاتبة الفرنسية "جاكلين بايلي J.Baylé" أن أغلب المدن الحضرية انتشرت بها الخمارات والمقاهي الصادحة بالموسيقى ، كما نقلت الكاتبة "أوكلارك « Auclert" بعض مشاهداتها في مدينة الجزائر أواخر القرن التاسع عشر حول تراجع الأخلاق وانتشار مظاهر الفساد ، وقلة الأمن والصراعات الفردية ، وما سجله محمد بيرم الخامس(التونسي)سنة 1878م ومحمد فريد (المصري) حول تأثر الجزائريين بعادات وسلوكات الأوربيين كانتشار الملابس الأوربية وشيوع الزواج المختلط ، ومعاشرة المسلمات للأوربيين والتعلم عند النصارى وغيرها من المظاهر الأخرى [1]

ج/ محاولة ضرب الخصوصيات الاجتماعية (المرأة نموذجا) : حاول الاستعمار الفرنسي إيجاد آلية اجتماعية لاختراق البنية المتماسكة للمجتمع من خلال غرس مفاهيم جديدة ونبذ الأصول الاجتماعية التي كانت سائدة ضمن التقاليد والأعراف لدى الأهالي الخاصة بوضع المرأة ، فحاولت الكتابات الاستعمارية تصوير واقع المرأة المسلمة بالوضع المأساوي الذي يحتاج الى إعادة نظر وضرورة العمل على تغيير نمطها المستمد من موروثات بالية ، وأرجعت ذلك الى الإسلام الذي يعتبر العامل الأساسي في تخلفها حيث أرجعت بعض الكتابات أنها ضحية الدين الاسلامي الذي جعل الرجل قواما على المرأة وأباح تعدد الزوجات ، وجعل الطلاق بيد الرجل وحده وفرض الحجاب والعفاف ، وهي آلة نسل وخادمة بيت وحاضنة أطفال وجالبة ماء وحطب[2] ، ومن أمثلة الدراسات التي نادت بتحرر المرأة وإلغاء القيود التي فرضتها العادات والتقاليد ما كتبته "ماري بيجيجا Bugéja" واعتبرت النساء القبائليات أكثرهن قابلية للتحضر والاندماج ،

---

(1) بشير بلاح ، **التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية (1962 - 1998)، جذورها والعوامل المؤثرة فيها** ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، 2017، ص ص61 -62.

(2) سعيدي مزيان ، المرجع السابق ، ص 250.

و حاولت أن تجسد هذه النظرة الاستعمارية في الأوساط القبائلية من خلال قيامها بزيارة النساء القبائليات في مختلف العشائر وذلك لاستهداف تقاليده (1)

كما اعتبرت الكتابات الاستعمارية أن البنية الأسرية التي تتمظهر فيها تقاليد الأسلاف وتحافظ عليها كانت بمثابة الأرضية التي تستند إليها سلطة الرجال على النساء ، واعتبرتها أداة لطمس شخصية المرأة وجعلتها سجينة هذه المنظومة ،كما تنسب إليها الواجبات دون الاعتراف بالحقوق وتملي عليها وظائف محددة لممارسة تلك الواجبات كزوجة وفية خاضعة ، وكأم متفانية وكربة بيت شغيلة وبذلك تكون خاضعة لقمع يحد من المبادرات الشخصية ، وفي نفس الاطار الذي يدخل ضمن المسعى الاستعماري قدمت بعض الكتابات الاستعمارية تحليلات تنقص من شأن المجتمع الاسلامي وتعتبر الدين الاسلامي والسنة النبوية هما المسؤولان عن احتقار المرأة واعتبرت أن البداية كانت مع دخول الإسلام ويمكن أن نأخذ نموذجا لهذه الكتابات التي جاءت مع الكاتبة "بومرول Pommerol"في كتابها "امرأة عند الصحراويات" و مما كتبته حول الموضوع نذكر : "...وتحت غطاء الإسلام المثقل ، هلكت كذلك حرية المرأة واندثر ذكاؤها ...ولست أرى ما جاء به محمد من جديد لفائدة المرأة ،بل بالعكس ، فان ما سنه ضدها جلي وبارز فقد أحاطها بسياج الحجاب واحتجزها ومنعها من ممارسة الشعائر الدينية وبإيجاز فقد فصلها عن فكر الرجل كما فصلها عن روحه ، وقد قمعها كما قمع صوت الشعراء..."(2)

نفس التوجه في الرؤية لواقع المرأة المسلمة نجده عند الكاتبة "ماري بيجيجا Marie Bugéja" في كتابها "أخواتنا المسلمات" جاء فيه :"...محقرات ، مضطهدات بفعل قوانين الأزمة ، يتبعنها كما تتبع القطعان كل من يتقدمها ، تلك القوانين التي أقرتها أنانية الرجال تغالطهن وتحصرهن في ضيق فكرهن فيبقين حبيسات استغلال لا مثيل له ، ولو أردنا مساعدتهن فإننا سنتعثر عند حالات التفاني ونكران الذات التي تميزهن ، وتحول دون تمتعهن بشمس الحرية،ومع ذلك ماكان أزواجهن ليكترثوا لأمرهن ..."(3)

(1) سعيدي مزيان ، المرجع السابق ، ص 251.

(2) سكينة مساعدي ، **روائيات الاستعمار والمرأة المستعمرة في الجزائر** ، مساهمة في دراسة للأدب الاستعماري بالجزائر في النصف الأول من القرن العشرين ، ترجمة نادية الأزرق بن جدة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، 2012، ص104.

(3) سكينة مساعدي ،المرجع السابق، ص105.

وفي إطار البحث عن الاختلاف بين العرب والبربر تم تقديم صورة المرأة القبائلية على أنها أفضل من المرأة العربية ، بهدف تفضيل عرق على الآخر ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سعت الكتابات الاستعمارية الى محاولة تأكيد الروابط البربرية اللاتينية باعتبارهم أحفاد شمال إفريقيا وأسلاف الرومان ، واعتبارهم السكان الأصليين لشمال إفريقيا ، وإبراز التقارب الفيزيولوجي المزعوم بين البربر والأوربيين وهو ما سعى إليه علماء الأجناس الذين سخروا لتقديم نظريات علمية موجهة توجيها استعماريا لتعميق الهوة بين العرب والبربر (1)

5/ قانون فصل الدين عن الدولة (1905–1907م): توصلت الحكومة الفرنسية سنة 1905م الى تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة في فرنسا على الديانتين المسيحية واليهودية ، في حين لم يتم العمل بهذا القانون في الجزائر حيث تم استثناء الدين الاسلامي من ذلك بحجة عدم وجود الجهة التي تسلم لها مسؤولية تسيير الشؤون الاسلامية ، واستغلت في ذلك مظاهر الصراع بين التيارات الدينية كتيار المرابطين والعلماء الرسميين و العلماء المحافظين وغيرهم ، وعبر المرحوم "سعد الله" عن هذا الواقع بقوله : "فأعادت شؤون الديانتين الى المؤمنين بهما ولكنها أبقت شؤون الإسلام تحت سيطرة الادارة الاستعمارية ولم تسلمها للمسلمين، وحجتها في ذلك أن الإسلام "دين ودوله" ومادامت فرنسا هي الدولة التي تقوم مقام دولة الإسلام فإنها حافظت على شؤونه تحت جناحيها"(2)، رغم صدور قانون الفصل إلا أنه لم يسمح للمسلمين بتسيير شؤونهم الاسلامية ، رغم أن الفقرة الثانية منه تنص على أن الجمهورية لا تعترف بأجرة ولا تتحمل نفقات شؤون العبادة ، واستمرت الادارة الاستعمارية في سيطرتها على الشؤون الاسلامية وجعلتها جهازا إداريا ممثلا في مجموعة من المستخدمين تابعين لها من خلال التعيين والرواتب والترقية وغيرها(3)

يعتبر هذا القانون من أكثر القوانين التي أدت الى رد فعل مناوئ من طرف الأهالي الجزائريين ، بعد أن قررت الحكومة الاستعمارية تطبيق القانون منذ سنة 1907م ، وهو الأمر الذي أدى الى توقيف دعم المؤسسات الإسلامية ، رغم التزامها منذ بداية الاحتلال بالتكفل بالمصاريف الموجهة

(1) اجيرون ، المرجع السابق ، ص 276.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي(1954 -1962)**، ج9، دار البصائر ، الجزائر ، 2009، ص 42.

(3) Carret (j), **le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie**, imprimerie officielle, Alger,1959 , p10

لبناء المساجد و الزوايا أو إصلاحها ، أو دفع المرتبات لموظفي الشؤون الإسلامية ، و مع الاستيلاء على الأملاك الوقفية ،فقدت الديانة الإسلامية الأموال الموجهة لخدمة مؤسساتها ، واستمرت الوضعية الى غاية سنة 1905م حيث طرحت الحكومة الاستعمارية مشروع قانون فصل الدين عن الدولة على البرلمان في الجزائر ، لكنه لقي معارضة شديدة من طرف النواب ، وعبر عن هذا الموقف "شارل جونار"(لخ) بقوله : " إن المسلمين سيعتبرون قانون الفصل بمثابة عملية اغتصاب " ، لكن الحركة الماسونية الفرنسية ألحت على تطبيق القانون باعتبار أن الجزائر فرنسية ، و طرح القانون مرة أخرى على مجلس النواب سنة 1907م،و تم الاتفاق على تطبيق القانون مع السماح بتأسيس الجمعيات الدينية التي توكل لها مهمة الإشراف على المساجد و تسيير نفقات موظفي المؤسسات الإسلامية، وغيرها من الشؤون الإسلامية (بر)

غير أن هذا القرار رأى فيه الحاكم العام "شارل جونار" أنه خطأ استراتيجي من خلال تخليها عن تسيير المساجد و الأئمة وهو ما يظهر من خلال مراسلته لوزارة الداخلية الفرنسية و من ضمن ما جاء فيها[4] :"إن مصلحة فرنسا في الجزائر تجعل من إدارتنا العمل على ضرورة السيطرة المباشرة على الشؤون الإسلامية ، وهو الأمر الذي يجعلنا نمارس حق الإشراف على التعيين و العزل لمختلف الوظائف الدينية(تر)

عبر الشيخ البشير الإبراهيمي عن انعكاسات قانون فصل الدين الاسلامي على الحكومة الفرنسية وعلى واقع المؤسسات الاسلامية والأهداف الاستعمارية من وراء ذلك حيث قال:" ...وغايتها من هذه الأساليب ثلاثة أمور: تكوين إسلام جزائري مقطوع الصلة بماضي الإسلام الحقيقي وتكوين مسلمين مقطوعي الأسباب من جميع المسلمين ، وتكوين طائفة تقوم لها بذلك ممن تسميهم رجال الدين، ...لقد نجحت بهذا الجند العاطل المرتزق الذي جندته واصطادته بشبكة المطامع من الأئمة والمفتين والخطباء والمؤذنين والقومة والحزاب..."(ير)

يعتبر قانون فصل الدين عن الدولة من الأسباب التي دفعت بالكثير من المسلمين الجزائريين للهجرة نحو بلدان العالم الاسلامي وهو ما أبان عنه التقرير الذي قدمه الحاكم العام "ليتو

---

(1) أنظر الملحق رقم (14)، ص 275.

(2)Agéron,ch,R,**les algériens musulmans**, op.cit,p895

(3) **آثار البشير الإبراهيمي** ، **جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي**، ج3، دار الغرب الاسلامي، 1997، ص 121.

"Lutaud" حيث أكد على أن القوانين الفرنسية المطبقة هي من أقوى الأسباب التي دفعت الى الهجرة [1] كما لقي معارضة شديدة من الأهالي الجزائريين بعد أن أبقى هذا القانون على تبعية المؤسسات الاسلامية لسلطة الادارة الاستعمارية .

6/ التنصير في السياسة الاستعمارية :

لم يقتصر نشاط التنصير على رجال الدين المسيحي بل ساهم السياسيون والعسكريون بتقديم مختلف التسهيلات والمساعدات للقائمين على المهمة التنصيرية ويمكن تأكيد هذا الأمر من خلال تصريح وزير الحربية " كليرمون تونير" : " ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك وريث "سان لويس " لينتقم للإنسانية و الدين و اهانات المسيحيين ، ...إنني أتوسل لجلالتكم باسم أغلى مصالح الوطن...أن تعزموا على الانتقام للمسيحية"[2]

وأبان عن الروح الصليبية للمشروع الاستعماري منذ الأيام الأولى للاحتلال أحد مساعدي " المارشال بيجو" بقوله : " إن آخر أيام الإسلام قد دنت ، وفي حدود عشرين عاما لن يكون للجزائر من اله ، غير المسيح "[3]

وما يثبت تآمر الكنيسة والمؤسسات الاستعمارية على عقيدة الأهالي الجزائريين ما صدر من تصريحات من طرف القائمين على مشروع التنصير في الجزائر وهو ما تثبته الرسالة الموجهة من الأسقف "بافي Pavy " الى السيد "هوتبول"وزير الحرب المؤرخة في 23سبتمبر1850م جاء فيها :" في اعتقادي العميق كأسقف يتحتم علي أن أفعل كل ما هو باستطاعتي فعله لمحاولة انجاز المهمة العظيمة المتمثلة بتنصير العرب ، ولكن في قناعتي كفرنسي فإنني أرى أنه لابد من بذل كل الجهود

---

(1)نادية طرشون ، المرجع السابق ، ص 291

(2) عبد الجليل التميمي ،"التفكير الديني ، ص 13.

(3) محمد بن سمينة ، **صفحات من إسهامات جمعيات العلماء المسلمين الجزائريين في النهضة الحديثة** ، دار مدني ، 2004 ، ص 14.

من أجل الإتيان برجال يقرؤون القران الى عقيدة الإنجيل" (1)، وفي نفس الاتجاه نجد تصريحات العسكريين والسياسيين تعبر عن دعمها غير المشروط لمختلف الجمعيات التنصيرية ويمكن أن نأخذ مثالا لما صرح به "دوقيدون"قائلا : " أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية في كل بحار العالم ، فلن أسمح أن تضطهد على أرض فرنسية ، فالتحفظ الكبير لازم ، وكذا حسن الأداء بالأفعال لا بالخطب ، غير أنه حان الوقت لنشرك بالتدرج الشعب المغلوب (أي الجزائريين) ، في الحضارة المسيحية (2)، كما أشار بشكل صريح دعمه لجمعية مبشري السيدة الإفريقية في إحدى خطاباته خلال زيارته لهم بالحراش بقوله :" هناك من يعرقلكم أما أنا فسأساندكم في أعمالكم ، إنكم تؤدون مهمة فرنسا بمحاولتكم تقريب الأهالي إليكم عن طريق التعليم والأعمال الخيرية ، ليس لدى فرنسا من الرجال ما يكفي لتعمير الجزائر لذا يجب التعويض عن ذلك بفرنسة المليونين من برابرتنا (3)، وتظهر الأبعاد الاستعمارية الموجهة نحو محاصرة الدين الاسلامي بالجزائر من خلال احدى التصريحات التي جاء بها أحد منظري السياسة الاستعمارية "دي توكفيل" : "...الأهواء الدينية التي يثيرها القران مناوئة لنا كما يقال ، وانه يحسن تركها تنطفئ في الخرافات والجهل مادام ينقص علماء الشريعة والوعاظ ، ستكون زلة كبيرة أننا نحاول إحياؤها...دعوا تراجمة الدين الطبيعيين والمنتظمين ينقرضون ، لا تلغوا الأهواء الدينية اعهدوا بها فقط الى ساخط أو محتال ، نعلم اليوم إنهم شحاذون ومتعصبون ينتمون الى منظمات سرية ، نوع من رجال الدين غير النظاميين والجهلة ، هم أولئك الذين أثاروا ضدنا السكان في التمرد الأخير وأتوا بالحرب..."(4)

---

(1) كمال بوشامة ، **الجزائر أرض عقيدة وثقافة** ، ترجمة محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007، ص 155 .

(2) حباسي شاوش ، **من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر(1830 -1962)** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، ص31 :

(3) محمد الطاهر وعلي ، **التعليم التبشيري في الجزائر (1830 -1904)، دراسة تاريخية تحليلية** ، رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة الجزائر ، 1988 -1989، ص 31.

(4) عائشة حسيني، "**الادارة الفرنسية ومواقفها من قضايا الدين والمجتمع بعد الاحتلال الجزائر، دراسة من خلال وثائق أرشيفية**"، **مجلة معارف**، العدد 19، جامعة البويرة ،ديسمبر 2015، ص 189.

ونتيجة لهذا الدعم السياسي وفدت الكثير من الجمعيات التنصيرية التي أوكلت لها مهمة تسهيل مهمة المؤسسات الاستعمارية في اختراق المجتمع الأهلي وبذلك تعددت وظائف الجمعيات لأداء مهمتها فنشطت في المجال التعليمي والاجتماعي وغيرها .

أ/ الجمعيات التنصيرية : تلقت الكثير من الجمعيات التنصيرية التي وفدت الى الجزائر المستعمرة الدعم من السلطة الاستعمارية من خلال الدعم المالي ومختلف التسهيلات الأخرى لأداء توظيفها الاستعماري ومن أبرز هذه الجمعيات يمكن أن نذكر :

أ -1/ جمعية الجزويت : (les jésuites)، يعود تاريخ استقرار هذه الجمعية بالجزائر سنة 1840م، وأول نشاط ارتبط بهذه الجمعية هو الإشراف على ملجأ الأيتام ببن عكنون من خلال تقديم التعليم التبشيري والخدمات الطبية وتوسع نشاطها في نفس السنة الى مدينة قسنطينة وأقدمت على فتح فرع لها بوهران سنة 1844م، واستمرت في نشاطها التنصيري الى غاية 1881م وهو التاريخ الذي انتقلت فيه الى المشرق العربي (خ).

أ -2/ جمعية أخوات القديس يوسف : Sœurs de saint joseph de (l'apparition): وفدت هذه الجمعية الى الجزائر سنة 1835م ، تمركز نشاطها بين مدينتي عنابة والجزائر واستغلت الأوضاع الصحية للجزائريين خلال هذه الفترة التي انتشر فيها وباء الكوليرا لتقدم الخدمات الحية وتتكفل بالأيتام ، غير أن استقرارها بالجزائر لم يتجاوز خمس سنوات حيث انتقلت الى تونس بعد حدوث صراع بينها وبين الأسقف "دوبوش" سنة 1840م .

أ -3/ جمعية الراهبات الثالوثيات : (les religieuses trinitaires): يرجع تاريخ بداية نشاط هذه الجمعية في الجزائر الى سنة 1840 ، وكان مقرها بمدينة وهران واستهدفت التعليم كمجال لنشاها التنصيري ، ونتيجة للتسهيلات التي قدمتها السلطة الاستعمارية اتخذت المدرسة البلدية مؤسسة لها لتنفيذ أهدافها خلال الفترة مابين 1849م الى غاية 1888م .

أ -4/ جمعية أخوات العقيدة المسيحية : les sœurs de la doctrine chrétienne:

(1) خديجة بقطاش، "**الاستعمار الديني والفلاحي في الجزائر**"، **مجلة الثقافة**، العدد 68، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982، ص 53.

وفدت الى الجزائر سنة 1841م بدعوة من الأسقف "دوبوش" اتخذت المدرسة فضاء لممارسة نشاطها التنصيري ، ونتيجة للرعاية التي حظيت بها من طرف كبار الأساقفة استطاعت أن تكون لها عدة مدارس في أغلب الدن الجزائرية ، التي وصل عددها الى ثمانية عشر مدرسة وملجأ للأيتام (1).

أ -5/ جمعية أخوات القديس فانسان : Sœurs du saint Vincent de Paul :

يعود تاريخ استقرارها بالجزائر **الى** سنة 1868م، واتخذت مدينة بسكرة مقرا لنشاطها حيث أشرفت على تقديم التعليم للأطفال وتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية للمرضى والفقراء ، وتوسع نشاطها الى الكثير من المدن الجزائرية .

ح/ جمعية أخوات القس الطيب sœurs du bon pasteur :

بدأ نشاطها التنصيري في الجزائر منذ سنة 1843م ، بعد أن أنشأت ملجأ للأيتام في مدينة الجزائر ، حيث تركز نشاطها على خدمة الأيتام و أسست العديد من ملاجئ الأيتام منها ملجأ في وهران سنة 1850م و آخر في مدينة قسنطينة سنة 1855م.

أ -7/ جمعية راهبات القلب المقدس Sœurs du sacré cœur :

أشرفت هذه الجمعية على المدارس وملاجئ الأيتام ونظرا لنشاطها الكثيف على مستوى هذه المراكز تلقت دعوة من السلطة الاستعمارية لفتح مدرسة خاصة بالبنات ، وفتح مدرسة بمدينة الجزائر خاصة ببنات الضباط وتقدم خدمات خيرية موجهة لبنات الأهالي الجزائريين (2).

أ -8/ جمعية رهبان اسطاوالي Les trappistes de staoueli :وصل أعضاء هذه الجمعية الى الجزائر سنة 1841م، واستقرت بمدينة سيدي فرج بعد أن منحها "الجنرال "بيجو" قطعة أرضية سنة 1843م ، كما قام ببناء دير اسطاوالي لصالح هؤلاء في 30أوت 1845م ، ليتحول الى كنيسة ابتداء من سنة 1846م في عهد الأسقف "بافي" ، واتخذ رهبانها النشاط الفلاحي ميدانا آخر يضاف الى مهامهم التنصيرية .

(1) محمد الطاهر وعلي ، المرجع السابق ، ص 37.

(2) عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830 -1962)**، م،و،ك، الجزائر، 2007، ص242.

أ -9/ جمعية إخوان القس يوسف مانس : Les frères de saint joseph du Mains:انتقلت الى الجزائر سنة 1843م ونشطت في الكثير من المدن الجزائرية التي أسست مراكزا تنصيرية بها ، كما استطاعت أن تمارس نشاطها على مستوى المدارس البلدية ، كما استطاعت أن تتمركز على مستوى 31مركزا سنة 1901م(1).

أ -10/ جمعية إخوان العقيدة المسيحية les frères de la doctrine chrétienne: وصل أعضاء هذه الجمعية الى الجزائر في 1854م ، واتخذت التعليم ميدانا لنشاطها حيث أشرفت على العديد من المدارس في أغلب المدن الجزائرية منها مدينة الجزائر ، وهران ، قسنطينة ، تلمسان ، ...الخ ، كما أنها تلقت الدعم المادي والمعنوي من طرف الأسقف "بافي"(2) .

أ -11/ إخوان المدارس المسيحية (les frères des écoles chrétiennes): يعود تاريخ استقرارها بالجزائر الى سنة 1854م ، وأوكلت إليهم مهمة الإشراف على المدارس البلدية ، في بعض المدن الجزائرية الكبرى كمدينة الجزائر ، قسنطينة و وهران و مستغانم وسيدي بلعباس (3).

أ -12/ جمعية مبشري السيدة الإفريقية (الآباء والأخوات البيض) les pères blancs et les sœurs blanches: ظهرت هذه الجمعية في ظروف ارتبطت بارتفاع النشاط التنصيري وهي المرحلة التي جاءت مع ظهور شخصية عرف خلالها مشروع التنصير قمة المستويات ويعود ذلك الى طبيعة التسهيلات التي وفرتها الادارة الاستعمارية المادية منها والمعنوية ، وهو الأمر الذي لقيه "لافيجري" من حكومة ""دوغيدون" هذا الأخير الذي قدم كامل الدعم والمساندة لمختلف نشاطاته التنصيرية ، وتعتبر منطقة القبائل من المناطق الأولى التي حاول من خلالها الكاردينال "لافيجري" تجسيد نشاطاته التنصيرية عبر هذه الجمعية ، وهو الأمر الذي بدأ في أفريل 1871م ،

---

(1) عبد الحميد زوزو. المرجع السابق ، ص 242.

(2) محمد الطاهر وعلي ، المرجع السابق ، ص 37.

(3) Repeticci(ch),**l'Algérie chrétienne(1830-1930),esquisse historique**, librairie notre dame, p 140

وتوسع نشاطها خاصة خلال الفترة مابين 1873 -1876حيث تم تأسيس خمسة مراكز تابعة لجمعية مبشري السيدة الإفريقية توزعت على الشكل التالي :

– تاوريرت عبد الله بواضية ، تاغمونت عزوز بايت عيسى ، ايت إسماعيل ببوغني ، ايث لاربعاء بايت يني ، ايت منقلات بعين الحمام ، ولم يقتصر نشاطها على الآباء البيض بل شمل نشاطها جهود الأخوات البيض وذلك ليصل تأثيرها الى داخل الأسر القبائلية ، هذه المراكز توسع عددها ليصل الى 21 مركزا سنة 1878م ، [1]

أ -13/ جمعية إخوان الصحراء المسلمين: يعود تاريخ تأسيسها الى سنة 1891م ببسكرة من طرف الكاردينال "لافيجري" ، ظهرت هذه الجمعية تحت غطاء محاربة ظاهرة بيع الرقيق وحماية الإنجيل في إفريقيا كهدف معلن ، أما الأهداف الحقيقية من وراء نشاطها هو توفير الحماية بمختلف الأشكال لأفراد الجمعيات والمؤسسات التبشيرية بعد أن تعرض الرهبان الى القتل خلال رحلتهم الى الصحراء [2]، اضافة الى تمهيد الطريق لقوات الاحتلال للتغلغل في الجنوب الصحراوي، من خلال تقديم تقارير تهتم بدراسة المنطقة من جوانب مختلفة جغرافية واجتماعية ، وتلقت تكوينا خاصا في مبادئ الطب واللغات والفلاحة وأبدت الحكومة دعمها لهذا المشروع ، وهو ما ظهر من خلال زيارة الحاكم العام"جول كومبون" في ماي 1890م الى الكاردينال "لافيجري" ببسكرة، وطلب منه أن تكون فرقته ضمن الفرق المرافقة للحملة العسكرية للمرشدين [3]

ب/ التعليم التبشيري : اعتمد المبشرون على المدرسة كهيئة تمهد الطريق لنشاطهم التنصيري ، واختيارهم للفئة المتمدرسة يعود الى الكثير من الاعتبارات لأنهم تصوروا أنه بواسطة المدرسة وتلاميذها يمكنهم من الاحتكاك بالسكان والتغلب على المشاكل الرئيسية التي تواجههم كالتعصب لدينهم ، .وفي هذا يرى أحد المبشرين "هنري جسب" :" إن التعليم في (مدارس) الإرساليات المسيحية إنما هو واسطة الى غاية فقط، هذه الغاية هي قيادة الناس الى المسيح وتعليمهم حتى

---

(1) محمد الطاهر وعلي ، المرجع السابق، ص 114.

(2) الرحلة الأولى كانت مع العقيد "فلاترزFlatters"، خلال سنتي 1879م/1880م، التي سعى من خلالها الوصول الى "تومبوكتو" لكنه وصل الى حدود سلسلة الهقار ، واصطدم بقبائها وتم رفض تنقلاته ورجع خائبا، أما رحلته الثانية سنة 1881م حاول من خلالها العبور دون أخذ موافقة قبائل الهقار، وتعرض خلالها الى القتل من طرف مجموعة من التوارق ، أنظر: اسماعيل العربي، **تاريخ الرحلة والاستكشاف في البر والبحر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986، ص 333.

(3) اسماعيل العربي، **تاريخ...**، المرجع السابق، ص333.

يصبحوا أفرادا مسيحيين "[1] كما أن هذا الفضاء يسمح بالتأثير على الأطفال من خلال تلقينهم مبادئ النصرانية لأنهم في نظرهم لم يتشبعوا بعد بدين أجدادهم "الإسلام" كما أن هذه الفئة لا تملك النضج العقلي الذي يمكنهم من اكتشاف النوايا التنصيرية للمبشرين ، هذا المشروع الذي يهدف الى تحقيق تغيير في معتقد المجتمع الاسلامي على المدى البعيد ، كما أنهم اعتمدوا على أبناء الفقراء والأطفال اليتامى هذه الفئة التي تم استغلالها بواسطة مجموعة من الوسائل والأساليب يمكن أن نذكر منها :

-منح النقود لاستخدامهم في جلب تلاميذ آخرين للمدرسة ، وكذا ضمان حضور التلاميذ بشكل دوري خاصة من التلاميذ النجباء .

-تخصيص مرتب شهري للتلاميذ الذين يزاولون الدراسة في المدارس المهنية التي يشرف عليها الآباء البيض .

-تنظيم حفلات مدرسية في نهاية كل أسبوع بهدف إغراء التلاميذ للمكوث بالمدارس التنصيرية .

-إيواء وإطعام التلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن المدارس أو اليتامى .

-عزل بعض التلاميذ عن ذويهم وتقربهم من مراكز التنصير كملاجئ الأيتام التي أعدت لغرض تلقي الأطفال لتربية مسيحية تلغي جميع المكتسبات الاسلامية [2]

ج/ مشروع التنصير في عهد الكاردينال لافيجري[3] : عرف نشاط التنصير في عهده أعلى المستويات ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل منها الظروف المرتبطة بظهور المجاعة التي حلت بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1867 -1874 فحمل على عاتقه ضرورة محاربة الدين الاسلامي من خلال التركيز على فئة الأطفال وأبان أيضا عن وجهة النظر الفرنسية في أهدافها من

(1) عمر فروخ ، المرجع السابق ، ص 66.

(2) نفسه ، ص 83 - 84.

(3) لافيجري شارل مارسيال ألمان (1825 -1892) ،ولد في مدينة مايون بجنوب فرنسا ، تولى منصب رئاسة أسقفية الجزائر سنة 1867م خلفا للأسقف "بافي" تزامنت فترة تعيينه مع انتشار المجاعة والأوبئة بالجزائر ، استغل الأسقف هذه الظروف اضافة الى التسهيلات الرسمية للحكومة الفرنسية وقام بجمع اليتامى والمشردين ، وأنشأ الملاجئ والقرى والمدارس لتعليم الإنجيل وتلقين التربية المسيحية ، وأسس فرقة الآباء البيض سنة 1868م التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال إفريقيا ووسطها أنظر: خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830 -1871)**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 131.

وراء المشروع التنصيري وهو ما يتضح أكثر من خلال المذكرة التي أرسلها الى الادارة الفرنسية ومما جاء فيها: " علينا أن نخلص هذا الشعب ونحرره من قرانه ، ويجب أن نعتني على الأقل بتنشئة الأطفال على مبادئ غير التي شب عليها أجدادهم ، إن واجب فرنسا هو تعليمهم الإنجيل أو طردهم الى أقاصي الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر "(1) فمنذ وصوله الى الجزائر قدم مخططا لمشروعه التنصيري الذي يستند الى فئة الأطفال من خلال تلقينهم تربية مسيحية وهو ما عبر عنه بشكل صريح بقوله: " و إذا ما تمت المواظبة على هذا المشروع ...فانه سيكون لنا بعد بضع سنوات مشتل من العمال النافعين المؤيدين لاستعمارنا الفرنسي وأصدقاء له ، ولنقلها بوضوح : من العرب المسيحيين ، إن هؤلاء الأطفال المساكين الجاهلين غاية الجهل بكل شيء بأمور دينهم أو بغيرها ، ليس لهم حتى من هذه الوجهة أي رأي مسبق وأي نفور منا ، ولا أشك في أن الكثير منهم من استفادوا من أقوالنا فإنهم يقبلون بأنفسهم يوما التعميد ، وسيكون ذلك بداية تجدد هذا الشعب ، وسيكون ذلك هو الدمج الحقيقي الذي يجري البحث عنه ...لابد من وضع حد لحصره في قرانه كما وقع ذلك خلال مدة طالت أكثر من اللازم ...وينبغي أن تقدم له فرنسا بل أنا مخطئ تسمح بأن تقدم له مبادئ الإنجيل بإشراكه أخيرا في حياتنا "(2)

وعن أهمية الجزائر في المشروع التنصيري واستعمار القارة الإفريقية نذكر مقتطف من رسالة "لافيجري" الموجهة الى الرهبان في الجزائر بعد تعيينه أسقفا لها جاء فيها :" إنني سعيت لتحقيق الفتح معكم ، ولجعل الأرض الجزائرية مهدا لأمة عظيمة سخية مسيحية ، فرنسا أخرى وبعبارة أخرى لننشر من حولنا النور الحقيقي لحضارة يكون الإنجيل أساسها ودستورها ، وننقل النور الى ما وراء الصحراء ، الى قلب القارة الكبيرة الغارقة في دياجير الظلام والتوحش ، أي ربط إفريقيا الشمالية وإفريقيا الوسطى بحياة الشعوب المسيحية وهو المصير الذي اختاره لنا الإله"(3)

كما أبان عن حقده الكبير لمشروع المملكة العربية الذي اعتبره المسؤول عن تمسك الأهالي المسلمين بدينهم وأن الأوان -حسبه - لمحاربة هذا الدين وعبر عن هذا بقوله: " **إن إدخال**

---

(1) عبد الرحمن بن العقون ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر : الفترة الثانية (1936 -1945)**، ج3، م، و،ك ،الجزائر ، 1984، ص80.

(2) حسين ممدوح ، **مدخل الى تاريخ حركة التنصير**، ط1، دار عمار، عمان، 1995، ص76.

(3) الحبيب الجنحاني ، **من قضايا الفكر** ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1975، ص 139.

الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس ، ينبغي أن نرقي هذا الشعب ولنضرب صفحا على غلطات الماضي ، فأول ما يجب أن علينا معهم هو الحيلولة بينهم وبين القران ، ...وإلا نبعدهم الى الصحراء بعيدين عن الشعب المتمدن "[1] ويضيف أيضا : " **يجب أن ننتهي من عزله كما حدث ذلك مدة طويلة ، وكما يراد أن يستمر ذلك للمملكة العربية المزعومة ، ولا بد أن نوحي إليه عن طريق أطفاله على الأقل بعواطف ومبادئ أخرى ، ينبغي أن تعطيه فرنسا أو بالأحرى أن تسمح بأن تعطيه مبادئ الإنجيل،وأن ندخل في حياتنا أو نطرده الى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر** "[2]

تلقى الكاردينال "لافيجري " دعما كبيرا في عهد الحاكم العام للجزائر "دوقيدون" هذا الأخير الذي كان يرى في نشاط الكنيسة دعما لنشاط المؤسسات الاستعمارية كما اعتبر حضور المؤسسة الكنسية ضرورة لاستمالة الشعب المسلم وهو ما عبر عنه بقوله :" قضيت حياتي وأنا أساند الحركات التبشيرية في كل جهات العالم ، فكيف تسمح لي نفسي في أن أقف ضدها في أرض فرنسية هي الجزائر" ويضيف قائلا :" إن الوقت قد حان لجلب شتات هذا الشعب المغلوب نحو الحضارة المسيحية "[3] ، وأكد دعمه بشكل صريح لرجال التنصير قائلا :" هناك من يعرقلكم ، أما أنا فأساندكم لتقريب الأهالي نحوكم عن طريق التعليم والأعمال الخيرية ، إنكم تقومون بما تقوم به فرنسا ، انه ليس لدى فرنسا من الرجال ما يكفي لتعمير الجزائر ، لذلك يجب الاستعاضة عنهم بفرنسة المليونين من البربر ، تقدموا بحذر وستجدون العون عندي "[4]، وجاء في أحد تصريحاته الموجهة الى الأسقف "لافيجري"يدعوا من خلالها الى دعمه الدائم لمشروعه التنصيري الذي يتوافق مع الأهداف والطموحات الاستعمارية :"إن فرنسا لا تنجب ما يكفي من الرجال

(1) محفوظ قداش ، " انتفاضة 1871م مقاومة شعب يحركه الإيمان " ، **مجلة الأصالة** ، العدد 2، ماي 1971، ص 21 .

(2) المهدي البوعبدلي ،أثار التبشير المسيحي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي وبعده ، **مجلة الأصالة** ، العدد 8 ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، جانفي 1972، ص 312.

(3) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون ...** ، المرجع السابق ، ج 1، ص 372.

(4) خديجة بقطاش ، المرجع السابق ، ص 156.

لاعمار الجزائر فلابد من العدول عن ذلك بفرنسة مليونين من البرابرة المعربين ، وأكرر إن بذلتم في ذلك الدراية نفسها يمكنكم الاعتماد علي"[1]

ومن المشاريع التي أشرف عليها والتي تصب في خدمة مشروع التنصير بناء القرى المسيحية بالعطاف سنة 1872م أطلق على إحداها "سان سيبيريان" وضمت أكثر من 20عائلة ، والأخرى اسم "سانت مونيك" وضمت أكثر من 22 عائلة ، ووجد بين هؤلاء "فرانسوا" و "بن عيسى" "جون الشريف" جيء بهم من "سانت أوجين" بالجزائر العاصمة بهدف تقديم الدعم للأخوات البيض من خلال تقديم التعليم والإطعام وتلقين مبادئ المسيحية، وكان الهدف من إنشائها هو عزل الأسر عن محيطها الاجتماعي وتلقي التربية المسيحية للأطفال اليتامى ، وجاء هذا المشروع في ظروف عرفت فيها الجزائر المجاعة التي حلت بالجزائر منذ 1860م ، غير أن هذا المخطط اصطدم بنشاط ديني موازي من طرف أحد الشيوخ الذين سخروا الزاوية لتقويض الأهداف الاستعمارية التي كانت تهدف الى اجتثاث الخلفية الدينية للمجتمع الجزائري ، هذه الشخصية اشتهرت باسم "سيدي بن شرقي"[2]، حيث قام هذا الأخير بتوسيع الزاوية لاحتضان الفقراء والمساكين ، وفتح صلاة الجمعة سنة 1890م[3]

ج -1/ **في منطقة القبائل:** مهدت الادارة الاستعمارية لنشاط المنصرين في المنطقة من خلال تكليف مجموعة من الرحالة والمبشرين والضباط العسكريين وموظفو المكاتب العربية لدراسة عادات وتقاليد القبائل تمهيدا لمشروع التنصير لإثبات أي تقارب بين الأوربيين والقبائل لزرع التفرقة والكراهية بين العرب والقبائل وتقدمت الكثير من الكتابات بمقاربات حاولت من خلالها إبراز الاختلافات الموجودة بينهما ، بالمقابل حاولت تقديم صورة للتشابه المزعوم الفيزيولوجي والنفسي

---

(1) كمال بوشامة ، المرجع السابق ، ص 155.

(2) هو الولي الصالح سيدي محمد بن سيدي قدور بن سيدي لحسن ، ولد سنة 1831م بقرية "زدين" بعين الدفلى، تربى في بيت علم وقران ، تعلم الكتابة والقراءة على يد والده سيدي قدور، وبعد رحلة هذا الأخير الى الحج استودعه لدى العلامة الشيخ "سيدي محمد الفقيه بالعربي " بالزاوية المعروفة بسهل الشلف بالقرب من العطاف ، حمل على عاتقه الدفاع عن الدين الاسلامي أمام مشروع التنصير الذي استهدف المنطقة بعد المجاعة التي حلت بالجزائر سنة 1860م، وتصدى للمشروع الذي أسسه "لافيجري" بعد تشييده للقرية الفلاحية "سانت مونيك" ومستشفى"سان سيبيريان" بالعطاف ، توفي سنة 1923م، أنظر: حاج فقير، "سيدي بن شرقي ناسك المحراب ومسدد الحراب"، **مجلة الملتقى**، العدد 2، ولاية عين الدفلى، الجزائر، أفريل 2018، ص 28 - 29.

(3) نفسه .

بين القبائل والأوربيين لكن هذا الاهتمام بالقبائل دون غيرهم من الفئات الأمازيغية الأخرى لم يكن بمحض الصدفة لأن هذه الفئات لم تكن تمثل مصلحة سياسية واقتصادية بالنسبة للاستعمار ووجدوا من خلال الخصوصيات الثقافية والاجتماعية منفذا لتمرير مخططهم واعتبروا أن منطقة القبائل أكثر تقبلا وتأثيرا على باقي المناطق الأخرى ووجدت هذه المساعي تقبلا لدى الفئات السابقة الذكر أمام دعم وتشجيع الحكام العامون منذ عهد الماريشال "بيجو" و الجنرال "راندون" ثم "ماكماهون" ، فأوجدت الإسهامات الاستعمارية رصيدا من الأدبيات والدراسات التي عالجت اثنوغرافية القبائل من حيث التقاليد والأعراف والروايات الشفوية والتراث الفلكلوري والمظاهر الاجتماعية والدلالات اللغوية ، ويمكن أن نذكر بعض النماذج من هؤلاء الكتاب الذين تبنوا هذا الطرح الاستعماري مثل :"الأب دوقا père Daugas" الذي اعتقد جازما أن منطقة القبائل أكثر المناطق تقبلا للديانة المسيحية و اللغة الفرنسية ، واعتبر أن القوانين و الأعراف القبائلية لا تتماشى مع القران ، واعتبرها أكثر قربا من الأفكار الجزائية الفرنسية التي تحتفظ بطابعها المسيحي ...و يضيف : " كلما بحثنا في الأصل القديم وجدنا تحت الغطاء الاسلامي الجذور المسيحية ، ومن هنا نجد أن الشعب القبائلي الجرماني الأصل ، رغم محاولة الإسلام فرض نفسه بالسيوف ، ولم يلتزم بالقران رغم قبوله "[1] ويشترك معه في هذا الطرح أحد رموز التنصير الكاردينال " لافيجري "[2] الذي يصف سكان المنطقة بكونهم يمتلكون خصوصيات تختلف عن العنصر العربي ، فالمجتمع البربري - حسبه - مجتمع يميل الى النشاط ليس له من الإسلام شيئا ، وجاء وصفه كمايلي :" انه مجتمع مثابر بسيط شجاع ، مستثنى من التعصب لدين قد سلط عليه بالقوة ، انفصل عن العرب من جراء امتعاض المضطهد، و المضطهد لم يخضع لقوانين الأتراك ، حافظ على التقاليد المسيحية

---

(1) Daumas , **la grande Kabylie , études historiques** , hachette, paris , 1847,p 77 .

(2) كان يعتقد أن إسلام سكان منطقة القبائل إسلاما سطحيا وأن القران الكريم لا يتصل بعاداتهم وتقاليدهم ، لأنه لا يظهر في ممارساتهم الاجتماعية ، ومن نشاطاته المعادية للإسلام أن قدم تصريحات تشكك فيه ، واعتبر أن القبائل يشتركون مع الفرنسيين في سلالة واحدة تعود الى سلالة الرومان ، وبذلك فان دينهم الأصلي هو المسيحية ، أنظر: يسلي مقران ، **الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920 -1945** ، مذكرة ماجستير ، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 1991، ص 119 .

كإشارة الصليب و قوانينه المسيرة لحياته المدنية ، إن القبائل مقدور عليهم التحالف معنا والرجوع الى مصاف حضارتنا "[1].

ارتكزت المحاولات التنصيرية في المنطقة على الدراسات الاستشراقية ، التي تؤكد في مضمونها أن سكان القبائل لم تكن لهم أي رابطة مع الإسلام ، كما حاولت أن تقدم سكان الجزائر على أنهم عرب وبربر ووصفت العرب بالدخلاء الغزاة الأكثر تعصبا للدين وتخلفا عن الحضارة ، ويمكن أن نقرأ هذا الوصف في أحد كتابات "لويس برتراند" عن الإنسان العربي الذي اعتبره مصدر كل تخلف ولم يجلب للجزائر سوى البؤس والحرب والبدائية ، كما اعتبر أن تاريخ الوجود الاسلامي في شمال إفريقيا هو تاريخ تدمير لكل ما أنجزه القرطاجيون والرومان ، ويضيف أن البربر وهم السكان الحقيقيون لهذه الأرض استطاعوا مواجهة بربرية الغزاة الأسيويين و المشارقة" [2] في حين أن البربر هم السكان الأصليون لشمال إفريقيا ، ويمتازون بروح التسامح و التفتح وتقبل الحضارة الغربية ، وهو الأمر الذي ورد في أحد الكتابات التي وظفت في هذا الاطار بعنوان : " شؤون جزائرية ، العرب و القبائل " الذي كتبه "أيمور Ay Mour" سنة 1891م ، ومما جاء فيه : " كلمة الأهالي تعني العرب و البربر ، فالعرب غير قابلين للتغيير أو التحويل ... ومتعصبون ، أما البربر فهم مغامرون ومتفتحون على الحضارة الأوربية ... غير شديدي التدين " [3] . و دافعت كتابات أخرى عن هذا الطرح الذي اتجه نحو تعزيز الخصوصية القبائلية وتعميق الاختلاف بين سكان المستعمرة حيث دافع " ماسكراي Masqueray عن سياسة التعاطف مع البربر ومعاداة العرب حيث كتب :" لا شك أن واجبنا الأول في الجزائر هو محاربة الإسلام الذي يعتبر العدو الأول والأبدي باختلاف أشكاله ... لأن القوانين القبائلية تتوافق مع سياستنا التي تختلف عن القوانين الاسلامية "[4]

---

(1) سعيدي مزيان ، **السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871 -1914)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 149.

(2) Déjeux jean **, littérature algérien en français** , Que sais- je , p 24

(3) سعيدي مزيان ، ، المرجع السابق، ص285 .

(4) اجيرون ، **الجزائريون ...،** المرجع السابق ، ص 276.

لم تقتصر الدعوة الى تشجيع التنصير في المنطقة على المستشرقين و رجال الدين المسيحي ، بل تعداه الى رجال السياسة ومن الذين نادوا بتنصير القبائل "وارنيي" الذي اعتبر أن البربر يملكون من الخصوصيات ما يجعلهم أقرب الى المسيحية وعبر عن هذا الرأي بالقول :" ... وربما هم مسلمون ، ولكنهم يحملون وشاما ، على شكل صليب فوق الجبهة وعلى الوجنتين ، ... وبربر جرجرة يبدون استعدادا حسنا للرجوع الى المسيحية " (1)

التركيز على منطقة القبائل أكده الحاكم العام " دوقيدون " في 22ماي 1874م حيث قال :" وددت لو أجريت تجربة العطاف في منطقة القبائل"، حيث عرفت المنطقة إنشاء مركز تنصيري في قرية ايت عيسى سنة 1873م ، كما تم تأسيس مركزين آخرين في القبائل الكبرى سنة 1876م ، ومركزين آخرين في القبائل الصغرى سنة 1879م (2)

كانت هناك بعثات تنصيرية للجمعيات البروتستانتية في منطقة القبائل والتي أشرف عليها أحد الأنجليز يدعى " جيورج بيرس Géorges Pearce " ، هذا الأخير الذي زار الجزائر ومنطقة القبائل سنة 1876م، ليعود اليها سنة 1879م بصحبة زوجته "غيناس Guiness" وفي السنة الموالية اتفقا على تنفيذ مشروع تنصير منطقة القبائل ، وفي سنة 1881م كتب "بيرس" كتابا بعنوان " مهمة عند القبائل" واعتبره الكاتب " كريستوف نوفال Christophe nouvel" من الوثائق الهامة التي تؤرخ للبعثات التنصيرية عند المسلمين وينقل من خلاله تجربة كبيرة للمبشرين في شمال إفريقيا وهي معلومات جديدة ومفصلة حول شروط نجاح الجمعيات التنصيرية ي الجزائر ، ويضيف أيضا أن "بيرس" قام بشراء قطعة أرض سنة 1881م بقرية " جمعة صهاريج ، وانطلاقا من تقرير "كروجر Kroger"المؤرخ سنة 1885م فان هذا المركز يعتبر المركز الأول للنشاط التنصيري بالمنطقة والذي انطلق من قرية "جمعة صهاريج" والذي تم بيعه بعد سنوات من النشاط واسترجع من طرف الحكومة العامة لتأسيس مدرسة عمومية سنة 1881م . وكانت هناك بعثات تنصيرية أخرى للمنطقة سنة 1883م مع "اليزابيت غيار Elisabeth gillard" ، التي استقرت بقرية "تاعروست" ثم شاركها في النشاط سنة 1891م أحد الآباء يدعى " الان مور Allen

(1) سعيدي مزيان ، ، **المرجع السابق**، ص285 .

(2) بقطاش خديجة ، **الحركة التبشيرية ... المرجع السابق** ، 2007ص141.

moore" وامتد نشاطهما الى قرى أخرى : تابورث ، ذراع الميزان ، تازمات ، اقبو ، بجاية ، الجزائر العاصمة ، اضافة الى بعثات كاثوليكية أخرى نشطت بمنطقة القبائل [1]

د - المراكز التنصيرية في منطقة القبائل: حظيت بلاد القبائل باهتمام كبير من طرف "الكاردينال لافيجري" خاصة بعد أن استطاع إقناع الأميرال"دوقيدون" هذا الأخير الذي رأى في الجهود التنصيرية ما يتطابق مع سياسته الإدماجية وهو ما يؤكده تصريحه حيث قال : " إن الهدف الذي يسعى الى تحقيقه المبشرون يقترب كثيرا من الهدف الذي أصبوا إليه ، وهو الوصول الى إدماج سكان بلاد القبائل في المجتمع الفرنسي" [2]، واقتنع بطرح المستشرقين و الأنثروبولوجيين القائل بأن سكان القبائل أقرب من العرب الى الفرنسيين ،[3] ، ولم يخف الكاردينال "لافيجيري" مخططه الحاقد على الإسلام وهو ما عبر عنه بوضوح بقوله :" لقد وجب إعادة بناء الشعب ووقف حياته عن القران الذي ارتبط به منذ زمن بعيد مستعملين كل الوسائل الممكنة ، ومن جهة أخرى يجب تلقين أبنائه على الأقل مشاعر ومبادئ جديدة ، كما يجب على فرنسا أن تقدم إن لم أخطئ أو بالأحرى تسمح بتقديم الإنجيل أو تعمل على طرد هذا الشعب الى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر وبغير هذا كل شيء يصبح وسيلة لا تف بالغرض"[4]

قام "لافيجري" بتأسيس سلسلة من المراكز للجمعيات التنصيرية بمنطقة القبائل التابعة للآباء البيض سنة 1873م ، في البداية تم تأسيس ثلاث مراكز بالمنطقة في كل من : ثاغموت - عزوز ، واضية ، بني عريف ، كما استقر أعضاء جمعية "الجزويت" بالحصن الوطني وأسسوا مراكزا في كل من جمعة صهاريج ، بني يني ثم تلتها دفعات أخرى من المبشرين سنة 1876م في كل من "ايت منقلات ، بني اسماعيل ثم اغيل علي ، غير أن هذه المراكز اندثرت منذ سنة 1880م ،

---

(1)Nouvel Christophe, **la présence protestante en Algérie en temps de la colonisation française** , université de droit , d'économie et de science d'Aix Marseille , institut d'études politiques , mémoire doctorat, 1984 , p35 .

(2) اجيرون ، **المسلمون الجزائريون** ...المرجع السابق ، ج1، 559.

(3)Dominique L,c : **un gouverneur général de l'Algérie , l'amiral de Gueydon** , Alger, 1908 , p 540-541.

(4) عبد الجليل التميمي ، **التفكير الديني والتبشيري** ، المجلة المغاربية التاريخية ، ص21.

واقتصر نشاط هذه الجمعية في جمعة صهاريج وتركت مركز "بني يني" لجمعية الآباء البيض ، ويمكن أن نهم أكثر توزيع الجمعيات التنصيرية بالمنطقة من خلال المخطط التالي :

اسم الجمعية	المنطقة	سنة تأسيس المركز
الجزويت	ايت لاربعاء (بني يني)	1873
الآباء البيض	بني عريف	1873
الآباء البيض	واضية	1873
الآباء البيض	ثاغموت عزوز	1873
الآباء البيض	وارزن(بني منقلات)	1876
الآباء البيض	خراطة (بني اسماعيل)	1876
الآباء البيض	ايغيل علي	1879

كما تركز نشاط الآباء البيض في بوغني – بونوح ، واد عيسى ، تيزي وزو وركزت في نشاطها على المجال التعليمي (1).

رغم كل الوسائل والمخططات التي سخرت لإنجاح مشروع التنصير في منطقة القبائل إلا أنها لم تحقق هدفها الاستعماري الذي كان يرمي الى خلق مناطق نفوذ لإقامة المؤسسات الاستعمارية واستيعاب سكان القبائل الذين كانوا في نظر الاستعماريين يختلفون عن العرب من حيث علاقتهم بالدين الاسلامي ، غير أن الواقع أثبت تعلق سكان القبائل بالمبادئ الاسلامية والهوية الوطنية ، ويمكن أن نلتمس هذا من خلال ماكتبه العقيد "روبان"سنة 1901م في كتابه "تمرد القبائل الكبرى سنة 1871م :"كل تلك المحاولات لتحويلهم الى المسيحية لم يكن لها مفعول كبير ولكنها كانت تزعج أولئك القبائليين الذين كانوا يعرفون العملية التي قام بها الأسقف "لافيجري" ، وبما أنهم حساسون جدا في مسائل الدين ، فان أولئك الناس أصحاب النوايا السيئة لم يتوقفوا على تنبيههم الى كونهم لن يتمتعوا دائما بالحرية المطلقة التي تركت لهم في مجال العبادة ، لم يكن هذا بدون

(1) Francois Renault , **le cardinal Lavigerie (1825-1892), l'église , l'Afrique, la France**, paris, Fayard , 1993,p 328.

شك هو السبب الوحيد الذي دفعهم الى الانخراط في طائفة الرحمانية ولكنه سيسهم في ذلك نوعا ما[1]

مما سبق يمكن القول أن النشاط التنصيري في عهد الكاردينال "لافيجري" لم يكن إلا غطاءا لإخفاء النوايا الحقيقية للاستعمار ، ولم تكن له أية صلة بالادعاءات الواهية التي حملت شعار "تحسين أخلاق المجتمع المحتل وظروفه المادية" ، وبذلك كانت كل مساعيه تحمل في طياتها أبعادا سياسية كأولوية أولى تسعى من ورائها الى الغزو الفكري، تدعمت هذه الطموحات بنشاط مكثف للجمعيات التنصيرية وبذلك لم يخرج النشاط التنصيري عن الأطر الاستعمارية وهو ما عبرت عنه احدى الدراسات التي تناولت مشروع التنصير وعلاقته بالاستعمار جاء فيها:"على مدار القرن التاسع عشر نشأ تضامن تاريخي تلقائي بين الكنيسة في مهمتها التبشيرية فيما وراء البحار والدولة في تحقيق طموحاتها الامبريالية ، كما ظلتا فكرة التنصير والاستعمار في نظر جزء كبير من المتدينين مرتبطتين ارتباطا وثيقا ، وقد تصادف اتساع مجال نفوذ هذا التضامن من ناحية الزمان والمكان بالنسبة للكنيسة مع تقدم أوربا وهيمنتها(..) ولا شك أن صدور أول نداء بانضمام الكنيسة الى الجمهورية عن الكاردينال "لافيجري"زعيم إفريقيا ورمز الرسالة التبشيرية من عرض البحر بتاريخ 18 نوفمبر 1890م أمر له دلالته"[2]

د/ التنصير في الصحراء الجزائرية :

د -1/ الاهتمام الاستعماري بالصحراء الجزائرية :

إن مشروع التوسع الاستعماري في الصحراء الجزائرية كان سابقا لبداية الحملات العسكرية ، ويعود الاهتمام بالجزء الجنوبي للجزائر الى ما يمثله في إستراتيجيتها الاستعمارية منها الوصول الى إفريقيا جنوب الصحراء ويسمح بتثبيت المؤسسات الاستعمارية ، ويتوقف نجاح هذا المشروع على مرتكزات أساسية منها : نشر المسيحية والسيطرة على المنافذ التجارية ، سبق تفعيل هذه الاليات الكثير من البعثات الاستكشافية كمرحلة استطلاعية التي كان الهدف من ورائها الحصول على معلومات حول تفاصيل الصحراء في مجالات مختلفة تمهيدا للتوغل العسكري ومن هذه الرحلات

(1) كمال بوشامة ، المرجع السابق ، ص 157.

(2) سكينة مساعدي، **أخواتنا المسلمات أو أسطورة تحرير المرأة الجزائرية بتحضرها وتبشيرها تمجيدا للغزو وإيديولوجية الاستعمار في الجزائر المحتلة** ، ت: حضرية يوسفي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2012، ص 102.

يمكن أن نذكر منها : رحلة "كايي" ورحلة الألماني"هاينريش بارث"، والألماني " جيرهارد رولفس Gerhardt Rohlfs" سنة 1864م والتي وصل خلالها مناطق عين صالح وتوات وحملة العقيد "فلاتيرز Flatters" سنة 1880م [1] التي تنقل من خلالها عبر طريق وادي ميزاب ، غرداية ، ورقلة ، الأغواط ، لكن رحلته انتهت بنهايته على يد التوارق في 18 فيفري 1881م [2] ، كولومب ، دوفرييه ، ميرشر ، بولينياك ، فاتون ، هوفمان [3]

د -2/ المهمة التنصيرية لشارل دوفوكو[4] في الصحراء الجزائرية :

كانت بداية اتصال هذا الراهب بالجزائر في سنة 1880م ، برفقة فرقة عسكرية فرنسية للخيالة ، أين استقر في مدينتي عنابة و سطيف لمدة أسبوعين ، ثم رجع مرة أخرى سنة 1883م ، واتخذ من الجزائر خلال هذه الفترة محطة ذهاب وإياب الى المغرب الأقصى خلال مهمته الاستكشافية ، ليعود الى الجزائر في سبتمبر 1885م ، وخلال مدة إقامته زار عدة مدن منها : وهران و الأغواط و غرداية و ورقلة و تقرت ، لينتقل الى فرنسا في 23جانفي 1886م ، ليعود الى الجزائر سنة 1901م متجها الى وهران ثم عين الصفراء وصولا الى بني عباس في 28أكتوبر 1901م .

لقي "شارل دوفوكو" موافقة الآباء البيض للاستقرار بهذه المدينة وهو ما سمح له بإقامة دير للعبادة ، لتكون له مركزا لتقديم الخدمات الصحية للفرقة العسكرية التي كانت متواجدة بالمنطقة

---

(1)Brosselard Henri , **les deux missions Flatters** ,2 éd , France , 1889, P31

(2) هذه الحملة كان على رأسها العقيد "فلاترز" وضمت عشرة أعضاء وهم القائد الأعلى للأغواط ، ونقيب أركان الحرب"موسون" و"برانجر" مهندس الجسور والطرقات ، "روش" مهندس المناجم ، "برنار" النقيب في سلاح المدفعية ، "غيارد" الطبيب ، "بروسلار" و"لوشاتلييه" ملازمي المشاة ، "كبايو" "رابودارن" مسيري الجسور والطرقات ، أنظر: أحمد مريوش ، "التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل الهقار 1916م،" ، **مجلة المصادر**، العدد 11، الجزائر ، 2005، ص 124 - 125.

(3) يحي بوعزيز ، **اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء من خلال ما كتبوه**، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية ، د،م،ج، الجزائر ، 1999، ص 67.

(4) ولد سنة 1858م في مدينة ستراسبورغ بفرنسا ، تخرج من المدرسة العسكرية "سان سير"وهو في سن العشرين ، انخرط في الجيش لمدة ثلاث سنوات ، أرسل في سنة 1881م وهو ضابط في الثالثة والعشرين من عمره الى كتيبة في مدينة سطيف لكنه لم يستمر في الحياة العسكرية واختار الرحلة الى المغرب الأقصى متنكرا في زي يهودي مابين سنتي 1883 -1884 والتي كللت بكتاب حمل عنوان "استكشاف المغرب "، كلف بالرحلة الى الصحراء الجزائرية واستقر بمنطقة الهقار ، قام ببناء كنيسته بمنطقة الاسكرام شمال تمنراست ، أنظر: إسماعيل العربي ، **الصحراء الكبرى وشواطئها** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983، ص 343 -344.

اضافة الى الاحتكاك الاجتماعي بسكان المنطقة ، هذا النشاط الذي أشرف عليه الراهب ساهم في إقامة علاقات مع القائد العسكري للمنطقة ، " دي سيسبيال" .

انطلق الراهب في مشروع استكشاف الصحراء الجزائرية من منطقة "عين صالح" وما ساعده على تنفيذ هذا المخطط القائد العسكري "هنري لابيرين" الذي كان صديقا له ، حيث استقر بها مدة ثلاثة أشهر ، قام خلالها بوضع تقرير حول حياة الطوارق ومحاولة تعلم لهجتهم التارقية "تماشيق" وذلك بهدف التقرب إليهم وبث المسيحية بينهم وعبر عن ذلك بقوله :" لإزالة ما في نفوس أبنائهم من شك وسوء الظن وأن نثبت لهم أننا نحبهم ونريد إقامة علاقة أخوة معهم "، وبعد هذه الرحلة انتقل الى غرداية أواخر سنة 1904م التي مكث بها عدة أسابيع وكانت له اتصالات مع الآباء البيض ، ليعود بعده الى الساورة والتي قام خلال استقراره بها بتعلم اللهجة التارقية وترجمة الإنجيل ، ثم توجه الى بني عباس لاستئناف مشروعه التنصيري (خ).

ويمكن أن ندرك منهجه في نشاطه التنصيري بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة من ذلك حسب اعتقاده من خلال تعليق آماله على فئة الأطفال باعتبارهم الفئة الأكثر تقبلا للأفكار والمبادئ الجديدة وهو ما يتضح من خلال ماكتبه في إحدى النصوص :" كنت أحاول أثناء جولاتي دائما أن أقترب من المخيمات السكنية ، وأن أدخل في علاقات مع الأطفال الصغار وذلك بأن أقدم لهم السكر ، ولكنني لم أسجل نجاحا في هذه المساعي ، فقد كان مرأى عندهم أشبه شيء بمرأى ، الشيطان نفسه ، فكانوا يطلقون سيقانهم هاربين صارخين قبل أن يختفوا في الخيمة ... ، ولكنه يمكننا أن بواسطة الأطفال أن ندخل الى نفوس الآباء ونهدئ من روعهم وأنا قمت بتجربة هذه الطريقة عدة مرات ، إنها لفرصة لتقريب وفرصة للدخول في اتصال مع المتطرفين الذين يبغضوننا الذين يبغضوننا ، وهؤلاء في العادة يمتازون بقوة الشخصية ، ...و الطفل هو المستقبل ، والقرية التي يحب فيها الأطفال الضباط ويعتبرونهم آباء يدللونهم ، تشعر بسعادة عندما يخيم الجيش في

(1)A.O.M,16H14, **affaires religieuses** , père de Foucauld , béni Abbés .

أرضها ، وبعد عشر سنوات سيكبر أطفال القبيلة وينموا معهم الولاء لأفكارنا ، إن هذه القبيلة قد انحازت الى صفنا "[1]

من المجالات التي ارتكز عليها نشاط "دوفوكو" التنصيري البحث في اللغة التارقية بهدف تقريبها من المؤسسات الاستعمارية وفهم المجتمع التارقي ، وتحقيقا لهذا الهدف قام الراهب بإعداد قاموس تارقي -فرنسي وفرنسي -تارقي ، وهو العمل الذي كان يمثل بالنسبة إليه أداة تواصل بهدف تمرير أفكاره للوصول الى تهيئتهم لتقبل المسيحية ، وفي هذا السياق قام بترجمة الإنجيل الى التارقية ، ونصح بضرورة التقرب من التوارق من الأعمال الخيرية وفهم قناعاتهم حيث دعا الى تكثيف عدد رجال الدين ليس فقط لنشر المسيحية بل للتقرب منهم شيئا فشيئا وتحضيرهم للمسيحية وهو ما يتطلب سنوات [2]

خلاصة :

رغم كل الوسائل التي سخرتها الادارة الاستعمارية ومن ورائها الكنيسة من هيئات رسمية وغير رسمية وترسانة من المبشرين ورجال الدين والمستشرقين لإنجاح مشروع التنصير إلا أنها لم تحقق النتائج كاملة ويعود ذلك الى عدة أسباب منها تجذر الموروث الثقافي والديني من جهة ومن جهة أخرى الضغوط الاجتماعية التي حالت دون التنازل عن الدين الاسلامي ، فكل من استسلم لآليات هذا المشروع مورست عليه الرقابة الاجتماعية كعقاب له حيث يتعرض الفرد الى الإلغاء الاجتماعي ، ومن مظاهر رفض كل أشكال التنصير ما ذكره " اجيرون" بقوله : " لقد بدأ أهل القبائل حسب ما أفادنا به كاتب عربي متجنس يدعى " بلقاسم بن سديرة" يخشون فعلا من تحويل أبنائهم الى أطفال "روميين" وجنود فرنسيين ، وقالوا : " إذا ما صح ذلك فانه لم يبق لنا سوى الشروع في حفر طريق لإلقاء أنفسنا في البحر "

وهناك موقف آخر كان بمثابة رد فعل رافض للتنصير وهو الموقف الذي عبرت عنه عائلات أطفال اليتامى الذين أقدم الكاردينال "لافيجري" على جمعهم خلال فترة المجاعة مابين 1867 - 1868في مراكز الأيتام وفي هذا يذكر اجيرون :" وسرعان ما جاءت عائلاتهم للمطالبة بهم خاصة

(1) إسماعيل العربي ، المرجع السابق ، ص115.

(2)Gorré (G), **sur les traces de Charles de Foucauld**, nouvelliste Lyon , 1936,p217

بعد انتشار خبر تعرض الكثير منهم للتنصير ، وازداد غضبهم بعد تردد رجال الكنيسة في إرجاع هؤلاء الأيتام ، وقام ثلاثة مسلمين أعضاء في المجلس العام برفع القضية على مستوى حكومة باريس ، فاضطر المسلمون للجوء الى العدالة لكنهم اصطدموا بحكم محلي ظالم (1)

7/ الاستشراق الوجه الآخر للظاهرة الاستعمارية :

اتجه الاستشراق(2) المتعاون مع الاستعمار بعد الاستيلاء العسكري و السياسي على الجزائر الى إضعاف المقاومة الروحية والمعنوية والتشكيك في المعتقدات والتراث الاسلامي ، بهدف تسهيل عملية الإخضاع التام للحضارة و الثقافة الغربية ، وبذلك شكل الاستشراق الوسيلة الفكرية - الثقافية التي استند اليها الاستعمار في عملية الاحتواء والتوجيه والهيمنة، وبهذا كان المستشرقون أعوانا أوفياء للاستعمار وهم فيالق من الجواسيس والجنود العسكريين وعملوا على تقديم الظاهرة الاستعمارية على أنها ظاهرة مدنية وحضارية ، ونظرا لمكانتهم التي حظي بها هؤلاء كانت أغلب الخطط العسكرية و مشاريع الهيمنة الفكرية والدينية ترجع الى أرائهم ومخططاتهم ، فاتجهت رؤيتهم نحو تحقيق المشروع الاستعماري من خلال الاستناد الى الدراسات المعرفية التي تقدم تصورات واضحة تمهيدا لتجسيد الاستعمار بأشكاله المختلفة ، وكانت البداية في تسخير الرحلات الاستكشافية ، ومن هنا يمكن القول أن الظاهرة الاستشراقية لم تبرز بمعزل عن التوظيف الاستعماري وارتبط ذلك بجهود المستشرقين لمعرفة التراث الاسلامي بإعداد تقارير حوله لتسهيل السيطرة والوصول الى محاولة فهم الشعب المستعمر لاحتوائه وتوجيهه نحو الهيمنة ، ومن هنا وجدوا أنفسهم في حاجة الى فهم العادات و التقاليد المرتبطة بهذه الشعوب ، خاصة بعد أن ازداد التوسع في المناطق الداخلية ، ففي الجزائر دعت الحاجة الاستعمارية الى توظيف فرق من المترجمين و الخبراء ، و أنشأت مكاتب خاصة لهم لتسهيل مهامهم عرفت بالمكاتب العربية ، واستطاعوا إعداد بحوث ودراسات انثروبولوجية ، كل هذه النشاطات تؤكد على ازدواجية الظاهرة الاستشراقية والاستعمارية ، وهو ما تؤكده إحدى الدراسات الأكاديمية التي جاء فيها :" لقد

---

(1) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون ....**، المرجع السابق ، ص 30.

(2) هو ظاهرة ثقافية وحركة علمية تهتم بدراسة كل ما يتعلق بالشرق وحضارته من قوى روحية وأثار فكرية وأدبية وفنية، وما الى ذلك كله من أثر ظاهر شاهد على الحياة البشرية خليق بأن نحييه طباعة ونشرا، أنظر: محمد العربي معريش، **الاستشراق الفرنسي في المغرب العربي من خلال المجلة الأسيوية الفرنسية(1822 -1872)**، جامعة الجزائر، 2006 -2007، ص 26.

أعطى الاحتلال الفرنسي بالجزائر دفعا قويا لحركة الاستشراق الفرنسي بمحتواه الاستعماري ، إذ وقعت جل المخطوطات والوثائق الجزائرية وآثارها المختلفة بين أيدي مستشرقيها الذين شرعوا في تحليلها ودراستها وترجمتها الى اللغة الفرنسية ، بهدف توظيف كل ما يتوصلون إليه من نتائج في عملية تثبيت الوجود الاستعماري في الجزائر ، وإرساء قواعد على أسس قوية ، وهو الأمر الذي كشف للإدارة الفرنسية أهمية التراث الثقافي والفكري والحضاري العربي الاسلامي ، أبعاده الخطيرة مما جعلها تولي أهمية خاصة ، وذلك بجمعه وتمحيصه وتقييمه واستخلاص النتائج منه " (1) .

وجد المستشرقون الدعم المادي من الحكومة العامة من خلال التسهيلات التي قدمت لهم على مستوى الكثير من الهيئات المكتبية والأرشيفية ، كما تلقوا دعما إعلاميا من خلال إشادة حكوماتهم بأعمالهم الفكرية والعلمية ، مقابل تقديم الولاء والخدمات لمختلف المشاريع الاستعمارية في المجالات المختلفة كل ذلك بهدف الوصول الى تثبيت قناعات استعمارية لتقبل الواقع الاستعماري ، ولذلك انتهجت الحكومة العامة سياسة التقرب من المستشرقين حيث

ويؤكد المرحوم "سعد الله"وجود ارتباط وثيق بين المستشرقين وإدارة الاحتلال حيث يذكر : "وإذا كان المستشرقون في فرنسا نفسها لهم نظرة واسعة للمجتمعات الاسلامية فان المستشرقين في الجزائر كانوا مرتبطين بالإدارة الاستعمارية ارتباطا سياسيا وكانوا مدعومين من قبل لجنة "إفريقيا الفرنسية" التي كان مقرها باريس ومن قبل كبار الكولون أمثال "يوجين ايتيان yougine itiane" وكذا من الجامعات الفرنسية واللوبي الاستعماري (2)

قدم الاستشراق خدمة كبيرة للاستعمار حيث تم استغلال الكثير من المستشرقين في تجسيد المشروع الاستعماري ، فكان لهم دور كبير في التهيئة للمؤسسات الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر ، وعن تطابق فعل الاستشراق والأهداف الاستعمارية خلال مرحلة الاحتلال تؤكد احدى الدراسات التي اهتمت بالاستشراق وعلاقته بالاستعمار هذا الحكم جاء فيها :"إن القوتين الفرنسيتين الاستشراقية والاستعمارية كانتا متطابقين ومتلاحمتين ، والعلاقة بينهما كانت أكثر

(1) ابراهيم لونيسي ، **بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**،د.ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 ص134 -135 .

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، ص 14.

انسجاما وتكاملا ، ويعود ذلك لوحدتهما القومية و المصلحية والوطنية في إطار فرصة تاريخية ظرفية استثنائية ، ...وهذه السياسة الاستيطانية كان الاستعمار يعمل على تكريسها ثقافيا عن طريق الاستشراق ومنظومته ...فالاستعمار والاستشراق ماهما إلا استيطانان الأول استعماري والثاني استيطان ثقافي..."(1) ، وتذكر في نفس السياق دراسة أخرى حول الاستشراق و أبعاده الاستعمارية أن التحالف بين المؤسسة العسكرية و الاستشراق كان أمرا معلوما منذ حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م ، و من أبرز المستشرقين الذين قدموا خدمات في هذا المجال " دوساسي " (2)الذي قام بترجمة البيان الذي أذاعه للجزائريين عشية الاحتلال ، اضافة الى " لويس ماسينيون " (3)الذي أسندت له مهمة مستشار للشؤون الإسلامية لدى الادارة الاستعمارية الفرنسية ، واستفاد الاستعمار من تجربته الاستشراقية خلال الحملة الفرنسية على مصر ، ومن التوصيات التي قدمها هؤلاء الى "نابليون بونابرت" أن الشعب المصري شعب متدين ولابد له أن يتظاهر باحترام الدين الاسلامي كما نصحوا بضرورة الاستغلال الأمثل لعقيدة القضاء و القدر الإسلامية بهدف خدمة الأغراض الاستعمارية ، و أن يستخدم كل الاليات لتقريب الأئمة و الشيوخ و الفقهاء و العلماء باعتبارهم الممثلون الحقيقيون للشعب ، (4) هذه التجربة السابقة في التعامل مع المجتمع المسلم كان لها وقع على الساسة الفرنسيين ، و عليه عملت الادارة الاستعمارية بكل الوسائل لمحاولة تقريب الأهالي الجزائريين ، و تعتبر سياسة الحاكم العام "شارل جونار" نموذجا لذلك ، منذ أن شغل وظائف ادارية في مكتب الحاكم العام للجزائر مابين 1881 - 1885 ، حيث قدم تقريرا مفصلا سنة 1892 يحث فيه على ضرورة تحسين العلاقات بين السكان الأوربيين والأهالي ، وانتقد

---

(1) الطيب بن ابراهيم ، **الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر** ، دار المنابع ، الجزائر ، 2004 ، ص 103.

(2) أنطوان ايزاك سلفستر دوساسي ، ولد في باريس سنة 1758م يعتبر عميد المستشرقين الفرنسيين ، كان أستاذا للغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية بباريس ، عين سنة 1778م عضوا في جمعية "كنوز المخطوطات الشرقية "في المكتبة الوطنية بباريس ، أسس الجمعية - الأسيوية سنة 1832م ، توفي سنة 1838م ، أنظر : نجيب العقيقي، **المستشرقون** ، ج1، القاهرة ، دار المعارف ، 1961، ص179 -180.

(3) ولد سنة 1883م بباريس ، حصل على دبلوم اللغة العربية من مدرسة اللغات الشرقية ، التحق بالمعهد الفرنسي للغات الشرقية في القاهرة (1907 -1908)، اهتم بالتصوف الاسلامي ، حقق ديوان الحلاج (الطواسين) سنة 1931م، توفي سنة 1962م ، أنظر : نفسه ، ص 67.

(4) محمد عبد الله الشرقاوي ، **الاستشراق وتشكيل نظرة الغرب للإسلام** ، دار البشير للثقافة والإعلام ، ط2015، ص 41.

المعمرين ، ونتيجة للتوصيات التي قدمها الى غرفة النواب سنة 1893رأت فيه الحكومة الفرنسية الإداري الكفء لتولي حكم الجزائر ، حيث أوضح سياسته الجديدة المتمثلة في التخلي عن فكرة الإدماج ، كما أظهر سنة 1903م في فترة حكمه الثانية سياسته المتوجهة نحو تحسين أوضاع المسلمين الجزائريين ، و القيام بإصلاحات اجتماعية و ثقافية وحتى اقتصادية من خلال برنامجه الاجتماعي و الاقتصادي ، ومحاولة بعث التراث الاسلامي المكتوب و المعماري ، كما قدم دعما كبيرا من أجل إنشاء جامعة الجزائر سنة 1909م ، كما عرف عهده إعادة بناء المدارس الرسمية " الفرونكو اسلامية" ، غير أن الملاحظ حول سياسة الحاكم "جونار" هو أن سياسته لم تكن تهدف الى خدمة الأهالي بقدر ما كانت تهدف الى تقوية المؤسسات الاستعمارية ، ومحاولة تقريب الأهالي و استمالتهم ، وهو ما يظهر أيضا في استمرار القوانين المجحفة كقانون الأهالي ، وعدم اتخاذ قرارات ايجابية حول استرجاع أملاك الأوقاف رغم العرائض و الشكاوى التي تقدم بها الأعيان المسلمين (1). ومن المظاهر الأخرى التي تجسد فيها الاستشراق كظاهرة استعمارية إقامة مؤسسات بحثية جاءت بعد التنسيق بين المستشرقين وباحثين في الادارة الاستعمارية تهتم بالنقوش والآثار والتي ظهرت تحت اسم : "جمعية قسنطينة الأثرية" من ضمن أهدافها السعي الى استكشاف كل ما خلفه القرطاجيون والنوميديون والرومان والعرب على أرض الجزائر، وأصدرت لهذه البحوث سنة 1852م مجلة بعنوان : "مجموع ومواجيز وأبحاث الجمعية الأثرية لعمالة قسنطينة" وبرز من خلالها الكثير من المستشرقين مثل : "شاربونو""فيرو""جوداس"...الخ(2)

حاول الاستعمار توظيف الاستشراق في إطار الاستيطان الثقافي من خلال العمل على إثارة الفتن بين العرب والأمازيغ بعد سلسلة الدراسات الاستشراقية ذات الخلفيات الاستعمارية التي ذهبت في نتائجها الى التمييز بينهما عرقيا وثقافيا وإبعاد العلاقات التاريخية بين العرب والأمازيغ منذ القديم وعليه كان هناك نشاط للكتاب الفرنسيين الذين قدموا أعمالا قدموا في شكلها العلمي وفي هذا الاطار كانت هناك الكثير من الدراسات الاستشراقية الاستعمارية التي سعت الى ترجمة الفقه

---

(1) Olebsir Nabila ,**p 335-336**

(2) محمد العربي معريش ، المرجع السابق ، ص 28.

والتراث الاسلامي ، بهدف فهم كل ما يرتبط بالتشريع الاسلامي وإخضاع المعاملات الاسلامية الى القانون الفرنسي ، ومن هذه الأعمال ما قام به المستشرق "بيرون" الذي قدم ترجمة لمختصر الشيخ خليل في الفقه المالكي ، وتم إقراره على مستوى المحاكم والمدارس الرسمية ، وفي نفس الاتجاه قام "ادمون فانيان (أستاذ بمدرسة الآداب) أجزاء من مختصر الشيخ الخليل ، ورسالة "ابن أبي زيد القيرواني" في الفقه المالكي ، كما ظهرت دراسة في مجال القضاء للقاضي "سوطيرة" الذي قام بترجمة القوانين الخاصة بالمواريث والأحوال الشخصية ، وفي نفس المجال قام "زايس" (رئيس محكمة الاستئناف بالجزائر) سنة 1886بوضع القوانين القضائية ، اضافة الى كتاب الذي ألفه "دومينيك لوسياني" سنة 1896في مجموع الفرائض ، وكان مقررا دراسيا في المدارس والزوايا ، وفي مجال التراث قام المستشرق"روني باصيه" بجهود كبيرة من خلال النشاطات التعليمية والبحثية ، فاجتهد في جمع المخطوطات العربية ، وترك آثارا في ذلك من خلال إعداده لمجموعة من الفهارس الخاصة ببعض المكتبات منها مكتبات وادي ميزاب بدعم من الحاكم العام "لويس تيرمان"(1881 -1891) ، ويعود تمكنه من الدراسات الاستشراقية الى إتقانه لعدة لغات (العربية والتركية والفارسية اضافة الى اللهجة الأمازيغية)، واستغل ميدان التعليم في تنفيذ الأهداف الاستشراقية حيث عمل أستاذا بمدرسة الآداب بالجزائر سنة 1885ثم مديرا لها سنة 1894.

كان للطرق الصوفية والممارسات الشعائرية نصيب من الدراسات الاستشراقية الاستعمارية ، وذلك لطبيعة التأثير الذي كانت تشكله على المجتمع الجزائري ، ومن بين هؤلاء المستشرقين الذين سخروا جهودهم في هذا المجال الكولونيل " ك، ترومليC,Trumelet"،الذي ألف كتابا سنة 1881حول الأولياء الصالحين بالجزائر وأضرحتهم والمعتقدات المتصلة بهم ، اضافة الى دراسات أخرى قدمها "ألكسندر جولي" حول الكرامات الخاصة بالأولياء الصالحين ولمحات تاريخية حول الطرق الصوفية كالطريقة الشاذلية ، هذه الأعمال جاءت في شكل مقالات على صفحات المجلة الإفريقية[1] ، ويشير في دراسته الى أحد شيوخ هذه الطريقة "الشيخ الميسوم" الذي كانت له زاوية بمدينة قصر البخاري ، ويضيف الكاتب أنه لم تكن للشيخ علاقات مع الإدارة الفرنسية من منطلق تعبدي أي من خلال ما تفرضه تعاليم الطريقة القائمة على الزهد والبعد عن العلاقات الدنيوية ،

(1) Joly Alexandre, "saint et légendes de l 'islam ,**R .A**, vol 57,1913,p07-26

كما أشار الى نشاط زاويته التي كان تأثيرها محلي يقتصر على أبناء وسكان المنطقة واعتبر أن علاقاته لم تكن كبيرة نظرا لعدم تنقل الشيخ الى الزوايا الأخرى ، وبهذا يمكن القول أن المستشرق "جولي" استطاع أن يقدم معلومات حول نشاط احدى الزوايا ليكون تقريرا تستأنس به الادارة الاستعمارية في تعاملها مع احدى الزوايا الشاذلية (1)، وفي نفس الاطار نجد مستشرق فرنسي آخر قدم مساهمات كبيرة لصالح الادارة الاستعمارية من خلال سلسلة الدراسات الاستشراقية حول الإسلام المغاربي "ادموند دوتي"(2)، ما يميز هذه الشخصية أنها جمعت بين الخبرة الإدارية و أبحاثه التاريخية و الانثروبولوجية بأبعاد استعمارية ، وعن أهداف النشاط الاستشراقي في المدارس الاسلامية يذكر: "إن الاستشراق هو بالطبع الحقل الرئيسي للدراسات في مدرستنا ، ومن داخل الاستشراق تأتي اللغة العربية والمسائل الاسلامية"(3)

8/ طمس الهوية و الشخصية التاريخية :

لم يقتصر التفريغ الثقافي على محاربة الثقافة الروحية بل اتجه الى القضاء على العناصر المكونة للروح والشخصية القومية كاللغة التي تعتبر أساس العناصر الثقافية وبذلك كانت من الميادين التي سعى الاستعمار الثقافي الى التضييق عليها ومحاربتها بكل الطرق والآليات من خلال تهديم المساجد أو تحويلها الى كنائس أو مصالح مدنية وعسكرية ، باعتبار أن المساجد كانت تقدم خدمات دينية وتعليمية واجتماعية ...الخ، إضافة إلى إقامة جملة من مراكز الدراسات العربية الموجهة وفقا للسياسة الاستعمارية بهدف نشر النظريات الثقافية العرقية التي تدعوا في مضمونها الى التفوق الاستعماري يقابله تخلف ثقافي في الجزائر المستعمرة سببه اللغة العربية التي لا تتماشى مع العلوم الحديثة ، كل هذا تمهيدا لمحاولة إحلال الثقافة الغربية محل الثقافة العربية الإسلامية ، وهي السياسة التي دعا إليها مستشرقوا الحملة الفرنسية على الجزائر وكان من آثارها القيام بمجموعة من

---

(1). Joly Alexandre , "étude sur les chadouliyas ,**R.A**, vol 50 , année 1906, p 335-336

(2) ولد سنة 1867م بمدينة "ايفرو" الفرنسية ، نشر سنة 1900م مقالا بعنوان : ملاحظات حول الإسلام المغاربي الأولياء ، ألحق بالحكومة العامة في جانفي 1892م كإداري مساعد في الأوراس الجزائرية، ثم انتقل الى وهران كمحرر سنة 1894م ، عين أستاذا بمدرسة الآداب بتلمسان سنة 1898م ، توفي سنة 1926م ، أنظر : يونس الوكيلي ، "**ادموند دوتي رائد أنثروبولوجيا الدين الكولونيالية بالمغرب**" ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، د.ت ، المغرب ، ص 02.

(3) حنيفي هلايلي ، "المستعربون الفرنسيون في مدرسة تلمسان الرسمية مابين 1850 - 1962 دراسة في المسارات و التوجهات الاستعمارية و الاستشراقية" ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، العدد 41، ديسمبر 2017، ص42 .

الدراسات حول العنصر الأمازيغي كالقاموس الأمازيغي التي تهدف الى تقسيم المجتمع الجزائري الى أصول عرقية ، ويمكن أن نفهم الأبعاد الحقيقية من وراء المشاريع التي تبدوا في ظاهرها علمية لكن أبعادها استعمارية من خلال التصريح الذي أدلى به "لويس برتراند" بقوله :"نحن عندما دخلنا الى إفريقيا لم نعمل شيئا سوى استعادة ولاية فقدناها منذ عصور الرومان ونحن كورثة لروما نطالب بحقوقنا التي وجدت حتى قبل دخول الإسلام هذه البلاد ، والأثر الرمزي لهذه البلاد ليس الجامع وإنما قوس النصر " ثم يتساءل " أيحط من قدر الجزائري أو التونسي المسلم أن نذكره بأصله الروماني ، إن كل ما يهمنا في الجزائر هو إعادة خلق شعب الجزائر الروماني وأن نعيد مسيرة الزمن من جديد "(خ)

قامت السياسة الاستعمارية في بداية الاحتلال على دعامتين أساسيتين : تمثلت الأولى في احتلال الأرض و الثانية في السيطرة على الأفكار و الذهنيات التي تمهد لتقبل المؤسسات الاستعمارية من طرف الأهالي ، وتجسيد هذه السياسة يكون من خلال استهداف الخصوصيات الجزائرية ، كمحاربة اللغة العربية والدين وتشويه التاريخ ، هذه الإستراتيجية الاستعمارية يؤكدها واقع الجزائر قبل الاحتلال ، وتظهر بشكل واضح في مضامين التقارير التي وردت عن الكتاب والقائمين على الشؤون الأهلية وكذا السياسيين والعسكريين الفرنسيين ، والتي أثبتت أن الأوضاع العامة للجزائر كانت مستقرة ، ونورد على سبيل المثال وضعية التعليم ومن وراءها اللغة العربية قبل الاحتلال ، حيث يذكر تقرير الكاتب الفرنسي " بولارد poulard": " كانت الجزائر فيما مضى تضم معاهد عظيمة الشأن ، فالفلسفة و الآداب والعلوم والطب وقواعد اللغة و القانون الاسلامي وعلم الفلك ، كل هذه العلوم كان يقوم بتدريسها أساتذة كبار من الجزائريين أنفسهم ، كما كانت هناك مدارس عديدة متخصصة في تعليم القضاء الشرعي والعلمي وكان الملوك يختارون مستشاريهم من صفوف المتعلمين من خريجي تلك المعاهد "(1)

هذه الوضعية التي أشارت إليها مختلف التقارير الاستعمارية حول واقع اللغة العربية لم يرح الادارة الاستعمارية حيث اعتبرت وجود ثقافة وديانة وتقاليد مغايرة لحضارتها يحول دون بسط النفوذ الفرنسي وإدماج الجزائر ، ومن ثمة عملت كل ما في وسعها لإضعاف اللغة العربية وإزالة

---

(1) عماد حاتم ،" الثقافة العربية في ظل الاستعمار"، **مجلة الثقافة** ، العدد 70، أوت 1982، ص 73.

المعالم الثقافية للجزائريين تمهيدا لإدماجهم في المجتمع والحضارة الفرنسية ، كما اعتبر المنظرون الاستعماريون منذ البدايات الأولى للاحتلال أن مظاهر التخلف في الجزائر تعود بالأساس الى عجز اللغة العربية لكونها لغة لا تتماشى والعلوم العصرية واعتبروها من اللغات الميتة وينقل إلينا المرحوم سعد الله وضع اللغة العربية في السياسة الاستعمارية كمايلي :"لغة أجنبية وميتة ، لأن اللغة الفرنسية كانت قد أصبحت لغة الجزائر الرسمية منذ قرار الإلحاق سنة 1834م مادام هذا القرار في حد ذاته كان يعني أن الجزائر نفسها قد أصبحت فرنسية وميتة لا لأن مصيرها قد انتهى كمصير اللاتينية والإغريقية فقط ، ولكن أيضا لأنها لن تكون قادرة على أن تصبح لغة حضارة "(1) ولتجسيد هذه السياسة على أمر الواقع عمدت الى إفشال دور المؤسسات الإسلامية باعتبارها حاضنة المقومات العربية والإسلامية ، كمصادرة المساجد والمدارس والزوايا ، و التضييق على العلماء والمدرسين وضرب كل مصادر تمويل المؤسسات التي تشرف على التعليم باللغة العربية وهدمها إن اقتضت الضرورة ، لأن الزوايا والمساجد كانت من المؤسسات الهامة التي احتضنت اللغة العربية وعملت على المحافظة على بقائها ، واستمرار هذه المؤسسات كان مرتبط بالأساس على نفقة المؤسسات الوقفية التي كانت تساهم في دفع أجور الأئمة والمدرسين وتساهم في الإشراف على تشييدها أو إعادة إصلاحها وبعد أن أدرك المستعمر هذا الارتباط سعى الى ضرب المؤسسة الوقفية من خلال مجموعة من القوانين التي حولت مداخيلها لصالح الخزينة .

في هذا السياق يذكر المفكر محمد فريد خلال زيارته الجزائر سنة 1901م :"هجرت ربوع العلم ، وخربت دور الكتب ، وصارت الديار مرتعا للجهل و الجهلاء ، وكانت تدرس معالم اللغة العربية الفصحى ، و تطرقت الى اللغة العامية الكلمات الأجنبية ، بل أصبحت اللغة الفرنساوية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران و الجزائر قسنطينة وعنابة و غيرها ...، " ويذكر أيضا حول وضعية التعليم مايلي :" إن حالة التعليم في القطر الجزائري سيئة جدا ، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل العربية في جميع المعاملات ، بل ربما لن

(1) أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر الحديث** ، ج2 ، ص63.

تدرس العربية بالمرة مع مضي الزمن ، فلا الحكومة تسعى في حفظها ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس ..." [1]

عرفت اللغة العربية تراجعا كبيرا بعد الاحتلال ، نتيجة لعدة عوامل أوجدتها الممارسات الاستعمارية ضد نشاط المؤسسات التعليمية والدينية ، وهو ما ظهر في سلسلة الهدم والتحويل لمختلف المساجد والزوايا و المدارس القرآنية ، إضافة إلى هجرة المدرسين والعلماء نتيجة الملاحقات و ترسانة قوانين المنع لنشاط هؤلاء في المؤسسات التعليمية ، إضافة إلى سياسة الفرنسة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية تجاه المجتمع الجزائري ، وهو ما تضمنته إحدى التعليمات الموجهة الى الحكومة العامة في الجزائر جاء فيها : " إن حكومة الجزائر لن تصبح مستعمرة حقيقية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية ، والعمل الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي الى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن "[2].ويؤكد حقيقة المشروع الثقافي الاستعماري الذي كان يهدف الى إضعاف اللغة العربية والتمكين للغة الفرنسية ماذهب إليه وزير التعليم الفرنسي سنة 1897ألفرد رامبو" بالقول:"كان الغزو الأول قد تم بالسلاح وانتهى مع 1871م بانتزاع السلاح من بلاد القبائل، ويتمثل الغزو الثاني في حمل الأهالي على أن يقبلوا بإدارتنا وبعدالتنا ، وسوف يتحقق الغزو الثالث عن طريق المدرسة ، اذ يجب أن نضمن سيرة للغتنا وأن تدخل في أذهان المسلمين الفكرة التي نحملها عن فرنسا ودورها في العالم، وأن تحل محل الجهل والأفكار المسبقة المنغلقة المفاهيم المدققة للعلم الأوربي"[3]

إن المكانة التي تتمتع بها اللغة العربية في المجتمع الجزائري دينيا واجتماعيا ونفسيا وثقافيا وحضاريا ودورها الفعال في الحفاظ على الوحدة الوطنية بكل تراثها وموروثها الثقافي والاجتماعي وكونها أداة تواصل مع تاريخ الجزائر العربي وجذورها الحضارية هذا كله لم يكن غائبا على خبراء المخابر اللغوية الفرنسية، فكانت اللغة العربية بالنسبة لهم أخطر ما يعترض مشروع فرنسا [4]، وبذلك اعتبرت الادارة الاستعمارية ومن وراءها المستشرقين و رجال الدين المسيحي أن اللغة

(1) أنور الجندي : **الفكر و الثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا** ، القاهرة ، الدار القومية ، 1965، ص 133 .

(2) ساطع الحصري ، ساطع الحصري ، **ماهي القومية ؟** ، د.ط ، دار العلم للملايين بيروت ، د.تا ، ص 73 .

(3) Fanny Colonna, op.cit.p 40.

(4) الطيب بن ابراهيم ، ص 149 .

العربية هي الواجهة الأخرى للدين الاسلامي ، باعتبارها لغة القران ومنافستها عن طريق المدارس العمومية و التبشيرية هو خلق فاصل بين الأهالي المسلمين ودينهم الاسلامي ، و بذلك رفع شعار إما الاندماج الذي يقابله الذوبان في المجتمع الفرنسي أو هدم لكل مقوماته الشخصية (1) .

راهنت الادارة الاستعمارية في سياستها لضرب اللغة العربية على تشجيع ونشر اللغة الفرنسية كلغة موازية كما اهتمت بدراسة وتدريس العامية لتحقيق هدف التواصل مع الأهالي و التقليل من انتشار اللغة العربية من جهة أخرى ، وهو الأمر الذي تكفل به من حملوا على عاتقهم المشروع الاستشراقي في الجزائر الذي لم يخرج عن التوظيف الاستعماري ، وهو الأمر الذي عبر عنه صراحة الكاتب الفرنسي " أوغيست برنار" بقوله : " إننا لم نحضر الى الجزائر لإقرار الأمن ، بل لنشر الحضارة واللغة والأفكار الفرنسية ... ولكنها جزء من فرنسا كما كانت أيام روما ... إننا نريد أن نجعل هناك جنسا يندمج فينا

عن طريق اللغة و العادات ... وسيتم هذا بعد نشر لغة فيكتور هيقو " (2)

وبهدف تحقيق مشروع التقارب بين الفرنسيين والأهالي الجزائريين حسب المشروع الذي رسمته السياسة التعليمية الفرنسية التي ارتكزت على ضرورة توظيف اللغة الفرنسية كأداة لتحقيق هذا الهدف وحول هذه الآلية الاستعمارية يقول "بويسون Buisson" في جوان 1887م في المجلة البيداغوجية :" لما يتكلم الأهالي لغتنا فيصبحون شبه فرنسيين ، فالتعليم يجب أن ينتشر في أوساط السكان المسلمين باللغة الفرنسية التي هي وسيلة للتبادل بيننا ولتوصيل الأفكار"(3)

ارتكزت الفرنسة التي انتهجتها الادارة الاستعمارية على محاربة الثقافة العربية الإسلامية واللغة العربية ، حيث تم التضييق على المدرسين و الأئمة وشيوخ الطرق الصوفية من خلال مراقبة تحركاتهم و ملاحقاتهم القضائية ، ومنع فتح المدارس القرآنية في المناطق التي تتواجد بها مدارس فرنسية ، هذه الترتيبات الاستعمارية جاءت بعد أن توصلت الى أن المدارس الأهلية كانت مراكزا

---

(1) الطيب بن ابراهيم ، ص 149 .

(2) ساطع الحصري ، **ماهي القومية ؟** ، د.ط ، دار العلم للملايين بيروت ، د.تا ، ص 73 .

(3) نازلي معوض أحمد ، **التعريب و القومية العربية في المغرب العربي** ،ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1986، ص 64.

للمقاومة الثقافية والحضارية للمؤسسات الاستعمارية و مشاريعها ، وفي هذا الاطار كتب أحد القادة الفرنسيين عن خطر المدارس الإسلامية سنة 1864م حيث قال : " علينا أن نضع العقبات ما أمكننا ذلك في طريق المدارس الإسلامية هنا وهكذا ننتزع السلاح المعنوي والمادي للأهالي الوطنيين في الجزائر [1].

ومن مظاهر السياسة الاستعمارية لمحاربة اللغة العربية تشجيع اللهجات المحلية والعامية في الأوساط الإدارية و الفضاءات الاجتماعية ولإعطاء هذه الإجراءات الصفة الرسمية قامت الادارة الاستعمارية بتكييف نماذج لشهادات تخرج من المعاهد الفرنسية تتضمن كلمات عامية بعيدة كل البعد عن اللغة العربية الفصحى ، كما تم تخصيص بعض المستشرقين لتدريس اللهجات المحلية فكانت البداية مع "جواني فرعون" سنة 1832م ، وبعده "لويس برينييه" سنة 1836م [2]

استمرت الادارة الاستعمارية في محاربة اللغة العربية من خلال تشجيع اللهجة القبائلية على حساب اللغة العربية حيث تم تخصيص منح خاصة للموظفين الفرنسيين ابتداءا من سنة 1882م الذين يقبلون على تعلم القبائلية ،كما تم تخصيص قسم للهجات الأمازيغية سنة 1885م بمعهد الآداب بالجزائر العاصمة ، وأوكلت مهمة تسييره لأحد الموالين لها يدعى "سي الهاشمي بن سي لونيس"

بالمقابل عرفت المدارس التعليمية الخاصة بالأهالي الجزائريين تضييقا كبيرا مع صدور قانون 24ديسمبر 1904الذي يمنع الجزائريين من فتح مدارس حرة إلا بعد الحصول على ترخيص ، هذه الأخيرة التي تخضع لعدة اعتبارات سياسية وثقافية ، كالولاء للإدارة الاستعمارية اضافة الى التوجهات الثقافية التي لا تشكل خطرا على المنظومة الاستعمارية ، ومن الشروط التي نص عليها القانون :

1/ لا يزيد التعليم في المدرسة عن تحفيظ القران الكريم .

2/ عدم الإشارة أو تفسير الآيات القرآنية التي تتضمن الجهاد .

---

(1) يوسف حميطوش ، المرجع السابق، ص 190

(2) مستشرق فرنسي من تلامذة " **سلفستر دوساسي**" تولى تدريس اللغة العربية في الجزائر بعد "جواني فرعون" له مجموعة من الأعمال حول اللغة العربية والعامية ، كان عضوا في الجمعية التاريخية الجزائرية التي تأسست سنة 1856م ، تولى رئاسة مدرسة الآداب التي أنشئت سنة 1880م..

3/ عدم تناول تاريخ الجزائر بصفة خاصة وتاريخ الاسلامي بصفة عامة (1)

حاول المستشرقون و رجال التنصير في مرحلة من مراحل الاحتلال استغلال آلية إحياء اللهجات المحلية كخطوة لضرب اللغة العربية واستهداف الإسلام ، من خلال دراستها واستخدامها في التواصل مع الأهالي لتحقيق هدفين يبرزان فيمايلي :

- تنشيط اللهجات وإحيائها ، حتى لا تطغى عليها اللغة العربية ، وتسهل عملية إبعاد اللغة العربية كلغة تعامل ثم إبعاد الإسلام كمعتقد .
- محاولة نشر فكرة أن الإسلام لا يمكن أن يكون دين لغير العرب بهدف ضرب تعلق العناصر غير العربية بالدين الاسلامي (2)

سعت السلطات الاستعمارية الى محاربة كل ما هو موروث ثقافي وديني في الجزائر ، ومن الوسائط التي ارتكزت عليها في سياستها اللغة العربية باعتبارها وعاء الإسلام وأداة من أدوات التواصل الاجتماعي ، فكرست كل الوسائل الإدارية والقانونية للحد من انتشارها ، فاعتبرتها لغة أجنبية ولا يسمح بتدريسها ، وهو الأمر الذي أدى الى تراجع اللغة العربية وعبر عن هذه الوضعية أحد الذين زاروا الجزائر سنة 1901م وهو "فريد بك" حيث قال : " ...إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا ، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل العربية في جميع المعاملات ، بل ربما تدنس اللغة العربية بالمرة مع مضي الزمن ، فلا الحكومة تسعى في حفظها ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس ... هجرت ربوع العلم وخربت دور الكتب وصارت الديار مرتعا للجهل والجهلاء ، وكادت تدرس معالم اللغة العربية الفصحى ، وتطرقت الى اللغة العامية الكلمات الأجنبية ، بل أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران و قسنطينة وغيرها ..." (3)

سعت الإدارة الاستعمارية إلى منع انتشار اللغة العربية في منطقة القبائل بهدف ضرب أية محاولة لإحياء التعليم العربي الإسلامي بالمنطقة ، هذه السياسة التي كانت تهدف الى التفرقة العرقية واللغوية تظهر خلفياتها الاستعمارية من خلال ما صرح به الجنرال "ليوتي" في أحد خطاباتها

---

(1) حلوش عبد القادر ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، دار الأمة ، 2010، ص82.

(2) محمد الطاهر وعلي ، **المرجع السابق** ، ص 53

(3) أحمد الخطيب ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر** ، د.ط ، م.و.ك ، الجزائر 1985، ص 64.

الموجهة الى الضباط العسكريين ومما جاء فيه :" يجب أن تسير السياسة البربرية في الاتجاه المضاد ، وعلينا تجنب تعليم اللغة العربية للسكان ، ... وعلينا من الناحية اللغوية نقل البربر مباشرة إلى اللغة الفرنسية ... كما يجب فتح مدارس فرنسية بربرية يتم فيها تعليم اللغة الفرنسية الى أطفال البربر"[1]

ما يمكن قوله أن السياسة الاستعمارية في تعاملها مع الهوية والشخصية العربية الإسلامية ارتكزت على الأهداف التالية :

محاربة اللغة والثقافة العربية الإسلامية .

فرنسة التعليم في جميع مراحله .

اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر .

تشويه تاريخ الجزائر والتشكيك في الانتماء العربي الاسلامي .

التركيز على جغرافية فرنسا وإهمال جغرافية الجزائر ومحاولة التأكيد على نظرية أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[2].

ومن الوسائط التي ارتكزت عليها السياسة الاستعمارية المؤسسات الجامعية الفرنسية التي عملت على نشر مبررات تدعم الموقف الاستعماري لفرنسا وسياستها في الجزائر ، تحت خلفيات علمية في ظاهرها وهو ما تمظهر في بروز اتجاهين : الاتجاه الأول كان يعمل على نسج أساطير تقدم مبررات للوجود الاستعماري بهدف إعطاء شرعية لكل أشكال المؤسسات الاستعمارية ، أما الاتجاه الثاني فقام على نفي الآخر وطمس تاريخه وتشويهه ، وسخرت لهذا المشروع مؤرخين وباحثين في الآثار ومستشرقين وعلماء اجتماع وعلماء أجناس ولغويين و أدباء وحتى عسكريين ورجال دين[3]

ما يمكن قوله من خلال ما سبق أن الإدارة الاستعمارية حاولت فرض مؤسساتها كجبهة موازية للمنظومة الإسلامية التي كانت تتعارض مع أهداف الاحتلال ، سعت بكل ما تملك من إمكانيات مادية ومعنوية للقضاء على التشريعات الإسلامية والقضاء على رمزيتها على مستوى

(1) محمد مرو ، **الجزائر تعود لمحمد** ، المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992 ، ص 63.

(2) عبد القادر حلوش ، المرجع السابق ، ص 66.

(3) أحمد منور ، **أزمة الهوية في الرواية الجزائرية المكتوبة باللغة الفرنسية** ، أطروحة دكتوراه دولة في الأدب العربي ، جامعة الجزائر ، 2000، ص50 .

الممارسات الدينية والاجتماعية ، غير أن هذا المشروع اصطدم بموروث ديني واجتماعي كان من الصعب اختزاله من معالم المقاومة ،هذه الأخيرة لم تقتصر مظاهرها عند هذا الحد بل ظهرت وسائل أخرى اتخذت شكل المقاومة الثقافية والدينية كالصحافة والنوادي الثقافية والرياضية وكانت منبرا موازيا لمشروع الاحتلال الفرنسي ، كما أن الارتباط الثقافي بالمشرق كان من بين الدعائم الأساسية التي أدت إلى بروز نهضة إسلامية في الجزائر مع بداية القرن العشرين.

الفصل الرابع :

العوامل الداخلية و الخارجية المساهمة في تعطيل مشروع السياسة الإسلامية

1/نشاط الصحافة الإسلامية والجمعيات والنوادي الثقافية

2/زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر سنة 1903م

3/دور الصحافة المشرقية

4/سياسة الحاكم العام شارل جونار وانعكاساتها

5/التأثيرات الثقافية والسياسية للحج

6/الهجرة العلمية نحو البلدان المشرقية والمغربية

عرفت الجزائر مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نهضة إصلاحية تعود بالأساس الى مجموعة من العوامل التي شكلت القاعدة الأساسية لظهورها ،وفي هذا السياق يمكن أن نعتبر عودة الطلبة الذين هاجروا الى الحواضر الاسلامية (جامع الزيتونة وجامع القرويين والأزهر والحجاز والشام) من ضمن العوامل الأساسية التي رسخت الفكر الإصلاحي في الجزائر من خلال تلقيها للتعليم الديني في هذه الحواضر الاسلامية واحتكاكها بزعماء الحركات الاسلامية في المشرق ، وبرزت إسهاماتهم في مجالات عديدة كالتعليم وإلقاء المحاضرات والانتساب الى النوادي والجمعيات التي كانت إطارا تنظيميا للانتقاد وتبادل الآراء والأفكار في الكثير من القضايا ، والمساهمة الصحفية ومختلف المواقف المعارضة لأشكال السياسة الاستعمارية ، كما سعت الى إحياء الثقافة الاسلامية .

هذه الحركية الفكرية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة المشار اليها سابقا تعود في أصولها الى تأثيرات خارجية مما شهده المشرق من تحولات تسربت مظاهرها الى الجزائر عبر منافذ كثيرة كالحج والهجرة والصحف والمجلات كجريدتي "العروة الوثقى" و"المنار" واللواء المصرية والمؤيد وغيرها من الصحف الأخرى التي كان لها الفضل في إيقاظ الضمير والدعوة الى التضامن ، وبذلك تشكلت قاعدة إصلاحية على المستوى الديني و السياسي ، تجسد في ظهور تيار سمي بالتيار العبدوي ، وتيار سياسي ظهر في انتشار أفكار الجامعة الاسلامية التي احتضنها السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني".

والى جانب هذه العوامل هناك عوامل أخرى ساهمت مساهمة فعالة في بعث النهضة الفكرية والإصلاحية في الجزائر منها ظهور الصحافة العربية الاسلامية تضمنت دعوات ضمنية وصريحة الى المطالبة بتحسين الوضع في مجالات عدة كالتعليم و نبذ التضييق السياسي والديني ، ومقاومة الانحطاط الأخلاقي والبدع والخرافات ، كما سمحت الصحافة بالتنديد بالسياسة الاستعمارية المطبقة من تشريعات استهدفت الهوية والدين ، ويمكن أن نضيف عامل آخر تمثل في مرحلة تولي الحاكم العام "شارل جونار" الحكومة العامة في الجزائر ، حيث تميزت سياسته بالتقرب من الأهالي ، وهي السياسة التي كان لها أثر على الحياة الفكرية من خلال تشجيعه لإحياء الفن الاسلامي والتراث المكتوب ، كما حاول تقريب المثقفين والاهتمام بالتأليف وفتح المدارس

الاسلامية كالمدرسة الثعالبية سنة 1904م ، وأصدر قرارات لتنظيم هذا النوع من التعليم كالقرار الذي صدر في 18 مارس 1905م، وكان الهدف من تشجيعه للدراسات العربية الاستفادة من الطاقات الجزائرية.

1/ نشاط الصحافة الإسلامية والجمعيات والنوادي الثقافية :

أولا/ الصحافة الإسلامية : تعد الفترة مابين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أهم مرحلة عرفتها النهضة الجزائرية في مجال الصحافة الاسلامية ، حيث ارتبطت بظهور أقلام وجرائد جزائرية كشكل من أشكال المقاومة الوطنية ، في ظل التضييق الاستعماري ورواج الصحافة الاستعمارية التي كانت تروج للأخبار الرسمية من قوانين ونشاطات للمؤسسات الاستعمارية والتي كانت تهدف الى خلق رأي عام أهلي وفق ما تتطلبه السياسة الاستعمارية ، ومن هذه الجرائد : جريدة الأخبار التي ظهرت سنة 1839م، وجريدة "**المبشر**" التي أسست لنفس الغرض سنة 1847م ، والتي حاول من خلالها المستعمر إدراج بعض الأقلام الجزائرية من النخبة المتفرنسة للمساهمة في تحرير بعض مقالاتها [1].

وما يلاحظ على هذا النوع من الجرائد أنها لم تكن تؤدي الوظيفة التثقيفية بل كانت أشبه بالجرائد الدعائية للمنظومة الاستعمارية ، وفي نهاية سنة 1913م وبداية سنة 1914م ظهرت جريدة أخرى بسياسة جديدة كمحاولة للتقرب من الأهالي المسلمين في إطار حملتها الدعائية للتعبئة للحرب العالمية فأسست جريدة حملت اسم يوحي في ظاهره بارتباط فرنسا بالإسلام فحملت اسم :"**فرنسا الإسلامية**" ، الى جانب صحيفة أخرى أسست لنفس الغرض سنة 1914م وهي صحيفة "**أخبار الحرب**" ، غير أن هذا الوضع لم يستمر بنفس التأثير الاستعماري بعد ظهور بعض الصحف الأهلية التي يعود فضل تأسيسها الى مجموعة من المثقفين من مختلف الاتجاهات

---

[1] من أمثال : سليمان بن الصيام الملياني ، وأحمد البدوي ، ومحمد السعيد بن علي الشريف ، اضافة الى : حسن بن بريهمات وأحمد بن الفقون كما تدعمت بأقلام أخرى خلال الربع الأخير من القرن 19م من بينهم : أبو القاسم الحفناوي و سعد الدين بن شنب والعربي فخار وإسماعيل حميت ومع بداية القرن العشرين نجد : محمود كحول ومامي اسماعيل وعمر راسم ومولود الزريبي الأزهري ، للمزيد أنظر : الزبير سيف الإسلام ، **تاريخ الصحافة في الجزائر** ، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1971، ص 124.

الفكرية ، وهي التي سمحت بالتعبير عن طموحات وآمال المسلمين الجزائريين ، ويبدوا أن هذا النشاط الذي عرفته الحركة الصحفية خلال هذه الفترة يعود الى التأثر بصحافة المستوطنين التي استطاعت أن تحقق مطالبها من خلال هذا الفضاء الصحفي ، كما لا يمكن استبعاد تأثير الصحافة المشرقية التي كانت تصل الى الجزائر عبر تونس ، خاصة منها الجرائد المصرية كمجلة المنار وغيرها من الجرائد وجريدة اللواء والمؤيد وغيرها من الجرائد الأخرى التي كانت أرضية لبداية تجسيد فكرة العمل الصحفي بعد انتشار أفكار التحرر السياسي والاجتماعي والديني في البلاد العربية الإسلامية ، وهو ما عبر عنه أحد الكتاب الفرنسيين بقوله :" لقد كان هناك معبر سري ، سمح بوصول الكثير من الصحف والمجلات الشرقية التي كانت عونا للمغاربة في مجهوداتهم الإصلاحية وساهمت في ارتباطهم بالرأي العام العربي وما يحدث في البلاد العربية والإسلامية "(1).

استطاع بعض المثقفين من الجزائريين تأسيس جرائد جزائرية ساهمت في بلورة الوعي بالقضية الوطنية ويقسمها بعض الدارسين الى أقسام حسب طبيعة مادتها الصحفية منها :

1/ الجرائد التي قامت على نشر الأخبار والمعارف العربية والغربية ، وهو ما عرف سياسة ليونة من طرف الحكومة الفرنسية وسمحت بتمديد وجودها و امتداد انتشارها .

2/ الجرائد التي تسعى الى إيقاظ الشعور الوطني ونشر الأفكار السياسية فكان تعامل الحكومة الفرنسية قاسيا من خلال سياسة التضييق والمنع .

يمكن أن نقدم هذه الجرائد حسب تاريخ ظهورها على الشكل التالي :

لم تصدر أي جريدة عربية الى نهاية القرن التاسع عشر بعد جريدة المبشر إذ أنشأ " ادوارد غسلين" وهو فرنسي مستعرب "جريدة النصيح" سنة 1899م ولكنها لم تستمر طويلا في الصدور حيث توقفت سنة 1900م ، كما أصدر فرنسي آخر يدعى "فكتور باروكان" جريدة "الأخبار" سنة 1902م وكان شأنها شأن النصيح (2).

أ/ جريدة المغرب : صدرت هذه الجريدة سنة 1903م ، عرفت بمواضيعها السياسية والاقتصادية والعلمية ، تعتبر من الصحف المكتوبة باللغة العربية وشاركت فيها النخبة الجزائرية المثقفة ، تصدر

(1) Merad Ali, la formation de la presse musulmane en Algerie(1919-1939, **IBLA** , n 105, 1er trimestre, Tunis , 1964,p23.

(2) فتحي حسين عامر ، **تاريخ الصحافة العربية** ، المطبعة العربية للنشر والتوزيع ، 2014، ص 83.

مرتين في الأسبوع من طرف المستشرق الفرنسي "بيار فونتانا Pierre Fantana المشهور بالمطبعة التي نشرت العديد من الكتب العربية خلال هذه الفترة بدعم من الحاكم العام "شارل جونار" بهدف التأثير على الجزائريين ومنعهم من الاطلاع على الصحف المشرقية وما تحمله من أفكار ذات نزعة تحررية ، بالرغم من أن هذه الجريدة كانت تنقل مقالات عن جريدة المؤيد المصرية المعروفة بتوجهها الإصلاحي الذي لم يكن يشكل خطرا على المصالح الاستعمارية [لخ]

ب/ جريدة المصباح :

تعتبر جريدة **المصباح** من الجرائد الاسلامية الأولى التي ظهرت في بداية القرن العشرين والتي أشرف على تأسيسها بعض المثقفين الجزائريين أمثال " العربي فخار" وأخوه علي فخار ، والتي ظهرت مقالاتها بلسانين العربي والفرنسي ، وصدر عددها الأول في جوان 1904م بوهران ، كانت تهدف الى التقريب بين الفئتين الجزائرية والفرنسية ، تحت شعار : « pour la France par les arabes »وسبقت هذه الجريدة في الظهور جريدة أخرى تحت اسم "**الحق**" صدرت في عنابة في 30جويلية 1893م ، وهي جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية وتوقفت عن الصدور في عددها الخامس بوشاية من يهود الجزائر واستمر توقفها مدة ثمانية أشهر لتعود الى الظهور في 14جانفي 1894م [2].

ت/ كوكب إفريقيا : صدرت بمدينة الجزائر في 17ماي 1907م برئاسة الشيخ محمود كحول [بر] ، اتخذت اللغة العربية لغة لمقالاتها المنشورة ، اهتمت بنشاط الولاة الفرنسيين ، توقفت عن الصدور خلال بداية الحرب العالمية الأولى .

ث/ الجزائر : تعتبر من المحاولات الأولى التي بذلتها العناصر الإصلاحية الوطنية في مجال الصحافة ، ظهرت هذه الجريدة في 27أكتوبر 1908م بمدينة الجزائر ، تحت إشراف الكاتب "عمر راسم" ، وعرفت بمواضيعها التي مست الجوانب الفكرية والدينية ، غير أنها لم تستمر في الصدور بعد أن

---

(1) محمد ناصر ، المرجع السابق ، ص 28 -29.

(2) اسمه محمد بن دالي المدعو كحول ، ولد بمدينة قسنطينة سنة 1870م انتقل الى الجزائر العاصمة مع نهاية القرن التاسع عشر واشتغل في صحيفة المبشر ثم أسس جريدة خاصة سماها كوكب إفريقيا سنة 1907م ، أصدر كتابا سنة 1911م بعنوان : التقويم الجزائري ، استمر الشيخ في نشاطه الصحفي الى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى ، بعدها عين سنة 1919م إماما بمسجد سيدي محمد ثم بمسجد سيدي رمضان بالقصبة .أنظر : أبو عمران الشيخ ، **معجم مشاهير المغاربة** ، ط2، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2000، ص199.

صدر منها عددان فقط ، وتذكر إحدى الكتابات أن السبب يعود الى الجانب المالي الذي لا يسمح بتوفير تكاليف الطبع (1) وهناك من يرجع السبب الى نقص المطابع العربية (2)

ج/ الحق الوهراني : صدرت هذه الجريدة بمدينة وهران كانت تصدر أسبوعيا ، وحررت باللغة الفرنسية في البداية ، ومنذ سنة 1912م أضيفت لها صفحات باللغة العربية ، كان يديرها أحد الفرنسيين يدعى "تابي" اعتنق الإسلام ، وعرفت بحماس كبير في دفاعها عن حقوق المسلمين الجزائريين ، كما كان لها دور كبير في التحريض لرفض التجنيد الإجباري ، و أبانت عن الخلفيات الحقيقية للحملات التنصيرية ، وتضمنت صفحاتها دعوة الى الإصلاح داخل المجتمع وتصويب ما لحق به من تأثيرات غربية ، " إننا معشر الجزائريين قد قام بيننا أناس تخلقوا بمفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة ...والتقاليد المضرة بالدين والوطن والاقتداء بسياسة الغدر والتقلب التي يأباها الشرف والهمة ، فلا غرابة إذا قلنا أن هؤلاء الناس هم تماثيل عيوب قاتلة وسهام على الآداب الإسلامية قاطبة (3).

كما حذرت من أبعاد التجنيس الذي تحاول من خلاله السلطات الاستعمارية استقطاب بعض الشرائح النخبوية ، وإيهامهم بالحصول على الامتيازات حيث جاء في إحدى المقالات : " إخواني لا تتكلوا على من يريد تغريركم بقوله ولا تطمعوا في شربة ماء من سراب ، وليس لكم في هذا المقام إلا تبصير إخوانكم المتحمسين "للتجنيس أو الاندماج" في عواقب الأمور ، والاحتراز من الوقوع في حبائل الغرور " (4)، ويبدوا أن طبيعة هذه المواضيع دفعت ببعض الأقلام الجزائرية للمشاركة بمقالاتها ، مثل "عمر راسم" الذي كتب يدعوا الى ضرورة التمسك بالشخصية الجزائرية ، وكلف برئاستها بعد توقف صحيفة الجزائر سنة 1908م ، ونظرا لاتجاهها الوطني ولهجتها الصريحة (5) .

---

(1) أحمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، ص369.

(2) محمد بن العابد الجلالي ، المرجع السابق ، ص 140.

(3) ابراهيم مهديد ، **القطاع الوهراني مابين 1850 -1919، دراسة حول المجتمع الجزائري ، الثقافة والهوية الوطنية** ، منشورات دار الأديب ،وهران ، 2006 ، ص 119.

(4) نفسه .

(5) محمد ناصر ، **الصحف العربية الجزائرية (من 1847الى1939)** ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980، ص35 .

ح/ الإسلام : ظهرت هذه الجريدة في أكتوبر 1910م بعنابة ثم حولت الى العاصمة في جانفي 1912م تحت إدارة " الصادق دندان" [1]، وبداية من شهر جويلية 1912م ، أصدرت نسخة بالعربية استجابة للقراء ، فتم استحداث نسخة معربة عن الأصل الصادر بالفرنسية وكان يشرف على تعريبها التونسي الأصل : عز الدين القلال ، وكانت مقالاتها في اتجاه الدفاع و المطالبة بحقوق المسلمين الجزائريين من خلال تقديم ما كانت تنشره الصحف الفرنسية حول قضاياهم السياسية والاقتصادية ، توقفت النسخة العربية عن الصدور منذ سنة 1912م ، أما النسخة الفرنسية فاستمرت الى غاية سنة 1914.

خ/ الفاروق : هي جريدة وطنية اسلامية ، أصدرها عمر بن قدور في 18فيفري 1913م بمدينة الجزائر ، اهتمت بقضايا المسلمين الجزائريين ونقلت تفاصيل الواقع الاستعماري الذي فرضته المؤسسات الاستعمارية في الجزائرية ، كما ارتبطت مقالاتها بما كان يحدث في العالم العربي والإسلامي خاصة ما تعلق بالوقائع السياسية منها ما كان يحدث في تركيا العثمانية ، وأفصحت عن خطها من خلال ماجاء في افتتاحيتها : " ...جريدة اسلامية بكل معاني الكلمة تبحث في شؤون المسلمين ، مع مراعاة ودعت الاعتدال الذي انتقته مشربا لها " ،من خلال مقالاتها الى تكوين جمعية "التعارف الاسلامي" بالمغرب العرب ، كما تناولت الدعوة الى محاربة البدع والخرافات [2] ، وبعد أن صدر منها حوالي خمسة وتسعين عددا تعرضت الجريدة الى التوقيف بعد أن أظهرت نزعتها الوطنية والإسلامية ، وظهر ذلك بعد المقال الذي نشره "عمر بن قدور" يدافع فيه عن العثمانيين ضد الحلفاء ، وهو ما دفع بالسلطة الاستعمارية بسجنه سنة 1915م لمدة خمس سنوات [3]

(1) ولد سنة 1880م بعنابة ، يعتبر من أبرز العناصر الوطنية في تاريخ الحركة السياسية في الجزائر ، لكن بعد الحرب العالمية الأولى انضم الى حركة المتجنسين ، ساهم سنة 1919م في جريدة الإقدام للمزيد أنظر : أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5، المرجع السابق ، ص 248 -249.

(2) محمد ناصر ، **الصحف العربية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص 36.

(3) صلاح العقاد ، **المشرق العربي المعاصر** ، ص 295 .

د/ صحيفة البريد الجزائري : يرجع الفضل في صدور هذه الجريدة الى أحد الصحفيين الجزائريين يدعى :محمد عز الدين القلال حيث صدر العدد الأول في 28أوت 1913م ، وتوقفت بعد صدور أربعة أعداد [1] .

ذ/ جريدة ذو الفقار :هي جريدة إصلاحية ظهرت الى الوجود بفضل جهود "عمر راسم" الذي كان يشرف على تحريرها ، صدر العدد الأول منها في 05أكتوبر 1913م ، واختار اسما مستعارا له في ذيل المقالات التي كان ينشرها تحت اسم " أبو منصور الصنهاجي" ، كانت تهدف الى الدفاع عن حقوق الجزائريين واستنهاضهم بعد الوضع الذي أصبحوا عليه جراء سياسة الاستعمار الممنهجة ، والتي خلفت جيلا انتشرت بينه صفات غير اسلامية قتلت روح المقاومة فيه ، وهو ما يشير إليه بشكل صريح في أحد مقالاته بقوله :" لأقتل النفاق والحسد والكبر والشر من قلوبهم أبث فيهم الصدق والتسامح والتواضع والإيمان الخاص وحب الخير لبعضهم والتعاون والاتحاد" [2] .

وفي نفس الاتجاه عبرت مقالاته عن دفاعه المستميت عن مقومات المجتمع الجزائري كالدين واللغة حيث جاء في مقدمتها :" لما سمعنا الإسلام يئن من طعنات أعدائه ، والوطن ينادي بالويل والحسرة على أبنائه ، أنشأنا هذه الجريدة لمحاربة أعداء الدين ،وكشف أسرار المنافقين ... وانتقاد أعمال المفسدين " [3]، أما المنهج الذي قامت عليه الجريدة فهو "عبدوي إصلاحي" وهو ما توحي به الرمزيات التي تضمنتها الجريدة حيث نجد صورة الشيخ محمد على الصفحة الأولى منها ، كما نجد الكثير من الفقرات التي تعبر عن هذا الاتجاه حيث نقرأ مايلي " ذو الفقار جريدة إصلاحية ، وأنها لا تخرج عن الطريقة التي خطها رجال الإصلاح المخلصين" [4] ، ونظرا لطبيعة المقالات التي كانت تنشرها الجريدة التي تميزت بالحدة ونقد للأوضاع الاجتماعية والدينية وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الاستعمارية الى منع صدورها بحجة الظروف المرتبطة باندلاع الحرب العالمية الأولى

---

(1) محمد ناصر ، **الصحف العربية الجزائرية** ، المرجع السابق ، ص 44.

(2) **ذو الفقار** ، ع 01، 05أكتوبر 1913.

(3) محمد ناصر ، المرجع السابق ، ص28 - 29.

(4) **ذو الفقار**، ع 01، 05أكتوبر 1913..

، كما تعرض "عمر راسم" للسجن في 13أوت 1915م ولقي أنواع التعذيب خلال الفترة التي قضاها في السجن [1]، وبذلك لم يصدر من الجريدة "ذو الفقار " إلا أربعة أعداد .

لم يكن مجال الصحافة الميدان الوحيد الذي عبرت من خلاله النخبة الجزائرية عن مطالبها وطموحاتها ونشر الوعي للنهوض بواقع الجزائريين خلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث استغلت الجمعيات والنوادي الثقافية وسيلة لتحقيق مشروع النهضة الذي كان في بداية ظهوره .

ثانيا/ الجمعيات والنوادي الثقافية: برزت العديد من الجمعيات والنوادي التي أدت دورها التعليمي والثقافي ، غير أن هذا التحول في الوسائط الثقافية لم يكن وليد الصدفة بل جاء نتيجة الاحتكاك بالعالم الخارجي وظهور ظروف جديدة على المستوى الداخلي هذه الأخيرة التي تمثلت في صدور قانون 01جويلية 1901م [2] الذي يسمح بتأسيس الجمعيات ويحدد آليات تنظيمها ، وهو الأمر الذي استفادت منه النخبة الجزائرية للتعبير عن طموحاتها ومطالبها من خلال المظاهر الثقافية المتعددة كالمحاضرات والمطبوعات والفنون الأخرى كالمسرح والشعر وغيرها ، اضافة الى هذا العامل هناك عوامل خارجية التي ساهمت هي الأخرى في بداية بروز النشاط الجمعوي منها الحراك النهضوي في المشرق العربي ، اضافة الى مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وهي المحطة التي سمحت بالاطلاع على المظاهر الغربية واكتشاف حياة الأخر المجهول ، ومن خلال هذه العوامل بدأت ملامح ظهور النشاط الثقافي كمظهر جديد تشكلت من خلاله التنظيمات الجمعوية في المدن الكبرى كمدينة الجزائر ، قسنطينة وعنابة وتلمسان ووهران ووادي ميزاب وبسكرة وغيرها من المدن الأخرى ، هذه الجمعيات التي حملت اسمها إما من طبيعة نشاطها أو منهجها الإصلاحي ، ويمكن أن نورد منها :

---

(1) وهو الوصف الذي عبر عنه في رسالة له الى أخيه سنة 1919م ، جاء فيها :" إني الآن أعيش الفترة الأكثر صعوبة في حياتي ، إن اللحظة التي أستطيع التنفس فيها لم تحن بعد ، فهل أستطيع تحمل هذه الوضعية التي لا تطاق ؟ هل أستطيع العيش في هذه المحنة القاسية ؟، لمن أتوجه؟ حتى البكاء الذي سيخفف عني لا أستطيعه ، لأن ذلك يجب أن يكون بعد إذن " أنظر : محمد ناصر ، المرجع السابق ، ص 11.

(2) أنظر الملحق رقم: (15) الخاص بالقانون الذي تضمن تفاصيل تأسيس الجمعيات الثقافية و التعليمية ص273 .

1/ الجمعيات : لم تكتف الفئة النخبوية باختلاف توجهاتها في نشاطها التوعوي والتربوي والديني بالعمل الصحفي ، وعملت على تأسيس النوادي والجمعيات التي بدأت بوادرها الأولى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وعن الوظائف المختلفة التي كانت تؤديها هذه المراكز يذكر المرحوم سعد الله : " ...كان هناك عدد من هذه المراكز التي كانت تؤدي وظيفة المدرسة ، وخلوة الأحاديث وملتقى اجتماعي للرياضة والإسعاف والكشافة ومقر النشاط السياسي"[لخ] ، أما عن أول محاولة لتأسيس جمعية ظهرت لخدمة هذا الغرض يذكر "موريس بولارد" أن تاريخها يعود الى سنة 1897م في مدينة الجزائر برئاسة "علي الشريف" لكنها لم تستمر في نشاطها بعد حلها سنة 1908م ، وبالمقابل يؤكد أن البداية الحقيقية للجمعيات كانت مع الجمعية الراشيدية[بر].

أ/ الجمعية الراشيدية : ظهرت هذه الجمعية سنة 1902م من طرف الشبان الجزائريين بمدينة الجزائر، حيث كانت تمثل في البداية قدماء تلاميذ المدارس العربية الفرنسية ولقيت تأييدا من طرف الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين و كان من هؤلاء من أشرف على رئاسة هذه الجمعية وهو "ساروي" ، ومن بين أعضائها البارزين :"ابن التهامي" ، "بن بريهمات" ، "شرشالي" "عمر بوضربة" وغيرهم ، كانت تصدر نشرية بالعربية والفرنسية وتعقد المحاضرات لنشر الرسالة العلمية والتربوية وهو الهدف الذي أعلنت عنه في نشريتها سنة 1910 : " ...إننا نريد للسكان المسلمين الذين يعيشون في ظل الفقر و الإهمال ، أن يتلقوا منافع وخيرات هذه الدنيا التي تخرجهم من الضيق والحرمان وتسمح للعقل أن ينفتح منذ الصغر على النشاط الذي يظهر الجرأة الجسارة ، وتتمكن الكرامة من امتلاك وعيها بقيمتها الحقيقية ..."[تر] .

وسعت الجمعية الى أداء الرسالة التعليمية لمحاربة الجهل الذي يكاد أن يكون ظاهرة في أوساط الشباب الجزائري ، هذا الهدف أعلن عنه أحد أعضائها "الشريف بن حبيلس" : " تمثلت أهداف الجمعية في العمل على تخصيص دروس في التعليم بشقيه العام والمهني ، وتنظيم

---

(1) أحمد الخطيب ، **حزب الشعب الجزائري** ، م.و.ك ، الجزائر ، 1986، ص60.

(2) Poulard Maurice , op.cit, p335

(3) ثنيو نور الدين ، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2015، ص69.

المحاضرات وتأسيس الجمعيات الخيرية ونشر تقاليد التعاون لمواجهة الفساد الأخلاقي وفتح المجال للجزائريين لإبراز قدراتهم العلمية والأدبية " (1)

ب/ الجمعية التوفيقية : تأسست سنة 1909م بمدينة الجزائر برئاسة "ابن التهامي" ، و حددت طبيعة نشاطها من خلال قانونها الأساسي على أنها جمعية ثقافية تعليمية تهدف إلى تهذيب النفوس وتنوير العقول ، ارتكزت في نشاطها على تقديم المحاضرات والدروس والتركيز على خدمة اللغة العربية ، ويبدوا من خلال الدراسات التي تناولت تاريخ الجمعيات الثقافية بداية القرن العشرين أن النخبة المحافظة كان لها الدور الأساسي في تحقيق هدف نشر اللغة العربية ، ومن أبرز هؤلاء : "المجاوي""ابن زكري""الحفناوي""ابن سماية"(2) .

ت/ جمعية الطليعة : ظهرت هذه الجمعية سنة 1895م وتعود فكرة إنشاء الجمعية الى جهود مجموعة من الأطباء و المعلمين من خريجي المدارس الفرنسية ، ومن أبرزهم : "ابن التهامي" و"محمد صوالح" ، وتظهر طبيعة نشاطها من خلال الهدف الذي رسمه هؤلاء المتمثل في السعي الى تكوين مجموعة من الشباب لهم القدرة على التميز في مختلف النشاطات الرياضية متحدين العراقيل التي أوجدتها المؤسسات الاستعمارية (3)

ث/الجمعية الصديقية : تأسست هذه الجمعية 12 جويلية 1913م بمدينة تبسة ، من طرف أحد رواد الحركة الوطنية في الشرق الجزائري "عباس بن حمانة"(4) ، وكان من أهدافها العناية بالتربية الإسلامية و الإصلاح الاجتماعي ، وفي هذا الاطار أشرفت على تأسيس أول مدرسة عربية إسلامية حرة في الجزائر المستعمرة سنة 1331ه/ 1913م وهي المدرسة الصديقية ويعود الفضل

---

(1) Ben habilles(Cherif),**l'Algérie vue par un indigène**, édition imprimerie orientale Fontana , Alger,1914, p173 .

(2) بن عدة (عبد المجيد)، **مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي والتربوي في الجزائر من خلال الرواد المصلحين(1900 - 1925)**، رسالة ماجستير(مرقونة) ، جامعة الجزائر 1991 - 1992، ص 133.

(3) خمري الجمعي، **حركة الشبان الجزائريين 1900 -1930**، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة قسنطينة ، 1994، ص 104

(4) من رواد الحركة الوطنية في الجزائر ، رافق الوفد الجزائري الى باريس سنة 1912م للمطالبة بإلغاء التجنيد الإجباري ، وأسس الجمعية الخيرية للتربية الاسلامية والتعليم العربي والإصلاح الاجتماعي ، كما أنشأ في نفس السنة المدرسة الصديقية ، لكنها أغلقت وحلت الجمعية من طرف الاستعمار بعد ستة أشهر من تأسيسها ، وأرسلوا من اغتاله بضربة فأس ، أنظر : عادل نويهض ، **معجم أعلام الجزائر ، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر** ، ط2 ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ، لبنان ، 1980، ص123.

في دعمها ماليا الى مجموعة من التجار الميزابيين الذين كانوا يترددون على منطقة تبسة لممارسة التجارة وأشرف على إدارتها إضافة إلى "عباس بن حمانة " "الحاج بكير العنق" الذي أسندت إليه الأمانة المالية ، اشتمل منهاج المدرسة على تقديم دروس في تفسير القران الكريم والتربية الإسلامية والأخلاق والتاريخ الإسلامي ، إضافة إلى محطات في تاريخ الجزائر والجغرافيا والمواد الرياضية ، ولم تستثن نشاط التربية البدنية واللغة الفرنسية ، أما عن مدة الدراسة حسب ما تضمنه قانونها الأساسي الذي يشير الى أن الطالب يتلقى التكوين بالمدرسة مدة ثماني سنوات ، ونظرا لأن المدرسة كانت تستقبل التلاميذ من أماكن بعيدة فقد أوجدت نظاما داخليا خاصا بهم مقابل دفع مبالغ رمزية ، كل هذا جاء في وصف المرحوم "سعد الله" للمدرسة في موسوعته الثقافية جاء فيه :" وكانت المدرسة مكتبة وصيدلية ومطبخ ، واعتمدت في تعليمها برنامجا حديثا يهتم بالتربية الإسلامية وبالقران والأخلاق ، والتاريخ الإسلامي ، بما في ذلك تاريخ الجزائر والجغرافيا ، كما اشتمل على المواد الرياضية و الرياضية البدنية والفرنسية ، ونص البرنامج على أن تكون مدة الدراسة ثماني سنوات ، وللتلاميذ الواردين من بعيد قسم داخلي للإقامة ...وكان للمدرسة قانون داخلي ، طبع في تونس نص على أن هدفها هو إحياء اللغة العربية في تبسة "(1)

حمل القائمون على هذه المدرسة على عاتقهم ضرورة مواجهة السياسة الاستعمارية التي تستهدف الهوية و المرجعية الدينية وعبرت عن ذلك بمختلف الآليات و الرمزيات، وهو ما نلمسه من خلال محتوى البرامج الموجهة لتلاميذ المدرسة والذي أخذ العلم الشرعي منها جزءا كبيرا ، إضافة إلى رمزية ختم المدرسة الذي حمل العبارة التالية :" الجمعية الصديقية لإحياء اللغة العربية بتبسة" ، ونتيجة لنظامها الصارم و أدائها الفعال جاء ذكرها على صفحات الجرائد والمجلات حيث نوه بها الصحفي "المولود الزريبي"(2) في جريدته "الصديق" ، بمقال تحت عنوان :"أول مدرسة حرة نظامية بالقطر الجزائري"(3).

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج3، المرجع السابق ، ص 242.

(2) من مواليد بلدة زريبة ببسكرة ، درس في الأزهر ثم رجع الى الجزائر معلما ومصلحا ، وأسس الجرائد منها جريدة "الصديق" ، كما تولى التدريس بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر ، توفي سنة 1925م ، للمزيد يمكن الرجوع الى : عمار طالبي ،**آثار ابن باديس** ، ج1، ص27.

(3) محمد علي دبوز ، **نهضة الجزائر** ...، المرجع السابق ، ص 262.

كما نوهت بها جريدة " البريد الجزائري"[1] .

وخضوع نشاطها الى ما تمليه النصوص التنظيمية إلا أن التقارير الفرنسية حول نشاطها أوحى الى أن هذه المدرسة تشكل خطرا على المصالح الاستعمارية ، خاصة بعد أن حققت المدرسة نتائجا كبيرة ، وعلية تم إرسال برقية الى الحاكم المنطقة يشيرون الى خطرها ، كما قاموا بإثارة الإشاعات في أوساط المعمرين على أن المدرسة تهدد مصالحهم من خلال انتشار الوعي بين الجزائريين ، مما يجعلهم يطالبون بحقوقهم ، ونتيجة لذلك قام والي قسنطينة بإصدار أمر لغلق هذه المدرسة بشكل نهائي ، ونفي مدرسيها وحل الجمعية الصديقية ، وبذلك لم تتجاوز المدرسة مدة ستة أشهر من نشاطها ، هذا النموذج من المدارس ذات التوجه الإصلاحي كانت تحت مراقبة الادارة الاستعمارية ، وكثيرا ما كانت تشير إليها من خلال التقارير على أنها مؤسسات تنشط تحت غطاء النشاط العلمي والأدبي وتخفي الجانب السياسي ، كما كانت تؤكد على ضرورة مراقبتها لأنها عبارة عن خلايا سياسية تساهم في التنشئة الوطنية "[2]

عرفت هذه الجمعية بدورها الكبير في تهيئة إرهاصات النشاط السياسي والإصلاحي بعد الحرب العالمية الأولى ، هذا الوضع لم يكن يرح السلطة الاستعمارية وهو ما دفع بقائد عمالة قسنطينة السيد "سينوري" بإصدار قرار حل هذه الجمعية ، ورغم المحاولات التي قام بها "بن حمانة" لتعطيل هذا القرار إلا أن الجمعية تعرضت الى الحل بشكل نهائي [3] والتضييق على روادها وتشريدهم ، كما تلقى رئيسها نهاية مأساوية من طرف غلاة الاستعمار حيث تعرض الى ضربة فأس على رأسه ، غير أن هذا الأمر لم يقض على إرادة القائمين على الشأن الثقافي حيث ساهموا في الإشراف على إرسال البعثات الطلابية نحو تونس لمواصلة الدراسة وعلى رأسهم الشيخ "أبو اليقضان" الذي تولى مهمة توجيه أولى البعثات الميزابية سنة 1332ه/ 1914م[4].

(1) محمد ناصر، **المقالة الصحفية** ...، المرجع السابق ، ج2، ص 37.

2) عبد الحميد بن باديس ، "ماذا في الجنوب ، أنديجينا جديدة بعد 108 سنوات" ، **البصائر** ، العدد 13، ماي 1938،

(3) خيثر عبد النور وآخرون ، المرجع السابق، ص 239.

(4) محمود علي دبوز ، **نهضة الجزائر** ...، ج 3، المرجع السابق ، ص273.

2/ النوادي الثقافية والرياضية:

أ/ نادي صالح باي (1): تأسس هذا النادي سنة 1907م بقسنطينة ، تعود فكرة إنشاءه الى مجموعة من المثقفين الجزائريين برئاسة أحد الفرنسيين يدعى" عريب" "Arrip " ، ومن أبرز المثقفين الجزائريين الذين كانوا أعضاء في هذا النادي : "ابن موهوب " ، " مصطفى باشطارزي" ، "محمد ابن باديس"ويعتبر "ابن الموهوب" من الشخصيات الدينية التي برزت بنشاطها بهذا النادي من خلال إلقاء العديد من المحاضرات التي تهدف الى تثقيف الناشئة ومحاربة البدع والخرافات (2) ، ونظرا للنشاط الكثيف الذي ارتبط بهذا النادي ارتفع عدد المنخرطين به الذي وصل الى 500منخرط سنة يتلقون الدروس سنة 1910م ، كما كان له فروعا على مستوى الكثير من المدن منها : عين مليلة""عين عبيد""وادي الزناتي" و قالمة وسوق أهراس (3)

ب/ النوادي الثقافية والرياضية في الغرب الجزائري: برزت الكثير من النوادي والجمعيات الثقافية على مستوى الغرب الجزائري مع بداية القرن العشرين ، سايرت بروز النهضة الثقافية والسياسية في الجزائر خلال هذه الفترة ، حيث تأسس"نادي الشبان الجزائريين" في 28 مارس 1910م من طرف نخبتها من أبرزهم: "أبو عبد السلام بن شعيب" ، "بوعلي غوتي"و"خوجة ابن تركية محمد" وغيرهم ، كما ظهر النادي الرياضي سنة 1912م الذي حمل اسم"النادي المسلم التلمساني" برئاسة المحامي"طالب عبد السلام"، ولم تستثنى مدينة وهران من هذه الحركية الثقافية والرياضية من خلال تأسيس "النادي الوهراني" سنة 1911م الذي كان قبلة لنخبة تلك الفترة من أمثال: "امحمد بن رحال الندرومي" ، كما نجد من ضمن الجمعيات الثقافية التي أسسها الشبان الجزائريون

---

(1) تذكر احدى الدراسات التاريخية أن عدد أعضائه وصل الى 1700عضوا سنة 1908م ، وكان له فروعا عبر المدن الجزائرية ، ومن الأهداف التي كانت ترمي إليها نشاطات هذا النادي هو نشر المعرفة العلمية والسعي الى التقريب بين الفئة المثقفة بالفرنسية والجزائرية أنظر: رابح فلاحي ، **جامع الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر(1908 -1954)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة قسنطينة ، 2007 -2008 ، ص28.

(2) سعد الله (أبو القاسم) ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج6، ص 231.

(3) صاري أحمد ، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر،** المطبعة العربية غرداية ، الجزائر ، 2004 ، ص 15.

"جمعية المدرسين الأهالي لعمالة وهران" في ماي 1912م التي عرفت فيما بعد بجمعية الصداقة وكان على رأسها "معبد بن عودة"(1) .

من خلال ما سبق يمكن القول أن النخبة الجزائرية اتخذت من مجال الصحافة خاصة الفترة التي مثلت نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين ميدانا لنشر الفكر الإصلاحي وتنوير الرأي العام بما يدور بمحيطها من أحداث والتعبير عن مواقفها من بعض القضايا كالتجنيس و التجنيد الإجباري وانتقاد للأوضاع الثقافية والاجتماعية التي كانت ضحية الممارسات الاستعمارية ، التي كانت تسعى الى تضييق مجال الوعي وتسويق صورة الثقافة الغربية على أنها البديل الحضاري للنهوض بالمجتمع تمهيدا لتجسيد مخطط القضاء على الخصوصيات الإسلامية .

3/ زيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر وخلفياتها الاستعمارية (1903) :

تعتبر هذه الزيارة من المحطات الرئيسية التي سمحت للمغاربة بشكل عام والجزائريين بشكل خاص باكتشاف البعد الحقيقي للنزعة الإصلاحية منذ بداية القرن العشرين ، هذا الحدث كانت له دلالة تاريخية تمثلت في استعادة الصلة بين المغرب والكيان الواسع للأمة الإسلامية ، كما سمحت أيضا للإسلام الجزائري بتعبير المستشرقين بتجديد الموارد البشرية والفكرية ، بعد القطيعة التي فرضتها السياسة الاستعمارية مع بلاد المشرق الإسلامي ،(2) فظل تابعا للأقطاب الثقافية الداخلية ذات الإمكانيات المحدودة رغم جهود المدارس الإسلامية الثلاث الموجودة في كل من الجزائر وتلمسان و قسنطينة ، والتي كانت تسعى إلى تجديد التعليم الإسلامي التقليدي من خلال إثرائه بالمكتسبات والطرائق الحديثة ، لكن هذه المؤسسات لم تستطع تغيير البنى الثقافية ، لأن الأهداف الاستعمارية لم تكن ترمي إلى محاولة النهوض بمخلفات الجهود التقليدية التي كانت تنشط على

---

(1) ابراهيم مهديد ، " النخبة التلمسانية ودورها الثقافي والسياسي والاجتماعي من نهاية الى نهاية الحرب العالمية الأولى" ، **آفاق وأفكار**، العدد 03، 2012، ص 193 -194.

(2) من مظاهر هذه السياسة : منع الجرائد والصحف ، (مثل القرار الذي صدر في 30 جويلية 1900الذي يمنع جريدة " المؤيد" من الدخول إلى الجزائر ثم قرار آخر في أوت 1902 الذي يمنع دخول جريدة اللواء) ، وفرض رقابة صارمة على الحج من خلال إجبارية الحصول على الرخص أو منعه لأسباب واهية ، إضافة إلى التضييق ومنع الزيارات باختلاف أشكالها .....الخ. للمزيد يمكن الرجوع إلى : عبد النور خيثر و آخرون ، **منطلقات و أسس الحركة الوطنية (1830 -1954)** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر .2007 ، ص 108 .

مستوى الزوايا من طرف رجال الصوفية(1) وبغض النظر عن آثار هذه الزيارة على الواقع الثقافي والديني في الجزائر ، طرحت عدة تساؤلات حول الظروف المحيطة بالزيارة ، وهي الجوهر الذي يخدم موضوعنا ، من خلال بعض الدراسات التاريخية التي حاولت أن تثبت الخلفيات الاستعمارية من زيارة الشيخ " محمد عبده" ، وقبل الخوض في هذا لابد من وضعها في الإطار التاريخي والبحث في أصول فكرة الزيارة مرورا بالظروف التي تمت فيها .

أ/ الظروف المرتبطة بالزيارة : تكاد تتفق الدراسات التاريخية على أن مشروع الزيارة كان في شكل سري ، وهو ما يظهر من خلال الرسالة التي بعث بها " محمد بن مصطفى : " بتاريخ 02 جويلية 1903 إلى الحاكم العام بالجزائر ، وتبرز هذه الرسالة تطلع الشيخ " محمد عبده" إلى زيارة الجزائر ، كما

يذكر أحمد صاري في مقاله " الجديد عن زيارة محمد عبده إلى الجزائر و قسنطينة " أنه من أصول جزائرية ذكرت بعلاقته السياسية بحزب" عرابي" التي تسببت في تعرضه للنفي إلى الشام لمدة خمس سنوات ، ثم رجع إلى مصر (2) .

تعود فكرة الزيارة إلى تاريخ اتصال الشيخ " محمد عبده بالسيد " **دو لابولينيار De la boulinier** الوزير المفوض المكلف بالقنصلية الفرنسية العامة بالقاهرة ويخبره برغبته في زيارة الجزائر وتونس ويطلب منه مساعدته على ذلك (3) ، وقد راسل هذا الوزير كل من الحاكم العام بالجزائر والمقيم العام بتونس بتاريخ (09جوان 1903) ، يوصيهما بمحمد عبده ويطلب منهما تسهيل زيارته (4) ، يعود تاريخ نزوله بالجزائر إلى 27 أوت 1903 ، بعد رحلته إلى لندن شهر أوت 1903م ، ثم انتقل إلى فرنسا من أجل الحصول على الترخيص لزيارة الجزائر ، وقبل أن ينزل ضيفا يوم 29 أوت على السيد مصطفى بن الأكحل ، كان قد نزل بفندق الواحات (Hôtel L'oasis)، ونظرا لشخصية الزائر ومكانته في العالم الإسلامي فقد أحيط بحراسة ومتابعة خاصة

---

(1) علي مراد ، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940** ، **بحث في التاريخ الديني والاجتماعي** ، ترجمة محمد يحياتن ، دار الحكمة الجزائر ، 2007 ، ص 37 .

(2) أحمد صاري ، " الجديد عن زيارة محمد عبده إلى الجزائر و قسنطينة " ، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية** ، العدد 01 كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، مارس 2003 ، ص 13 .

(3) نفسه ، ص14 .

(4). أحمد صاري ، المرجع السابق ، ص14 – أنظر الملحق رقم : 15 ص 287.

، من خلال نشاط المخبرين ، الذين كانوا يرصدون تحركاته ، والتقارير التي كانت ترفع حول نشاطه ، ويبدوا أن هذه الملاحقة قد بدأت منذ ركوبه الباخرة في مرسيليا ، وأن " لوسياني D. Luciani " (1) مدير الشؤون الأهلية بالولاية العامة والخبير بالثقافة العربية الإسلامية هو الذي تولى هذه المهمة.

ويذكر الشيخ عبد الحميد بن باديس بعض التفاصيل عن الرقابة الاستعمارية التي أحاطت بزيارة الشيخ "محمد عبده" وبعض تأثيراتها من خلال أحد تصريحاته التي قال فيها :" زيارة محمد عبده الى الجزائر وتونس كانت شبه رسمية وقد أوعزت السلطات الاستعمارية الى من وظفتهم في المساجد أو المدارس من الأئمة والمفتين والمدرسين بالالتفاف حوله حتى يحصوا عليه حركاته وسكناته وكل صغيرة أو كبيرة من كلماته وأقواله ... فزيارة الشيخ عبده للجزائر وتونس كانت إذن محدودة الأثر لإحاطة الرسميات بها من كل جانب وإذا تأثرنا نحن علماء الجزائر الأحرار فيما بعد ، فإنما تأثرنا عن طريق دراسة دعوته هو وجمال الدين الأفغاني لا عن طريق زيارته للجزائر أو تونس"(2)

شرع الشيخ " محمد عبده " في زيارة بعض مساجد مدينة الجزائر كما زار المكتبة الوطنية ، ومسجد سيدي عبد الرحمان ، و التقى خلالها بأعيان ومشايخ المدينة ، مثل : "ابن زكور" إمام المسجد الكبير ، والمفتي "بوقندورة "، وألقى الشيخ درسا في مسجد حي الحامة ، فسر فيه سورة العصر ، وحضره العشرات من أهل العلم من شتى أنحاء الجزائر ، و تذكر بعض الدراسات التاريخية أن بعض الجزائريين لم يكونوا مسرورين بزيارته ، بسبب ما تناقلته بعض الأطراف أن الشيخ " محمد عبده " لم يتناول المسائل السياسية ، واختار نهج الإصلاح الهادئ في إطار سياسة مسالمة الحكومة الفرنسية ، بهدف تجنب عرقلة مشروعه الإصلاحي ،هذا الموقف فهمه البعض على أنه خروج عن مبدأ المواجهة ، والاستكانة إلى الواقع الاستعماري ، ويبدوا أن الشيخ " محمد

(1) . من مواليد كورسيكا سنة 1851م ، التحق بالمقاطعة الإدارية لقسنطينة في01-07- 1870م، زاول عدة وظائف ادارية و اختص بالشؤون الأهلية ، أحيل على التقاعد في 07أكتوبر 1919م، اشتهر بتقريره حول هجرة تلمسان سنة 1911م، توفي سنة 1932م، للمزيد أنظر: Esquer(Gabriel),M,Dominique Luciani , **RA**, vol 73,OPU,1932, p 161

(2) باعزيز بن عمر ، **من ذكرياتي عن الإمامين الرئيسيين عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي**، ط2، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008، ص61 -62.

عبده" قد تأثر بخيبته السياسية الأولى بعد فشل ثورة "عرابي باشا " و نفيه الى بيروت ، فأصبح يشك في الإصلاح بمفهومه السياسي ، و لم يعتمد على السياسة و السياسيين بل رجع الى الإصلاح التربوي لرفع الوعي الاجتماعي عن طريق الدين الصحيح ، وتذكر بعض الدراسات أن الشيخ "محمد عبده " قد بالغ في تحفظه نحو الجانب السياسي ، فكان يستعيذ من السياسة ومن لفظ السياسة بعدما تعرض للسجن بعدما تعرض للسجن ولمضايقات "الخديوي" و أتباعه ، فكان يميل الى العلم و التربية و التعليم ، حتى أن بعض الباحثين اتهمه بالضعف و التخاذل ، فقال "عبد الرحمن الرافعي" : "ونقطة الضعف في شخصية الأستاذ الإمام هي تخلفه عن الكفاح السياسي و اختلافه في هذه الناحية مع أستاذه جمال الدين الأفغاني " (1) ، و الموقف الذي انتهجه الشيخ "محمد عبده " جاء في خط توافقي مع طلب أقطاب الإصلاح من المنار المتمثل في عدم التعرض لفرنسا ، حتى لا تفرض حظر دخولها إلى الجزائر ، ومن النقاط التي ركزت عليها الزيارة مايلي :

- الجد في تحصيل العلوم الدينية والدنيوية من طرقها القريبة .
- الجد في الكسب وعمران البلاد من الطرق المشروعة ، مع الاقتصاد في المعيشة .
- النصح بمسالمة الحكومة الفرنسية .
- ترك الاشتغال بالسياسة لتحقيق هدف التحصيل العلمي و شروط الكسب و العمران.

و تطرح تساؤلات كثيرة حول موقف الادارة الاستعمارية من هذه الزيارة ؟ بمعنى لماذا سمحت بهذه الزيارة ؟ وتجيب عن هذا دراسة المؤرخ أبو القاسم سعد الله ، وترجح أن الحكومة الفرنسية كانت تريد تحقيق آمرين من زيارة الشيخ محمد عبده ، الأول دولي و الثاني محلي ، فالدولي تمثل في خشيتها من انعكاسات حركة الجامعة الإسلامية التي قادها السلطان "عبد الحميد الثاني" ، هذا الى جانب أنها أرادت استغلال مكانة الشيخ في العالم الاسلامي على حساب بريطانيا .

(1) محمد طهاري ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس ، الحركة الإصلاحية في الفكر الاسلامي المعاصر** ، دار الأمة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 09 -10.

أما الهدف المحلي فتمثل في خدمة الاتجاه الفرنسي الجديد ضد الزوايا و المرابطين ، الذي ظهر منذ التسعينات من القرن التاسع عشر ، و الذي يهدف الى خلق نخبة جديدة تتعارض أفكارها و الدعوة الى مناهضة الثقافة الفرنسية[1].

و تعتبر سياسة "شارل جونار" سياسة اغرائية جعلت الأهالي الجزائريين و الشيخ محمد عبده و تلميذه "رشيد رضا " يظنون الظن الحسن في السياسة الفرنسية الجديدة تجاه الجزائريين [2] ، غير أن هذا لا يجعلنا نسلم بذلك لان سياسته لم تخرج عن السياسة العامة الفرنسية المتمثلة في المحافظة على المستعمرة بمختلف الطرق و الوسائل .

وجد اختلاف من خلال تصفح الدراسات التي تناولت زيارة الشيخ "محمد عبده " الى الجزائر بين التأثير الايجابي و عدمه ، و التي يمكن أن نورد بعض الأمثلة عنها ، فمثلا يذكر "علي مراد " أن هذه الزيارة كان لها بعد معنوي ، خاصة بالنسبة لعلماء الدين و المثقفين الذين كانوا يمثلون حزب" محمد عبده" ، كما كانت للحدث دلالة تاريخية من خلال استعادة الصلة العاطفية و الروحية بين المغرب و الأمة الإسلامية ، و زيارة الشيخ جعلتهم يشعرون بإيقاع الشرق الاسلامي ، و ساعدهم على استيعاب التوجه الإصلاحي للإسلام المعاصر بشكل سريع ، و بذلك تم ترسيخ الأفكار الإصلاحية منذ سنة 1903م خاصة في المراكز الكبرى ذات التقاليد الثقافية [3]. غير أن دراسة "ابن العقون " رأت عكس ذلك ، حيث اعتبرت الزيارة حدث لا يصل تأثيره الى مصاف المناسبات التي تترك أثارا كبيرة ، و ذلك لان الدروس ألقيت أمام جمهور محدود العدد ، إضافة الى عامل الزمن القصير الذي استغرقته الزيارة ، و هو مالا يسمح بتحقيق نتائج كبيرة[4].

وفي نفس الاتجاه يشرح الشيخ عبد الحميد بن باديس" تفاصيل عن الزيارة وتأثيراتها التي لم تكن في مستوى الطموحات نظرا للرقابة الاستعمارية التي أحاطت بهذه الزيارة وعبر عن ذلك بقوله :" زيارة محمد عبده إلى الجزائر وتونس كانت شبه رسمية وقد أوعزت السلطات الاستعمارية

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5 ، المرجع السابق ، ص588 - 589.

(2) علي مراد ، المرجع السابق ، ص 36 -37.

(3) ابن العقون ، الكفاح القومي ... المرجع السابق ، 96.

(4) نفسه ، ص 96 - 97.

إلى من وظفتهم في المساجد أو المدارس من الأئمة و المفتيين و المدرسين بالالتفاف حوله حتى يحصلوا عليه حركاته وسكناته وكل صغيرة أو كبيرة من كلماته وأقواله، فزيارة الشيخ عبده للجزائر وتونس كانت إذن محدودة الأثر لإطاحة الرسميات بها من كل جانب وإذا تأثرنا نحن العلماء الجزائر الأحرار فيما بعد ، فإنما تأثرنا عن طريق دراسة دعوته هو وجمال الدين الأفغاني لا عن طريق زيارته للجزائر أو تونس"[لخ].

و هناك أراء أخرى أكدت الانعكاسات الايجابية لهذه الزيارة حيث ذكرت انه من ضمن النتائج التي أفرزتها أنها رسخت الأفكار الإصلاحية و رسمت المنهج الصحيح الذي تسير وفقه ، كما استطاعت أن تعمق حركة الاتصال بين المشرق و المغرب ، من خلال تبادل المراسلات بين رجال الإصلاح ، ومن هذه الآراء ما تناوله الكاتب "عثمان أمين" الذي اعتبر أن الزيارة أكدت على وجود تيار يؤمن بالمنهج العبدوي ويمكن أن نفهم ذلك مما ذكره في كتابه :" وكان للشيخ الإمام أثرا ظاهرا في إفريقيا الشمالية بفضل مجلة المنار ، وفي صيف **1903**م أراد الأستاذ الإمام إبان عودته من أوربا أن يقف بنفسه على أحوال المسلمين في شمال إفريقيا فقام بجولة في تونس والجزائر، وقد اكتشف هناك كما قال كاتب المقال في جريدة "لوتان" وجود حزب إصلاحي كبير ينتمي إليه ، ونذكر من أنصار تجديد الإمام عبده في الجزائر الشيخ محمد بن خوجة وهو مؤلف كتب اسلامية عديدة ، وكذلك نذكر الشيخ عبد الحليم بن سماية "[بر] .

و يبدوا أن تأثير الأفكار الإصلاحية للشيخ "محمد عبده " ظهرت بشكل واضح في الإنتاج المعرفي الذي قدمه الشيخ " محمد السعيد ابن زكري"[تر] ، و أعطى له عنوانا حمل دلالات مشروع

---

(1) المهدي البوعبدلي ، "جوانب مجهولة من أثار زيارة محمد عبده للجزائر1903م/ 1322ه ، **مجلة الأصالة** ، وزارة الشؤون الدينية ، الجزائر ، العدد 54 -55، السنة السابعة ربيع الأول – ربيع الثاني ، فيفري – مارس 1978، ص 77 -78.

(2) ولد سنة 1327ه/ 1851م بمنطقة القبائل ، التحق بزاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي بعد أن حفظ القران الكريم ، ثم انتقل الى زاوية سيدي محمد الشريف بمدينة الجزائر سنة 1397ه/ 1886م ، ثم عين مدرسا بالجامع الكبير فإماما بمسجد سيدي رمضان ثم عين أستاذا للفقه و أصوله بالمدرسة الحكومية ، بعدها تولى الفقه المالكي سنة 1326ه/ 1908م ، من مؤلفاته الكتاب الذي ذكرناه ، توفي سنة 1332ه / 1914م، للمزيد انظر : سعد الدين بن أبي شنب ، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر هجري ، **مجلة كلية الآداب** ، جامعة الجزائر ، العدد01 ، 1964، ص 47و ما بعدها . من الدراسات التي تناولت الكتاب دراسة الباحث محمد ارزقي فراد بعنوان : **إطلالة على منطقة القبائل** ، ط1، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2005.

إصلاحي ينم عن جهد نقدي للمؤسسات المرابطية و ما صاحبها من ممارسات و أفكار ابتعدت عن منهج الدين الصحيح ، فكان عنوانه على الشكل التالي : أوضح الدلائل على وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل " ، صدر بعد سنة من تاريخ زيارة الشيخ الى الجزائر أي سنة 1904م[1].

كما أن القارئ لرسالته حول إصلاح التعليم بالزوايا و أهم النصائح التي يقدمها للقائمين على الشؤون الأهلية يطالبهم من خلالها بضرورة تشديد الرقابة على المؤسسة المرابطية ، يمكن أن يفهم وجود علاقة مشبوهة مع الادارة الاستعمارية ، كما يمكن أن يربط ظروف ظهور هذا الكتاب تأييد استعماري ، لكن ما يهمنا في هذا المقام أن الأفكار الإصلاحية للتعليم و للزوايا التي دعا إليها الكتاب تكاد تتطابق و المبادئ التي دعا إليها الشيخ محمد عبده ، و هو الأمر الذي يجعلنا نقول أن الزيارة كانت لها انعكاسات ايجابية على واقع النشاط الإصلاحي في الجزائر .

ومن تأثيرات الأفكار الإصلاحية العبدوية أن تبنت بعض الصحف التي كانت تصدر في الجزائر أفكاره كجريدة الفاروق و جريدة ذو الفقار كما كانت تقوم بنشر أفكاره وتتبع أخباره من خلال تغطية تنقلاته أو محاضراته التي كان يلقيها في المساجد أو نشر لبعض مراسلاته ومواقفه من بعض القضايا[2] .

.و ما يؤكد صحة هذا الطرح ما ذكرته إحدى الدراسات حول تأثير الصحافة المشرقية خاصة مجلة المنار في بعث النهضة الإصلاحية و الدعوة الى أفكار الشيخ "محمد عبده" ومما جاء فيها مايلي : " كانت مجلة المنار التي تنشر أراء الشيخ "محمد عبده" وتدعوا بدعوته كان لهذه المجلة العظيمة أكبر الآثار في نفوس أهل الجزائر إنها لا تدانيها مجلة أخرى في عمق التأثير في عظم الجدوى و شمولها ، وكان المثقفون بالعربية في الجزائر يقرؤونها كلها ويعيدون قراءتها على إخوانهم المرار الكثيرة ، وكانوا يتسابقون الى شراء ما يصل منها وكانت تأتيهم من تونس و أوربا بطرق خفية لمناهضة الاستعمار لها و يعملون للحصول عليها كل وسيلة لأنها غذاؤهم الفكري والقلبي و إشراف من شمس الدين الذي يقدمونه و يؤثرونه يهديهم السبيل في الجهاد ، و يقوي قلوبهم في النضال ... وكانت الجزائر ترى مجلة المنار لسان الإسلام الأكبر و منبر الإصلاح الأعظم و تراها متنفسا لها و

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5، المرجع السابق ، ص 592.

(2) محمد علي دبوز ، **نهضة الجزائر الحديثة** ...، المرجع السابق ، ص 28.

أكبر عون لها في الإصلاح الذي يقوم به زعماء نهضتها ، وفي إيقاظ الأمة و تطهير عقائدها من الأباطيل و نفوسها من الفساد ، و كان زعماء النهضة كلهم يقرؤون فصولا من مجلة المنار في نواديهم و مجالسهم للجماهير و يوجهون تلاميذهم و أنصارهم الى مجلة المنار لأنها الذي ينير بصائرهم " (لخ)

وعن تأثير الفكر الإصلاحي العبدوي في الجزائر يشير الكاتب "عثمان أمين" في كتابه :"رائد الفكر الاسلامي محمد عبده" بقوله :"وكان للأستاذ الإمام أثرا ظاهرا في إفريقيا الشمالية بفضل مجلة المنار ، وفي صيف 1903م أراد الأستاذ الإمام إبان عودته من أوربا أن يقف بنفسه على أحوال المسلمين في شمال إفريقيا فقام بجولة في تونس والجزائر ، وقد اكتشف هناك كما قال وجود حزب إصلاحي كبير ينتمي إليه ، ونذكر من أنصار الإمام تحديدا الشيخ محمد بن خوجة ، وهو مؤلف كتب اسلامية كثيرة ، اضافة الى الشيخ "عبد الحليم بن سماية"(بر)

من خلال ما سبق يمكن القول أن زيارة محمد عبده ، مهما قيل في شان ظروفها إلا أنها كانت محطة من المحطات التي أعطت دفعا للحركة الإصلاحية في الجزائر ، وتركت أتباعا و حركت النفوس بعد الحصار الذي ضرب عليها ، فالأفكار الإصلاحية كانت محظورة قبل هذه الفترة ، و بغض النظر عن الأهداف الاستعمارية من هذه الزيارة ، يمكن أن نطرح تساؤلا مفاده ، لماذا أحيطت الزيارة بالتقارير الأمنية منذ انطلاق الشيخ في رحلته الى الجزائر ، وهو ما يدل على أن فرنسا بقيت متخوفة مما قد ينجر عن هذه الزيارة ، كما يدل على أنها كانت متخوفة مما قد يلحق بالزيارة (الوثائق الأرشيفية تشير الى هذا)، وبهذا تبقى هذه الزيارة ذات أثر كبير على الحركة الفكرية والأدبية في الجزائر بأبعادها الإصلاحية من خلال إلقاء الدروس والاتصال برموز الحركة الإصلاحية في الجزائر والتأثير في نفوس الجزائريين وظهر ذلك في ما قدمته الأقلام الجزائرية من شعر ونثر في حق هذه الزيارة ، وهو ما يسمح بالقول أن هذه المحطة كانت من ضمن الإرهاصات التي سمحت بميلاد نهضة واجهت المشروع الاستعماري الذي استهدف هويتها وأصالتها الاسلامية .

3/ دور الصحافة المشرقية : كان للصحف والمجلات المشرقية الإصلاحية التي وفدت الى الجزائر دور كبير في نشر الوعي وأفكار التحرر وكشف حقيقة المظالم الاستعمارية ، رغم الرقابة

(1) المهدي البوعبدلي ، جوانب مجهولة ...، المرجع السابق ، ص 77 -78.

والمضايقات التي مارستها السلطة الاستعمارية فكانت تمثل لها تهديدا لسياستها ، وبذلك كان هناك ارتباط وثيق بما كان يحدث في العالم الاسلامي من خلال الاطلاع على الكتب والجرائد العربية ، والمساهمة بالكتابة في أعداد منها ، هذا الواقع نلمسه في إحدى المقالات التي كتبها "عمر بن قدور" يبين من خلالها مدى تعلق الجزائريين بالصحافة العربية ويبرز الظروف الصعبة التي تحول بينهم وبين القيام بالوظيفة الصحفية في الجزائر ومما جاء في هذا المقال "... كانوا أشد الناس حبا للجرائد وأكثرهم ميلا للصحافة وعلى الخصوص العربية منها ، يبقى الجزائري هدفا لسهام الانتقاد في هذا الباب وطالما تلقى من رصائفنا أصحاب الجرائد الاسلامية الشرقية الاعتراضات والانتقادات الفظيعة على عدم قيامه بهذه المهمة مهمة الصحافة العربية ، ولو كان لأولئك السادة المنتقدين أقل اطلاع على السياسة التي تجري في الجزائر وهبوا العذر الجميل للمسلم الجزائري..."(1) .

ومن هذه الجرائد جريدة "المنار"(2) التي كانت لسان حال الشيخ "محمد عبده" والتي كانت تصل الى أغلب مناطق العالم الاسلامي ، ونظرا لتأثيرها في نفوس الجزائريين جعل بعض من أعلام الإصلاح والنهضة في الجزائر يحملون الشيخ "محمد عبده" خلال زيارته الجزائر وصية تضمنت دعوة "رشيد رضا" أن يجنب هذه المجلة الخوض في السياسة الفرنسية بالجزائر أو ذكر فرنسا بما يسوؤها خشية أن تمنع وصول المجلة اليها ، اضافة الى جريدة "العروة الوثقى"(3) التي كان يحررها الشيخ "محمد عبده" ويقدم أفكارها الشيخ "جمال الدين الأفغاني"(4)، هذه الجريدة لقيت صدى كبير لدى القراء الجزائريين من خلال مبادئها وأفكارها ، حيث عبرت عن هذا الصدى ما جاء في احدى المقالات " إن صرخات "العروة الوثقى" وجدت في الجزائر الآذان الصاغية والقلوب الواعية ، يوم كانت تصدر من باريس ، وأثرت في الجزائر مثلما أثرت في العالم الاسلامي ، ولعل دلائل هذا التأثير أن الشخص الوحيد الذي عرف من أعضاء جمعية العروة الوثقى، ذكر اسمه

(1) عمر بن قدور ، " الجزائر والصحافة العربية" ، **جريدة الأخبار**، 11 جويلية 1908.

(2) هي مجلة سياسية دينية علمية صدر العدد الأول منها في 15مارس 1898م ، توقفت عن الصدور في 30جويلية 1935م .

(3) صدر أول عدد منها في 13مارس 1884م في باريس من طرف الشيخ جمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده ، تعرضت للمصادرة بعد نشر ثمانية عشر عدد أنظر : أحمد صاري ، " العروة الوثقى صوت إسلامي في باريس "، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، العدد 05، جامعة باتنة ، 1999م ، ص 51.

(4) ابراهيم مياسي ، "إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية (1900 -1914)" ، **مجلة المصادر** ، العدد 06، م.و.د.ح.و.ث، مارس 2002، ص 129.

صراحة الشيخ " محمد رشيد رضا" في تاريخ الإمام هو "الأمير عبد القادر الجزائري"(1)، ويضيف "أحمد توفيق المدني" أن من تأثيرات الحركة الإصلاحية المشرقية ظهور جماعة العروة الوثقى وظهر ذلك من خلال صدور أول صحيفة اسلامية في الجزائر سنة 1915م تحت اسم "الفاروق"بإشراف السيد "عمر بن قدور الجزائري" وكان لها دور كبير في التصدي للسياسة الاستعمارية (2) ، وفي نفس السياق نجد "شكيب أرسلان"(3) يؤكد حقيقة تأثير هذه المجلة على الواقع الجزائري في الكثير من المستويات حيث يقول :"بلغت من إيقاظ الشرق وهز أعصاب العالم الاسلامي مالم تبلغه مجلة قبلها ولا بعدها وكان للعروة الوثقى وصرختها تأثير كبير ولعل من دلائل هذا التأثير ذلك الوعي الفكري والسياسي الذي أحدثته في الجزائريين وإسهامها في بعث نهضة ثقافية ومن ثمارها نشأة وتطور الصحافة العربية الوطنية الجزائرية "(4) ، وفي نفس السياق يذكر أحد أعلام الحركة الإصلاحية في الجزائر "محمد خير الدين"(5) مظاهر تأثير الجرائد المشرقية ودورها في نقل الفكر العبدوي الى الجزائر بقوله: " ... والحركات التحررية في بعض بلدان المشرق العربي مدينة لحركة الإصلاح الفكري والديني الأفغاني ، ومن بعده الإمام "محمد عبده" ثم تلميذه "رشيد رضا" ، ولم تكن هذه الحركة بعيدة عنا بل كان مددها متصلا ببلادنا ، فجريدة "العروى الوثقى" التي كان

---

(1) أحمد حماني ،" دور الأفغاني في يقظة الشرق ونهضة المسلمين" ، **الثقافة** ، العدد 38، الجزائر، أفريل – ماي 1977، ص 99.

(2) أنور الجندي ، **تاريخ الصحافة الاسلامية ، المنار – محمد رشيد رضا 1898 -1935** ، ج1، توزيع دار الأنصار، د.ط، ص22.

(3) هو الأمير شكيب بن حمود بن حسن بن يونس بن فخر الدين بن حيدر بن سليمان بن فخر الدين بن يحي ، ولد في 25ديسمبر 1869، في قرية الشويفات بلبنان ، درس بالمدرسة السلطانية على يد الشيخ محمد عبده ، تنقل الى مصر ثم الى الأستانة أين التقى بالشيخ جمال الدين الأفغاني وتأثر به ، من مواقفه في الدفاع عن الإسلام والعروبة انشغاله بالقضية السورية من سنة 1925الى 1946، توفي في بيروت سنة 1946.أنظر :شكيب أرسلان، **الرحلة الحجازية المسماة الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج الى أقدس مطاف** ، ط1، دار النوادر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2007، ص23 - 24.

(4) أحمد صاري ، **شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر** ، المطبعة العربية ، غرداية ، الجزائر ، 2004، ص180.

(5) ولد في ديسمبر 1902م ببسكرة ، تلقى تعليمه الأول في بلدته ونشأ على التربية الدينية نظرا لطبيعة الوسط الاجتماعي والعلمي لأسرته ، حفظ القران في سن الطفولة ، انتقل الى قسنطينة لإتمام دراسته سنة 1916، ثم سافر بعدها الى تونس سنة 1918م ، تلقى خلال وجوده بجامع الزيتونة العلم على كبار العلماء وتخرج منه سنة 1924م ، وعاد الى الجزائر سنة 1925م ، كان من مؤسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وله العديد من المقالات في التربية و الإصلاح بجريدتي البصائر والشهاب ، أصدر مذكراته في جزأين ، توفي رحمه الله في 20 ديسمبر 1993م أنظر : محمد خير الدين ، **مذكرات الشيخ خير الدين** ، ج 1، ط2 ، مؤسسة الضحى ، الجزائر ، 2002، ص 60.

يصدرها "جمال الدين الأفغاني" و"محمد عبده" و"المنار" التي كان يصدرها "رشيد رضا"، حيث كانت لزعماء الإصلاح في الجزائر سندا قويا في مشروعهم الإصلاحي من خلال قراءة بعض الفصول منها في نواديهم ومجالسهم للجماهير ويوجهون طلبتهم الى قراءتها ، و مجلة الفتح لمحب الدين الخطيب من الصحف التي كانت تغذي نفوس المصلحين، أما جريدة اللواء المصرية سنة 1900م ، وتناولت الكثير من القضايا حول واقع الجزائريين في ظل الاحتلال و كان صاحبها ومؤسسها "مصطفى كامل" من الشخصيات التي كانت تحمل على عاتقها فكرة التضامن و الإصلاح بين أقطار العالم الاسلامي"[1]

. ونظرا لما كانت تكتبه من مقالات بجرأة أبانت عن حقيقة المظالم الاستعمارية ، أصدرت الادارة الفرنسية تعليمة تمنع دخول الجريدة ، وجاء رد فعل مؤسسها في افتتاحية عددها مستنكرا هذا الإجراء الذي أقدمت عليه السلطة الفرنسية [2]، ويؤكد حقيقة التأثير الإصلاحي المشرقي في الجزائر المرحوم "أبو القاسم سعد الله" بقوله :"لقد كان العلماء "الجزائريون" ثمرة للحركة العقلية و الإصلاحية الوطنية بالإضافة الى حركتي الجامعة الاسلامية والقومية العربية العاملتين في المشرق الأدنى"[3] ، وتجسدت الأفكار الإصلاحية التي دعت اليها الجرائد المشرقية بعد زيارة الشيخ "محمد عبده" للجزائر ، واستطاع الكثير من الطلبة خاصة الوافدين منهم من جامع الزيتونة تقريب هذه الأفكار الى الجزائريين من خلال الاطلاع على ماكان يكتب بجريدة "المنار" ، علما بأنها كانت تلقى رواجا كبيرا في تونس ، وهو ما نلمسه في جهود الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في نشر دعوة الشيخين "محمد عبده" و"رشيد رضا" ، وهناك من يعتبر أن هذه الجهود كانت من ضمن العوامل الأساسية التي عمقت انتشار التيار الإصلاحي في الجزائر ، ويشير الى هذا الباحث"علي مراد" بقوله: " كان الاصلاحيون الجزائريون مهتمون كثيرا بما كانت تنشره "المنار" ، ويعترفون بالأفكار التي دعا اليها "رشيد رضا" في مقالاته حول قضية الخلافة وضرورة إنشاء حزب إسلامي من طرف

---

(1)مازن صلاح حامد مطبقاني ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية(1931 - 1939)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1983 - 1985 ، ص 68.

(2) تركي رابح عمامرة ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر** ، ط 04، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984، ص 131.

(3) يوسف مناصرية ، "علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، العدد14، جوان 2006، ص08.

الإصلاحيين ، تكون أفكاره معتدلة وتجمع بين المحافظين المتطرفين ودعاة التغريب ، وهي الأفكار نفسها التي كانت ضمن اهتمامات الشيخ "عبد الحميد بن باديس ورفاقه[1]

4/ سياسة "شارل جونار"[2] وانعكاساتها : عرفت هذه الفترة نوع من الليونة في السياسة الاستعمارية اتجاه الأهالي الجزائريين بهدف استمالتهم وكسب تأييدهم للمشاريع الفرنسية ، كما ساهمت في الحركة الفكرية خلال القرن العشرين ، حيث قامت سياسته على جلب الأهالي من خلال تحسين ظروفهم وإشراكهم في خدمة المستعمرة وهو ما نلمسه من خلال أحد تصريحاته التي جاء فيها :" ... السياسة ليست بالقوة بل بالعدل يصح تأسيس حكمنا في إفريقيا ، وأنه يحصل الأمن من الثورات وتخمد نار الضغائن و الأحقاد ، وتقام الأحكام على الإنصاف ، وان قهر المغلوبين بهمجية المحاربين وليس بمذهب الدولة ، يجب على فرنسا أن تضم إليها الجزائر كما ضمت عدة ولايات بالعدل والإحسان.." [3].

نظرا لهذه السياسة التي تسعى الى إشراك الجزائريين في المنظومة الفرنسية والتي أوجدت وضعا جديدا أكثر تأقلما لقيت ترحابا من طرف الكثير من العلاء والمثقفين بالدرجة الأولى وهو ما نقرأه في احدى النصوص التي كتبها الشيخ "أبوالقاسم الحفناوي" نذكر منه :" ولما آلت ولاية القطر الجزائري للحازم الخطير سمو الوالي العام جونار المجتهد في جلب المهمات ودفع الملمات ليل نهار ، صوب نظره السامي نحو مسلمي بر الجزائر بمزيد الإمعان ، وأحي لجيلهم خير ماكان لأسلافه من مدينة الإسلام ، وأحسن إليه بما يناسبه من العصر الجديد ، لاجتماع كسوره ، وانتظام أموره وليمكنه الارتقاء في مدارك العمران ومدارج العران والتقدم في طريق النجاح المادي والمعنوي"[1] ، وكان الجانب الثقافي من المجالات التي استغلت لخدمة هذا الهدف ، من خلال تشجيعه لإحياء الثقافة العربية الإسلامية ، وظهر ذلك في نشر بعض الأعمال الجزائرية وقررها على المدارس التابعة

(1) Ali Merad, **"le réformisme musulman en Algérie de 1925 a 1940"**, 2éme éditions , les éditions Dar el hikma , Alger ,1999, p 112.

(2) سلستين شارل جونار أوغيست جونار ، ولد في فيفري 1857م بفرنسا ، كانت أول زيارة له الى الجزائر سنة 1876م ، عين ملحقا بالحكومة العامة في عهد الحاكم العام "تيرمان Tirman " في 22ديسمبر 1882م ، ثم عين حاكما عاما على الجزائر ثلاث مرات الأولى في أكتوبر 1900م الى غاية 18جوان 1901والثانية من 15ماي1903م الى 22ماي 1911م، أما الثالثة فكانت سنة 1918م توفي في 30سبتمبر 1927م ، أنظر : علي مراد ، المرجع السابق ، ص 58.

(3) اجيرون (شارل روبير) ، **المسلمون الجزائريون** ...، ج2، ص 718.

(1) محمد أبو القاسم الحفناوي ، **تعريف الخلف برجال السلف** ، مطبعة بيير فونتانة الشرقية ، الجزائر ، 1991، ص 03 -04.

لفرنسا ، مثل كتاب " تعريف الخلف برجال السلف" لأبي القاسم الحفناوي[2] الذي طبع سنة 1906م ، وأشاد من خلاله بالحاكم العام للجزائر "شارل جونار" لاهتمامه بالعلم والعلماء ، ويقر له بالفضل لمد يد العون للمعلمين والمتعلمين بالمدرسة الثعالبية ،ويشهد على ذلك ما كتب بمدخل المدرسة من أبيات شعرية نذكر منها :

وهذه آية العرفان مشرفة بالثعالبية معهم الاسم والجار

شيدت وتاريخها لجنسها فتحت وذو الولاية نجم العصر جونار[3]

ومن الأعمال التي ظهرت نتيجة السياسة الثقافية التي انتهجها الحاكم العام للجزائر ما قام به أحد أعمدة الفكر والثقافة الذي اهتم بدراسة التراث الفكري والثقافي للجزائر والعالم الاسلامي من خلال الشروع في بحث المخطوطات ودراسة محتواها وإعدادها للنشر بهدف دحض الإيديولوجية الاستعمارية في نظر " محمد بن شنب" [4] ومن الجوانب التي اهتم بها كتب التراث منها تحقيقه لرحلة الورتيلاني "نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار" سنة 1908م ، وسعيا من الحاكم العام "جونار" لاستمالة الرأي العام الجزائري من خلال الاهتمام بالفعاليات الاسلامية حيث أمر حكام الأقاليم ونوابهم على إجبار الجزائريين لحضور الدروس المسجدية ، وهو الأمر الذي عرف نشاطا كبيرا بعد سلسلة التعيينات الموجهة توجيها سياسيا للوظائف الدينية[1]

(2) ولد سنة 1852م بالديس ببوسعادة ، وبها تعلم ، انتقل الى زاوية طولقة ومنها الى زاوية الهامل ، ثم انتقل الى العاصمة سنة 1883م ، تولى الكتابة بجريدة المبشر وتولى منصب التدريس بالجامع الكبير سنة 1897م ، ومنصب الإفتاء المالكي سنة 1936م، من آثاره : "دفع المحل في تربية النحل " ، "القول الصحيح في منافع التلقيح" ، "الخير المنتشر في حفظ صحة البشر"، أنظر: عادل نويهض ، **من أعلام الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 121.

(3) محمد أبو القاسم الحفناوي ، المصدر السابق ، ص 08.

(4) محمد بن العربي بن محمد بن أبي شنب ولد بالمدية في 26أكتوبر1869م ، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ، نجح في امتحان الدخول الى المدرسة العادية(مدرسة ترشيح المعلمين) ببوزريعة سنة 1886م تخرج منها معلما سنة 1888م ، تعلم اللغات الأجنبية ، عين أستاذا بالمدرسة الفرنسية بقسنطينة سنة 1898م ، ثم أصبح مدرسا بالعاصمة سنة 1901م ثم أستاذا بكلية الآداب سنة 1901م أنظر: ألفرد بل ، "محمد بن شنب ، فقيد العلم"، تر: عائشة حمار، **مجلة الثقافة** ، الجزائر ، العدد 53، سبتمبر - أكتوبر 1979، ص32 -33.

(1) كمال خليل ، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر ، التأسيس والتطور (1850 -1851)**، رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007 -2008، ص141 .

ولم تتوقف هذه السياسة عند هذا الحد حيث امتدت الى تشجيع فن العمارة الاسلامي ، والتقرب من النخبة المثقفة المحافظة ، وتعيين الكثير من العلماء والفقهاء و القضاة والأئمة في مناصب عليا وإنشاء المؤسسات الدينية والتعليمية والمطابع لنشر التراث من خلال المحافظة على التقاليد الوطنية ونشر التعليم باللغة العربية ، واحترام الشريعة الإسلامية ، وتشييد المباني وفق الطراز المعماري العربي الاسلامي مثل مبنى البريد المركزي ، اضافة الى مبنى جامعة الجزائر سنة 1909، كما سمح بدخول بعض الصحف المشرقية كمجلة المنار لرشيد رضا ، وجريدة المؤيد لعلي يوسف ، واللواء وغيرها ، وكانت له محاولة في تنظيم التعليم العربي والإسلامي حيث أصدر قرارا في 18مارس 1905م يهدف الى إعادة تنظيم المدارس الشرعية الثلاث ومن الإجراءات التي كانت تصب في هذا الاتجاه رفع قيمة المنح الخاصة بالطلبة المقبلين على هذا النوع من التعليم التي وصلت قيمتها الى خمسة عشر ألف فرنك ، ولتشجيع التأليف والنشر تم تخصيص قيمة تصل الى خمسة ألف فرنك [2]، غير أن هذه التسهيلات والمساهمات المالية الخاصة بالمشاريع الثقافية لم تكن تهدف الى الرفع من مستوى الجزائريين بل هي محاولة لاستيعاب مختلف التوجهات الفكرية والدينية تسمح من خلالها بتثبيت السيطرة الاستعمارية ويظهر ذلك من خلال إحدى تصريحاته حول الخلفيات الاستعمارية من تشجيع التعليم الابتدائي حيث قال : " المدرسة الابتدائية التي تعتبر في فرنسا أساس الجمهورية ، هي أساس سيطرتنا في الجزائر ، ولقد كان لسياسة "جونار" الثقافية في الجزائر أبعد الأثر على الحياة الثقافية الجزائرية متمثلة في دفع مسيرة الحياة الثقافية الى الوجهة الفرنسية بتكوين ما اصطلح عليه بجماعة النخبة " [3]

ومن المحطات التي كان لها صدى في أوساط النخبة الجزائرية دعوته للشيخ "محمد عبده" سنة 1903م لزيارة الجزائر ، حيث تعتبرها بعض الدراسات التاريخية الأرضية التي مهدت لظهور الكثير من الصحف الأهلية الجزائرية ذات صبغة عبدوية ، كجريدة المغرب التي أصدرها "بيير فونتانة " ذات الاتجاه الإصلاحي ، والتي نالت إعجاب الشيخ "محمد عبده " حيث قال فيها : " رغم أخطائها إلا أنها كانت مفيدة للجزائريين الذين جردوا من الصحافة العربية الوطنية "

(2) كمال خليل ، **المرجع السابق** ، ص 141.

(3) خيثر عبد النور ، المرجع السابق ، ص 94

وسمحت للكثير من علماء الجزائر بالكتابة في صفحاتها كعبد القادر المجاوي و"المولود بن الموهوب"كجريدة ذو الفقار التي أصدرها "عمر راسم"[خ]

أشرف على فتح المدرسة الثعالبية سنة 1904م ، ومدرسة تلمسان في 06 ماي 1905م [ير]كمحاولة منه لتقريب المثقفين التقليديين و تشجيع الدروس في المدارس ذات توجيه فرنسي ، وفي إطار سياسته نحو نشر التعليم بين الجزائريين حسب ما تقتضيه المصلحة الاستعمارية ، أصدر قرارا في 08 ماي 1905م ، يتعلق بتنظيم المدارس الإسلامية ، وهو القرار الذي كان يهدف الى محاولة تشجيع الدراسات العربية الإسلامية ، وهي ضمن سياسته الأهلية التي عرف بها من منطلق أن المصلحة تقتضي ضرورة الاستفادة من الطاقات الجزائرية ، ومن هنا جاءت محاولته للرفع من مستوى تعليم اللغة العربية وتأسيس المكتبات في المدن الكبرى ، وهي العوامل التي تسمح بخلق طبقة من المثقفين الجدد ، ومن الإجراءات الأخرى التي تصب في نفس الاتجاه العمل بالإجراء الجديد الذي أعلن عنه سنة 1905م والذي يشترط على أساتذة المدارس الإسلامية أن يكونوا من المتخرجين من القسم العالي بمدرسة العاصمة ، كما يشترط على المدرسين باللغة العربية أن يكونوا من بين الحاصلين على البكالوريا ودبلوم اللغة العربية وشهادة تؤهلهم لوظيفة التدريس من مدارس المعلمين [تر]

كان من الداعين الى تجسيد مشروع التعليم الجامعي وهو ما طرحه خلال اجتماع المندوبيات المالية في مارس **1907**م ، حيث قال :" الشهادات التي كانت تقدمها المدارس العليا التحضيرية تكون لصالح التعليم المهني والتطبيقي والذي نقترح توزيعه على نطاق واسع في المدارس المهنية والجامعة الجديدة يمكن لها أن تقدم العلوم البحتة والأعمال الحرة وتضمن توظيف دقيق للزراعة و التجارة في الجزائر [ير]

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **أفكار جامحة** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1988، ص 85.

(2) أنظر الملحق رقم 17.

(3) ابراهيم مهديد ، "مقاربة حول النخب والمثقفين الجزائريين خلال الحقبة الكولونيالية الأولى" ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، العدد 15 -16، مارس 2017، ص386.

(1) خميلي العكروت ، **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين (1909 -1956)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2009 -2016، ص 53.

تذكر إحدى الدراسات التاريخية أن عهد الحاكم العام "شارل جونار" ساهم في بروز حركية من خلال توسع النشاط الصحفي و الجمعوي وتأسيس المدارس التعليمية الحرة في إطار الدفاع عن الإسلام واللغة العربية ، وهو ما ظهر مع مجموعة من المثقفين في تبسة سنة 1913 الذين أسسوا المدرسة القرآنية ، ومن أبرز هؤلاء " عباس بن حمانة" الذي كان على رأس الجمعية الصديقية الخيرية للتربية الإسلامية والتعليم العربي والإصلاح الاجتماعي،و أسند ت الأمانة المالية الى" الحاج عمر العنق" كما نشط بها أحد إخوة هذا الأخير " الحاج بكير العنق " ، غير أن هذه المدرسة تعرضت للغلق بعد ستة أشهر من نشاطها كما تم حل الجمعية التي يعود إليها الفضل في المبادرة ، ولم يسلم مدرسوها وتلامذتها من الأبعاد والتشريد وسجن رئيس الجمعية (خ)، ومنه تم القضاء على أحد المشاريع التي سعت الى نشر اللغة العربية وتحفيظ القران الذي كان مستهدفا بشكل مخطط له في المشروع الاستعماري .

5/ التأثيرات الثقافية والسياسية للحج : كثيرا ما كانت مناسبة الحج تؤرق الحكام العامين الفرنسيين في الجزائر لأن ذلك يمنح فرصة للجزائريين للاحتكاك بالشعوب الأخرى ، وهو ما كان يشكل خطرا على المصالح الاستعمارية ، فالغياب المؤقت للحجاج هو بمثابة خروج عن السيطرة فيصبح أداة قابلة للتأثر خلال وجوده خارج الجزائر وبعد عودته قد يكون أداة لنشر الأفكار المعادية لأشكال الاستعمار ، كالأفكار المشرقية التي تدعوا الى الإصلاح أو أفكار الجامعة الإسلامية ، ونشاط الجمعيات الفكرية والسياسية كجمعية تركيا الفتاة ونشاط بعض الطرق الصوفية خاصة الطريقة السنوسية التي تعرف بالتشدد والجهاد وهو ما دفع السلطات الاستعمارية في فترات كثيرة الى التهويل من انتشار الأوبئة والأمراض في المشرق لتكون ذريعة لمنع الحج ، كما كان الحج محطة للترويج الشفهي للتيارات الفكرية والدينية المتداولة في المشرق العربي ، رغم أن هذا الأمر كان مراقبا من طرف الادارة الاستعمارية من خلال الإجراءات الإدارية الصارمة ، هذا التخوف أبانت

---

(2)الحاج موسى بن عمر، **القضايا الوطنية والعربية الإسلامية في منظور أعلام ميزاب (1902 -1962)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، 2007 -2008 ، ص122.

عنه التقارير الأمنية على وجود روايات شفهية ينقلها الحجاج بعد عودتهم الى الجزائر وتجد مكانا لها في المقاهي (1)

وهذا ما نلمسه في تصريحات الحكام العامون الذين أظهروا تخوفهم من مناسبة الحج التي كثيرا ما تنعكس سلبا على الوضع السلمي في الجزائر وهي محطة تسمح في نظرهم بإقامة الطرق الصوفية لعلاقات خارجية قد تضر بمصلحة الاستعمار ، ونظرا لوعي الحكام العامين بخطورة الحج كانوا يصدرون مناشير المنع وهو الأمر الذي حدث في عهد الحاكم العام "قريفي" حيث أصدر منشورا في 06جويلية 1880م وعبر من خلاله على ضرورة تقليص عدد الحجاج ومن ضمن ما جاء في المنشور مايلي : " تقليص عدد الحجيج الى مكة قدر الإمكان ، وبكيفية تمكن من إجهاض أية فرصة تسمح بنسج علاقات مع المحرضين اللاجئين الى البلدان الإسلامية" (2) ، فكانت بذلك مناسبة الحج محطة تمثل خطرا على المصالح الفرنسية ، فكان أغلب الحكام العامون يخشون مناسبة الحج لاعتبارات سياسية فنجد مثلا : الحاكم العام "دوقيدون" خلال الفترة مابين (1871 -1873)، لم يرخص للجزائريين بالتنقل لأداء فريضة الحج بحجة أن الجزائريين رجوعهم من الحج يشكلون خطرا على المؤسسات الاستعمارية ، وبهذا أصبحت مناسبة الحج في المخيال الاستعماري معبر من معابر الأفكار السياسية والإيديولوجية ، فمثلا دعت الهيئات الرسمية الفرنسية من خلال مراسلات حكامها في الجزائر كالحاكم العام "لوتو" سنة 1914م تمنع الحج وذلك لتجنب تأثر الحجاج بالدعاية العثمانية(3).

6/ الهجرات العلمية نحو الحواضر المشرقية والمغربية : تأثرت النهضة الإصلاحية في الجزائر بما كان يدور حولها من أفكار مشرقية ومغربية ، ويعود الفضل في ذلك الى الهجرة العلمية للجزائريين الى الحواضر المشرقية والمغربية ، واختارت جامع الزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب الأقصى والمراكز العلمية والدينية في بلاد الحجاز والشام ، كما ارتبطت النهضة الجزائرية بنظيرتها في المشرق والاحتكاك بأعلام مدارس الشرق وجامعاتها وهو ما أدى الى التجديد في مختلف المستويات

---

(1) محمد القورصو ، "إشكالية انتشار الصحافة المغاربية والمشرقية في الجزائر مابين (1920 -1954)، **مجلة أفكار وآفاق**، العدد 03، جانفي – جوان 2012، ص 28.

(2) اجيرون ، **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871 -1919)**، ج1، المرجع السابق ، ص 569.

(3) Pascal pautremat, op, cit, p 208

، ومن خلال هذه الهجرات استطاعت النخبة الجزائرية أن تؤثر وتتأثر في مختلف قضايا عصرها من خلال إسهاماتها العلمية والفكرية ، واستفادت من الحواضر العلمية التي شكلت الأرضية الصلبة في صقل موهبتها وإرادتها في تغيير الواقع الذي فرضه الاستعمار في الجزائر .

أ/ نحو جامع الزيتونة : يعد جامع الزيتونة من المراكز العلمية التي كان يقصدها الجزائريون بهدف التحصيل العلمي والديني ، ويمكن أن نرجع حركة الهجرة العلمية نحو تونس الى مجموعة من العوامل منها

- العامل الروحي : وجود شيوخ طرق صوفية مشهورين في تونس بل أن الزوايا الأم لأشهر الطرق الصوفية في الجزائر موجودة بتونس .
- العامل العلمي: وجود مؤسسات علمية عريقة كالزيتونة و الصادقية والجمعية الخلدونية [خ].

ساهمت عوامل أخرى في دفع حركة الهجرة نحو تونس عموما تمثلت في : العوامل السياسية والعسكرية تمظهرت في سلسلة القوانين القاهرة التي تسببت في مصادرة الأملاك والأراضي والملاحقات والتشريد والسجن وغيرها من مظاهر السياسة الاستعمارية يضاف اليها جملة الظروف الاجتماعية والثقافية التي انعكست على واقع الجزائريين سلبا من خلال انتشار مظاهر الجهل وتدني الأحوال الصحية بالمقابل كانت هناك انتشار لأخبار عن واقع تونس نتيجة لوجود روابط عرقية وحضارية

وتبرز الكثير من الدراسات التاريخية هذه المكانة التي جعلته مقصدا للكثير من طلبة العلم من المغرب بل إفريقيا ويمكن أن نشير الى ذلك من خلال ما ذكره الشيخ "محمد السعيد الزاهري" [بر]بقوله " إن جامع الزيتونة كان أشبه بخلية النحل في ذلك العهد الزاهر ، يشتهر بأكثر من شخصية

---

(1) خير الدين شترة، " الأثر الحضاري لجامع الزيتونة على النخبة الجزائرية" ،**مجلة الحقيقة** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 08 ، العدد 14، 2009، ص25 .

(2) ولد سنة 1317ه/ 1899م ، في قرية ليانة ببسكرة ، وفيها حفظ القران واستكمل دراسته الابتدائية على مشايخ الأسرة الزاهرية وعلى رأسها الشيخ" علي بن ناجي الزاهري" ، انتقل للدراسة الى جامع الزيتونة سنة 1917م ، أصبح من رجالات الحركة الإصلاحية ، أصدر جريدة الجزائر سنة 1925م ، جريدة "البرق" في سنة 1927م ، وكان رئيسا لجرائد أخرى كجريدة السنة سنة 1932م و"الصراط" سنة 1933م ،اشتغل بالتدريس في المدارس الحرة، من آثاره : الإسلام في حاجة الى دعاية وتبشير بالإضافة الى مقالات صحفية كثيرة، أنظر: صالح خرفي، **محمد السعيد الزاهري**، م،و،ك ، الجزائر ، 1985، ص 23.

علمية وأدبية تشد الرحال من الأقاصي ، ...فكان الجامع بذلك التفاتة وفية للتاريخ والتراث العربيين في أقطار ثلاثة تعاني من غزو دخيل وعدو مشترك ، كما كان الجامع همزة وصل للنهضة الأدبية الحديثة في المشرق والدعوة الإصلاحية المتجاوبة في أرجاءه، وما تراه في الجزائر من حركة العلم والأدب والإصلاح الديني، ...فكثير من رجال هذه الحركة قد تخرجوا من الزيتونة وأحرزوا شهاداتها العلمية "[1] ، ويضيف أيضا :" أنا مدين لكلية جامع الزيتونة ، فقد تخرجت فيها وأحرزت على شهادتها ...وما تراه في الجزائر من حركة العلم والأدب والإصلاح الديني هذه أيضا مدينة لجامع الزيتونة"[2]

تذكر احدى الدراسات التاريخية أن جامع الزيتونة استقطب الكثير من طلاب العلم الجزائريين في إطار هجرة فردية وجماعية ، الأولى بدأت مع أحد التلاميذ من الشرق الجزائري يدعى"عمر بن مبارك النموشي" من مدينة تبسة خلال السنة الدراسية 1876 -1877م ، ثم توالت الهجرة مع البعثة الميزابية سنة 1912م ، وقد سبقتها هجرة الشيخ "عبد الحميد بن باديس" خلال السنة الدراسية 1908 -1909 حيث حصل على شهادة التطويع سنة 1911م ، و قام بعدها بنشاط كبير من خلال حث الشباب على الهجرة الى جامع الزيتونة لاستكمال الدراسة ، وهو ما سمح بتكوين فئة متعلمة كان لها الفضل في بعث النهضة العلمية في الجزائر ، وتبنت الفكرة الإصلاحية لتكون قاعدة أساسية قامت عليها الدعوة الى الإصلاح بهدف مقاومة المشروع الاستعماري ، وأمام هذا النشاط كانت الادارة الاستعمارية تزداد تخوفا في كل مرة من الهجرة الجزائرية نحو تونس رغم أن طابعها العام كان علميا ، إلا أن التقارير الفرنسية كانت تضفي عليها الطابع السياسي الذي قد ينعكس سلبا على واقع الاستعمار في الجزائر[3]

ويبرز الشيخ "عبد الحميد بن باديس" فضل جامع الزيتونة في تكوينه في أحد مقالاته جاء بعنوان :" تونس العزيزة" ومما جاء فيه :" حقا إن لتونس هوى روحيا بقلبي لا يصارعه إلا هوى تلمسان أعرف ذلك من انشراح في الصدر ونشاط في الفكر وغبطة في القلب ، لا أحد مثلها إلا في

(1) خير الدين شترة ، ج1، ص252.

(2) نفسه ، ص 158.

(3) حبيب حسن اللولب ، "الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة وفروعه (1876 -1962)، **الحوار المتوسطي** ، العدد 15 -16، مارس2017،ص216.

ربوعها ...ومن نعم الله علي في العهد القريب أن ييسر لي التردد بين الخضراء والبهجة ، وقد كانت أخرهما في تونس ذات مظهر ممتاز ومغزى سام"[1] ، ويؤكد هذا الفضل ما جاء في دراسة "محمد صالح الجابري" : "ومن جامع الزيتونة تخرج العلماء الوافدون من الجزائر وظلت صلتهم بهذا المعهد العريق موصولة من جيل لأخر، ولم تفتر إلا بدخول الاستعمار الذي قطع الأواصر ، وهدم جسور العلم ، وأحكم الرقابة على الحدود لمنع التبادل الى أن جاء "عبد الحميد بن باديس" في مطلع القرن العشرين ، وقضى بالزيتونة أربع سنوات ثم عاد بعدها الى الجزائر بحملته الهادفة الى تنظيم البعثات الطلابية ونشر الوعي بوجوب الإقبال على العلم ، واضعا كل إمكانياته المادية والمعنوية لإقناع الآباء بإرسال أبنائهم للدراسة في تونس ، وإقناع الأبناء بضرورة..."[2] .

استفادت الحركة الإصلاحية في الجزائر من الرحلات العلمية نحو الحواضر التونسية وعلى رأسها جامع الزيتونة وهو ما نلمسه من خلال تتبع جهود الشيخ "عبد الحميد بن باديس" في بعث الحركية الثقافية والدينية مهدت لبروز الإرهاصات الأولى للحركة الإصلاحية في الجزائر، وهو ما نقرأه في احدى الكتابات جاء فيها : " زحفت من أولئك التلاميذ في ذلك العهد كتيبة جرارة سلاحها الفكرة الحية الصحيحة الى جامع الزيتونة لتكتمل معلوماتها ولتبني على تلك الفكرة الحية وذلك الأساس العلمي الصحيح بناءا علميا محكما ورجعت تلك الطائفة الى الجزائر فكان من مجموعها ومما تخرج بعدها من تلاميذ الأستاذ ومن تلاميذ جامع الزيتونة جنود الإصلاح وقادته"[3]

تعتبر هذه الرحلات من بين المحطات التي ساهمت في تكوين نخبة حملت على عاتقها مشروع إصلاح أوضاع الجزائريين التي عمل الاستعمار الفرنسي على تكريسها والتي تستهدف هويته التاريخية والإسلامية، ولنا من الأمثلة الكثيرة من نماذج النخبة التي نشطت في مجالات كثيرة دفاعا عن الخصوصيات الجزائرية منها: الشيخ "أبو اليقظان (ابراهيم بن عيسى)[1] وهو من ضمن الطلبة

---

(1) خير الدين شترة ، الأثر الحضاري ... ، المرجع السابق ، 156.

(2) محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس 1900 - 1962، ط1، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1983**، ص 335.

(3) جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، **سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، دار المعرفة ، الجزائر، 2009، ص 38.

(1) ولد بمدينة القرارة في 05 نوفمبر1888م تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم سافر الى تونس لإتمام دراسته بجامع الزيتونة سنة 1912م ، أصدر جريدة "وادي ميزاب"سنة 1926م ، توفي بمسقط رأسه سنة 1973م ، أنظر : أحمد توفيق المدني ، **حياة كفاح (مذكرات)**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط1، 1976، ص157 .

الذين تنقلوا الى جامع الزيتونة لمواصلة الدراسة سنة 1912م وساهم في تأطير البعثة الجزائرية نحو تونس سنة 1914م.

هناك من يعتبر أن بداية الهجرة الطلابية الى تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بأعداد قليلة كان من بينها : الشيخ الحاج سعيد بن يوسف اليسقني الذي عاد من تونس سنة 1871م وتولى التدريس في ميزاب وكان له دور في إعادة بث النهضة في المنطقة ، ثم تلت هذه الرحلة هجرات أخرى في شكل جماعي وفردي وتشترك في خاصية التطلع الى المعرفة والاحتكاك بشيوع العلم والثقافة [2]

من العلماء الذين درسوا بجامع الزيتونة وكان لهم دور ديني وثقافي نذكر الشيخ "المكي بن عزوز" الذي تلقى العلم على يد كبار علماء الزيتونة ، حيث أخذ القراءات السبع على الشيخ "البشير التواتي" والعلامة "عمر بن الشيخ" ومن شيوخه أيضا " الشيخ مصطفى بن علي رضوان" والشيخ " محمد الشاذلي بن صالح" والشيخ"أحمد بن خوجة" ، وكانت له اتصالات بشيوخ الزوايا في الجزائر مثل " محمد بن أبي القاسم الحسني" بالزاوية الرحمانية ببوسعادة وألف كتابا في ترجمة الشيخ بعنوان: " بروق المباسم في ترجمة الشيخ سيدي محمد بن أبي بلقاسم كما كانت له لقاءات مع الشيخ "علي الحفاف" مفتي المالكية في الجزائر [3]

كانت له مواقف سياسية مناهضة للاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال دعوته الى مقاطعة فرنسا اقتصاديا ، كما كان يدعوا الى ضرورة الأخذ بأسباب التحرر من كل أشكال الاستعمار ، ونتيجة لهذه المواقف تعرض الى الملاحقة من طرف الأمن الاستعماري ، وفي تونس لم تكن حلقاته تخلوا من التحريض ضد الاستعمار ، وهو ما دفع بالسلطات الفرنسية بفتح تحقيق ضده ، وبعد رحلته الى المدينة المنورة سنة 1912م ساهم في تأسيس "جمعية الشرفاء" التي قامت بحملة دعائية

---

(2) محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر...**، المرجع السابق، ص 20.

(3) بعلي حفناوي ، **الرحلات الحجازية المغاربية ، المغاربة الأعلام في البلد الحرام ، دراسة نقدية توثيقية ثقافية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ص262 .

مناهضة للاستعمار بتونس والجزائر ، وأمام تحركاته حاولت فرنسا ربط علاقات معه عن طريق قنصلها بتركيا إلا أنه رفض هذا العرض [1]

ومن رجال العلم الذين كانوا كثيري التنقل و الترحال نجد الشيخ "أبويعلى الزواوي" الذي هاجر الى تونس سنة 1893م ، كما كانت له رحلات نحو مصر والشام قبل سنة 1901م - كموظف في القنصلية الفرنسية الى نهاية سنة 1915م - ، ومع بداية الحرب العالمية الأولى هاجر من سوريا الى مصر ، كانت له إسهامات صحفية في سوريا في جريدتي "المقتبس" التي أسسها "محمد علي كرد" سنة 1908م، وجريدة "البرهان" التي أسسها "عبد القادر المغربي" بطرابلس الشام سنة 1911م ، ومن الأفكار التي نقلها متأثرا بدعوة الشيخ "محمد بن عبد الوهاب" واعتبرها من أهل السنة والجماعة ، وليست من الفرق الكلامية ، وأنهم أصحاب آراء في الإصلاح وليسوا مبتدعين دين جديد، أو من أتباع فرقة مخالفة لعقيدة أهل السنة، وهو ما عبر عنه ذلك في احدى مقالاته بعنوان: "الوهابيون سنيون وليسوا بمعتزلة كما يقولون هنا عندنا في الجزائر" [2]

ومن العلماء الجزائريين الذين زاروا الحواضر العلمية في تونس: الشيخ "عمر بن بريهمات" [3] الذي انتقل اليها في بداية القرن العشرين ، وكانت له لقاءات فكرية ودينية مع رجالات العلم

---

(1) علي الزيدي ، **الزيتونيون ودورهم في الحركة الوطنية التونسية 1904 -1945**، ط1، صفاقس ، تونس ، 2007، ص 212.

(2) خالد الجندي ، **شخصية الإمام محمد بن عبد الوهاب بين الباحثين والدارسين** ، دار المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص 290.

(3) ولد بمدينة الجزائر 03 ديسمبر سنة 1859م بمدينة الجزائر، تلقى ثقافة مزدوجة بالمدرسة العربية – الفرنسية تولى التدريس بالمدرسة الشرعية بالجزائر سنة 1886م كمدرس في القانون الفرنسي والفقه الاسلامي، يذكر المرحوم سعد الله أن هذه الشخصية ظهرت مرتين حيث كتب : 'ظهر عمر بريهمات على الأقل في مناسبتين الأولى سنة 1896م حيث أنشد قصيدة في استقبال الوزير "اميل كومس combes"(1835 - 1921) خلال زيارته للمدرسة الشرعية بالجزائر التي كان يدرس بها ، والثانية بعد نشره لمؤلفه الذي تناول فيه القانون الفرنسي ومقارنته بالفقه الاسلامي سنة 1908م" ، نال وسام الافتخار سنة 1896م ووسام التعليم سنة 1903م من مؤلفاته: النهج السوي في الفقه الفرنسوي ، صدر سنة 1908م – القانون الفرنسي والتربية المدنية الموجه لطلاب المدارس الشرعية ، صدر باللغة الفرنسية سنة 1908م – كتاب آخر بالاشتراك مع الشيخ " عبد القادر المجاوي" بعنوان: المرصاد في مسائل الاقتصاد صدر سنة 1904م ، توفي في فيفري 1909م ، للمزيد أنظر : أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ج 4، ص 527.و أيضا : Revue du monde musulman, 3 éme année ,n 04, avril 1909 , p 443- 444

والثقافة منهم العالم الجليل "سالم بوحاجب"[1] ، هذا الأخير الذي كان له دور في النهضة والحركة الوطنية في تونس ومن ضمن من حملوا فكر جامع الزيتونة الإصلاحي ، كما كانت للشيخ "عمر بن بريهمات" زيارة الى المدرسة الخلدونية فكان له لقاء مع مديرها العلامة "بشير صفر" واطلع خلالها [2] على المناهج التربوية المعمول بها بالمدرسة، وهناك من الجزائريين الذين هاجروا الى تونس وتقلدوا مناصب سياسية منهم "محمد السنوسي" الذي كان من علماء الزيتونة وتولى مهام تحير "الرائد التونسي" وبعد فرض الحماية على تونس كانت إسهامات في الحركة الوطنية التونسية [3]

وعن تأثيرات الأفكار الإصلاحية الوافدة من جامع الزيتونة يمكن أن نذكر احدى الشخصيات ذات الأصول الجزائرية والتي كان لأفكارها الإصلاحية صدى في الجزائر ، هو الشيخ "محمد الخضر حسين"[4] الذي كانت له لقاءات علمية في بعض المدن الجزائرية ، كانت في ثلاث رحلات : 1903 - 1904 - 1905، قام خلالها بجلسات علمية ومحاضرات في المساجد و الاطلاع على المكتبات ، وذكر ذلك في " مجلة السعادة" في 02 نوفمبر 1904م ، من خلال وصفه للقاءاته مع العلماء أمثال الشيخ "محمد بوقندورة" ، عبد الحليم بن سماية ، محمد بن شنب ، عبد القادر المجاوي ، محمد بن مصطفى بن خوجة وغيرهم ، كما زار مدن أخرى مثل: تبسة ، عين البيضاء ، قسنطينة ، باتنة ، وسوق أهراس[5] التي ذكرها في كتابه الرحلات ومما جاء فيه حول هذه الرحلة

---

(1) من أهم رجالات الإصلاح ، عمل أستاذا بجامع الزيتونة ، كان عضوا في لجنة الإصلاح للتعليم الزيتوني سنة 1898م ، توفي سنة 1923م.

(2) ولد في تونس سنة 1865م ، من أساتذة الزيتونة ، درس بالمدرسة الصادقية والمعاهد الفرنسية العليا فيما بعد ، ممن تأثروا بإصلاحات خير الدين التونسي ، دعا الى بعث الجمعية الخلدونية وإنشاء المدرسة الخلدونية والمدرسة الصادقية ، تقلد بعض المناصب الإدارية وشجع على إنشاء جريدة " الحاضرة" أنظر : البشير بن الحاج عثمان الشريف ، **أضواء على تاريخ تونس الحديث(1881 -1924)**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع ، تونس، 1981، ص 165.

(3) عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830 -1962)**، د،م،ج، الجزائر، 1993، ص 400.

(4) ولد بنفطة في 26 رجب 1293ه/ 23 جويلية 1876م ، من أسرة ذات أصول جزائرية ، التحق بجامع الزيتونة وحصل على شهادة العالمية سنة 1902م ، أصبح مدرسا بالزيتونة وأصدر مجلة "السعادة العظمى" سنة 1904م ، تبنت أفكار مجلة "المنار" المصرية ، هاجر الى تركيا سنة 1911م بسبب المضايقات الاستعمارية ثم انتقل الى سوريا سنة 1912م ، واستقر بعدها بالقاهرة التي توفي بها في 12فيفري 1958م ، أنظر: محمد مواعدة ، **محمد الخضر حسين ، حياته وآثاره** ، ط 2، الدار الحسينية للكتاب ، دمشق ، سوريا ، 1992، ص 10 - 11.

(5) محمد الصالح الجابري: **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1990 ، ص282.

:"...وعند مغيب الشفق توجهت الى مسجد لاغتنام فضيلة الجماعة ، وبعد أن قضيت الصلاة ، وتأهبنا للانصراف قام من الجماعة رجل تلوح على وجهه سمة أهل العلم ودنا مني ، وسلم علي سلام ذي المعرفة ، ثم مسك بيدي وتقدم بي الى محراب المسجد وأومأ لي بالجلوس ، ثم استدارت الجماعة على هيئة درس ، ورأيت في يد أحدهم سفرا ، فالتفت الى ذلك الفاضل وقلت له : هل لكم درس في هاته الساعة؟ فقل : نعم ، درس في التوحيد ، ولكن نريد أن نعوضه بمسامرة علمية معكم ، فجرت على بساط المسامرة مسائل بعضها في العبادة وبعضها في غير ذلك"[1]

وعن التواصل الثقافي للنخبة الجزائرية بالمهاجرين في تونس يمكن أن نطلع على ماكتبه "عمر بن قدور" على صفحات الجرائد التونسية في جريدة" المشير" التي كان يشرف عليها الشيخ "الطيب بن عيسى" حيث نشر مقالا أبرز من خلاله موقف الأهالي الرافض لقانون التجنيد الإجباري وهو المقال الذي جاء بعنوان: " الرفض الأخير لمشروع التجنيد في الجزائر" [2]

ومن المناضلين الآخرين الذين عبروا عن رفضهم للسياسة الاستعمارية "عمر راسم" الذي كتب في الجرائد التونسية مثل "التقدم" ،"مرشد الأمة" "المرشد" ، حيث نشر مقالا في جريدة "التقدم" سنة 1907م وهو من المقالات التي لقيت متابعة كبيرة والتي عبر من خلاله عن تطلعات الجزائريين واعتبرها المرحوم "سعد الله" رسالة مفتوحة الى رئيس الحكومة الفرنسية ، كما واصل رفضه للنياشين التي تمنحها الادارة الاستعمارية للجزائريين مقابل الخدمات والولاء واعتبرها قفز على مصالحهم وهو ما جاء في مقال له في جريدة التقدم سنة 1908م[3]

من الرحلات العلمية الى تونس نجد البعثة الميزابية في ماي 1914م ، التي أشرف عليها الشيخان "أبو اليقظان" و "الحاج عمر العنق" ، وضمت عشرة تلاميذ من أبرزهم : حمو بن عيسى المرموري" ، التابعين الى المدرسة الصديقية بتبسة التي أغلقت من طرف الاستعمار ، غير أن إقامة البعثة لم تتجاوز مدتها سنة نظرا لبعض الظروف التي دفعت بهم الى العودة سنة 1915م[4]

(1) علي الرضا الحسيني ، **موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، الرحلات للإمام محمد الخضر حسين** ، ط1، دار النوادر، سوريا ، 2010، ص 27.

(2) عمر بن قدور ، "الرفض الأخير لمشروع التجنيد الإجباري" ، **جريدة المشير** ، العدد 31، 25/ 06/ 1911، ص 02.

(3) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5 ، 235.

(4) نفسه ، ج 3، ص 273.

ساهم التكوين الزيتوني في صقل مواهب الطلبة الميزابيين فبرز منهم العديد من الشعراء والأدباء والكتاب والسياسيين أبرزهم "حمود رمضان" ، "محمد الثميني" ،"ابراهيم بن عيسى " المعروف بأبي اليقظان [1]، الشيخ صالح بن يحي ، ابراهيم أطفيش(أبو إسحاق) وغيرهم كثير ، كما كان لهم دور في الجانب السياسي و تجسد ذلك في تأسيس "جمعية تلاميذة جامع الزيتونة" سنة 1901م على رأسها كل من : عبد الرحمن الكعاك و الطيب بن عيسى ، وكان الهدف الأساسي منها الرد على الحملات التي حاولت الانتقاص من إسهامات جامع الزيتونة العلمي والديني . وبرزت جمعيات أخرى ذات طابع اجتماعي نقابي سنة 1910م حملت اسم :"جمعية الأخوة الجزائرية التونسية" في اسطمبول من طرف الشيخان "صالح الشريف" و"اسماعيل الصفائحي" وهم من طلبة وشيوخ جامع الزيتونة[2].

نشط الكثير من الطلبة الجزائريين في الزيتونة في المجال السياسي ، حيث أسسوا الجمعيات والنوادي كفضاء لممارسة نشاطاتهم المختلفة ، والتعبير عن مواقفهم من القضايا التي عايشوها ، ونذكر من هؤلاء الشيخ "الطيب بن عيسى" و"عثمان كعاك" اللذان كانا لهما دورا أساسيا في تأسيس " جمعية تلاميذة الزيتونة" سنة 1908م ، كما ظهرت نشاطات سياسية أخرى سابقة مع نخبة الرعيل الأول كما يسميها البعض من أمثلة"حسن القلاتي" و"علي باش حامبة" و"عبد العزيز الثعالبي"، الذين ساهموا في في ميلاد "منظمة الشباب التونسي، وتأسيس جريدة"التونسي" الناطقة بأفكارهم السياسية سنة 1907م، وكان لتنظيم الشباب التونسي دور في تأطير الإضرابات والمظاهرات التي دعت الى إطلاق سراح الجزائريين والتونسيين منها :إضراب 18 أفريل 1910و 13 ماي[3] 1910.

توحي بعض التقارير الفرنسية الى وجود شبكات أمنية فرنسية تتبع تحركات الجزائريين في تونس مثل التقرير الفرنسي المؤرخ في 14أوت 1914م الذي يشير الى وجود علاقة تواصل بين الزعيم

---

(1) كانت له إسهامات صحفية فكتب سنة 1913م أولى أعماله الصحفية "قوت الأرواح" تأثرا بالأعمال الصحفية التي كان يطلع عليها في تونس وهي التي حركت أحاسيسه الوطنية وألهبت نزعته تلك ماكان يراه على أعمدة صحافتها من نضال قومي وشعور وطني .

(2) خير الدين شترة، الطلبة ... المرجع السابق ، ص 1201.

(3) محمد صالح الجابري ، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس(1900 -1962)**، ط1، الدار العربية للكتاب، تونس ، 1983، ص 160.

التونسي "علي باش حامبة" ببعض الشخصيات الجزائرية مثل "الصادق دندان" كما يشير أيضا الى وجود نشاط يقوم بتوزيع جريدة "الاتحاد الاسلامي" على مستوى مدينتي"عنابة وقسنطينة" وهو ما اعتبرته الادارة الاستعمارية من النشاطات التي تدخل ضمن أهداف اللجنة السرية للجامعة الاسلامية بالجزائر (1)

ب/ نحو المغرب الأقصى : ساهمت الكثير من العوامل في هجرة الطلبة الجزائريين الى جامع القرويين فبالإضافة الى عامل طلب العلم والظروف السياسية التي فرضها الاستعمار كانت هناك روابط أسرية بين العائلات الجزائرية والمغربية ، اضافة الى المكانة العلمية التي كان يتمتع بها جامع القرويين نظرا لعناية ولاة المغرب بأهل العلم ، وارتبطت الهجرات العلمية نحو المغرب بأسماء لعلماء الجزائر منذ القرن 11م / 05ه وتهمنا الفترة المرتبطة 18م -19م التي يمكن أن نذكر منهم : محمد بن الكماد بن أحمد القسنطيني (ت 1704م) استقر بمدينة فاس واكتسب شهرة كبيرة بين علمائها وفي نفس الفترة رحل عبد الرزاق بن "ابن حمادوش (ت 1747م) الى المغرب بين سنتي (1743 -1744 م) اشتهر بكتابه " لسان المقال في البناء عن النسب والحسب والآل " ، كانت رحلة أخرى في القرن الثامن عشر ارتبطت بالعالم " التلمساني عبد الرحمن بن أحمد المنجري الادريسي " عرف بلقب الفاسي نظرا لمكوثة الطويل في فاس ومن الجزائريين الذين هاجروا الى المغرب لطلب العلم خلال القرنين (18 -19) أحمد التيجاني بن محمد بن المختار بن أحمد الشريف ، رحل الى فاس سنة 1761م ،وعرفت الهجرة نحو المغرب أكثر تزايدا خلال القرن 19م (2) .

وقد يعود ذلك لطبيعة الظروف التي أوجدها الاستعمار الفرنسي ومن أشهر هؤلاء : الحاج الدوادي (1854م) ومحمد سعيد بن محي الدين بن مصطفى الحسني (ت 1861) ، الراشدي الطيب بن المختار (ت 1868م) ، أحمد الأغريسي (1836 - 1889) ، الشارف بن تكوك

(1) A.N.T, série E, carton 550/30/15 Dossier n : 110 , p 02

(2) لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد الطلبة الجزائريين الذين تابعوا دراستهم في جامع القرويين ، غير أن بعض الدراسات التاريخية كدراسة "خير الدين شترة" و"عمار هلال" تقدمان بعض الإشارات حول المهاجرين الجزائريين نحو المغرب الأقصى يمكن أن نذكر منهم :"الطيب الراشدي(ت 1868م)، "ابن تكوك الشارف بن الجيلاني"(1803 -1890)، الذي أسس زاوية سنوسية في بوقيرات - - بمستغانم ، للمزيد يمكن الرجوع الى : عمار هلال ،"العلماء الجزائريون في فاس بين القرنين العاشر والعشرين الميلاديين(14/4ه)، **مجلة الدراسات التاريخية** ، العدد 09، الجزائر ، 1995، ص 40.

(1803 - 1880) ، الأغريسي محمد بن عبد القادر – عبد الرحمن المجاجي، العربي الشلفي أبو عبد الله المشرفي ، والشيخ "علي بوطالب" (1825 - 1909) الذي هاجرت عائلته الى المغرب الأقصى سنة 1843م نتيجة الظروف التي أوجدها الاستعمار ، ومكث بها مدة أكثر من 12سنة ، ثم انتقلوا الى سوريا بعد انتقال الأمير عبد القادر اليها سنة 1855م واستقروا بها الى غاية 1877م تاريخ عودته الى الجزائر ، حيث حمل معه أفكارا مناهضة للاستعمار من خلال نشره للأفكار التحررية ، ونظرا لتمسكه بهذا المبدأ ورفضه لكل الإغراءات من طرف الادارة الاستعمارية التي حاولت استمالته بالمناصب ، قامت السلطات الاستعمارية بمصادرة ممتلكاته ونفيه الى المغرب الأقصى سنة 1878م، ويعود الى الجزائر مرة أخرى سنة 1884م لكن يتم القبض عليه ونفيه مرة أخرى الى المغرب الأقصى [1]. وهناك شخصية أخرى كان لها دور في نقل مظاهر الظلم الاستعماري والاحتكاك بدور العلم والعلماء المغربية تمثلت في شخصية "أبو حامد المشرفي" [2](ت 1895) الذي انتقل الى المغرب الأقصى سنة 1844م ودفعته الى ذلك الأوضاع التي ألت اليها الجزائر نتيجة السياسة الاستعمارية المطبقة ، وعن ذلك كتب مايلي: " اعلم أن النصارى اشتدت صولتهم وكثرت اذايتهم وعظمت شوكتهم ، وهالتنا غزواتهم وفجعتنا روعته ، فررنا بالحريم للجبال وتركنا وراءنا قوت العيال ، وتحصنا بالأعراب المسلمين ، وقلنا في زعمنا أسندنا ظهورنا لإخواننا المؤمنين ، ...فالنهار حرب معهم ورحيل وعسات تحرس من الجميع في الليل ، فان مروا بموتانا مثلوا بهم وتبعوا جرحانا فادفنوا عليهم وهتكوا حرمة الحريم ، ..." [3].

(1) محمد السعيد قاصري، "الحاج علي بوطالب المعسكري ودوره في التحالف العثماني - الألماني - المغربي ضد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا"، **مجلة عصور** ، المجلد 11، العدد 2، مخبر البحث التاريخي ، جامعة وهران 01، الجزائر، ص 402 وما بعدها .

(2) هو العربي بن عبد القادر بن علي المشرفي ، ترجح المصادر التاريخية أنه ولد سنة 1818م بقرية الكرط بمعسكر ، تلقى تعليمه الأول في بيت عائلته ، ثم التحق بكتاب بلدته الكرط لحفظ القران الكريم ، انتقل بعدها الى معسكر وتتلمذ على شيوخها ، ثم غادر الى مستغانم وأخذ حصة من العلم على يد شيوخها وعلمائها ، وانتقل بعدها الى تلمسان ودرس على يد الكثير من العلماء منهم الحاج الداودي التلمساني ، ثم غادر الى وهران سنة 1824م ، ترك العديد من المؤلفات في الدين والتاريخ وغيرها ، توفي سنة 1895م ، أنظر: عادل نويهض ، المرجع السابق ، ص 304.

(3) محمد السعيد قاصري، "أبو حامد العربي المشرفي الجزائري وتراثه المخطوط بالمغرب الأقصى"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية** ، المجلد 22، العدد 2، الجزائر ، ص 132وما بعدها .

من خلال هذا النص يصور لنا المظالم الاستعمارية التي دفعت به ومن معه الى الهجرة نحو المغرب ، واثر وجوده بالمهجر لم يحظ في البداية كغيره من الأشراف بمزيد من الاهتمام ، وتم تعيينه في منصب تدريس الصبيان ، بعد أن كان يطمح الى التدريس في جامع القرويين ، وعبر عن هذا الامتعاض بقصيدة شعرية جاء في بعض منها :

وكنا أهل ثروة في القوم ولنا شأنا عاليا في السوم

لنا أصول وعقار ولنا جاه زانه وقار

وهجرنا العقار والوقارا وتركنا الحائط والجدارا

وفررنا بالدين نحو المسلمين ونبذنا السكنى من برا المجرمين

وجئنا واستوطنا أرض فاس حمدنا الله بلا قياس

فمرحبا بالفقر فخر الأنبيا ولكن ضرنا لسان الأغبيا (1)

ويمكن اعتبار الشيخ عبد القادر المجاوي من أهم العلماء الجزائريين الذين هاجروا الى المغرب لسعة تأثيرهم ومآثرهم في النهضة الجزائرية ، استقر في طنجة ثم تيطوان فالقرويين ، ونظرا لمكانته العلمية عين في منصب التدريس بجامع القرويين، وأشاد بجهوده وفضله أحد طلبته "أحمد بن حسون الوزاني" أحد أكبر مشايخ وقضاة فاس بقوله: "...له ذهن يكشف الغامض الذي يخفى ويعرف رسم المشكل وان كان قد عفى، أبصر الخفيات بفهمه وقصر فكره على خاطره ووهمه فجاء بالنادر، وتلون في حلل الكلام الطويل والموجز مع جمعه لأوصاف المكارم التي لم تنادمه في تعاطيها منادم ولم يؤازره فيها بحر زاخر ولا قمر زاهر" (2) وبعد عودته الى الجزائر عين مدرسا بالمدرسة الكتانية ثم نقل الى المدرسة الثعالبية بالجزائر العاصمة .

ج/ نحو الأزهر الشريف:

رحل الكثير من الطلبة والعلماء الجزائريين نحو مصر خلال القرن الثامن عشر لطلب العلم ، وكان جامع الأزهر قبلة لهؤلاء نظرا للمكانة العلمية التي عرف بها خلال هذه الفترة ، حيث درسوا ودرسوا بها وكانت هذه الهجرة اثر موسم الحج خاصة ، فمنهم من استقر بها بعد عودته

(1) محمد السعيد قاصري، المرجع السابق، ص132 وما بعدها.

(2) الحفناوي، المصدر السابق ، ص 446.

من أداء فريضة الحج ومنهم من كان يقيم لمدة معينة ، ونتيجة لعددهم الكبير بجامع الأزهر خصص لهم رواق خاص سمي برواق المغاربة ، وكانت الأوقاف التي يساهم فيها التجار المغاربة سندا ماديا لاستمرارهم في أداء مهامهم العلمية ومواصلة دراستهم ، وهو ماكان له دور ايجابي في تنشيط الحركة الثقافية والسياسية وغيرها من المجالات في مصر خلال هذه الفترة ، ويمكن أن نذكر بعض العلماء الذين ساهموا في هذه الحركة مثل: الشيخ حسن الجزائري الرومي والشيخ محمد بن علي الجزائري القاسمي ، وأبوراس المعسكري ، كما عرف القرن التاسع عشر بروز شخصيات علمية عرفت شهرة كبيرة في الأوساط العلمية في مصر منهم : الشيخ علي بن الأمين الجزائري ، و الشيخ أرزقي الشرفاوي الذي أطلق عليه اسم "الأزهري" وتحصل منه على الشهادة العالمية ومنها تفرغ الى مهنة التدريس .

و يعترف بالمستوى العالي للمتخرجين من المعاهد الاسلامية كالأزهر الشريف "محمد بن رحال"بقوله: "إن المعلمين والمدرسين الذين تكونوا محليا يبدون عجزا تاما أمام هؤلاء على جميع المستويات ، وحتى المثقفين الجزائريين الذين يعملون في الادارة الفرنسية كالأئمة و المفاتي لم يكن لهم تأثير مقارنة بالمثقفين الذين تخرجوا من المعاهد الاسلامية بالبلدان العربية ، وهو مظهر من مظاهر تأثر الجزائريين بها (1)

تذكر بعض الدراسات التاريخية أن الرحلات العلمية نحو جامع الأزهر بدأت بشكل شبه منظم مع بداية القرن العشرين ، ويمكن أن نقرأ موقف الادارة الاستعمارية من الهجرات العلمية نحو جامع الأزهر ما جاء على لسان أحد خبرائها العسكريين بقوله :" إن طلابنا الذين التحقوا بالجامع الأزهر بالقاهرة لم يستفيدوا من تكوينهم وقد ضيعوا أوقاتهم ، ففقدوا بذلك عواطفهم الفرنسية ، وهذا من خلال ما أخذوه من مصر والجامع الأزهر ، واندماجهم بعد عودتهم بالأوساط الإصلاحية ، إذ أصبح أغلبهم يعملون على خدمة التعليم العربي ومحاربة التخلف وبدع رجال الطرق الصوفية الذين ساهموا بقدر كبير في تنويم العوام بخرافات وبدع"(2)، وتخوفت كثيرا من تكوين الطلبة في الأزهر بعد رجوعهم الى الجزائر ، فهم يحملون الى جانب أفكار النهضة السياسية

---

(1) عمار هلال ، **الهجرة** ... المرجع السابق ، ص 193.

(2) عبد الرزاق عطلاوي، **الرحلات العلمية وأثرها في الحركة الإصلاحية الجزائرية** ، المرجع السابق، ص103 .

والجامعة الاسلامية مشروع نهضة عربية ، وهو الأمر الذي تؤكد عليه المراسلات المتبادلة بين الإداريين والعسكريين التي كانت تؤكد على ضرورة فرض رقابة صارمة على تحركات هؤلاء ، ظهر مع إصدار الادارة الاستعمارية قانون يهدف الى منع الهجرة تمثل في قانون **15** جويلية **1914**م ويقضي بإلغاء رخص السفر الى الخارج [1]

من أوائل المصلحين الذين تلقوا تكوينهم الإصلاحي في مصر "صالح بن مهنا" (1854 - 1912) الذي التحق بالأزهر سنة 1863م ، درس على كبار العلماء أمثال : الشيخ "محمد عليش" وبعد عودته الى الجزائر مارس مهنة التدريس بقسنطينة [2] ، وفي مطلع القرن العشرين كانت هناك هجرة واسعة ومنظمة الى جامع الأزهر من أبرزها هجرة الشيخ "المولود الحافظي" الذي انتقل الى القاهرة سنة 1904م ، و استمر في دراسته بالأزهر مدة 20 سنة درس خلالها العلوم الشرعية على علماء كبار أمثال : "محمد بخيت المطيعي" قاضي الإسكندرية ، دون أن ننسى الشيخ "محمد الشرفاوي" (1880 -1945) الذي التحق بالأزهر ونال منه إجازة التدريس والشهادة العالمية سنة 1921م كما عرفت خلال نفس الفترة هجرة شخصية علمية أخرى "المولود بن محمد عمر الزريبي"(1897 -1925)، التحق بجامع الأزهر وبعد أن أكمل دراسته عاد الى مسقط رأسه لممارسة مهنة التدريس ثم انتقل الجزائر العاصمة [3]، ومن طلبة العلم الميزابيين في المشرق "صالح بن عمر داود"(1887 -1945)، وهو من كبار علماء الاباضية ، تنقل مرتين لأداء فريضة الحج ، وكان من رواد الأزهر وحضور دروس علمائها والاستفادة من نقاشاتها العلمية ، ولم تتوقف إرادته عند هذا الحد حيث زار بلاد الحجاز وأخذ عن علمائها ، ويختم تنقلاته ببناء معهد للعلوم الشرعية والعربية في بني يزقن [4]

أمام هذه الهجرات نحو مصر والمدفوعة بمجموعة من العوامل ، أصبح هذا الواقع يهدد مشروع الاستعمار في الجزائر ، وعليه قامت الإدارة الفرنسية بتتبع تحركات الطلبة المقيمين في المراكز

---

(1) عمار هلال ، **الهجرة** ...المرجع السابق ، ص 185.

(2) سليمان الصيد ، **صالح بن مهنا القسنطيني ،** ط1، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1983 ، ص 38.

(3) خير الدين شترة ، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة(1900 – 1956)** ، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع ،الجزائر ، 2009، ص 318.

(4) عمار هلال، **العلماء الجزائريون في البلدان العربية والإسلامية فيما بين القرنين (19 -20)** ، د.م.ج، الجزائر، 1995، 60.

العربية الإسلامية كتونس والمغرب الأقصى ومصر ، من خلال وضع بطاقة بيانات لكل طالب تتضمن كل التفاصيل المتعلقة بحياة المهاجر وطبيعة تكوينه الفكري والسياسي ، وهو ما أشارت إليه احدى الوثائق الأرشيفية التي توضح أسماء الطلبة الدارسين بمصر ، ويذكر الباحث " محمد الأمين بلغيث" الذي تناول الوثيقة بالدراسة :"أن أول ما عملته عيون المخابرات الفرنسية بالقاهرة أنها كونت لكل طالب جزائري ملفا كاملا عن حياته وقبيلته وسلوكه واتجاهه الفكري والسياسي"(1)

د/ الى الشام و الحجاز :

د -1/ الحجاز : كان للوسط الديني والثقافي في بلاد الحجاز أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين انعكاسات ايجابية على واقع الجزائر ، وذلك من خلال الأفكار التي حملها العلماء الجزائريين المهاجرين الذين حملوا فكرة الإصلاح أو عن طريق أفكار شيوخهم هناك ، وعن هذا التأثير يقول الشيخ محمد البشير الإبراهيمي:" وان هذه الفئة التي رجعت من الحجاز بالهدي المحمدي الكامل قد تأثرت بالإصلاح تأثرا مستمدا قوته وحرارته من كلام الله وسنة رسوله مباشرة، ولم تكن قط متأثرة بحال غالبة في الحجاز ، إذ ذاك لم يكن في ذلك الوقت بأن يذكر في الحجاز إلا في مجالس محدودة وعند علماء محدودين"(2).

تعتبر رحلة الشيخ "حمدان لونيسي" سنة 1908م من أشهر الرحلات خلال الفترة التي عاش فيها ، وهو العالم الذي أخذ العلم عن العديد من العلماء الأجلاء من أمثال الشيخ العلامة" عبد القادر المجاوي" كما نهل عن الشيخ "أحمد الأخضري بوطالب" ، والشيخ المكي سعد البوطالبي ، وعن الشيخ "محمد بن عيسى الشاذلي القسنطيني" وكذا الشيخ السعيد بن داود الزموري ، مارس التدريس للحديث النبوي بالحرم المدني وأجازه علماؤها كالعلامة "محمد فاتح الظاهري" ، وحظر دروسه الشيخ "عبد الحميد بن باديس" بعد رحلته الى الحج سنة 1912م ، كما كان يحظر دروسه الشيخ" خضر الشنقيطي" وأخذ عنه العلم الكثير من العلماء كالشيخ"محمد العربي التباني الواحدي السطايفي الجزائري، والشيخ "بن منصور بن دايخة الجزائري "وأصيل مدينة توقرت الشيخ "أحمد

---

(1) محمد الأمين بلغيث ، **تاريخ الجزائر المعاصر – دراسات ووثائق** – ط 2، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007، ص 101 - 102.

(2) عامر علي العرابي، **الإمام عبد الحميد بن باديس ومنهجه في الدعوة من خلال آثاره في التفسير والحديث**، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 1994م، ص 32.

بن العربي جاري" ، والشيخ"محمد بن الصالح الجودي من تونس، والشيخ" محمد الزمزمي بن جعفر الكتاني من المغرب الأقصى.

ويبدوا من خلال ما ذكره الشيخ العلامة "محمد الخضر حسين سنة 1904م بعد زيارته للجزائر " عن الشيخ" لونيسي" أنه كان يزور تونس ويعقد لقاءات مع أعلامها ومما قاله: " والتقينا بأشهر علمائها – قسنطينة - الشيخ حمدان بن الونيسي ، الذي كان زار الحاضرة من عهد قريب"[1]، ونظرا لمكانته العلمية اعترف له بذلك المدرسون الرسميون ، والكثير من أئمة قسنطينة ، ويشركونه في مختلف النشاطات ، كما كانت له علاقات بالكثير من علماء الجزائر والوافدين عليها ، ومن هؤلاء مثلا : الشيخ "سليمان الباروني" صاحب جريدة "الأسد الاسلامي" التي أنشأها بمصر سنة 1906م ، وصدرت منها ثلاثة أعداد فقط، وكتب إليه الشيخ "لونيسي" بيتين يقول فيهما :

إذا الأسد الاسلامي لله دركم بجامعة الإسلام ناشط بتبيان

وفاخر بعقل في المصالح وادخر أجورا بها في الحشر تأبى لحسبان

ويجيبه الباروني بأبيات يصف فيها العالم "حمدان لونيسي" يقول فيها :

فأنت أخ والناس في الدين إخوة وهل مذهب الإنصاف هجري لإخواني

علمنا من الأيام سوء انقسامنا فبالاتحاد الفوز يا عين إنساني

أسافر كيما ألتقي بأجلة لهم من سمو الفكر حظ كحمدان[2]

ومن العلماء الجزائريين الذين نالوا شهرة من خلال رحلتهم العلمية نحو الحجاز تذكر الكتب التاريخية رحلة الشيخ" محمد العربي التباني السطايفي الذي أخذ العلم عن الشيخ"حمدان لونيسي" وعن الشيخ "أحمد محمد الشنقيطي" والشيخ" عبد العزيز الوزير التونسي" وغيرهم ، ترك الكثير من الآثار أشهرها: مختصر تاريخ دولة بني عثمان ، خلاصة الكلام في المراد بالمسجد الحرام....الخ[3] .

ومن العلماء الآخرين الذين قصدوا برحلتهم بلاد الحجاز الشيخ "العربي بن عبد الله المعسكري المعروف بأبي شنتوف ، جاء ذكره للمدينة المنورة في قوله: "...والإشارة في رجوعنا من مكة الى

---

(1) محمد حمدان بن أحمد الونيسي القسنطيني ، **فتح اللطيف الخبير في جواز التغزير بالمال وفيه والحكرة والتسعير**، تح: لحسن بن علجية ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2018، ص 37.

(2) محمد حمدان بن أحمد الونيسي القسنطيني ، المرجع السابق ، ص 38.

(3) بعلي حفناوي ، المرجع السابق ، ص 475.

المدينة ، الى الروحانية الذاتية ...، فهي مجمع الحقائق الملكية و الملكوتية...،والوصول الى المدينة وصول الى البقاء..."[1] ، ومن الشيوخ العلماء الذين قصدوا الحجاز لطلب العلم وتعليمه " محمد بن أحمد بن عزوز البرجي قصد الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج مع مجموعة من تلاميذه منهم: "علي بن عمر الطولقي" ، صاحب زاوية طولقة ، و" عبد الحفيظ الخنقي" صاحب زاوية خنقة سيدي ناجي ، و"مبارك بن خويدم" ، وكان الشيخ من أتباع الطريقة الرحمانية ، ومن ضمن الرحلات الأخرى نجد رحلة " أحمد أمين بن عزوز المدني" سليل أسرة بن عزوز من الجنوب الجزائري ، وتلميذ الشيخ "أبي القاسم الهاملي" [2]، ولد في نفطة سنة 1277ه/ 1860م ، تولى التدريس بالحرم النبوي كما أشرف على أوقاف زاوية الهامل بالمدينة المنورة [3]

واشتهرت شخصية أخرى بوزنها العلمي والديني تمثلت في شخصية الشيخ " المكي بن عزوز" (1854 -1916) الذي كان يلقب بالنفطي نسبة الى نفطة بتونس ، انتقل الى جامع الزيتونة وزار الجزائر في الكثير من المرات ، كانت له اتصالات بشيخ زاوية الهامل ببوسعادة ، وألف كتابا في ترجمته بعنوان : "بروق المباسم في ترجمة الشيخ سيدي محمد بن أبي بلقاسم" ، كما ترك مؤلفات أخرى مثل : الرحلة الجزائرية الهاملية ، تهذيب التفاسير القرانية ، وكانت له مواقف معادية للاستعمار من خلال دعوته للجزائريين الى الجهاد ، فهو ينتمي الى الطريقة الرحمانية التي تعتبر من أكثر الطرق الصوفية ثورة ضد الاستعمار ، ونظرا لذلك كان الاستعمار الفرنسي يتتبع تحركاته ، لوجود عدد كبير من أتباعه وتأثرهم باراه ، فحاول اعتقاله بضواحي بسكرة لكنه فر نحو تونس.[4]

---

(1) العربي بن عبد الله المعسكري ، **الحقيقة والمجاز في الرحلة الى الحجاز**، تح: مخلوفي ميلود ، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية ، 2011، ص 259.

(2) هو محمد بن أبي القاسم بن ربيح بن محمد بن عبد الرحيم أبو عبد الله الشهير بالهاملي، ولد في شهر رمضان 1239ه/1823م بالحامدية بالجلفة ، بدأ تعلمه بحفظ القران الكريم في سن السابعة ، انتقل الى زاوية سيدي علي الطيار بجبال البيبان سنة 1253ه/1837م، ثم رحل الى زاوية سيدي بوداود بأقبو ، تلقى بها علوم الفقه والفلك وعلم الكلام والمنطق والتفسير ، دامت إقامته بها خمس سنوات ، أسس زاوية الهامل سنة 1863م، ودرس بها الى غاية وفاته يوم 02 محرم 1315ه/ 1898م أنظر: أبوالقاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج04، ص 161.

(3) على حفناوي ، المرجع السابق ، ص 456.

(4) محمد علي دبوز ، نهضة الجزائر، المرجع السابق ، ص 146.

ومن العلماء الذين هاجروا الى الحجاز خلال القرن العشرين وكان لهم دور كبير في تبلور النضال الوطني الشيخ " محمد بن يوسف أطفيش" (1820 -1914) ، الذي زار بلاد الحجاز مرتين الأولى كانت سنة 1290ه/ 1873م ، أقام بها مدة سنة كاملة ، ونظرا لسعة اطلاعه وتأليفه الكثيرة أصبح يلقي دروسا في الحرم المكي ، يحضرها الكثير من علماء الحجاز في عصره مثل : "رحمة الله الهندي" صاحب كتاب "إظهار الحق والمناظرة الكبرى" ، والشيخ " محمد تقي الدين" صاحب كتاب "الفتوحات المكية" ، وكانت له رحلة أخرى سنة 1303ه/ 1866م .

ومن رجال الإصلاح الذين كان لهم دور كبير في انتشار الوعي الثقافي والسياسي في الجزائر نجد الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي"[1] الذي هاجر الى المشرق العربي سنة 1912م ، وواصل دراسته في المدينة المنورة ، وأخذ العلم على شيوخها وعلى رأسهم الشيخ "محمد العزيز التونسي" والشيخ " حسين أحمد الفياض" والشيخ" محمد عبد الله زيدان الشنقيطي" وغيرهم ، لكنه تأثر بشيخين عن باقي الشيوخ ، ويذكر ذلك في معرض حديثه عن ظروف تعليمه في الحجاز حيث يقول: " ...و لم أجد علما صحيحا إلا عند رجلين هما شيخاي : الشيخ محمد العزيز الوزير التونسي ، والشيخ "حسين أحمد الفيض أبادي الهندي " فهما - والحق يقال - علمان محققان واسعا أفق الإدراك في علوم الحديث وفقه السنة ..."[2]، ويذكر الشيخ "البشير الإبراهيمي" أن مرحلة وجوده بالحجاز كانت من ضمن المراحل الهامة في صقل موهبته العلمية والثقافية ، وهو ما انعكس إيجابا على واقع النهضة الإصلاحية في الجزائر وهو ما عبر عنه بقوله: "...وأشهد الله أن تلك الليالي من سنة 1913م هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

---

(1) هو محمد البشير الإبراهيمي بن محمد السعدي ، ولد في 14 شوال 1306ه الموافق ل 13 جوان 1889م، بقبيلة أولاد براهم بقرية رأس الوادي بسطيف، قام على تربيته وتعليمه عمه " محمد المكي الإبراهيمي" في بداية نشوءه ، ونتيجة لتفوقه العلمي والديني أجازه للتدريس ، وفي سنة 1911م ، هاجر الى المشرق العربي بهدف طلب العلم والمعرفة ، وفي سن الواحد والعشرين اتجه الى المدينة المنورة ، بعد أن سبقه والده "السعدي الإبراهيمي" ، وأخذ على علمائها الأكابر ، وتردد على كبريات مكتبات المدينة كمكتبة شيخ الإسلام"عارف حكمت" ومكتبة السلطان محمود وغيرها من المكتبات الأخرى العامرة بالكتب والمخطوطات الفقهية، وكان يلقي الدروس على المهاجرين في المسجد النبوي ، وكانت له لقاءات دامت ثلاثة أشهر مع الشيخ "عبد الحميد بن باديس" خلال موسم الحج سنة 1913م، والتي نتج عنها تأسيس جمعية العلماء المسلمين فيما بعد ، وفي سنة 1916م رحل الى الشام بعد قيام الدولة العثمانية بترحيل سكان المدينة الى سوريا والأناضول بسبب الحرب العالمية الأولى ، وبعد تسع سنوات من الغياب عاد الى الجزائر سنة 1920م ، أنظر: بشير فايد ، المرجع السابق ، ص 119.

(2) مجموعة من المؤلفين، **الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه** ، ط2، دار الأمة ، الجزائر ، 2012، ص 15.

، والتي لم تبرز للوجود إلا في سنة 1931م"[1]، لينتقل الى سوريا خلال الحرب العالمية الأولى ، عين خلالها أستاذا للأدب العربي في المدرسة السلطانية ، وخلال إقامته بالحجاز تأثر بالأفكار الإصلاحية التي دعا اليها الشيخ"جمال الدين الأفغاني"و"محمد عبده" ، وكانت لهذه الهجرة أثار ايجابية على واقع الجزائريين من خلال الدعوة الى التمسك بالانتماء العربي الاسلامي في أبعاده الفكرية والسياسية[2].

ورغم بعده عن الجزائر لسنوات إلا أنه كان متعلقا بما يحدث من وقائع فيها ، ومما قاله في هذا الصدد وهو يوجه حديثه الى الجزائر : " لا تنسي أنني كنت لك من عهد التمائم الى عهد العمائم ، ماشغلت عنك إلا بك ، ولا خرجت عنك إلا عائدا إليك " ويضيف : " خطت الأقدار في صحيفتي أن أفتح عيني وأنت موثقة ، فهل في غيب الأقدار أن أغمض عيني فيك وأنت مطلقة؟ ، ويقول أيضا: " لقد كتبت الأقدار علي ألا أملك من أرضك الطاهرة شبرا ، فهل تكتب لي أن أحوز في ثراك قبرا"[3] ، وفي نفس الاتجاه الإصلاحي نجد الشيخ "الطيب العقبي"[4] الذي انتقل الى الحجاز سنة 1895م ، ومن الأحداث التي عايشها هناك "الثورة العربية" ، واتهمته الحكومة التركية بدعمها ومساندتها وكانت سببا في نفيه الى تركيا ، وعاد مرة أخرى الى مكة ، وأوكلت له مهمة إدارة جريدة "القبلة" و"المطبعة الأميرية"[5]

د -2/ الشام : عرف القرن التاسع عشر هجرة الكثير من العلماء والطلبة نحو بلاد الشام ومن هؤلاء الذين قصدوا سوريا وكانت لهم تأثيرات ثقافية وسياسية على الجزائر،مثل الشيخ "محمد المرتضى الحسن الجزائري"(1872 - 1901) الذي تخرج على يديه الكثير من الطلبة ، ومن العلماء الذين ارتحلوا في طلب العلم في بداية القرن العشرين " المبارك محمد بن محمد الجزائري" الذي

---

(1) محمد البشير الإبراهيمي، **في قلب المعركة**، جمع وتعليق أبو القاسم سعد الله ، دار الأمة ، الجزائر، 2007، ص 230.

(2) محي الدين صابر، "محمد البشير الإبراهيمي والدعوة القومية "، **مجلة الثقافة** ، العدد 87، ماي - جوان، 1985، الجزائر ، ص 109.

(3) عادل نويهض، **الأعمال الخاصة بالجزائر، البشير الإبراهيمي عظيم من الجزائر**، دار الأبحاث ، الجزائر ، 2012 ، ص 33.

(4) ولد سنة 1888م بسيدي عقبة ببسكرة ، سافر وعائلته الى المدينة المنورة وعمره 06سنوات ، وهناك حفظ القران وتعلم فنون اللغة العربية والفقه والتوحيد ونحوها ، خدم القضية العربية والجامعة الاسلامية ، وكتب عشية الحرب العالمية الأولى في قضايا الدين والسياسة ، تعرض للاعتقال من طرف السلطات العثمانية لاشتباهه في تعاونه مع الشريف حسين ،

(5) صالح خرفي ، **صفحات من الجزائر، دراسات ومقالات من 1962 -1972**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1973، ص 283.

هاجر مع أبيه الى دمشق ، ومنهم أيضا " محمد التهامي شطة" الذي كان من دعاة الإصلاح الاسلامي ، أنشأ جريدة " المهاجر" بدمشق سنة 1912م ثم جريدة " الاتحاد الاسلامي" سنة 1915م، ثم انتقل الى تركيا أين كانت له مواقف سياسية قدم من خلالها صورة عن واقع الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما عبر عنه على صفحات جريدة المهاجر.

ومن رجال الإصلاح الذين تنقلوا وارتحلوا في طلب العلم الى الحواضر العلمية في المشرق والمغرب نذكر الشيخ "أبو يعلى الزواوي" الذي انتقل في أول رحلة له الى تونس سنة 1893م وترك آثارا صحفية على صفحات جريدة "الحاضرة"، ولم ندرج ذلك ضمن الرحلات العلمية نحو تونس لأنها رحلة لم تدم طويلا إذا ما قورنت برحلته الى الشام بعد تنقله الى مصر التي استقر بها لمدة خمس سنوات وخلال إقامته بها التقى بالكثير من العلماء وأعلام النهضة مثل : محمد الخضر حسين ، الطاهر الجزائري ، محمد رشيد رضا وغيرهم ، وتعرف على محب الدين الخطيب[1] صاحب مجلة الفتح ، التي نشر فيها الكثير من المقالات كما نشر في جريدة "المؤيد"، و التقى بالشيخين : أرزقي الشرفاوي والمولود الحافظي ، ثم انتقل الى سوريا ففرنسا ليعود الى الجزائر سنة 1901م ، ثم يعود مرة أخرى الى سوريا سنة 1912م ، ويذكر ذلك عن نفسه فيقول: "إذ كنت في الشام في نحو أعوام (1910 - 1913)، واستفاد كثيرا من هذه الرحلة من خلال الأوضاع التي كانت تعيشها بلاد الشام جعلتها حاضرة من الحواضر العلمية و الثقافية ، وهو ما ساعده على الاحتكاك بالعلماء والأدباء[2].

كما كانت هناك مظاهر أخرى تبعث على الكتابة والنشر كانتشار الجرائد و المجلات ووجود الكثير من المكتبات العامرة بالكتب والمخطوطات اضافة الى المساجد كالمسجد الأموي الذي كانت

---

(1) هو محب الدين بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح بن عبد الرحيم بن محمد الخطيب ، ولد سنة 1305ه/ 1886م بدمشق ، تلقى تعلمه الأول بها ، كان يجل شيخه "طاهر الجزائري" الذي يقول عنه : "منه تعلمت عروبتي وإسلامي"، وبعد أن أتم دراسته الثانوية سنة 1906م، سافر الى استانبول والتحق بكلية الحقوق والآداب ، أسس جمعية النهضة العربية سنة 1335ه/ 1907م، تعرض للمضايقات فانتقل الى بيروت ، ثم الى استانبول وقصد بعدها القاهرة سنة 1327ه/ 1909م وشارك في تحرير جريدة"المؤيد" مع الشيخ "علي يوسف"، وبعد قيام الثورة العربية التحق بالحجاز وأشرف على تحرير جريدة"القبلة" التي كان يصدرها "الشريف حسين"، توفي في القاهرة سنة 1969م ، أنظر: رغداء محمّد أديب زيدان، **قضايا الإصلاح والنهضة عند محب الدين الخطيب (1339ه - 1969م)**، رسالة ماجستير في الدراسات الاسلامية ، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الاسلامية ، بيروت ، لبنان، 1427ه/2006م ، ص 37 - 38.

(2) أبو يعلى الزواوي ، **تاريخ الزواوة** ، تحقيق : سهيل الخالدي ، ط 1، وزارة الثقافة الجزائر ، 2005، ص 146 - 147.

تقام فيه الدروس والمحاضرات ، ونتيجة لهذه الندوات واللقاءات الفكرية مكنته من الاحتكاك بالعلماء ، حيث تعرف على الشيخ جمال الدين الأفغاني و الشيخ عبد القادر المغربي الذي يشرف على مجلة "البرهان"، والمفكر "محمد كرد علي" مؤسس جريدة "المقتبس"، وهو ما مكنه من نشر العديد من المقالات خلال إقامته بالشام ، حيث ساهم بأعمال ثقافية في جريدة "المقتبس"في لبنان، وتأثر بالحركة الفكرية والأدبية والسياسية هناك ، و ترسخت لديه فكرة الإصلاح وهو ما عبر عنه بقوله: " وهذا ما جعلني أرتاب في السيد جمال الدين القاسمي منذ قال لي لا بد في الوصول الى الإصلاح من حركية دينية فحسبته من أولئك النفر القائلين بلزوم تأليف الجمعيات الثورية حتى فسر لي الحركة الدينية بالإصلاح الإسلامي أبنا فيه وشرحنا قوادمه و خوافيه"(1) وأسندت إليه مهمة كاتب في القنصلية الفرنسية بدمشق سنة 1915م ، كما كانت له مواقف في الحركة العربية معادية للأتراك سنة 1916م التي قادها الشريف حسين (1856 - 1936) شريف مكة و الحجاز .

(1) أبو يعلى الزواوي، المرجع السابق، ص -ص، 146 -147 .

الفصل الخامس:

النخبة الإصلاحية ودورها في التأسيس للنهضة الجزائرية

1/ الجهود الإصلاحية للشيخ عبد القادر المجاوي

2/ الإصلاح الاجتماعي والديني للشيخ المولود بن الموهوب

3/الإسهامات الإصلاحية للشيخ عبد الحليم بن سماية

4/ الدور الإصلاحي الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة

5/ أسس المشروع الإصلاحي عند الشيخ أمحمد أطفيش (القطب)

6/ النشاط الديني للشيخ صالح بن مهنا القسنطيني

7/ مجالات الإصلاح في مشروع عمر بن قدور

8/ موقف عمر راسم من السياسة الاستعمارية

ظهرت البدايات الأولى لمعالم النهضة الجزائرية مع مطلع القرن العشرين على يد النخبة الجزائرية المتخرجة من المؤسسات التعليمية التقليدية وواصلت تكوينها بالمراكز الاسلامية (الزيتونة، القرويين، الأزهر...)،هذه الفئة التي تولت بعث النهضة من خلال المطالبة بالحقوق وتحسين أوضاع"الأهالي" الجزائريين، وظهر نشاطها في شكل فردي قبل أن يظهر في شكله الجمعوي أو الحزبي المنظم ، ولتحقيق هدفها اتخذت الكثير من الوسائل كالصحافة والمدارس وإلقاء المحاضرات والتأليف والمشاركة في نشاطات الجمعيات والنوادي الثقافية التي كانت تهدف الى التوعية والتثقيف والمطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين .

النخبة الإصلاحية ودورها في التأسيس للنهضة الجزائرية :

منذ بداية القرن العشرين برزت نهضة إسلامية في الجزائر وانتشرت أفكار الجامعة الإسلامية التي انعكست في الصحافة والتعليم ، خاصة بعد زيارة الشيخ محمد عبده للجزائر سنة 1903م ، ويمكن اعتبار هذا الحراك النهضوي جاء بديلا عن تراجع المقاومة الشعبية في نهاية القرن 19 م ، خاصة مع ظهور الصحف كصحيفة المغرب (1903 – 1913) ، و كوكب إفريقيا هذه الأخيرة التي كانت وسيلة لنشر الأفكار الإصلاحية ، وعلى رأسهم الشيخ عبد القادر المجاوي وابن الموهوب ومحمد ابن شنب ، وعبد الحليم ابن سماية ، أبو القاسم الحفناوي ، هؤلاء النخبة الذين جمعوا بين وظيفة التدريس في المساجد وفتح المدارس والكتاتيب وتأليف الكتب ، إضافة إلى النشاط الصحفي ، كما برزت فئة أخرى من المصلحين كان لها دور في بعث النهضة الإسلامية وأسهمت في نشر أفكار الجامعة الإسلامية ، وقدمت تصورات جديدة من خلال النشاط الصحفي ، وانعكس ذلك من خلال تشجيع الجزائريين على الهجرة نحو المشرق والتشجيع على رفض قانون التجنيس ، هذه المواقف كان لها وقع على السياسة الاستعمارية التي أدخلت إصلاحات جديدة ، ومن هؤلاء : عمر راسم وعمر بن قدور .

1/ الجهود الإصلاحية للشيخ عبد القادر المجاوي (خ) : يعتبر الشيخ ً عبد القادر المجاوي ً من العلماء الموسوعيين في عصره بكثرة تحصيله العلمي وتنوع معارفه ، ويعتبره الكثير من المهتمين

(1). هو الشيخ عبد القادر بن محمد بن عبد الكريم الحسني ألجليلي المجاوي التلمساني ، ولد سنة (1267 ه / 1848 م) في تلمسان وعرف بالمجاوي نسبة إلى بلده ً مجاوة ً بضواحي تلمسان موطنه الأصلي ، وهو من أسرة اشتهرت بالعلم والدين ، تلقى

بتاريخ الإصلاح في الجزائر من العلماء الذين تفاعلوا مع قضية الإصلاح الاسلامي كأساس لتحرير الجزائر من الاستعمار ، تخرج على يديه عدد كبير من المثقفين الجزائريين ، أمثال الشيخ حمدان الونيسي شيخ ابن باديس ، وكذلك الشيخ ابن باديس ، وكذا الشيخ المولود بن الموهوب ، كما اهتم بالتأليف ، حيث ألف (13) ثلاثة عشر كتابا ، ومن أشهرها : ً إرشاد المتعلمين ً والمرصاد في مسائل الاقتصاد ً و اللمع في نظام البدع " ، هذا الأخير الذي ركز فيه على مخاطر البدع ودعا من خلاله إلى ضرورة النهوض في مجال العلمي ، و بما أن التعليم كان الفضاء الإصلاحي الذي نشط فيه ، فإنه استطاع أن يقدم من خلالها سبلا للنهوض بالواقع الاجتماعي الذي حصره في تراجع مستوى التربية والتعليم ، كما انتقد طرق التعليم التي كانت سائدة في عصره ، وهو ما عبر عنه بقوله :" التعليم القديم غير نافع في زماننا لنقصانه ، إذ تعليم القرآن وحده على الكيفية المألوفة عندنا بهذه الأقطار لا يفيد المتعلم ولا أباه ، فلابد من معرفة العلوم النافعة في الدين والدنيا ، أما إذا اقتصرنا على أحد العلمين ضاع ما يفتقر لذلك العلم المجهول ، ولكن أهل زماننا تركوا العلمين معا ولا حول ولا قوة إلا بالله ، نعم إنه يوجد بعض العلماء ولكن صاروا لقلتهم كالعدم "[(1)].

و نظرا لخبرته في مجال التعليم أشاد بمنهجه التعليمي و التربوي الكثير من العلماء الذين حضروا دروسه ، منهم : محمد الخضر حسين الذي زار البلاد الجزائرية سنة 1903م ، حيث قال عنه : " والتقينا بالعالم الشهير الشيخ عبد القادر المجاوي بعد شهودنا مجلس درسه جوهرة التوحيد بمسجد سيدي محمد الشريف ، فحيانا بتحيات أكدت للتعارف في القديم ميثاقا ، ...وبعد صلاة التراويح

تعليمه الأول =بطنجة ثم بمدينة تطوان ، ثم انتقل إلى مدينة فاس والتحق بجامع القرويين ، لما بلغ سن العشرين من عمره عاد إلى الجزائر سنة 1869 م اشتغل بالتدريس بالمدرسة الكتانية بقسنطينة سنة **1877** م ، انتقل بعدها إلى مدينة الجزائر سنة **1898** م ، عين مدرسا بالمدرسة الثعالبية ، التي خصصت في تكوين القضاة والمترجمين . أنظر : أبو القاسم الحفناوي ، **تعريف الخلف برجال السلف** ، موفم للنشر ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1991 ، ج 2 ، ص 294 وما بعدها (أنظر الملحق رقم 18-19).

(1) عبد المجيد بن عدة ، دعوة عبد القادر المجاوي إلى نهضة أصيلة و عصرية ، **أعمال ملتقى وطني بتلمسان حول الشيخ عبد القادر المجاوي ، أيام 02 -03 محرم 1433ه / الموافق ل 27 -28 نوفمبر 2011م** ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، ص 43 .

(2) محمد الخضر حسين وآخرون، **خمس رحلات الى الجزائر (1904 - 1932)**، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 37.

ذهب الشيخ ونحن في صحبته الى جامع الشريف، وأقرأ به درسه الاعتيادي من الأربعين النووية في مجمع عظيم من الخاصة والعامة، وكان حديث تلك الليلة "الدين النصيحة"...تستحسن من دروس هذا الشيخ اقتصاره في كل فن على تقرير مسائل موضوعة و عدم خلط بعضها ببعض(1) ، ويضيف عن أخلاقه وطريقة تعامله مع تلاميذه :"ولهذا الشيخ خلق عظيم نحمده عليه، وهو سلوكه في معاملة التلامذة طريقا وسطا لا ينحط عن مكانه عزة النفس، ولا يرتفع عن سماحة التواضع"(1)

دعا الشيخ "المجاوي" الى ضرورة نشر العلم بين الناس باعتباره أساس قيام الأمم والخروج من دائرة التخلف والانحطاط ، ونقرأ ذلك من خلال ما جاء في بعض كتاباته :"...هيهات أن يستقيم حال المسلمين إلا بالرجوع الى التربية وتعلم العلم اليقيني على قانون الشرع المتكفل بترجيح الأعمال واشراب العقول حب المسابقة الى الفضيلة التي هي العدل في سائر أعمال الإنسان،وإلا فان لم يكن ثم ميزان شرعي يدعوا الى تكافؤ المشاركة في وفضيلة تبعث على العمل فلا حياة ولا أمل ولهذا كثير من العلماء في هذا العصر نبغوا في عدة فنون علمية نظرية ومع ذلك فلا عمل لهم يتبع ذلك، ولا جرم أن العلم اليقيني هو علم الإنسان بان يعمل ، وكما لم يعمل هؤلاء العلماء موازيا لغيرهم فلا علم إذا..."(2)

ساهم الشيخ "المجاوي" في تشجيع طلبته على طلب العلم داخل وخارج الجزائر ، ومن أمثلة ذلك أنه أوصى الشيخ "الرزقي الشرفاوي"(3)بمايلي :"أوصيك بوصية أجمع لك فيها علم العلماء وحكمة الحكماء فعض عليها بالنواجد ، أحسن الظن بالله واتقه في السر والعلانية وتسلح بالصبر

---

(1) محمد الخضر حسين وآخرون، المرجع السابق ، ص 38.

(2) عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي** ...، المرجع السابق ، ص 63– 64.

(3) يرجح المؤرخون أنه ولد سنة 1888م ، ينحدر من عائلة "ابن قاضي"، تلقى تعليمه الأول بزاوية "معمرة سيدي بهلول"بعزازقة ثم انتقل الى زاوية "سيدي أحمد بن ادريس اليلولي البجائي" وانتقل بعدها الى زاوية "سيدي عمر وحاج ، انتقل الى المدرسة الثعالبية أين تلقى الدروس على يد شيخه "المجاوي" ، وبتشجيع من هذا الأخير سافر الى جامع الأزهر بمصر سنة 1905م ، نال الشهادة العالمية سنة 1921م ، وعلى إثرها حصل على إجازة عامة في التدريس بالأزهر و المساهمة في مجلته ، له العديد من المؤلفات منها كتاب الخلاصة المختارة من فضلاء زواوة وكتاب الدروس الإنشائية لطلبة زوايا الزواوية ...كما كانت له عدة إسهامات في جرائد ومجلات عديدة كالبصائر والصديق وجريدة الأمة والثبات وغيرها من الجرائد ، توفي سنة 1945م، أنظر: محمد الصالح الصديق ، **الشيخ الرزقي الشرفاوي حياة و آثار ، شهادات ومواقف** ، ط1، دار الأمة ، الجزائر ، 1998، ص 17وما بعدها .

فأنت المنتصر، والرجل يصهره القدر في بوتقة المحن والخطوب ، ولكنه ينكش عن ذهب خالص "، تأثر الكثير من طلبته بفكره والأمر الذي حدث مع الشيخ" محمد المولود بن الموهوب"الذي لازمة مدة اثنا عشر سنة فأجازه وأذن له بالتدريس والوعظ بالمدرسة الكتانية ، والجامع الكبير بقسنطينة، الى أن تولى الإفتاء على المذهب المالكي ، ويضيف "مالك بن نبي" حول تأثر الموهوب بشيخه :"واحتفظ في ذهنه ذلك الأثر الذي غرسته في نفسه دراسته على يد معلمه الشيخ المجاوي، وقد تولى هو نقل هذه الغرسة الى تلك الأجيال، ...وقد أينعت ثمارها في الحركة الإصلاحية الناشئة"(1)

أ / **موقفه من محاولة إدماج القضاء الاسلامي** : رغم أن الإدارة الاستعمارية قامت بتوظيفه إماما بمسجد سيدي رمضان بمدينة الجزائر سنة 1908م ، وسبقها تقليده وسام المعارف الذهبي سنة 1898م ، ووسام الشرف سنة 1906م ، ولم يكن ذلك بمحض الصدفة و إنما جاء كمحاولة لفرض حصار على نشاطه والتقليل من تأثيره في الحفاظ على المقومات الإسلامية ، و تشتيت جهوده و تحجيم دوره التربوي الذي بدأ يعطي ثماره في قسنطينة التي درس فيها منذ عودته من المغرب الأقصى سنة 1896م ، كما أنها كانت متخوفة من نتائج هذا النشاط وحرمانه من متابعة الدروس . ورغم أنه تقلد الوظائف الرسمية في المؤسسات الإسلامية إلا أنه لم يتخل يوما عن واجبه تجاه وطنه ، وعبر عن موقفه من السياسة الاستعمارية الموجهة لضرب المقومات الإسلامية ، حيث حاولت الإدارة الفرنسية تطبيق سياسة إدماجية بهدف بقاء الجزائر فرنسية ، إلا أن ذلك قوبل بتحرير عريضة وجهت لأعضاء البرلمان الفرنسي ، شارك فيها أعيان مدينة قسنطينة سنة 1887م ، هذه العريضة جاءت للرد على محاولة فرض سياسة الإدماج ، بعد صدور مرسوم سبتمبر 1886م من طرف الرئيس الفرنسي "جول قريفي" الذي تضمن تعليمات جديدة استهدفت القضاء الاسلامي من خلال وضع الأهالي الذين لا يتمتعون بالمواطنة الفرنسية تحت رحمة القضاء الفرنسي (2)

وأمام هذا الوضع من الممارسات الاستعمارية جاء رد فعل الشيخ عبد القادر المجاوي رفقة الكثير من الأعيان القسنطينيين بتوقيع عريضة تندد بهذا المرسوم الرئاسي و ذكروا من خلالها

(1) مالك بن نبي، **مذكرات شاهد القرن**، ط 1، دار الفكر ، دمشق، 1984، ص 64.

(2) مصطفى الأشرف ، **الأمة والمجتمع** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص238 .

بالالتزام التاريخي لفرنسا من خلال معاهدة الاستسلام في جويلية 1830م ، التي دعت إلى احترام المقدسات الإسلامية والممتلكات و الأعراض ، غير أن قانون التجنيس العام للجزائريين جاء معارضا ، لهذا المبدأ ، ومما جاء فيها ما يلي : " إن هذا المشروع لا يلائمنا ولا يستجيب لمطامحنا ... لأن أخذ الجنسية الفرنسية سوف يكون من نتائجه بالنسبة إلينا الإلغاء التام لقوانيننا ونظامنا من حيث المسائل المادية ، ومن حيث الأحوال الخاصة ... إن أعز المنى لدينا ، وأشد ما نحرص عليه هو الحفاظ على قوانيننا ... وفضلا عن هذا ،فإن تجنيسنا الإجباري العام وبدون قيد ولا شرط سوف يفضي إلى التخلي عن عوائدنا ، وسوف يفسد أخلاقنا . " [1]

كما كانت للشيخ عدة تآليف منها ما يختص بإصلاح التعليم مثل الكتيب الذي نشره بالقاهرة سنة 1877م ، بعنوان : " إرشاد المتعلمين " [2] يأتي فيه بمقترحات جديدة لتحسين محتوى التعليم ونوعية البرامج ، ودعا الى ضرورة إدماج علوم حديثة في المناهج التعليمية و يحث على ضرورة النهوض بالتعليم خاصة بعد تجربته التعليمية وما رآه من تراجع لدور التعليم في إصلاح المجتمع ودافع من خلاله الى المحافظة على مقومات الأمة الجزائرية ودافع عن اللغة العربية وأبان عن أهميتها بين لغات العالم وهو ما أشار إليه بقوله:"اعلم أن اللغة العربية هي أقدم لغات العالم المستعملة الآن وأوسعها، وفضلها على غيرها يشهد به كل من يعرفها ولو كان أعجميا فهي أفصح اللغات منطقا وبيانا،وأكثرها تصرفا في أساليب الكلام وأقبلها تفننا في النثر" [3]، كما ألف كتبا أخرى تناولت الفقه و الاقتصاد منها : " الفريضة السنية في العمل الجبية " ، و " تحفة الأخبار في الجبر و الاختبار" و " شرح المجردية " و " الاقتصاد السياسي" .

ب/ **نشاطه الصحفي** : رغم أن نشاط الشيخ " المجاوي " كان موجها بالأساس الى التوجيه التربوي و الديني ، إلا أنه استطاع أن يستغل ميدان الصحافة لنشر أفكاره الإصلاحية ، و ساعدته في ذلك

---

(1) مصطفى الأشرف ، **الأمة والمجتمع** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص238 ..

(2) قد يكون الكتاب طبع بإيعاز ودعم من الأمير عبد القادر وأولاده إذ بينهم مصاهرة مع الشيخ المجاوي، هذا الكتاب الذي اعتبره الباحث الأمريكي "ألان كريستيلو" بداية للدعوة الإصلاحية للشيخ ، أنظر: عبد القادر المجاوي ، عمر بن بريهمات ، **المرصاد في مسائل الاقتصاد** ، تحقيق: عبد الرزاق بلعباس ، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز ، 2014، ص28.

(3) أحمد مريوش ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط1 ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013، ص 64.

عدة عوامل منها انبعاث الحركة الثقافية بداية القرن العشرين ، و كان للصحافة المشرقية دور كبير في ذلك ، خاصة منها الجرائد المصرية مثل المؤيد و اللواء و المنار و غيرها ، و نتيجة للعوامل السابقة كانت للشيخ عدة إسهامات في النشاط الصحفي ، حيث كتب في عدة صحف كانت تصدر في ذلك الوقت منها صحيفة المغرب سنة (1903 -1904) ، الى جانب العديد من النخبة الجزائرية مثل محمد بن أبي شنب ، عبد الحليم بن سماية و غيرهم ، و كتب في جريدة المنتخب [1] الصادرة بقسنطينة سنة 1882 وغيرها.

كما قام الشيخ "كحول"بنشر محاضراته التي كان يلقيها في النوادي و الجمعيات عبر جريدته كوكب إفريقيا خلال الفترة ما بين (1907 –1914) ، و تدور موضوعات مقالاته الصحفية حول الإصلاح في مجال العبادات و العقيدة إضافة الى مجالات أخرى مثل التوجيهات التربوية و الاجتماعية والاقتصادية ، ويظهر ذلك من خلال المقالات التي كتبها في جريدة كوكب إفريقيا حول : موسم الحج و موسم عيد الأضحى [2] و تجنب النشر في جريدة المبشر الناطقة باسم الإدارة رغم صدورها باللغة العربية ، تناول من خلال مقالاته مواضيع إصلاحية منها : البدع والخرافات ، التعليم ، التجنيس ...الخ، وتشير إحدى المقالات الصحفية التي تناولت هذا الجانب من جهوده الى أن كتاباته الصحفية كانت من بين الأسباب التي دفعت الادارة الاستعمارية الى تحويله الى مدينة الجزائر سنة 1898م [3]

ومن الجوانب الأخرى التي دعت إليها مقالاته الصحفية ضرورة الرجوع الى التعاليم الإسلامية الصحيحة ومحاربة البدع والخرافات ومحاربة الآفات الاجتماعية التي أراد الاستعمار تكريسها في الواقع الاجتماعي كشرب الخمر والقمار وهي مظاهر تدعوا الى التفكك وتراجع

---

(1) هي جريدة كانت تصدر بقسنطينة سنة 1882م ، كانت تهتم بشؤون المسلمين وبحياتهم القاسية في ظروف الاستعمار ويظهر ذلك من خلال ما عبرت عنه في العدد 32 جاء فيه : "لاحظنا أن المسلمين لم يرفعوا السلاح للدفاع عن حقوقهم بل شعروا أن المنتخب موجودة وهي التي تدافع عن هذه الحقوق"، أنظر : زهير احدادن، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 91 .

(2) في عددها 11، جانفي 1909، و العدد 35، جانفي 1908.

(3) Benkeddada (M) , cheikh Abdelkader el-Medjaoui(1848-1914) ,un défenseur acharné de l'identité Algérienne ,**Horizons** , dimanche 22 octobre 2017 ,N 6246 , p 24.

الرابطة الإسلامية بين الأهالي الجزائريين التي يستطيع أن تنفذ عبرها المشاريع الاستعمارية ولم يتوقف نشاط الشيخ المجاوي عند هذا الحد بل وصل الى ربط علاقات مع الجمعيات الثقافية وكان عضوا مؤسسا في بعض منها فكان من الأعضاء المؤسسين للجمعية التوفيقية ، كما أنه تعامل مع "نادي صالح باي" في قسنطينة و"الراشدية" بمدينة الجزائر، فتمكن من إلقاء مجموعة من المحاضرات الإصلاحية ، و بذلك يمكن القول أن الشيخ " عبد القادر المجاوي " كان له دور في نشر بذور الإصلاح الديني و الاجتماعي ، من خلال نشاطه المسجدي و نشاطه التربوي و الصحفي ، هذا الجهد الذي كان يصب في المشروع النهضوي الذي حاربته المؤسسة الاستعمارية حيث كانت تقف أمام كل جهود المصلحين التي سخرت جهودها لنشر الوعي الثقافي ، هذه الجهود قامت على إصلاح العقيدة الدينية و الدعوة الى المحافظة على مقومات شخصيته ضرورة الأخذ بأسباب العلم و المعرفة ، هذه الجهود كانت تمثل الإرهاصات الأولى لبروز النهضة الإصلاحية في الجزائر مع بداية القرن العشرين .

ج/ وفاته :

نظرا لمكانة الشيخ في المشروع الإصلاحي كانت لكبار رجال الإصلاح كلمة تأبينية وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس حيث قال : " ...أنت الذي عانيت في سبيل إصلاحنا أتعابا طويلة ، أنت الذي كما كنت مورد المتعطشين ومصدر الكاملين ، كنت مثالا لحسن الأخلاق وكرم الطبع ولباب الفضيل ، أنت الذي تصاعد حلمك وعلمك فاصعدا بالناس في معاريج الكمال..." (1) كما أن المصلح "عمر بن قدور" كتب رسالة يرثي فيها الشيخ ويذكر خصاله ومما جاء فيها "...رضوان الله عليك يا أستاذ الجماعة ، فلولاك لم تتكون جماعة الذين استيقظوا في أطراف هذا القطر ، ولولاك لما انتعشت لغة العرب في هذه البلاد ولا عرف الناس إيمانهم وإسلامهم ..." (2)

قدم الشيخ"ابن الموهوب" أيضا وصفا أشاد فيه بالخصال العلمية والتربوية لشيخ الجماعة حيث قال :"هذا عبد القادر الذي أكرمنا الله بقدومه منذ خمس وأربعين سنة ، فأحيا القلوب كالغيث بعد القحط ، ...هذا عبد القادر الحسني الذي حكم بأوعية من العلوم والمعارف ونشرها

---

(1) سمية أولمان ، **دور الشيخ المجاوي عبد القادر ، وكتابه "إرشاد المتعلمين" في الصمود الفكري في الجزائر** ، الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، 2013، ص 20.

(2) نفسه.

ولم يبخل على الخصوص والعموم ...، هذا عبد القادر الذي نور العقول والمساجد بدروسه ...هذا عبد القادر الذي حارب الجهل ولم تعقه الأهوال حتى أحل العلم الصحيح محله في أفكار رجاله ...هذا عبد القادر النصوح الذي زين الوطن الجزائري بتلامذته ...هذا أستاذ الجميع الذي ما من عالم إلا وله فضل عليه ، فارقكم بعد أن بلغكم الأمانة التي لديه"(1)

كما دعت جريدة "الفاروق" الكتاب والشعراء للكتابة النثرية والشعرية عن فقيد الحركة الإصلاحية وقامت بشر ما وصل إليها من مساهمات اختارت لها عنوان :" دموع الشعر والشعراء على فقيد العلم والإسلام أستاذ الجماعة المقدس الأستاذ عبد القادر المجاوي" وهو ما حملته أعداد الجريدة من 82الى غاية 92الصادرة في ديسمبر 1914م (2).

2/ الإصلاح الاجتماعي والديني للشيخ المولود بن الموهوب (3) : تميز الشيخ الموهوب بثقافته الواسعة و كان له دور كبير في النشاطات الثقافية التي أعطت دفعا قويا للحركة الإصلاحية في الجزائر ، من خلال الدروس المسجدية بالجامع الكبير بقسنطينة ، التي دعت إلى إحياء تعاليم الدين الصحيحة و ضرورة النهوض بالتعليم ، والأخذ بالتقدم والعلوم الحديثة ، ونادي بالتعليم الفرنسي للجزائريين ، دون التخلي عن الخصوصيات الإسلامية ، و رأى أن كل الآفات المنتشرة في الجزائر تعود في أصلها إلى طبيعة القوانين التعسفية المطبقة على الجزائريين كقانون الأهالي و المحاكم الزجرية ... الخ، كما نادى بالتقدم وكشف أسباب تأخر الجزائر ، وهو ما دعا إليه من خلال المحاضرة التي ألقاها في نادي "صالح باي" بقسنطينة سنة 1909م ، حيث أرجع أسباب التدهور المادي و الفكري في الجزائر الى عدم الاهتمام بالآداب والتاريخ الاسلامي ، وقال أن الجزائر كانت

(1) عقيلة لعمامري ، **العلامة الشيخ عبد القادر المجاوي من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، جامعة الجزائر ، 2006/2005، ص 50.

(2) مولود عويمر ، العلامة عبد القادر المجاوي التلمساني الجزائري ، المكتبة الجزائرية الشاملة . WWW.SHAMELA.DZ.NET

(3). هو محمد المولود بن السعيد بن المدني بن العربي بن السعود ، ولد سنة **1283** هـ / **1866** م ونشأ بقسنطينة تحت رعاية والده الذي أورثه حب العلم وبعد وفاة والده تكفل به أحد أصدقاء والده ، حيث ساعده على متابعة دراسته ، كان مفتي المالكية بقسنطينة ، حارب البدع و الآفات الاجتماعية توفي سنة **1930** ، أنظر : محمد علي دبوز ، **نهضة الجزائر الحديثة** ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 134 .

عضوا مريضا في الجسم الفرنسي وللخروج من هذا الوضع نصح بتعلم العلوم المتقدمة كالزراعة والكيمياء والرياضيات وغيرها (1)

كل هذا يجب أن يقابله نشاط تعليمي على مستوى المدارس مهما كان شكلها (2)، حيث قدم الشيخ " ابن الموهوب" توجيهات للنهوض بالمجتمع الاسلامي حيث عبر عن ذلك بمايلي : " نوروا عقولكم بالمعارف ، و اتركوا النوم إن اليوم ليس كأمس ، لقد صارت المعرفة في سباق مع الزمن . و بدل الانهماك في الملاهي المنتشرة هنا و هناك أقبلوا على حلقات العلم إذ لا يمكن للبلد أن يسترجع قوته و هيبته و أنتم أبناؤهم جاهلون بعيدون عن العلم (3)

فضل الشيخ "ابن الموهوب" أن يدخل في مواجهة مباشرة مع السلطة الفرنسية واختار النهج الذي سلكه أستاذه عبد القادر المجاوي ، فكان يرى أن يكون نشاطه الإصلاحي في إطار القوانين الفرنسية و لكونه موظفا رسميا لم يكن متابعا بشكل مباشر من طرف الهيئات الاستعمارية ، ورغم ذلك إلا أنه كان يمتعض من بعض القوانين المجحفة في حق الدين الاسلامي فكان يشارك بالتعبير عن مواقفه الرافضة من خلال البيانات التي تتضمن المطالبة بالحقوق والاعتبار للثوابت الدينية والوطنية .

لقد نال نشاطه إعجاب الكثير من النخبة الإصلاحية ، حيث يذكر " أحمد توفيق المدني " مايلي : " كان الرجل مفتيا لمدينة قسنطينة ، موقرا و محترما عند الخاصة و العامة ، لا عيب فيه إلا أنه قبل الوظيف الحكومي و تولى منصب الإفتاء ، ولقد كان قبل ابن باديس و أضرابه و أصحابه ، أول من بشر بالإصلاح الاسلامي قولا و كتابة ، وألف و نشر أرجوزة ضد الطرقية و شيوخها ، داعيا الى عبادة الواحد الأحد دون واسطة ودون زلفى " (4)

كما طالب بتحسين أوضاع الجزائريين من خلال إعادة النظر في المنظومة التعليمية وطبيعة التعليم الموجه لهم ، وعبر عن ذلك بمايلي " على فرنسا أن تستمر و تضاعف من عملها الحضاري

(1) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900 - 1930)** ،المرجع السابق ، ص 151 .

(2). نفسه ، ص 172 - 173 .

(3)عبد المجيد بن عدة ، **الخطاب النهضوي ...**، المرجع السابق ، ص 63.

(4) أحمد صاري " ابن الموهوب : حياته وقضايا عصره ، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية** ،العدد 09 ، مطبعة البعث قسنطينة ، جويلية 2001، ص 199.

في الجزائر ببرنامج يجب أن يتحقق عن طريق تعليم تقليدي باللغتين العربية و الفرنسية وعلى هذا البرنامج أن أمامه تحقيق مبدأ المساواة التامة بين الجزائريين و الكولون ، ولا يمكن لفرنسا أن تتجاهل إصلاح أحوال الجزائريين عند إذن ، لأن العالم الاسلامي عموما والجزائر خصوصا كان قد بدأ في اليقظة و كانا متفتحين على الأفكار الجديدة "(1)

تذكر إحدى الدراسات أن دعوة الشيخ "ابن الموهوب" وبعض العلماء والمفتين الى مشاركة الجزائريين الى جنب فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى لا أساس لها من الصحة ، فتناولت المجلة فتاوى ورسائل تأييد وولاء شيوخ الطرق الصوفية والأعيان ورجال الدين ، هذا الموقف الذي ذكرته "مجلة العالم الاسلامي" لشهر ديسمبر 1914م كانت تهدف من وراءه الادارة الاستعمارية الى صناعة رأي مؤيد للمساعي الاستعمارية ، وما يؤكد هذه الحقيقة هو ما ذكره المرحوم سعد الله بقوله :" نحن نعلم أن هذه الفتاوى والنصائح قد تكون صادرة عن الادارة الفرنسية نفسها ، وأنه لا حول ولا قوة لهؤلاء الشيوخ في رفضها أو تعديلها "(2)

رغم أن الشيخ "ابن الموهوب" كان موظفا رسميا لدى الادارة الاستعمارية وهو الأمر الذي فرض عليه نوع من التحفظ في مواقفه إلا أن ذلك لم يجعله خاضعا بشكل كلي للأوامر الإدارية مثل ما كان يقوم به بعض رجال الدين الرسميين من خلال نشاطهم التجسسي لصالح الادارة الاستعمارية ، ولفهم طبيعة تعامله مع التوجيهات الفرنسية يمكن أن نعرض ما قاله في أحد تصريحاته :" وبيني وبين الفرنسيين حاجزا لا أتخطاه سعيا إليهم،وحاولوا تخطيه سعيا الي فما نجحوا أقوم بواجبي نحو أمة الإسلام لا أبخل بشيء مما أتاني الله من علم على جماعة المسلمين"(3)

---

(1) أحمد صاري " ابن الموهوب : حياته وقضايا عصره ، **المرجع السابق .**

(2) أحمد توفيق المدني ، **حياة كفاح (مذكرات 1925 -1954)** ، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988، ص20.

(3) ولد الشيخ "عبد الحليم بن سماية" في مدينة الجزائر سنة1866م، تربى في أسرة ذات ثقافة واسعة تتلمذ على يد الشيخ لأبي شاشية، حفظ القرآن بعدما دخل الكتاب ، تلقى دروسا في التربية الدينية و القواعد اللغوية عن والده "علي بن سماية" كما تلقى علم البلاغة و المنطق من طرف الشيخ" الطاهر تطوش" و ساهم أساتذة آخرون في تكوينه من بينهم السعيد بن زكري ...، كانت له مواقف وطنية كرفضه الإدماج و التجنيد الإجباري استنادا إلى كتب الشريعة و نصوص القرآن و السنة ، توفي في 05رمضان1351هـ الموافق لـ 02جانفي1933، للمزيد أنظر محمد دبوز، **نهضة الجزائر**...،ج1،ص106 -107.

3/ الإسهامات الإصلاحية للشيخ عبد الحليم بن سماية [1]:

يعتبر الشيخ عبد الحميد بن سماية من الذين أسهموا بجهودهم في المشروع الإصلاحي الذي واجه المنظومة الاستعمارية التي سعت بكل وسائلها من أجل القضاء على المقومات الإسلامية للمجتمع الجزائري وعليه فان اختيار الشيخ مجال التعليم كان يهدف الى تخريج جيل من المثقفين ، و محاربة الخرافات و الفساد ، كما كان له نشاط واسع بالمساجد.

أ/ نشاطه التعليمي و التربوي: كرس كل جهده لخدمة العلم و التعليم[2] ، حيث تولى مهنة التدريس بالمدرسة الرسمية بباب الواد منذ 04 ديسمبر1896م ، كما استخلف والده بالجامع الكبير في تعليم القرآن و العلوم الشرعية و اللغوية [3] و انتقل بعدها بالتدريس بالمدرسة الثعالبية بعد تدسينها من طرف الحاكم العام "شارل جونار" سنة 1905م، و كلف بتدريس التوحيد و تفسير القرآن، و يهتم بالأفكار الجديدة المنقولة عبر الصحافة المشرقية، مثل جريدة "المنار" كما اهتم بأعمال الشيخ "محمد عبده" منها "رسالة التوحيد"، و نظرا لتعلقه بشيخ المصلحين كانت له عدة مراسلات معه، و نوه من خلالها بخصال الشيخ "عبد الحليم بن سماية" بعد زيارته لمدينة الجزائر سنة 1903م ، و حظي باستقبال كبير للشيخ من طرفه، و هو ما يؤكده أحد المهتمين بالحركة الإصلاحية بالجزائر "علي مراد" بمايلي:"إن الشيخ عبد الحليم كان أكثر المتأثرين بالشيخ محمد عبده"، حيث كان مناضلا بالحركة السلفية الإصلاحية في العالم الاسلامي ، مراقبا للأحداث في الصحف العربية الإسلامية[4].

(1) أنظر الملحق رقم: 20.

(2) عبد المجيد بن عدة ، **مظاهر الإصلاح الديني و الاجتماعي و التربوي من خلال جهود الرواد المصلحين(1900 -1925)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و العاصر (1991 -1992) ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، ص74.

(3) علي مراد ، **الحركة الإصلاحية الإسلامية** ، المرجع السابق ، ص125 .

(4) عبد الحليم عبد الفتاح محمد عويس ، **أثر دعوة محمد بن عبد الوهاب في الفكر الاسلامي الإصلاحي بالجزائر** ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ، 1986، ص 20

ويذكر الشيخ "رشيد رضا" في كتابه "تاريخ الإمام محمد عبده" على أنه ممن اجتمع بهم عند زيارته للجزائر ، ومدحه بقصيدة نشر بعضها في مجلة "المنار" في عددها الصادر يوم 06ذي القعدة 1331ه ، وقدم لها صاحب "المنار" بقوله : " إنها قصيدة عالم جزائري ، بل أشهر علماء الجزائر مدح بها الأستاذ الإمام و أرسلها إليه في القاهرة ... فسرنا منها أنها آية من آيات صلة علماء الإسلام بعضهم ببعض في الأقطار المتباعدة [1]

اهتم الشيخ" عبد الحليم بن سماية "بقضايا العالم الاسلامي ، و دعا إلى ضرورة النهوض بالواقع الذي جسده الاستعمار من خلال إعادة النظر في طرق التعليم، هذا الموقف يبرزه الأستاذ محمد علي دبوز بقوله: "كان بن سماية واسع الأفق ، يقرأ الجرائد العربية الكبرى و الفرنسية ، الواردة من كل الأقطار العربة، و يعرف أحداث العالم ، و يهتم كل الاهتمام بالعالم الإسلامي كله، و يتمنى له النهوض و التحرر من الجهل ، ... كان واسع الوطنية لا يدين بالقوميات الضيقة يرى العالم الاسلامي كله وطنه و المسلمون كلهم قومه ، و طريقه في الإصلاح هو طريق الشيخ "محمد عبده" ألاح النفوس بالدين الصحيح ، و القضاء على البدع و تحسين طرق التعليم بالعربية، و إنشاء شباب مسلم عربي ممتلئ بدينه ، يفهم القرآن و يجعله دستوره [2]

وحظي الشيخ بمكانة خاصة عند المصلح "محمد عبده" وهو ما توضحه الرسالة الموجهة من هذا الأخير له سنة 1903م ، وهي بمثابة نصيحة له تناولت طريقته التي يجب أن يسير عليها في مشروعه الإصلاحي و طريقة تعامله مع الحكومة الفرنسية ومما جاء في هذه الرسالة مايلي : " واني كنت على ثقة من كمال عقلك ،ومعرفتك بما إليه حاجة المسلمين اليوم ، فاني لا أجد مندوحة عن التصريح بالتحذير من النظر في سياسة الحكومة أو غيرها من الحكومات ، ومن الكلام في ذلك ، فاءن هذا الموضوع الكبير الخطر ، قريب الضرر ، و إنما الناس محتاجون الى نور العلم ، و الصدق في العمل ، و الجد في السعي ، حتى يعيشوا في سلام ، وراحة مع من يجاورهم من أهل الأمم الأخرى ...." [3]

(1) عبد الحليم عبد الفتاح محمد عويس ، المرجع السابق.

(2) محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر**...، ج1، المرجع السابق، ص124.

(3) محمد عمارة ، **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده** ، ج1 ، دار الشروق ، ص 92 .

اكتسب الشيخ ابن سماية "مكانة خاصة عند المصلح "محمد عبده" نظرا لما كان يتمتع به من علم ودراية بالمشروع الإصلاحي وأبعاده وأوضح ذلك في رسالة جاء فيها : حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ عبد الحليم بن سماية ، لا يزال يؤنسني مثال علمك وفضلك ويعجبني رفيق رقيق من كمالك ونبلك، وما كان ذلك ليفارقني بعد أن صار بضعة مني ، ولو كشف لي من نفسك ما كشف لي منها لعلمت مقدار ما أتاك الله من نعمة العقل والأدب ، ولعرفت أنك ستكون إمام قومك تهديهم -إن شاء الله - سبل الرشاد ، وتبصرهم بما يوفر عليهم الحظين : حظ المعاش ، وحظ المعاد ، وهذا هو أملي الذي أسأل الله تحقيقه ، فخذ من الوسائل ما يبلغك فضل الله غاية ما يرمي إليه استعدادك"(1)

ب/موقفه من سياسة الإدماج: اتخذ الشيخ "عبد الحليم بن سماية" موقفا رافضا لأية محاولة تمس بالشخصية العربية الإسلامية لجزائر ما زالت تحت الهيمنة الاستعمارية، أظهر ذلك في مناسبات كثيرة، و ظهر ذلك من خلال غيابه المقصود أثناء الزيارة التي قام بها سلطان المغرب الأقصى "مولاي عبد العزيز" سنة 1902م . كما رفض كل أشكال الإدماج التي دعت إليها الادارة الاستعمارية عبر مشاريعها الاستعمارية، و هو ما أعلن عنه في اجتماع وقع في بلدية الجزائر في "09سبتمبر1911م" و مما جاء فيه: "إن الحرية و الحقوق السياسية المهداة للمسلمين صارت ضربة قاضية لرابطتكم الروحية الراهنة حيث المستفيدين سيصبحون مندمجين تماما في الشعب الفرنسي(2)

كما كان له موقفا معارضا لقانون التجنيد الإجباري منذ أن طرح كمشروع وهو ما عبر عنه في الخطاب الذي ألقاه خلال انعقاد اجتماع المجلس البلدي بعد أن أخذ الكلمة باسم النخبة المحافظة وأعيان مدينة الجزائر في 25جويلية 1911م أي قبل صدور القانون بسبعة أشهر ، بعد استجابة لدعوة رئيس المجلس البلدي "دوغلان" للاستماع للآراء حول المشروع فانتقد الشيخ "ابن سماية" القانون بشدة وعرض أسباب رفضه من طرف الجزائريين لأنه يتعارض مع المبادئ الإسلامية وأن قيام الجزائريين بأداء الخدمة العسكرية هو شكل من أشكال الخروج عن الدين وعبر عن نتائج تطبيق

(1) محمد الهادي الحسني ، **نجوم ورجوم** ، الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، 2012، ص 180.

(2) أحمد توفيق المدني ، **حياة كفاح (مذكرات 1925 -1945)**، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988، ص 48.

القانون بقوله:"ضربة قاضية على القومية الدينية والجنسية إذ يقع اندماجهما بالأمة الفرنسية نهائيا"[1].

وقدم "عمر بن قدور" تعليقا حول ما جاء على لسان الشيخ، واعتبر أن هذا الموقف لم يكن يعجب الفئة المتفرنسة ، حيث أرجعوا القضية الى أنها طرحت من زاوية دينية و بذلك فهو موقف منقوص، غير أن ذلك لم يؤثر على الموقف العام الرافض للتجنيد الإجباري و في هذا يقول "ابن قدور": "ولم يفلح المتفرنجون في معارضتهم و قولهم أن الخدمة العسكرية نافعة للمسلمين، وقد تفرق الملأ وقد أعلمهم رئيس البلدية بأنه سيوجه محضر الرفض المصدق عليه إلى الوالي العام ، فيوجهه هذا الأخير إلى الحكومة "[2]، ويذكر المرحوم سعد الله أن محضر الاجتماع ظهر على جريدة "الحضارة العثمانية" وأشار بالتأكيد على رفض الجزائريين للتجنيد ، واعتبر أن ذلك يتنافى والتعاليم الاسلامية [3]

جـ/ نشاطه الصحفي: لم يكتف الشيخ "عبد الحليم بن سماية" بمجال التربية و التعليم، بل كانت له مساهمات في الصحافة العربية الجزائرية لاسيما الصحيفة التي كان يديرها "محمود كحول".

كما عرف الشيخ بمواقفه السياسية رغم ارتباطه بالوظيفة الحكومية ، حيث وقف موقفا معارضا للتجنيد الإجباري للجزائريين في الجيش الفرنسي سنة 1912م ، وهو ما يظهر من خلال الفتوى التي نصت على أن كل جزائري مجند يعتبر من ضمن الذين خرجوا عن الملة [4].

د/ وفاته : خصصت له مجلة المغرب مقال تأبيني بعنوان : " مصائب الجزائر " أشادت من خلاله بخصال الرجل ومكانته العلمية و السياسية ومما جاء في هذا المقال مايلي : " حملت إلينا أنباء "بريد الجزائر" نعي عالمها الوقور و الأستاذ النفاعة الشيخ " عبد الحليم بن سماية " رحمة الله عليه ، فكان مصابنا به عظيما لا يقل عن مصاب أمة في كفئ عزيز عليها من رجال العبقرية الذين قلما يجود الزمان عليها بأمثالهم .

(1) صالح خرفي، **الجزائر و الأصالة الثورية**، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع ، الجزائر، د.تا ، ص149.
(2) نفسه ، ص152 .
(3) أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية** ,,, المرجع السابق ، ج2، ص57.
(4) جيلالي صاري ، **بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850 -1950)** ، ترجمة عمر المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007 .

فقدت أمة الجزائر هذا الرجل المنتج العظيم ففقدت في شخصه مثلا أعلى للعلم و العمل والنزاهة والإخلاص وودعت في آخر أنفاسه نموذج من نماذج النبوغ الجزائري العريق و الجهاد القومي الصريح و النشاط العلمي الوافر الزكي العوائد الجم الفوائد و المبرات على الشعب و أبناءه و الموت نقاد على كفه جواهر يختار منها الجياد .

فإلى إخواننا الجزائريين الذين طالما ارتشفوا من أثداء مواهب فقيدهم المرحوم أبرك المعارف و أنفع الثقافات سواء في هذا القطر السعيد أو في الآخر السعيد أو في الآخر الشقيق نزف تعازينا الحارة في شيخ الجميع أسدل الله على جدثه الكريم وابل رحماته وألطافه ورزق أهله و ذويه و أنجاله وكافة تلاميذه جميل الصبر و السلوان "[1] .

4/ الدور الإصلاحي الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة (الكمال) :

يعتبر الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة من المصلحين الأوائل الذين واجهوا كل أشكال البدع والخرافات في الجزائر، متأثرين بالمشروع الإصلاحي للشيخ "محمد عبده" الى درجة أنه أعاد تفسير سورة العصر في خطبه بجامع صفر تأثرا بالدرس الدرس الذي قدمه الشيخ "محمد عبده" خلال زيارته للجزائر، كما كان من المتأثرين بالإنتاج المعرفي المشرقي ، خاصة ما كتب على صفحات جريدة ًالعروة الوثقىً "والمنارً حتى وصفه المصلح ًعمر راسمً بأنه كان خبيرا بشؤون المشرق ، و يتابع تطوراته ، أثنى عليه الشيخ رشيد رضا بقوله :"ومن خيار علماء الجزائر الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة صاحب المصنفات "[بر] .

ولد الشيخ محمد بن مصطفى خوجة بمدينة الجزائر سنة 1281 هـ (1865) ، نشأ الشيخ في مرحلة انتقالية من سيطرة العسكريين إلى سيطرة المدنيين الفرنسيين ، أي زمن الحديث عن المملكة العربية في عهد ً نابليون الثالثً ، وزمن المرسومين الذين أثرا على مستقبل الجزائر (الفرنسية) أولهما مرسوم تمليك الأرض العرشية للأفراد ، ومرسوم فتح التجنس بالجنسية الفرنسية لمن يشاء بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية [تر] . تلقى علومه الأولى على المشايخ والعلماء

(1) د.ت ، "مصاب الجزائر" ، **مجلة المغرب** ، الرباط ، العدد 07 ، فبراير 1933 ، ص 26.

(2) عبد المجيد بن عدة ، **الخطاب النهضوي في الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 59 – 60 .

(3) سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج3 المرجع السابق ، ص 84

الذين كانوا يمارسون نشاطهم التعليمي في مدينة الجزائر ، مثل الشيخ "قدور باصوم" والشيخ "محمد القزادري " و"علي بن سماية" و"علي بن الحاج موسى" و"محمد السعيد الزواوي" و"علي بن الحفاف" وغيرهم (1) ، ويعتبر المصلح والصحفي "عمر راسم" من العارفين بتاريخ الشيخ حيث اعتبره من شعراء الجزائر فقال فيه << الشيخ محمد بن مصطفى شاعر الجزائر في وقته و أفصح علمائها ، و أعلمهم بتراجم علماء الجزائر ، كثير الإطلاع ، ولوع بالكتب العصرية ، شغوف بمحبة " الشيخ عبده" ، وهو الذي أدخل مذهبه إلي الجزائر ، وعرف الناس به و بجمال الدين الأفغاني و أصحابهما ، يعرف الشرق كأنه عاشره مائة سنة ، حلو الكلام كان إذا خطب يستدل بالآيات و الأحاديث ، كان القرآن وكتب الآثار مرآة أمام عينيه "(2).

ويعتبر الشيخ"محمد بن مصطفى بن الخوجة" من المتأثرين بالأفكار الإصلاحية للشيخ "محمد عبده" من خلال الاطلاع على مؤلفاته ومقالاته التي ينشرها في مجلة المنار وهو ما يظهر من خلال احدى مراسلاته للشيخ المصلح حول نشر تفسير سورة العصر على صفحات مجلة المنار حيث يقول :"وقد اطلعت في المنار الأنوار على تفسير سورة العصر بقلمكم البديع ، فراقني أسلوبه الفائق العجيب ، وأخذ مني منزعه العجيب ، فلله أنتم ولله دركم أما بعد غوركم الصائب ، وغوص ذهنكم الثاقب في استنباط دقيق المسائل، وتقرير حقائق الفضائل ولشدة شغفي به قرأته على ملأ عظيم من العلماء والطلبة والأعيان عشرة مرات في مجالس متفرقة فاستحسنوها جدا واستجزلوا فوائده وأبدوا من السرور مالا مزيد عليه ، وأثنوا على جانبكم السامي بما أنتم أهله ، ودعوا لكم من صميم الفؤاد بسعادة الدارين "(3)

أ / **نشاطه المسجدي** : يذكر المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" في موسوعته الثقافية ، أن نشاطه بالمسجد كمدرس بدأ في سنة 1901 ، بعد أن عمل في جريدة المبشر مابين 1896 و 1901 ، كان يدرس للعامة الفقه والتوحيد وبعض التفسير مما تسمح به السلطات الفرنسية ، كما أشاد بدروسه المسجدية "ويليام مارسي" ، مدير مدرسة الجزائر الشرعية – الفرنسية ، إذ قال عنه إنه أفضل من

---

(1) عبد الرحمان الجيلالي ، **تاريخ الجزائر العام** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، دار الثقافة ، بيروت لبنان 1982 ، ص452 .

(2) محمد علي دبوز ، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة** ، ج 1 ، المرجع السابق ، ص 08.

(3) محمد علي دبوز ، المرجع السابق ، ص190.

يعرف العربية ، و يتكلم بها بطلاقة ، واعتبره من أفضل الدعاة لنشر التحرر الفكري بين المسلمين . هذا ما جاء في التقرير السابق الذكر بين سنتي (1901 - 1906) (خ).

ب / **نشاطه في مجال الصحافة و التأليف** : بدأ نشاطه الصحفي سنة 1886م ولم يتجاوز سنه 21 سنة في جريدة" المبشر" إلى غاية سنة 1895 ، وبذلك فقد قضى بها 15 سنة ، كتب خلالها في ميادين عديدة فكتب في الاقتصاد و التاريخ ، وكتب في الاحتجاج و الأخبار والفلاحة ...الخ ، كما عمل محققا للكتب في المطابع العربية ، حيث صحح"كتاب الجواهر الحسان في تفسير القرآن الكريم للشيخ عبد الرحمان الثعالبي"الذي نشرته مطبعة رودسي " الثعالبية "سنة 1904 ، كما بدأ في تحقيق كتاب الشيخ السيوطي ، حول الاجتهاد ، وكتب كتاب بعنوان " الاكتراث في حقوق الإناث" طالب بضرورة تحسين شؤون المرأة الجزائرية من خلال تعليمها ، و هو ما يسمح لها بأداء وظيفتها التربوية و الاجتماعية كما كتب رسالة ينبذ فيها الجمود والتحجر الفكري ، ودعا من خلاله إلى إرساء القيم والتعاليم الإسلامية الصحيحة دون تعصب بعيدة على الخرافات والبدع ، حيث وضع لرسالته عنوانا يدل مضمونه على دعوته التجديدية ، جاء بعنوان :"إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني في الإسلام" (بر)

تأثر بحكم نشاطه الصحفي بكتاب السيد : فتح الله حمزة الذي كان محررا بالجريدة الرسمية التونسية " الرائد التونسي "سنة 1876 م ، جاء عنوان الكتاب بـ : باكورة الكلام على حقوق النساء في العالم ، ونتج عن ذلك أنه كتب رسالة عالج فيها الانحلال الذي وقع في المجتمع

(1). يذكر محمد علي دبوز في كتابه : **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة** ، ج 1 ، أن الشيخ محمد بن مصطفى بن الخوجة عين إماما بالمسجد الكبير ثم بالجامع الجديد ، وعين وكيلا لضريح سيدي عبد الرحمان الثعالبي ثم مدرسا بجامع سفير سنة 1895 م ، في حين أن سعد الله يذكر أن نشاطه ألمسجدي يبدأ من 1901 ، أنظر كتابه : **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج3 ، ، ص 86 .

(2) محمد بن مصطفى ابن الخوجة ، **إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني في الإسلام** ، طبع بمطبعة بيير فونتانة في الجزائر سنة 1319 هـ / 1902 ، ص 24 .

(3) نفسه .

الجزائري مثل ما وقع و تفشى في المجتمع العربي بوجه عام ، حيث دافع من خلالها عن المرأة الجزائرية ، ضد ظلم الرجال و التقاليد التي كبلت المرأة المسلمة[1].

وعن الخصال العلمية للشيخ يذكر " محمد الحسين خضر" : " واجتمعنا بالعالم البارع الشيخ محمد بن مصطفى بن خوجة ... فمد علينا من الملاطفة رواقا ، وفتح علينا رياض أنس كانت مغلقة أبوابها إغلاقا ، فنظم في سلك المسامرة فرائد ، وأنشدنا من بنات أفكاره قلائد ، ثم ختمنا بالتعريج على ما هو الأحسن في طرق التعليم ، فأبديت ما نراه الطريقة المثلى في هذا الموضوع ..." [2].

5/ أسس المشروع الإصلاحي عند الشيخ محمد بن يوسف أطفيش [3]: يعتبر الشيخ من أقطاب الإصلاح في الجزائر ، حمل مشروع تضمن إعادة النظر في الواقع الذي فرضته المؤسسات الاستعمارية التي استهدفت أصول الوجود الاسلامي في الجزائر و المتمثل في الهوية الاسلامية من خلال مشروع الهدم الثقافي والديني ، حيث عمل على تكريس البدع والخرافات كجزء من المخطط التدميري ، فجاء نشاط الشيخ في مجالات عديدة تجسدت في عقد الدروس والمحاضرات ، كما رأى أن النهوض بهذا الواقع لا يقتصر على مجال واحد و خص جزءا من إسهاماته في الحث على الاهتمام بتعليم المرأة وتصحيح بعض البدع التي فرضها النظام الاجتماعي بوادي ميزاب حيث اصطحب زوجته الى الحج في رحلته الحجازية الثانية ، بعدما كانت تقتصر هذه الفريضة على الرجال فقط[4]

أ/ محاربة المظاهر المعادية للقيم الاسلامية : من مظاهر مقاومة النخبة الميزابية لمشروع التنصير الاستعماري ما صرح به الشيخ أطفيش بعد أن سأله أحد أعيان ميزاب عن وضع المنطقة بعد عقد

---

(1) محمد بن مصطفى ابن الخوجة ،المصدر السابق .

(2) محمد الخضر حسين وآخرون ، **خمس رحلات الى الجزائر (1904 -1932)** ، ط1 ، دار السويدي للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 39.

(3) ولد محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى أطفيش سنة 1236ه/ 1818م، في بني يزقن احدى قرى وادي ميزاب انتقل الى المشرق للاستزادة في العلم فأقام في "عمان" مدة يتخصص في الشريعة واللغة العربية على علمائها ، ثم انتقل الى مصر ، حيث دامت إقامته أربع سنوات في الأزهر الى أن رجع الى الجزائر ، واختار الوعظ والتدريس ، عكف على التأليف والإصلاح الاجتماعي ، كانت له مواقف سياسية رافضة للاحتلال الفرنسي ، أنظر: محمد علي دبوز ، **نهضة الجزائر الحديثة** ، ج1، المرجع السابق ، ص 290.

(4) عبد الرزاق عطلاوي، المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ بن يوسف أطفيش"القطب"، من خلال رحلاته العلمية و أرائه الفكرية، الحوار المتوسطي، العدد 01، مارس 2018، ص 262.

معاهدة الحماية لوادي ميزاب في 29 أفريل 1853م من طرف الكومندان "ديبيري" ممثلا للحاكم العام "راندون" فأجاب الشيخ :"بما أنكم راضون بوجود الشرك في وطنكم فالله بريء منكم ورسوله والمؤمنون اعلموا يقينا وحقا أن المشركين إذا احتلوا وطنا مسلما قتلوا فيه روح الإسلام ومسخوا أخلاق المسلمين فهم بعلمهم هذا يقتلون ويبيدون جميع أهل ذلك الوطن لا قتلا بالسيف ولكن قتل المعنويات وإبادة القيم "(1).

يعتبر الشيخ "أطفيش" من الذين تحملوا عبئ النهضة وصبروا على مكائد الاستعمار ومكره ، وفي هذا يقول: " ... الاشتغال بأمر المسلمين ، أعلم أنه أولى من الانفراد ، لكن مع تحمل الأذى ومعالجته ، وإذا قوى إخلاصكم سهل عليكم الأذى فتجدون راحة في قلوبكم تصل التعلم والتعليم" ، وتجسيدا لهذا التصور لمعنى الإصلاح دعا الشيخ الى ضرورة إصلاح المظاهر الخاطئة في الممارسة الدينية والاعتقادات الباطلة التي تشوب الحياة الدينية في المجتمع ، ومن الأولويات التي أدرجها ضمن مشروعه الإصلاحي :

محاربة البدع والخرافات كالشعوذة وتقديس الأولياء والأضرحة والإيمان بالخوارق ، كما اهتم الشيخ القطب بالتدريس وشؤون الوعظ والإرشاد في المساجد ، وفي نفس الاطار أنشأ معهدا للتدريس ببني يزقن ، وتخرج على يديه الكثير من الطلبة ونقلوا أفكاره الى الحواضر الاسلامية المجاورة مثل : "أبو إسحاق ابراهيم أطفيش"(2) الذي انتقل الى القاهرة في مسيرته العلمية و "أبو اليقظان" و "ابراهيم بن عيسى" و" صالح بن يحي" في تونس وغيرهم .

ب/ مواقفه السياسية : لم تقتصر جهود الشيخ القطب في المجال الديني دون غيره ، حيث نلمس مواقفه السياسية في بعض القضايا المرتبطة بالبلدان العربية الاسلامية كتونس مثلا ، كما كانت له مواقف من بعض القضايا المرتبطة بواقع الجزائر في ظل الاستعمار ، ومن المظاهر التي تبرز مواقفه

---

(1) حمو محمد عيسى ، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا** ، ج1، د.ط، 1974، ص138 .

(2) ولد سنة 1305ه/ 1886م ، من رواد النهضة الإصلاحية ، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ، ثم انتقل الى العاصمة ودرس على يد الشيخ "عبد تونس وتلقى العلم عن الشيخ الطاهر بن عاشور ، والشيخ محمد بن يوسف الحنفي ، كان مناضلا القادر المجاوي" ثم هاجر الى في الحزب الدستوري مابين 1919 - 1920 ، ونظرا لمواقفه المعادية للاحتلال صدر في حقه حكم الإبعاد سنة 1923م فاختار القاهرة واستقر بها أنظر: مجموعة باحثين ، **معجم أعلام الاباضية** ، ج02، ط1، منشورات عالم المعرفة ،الجزائر، 2008 ، ص24،25.

الرافضة للاستعمار ومؤسساته موقفه المعادي لمعاهدة بني ميزاب في 29أفريل 1853م [1]، وأعلن البراءة من كل من سار في هذا الاتجاه ، وأعلن ذلك على منابر المساجد ، ورغم طلب الأعيان والوجهاء العذر و إعلان التوبة إلا أنه استمر في موقفه الصامد وأعلن قولته المشهورة : " أن تشييع ثمنين جنازة في اليوم من الميزابيين أحب الي من أن يطرق سمعي أن فرنسا وضعت قدمها على حجر واحد من تيضفت (مكان في بني يزقن) [2] ، وأفتى بتحريم الهجرة من الجزائر خلال فترة الاستعمار ، ورأى أن ذلك يفتح الباب على مصراعيه للاستعمار وضمان لاستمراره ، كما عبر عن مطالب عديدة تكفل حقوق المسلمين منها : تقديم التسهيلات لأداء فريضة الحج وتخفيض الضرائب [3]

كما كانت له مواقف معارضة للسياسة الاستعمارية تمظهرت في العديد من رسائل الاحتجاج الى الولاة العامين كعريضة الاحتجاج التي وجهها في 20 جانفي 1880م الى الحاكم العام "لويس تيرمان" عبر من خلالها عن رفضه إلحاق وادي ميزاب بالدولة الفرنسية ، اضافة الى عريضة أخرى وجهها الى الحاكم العام "جول كومبون" التي تضمنت معارضته لمشروع تعديل قانون ميراث ذوي الأرحام ، كما عارض قانون الملكية العقارية [4] ، ومن مظاهر مواجهته المباشرة للاستعمار مقاومته للحملة العسكرية الفرنسية على ميزاب بقيادة الجنرال"لاتوردوفرن la tour dauvergne" سنة 1882م لكنه لم ينجح في ذلك بعد رفض أعيان المنطقة وعدم استجابتهم لموقفه، لكن رغم ذلك إلا أنه استمر في المقاومة وهو ما أدى الى اعتقاله مع مناصريه[5]

كان يحمل في نفسه كرها شديدا للاستعمار الفرنسي وهو ما تنقله بعض الدراسات التي تناولت موضوع النهضة الجزائرية ومن ضمن ما جاء فيها :" وكان يغرس في تلاميذه احتقار المستعمرين

---

(1) تضمنت المعاهدة التزام فرنسا بحفظ أمن بلادهم واحترام معتقداتهم وعاداتهم ، دون التدخل في الشؤون الداخلية مقابل دفع ضريبة سنوية مقدرة بخمس وأربعين ألف فرنك ، وإعلان التبعية لفرنسا وغلق أبواب المساعدة أمام الثوار والمعادين لفرنسا أنظر : النوري ، ج01 ، ص 273.

(2) حمو محمد عيسى النوري ، المرجع السابق ، ج 01، ص 320.

(3) بالحاج أوزايد ، " جهود الشيخ أطفيش الإصلاحية ومواقفه الوطنية " ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد 12، جامعة غرداية ، الجزائر ، 2011، ص 192.

(4) بالحاج أوزايد ، " جهود الشيخ أطفيش الإصلاحية ومواقفه الوطنية " ، المرجع السابق ، ص199 .

(5) نفسه ، ص 196.

المتجبرين ...، ويقول لهم لا تخافوهم ، وكان الفرنسيون يرسمون في طوابع البريد في الجزائر صور عظمائهم و أبطالهم وكان القطب يلصقها في رسائله التي يبعثها مع البريد مقلوبة ويوصي تلاميذه أن يفعلوا ذلك ، وإذا جاءته رسالة أخذ القلم وطمس بالحبر عيني الصورة في طابع البريد وهو يتلوا قوله تعالى:" صم بكم عمي فهم لا يبصرون "، ويده ترتعش من شدة الحقد على المستعمرين"(1)

نظرا لمعايشته لحركة الجامعة الاسلامية والتفاعل مع أفكارها خاصة خلال رحلتيه الى الحجاز ، وهو ما جعله يكسب مكانة خاصة من طرف سلاطين أمراء بعض الدول الاسلامية ، مثل : السلطان "عبد الحميد الثاني" الذي أهداه وساما وكتب إليه رسالة شكر (2)

من خلال ما سبق يمكن القول أن جهود الشيخ "محمد أطفيش" ساهمت بجزء كبير في انتشار الفكر الإصلاحي ولم يبق منحصرا في وادي ميزاب ، حيث انتقل الى خارج الجزائر عبر العديد من تلاميذه ، كما رفع شعار التعليم ونشر العلم كأولوية من خلال المحاضرات و الخطب في المساجد الى جانب مساهماته في التأليف في مجالات عديدة ، دون أن ننسى مواقفه السياسية الثابتة الرافضة للاستعمار وأشكاله من خلال مطالبته بإعادة النظر في مختلف القوانين الاستعمارية التي صدرت لتوجيه الأطر الاسلامية كالحج مثلا ، وبذلك يكون عهد الشيخ القطب مرحلة ساهمت في الحركة الثقافية والدينية للتأسيس لمشروع النهضة الإصلاحية .

6/ النشاط الديني للشيخ صالح بن مهنا القسنطيني(3): يعتبر من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر ومن المساهمين في بلورة الوعي بالمشروع الإصلاحي ، ولم يكن ذلك من وحي الفراغ حيث ساهمت رحلاته الى الحواضر العلمية في صقل جهوده ، فبعد أن تلقى تكوينه في حاضرة قسنطينة ونهل من علمائها وشيوخها توجه بعدها طلبا للعلم والاستزادة فيه سافر الى جامع

(1) محمد علي دبوز ، نهضة ...، ج 1، ص 327.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج3، المرجع السابق ، ص 264.

(3) هو صالح بن مهنا القسنطيني الأزهري، من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر، ولد سنة 1840م في قرية كركرة في نواحي القل ، ونشأ بقسنطينة وتعلم بها، ثم انتقل الى تونس ثم الى القاهرة ، وبعد عودته الى الجزائر اشتغل بالتدريس في قسنطينة الى غاية وفاته سنة 1910م من آثاره: تنبيه المغتربين في الرد على إخوان الشياطين وكتاب آخر بعنوان: الفتح الرباني في الرد على المهدي المغربي الوزاني أنظر: أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج7، المرجع السابق ، ص 139.

الزيتونة ، وبعد سنوات انتقل الى الجامع الأزهر بمصر ليعود الى الجزائر بعد رحلة طويلة سنة 1887م ، واشتغل مدرسا بقسنطينة بمسجدها الكبير ويعتبر من الشخصيات الإصلاحية الأولى التي أفصحت عن الإصلاح الديني والاجتماعي كضرورة لازمة ، استقر بزاوية الشيخ "بلقاسم بوحجر" ، وبطلب من الشيخ "محمود بن محمد الشاذلي" و الشيخ "علي" شيخ الزاوية توجه الى قسنطينة كإمام بالجامع الكبير ، وكان يلقي دروسا في الزاوية الحنصالية وتتلمذ على يديه عدة مشايخ ، وإيمانا منه بمشروع نشر العلم قام بشراء منزل خاص بالقرب من الزاوية ليكون مكانا له للتدريس والتأليف وإلقاء الدروس وخطبة الجمعة [1].

ثار الشيخ "بن مهنا" على الكثير من مظاهر الجهل والأمية ، و عمل على محاربة البدع والخرافات والممارسات التي تهدف الى التبرك بالأضرحة الى درجة تقديم الذبائح وإقامة الولائم (الوعدة) ، وهو ما عبر عنه من خلال كتاباته ودروسه ومما جاء فيها : " ومن هذا القبيل ما يفعله بعض الناس في هذه البلاد من الطعام المسمى عندهم بالزردة ، فيذبحون فيه جملة من إخوانهم البقر ، في وقت معلوم بقصد الشهرة، ولو قيل تصدقوا بهذا الطعام يسرا على المحاويج - وهم كثيرون - بجوارهم لامتنعوا ، لأنه يفوتهم غرض الشيطان ويثقل عليهم ، مع أن صدقة السر أعظم أجرا وأقل تعبا ، وأما ما يفعلونه فانه أكثر تعبا وأقل أجرا ، وان لم نقل رياء لا أجر فيه أصلا"[2] ، قدم نقدا لمظاهر الشعوذة و التدجيل ، وانتقد هؤلاء الذين يتغنون بالنسب الشريف الذي اعتبروه مطية تنجيهم من المعاصي والخطايا وهو ما جاء في قوله :"... قد يغتر الظلمة من الأشراف و الفسقة منهم بشرفهم مع ظلمهم للأيام وتمردهم على الأحكام وعصيانهم للملك ومخافتهم لسنة نبيه عليه الصلاة والسلام هيهات ماهو إلا غرور شيطاني و أحلام و أماني، فالشرف لا ينفعهم في الدنيا ولا في الآخرة"[3].

وعن الدور الإصلاحي للشيخ"صالح بن مهنا" يذكر المفكر"مالك بن نبي"منوها بذلك بقوله :"وانه لمن الواجب علينا أن ننوه ببعض ماكان من أمر مناجاة الشيخ صالح بن مهنا...فان صوت مناجاته كاد يوقظ أهل قسنطينة كلها حوالي سنة 1898م والحق أن هذا الشيخ الوقور كان

(1) سليمان الصيد ، المرجع السابق، ص 88.
(2) نفسه ، ص 88.
(3) سليمان الصيد ، المرجع السابق، ص 87.

في طليعة المصلحين، إذ أنه قام قومة مباركة ضد الخرافيين(الدراويش)، غير أن الحكومة – الفرنسية - الساهرة على الهدوء كيلا يستيقظ النائمون عملت على إبعاده ، وعاقبته بمصادرة مكتبته الثمينة وفرقت أمثاله من (مقلقي النوم العام) في نظر الاستعمار ، فحولت الشيخ عبد القادر المجاوي من منصبه بمدرسة قسنطينة الى مدرسة العاصمة "(1)، كما كانت له مواقف إصلاحية ضد بعض الطرقيين ، وهو ما أدى الى عزله عن وظيفته من طرف المستعمر ، وبعد مدة أعيد الى منصبه تحت المراقبة ، ومن هذه المعارك التي خاضها مع الشيخ "عاشور الخنقي" حول مسألة عصاة الأشراف ، وكان هذا الأخير يرى بوجوب طاعة الأشراف ومحبتهم برهم وفاجرهم ، بينما كان يرى الشيخ"صالح بن مهنا" أنه لا طاعة لعصاة الأشراف، (2).

وبرزت مظاهر الصراع في المؤلف الذي نشره الشيخ "الخنقي" بعنوان :"منار الإشراف على فضل عصاة الأشراف ومواليهم الأطراف" ، وهو عبارة عن نقد لما دعا إليه الشيخ"بن مهنا"ونعته بأوصاف لا تليق بخصال الرجل ومكانته العلمية ، ولقبه بأوصاف الزنادقة :"مسيلمة الكذاب ، أبو جهل، ابن سلول" وهو ما جاء في مدونته : " منار الأشراف ومواليهم من الأطراف" : " وفي الرد على عدوهم الأزرق وحاسدهم الأخرق خليفة أبي جهل وابن سلول ومسيلمة الكذاب المجهول بل اليزيد المثنى الصالح بن مهنا" (3)، وقال أيضا فيه أبياتا شعرية يصف فيها الشيخ بأوصاف تنتقص من فضله العلمي ودوره الإصلاحي ومما جاء فيها :

رغما لأنف لابن المهنا صالح   في سبه لأبى الهدى فيما شكر

تبا له من صالح بل طالح   بل سالح فيما به دمه هدر

وما أنت اليوم إلا اليوم خفاش الدجى   أعطاك ضوء الشمس كعاطي البحر

ودع الإمامة و الخطابة والعلوم   لحضرة الشرفاء من عاص و بر

غير أن هذا الموقف لم يرض بعض العلماء المتصوفة وهو ما عبر عنه الشيخ "محمد بن عبد الرحمن الديسي" رغم أنه من نفس الطريقة الصوفية (الرحمانية) إلا أنه اعتبر ما جاء به الشيخ "عاشور الخنقي" مظهر من مظاهر الغلو والتطرف وكتب رسالة يدافع من خلالها على آراء الشيخ

(1) مالك بن نبي، **مذكرات شاهد للقرن**، إشراف مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ط2 ، 1984، ص 64.
(2) محمد حمدان بن أحمد الونيسي القسنطيني ، المرجع السابق ، ص 37.
(3) سليمان الصيد ، المرجع السابق ، ص 107.

"بن مهنا" يمكن أن نورد منها :"وقد وقفنا على كلام بن مهنا الذي تحامل عليه هذا التحامل ، فما رأينا فيه إلا نصح الأشرف وحضهم على الأعمال" .

امتدت حملة النقد لأفكاره الإصلاحية الى علماء المغرب الأقصى " المهدي الوزاني" الذي استند إليه خصومه في النيل منه مما كتبه عن الأشراف ، بعدما استغل هؤلاء زيارة الشيخ المغربي الى الجزائر سنة 1323ه/ 1905م ، وأطلعوه على ما كتبه في حاشيته على كتاب "الرحلة الورتيلانية" ، وردا على ذلك ألف الشيخ المغربي كتابا بعنوان :"السيف المسلول باليد اليمنى لقطع رأس ابن مهنا ومما جاء فيه :

مثل ابن مهنا الجاهل الغمر الذي قد قام يرمي الغرب بالبهتان

تبا له تبا له تبا له طردا له في سائر الأوطان

سحقا له سحقا له سحقا له ويل له من فاسق شيطان (1)

بعد الفترة التي قضاها الشيخ في مجال التدريس استطاع أن يكتسب خبرة سمحت له بتقديم الكثير من النصائح حول طرق التدريس والصفات التي يجب أن يكون عليها المعلم ، ومن الشروط التي ذكرها ضرورة التقيد بسلوك وطريق قويم ، والصدق والتبحر في علوم الشريعة ، ويكون على علم بالمذاهب الأربعة ويعرف أدلتها ومنازع أقوالها ويقف على أم الكتاب التي يتفرع منها كل قول (2)

استطاع الشيخ "ابن مهنا " من خلال نشاطه الإصلاحي الواسع أن يؤثر على الواقع الذي حاول الاستعمار تثبيته وهو واقع التجهيل وفرض مظاهر الدروشة والانحراف عن الدين الصحيح ، حيث استخدم في ذلك ميدان التعليم والكتابة ، وهو ما دفع بالعالم "مالك بن نبي" الى الإشادة بجهوده الإصلاحية في قسنطينة حيث قال :"إن مناجاته الفردية للضمير كادت أن توقظ أهلها سنة

(1) عبد المجيد بن عدة ، **مظاهر الإصلاح**...المرجع السابق ، ص 34.

(2) سليمان الصيد ، المرجع السابق ، ص 53.

1898م فكان من طليعة المصلحين ، إذ قام قومة مباركة ضد الخرافيين ، فعملت الحكومة الفرنسية -الساهرة على الهدوء - على إبعاده فصادرت مكتبته التي لا تقدر بثمن"[1]

7/ مجالات الإصلاح في مشروع عمر بن قدور الجزائري :

يعتبر عمر بن قدور الجزائري من بين رجال الإصلاح الذين اشتغلوا في ميدان الصحافة ، تجاوز هذا النشاط القضايا الوطنية [2]، حيث شمل نضاله القضايا المغاربية و العربية الإسلامية ، فكانت الصحافة من أبرز الوسائل التي استطاع بواسطتها نشر فكرة الإصلاح و التجديد ، أظهر من خلالها مظالم الاستعمار و مخططاته الجهنمية ، كما هاجم كل دعوات التفرنج والإلحاد و كل أشكال الخرافات و البدع حرصا على الدعوة إلى كل ما من شأنه أن يعلي كلمة الدين و يرقي حياة المسلمين.[3]

ولد "دزيريل عمر" (dziril Omar) ابن "قدور بن سعيد" سنة1886م بمدينة الأربعاء ثم انتقلت به أسرته إلى مدينة الجزائر ، عرف باسم عمر بن قدور الجزائري ، و لا ندري صفة الجزائري التي ألحقها باسمه هل كانت تغييرا طفيفا للاسم العائلي "دزيريل" أم نسبه إلى وطنه الجزائر؟ و لكن الراجح أنه ألحق هذه الصفة باسمه نسبة إلى وطنه [4] دخل الكتاب و عمره لا يتجاوز خمس سنوات فحفظ القرآن الكريم و اكتسب مبادئ اللغة العربية [5]

و يبدوا أن ابن قدور قد دخل المدرسة الشرعية الفرنسية بعد الكتاب ، بعد أن أصبح التعليم فيها مزدوج اللغة و متجها نحو تكوين فئة ملمة بالتراث العربي الاسلامي و بالثقافة الفرنسية معا ،

---

(1) مالك بن نبي، **شروط الحضارة** ، تر: عمر كامل مسقاوي ، عبد الصابور شاهين ، ط 04، دار الفكر الجزائر، دار الفكر ، دمشق ، 1987، ص 25.

(2) مولود قرين ، **عمر بن قدور الجزائري واهتماماته بالقضايا العربية والإسلامية (1886 -1932)**، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، 2011 -2012 ص 43.

(3) عبد الحميد ساحل ، **عمر بن قدور الجزائري (رائد الصحافة الإصلاحية في الجزائر)**، د.ط ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، الجزائر ، 2014، ص 67.

(4) مولود قرين ، المرجع السابق .

(5) نفسه.

و لا ندري كم بقي ابن قدور في المدرسة التي أصبحت تدعى الثعالبية فيما بعد و لا ندري متى درس في جامع الزيتونة بتونس ، و لا متى توجه إلى مصر للدراسة و المشاركة في صحافتها ؟[لخ].

عرف أيضا بدفاعه عن الهوية الإسلامية ،و حذر من أبعاد سياسية الإدماج التي انتهجتها فرنسا كآلية من الآليات التي تسعى من خلالها إلى إذابة المجتمع الجزائري في المنظومة الأخلاقية الغربية ، كما أوضح مخاطرها على الدين الاسلامي الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها بقاء الأمة الإسلامية ، و يقول في هذا الشأن : "إننا قوم لنا قومية عروتها متينة ، وحلة قيمتها ثمينة ، و أن أصيب أعضاؤها بخذر نتيجة الحوادث فإن الأمل أنه حذر قصير المدة و سينقطع و تتحرك أعضاؤها بنشاط تام ، فما لنا رغبة في الإدماج بفرنسا ، ولا بغيرها من الأجناس ، و ما لنا رغبة في نيل حقوق تجر لنا الويل و الدمار" [بر]

و عبر عن موقفه ضد كل مساومة تستهدف الهوية الإسلامية ، و خاصة ما ظهر في رده على تصريح أحد الإدماجيين و هو المحامي "عمر بوضربة" الذي دعا في 24أفريل1914 إلى التخلص من النفوذ الذي تسبب حسبه في التخلف ، و هو ما جعل "عمر بن قدور" يرد على هذه الدعوة إلى قبول التنازل عن اللغة و الدين حيث قال "قفوا أيها المتفرنجون عند حدودكم و دعوا الدين لأهله ، فإنكم لستم في العير أو النفير ، و لكم في شهواتكم سعة ،فاسرحوا فيها و تلذذوا كما تريدون ، و تمتعوا إلى دين ، و لا تدعوا أنكم زعماء الأمة ، وإنكم حماتها و أنصارها ، و إنكم شبيبتها الراقية ، و إنكم العصريون ...فإن للأمة أنصارها في الباطن و الظاهر متمسكون بعروة الدين الوثقى" [تر]

أ/ نشاطه الصحفي :

بدأ نشاطه الصحفي بعد أن أصدر جريدة "الفاروق" التي كانت تمثل الجرائد العربية الحرة صدر عددها الأول في ربيع الثاني 1331هـ/أفريل1913م ، نتيجة تأثره بما كان يكتب على صفحات جريدة "المنار"المصرية ، و بذلك عزم على مقاومة البدع و القيام بإصلاح الدين بعد أن شعر بحاجة

---

(1) ابن قدور " الخدمة العسكرية و الرفض الأخير"**المشير**، العدد32سبتمبر1911.

(2) ابن قدور "بئس القول قول الأفاكين ، **المشير**، العدد28،21 ماي1911.

(3) عمر بن قدور ، " بئس القول قول الأفاكين" ، **المشير** ، العدد 21، 28ماي 1911.

الإسلام إلى هذا للإصلاح في الجزائر، و أن يستغل مجال الصحافة لنشر أفكار كبير المصلحين الإمام "محمد عبده" فتقدم إلى الادارة الفرنسية بطلب رخصة نشر جريدة وفق الإجراءات القانونية المعمول بها ، و استطاع الحصول على هذه الرخصة و هو ما سمح له بإصدار العدد الأول و اختيار لجريدته هذا الشعار :

قلمي لسان ثلاثة بفؤادي   ديني ووجداني و حب بلادي

و من خلال هذا البيت استطاع أن يضع ملخصا لبرنامجه و أهدافه الدينية و السياسية، و تنوعت موضوعاته عبر هذه الجريدة ، عبر من خلالها عن الوضع الذي آل إليه الدين، و يدعوا إلى ضرورة النهوض بواقع اللغة العربية و الدين الاسلامي ، و لم يتوقف برنامجه على الإصلاح الداخلي، بل شمل أخبار المشرق و العالم الاسلامي، لكن الجريدة تعرضت إلى التوقيف بعد نشره لأحد فصول مقاله ، و أبعدته إلى مدينة الأغواط ، و بذلك لم تتجاوز هذه الجريدة السنة و بضعة أشهر من صدورها [1]

تعاون "عمر بن قدور" مع الصحف التونسية قبل إنشاء "جريدة الفاروق" ، كما تعامل معه الصحفيون و الكتاب التونسيون بعد إنشائها . حيث كتب مقالاته في جريدة التقدم التونسية، و جريدة الحضارة ، التي كان يديرها " علي بوشوشة" التي خصصت صفحات تناولت شؤون الجزائر بمساعدة السيد الطيب بن عيسى ، و أحمد توفيق المدني ، و حسين الجزيري، و صالح السويسي ، و ابراهيم بن شعبان ، و صالح النجار. [2]

لم يتوقف نشاطه الصحفي عند الصحف التونسية بل تجاوزه الى الجرائد المصرية والتركية حيث كتب عدة مقالات عبر من خلالها عن واقع المسلمين في الجزائر ودعا الى ضرورة خدمة الدين الاسلامي بكل ما يسع من قوة وهو الأمر الذي أوضحه في احدى مقالاته : " ...بل إن فكرتنا يعرفها كل من اطلع على كتابتنا سواء في جريدة "الأخبار" أو في الجرايد التونسية أو في الجرايد

---

(1) سعد الدين بن أبي شنب ، " النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة" العدد الأول ، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الجزائر ، السنة الأولى ، 1964، ص62.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، المرجع السابق، ص280.

المصرية أو في جريدة "الحضارة" بالأستانة وهي تحتوي على معنى واحد وهو خدمة الدين الاسلامي والعمل على إصلاحه وتهيئة أهله لفهم حقيقته..." [لخ]

استغل "عمر بن قدور" نشاطه الصحفي لنقد السياسة الدينية التي أفرزت أطرها الادارة الاستعمارية غير أن ملاحظته حول واقع الأوقاف الإسلامية و المساجد و الزوايا لم تصدر عبر الجرائد في الجزائر فكان يكتبها في الجرائد المصرية و التونسية ، و باسم مستعار ، وينقل إلينا الأستاذ "صالح خرفي" بعض المقتطفات منها حسب ما ورد عبر جريدة " اللواء المصرية" و هو المقال الذي أصدر " عمر بن قدور" بعنوان : " الأوقاف الإسلامية في الجزائر" و مما جاء فيه " ... كانت الأوقاف الإسلامية في قطر الجزائر تبلغ نحو 66 في المائة من مجموع الأملاك العقارية و الزراعية .. و كانوا يديرون هذه الأموال بكفاءة بواسطة إدارة أهلية ، و لم يكن أحد يشكو يومئذ فقرا لأن جميع الفقراء كانوا يأخذون حصتهم من خيراتها [بر]

كما أوضح الأهداف الاستعمارية من وراء مصادرة الأوقاف، و التي يرى فيها أنها خطوة لمحاربة نشاط المؤسسات الإسلامية ، ووضع حد للمصادر المالية التي تحافظ على بقائها و استمرارها في نشر رسالتها الدينية ، و هو ما ذكره فيمايلي : و قد اقتضت أهليتها و كفاءتها و علمها بالإدارة بيع الأراضي الزراعية المحبوسة على الأضرحة و المساجد و أندية العلم ... ثم جمعوا معظم ثمنها ف خزائن بيت المال العمومي للصرف منها على لأي شيء، حتى ما يضر بمصلحة المسلمين ن و البقية من الأموال و ضعتها في بنك الجزائر لتشغيلها بالربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية [تر]

و رغم أن كتابته في جريدة "الفاروق" لم تكن بلغة مباشرة ، في نقد الادارة الاستعمارية إلا أن الجريدة اتهمت بنشر أفكار الجامعة الإسلامية، و الدعوة إلى العصيان و التمرد، و عليه تم صدور أمر بتوقيف الجريدة بتاريخ29جانفي1915 ، و تذكر بعض الدراسات التاريخية أن سبب التوقيف يعود إلى موقف "عمر بن قدور" من بعض قضايا العالم الاسلامي كالحماية الفرنسية على المغرب

---

(1) الفاروق ، العدد 55 ، 06أفريل 1914م .

(2) صالح خرفي ، **عمر بن قدور الجزائري** ، سلسلة في الأدب الجزائري الحديث ، ط1، م.و.ك ، الجزائر ، 1984 ، ص 86.

(3) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج5 ، المرجع السابق ، ص279

الأقصى سنة1912، و موقفه من الغزو الايطالي لليبيا سنة1911م و دعوته إلى الوحدة الإسلامية من خلال إنشاء الجمعيات و الأحزاب ، حيث دعا سنة 1914 إلى تأسيس (جامعة التعارف الاسلامي) بين مفكري المسلمين في الجزائر و تونس و المغرب الأقصى هذا النشاط الصحفي رأت فيه الادارة الفرنسية دعوة إلى مواجهة السياسة الاستعمارية[لخ].

أما توفيق المدني فيذكر أن السبب المباشر لتوقيف الجريدة يعود إلى نشره لأحد المقالات بعنوان : "بين لجح الهواجس " [بر] و هو ما تسبب في نفيه إلى الأغواط، و يذكر "علال الفاسي" أن السبب يعود إلى تواصله مع بعض المناضلين الوطنيين في تونس ، الذين قاموا بالتعبئة و التحريض ضد فرنسا [تر] ، و هو ما يؤكده المؤرخ "أبو القاسم سعد الله"، أن اعتقال توفيق المدني و حسين الجزيري في تونس و عمر بن قدور في الجزائر كان متزامنا تقريبا ، و أن ذلك يرجع في نظره إلى ما وجدته السلطات الفرنسية من مراسلات بينهم عند تفتيش منازلهم [ير]

ب/ **دعوته إلى الوحدة الإسلامية :** رأى "عمر بن قدور" ضرورة توحيد الجهود لتحقيق النهضة ،حيث دعا إلى وحدة اسلامية تشترك فيها نشاطات النخبة لمواجهة المشروع الاستعماري، و تحقيق دعوة المشروع الإصلاحي الذي رسمه الشيخ "جمال الدين الأفغاني" و الشيخ "محمد عبده" و قد جعل من الوحدة الإسلامية المبدأ الخامس من مبادئ جريدته و هو ما تضمنته إحدى صفحات جريدة الفاروق في أحد أعدادها ، حيث جاء فيه " ... هي المبدأ الخامس من مبادئ الجريدة و أعني به قضية الوحدة الإسلامية أي وحدة الإحساسات الروحية التي تربط ثلاثمائة مليون نسمة يتمسكون بمبدأ القومية و يتجهون إلى قبلة واحدة في صلاتهم ..."[سم].

و يؤكد أيضا على مزايا الوحدة الإسلامية في مواجهة السياسة الاستعمارية التي حاولت استغلال هذا التشتت و التفرق و سعت بكل الطرق و الوسائل إلى استمراره، و للخروج من هذا الوضع يجب توحيد الجهود لإعادة بعث وحدة العالم الاسلامي، و هو ما يعبر عنه بقوله : "فلما

---

(1) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح (مذكرات) في تونس 1905 – 1925** ،ج1 ،د،ط، ش و ن، ت ، الجزائر1976 ص164.

(2) أحمد توفيق المدني، "بين لجح الهواجس" ، **الفاروق** ،/ العدد 91 ، 16 ديسمبر 1914.

(3) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**،ج5 ،المرجع السابق ص280.

(4) عمر بن قدور"الفاروق بعد حول" ، **الفاروق** ، العدد51 ، 16 مارس1914 .

(5) عمر بن قدورالمرجع السابق. .

جاءت السياسة الغربية أيدت هذا الحكم و استعملته أداة لنيل أغراضها ، فأنبث الشقاق بين الأقوام الإسلامية"(خ).

و دعا "عمر بن قدور " إلى الجامعة الإسلامية ، و لم يكن يذكرها بشكل مباشر ، لأنه كان يدرك أن الادارة الاستعمارية كانت تنظر إليها بأنها ذات أبعاد سياسية ، تشكل خطرا على مصالحها في مستعمراتها ، وهي أداة من الأدوات التي تستخدمها الدولة العثمانية لتحريض الشعوب الإسلامية ضدها ، و بناءا على هذا الفهم لتصورات الادارة الاستعمارية ، كان "عمر بن قدور" يوظف مصطلحات كانت لها دلالات تعبر عن "الجامعة الإسلامية" و من هذه المصطلحات : :الوحدة الإسلامية" و "القومية الإسلامية" أو "الرابطة الإسلامية" .

استخدم "عمر بن قدور" الكتابة الصحفية للدعوة الى التضامن والوحدة الاسلامية ومن ضمن المقالات التي كانت تصب في هذا الاتجاه ماكتبه في جريدة الفاروق : " ...إن الإسلام يدعوا معتنقيه الى الائتلاف ويحثهم على التضامن ، ولقد أناط بهم لما كانوا يتمسكون بإرشاداتهم ويفعلون طبق إشاراته مأمورية تمدين الأمم وتهذيب الشعوب وتنوير العالم بسراج العدالة والإنسانية ولكن لما جعلوا بأسهم بينهم ، وانتقموا من بعضهم البعض بالأجانب عنهم أخذوا من كل مكان بما سولت أنفسهم وانقرض على الأثر شأنهم بين الأمم وتلك الأيام ينزع الله دولتها ممن تنافروا وتنازعوا ويهبها لمن تضامنوا واتحدوا..." (ب)

ج/**موقفه من السياسة الاستعمارية :** رغم سياسة المراقبة و التضييق على النشاط الصحفي إلا أن "عمر بن قدور" استمر في معارضته للسياسة الاستعمارية ، حيث عبر عن رفضه للتجنيد الإجباري، لأن ذلك في نظره يعد خروجا عن الإسلام ، وهو ما عبر عنه بقوله :" إذن فلا غرو إذا استقبحنا خطة الحكومة في مشروعها وخطة الفئة المفرنجة التي تريد للمسلمين انقلابا عظيما في الأخلاق والطبائع والاعتقادات ، وتود تنفيذ مشروع المسيو"مسيمي" في تجنيد أبناء المسلمين لتكون الضربة القاضية من وراء ذلك على الدين والقومية ثم نقول لفرنسا هذه أثار ترقينك (كذا) للأفكار وتعليمك للأطفال ، لقد أنجبت رجالا يرموننا في كل وقت بالشظايا المحرقة والقنابل .أفلا يحق لنا

(1) عمر بن قدور ، "ما أكل الثور الأسود إلا لما أكل الثور الأبيض"، **الفاروق** ، العدد 52، 23مارس 1914.

أن نتذمر من هذا السلوك العجيب ؟ لاسيما و لك الأمل في تنمية قوى التفرنج بتعليم أبنائنا في الثكنات ، وإخراجهم إلينا أعداء ألداء بعدما كانوا أبناء أصدقاء"[1] .

حذر "عمر بن قدور " الجزائريين من الانسياق وراء طروحات النخبة المفرنسة التي تريد أن تربط الجزائر بفرنسا و نصح الشباب بضرورة التمسك بالدين الاسلامي و المحافظة على مقوماته الإسلامية المستهدفة ،و هذا الرابط الذي سيحافظ على وحدة هذه الأمة ويضمن سلامة مصيرها، حيث ذكر في إحدى مقالاته مايلي: "إن اندماج المسلمين بالعائلة الفرنسوية خطر محض و بوار لقومية عنصر شريف ينتمي إلى أمة عظمى و يتمسك بأهداف ملة تأبى عليه المروق منها، فلو أنصف هؤلاء النفر هؤلاء النفر لا حلوا ملتهم و قوميتهم المحل اللائق بها ثم تشبثوا بكل ما يصح لهم التشبث به في طلب سعادة بني جلتهم و رفاهيتهم"[2].

كما كان له موقفا معارضا لكل محاولات الدمج وعبر عن رفضه للتجنس من خلال قوله :" إننا قوم لنا قومية عروتنا متينة ، وملة قيمتها ثمينة ، وان أصيب أعضاؤنا بخدر نتيجة الحوادث فان الأمر أنه خدر قصير المدة ، وسينقطع وتتحرك أعضاؤنا بنشاط تام فما لنا من رغبة في الاندماج بفرنسا ولا غيرها من الأجناس ، وما لنا من رغبة في الاندماج بفرنسا ولا غيرها من الأجناس ، وما لنا من رغبة في نيل حقوق تجر علينا الويل والدمار ...إنا لا نريد من فرنسا أن تمن علينا بتمدنها وعدلها لأن لنا تمدنا وعدلا ذقناهما فصار كل شيء عندنا بعدهما مراء وهل بعد ذوق العسل نذوق الحنظل ؟"[3].

ويضيف متأسفا عن مظاهر مشروع الإستيلاب الاستعماري للمجتمع المسلم لثقافته العربية الاسلامية وانعكاساته السلبية فيقول:" استلبت الأمم الأخرى عقول شبان الإسلام ، واستهوى مجدها نشأته ونخبته ، فكما ترى رجلا يفتخر بذكرى عالم فرنسوي، وآخر يمجد اسم عالم انجليزي ، ترى شابا يرفع عقيرته بأشعار "فيكتور هيجو" والآخر معجب بروايات شكسبير" ، وهكذا فلا شغل لتلك الفئة إلا حمد رجال أوربا وتمجيد نثرهم وشعرهم واختراعاتهم ، ومن

(1) النوي معماش ، "مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة التجنس الفرنسية" ، **المقاومة الجزائرية عبر العصور ، ملتقى وطني 11 - 12ديسمبر 2012**، المتحف العمومي الوطني ، سطيف ، ص 270.

(2) صالح خرفي ، **في رحاب المغرب العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص92.

(3) النوي معماش ، المرجع السابق ، ص269.

المحال أن يخطر في بال أحد ذكر علامة مسلم أو شعر شاعر عربي ملق ، أو إصلاح مصلح شرقي وأمثال هؤلاء عندهم كل شيء في الوجود"[1]

كان "عمر بن قدور" من أشد المعارضين لقانون التجنيد الإجباري، منذ أن كان مجرد مشروع ، و بعد أن أصبح القانون واقعا مطبقا عبر عن رفضه له من خلا ما كتبه في عدة أعداد في " الحضارة التركية " و أعاد نشره في جريدة "المشير التونسية" و ذكر أن الجزائريين سيظلون رافضين لهذا القانون لكونهم أشد الناس حرصا على الدين و لو بغير معرفة لأسراره"[2]، كما كانت له مواقف معارضة لسياسة الإدماج الاستعمارية وهو ما تضمنته احدى مقالاته في جريدة "الحق" سنة 1912م جاء فيها :"علينا أن لا نتكل على غيرنا وأن لا نهمل لغة أجدادنا وتعاليم ديننا وإلا نموت موتة جاهلية ...نحن عرب ونحن مسلمون نموت عربا ونموت مسلمين"[3]، ويضيف أيضا : " هل من المعقول أن الحكومة الفرنسية إذا حشرت أبناء المسلمين تحت لوائها العسكري تعتني بذلك الاعتقاد الراسخ في قلوبهم فتزيده قوة ورسوخا بإجبارهم على الصوم والصلاة في أوقاتها سواء كانوا في الثكنات أو في مواطن الوغى"[4]

اعتبر "عمر بن قدور" أن الوضع الذي فرضه الاستعمار يعود بالأساس الى ثلاث أسباب : الجهل أولا وتسلط الأجنبي ثانيا وهو ما تسبب في ظهور نوعين من العلماء : علماء جامدون قيدوا الفكر الاسلامي عن الاجتهاد والانطلاق ، وألقوا بالمسلمين عند أعتاب الأولياء يقعدهم عن العمل التوكل بالتسليم بالقضاء والقدر ، أما النوع الثاني هو فريق الشباب المتفرنج المؤمن بالحضارة الأوربية [5]

نتيجة لمواقفه الصريحة تجاه السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر ، تعرض "عمر بن قدور" للنفي إلى عين ماضي (الأغواط) ، كما يذكر "علال الفاسي" أن نفيه كان بسبب تواصله مع

---

(1) محمد ناصر ، **الشعر الجزائري الحديث ، اتجاهاته وخصائصه الفنية (1975 -1925)**، ط1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1985، ص 17.

(2) قرين مولود، المرجع السابق، ص128.

(3) محمد ناصر ، **المقالة الصحفية الجزائرية** ، ج2، ص ص 41 -42.

(4) صالح خرفي، "من أمجادنا الصحفية"، **مجلة الثقافة**، العدد 03، جويلية 1981، ص 132.

(5) عبد الحليم عويس ، **المرجع السابق** ، ص 19.

المناضلين التونسيين الذين حملوا على عاتقهم نشر أفكار الجامعة الإسلامية ، و من خلال الحصول على مراسلة كانت تتم بينه و بين "توفيق المدني" و "حسين الجزيري"(1).

و خلال إقامته في المنفى تحول "عمر بن قدور" إلى التصوف أخذ الطريقة التيجانية عن المقدم العلامة "محمد بن التاوتي الأغواطي"، و ألف كتابا حول هذا الموضوع سماه" الإبداء و الإعادة في مسلك طريقة السعادة" ، وقد يكون اختيار طريق التصوف، من باب اتقاء شر الادارة الاستعمارية ، لأن من لا شيخ لا حماية له من سوط الإرهاب الاستعماري، حسب تعبير المؤرخ "أبو القاسم سعد الله (2)."، ومن أقواله في الدفاع عن الطريقة التيجانية :" ليس سلوك طريقة التصوف بواجب على كل مسلم ، وإنما هو ضروري لكل مؤمن يخشى هول المعاد ، ولذا ابتليت هذه الطائفة بأن تكون سخرية بين العباد ، وأوذيت كما أوذي صفوة الخلق من النبيين والمرسلين حتى يوافيهم الحق وهم به قائمون "(3)

توفي عمر بن قدور مبكرا عن 44 أو 46 سنة(4) لكن رغم ذلك إلا أنه استطاع أن يعبر عن مواقفه المناهضة للاستعمار ،رغم المضايقات و الاضطهاد الاستعماري، و استطاع أن ينقل القضايا العربية و الإسلامية من خلال نشاطه الصحفي ، ودعا إلى الوحدة الإسلامية و القومية التي نظر لها بمنظوره الخاص ، كما نبه إلى خطورة الاندماج و التجنيد الإجباري الذي دعت إليه الادارة الاستعمارية و تحمل مقابل هذا النفي و التعذيب ، كل هذا لم يقف أمام عزيمته و تحديه، فبعد رجوعه عن المنفى سنة 1919 ، استمر في نشاطه الصحفي ، و انضم إلى جريدة "الصديق" التي كان يحررها "محمد بن كبير" و " المولود الزريبي"، ويمكن أن نصف جهود "عمر بن قدور" بما وصفه "صالح خرفي" بقوله :"...وإنتاج عمر بن قدور ينتظم ثلاثة أصعدة أو صعيدا واحدا ، يتدرج في شكل هرمي معكوس :الجزائر، العالم العربي ، العالم الاسلامي...فعاش للجزائر بمحنة الاستعمار فيها ، وتسلط الانحراف الديني عليها ،وعاش للعالم العربي ودعوته للتحرر و الاستقلال ،

(1) علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ، ص 122.

(2) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5 ، المرجع السابق ، ص280 .

(3) عمر بن قدور، **سائق السعادة** ، جمعية المعارف الثقافية ، تغزوت ، الوادي، الجزائر ، 2002، ص 02.

(4) نفسه ، ص181، و يذكر محمد الصالح الجابري أنه توفي سنة1930، أما صالح خرفي فيذكر سنة1932.

وبارك الوفود التي سافرت الى باريس للتفاوض مع الأتراك، بل كانت له صلات ودية ونضالية مع حركات الاستقلال العربي وزعمائها"[1].

8/ موقف عمر راسم من السياسة الاستعمارية :

أ/ حياته و نشاطه الصحفي: تذكر بعض الدراسات التي تناولت جوانب من حياته أنه عمر راسم بن علي بن سعيد بن محمد البجائي الصنهاجي ، ولد بمدينة الجزائر في يوم الثلاثاء 15 ربيع الأول 1302هـ/1884م و يكاد يتفق المؤرخون على أن أصله يعود إلى قبيلة صنهاجة ، و هو ما يبرز الاسم الذي كان ينسب إلى مقالاته التي كان ينشرها على صفحات الجزائر ، في حين يذكر البعض أن أصله تركي استنادا إلى وجود عائلات تركية تحمل اسم راسم [2].بدأ مشواره التعليمي في الكتاب المعروف باسم " بابا عثمان " بمدينة الجزائر ، ثم انتقل إلى مسجد " سفير " سنة 1897م لإتمام حفظ القرآن ليعين حزابا بالمسجد ،كما تلقى دروسا في النحو و الأدب ، ثم التحق بالمدرسة الثعالبية التي قضى بها سنة كاملة لكنه طرد منها ، و ذلك بسبب أفكاره المتأثرة بأفكار الحركة الإصلاحية التي تزعمها الشيخ محمد عبده ، و هو ما جعل مشايخه يقيمون الحجج الواهية لطرده منها[3].

كان أول اتصال له بالعمل الصحفي حين التحق بالمطبعة الرسمية التي كانت تطبع بها جريدة " المبشر " الاستعمارية و من العوامل التي ساهمت في تكوينه الإصلاحي ،زيارة الشيخ " محمد عبده " إلى الجزائر سنة 1903م ، إضافة إلى تأثره بأفكار الشيخ عبد الحليم بن سماية ،كما سمحت له رحلاته إلى البلدان الإسلامية ، الاطلاع على أحوال المسلمين و الاحتكاك بواقعهم مثل رحلته إلى مصر سنة1906 م ، و كانت له مشاركات من خلال المقالات الصحفية التي نشرها

---

(1) صالح خرفي، عمر...، المرجع السابق، ص 25.

(2) محمد ناصر ، «عمر راسم المصلح الثائر » ، **مجلة الثقافة**" العدد 34 ، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، سبتمبر1976، ص66 .

(3) محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة** ، ج1، المطبعة التعاونية، 1965 ، ص131.

عبر جريدة "التقدم التونسية" و التي دعا فيها الإدارة الاستعمارية بإرجاع الحقوق لأهلها ، كما راسل جريدة "المشير" و جريدة "مرشد الأمة" [1]

هذه المساهمة الصحفية كان يرى فيها "عمر راسم" هي الوسيلة الأساسية للنهوض بالمجتمع و الخروج من واقع التخلف الذي فرضه الاستعمار على جميع الأصعدة و شارك بمقالات عديدة في جريدة الحق الوهراني منذ سنة 1912م ، و التي عبر من خلالها عن موقفه من قضايا عصره على المستوى الداخلي و الخارجي وكتب عنها يقول : "... قاموا بأمر عظيم طالما تمنته البلاد والعباد وهو إنشاء جريدة"الحق" والتي لا تنطق إلا بالحق ، والتي لا تنهى إلا عن منكر، ولا تخاطب إلا بالصدق حتى نبين قبول كل مفكر عاقل ، ...إن هذه الجريدة الصادقة هي أحق أن تكون لسان حال مسلمي لأنها أصدق "الجرائد لهجة وأهمها فائدة وأعظمها نفعا إنها أحق أن تنشر وتقرأ" [2]، و لم يتوقف نشاطه الصحفي عن هذا الحد حيث نشر مقالات أخرى بجريدة "ذو الفقار" التي توقفت عن الصدور لأسباب مادية في 28جوان1914 [3]

وركز "عمر راسم" في نشاطه الإصلاحي على الصحافة نظرا لدور هذه الأخيرة في نشر الوعي بقضايا العالم الاسلامي ، وفي هذا يقول :" ... الصحف هي ترجمان الأمم وأنها أعظم واسطة يبلغ نفعها الخدمة العمومية ووظيفتها أكبر الوظائف في الإسلام لأنها أعظم الوسائل و أقوم السبل لتربية الشعوب وترقية الأمم ..." [4]

كان " عمر راسم" من الشخصيات الإصلاحية المتشبعة بأفكار الشيخ "محمد عبده" وهو ما ظهر على الصفحة الأولى من جريدة ذو الفقار الى درجة أن اعتبره مدير الجريدة ، وعبر عن هذا في افتتاحية العدد الأول بمايلي :" ذو الفقار جريدة عبدوية إصلاحية وأنها لا تخرج عن الطريقة التي

---

(1) إبراهيم مهديد ، **المثقفون الجزائريون في عمالة وهران خلال الحقبة الكولونيالية الأولى 1850 – 1912** ، منشورات الأديب ، الجزائر ، 2006، ص55 -56 .

(2) نفسه.

(3) هي جريدة أسبوعية ظهرت سنة 1911م، كان يدير شؤونها مدير فرنسي يدعى"تابي tapée" تميز موقفه تجاه القضية الجزائرية بالمعتدل، سمح للجزائريين بالكتابة على صفحات الجريدة ، مثل عمر راسم و من الأفكار التي كانت تدعو غليها : نشر التعليم بين الأهالي المسلمين ، كما كان لها موقفا ضد التجنيد الإجباري و قوانين مصادرة الأراضي ، للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى : محمد ناصر ، **الصحف العربية الجزائرية (1847 -1939)** ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1980، ص 95.

خطط لها رجال الإصلاح المخلصين ، ومما اتخذته مبدأ لها بعدها عن السياسة لأنها مهما دخلت في شيء إلا أفسدته "[خ] .

ودعا من خلال المقالات المنشورة بهذه الجريدة الى الدفاع عن الدين الاسلامي ومحاربة كل من يقف وراء محاربة هذا الدين و نقرأ هذا في مقاله المنشور في 05أكتوبر 1913م جاء فيه : " لما سمعنا الإسلام يئن من طعنات أعداءه ، والوطن ينادي بالويل والحسرة على أبنائه ، لأنشأنا هذه الجريدة لمحاربة أعداء الدين ، وكشف أسرار المنافقين ، وإظهار مكائد اليهود والمشركين للناس أجمعين ، وانتقاد أعمال المفسدين "[بر] ، كما وقف ضد أهل البدع والخرافات واعتبر الطرق الصوفية المنحرفة سبب التخلف وفشل كل أشكال المقاومة ، وهو ما عبر عنه في المقال الذي كتبه على صفحات "الحق الوهراني" جاء فيه : "ما من بلاء نزل من السماء إلا من أولئك الذين شقوا عصا الأمة المحمدية ، وما من شقاء طلع من الأرض الرمضاء إلا من المتبرئين الشريعة الحنيفية ، وما من ألم حل ببلادنا إلا من أولئك الحشرات الذين ملأت بهم الأرض فانسابوا بين أهل الإيمان كأفاعي سجستان ، عادوا بلادهم ، وخربوا ديارهم ، وخانوا ملتهم باسم المدنية والإصلاح ، إلا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون [تر]

دعا في الكثير من كتاباته الى ضرورة التسلح بالعلم والمعرفة وهي الخطوة التي تمكن الجزائريين من معرفة واقعهم وتحرك فيهم الضمير وهو القوة الضاربة للمطالبة بالحقوق والعدل والمساواة ، ويمكن أن نلمس هذه الدعوة في قوله : " أجل ، يجب أن نتعلم لكي نعرف كيف نرفع أصواتنا ضد الظلم ،... يجب أن نتعلم لكي ندافع عن الحق ، وتأبى نفوسنا الضيم ، ولكي نطلب العدل والمساواة بين الناس في الحقوق الطبيعية ، وفي النهاية لكي نموت أعزاء شرفاء ولا نعيش أذلاء جبناء" [ير].

.

---

(1) ذو الفقار ، العدد 01، 05أكتوبر 1913م

(2) نفسه .

(3) محمد ناصر ، **عمر راسم المصلح الثائر** ، منشورات وزارة الثقافة والسياحة ، مديرية الدراسات التاريخية وإحياء التراث ، الجزائر ، 1984، ص 15

(4) خالد النجار ، **عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحية في الجزائر (1940/1889)**، شبكة الألوكة ، www.alukah.net

ب/ دوره في نشر أفكار الجامعة الإسلامية :

لقد اتخذ المصلح " عمر راسم " من الكتابة الصحفية أداة للتعبير عن مواقفه اتجاه قضايا عصره ، و عبر من خلالها عن رفضه لهذا الواقع الذي فرضه الاستعمار الفرنسي ، هذا الوضع جعله يعمل جاهدا لإبلاغ موقفه و محاولة التعبير عن رفضه للسياسة الاستعمارية المطبقة و التحذير من الخطر الذي حل بالأمة الإسلامية ، ودعا إلى ضرورة إصلاح الوضع ، كما ساهم في الدعوة إلى تحقيق فكرة الجامعة الإسلامية ، و هو ما عبر عنه في عدد من أعداد جريدة الحق الوهراني من خلال مقال بعنوان "الجامعة الإسلامية" دعا من خلاله إلى ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية و العربية في إطار الجامعة الإسلامية ، و مما جاء في مضمون المقال مايلي :

" كل هذه الروابط و جامعات جزئية ترمي لمطامع شعبية ترتكز على أسس واهية ،.... لكن هذه الجامعة البشرية العامة لا حدود لها و لا تفرق بين جنس و آخر لا بين لسان و لسان و الجميع في نظرها سواء أحزاب متساوون ، كما أبان حقيقة هذه الجامعة التي تمثل الرابطة الأساسية التي تنصهر فيها الانتماءات العنصرية يجمعها عنصر الدين الإسلامي و هو ما يذكره في نفس المقال بالتعبير التالي " ... هي معنى روحاني شريف يسير في النفوس الكبيرة و الأرواح الطاهرة مجرى الكهرباء في الأسلاك ...فهموا حقيقة الدين الحقيقي و عرفوا لهذه الجامعة مجاهدون في سبيل الله ... لحمة إنسانية" ما بين الرابطات الوطنية و امتزاج العنصرية أين منها الجامعة الأنجلوساكسون و الألمان و السلافيين و اللاتين" و دعا بشكل صريح إلى ضرورة نشر أفكار الجامعة الإسلامية من خلال عقد مؤتمرات و عبر صفحات الجرائد ، كما ذكر بالنتائج الإيجابية إذا ما وجدت هذه الأفكار الأرضية التي تسمح بتجسيدها على الأمر الواقع ، و هو ما تضمنته الأسطر من القال السابق ذكره و التي منها : " ... أن يعقدوا مؤتمرات و ينشروا الصحف و المجلات لنشر مبدئهم و تأييد منهجهم..." (1).

وهناك من يعتبر أن مناصرته لأفكار الجامعة الاسلامية كانت سبب سجنه ، بعد أن وقعت مراسلاته الى جريدة "الشعب" المصرية في أيدي المخابرات الانجليزية ، وهي الرسالة التي تضمنت العديد من إمضاءات الجزائريين بهدف نشرها يدعون من خلالها المسلمين الى الاقتداء بالسلطان

(1) عمر راسم " الجامعة الإسلامية "، **الحق الوهراني** ، العدد 42، 27 أوت 1912 :

العثماني خليفة المسلمين والتوقف عن مساعدة أعداء المسلمين، وبعد تبادل الوثائق بين بريطانيا وفرنسا ، اتهمت هذه الأخيرة "عمر راسم" بأنه من كتب تلك الرسالة ، حيث تزامنت الواقعة مع نداءات الدعم والولاء من طرف رؤساء الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا لفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى ، وبالمقابل تدعوا المسلمين لمؤازرة فرنسا في حربها وتنعي على تركيا دخولها الحرب (1).

وتتضح ملامح الخلفية الدينية في كتاباته الصحفية من خلال المقتطفات التي تملأ صفحات الجريدة التي عمل كل ما في وسعه لاستمرارها ، وهو ما نقرأه في جريدة ذو الفقار "1913 - 1914" في عددها الأول ومما جاء فيه : " ...لما سمعنا الإسلام يئن من طعنات أعدائه ، والوطن ينادي بالويل و الحصرة على أبنائه ، أنشأنا هذه الجريدة لمحاربة أعداء الدين ، وكشف أسرار المنافقين وإظهار مكائد اليهود والمشركين للناس أجمعين ، وانتقاد أعمال المفسدين ومراقبتهم في جميع حركاتهم وسكناتهم "(2)

ج/ موقفه من التجنيد الإجباري : عبر عن موقفه الرافض لكل أشكال الاستغلال التي مارسها الاستعمار الفرنسي ، واستغل ميدان الصحافة للتعبير عن هذا الرفض واعتبر المقبلين على التجنيد بمثابة خونة وأكثر من ذلك خارجون عن الدين الاسلامي مقابل الحصول على امتيازات لا وجود لها في الواقع ، وهو ما عبر عنه في احدى مقالاته بمايلي :"...إذا كان المسلمون الذين يملكون الحق في المجتمع الإنساني ولهم نصيب من العلم ، لم ينالوا شيئا فكيف ينال هؤلاء المسلمون الذين عم فيهم الجهل وتغلب عليهم الفقر حتى صاروا أقرب للحيوانات من الإنسان ، الامتيازات لا ينالها إلا من يستحقها حينئذ كل من رضي بالعسكرية فقد انحرف عن الصراط السوي وكرامته ودولته بل هو من الخائنين ..."(3) .

كما اعتبر أن الابتعاد عن تعاليم الدين الاسلامي هو سبب تراجع المسلمين والقبول بالسياسة الاستعمارية الموجهة نحو تجنيد الجزائريين هو ضرب لتماسكهم من خلال تراجع القيم الدينية والاختلاط بالأوربيين سيساهم في تراجع الروح الدينية لدى الجزائريين وهو ما يؤكده بقوله :" ...تخلقوا بمفاسد التمدن الحديث ، فراحوا ينتصرون للخدمة العسكرية الإجبارية ظنا منهم أن سبب

---

(1) أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، المرجع السابق ،ج 05، ص 287.

(2) ذو الفقار ، العدد 01 ، 05أكتوبر 1913م .

(3) محمد ناصر ، **عمر راسم المصلح الثائر** ، المرجع السابق ، ص 34.

انحطاطنا هو الدين ، وأن الخدمة العسكرية تجبرنا على مخالطة إخواننا الفرنسيين و أبناء الأجانب ، فنتخلق بأخلاقهم وتذهب من عقولنا تلك الأوهام الدينية والخرافات الاسلامية ، خلاف ما يظهر من أن الذي دعاهم الى قولهم والرضا عنهم هو الطمع في بعض الامتيازات ينالها المسلمون بعد خدمتهم العسكرية "(1)

د/ دعوته الى الوطنية : دعا الى ضرورة الإيمان بالوطنية التي تعتبر واقيا من كل البلايا التي تعصف بالبلد، ولأن نشاطاته غلب عليها الجانب الصحفي نجده يقدم النصح لكل من يتطلع الى تأسيس جريدة ، حيث قدم نصحا في هذا السياق قدم رسالة تهنئة الى الشيخ" الطيب بن عيسى" عندما أسس جريدته بتونس "المشير" ، من ضمن ما جاء فيها :"أرجوكم نعم الأخ أن تجعل مشرب الجريدة انتقاديا وخادمة للدولة العلية ، وأن تنتقد عليها في كل ما تراه حسنا ...أيها الأخ اعلم أنك جزائري الجد فلا تغفل عن وطنك ودافع عنه بقدر الطاقة ولا تخشى في الله لومة لائم ، وكن مع نصر الله يكن معك وعلى الوطن يعنك الله ، وحب الوطن من الإيمان"(2).

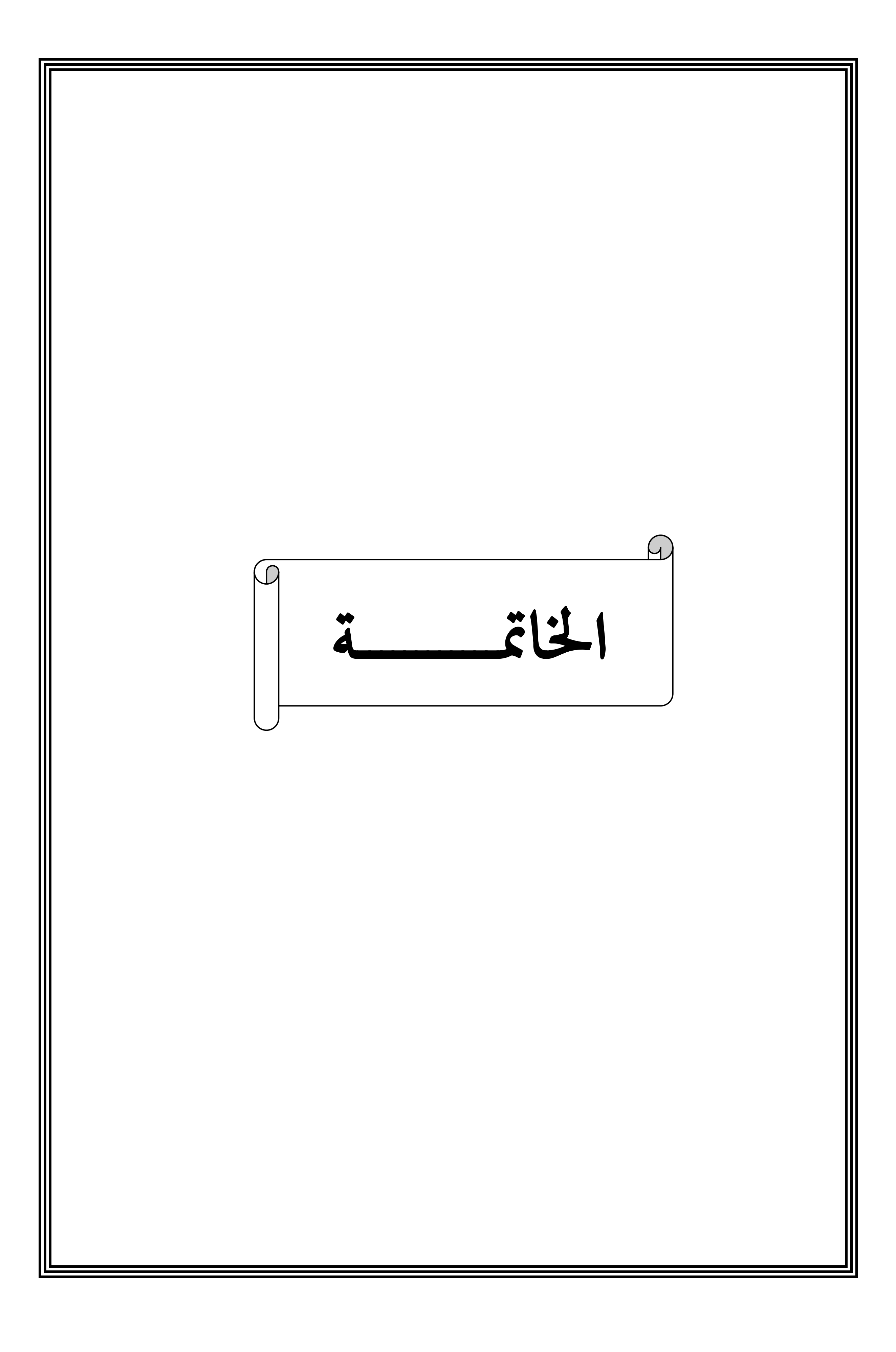
من خلال ما سبق يمكن القول أن مسيرة "عمر راسم" مليئة بمظاهر المقاومة في شكلها الفكري والثقافي من خلال نشاطه الصحفي الذي أبان من خلاله عن مخططات الاستعمار التي يستهدف فيه الوجود الجزائري ، فحاول ضرب الدين الاسلامي بنشر ممارسات الشعوذة والطعن في المقومات الأخلاقية والأبعاد الروحية والإنسانية ، فكان "عمر راسم" بهذا من رجالات الإصلاح الديني بعد أن وقف أمام التنصير والتجنيس وممارسات بعض الطرقيين الداعين الى نشر الشعوذة والبدع ، كما كان له موقفا ثابتا رافضا لقانون التجنيد الإجباري، واعتبره قانونا منافيا للدين الاسلامي ، كما عبر بامتعاض عن الواقع الذي فرضه الاستعمار على الجزائريين .

نستخلص مما سبق أن الجهود النضالية للمثقفين الجزائريين وعلماء الدين السابق ذكرهم التي برزت مظاهرها في مطلع القرن العشرين على المستوى الديني والثقافي والفكري والسياسي تركزت بالأساس على الدعوة الى محاربة الأفكار الغربية والوقوف ضد السياسة الاستعمارية التي تمثلت في التجنيس والتجنيد الإجباري كما وقفت ضد كل القوانين الفرنسية التي تهدف الى هدم بنى المجتمع

(1) محمد ناصر ، **عمر راسم المصلح الثائر** ، المرجع السابق ، ص39 .

(2) خير الدين شترة، " أضواء على النضال الصحفي للشيخ عمر راسم" ، **مجلة الحقيقة**، العدد 32، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015، ص 385.

الجزائري ، كما نادوا بضرورة المحافظة على الشخصية الجزائرية والإسلامية والإبقاء على النظم الاسلامية كالتعليم العربي والقضاء الاسلامي ...الخ ، كما ساهموا في إنعاش الحركة الفكرية عن طريق التعليم ونشر الوعي الوطني ، من خلال المراكز التعليمية والدينية والثقافية وإرساء أسس النهضة الجزائرية ، وتوجت جهودهم بظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كلبنة أولى للفكر الإصلاحي في الجزائر ، ودعوا الى الوحدة الاسلامية لمواجهة مخططات الغرب الأوربي التي تهدف الى تفكيك العالم الاسلامي ، واتخذوا من مشروع الجامعة الاسلامية التي دعا اليها السلطان العثماني " عبد الحميد الثاني" لتحقيق هدف الوحدة ووظفوا لذلك الكثير من الوسائل للترويج لأفكارها كالصحافة ومناسبة الحج والجمعيات الثقافية والسياسية.



الخاتمـــــــــــة

من خلال ما سبق تم الوصول الى جملة من الاستنتاجات يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

- أن سياسة فرنسا الإسلامية في الجزائر لم تحقق النتائج كاملة ، لأنها اعتقدت خطأ أنه بالتقرب من الجزائريين بسياسة إسلامية من منظور استشراقي استعماري فرنسي ، ستنجح في استمالتهم و تسمح لها باستيعاب الفئات الرافضة لوجودها ، رغم أنها استطاعت أن تجلب متعاونين معها إلا أنها لم تستطع القضاء على روح المقاومة الرافضة للاحتلال باختلاف سياساتها المتعاقبة التي لم تخرج عن السياسة العامة التي تهدف الى توظيف كل الوسائل لخدمة الأغراض الاستعمارية ، فحاولت خلق إسلام مكيف وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية ، من خلال بقاء العمل بالشؤون الإسلامية تحت نفوذ الادارة الاستعمارية ، عبر توظيف رجال دين رسميين يخضعون لتوجيهاتها يتكفل بأداء الشعائر الإسلامية ويقف في مواجهة الطرق الصوفية المناوئة للمؤسسات الاستعمارية ، وبعد أن توصلت الى تراجع نفوذ هؤلاء في أداء المهام الاستعمارية عمدت الى خلق علاقات مع بعض شيوخ الطرق الصوفية مقابل الوظائف والأموال المدفوعة إليهم ، وإقامة المناسبات "الولائم" للسيطرة على الكثير من المريدين ضعاف الأنفس منهم ، بهدف القضاء على السلوكات التي يفرضها الإسلام الصحيح والتي اعتبرها المستعمر أفكار تدعوا الى التعصب وأكثر تخلفا ، وبذلك انتشرت البدع والخرافات والشعوذة وانتشرت مظاهر السكون والاستسلام بعد أن كان الإسلام مرجعية أساسية لمقاومة الاستعمار ومشاريعه التي تستهدف الدين والهوية .

- حاولت الادارة الاستعمارية خلق نخبة متأثرة بالحضارة الغربية تسوق الأفكار المعادية لهذا الدين الذي تصوره الدراسات الاستشراقية على أنه دين خرافي لا يساير مظاهر التطور والتحضر ، كما حاولت في الكثير من المرات استغلال تراجع أوضاع المسلمين الجزائريين في المجالات المختلفة خاصة منها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية لإقصاء ما يسمى بالإسلام الحر أو الإسلام الشعبي واستحدثت الإسلام الرسمي الذي كان تحت إشراف الادارة الاستعمارية ، وهو ما أحدث شرخا في أوساط العلماء في كيفية التعامل مع هذه المنظومة الجديدة ، هذا الوضع كانت تهدف السياسة الاستعمارية الوصول إليه بعد أن توصل القائمون على الترتيبات الاستعمارية الى الدور الذي تمثله الميادين الرمزية في المجتمع مثل : الدين واللغة والتاريخ والثقافة التي تسمح بفرض سياسة

الاستيعاب الاجتماعية والسياسية ومنه ضمان استمرار المؤسسات الاستعمارية ، واتساع المجال الاستعماري وانتشار القيم الغربية .

– لقد كان الإسلام في نظر الادارة الاستعمارية تهديدا إيديولوجيا وتحديا سياسيا يستدعي اهتماما خاصا ، وذلك لكونه عنصرا مؤثرا على الرأي العام ، وكان ينظر إليه على أنه عامل تحفيز للوعي السياسي باعتباره قوة منافسة للمؤسسة الاستعمارية وبمثابة إيديولوجية كفاح تتعارض مع الأهداف الاستعمارية والتي منها المشروع الإدماجي ، و الوسيلة القوية التي ساهمت في كبح المد الفكري الفرنسي وحال دون انحلال القيم الثقافية من خلال التصدي للتأثير الثقافي الفرنسي ، وكان للزوايا والمدارس والنوادي الثقافية تأثيرا كبيرا على المجتمع الجزائري ووصل الى حد التأثير السياسي الذي أدى دور التكوين والتنظيم لحركة المطالب الوطنية فيما بعد .

– عرفت مناسبة الحج في السياسة الاستعمارية مراحل متباينة بين المنع تارة والترخيص بالسفر مرة أخرى ، وكانت بمثابة طقس خاص بالعرب كمظهر للتخلف والتعصب ، وخضعت هذه الشعيرة الإسلامية الى الكثير من مراحل المنع لأسباب كثيرة منها انتشار الأمراض أو الحروب وفي بعض الأحيان كانت تقدم أسباب واهية لتعطيل حركة التنقل الى الحج وترفع هذا المنع على الشخصيات التي تقدم خدمات للإدارة الاستعمارية مثل ما حدث في عهد الحاكم العام " ألبار قريفي" سنة 1880م حين منع تقديم رخص الزيارة إلا لبعض الشخصيات الدينية كأحمد التيجاني وسيدي علي بن عثمان من الطريقة الرحمانية في الجنوب الجزائري و"شريف الوزان" شيخ الطريقة الطيبية والشيخ بوزيان من القنادسة وغيرهم ، كما عمدت السلطات الاستعمارية الى مراقبة تحركات المسلمين وخلق كل الاليات لمنع التنقل لأداء الحج باعتباره مناسبة تشكل خطرا على الأمن العام ، وتفادي الاحتكاك بالمسلمين من البلدان الأخرى ، بعد أن كشفت لهم بعض التقارير أن هذه الفريضة كانت تستغل في التحريض على الجهاد في الجزائر ، وللتقليل من هذا الخطر وفرت الترتيبات للإشراف على شؤون الحج بعد صدور قانون ديسمبر 1894م.

– وبالمقابل قدمت الادارة الاستعمارية كل التسهيلات والوسائل المختلفة لدفع حركة التنصير التي عرفت أقصى نشاط لها في عهد الكاردينال "لافيجري" الذي ارتبط نشاطه بالمصالح الاستعمارية ، وهو الأمر الذي برز بشكل واضح خلال فترة الحكومة العامة في عهد "دوقيدون" ، والذي اشتهر

بتصريحه الداعم للنشاط التنصيري حيث قال :" قضيت حياتي وأنا أساند الحركات التبشيرية في جهات العالم فكيف تسمح لي نفسي أن أقف ضدها في أرض فرنسية هي الجزائر"، واعترافا بما قدمه لتسهيل نشاط المؤسسات التنصيرية وما حققته من نتائج في منظور أحد أقطاب التنصير في الجزائر المستعمرة الكاردينال "لافيجري" صرح قائلا "إننا نستبشر قدوم أيام خير لنشاطنا التبشيري إنها سياسة حقيقية استعمارية فرنسية وحقيقة مسيحية وفرت لنا حرية أوسع تتطلبها الكنيسة دوما لمواصلة مهامها المقدسة ".

– من المجالات التي لم تخضع للتكييف والتوظيف السياسي وفق ما يجلب الأهالي ويخدم المصالح الاستعمارية هو مجال القضاء الإسلامي الذي تعرض للتضييق عبر مختلف الحكومات التي تعاقبت نظرا لارتباطه بآليات السيطرة ، فوظفت كل الوسائل القانونية وغير القانونية لمحاربته و تحييد القضاة المسلمين بعد أن استحدثت نظام المحلفين وازداد قوة عندما لقي الدعم السياسي من الحكومة خاصة خلال فترة الحكم المدني في عهد الحاكم العام " دوقيدون" الذي اعتبر أن القضاء هو أحد اختصاصات السيادة ويجب أن يبرز القاضي الفرنسي و يختفي القاضي المسلم ، وأمام هذه الحملة المضادة للقضاء الاسلامي لم يبق للقاضي المسلم من صلاحيات سوى تسجيل عقود الزواج والطلاق أمام ترسانة من القوانين تمنعه عن أداء الكثير من الاختصاصات ، خاصة بعد أن توصلت الادارة الاستعمارية من خلال التقارير و أعمال الضباط و المستشرقين الى أن الإسلام هو مصدر لأشكال المقاومات التي قام بها الأهالي الجزائريين .

– أوجدت السلطات الاستعمارية آليات في التعامل مع القائمين على المؤسسات الإسلامية من خلال تشديد الرقابة على تحركات الناشطين بها عبر نشر الجواسيس لتعقب أداءهم ونفوذهم في الأوساط الشعبية ، ورغم الوسائل المسخرة على كافة المستويات المدنية والعسكرية والدينية إلا أن الأمر قد استعصى للوصول الى معرفة خبايا هذه المؤسسات خاصة زوايا الطرق الصوفية ، وهو ما عبرت عنه الكثير من التقارير التي أثبتت أن مراقبة الزوايا أمر صعب ، ويتطلب الأمر أن يقضي الإنسان حياته فيها لمعرفة ما يجري فيها ، وللتقليل من خطر هذه المؤسسات تم إثارة النعرات القبلية وبث روح الانشقاق بين الزوايا وتشكيلها حسب ما تمليه السياسة الاستعمارية .

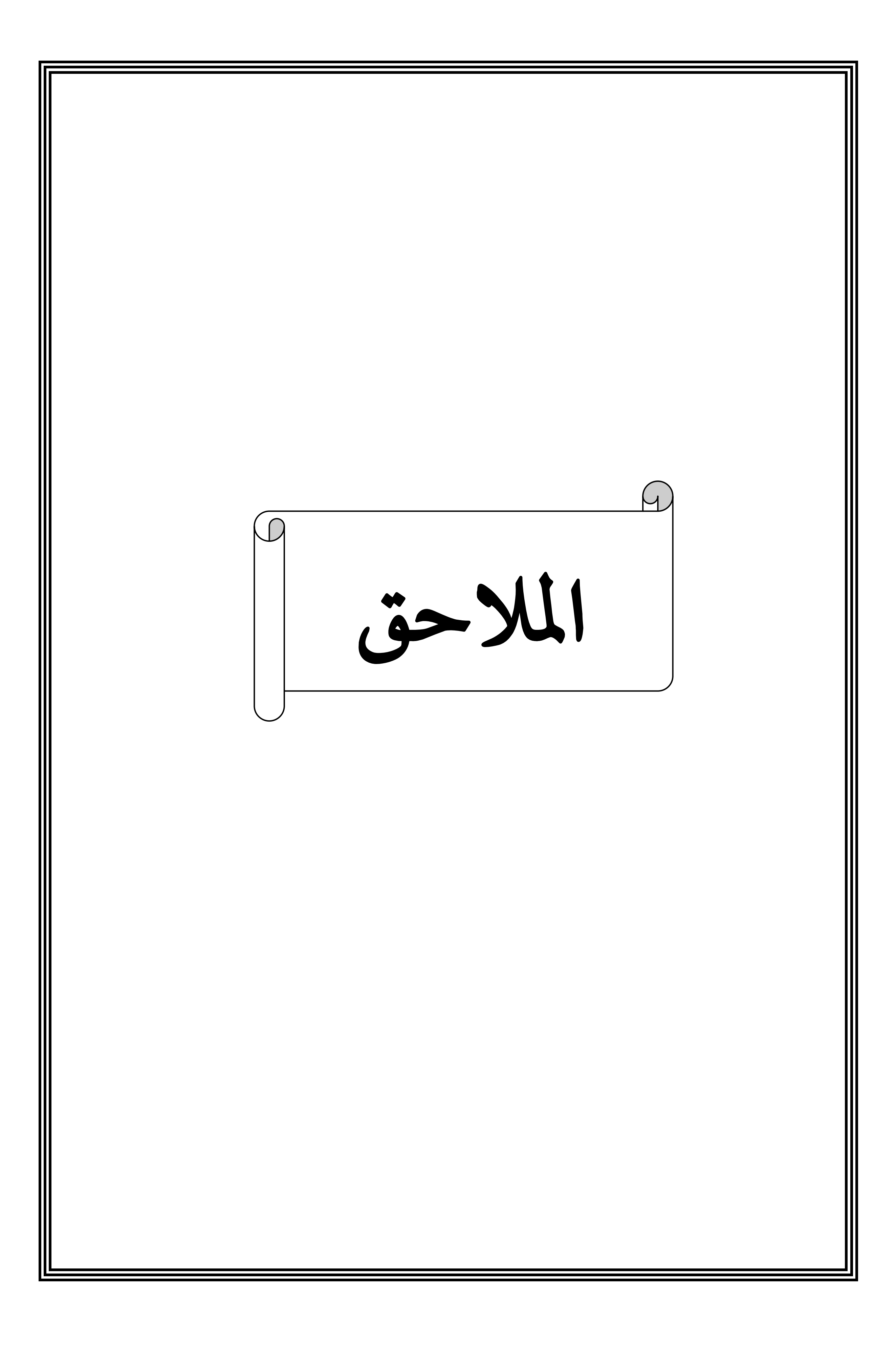
– حاولت الإدارة الاستعمارية إيجاد فئة نخبوية متأثرة بالثقافة الغربية من خلال الترتيبات القانونية التي وجهت للتعليم الموجه للأهالي الجزائريين ، من حيث البرامج وطبيعة الهياكل بالمقابل شهد التعليم العربي الإسلامي حربا موجهة ضد المؤسسات الإسلامية من مساجد وزوايا و المدارس القرآنية ، حيث فرضت رقابة أمنية مشددة على المدرسين فكانوا لا يقبلون لأداء الوظيفة إلا بعد إجراء تحقيقات معمقة من طرف الكثير من الهيئات الإدارية المكلفة بهذا الشأن ، كما عرفت الهوية الجزائرية مشروعا منظما استهدف اللغة العربية و تاريخ الجزائر وهو ما نص عليه أحد القوانين التي منعت الإشارة الى استقلالية تاريخ الجزائر .

– لقيت السياسة الإسلامية التي تظاهرت السلطة الاستعمارية بتبنيها والعمل على تكييفها وفق ما يخدم مصالحها مقاومة من طرف الجزائريين ، من خلال منظومة التشريعات الإسلامية في الاحتكام في القضايا المتنازع حولها الى الشخصيات الدينية التي لعبت دورا أساسيا في فض الخصومات ، كما أنهم امتعضوا من السياسة التي طبقتها حول الأملاك الوقفية وبذلك اندثرت الكثير من المؤسسات الإسلامية التي كانت تحت رحمة المداخيل الوقفية ، كما أن السلك الديني الذي أوجده الاستعمار كان من الموظفين المدجنين والذي لم يكن مرحب بهم في الأوساط الاجتماعية من الجزائريين ، لأنهم كانوا تحت التوجيهات الإدارية بخلفيات سياسية ، ففقدت تلك الرمزية في التقديس التي كانت سائدة من قبل ،لكن هذا التوجه الجديد في السياسة الاستعمارية اصطدم بواقع فرضه قانون فصل الدين عن الدولة الذي صدر في 09 ديسمبر 1905م في فرنسا وشرع في تطبيقه في الجزائر في 27سبتمبر 1907م هذا الأخير لم يكن ساري المفعول على الدين الاسلامي ومن بنوده التي جاءت متعارضة مع خدمة الدين الاسلامي بشكل صريح ما تضمنه البند الثاني من القانون حيث نص على أن الدولة لا تعترف ولا تدعم ولا تدفع أجور موظفي أي دين .

– من المظاهر الأخرى للسياسة الاستعمارية التي كانت تهدف الى ضبط الممارسة الدينية أن الأعياد و فريضة الحج الى مكة كانت تخضع الى الرخصة الإدارية ، كما عرفت المدارس القرآنية والزوايا محاربة ومنافسة من طرف الادارة الاستعمارية بمختلف الوسائل والطرق ، وفقدت وظيفتها التربوية والدينية ودورها الثقافي ، كما عرفت الطرق الصوفية وشيوخها تضييقا على نشاطها ومحاولات عديدة لاستيعابها و تدجينها أو تعرض شيوخها للسجن مثل ما حدث مع شيخ التيجانية "أحمد

التيجاني"(1870 -1872)، والشيخ "طكوك" من الطريقة السنوسية ، وبعض المريدين من الطريقة الرحمانية ، ونجحت في تدجين بعض الطرق الصوفية بعد أن أصبح بعض الشيوخ يتملقون لدى السلطات الاستعمارية للحصول على بعض الامتيازات ، ورغم هذه السياسة إلا أنها مريديها والمنتسبين إليها .

– ومن الميادين الأخرى التي كانت مجالا للصراع بين السلطة الاستعمارية والجزائريين ميدان التعليم الذي كان محل تجاذبات بين الإرادة السياسية التي تسعى الى تحقيق أهدافها وبين المعمرين الذين رأوا في تعليم الجزائريين تهديدا لمصالحهم في المستعمرة وبين الجزائريين الذين سعوا الى المطالبة بإيجاد تعليم يحفظ خصوصياتهم الإسلامية ، وهو ما ظهر مع الموقف الذي أبداه "ابن رحال" من خلال رفضه لنوع التعليم الموجه للجزائريين ، واقترح حلولا لذلك منها أن يكون للجزائريين دور في العملية التعليمية لكي يكون لهم دور الوساطة بين الأولياء و الأبناء ، وبالتالي تصبح النخبة الجزائرية حسبه بمثابة شريك في صياغة وتوجيه المنهاج التربوي والتعليمي ، كما دعا إلى ضرورة توفير التعليم العالي وفق مناهج تربوية حديثة تتماشى مع متطلبات العصر ، وقدم صورة لأهم التعديلات التي تهدف إلى إعادة النظر في المدارس الإسلامية الثلاث من خلال مدة الدراسة ومضاعفة عدد المقبلين على التعليم من أبناء الجزائريين إضافة إلى وضع الامتحان كمعيار للدخول الى هذا النوع من المدارس .


الملاحق

قائمة الملاحق :

01/ الفضاءات الجغرافية المعنية بالسياسة الاسلامية الفرنسية (نهاية القرن 19م/النصف الأول من القرن العشرين).

02/ رسالة من حاكم عام الجزائر الى والي الجزائر حول اقتراح لأحد الأئمة في مسجد سيدي رمضان من طرف الجمعية الدينية.

03/ قائمة لأسماء ممثلي الدين الإسلامي المرخص لهم من طرف والي مقاطعة الجزائر في فيفري 1909.

04/ رسالة موجهة من المفتي "علي بن الحفاف" إلى والي مقاطعة الجزائر مؤرخة في : 03 سبتمبر 1885.

05/ طلب المفتي طالب مصطفى بإعلان بداية شهر رمضان لسنة 1915م.

06/ طرق الحج و الأعباء المالية الخاصة بالنقل البحري للحجاج.

07/ رسالة الحاكم العام "شارل جونار" الى "بن الشريف" حول تأطير الحج.

08/ إحصاء عدد الحجاج للمقاطعات الثلاث : قسنطينة ، وهران ، الجزائر من خلال جريدة المبشر بتاريخ 02 جويلية 1892م.

09/ نموذج الترخيص بالسفر.

10/ مراسلة وزارة الخارجية الفرنسية إلى المقيم العام الفرنسي في تونس حول هجرة عائلات جزائرية من تونس الى المشرق ، باريس في 19 أكتوبر 1896.

11/ رسالة من محمد بن قدور الوجدي يلتمس فيها الترخيص للذهاب إلى بلاد الشام.

12/ نماذج لنداءات شيوخ الطرق الصوفية خلال الحرب العالمية الأولى.

13/ المسجد الذي بنته ألمانيا خاص بالمسلمين.

14/ مراسلة الحاكم العام شارل جونار حول قانون فصل الدين عن الدولة **1905**م,

15/ نص قانون الجمعيات الصادر سنة **1901**م .

16/ رسالة من وزير الشؤون الخارجية إلى الحاكم العام "شارل جونار"حول زيارة "الشيخ محمد عبده" إلى الجزائر وتونس.

17/ صورة توضح إشراف الحاكم العام "جونار" على فتح مدرسة تلمسان .

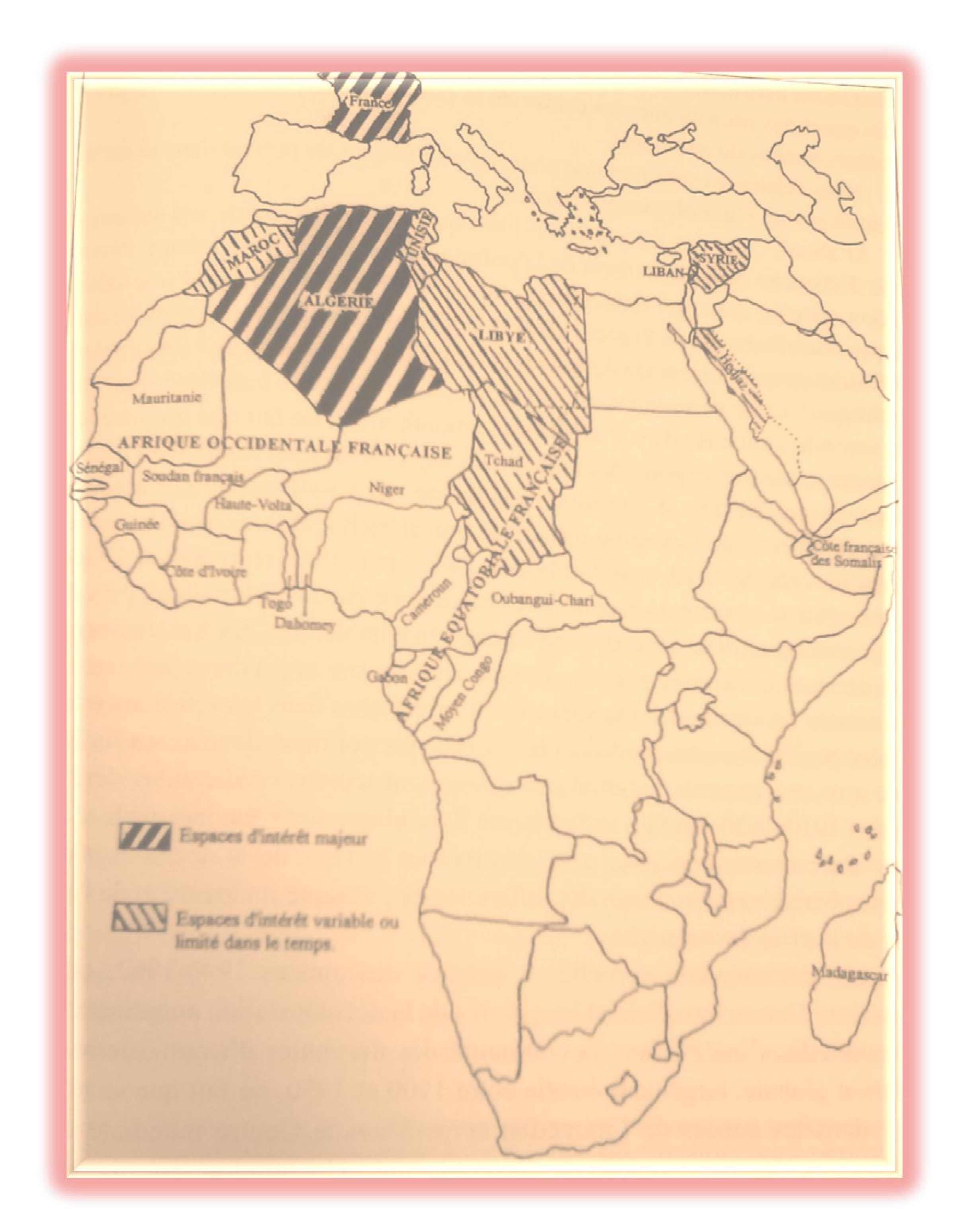
13/ عدد الحجاج الجزائريين من خلال جريدة المبشر في 02جويلية 1892م.

18/ قرار تنصيب الشيخ عبد القادر المجاوي مدرسا بمدرسة الجزائر.

19/ مقرر ترقية الشيخ عبد القادر المجاوي.

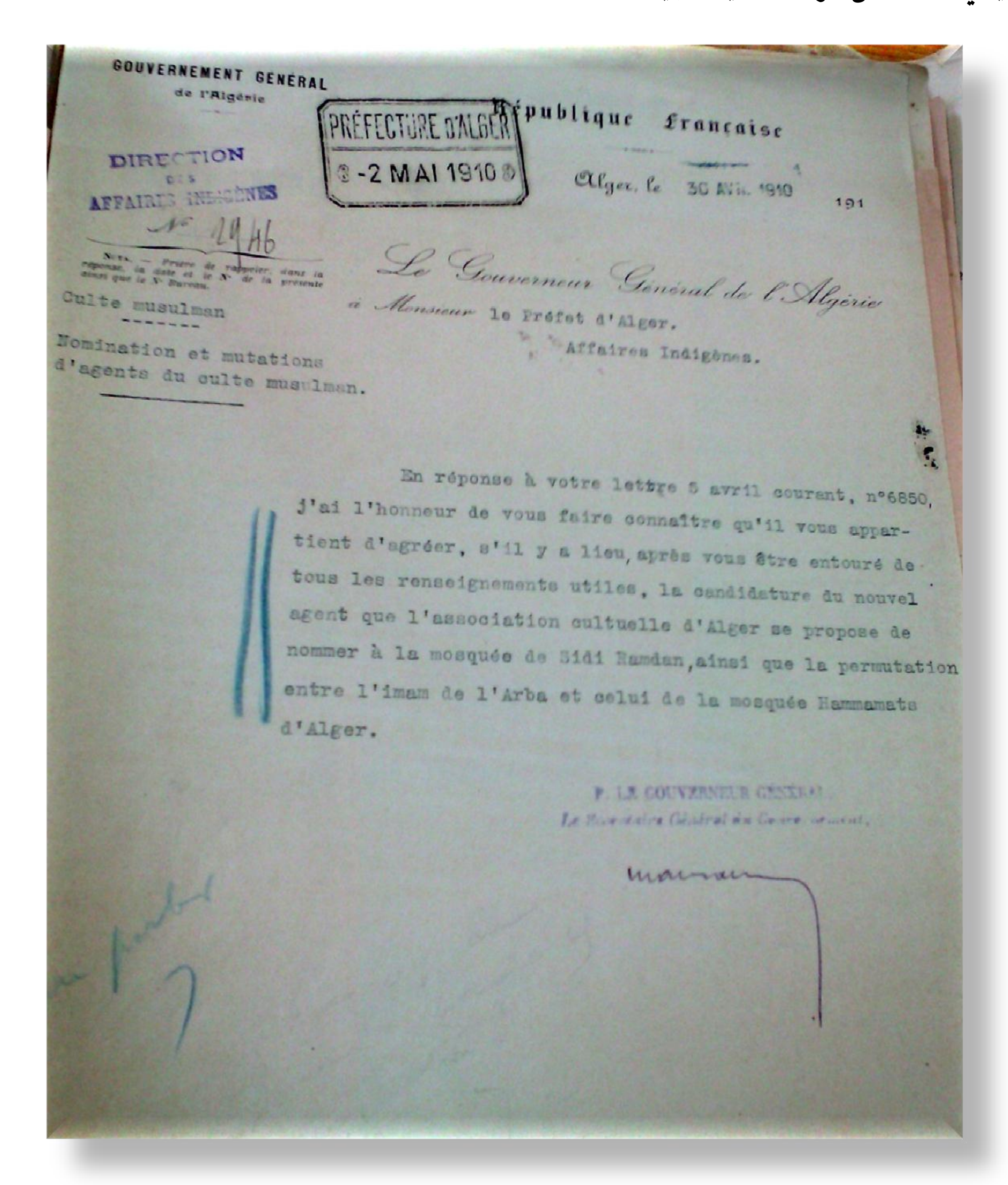
20/ اقتراح خطة تدريس للعلوم العربية من طرف الشيخ بن سماية في المدارس العليا.

الملحق رقم (1): الفضاءات الجغرافية المعنية بالسياسة الاسلامية الفرنسية (نهاية القرن 19م - النصف الأول من القرن العشرين)(1)



(1) Pascal le pautremat, op, cit, p 28.

الملحق رقم(2): رسالة من حاكم عام الجزائر الى والي الجزائر حول اقتراح لأحد الأئمة في مسجد سيدي رمضان من طرف الجمعية الدينية(1):


GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'Algérie

DIRECTION
DES
AFFAIRES INDIGÈNES
N° 2946

Culte musulman

Nomination et mutations d'agents du culte musulman.

PRÉFECTURE D'ALGER
-2 MAI 1910

République Française

Alger, le 30 Avril 1910

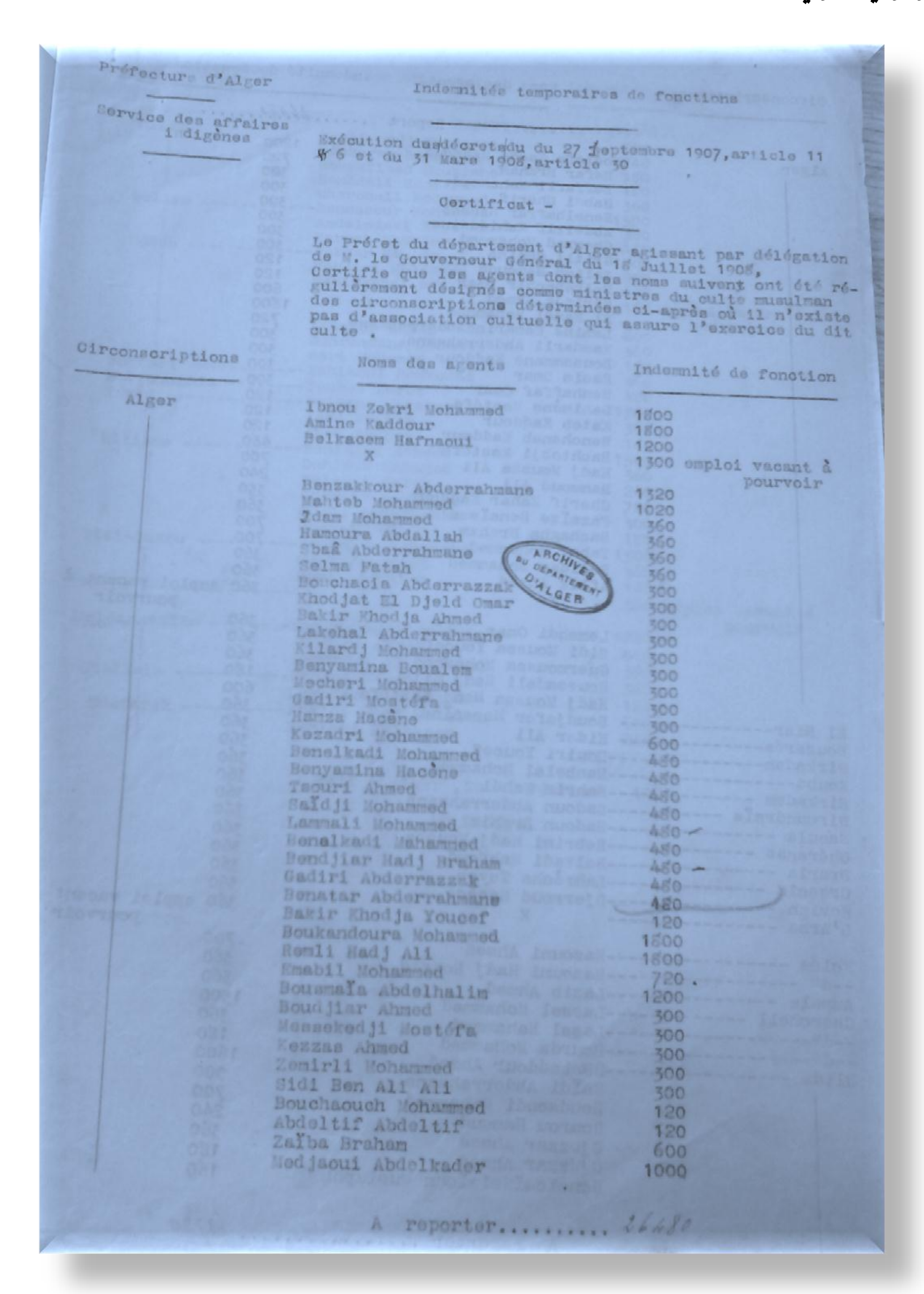
Le Gouverneur Général de l'Algérie
à Monsieur le Préfet d'Alger.
Affaires Indigènes.

En réponse à votre lettre 5 avril courant, n°6850, j'ai l'honneur de vous faire connaître qu'il vous appartient d'agréer, s'il y a lieu, après vous être entouré de tous les renseignements utiles, la candidature du nouvel agent que l'association cultuelle d'Alger se propose de nommer à la mosquée de Sidi Ramdan, ainsi que la permutation entre l'imam de l'Arba et celui de la mosquée Hammamats d'Alger.

P. LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL
Le Secrétaire Général du Gouvernement,

A O M ,Département d'Alger ,2U1,instructions et circulaires (1907 -1910). (1)

الملحق رقم (03): قائمة لأسماء ممثلي الدين الإسلامي المرخص لهم من طرف والي مقاطعة الجزائر في فيفري 1909.[1]



Préfecture d'Alger

Service des affaires indigènes

Indemnités temporaires de fonctions

Exécution des décrets du du 27 Septembre 1907, article 11 & 6 et du 31 Mars 1908, article 30

Certificat -

Le Préfet du département d'Alger agissant par délégation de M. le Gouverneur Général du 1er Juillet 1908, Certifie que les agents dont les noms suivent ont été régulièrement désignés comme ministres du culte musulman des circonscriptions déterminées ci-après où il n'existe pas d'association cultuelle qui assure l'exercice du dit culte .

Circonscriptions	Noms des agents	Indemnité de fonction
Alger	Ibnou Zekri Mohammed	1800
	Amine Kaddour	1800
	Belkacem Hafnaoui	1200
	X	1300 emploi vacant à pourvoir
	Benzakkour Abderrahmane	1320
	Mahteb Mohammed	1020
	Jdam Mohammed	360
	Hamoura Abdallah	360
	Sbaâ Abderrahmane	360
	Selma Fatah	360
	Bouchacia Abderrazzak	300
	Khodjat El Djeld Omar	300
	Bakir Khodja Ahmed	300
	Lakehal Abderrahmane	300
	Kilardj Mohammed	300
	Benyamina Boualem	300
	Mecheri Mohammed	300
	Gadiri Mostéfa	300
	Hamza Hacène	300
	Kezadri Mohammed	600
	Benelkadi Mohammed	480
	Benyamina Hacène	480
	Taouri Ahmed	480
	Saïdji Mohammed	480
	Lammali Mohammed	480
	Benelkadi Mahammed	480
	Bendjiar Hadj Braham	480
	Gadiri Abderrazzak	480
	Benatar Abderrahmane	480
	Bakir Khodja Youcef	120
	Boukandoura Mohammed	1800
	Remli Hadj Ali	1800
	Emabil Mohammed	720
	Bousmaïa Abdelhalim	1200
	Boudjiar Ahmed	300
	Messekedji Mostéfa	300
	Kezzas Ahmed	300
	Zemirli Mohammed	300
	Sidi Ben Ali Ali	300
	Bouchaouch Mohammed	120
	Abdeltif Abdeltif	120
	Zaïba Braham	600
	Medjaoui Abdelkader	1000

A reporter.......... 26480

1 A O M ,Département d'Alger ,2U, instructions et circulaires (1907-1910)

تابع [1] :

Circonscriptions	Noms des agents	Indemnité de fonction	
		Report ....26481.......	
Alger	Mostefa Gacha Mahmoud	1200	
	Sefar Braham	720	
	Seffarli Mohammed	380	
	Habdi Cherif	300	
	Benelhaffar Hacène	300	
	Abdeltif Mahiéddine	300	
	Cherrad Mohammed	300	
	Gritli Smaïne	300	
	Salime Hamouda	120	
	Belkebachir Omar	120	
	Méridja Ahmed	600	
	El Kamel Mohammed	1800	
	Lamine SemarineAbderrahmane	720	
	Kasdarli Abderrahmane	300	
	Boussmane Kaddour	300	
	Racim Omar	300	
	Benhaffaf Omar	300	
	Dahimène Mostéfa	120	
	Kateb Kaddour	120	
	Bencheneb Kaddour	120	
	Bachtobji Mostéfa	480	
	Hadj Moussa Ali	700	
	Hammoud Ali	240	
	Cherif Zahar Kaddour	350	
	Fazaïze Benaïssa	360	
	Bachagha Braham	700	
	Tabet Mohammed	700	
	Belidam Mohammed	360	
	Aflik Ahmed	360	
	X	360	emploi vacant à pourvoir
	Lemehdi Omar	360	
	Sidi Moussa Youcef	360	
	Guermoussa Mohammed	360	
	Boussadali Hadj Ali	180	
	Hadj Moussa Hadj Mostéfa	600	
El Biar	Boudjafer Hassaïne	360	
Bouzaréa	Hider Ali	360	
Birkadem	Douiri Youcef	360	
Kouba	Benbelal Mohammed	360	
Birkadem	Bahriz Mahdi	360	
Birmandreïs	Sadoun Abderrahmane	360	
Saoula	Sadoun Brahim	360	
Chéragas	Rebrimi Hadj Moussa	360	
Draria	Belkadi Mahfoud	360	
Crescia	Lahrèche Tayeb	360	
Rovigo	Djerroud Hacène	360	
L'Arba	X	360	emploi vacant à pourvoir
Koléa	Mazouni Ahmed	700	
d°	Mazouni Hadj Bouzid	360	
Aumale	Lazib Ahmed	360	
Cherchell	Lassel Mohammed	1500	
d°	Lasel Mahammed	360	
d°	Dourda Mohammed	180	
Blida	Benkaddour Ahmed	1800	
	Saïdi Abderrahmane	900	
	Boudaoudi Mohammed	700	
	Gourou Hamoud	240	
	Djezzar Ahmed	360	
	Djézzar Ahmed	180	
	Benelcaïd Belaïoun Mustapha	180	
	A reporter		

1 A O M, Département d'Alger ,2U, instructions et circulaires (1907-1910)

تابع (1):

Circonscriptions	Noms des agents	Indemnité de fonction	
Blida	Report	[illegible]	
	Mesli Hadj Mustapha	700	
	Bouzerar Benaïssa	240	
	Bennefissa Bouziane	180	
	Benadali Mostéfa	180	
	Cherchali Mohammed	360	
Dellys	Bennaceur Mohammed	1500	
	Andaloussi Mostéfa	360	
	Harrat Lakhdar	180	
Médéa	Fekhar Hamida	1200	
	Hacéini Mohammed	900	
	Benlakehal Ben Ali	400	
	X	180	emploi vacant à pourvoir
	Scandar Ahmed	600	
	Benramdane Mohamed	360	
	Sari Mohamed	180	
Boghari	Yahiaoui Benmouaz	360	
Berrouaghia	Toubal Larbi	480	
Ténès	Ostmane Mohammed	1500	
	Abed Braham	360	
	Abed Braham	180	
Miliana	Benlagha Ahmed	1500	
	Dahlouk Mohamed	360	
	Belarbi Salah	240	
	Cheraïf Benaouda	720	
	Ghali Abdelkader	300	
	Cheraïf Cherif	180	
Tizi-Ouzou	Benzekri Mohammed	1500	
	Ouatiki Ahmed	360	
	Ammi Si Salah	180	
Mékla	X	360	emploi vacant à pourvoir
Orléansville	Boumezrag Elouanoughi	1800	
	Mokrane Ahmed	460	
	Bessekri El Miliani	360	
Chellala	Rabahi Mohammed	360	
	Lakhdar ben Ahmed	120	
Boufarik	Khaldi Hadj Boualem	600	
	Hemiani Belkacem	240	
		73710	

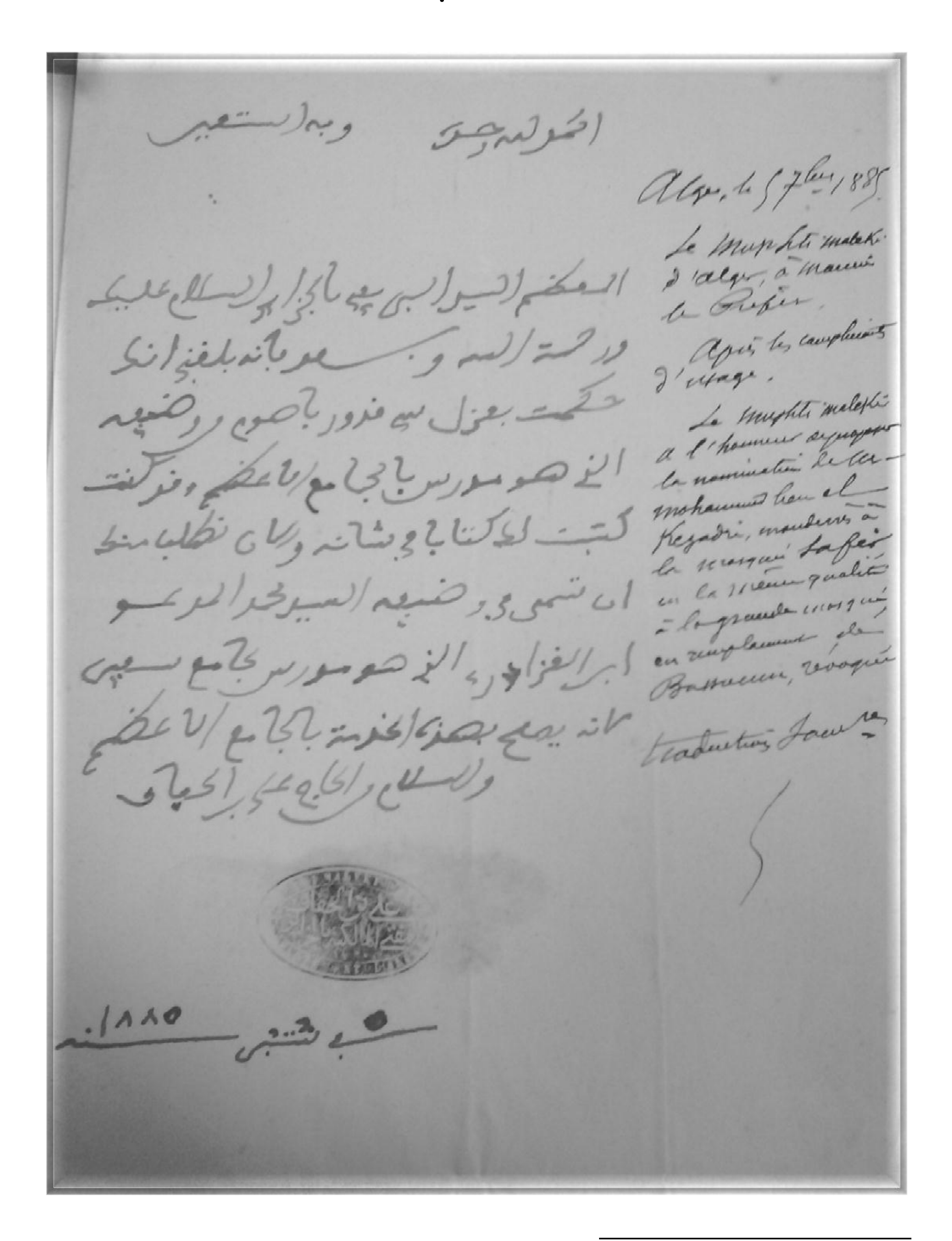
Fait à Alger, le Février 1909.

Le Préfet.

(1) A O M ,Département d'Alger ,2U1 , instructions et circulaires (1907-1910)

الملحق رقم :(06):

رسالة موجهة من المفتي "علي بن الحفاف" إلى والي مقاطعة الجزائر مؤرخة في : 05 سبتمبر 1885.(1)



الحمد لله وحده وبه استعين

Alger, le 5 7bre 1885

المعظم السيد البريفي بالجزائر السلام عليك ورحمة الله وبركاته وبعد فانه بلغني انك حكمت بعزل سي قدور باصون من وظيفته الذي هو مدرس بالجامع الاعظم وقد كنت كتبت لك كتابا في شانه والآن نطلب منك ان تسمي في موضعه السيد محمد المدعو ابن القزادري الذي هو مدرس بجامع سفير بانه يصلح بهذه الخدمة بالجامع الاعظم والسلام الحاج علي بن الحفاف

Le Muphti maleki d'Alger, à Monsieur le Préfet.

Après les compliments d'usage.

Le Muphti malekite a l'honneur de proposer la nomination de Si Mohammed ben el Kezadri, moudares à la mosquée Safir en la même qualité à la grande mosquée, en remplacement de Bassum, révoqué.

Traduction [illegible]

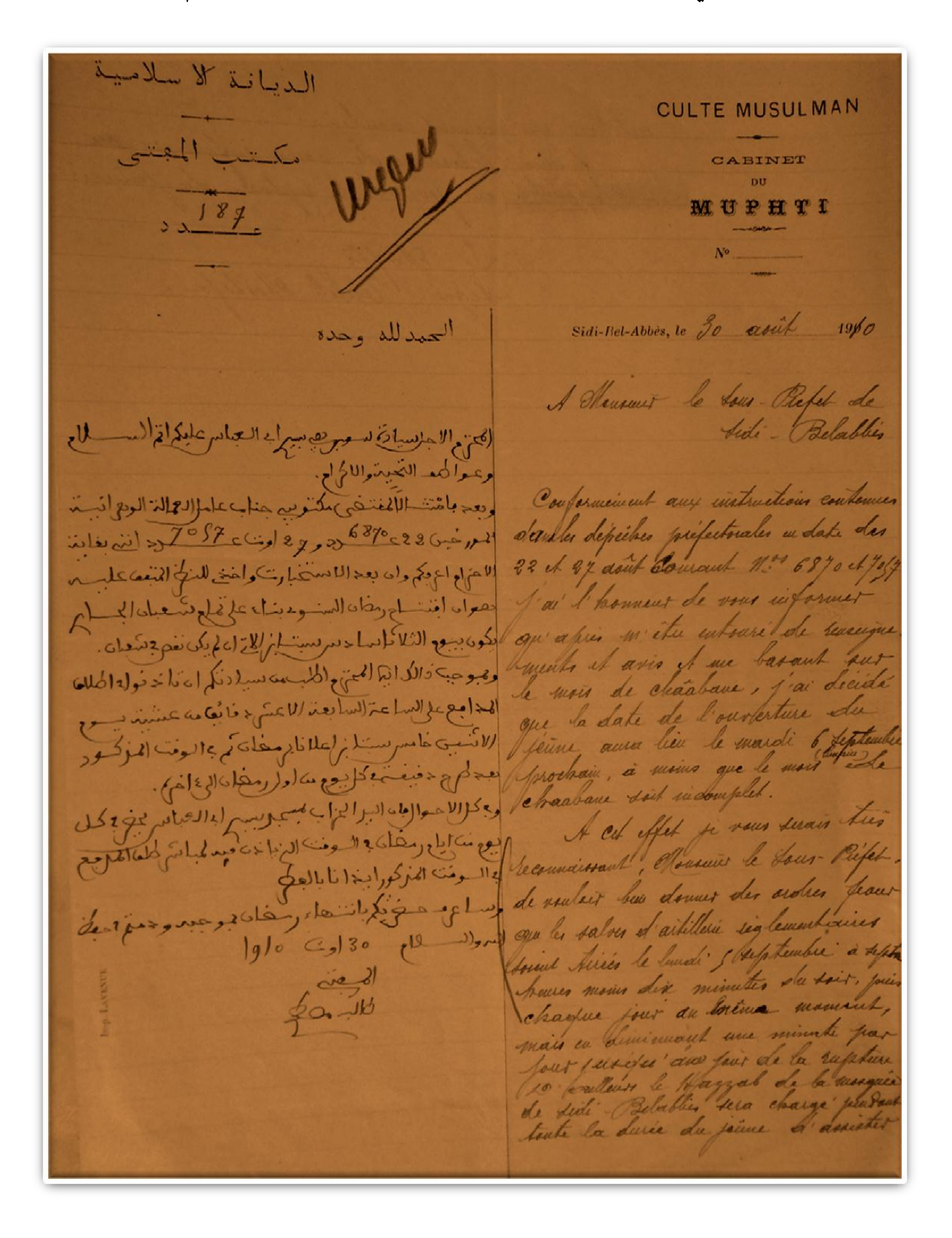
شهر سبتمبر سنة ١٨٨٥.

---

(1) A N F , département d'Alger,2U/1, surveillance commissariat central, convocations, renseignements,(1901-1918).

الملحق رقم (05)[1]:

طلب المفتي طالب مصطفى بإعلان بداية شهر رمضان لسنة 1915م.



الديانة الاسلامية

مكتب المفتي

عدد 187

الحمد لله وحده

المحترم الاجل سيادة سو بريفي سيدي بلعباس عليكم اتم السلام
وعلى الدوام التحية والاكرام.
وبعد بمقتضى مكتوبي جناب عامل العمالة الوهرانية
المؤرخين 22 و 27 اوت عدد 6870 وعدد 7057 اننا بغاية
الاحترام اعرفكم وان بعد الاستخبارات واخذ الرأي المتفق عليه
صار افتتاح رمضان السنة بناء على تمام شعبان [illegible]
يكون بيوم الثلاثاء السادس من سبتمبر الآتي ان لم يكن نقص في شعبان.
وبموجب ذلك ابلغ المفتي الطلب من سيادتكم ان تأذنوا باطلاق
المدافع على الساعة السابعة الا عشر دقائق من عشية يوم
الاثنين خامس سبتمبر اعلانا برمضان ثم في الوقت المذكور
بنقص دقيقة كل يوم من اول رمضان الى اخره.
وفي كل الاحوال ان البزار بمسجد سيدي بلعباس يخرج في كل
يوم من ايام رمضان في الوقت الذي [illegible] لطلق المدفع
في الوقت المذكور ايذانا بالفطر
ونرجو من [illegible] بانتهاء رمضان [illegible]
والسلام 30 اوت 1910

المفتي

طالب مصطفى

CULTE MUSULMAN

CABINET DU MUPHTI

N°

Sidi-Bel-Abbès, le 30 août 1910

A Monsieur le Sous-Préfet de Sidi-Belabbès

Conformément aux instructions contenues dans les dépêches préfectorales en date des 22 et 27 août courant N.os 6870 et 7057 j'ai l'honneur de vous informer qu'après m'être entouré de renseignements et avis et me basant sur le mois de châabane, j'ai décidé que la date de l'ouverture du jeûne aura lieu le mardi 6 septembre prochain, à moins que le mois (lunaire) de chaabane soit incomplet.

A cet effet je vous serais très reconnaissant, Monsieur le Sous-Préfet, de vouloir bien donner des ordres pour que les salves d'artillerie réglementaires soient tirées le lundi 5 septembre à sept heures moins dix minutes du soir, puis chaque jour au même moment, mais en diminuant une minute par jour jusqu'au jour de la rupture. Par ailleurs le Hazzab de la mosquée de Sidi-Belabbès sera chargé pendant toute la durée du jeûne d'assister

A N F , département d'Alger,2U/1, surveillance commissariat central, (1)
convocations, renseignements,(1901-1918).

الملحق رقم (06) :

طرق الحج و الأعباء المالية الخاصة بالنقل البحري للحجاج (1).



المبشر

وورود الأخبار من جميع الأقطار

في 4 جمادى الثاني سنة 1269 — 133 — في 15 مارس سنة 1853

◦ اعلام للحجاج ◦

ان جماعة بران وبمريي المتكلفين بامور سفر مراكب الدخان للشرق قد رتبوا تاويلا لسفر الحجاج الى النواحي المذكورة كما سنبينه هنا مفصلا فمن اراد السفر من الجزاير الى سكندرية فله ان يدفع كراء سفره اربعماية واربعة وثمانين فرنك ونصف وذالك في اول مرتبة واما المرتبة الثانية في المركب ثلاثماية وثلاثة عشر فرنك ونصف واما على سطح المركب ماية وستة واربعين فرنك ونصف ومن اراد السفر من الجزاير الى بيروت الشام فله ان يدفع كراء سفره اربعماية وخمسة وتسعين فرنك ونصف وذالك في اول مرتبة واما المرتبة الثانية ثلاثماية وثمانية وثلاثين فرنك ونصف واما على سطح المركب ماية وثلاثة وخمسين فرنك ونصف ◦ ومن اراد السفر من الجزاير الى يافه فله ان يدفع كراء السفر خمسماية واثنى عشر فرنك ونصف وذالك في اول مرتبة واما الثانية ثلاثماية وتسعة واربعين فرنك ونصف واما على سطح المركب ماية وثمانية وخمسين فرنك ونصف ◦ هذا وان اوقات السفر من الجزاير الى الشرق في اليوم العاشر والعشرين والثلاثين من كل شهر يعني ثلاث مرات في كل شهر واما اوقات السفر من مرسيلية الى الشرق في رابع يوم كل شهر والثالث والعشرين منه

◦ قد بلغ خبر لسعادة والي الجزاير ان الناس المتكلفين بالوقوف على فنادق البايلك التي جعلها في الطرق وقع منهم التراخي والزعم بانهم ارباب الشيء وان لا يقبلوا نزول احد فيهم من القطار الا بالمصاريف الزايدة ومن لم تكن له دراهم لم يجد ملجا والان اراد سعادة والي الجزاير ان يعمل تاويلا في ذالك لان كثير العرب صرفوا ما تيسر من مالهم على بناء هولاء الفنادق ولهم حق فيهم كما للقطار حق في الالتجاء والاستقرار بهم في سفرهم ولما كان لابد من مبالات كل عرش على ارضه وضامنا لترابه في جميع المفسدات التي تقع في البلاد كالخيانة ونحوها ظهر للبايلك انشاء الفنادق بجميع الطرق ليحصل الامن والامان في مبيت الناس بها وحفظ امتعتهم بداخلها لينالوا الناس فايدة بواسطتها

---

(1) **المبشر** ، العدد: 133/ 15 مارس 1853م.

الملحق رقم (07)[1]:

رسالة من الحاكم العام شارل جونار إلى القايد أحمد بن الشريف (محمد).

À MONSIEUR JONNART Gouverneur général de l'Algérie Au grand Français qui a trouvé le chemin de nos cœurs PRÉFACE :

Mon cher Ben Cherif, Je vous remercie pour l'Algérie et je vous félicite des jolies pages que je viens de lire. Vous êtes un voyageur qui sait voir et retenir, un artiste qui sait comprendre et qui goûte la beauté simple et sereine des grands spectacles de la nature. Et vous apportez, dans vos observations et dans vos descriptions, cette poésie, faite de charme et de mystère, d'une race que les siècles n'ont pas altérée, immuable comme l'immensité brûlante des déserts arabiques foulés par tant de générations en route vers la cité sainte où, depuis la mort du Prophète, vient s'agenouiller chaque année « l'islam en Prière ». Vous qui connaissez bien, pour y avoir été fêté avant les douleurs actuelles et votre longue captivité , Paris et la Côte d'Azur, devenu pèlerin à votre tour, vous êtes allé vers La Mecque. Vous avez voulu ressentir l'emprise troublante de ce passé qui plane sur la ville inviolée. Ainsi vous avez justifié la persistance et la force de vos traditions islamiques.

Traditions grandes et nobles, bien faites pour vous rattacher à la France généreuse et loyale! Depuis quatre ans, dans un élan qui restera leur honneur et le nôtre, elles ont conduit vos coreligionnaires sur le champ de bataille, où sans défaillance ils combattent et meurent côte à côte avec leurs frères français pour la civilisation et pour la liberté du monde. Avec mes nouvelles félicitations pour votre beau livre et pour votre belle conduite pendant la guerre, croyez-moi, mon cher Ben Cherif, bien cordialement à vous.

AOM, GGA, 10h / 54, « note de mon voyage a la Mecque », 23 juin 1914 , Ahmed ben Cherif . (1)

الملحق رقم(08):

عدد الحجاج من خلال جريدة المبشر بتاريخ 02ماي1892م(1)



INFORMATIONS

Le pèlerinage de la Mecque. — Une décision récente du Gouverneur général autorise les musulmans des trois provinces de l'Algérie à accomplir le pèlerinage de la Mecque. Les nouvelles concernant la situation sanitaire du Hedjaz permettent en effet d'espérer que le voyage de nos administrés à la Mecque et à Médine pourra s'effectuer sans dangers, à moins que, comme cela arrive souvent, une maladie contagieuse ne se déclare pendant le séjour des pèlerins en Arabie. On peut craindre aussi que les germes de la maladie ne soient importés par les pèlerins venus de l'extrême-orient et notamment des Indes anglaises.

Le pèlerinage, en somme, par les fatigues de tous genres qui en résultent, par les risques de maladie qui l'accompagnent, et aussi par le manque de sécurité dont les pèlerins ont malheureusement à se plaindre trop souvent, pendant leur séjour dans le Hedjaz, est une épreuve très dangereuse. Il est à désirer que celui de l'année courante soit plus heureux que ne l'a été celui de 1891, qui a été un véritable désastre.

Le nombre total des pèlerins algériens transportés à Djedda par les deux bateaux Pictavia et Gallia, en 1891, avait été de 1527, se répartissant de la manière ci-après :

Départements.	Territoire civil.	Territoire militaire.
Alger	323	172
Oran	131	20
Constantine	706	175
Totaux	1.160	367

La plupart de ces pèlerins, soit 1407, dont 1322 hommes et 85 femmes, accomplissaient le voyage de la Mecque pour la première fois. Les autres, au nombre de 120, dont 115 hommes, et 5 femmes, s'étaient déjà acquittés précédemment du pèlerinage obligatoire.

A ce premier chiffre de 1527, il faut joindre celui des personnes qui sont parties clandestinement sans avoir obtenu l'autorisation administrative. L'administration exige, en effet, que chaque pèlerin justifie, avant son départ, de la possession des ressources nécessaires à son voyage, qu'il prenne son passage pour l'aller et le retour, et enfin qu'il s'embarque sur des bateaux pourvus de médecins. Le voyageur est ainsi prémuni, autant que possible, contre certaines éventualités toujours à redouter. Il n'est pas exposé à rester en route faute de ressources ; si, par suite d'accident ou de toute autre circonstance imprévue, il perd en Arabie l'argent dont il est porteur, il lui suffit d'atteindre le port d'embarquement, Djedda ou Yambo, et comme son voyage de retour a été payé d'avance il est rapatrié sans rien avoir à payer de plus.

Les personnes qui ne peuvent ou ne veulent [illegible] à ces conditions n'obtiennent pas [illegible] et se rendent quelquefois en [illegible] à Djedda. Elles sont toujours punies à [illegible] pour avoir contrevenu aux règlements [illegible] la santé publique [illegible] 1891.

...nière, les Bédouins étaient en révolte ouverte contre le Chérif de la Mecque, et les attaques contre les pèlerins ont été plus fréquentes que d'habitude. Les Mogarebins, c'est-à-dire ceux qui viennent du Maroc, de l'Algérie ou de la Tunisie, sont les plus exposés parce qu'ils ont la réputation d'avoir beaucoup d'argent. Aussi, en 1891, les Bédouins avaient-ils formé le projet de se réunir en nombre pour attaquer les Algériens. Ils s'étaient postés, pour les attendre, dans un long défilé nommé Djoudeida, situé à moitié route de Yambo à Médine, mais le choléra, dont ils avaient apporté le germe de la Mecque, se déclara parmi eux avec une grande violence, et fit un grand nombre de victimes. Les survivants s'enfuirent laissant le chemin libre, et les caravanes purent passer sans être inquiétées autrement que par les attaques de malfaiteurs isolés.

A côté de ces renseignements qui intéressent plus spécialement les Algériens, il est intéressant d'examiner quelle est, pour les autres pays, l'importance du mouvement des pèlerins de la Mecque. Le tableau ci-dessous, dressé sur les indications recueillies par le consulat général de Djedda, indique, avec les différents pays auxquels ils appartenaient, le nombre de ceux qui sont arrivés en Arabie par ce port. Il y en a eu en tout 45,830 se répartissant ainsi :

Chinois	14
Malais	10.758
Indiens	10.662
Afghans	237
Belouchistans	13
Boukhariotes, Turkestan	1.279
Sujets russes	187
Persans	1.438
Bosniaques	120
Du Hadramout et de Mascate	833
Zanzibariens	325
Comalis	108
Abyssins	9
Soudanais	168
Marocains	1.073
Algériens et Tunisiens	2.207
Autres africains	47
Sujets ottomans :	
Hedjazis et Yemenis	2.901
Syriens	1.409
Anatoliotes, Roumeliotes	1.796
Tripolitains	377
Divers	788
Total des sujets ottomans	7.271
Egyptiens	5.921
Militaires	226
Divers	23
Pèlerins arrivés par Yambô	2.911

Une remarque est à relever dans ces chiffres. C'est que la grande majorité des musulmans qui se rendent à la Mecque y viennent de pays soumis à des puissances européennes autres que la Sublime Porte, et notamment des Indes et de la Malaisie. C'est parmi les pèlerins originaires des Indes anglaises et parmi ceux du Hedjaz et du Yemen qu'on trouve le plus de pauvres.

Après avoir accompli les cérémonies obligatoires à la Mecque, au Mont Arafat et à Mina, [illegible]

...les pèlerins, dans l'intérêt même de leur sécurité, car souvent les attaques dont ils sont victimes ont pour cause la dureté ou le manque d'égards dont ils ont fait preuve eux-mêmes envers leurs guides ou envers les conducteurs des chameaux loués pour le transport :

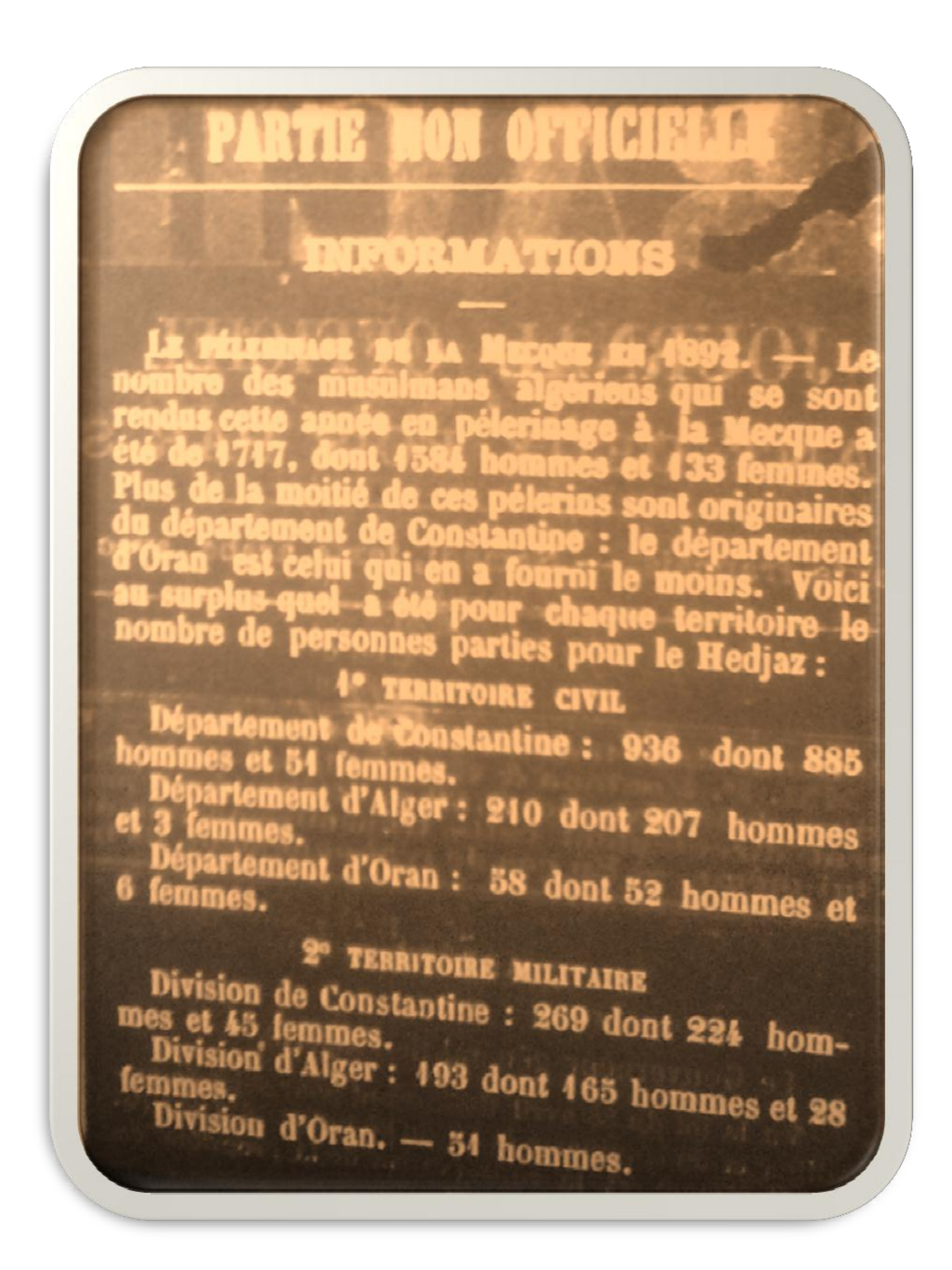
1° Prix de la barque à Djedda	1 francs.
2° Portefaix	1 —
3° Logement à Djedda	1 —
4° A payer à l'office de santé	3 —
5° Chameau de Djedda à la Mecque	7 —
6° Logement à la Mecque	1 —
7° Chameau de la Mecque à Mina et à Arafat	10 —
8° Tente à Mina et à Arafat	5 —
9° Visa de passeport à Djedda	5 —
10° Chameau de la Mecque à Djedda retour	7 —
11° Barque et portefaix à Djedda	2 —
12° Barque et portefaix à Yambô, (arrivée)	2 —
13° Chameau de Yambô à Médine	45 —
14° Barque et portefaix à Yambô (départ)	2 —
15° A payer à l'office de santé	3 —
Total	95 francs.

Un chameau porte toujours deux pèlerins. Les prix ci-dessus s'appliquent exclusivement aux pèlerins qui n'ont que leurs bagages, mais non à ceux qui voyagent avec des marchandises soumises aux droits de douane. Ceux-ci paient alors pour les barques, les chameaux, et les portefaix, des frais qui varient suivant l'importance des marchandises.

(1) AOM, BOMIOM interne Microfilm/1747 /1/ culte musulman.

تابع :

إحصاء عدد الحجاج للمقاطعات الثلاث : قسنطينة ، وهران ، الجزائر من خلال جريدة المبشر بتاريخ 02جويلية 1892م[1]



PARTIE NON OFFICIELLE

INFORMATIONS

LE PÈLERINAGE DE LA MECQUE EN 1892. — Le nombre des musulmans algériens qui se sont rendus cette année en pèlerinage à la Mecque a été de 1717, dont 1584 hommes et 133 femmes. Plus de la moitié de ces pèlerins sont originaires du département de Constantine : le département d'Oran est celui qui en a fourni le moins. Voici au surplus quel a été pour chaque territoire le nombre de personnes parties pour le Hedjaz :

1° TERRITOIRE CIVIL

Département de Constantine : 936 dont 885 hommes et 51 femmes.

Département d'Alger : 210 dont 207 hommes et 3 femmes.

Département d'Oran : 58 dont 52 hommes et 6 femmes.

2° TERRITOIRE MILITAIRE

Division de Constantine : 269 dont 224 hommes et 45 femmes.

Division d'Alger : 193 dont 165 hommes et 28 femmes.

Division d'Oran. — 51 hommes.

---

1 AOM, Microfilm interne BOMIOM/ 1747 /1/.

الملحق رقم (09) :

نموذج الترخيص بالسفر(1).



Batna. — Imp. Beun.

تسريح السفر

Les autorités civiles et militaires sont invitées à laisser circuler librement :

Le nommé Mokhtar ben Si Mohamed Hadid

de la tribu Biskra

profession Propriétaire

se rendant à Philippeville

pour se rendre à la Mecque

ان حكام السيول والعساكر يسرحون حامله

المسمى المختار بن سي محمد احمد بن حديد

من عرش المسبك

من جوقة بسكرة

صنعته مالك

ليسافر الى سكيكدة

SIGNALEMENT :

* وصف الحامل *

Age 22 ans

Taille 1m 60

Cheveux noirs

Front découvert

Yeux noirs

Nez épaté

Bouche petite

Menton rond

Barbe naissante

Visage ovale

Teint foncé

Signes particuliers : Néant

Le Maire soussigné certifie que le porteur du permis de voyage est pourvu de mille francs. Il certifie en outre que le nommé ... ben Si Mohammed Hadid qui est solvable s'est engagé à rembourser le cas échéant, le montant des avances qui pourraient être faites au pèlerin.

عمره

قامته

شعره

جبينه

عينه

أنفه

فمه

لحيته

وجهه

علامات مختصة به

Le présent permis a été délivré le quinze Avril 1893 et sera valable pendant la durée de un an, à partir du présent jour.

Biskra, le 15 Avril 1893

Le Maire

وقد اخذ التسريح في

ويكون مدة حملة سوى

من يوم التاريخ

وقد رآه ووفق عليه

Chef de groupe

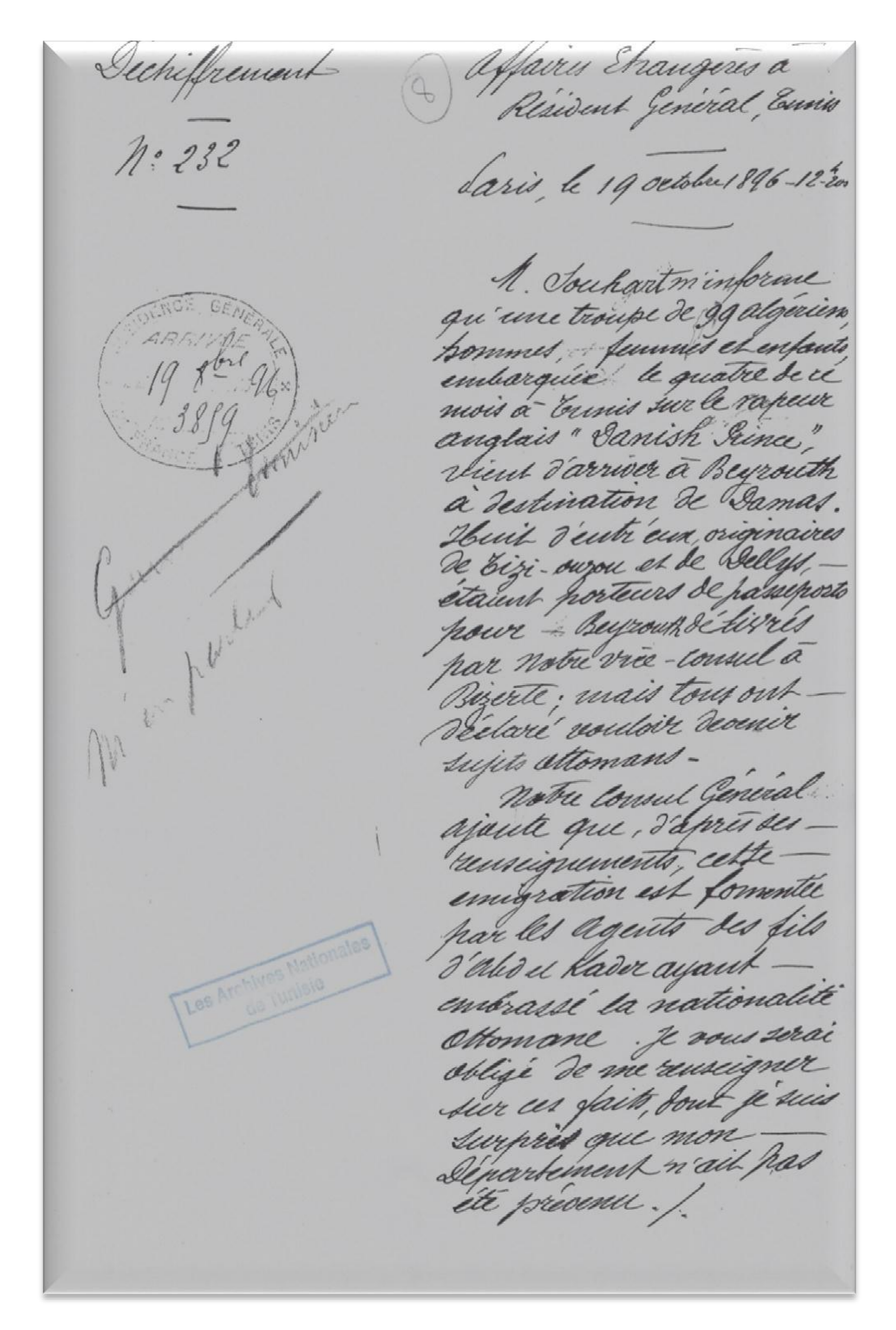
Berbache Mahmoud

PERMIS DE VOYAGE

---

(1) AOM, Microfilm interne BOMIOM/ 1747 /1/.

الملحق رقم (10) : مراسلة وزارة الخارجية الفرنسية إلى المقيم العام الفرنسي في تونس حول هجرة عائلات جزائرية من تونس الى المشرق ، باريس في 19 أكتوبر 1896[1].



Déchiffrement

N° 232

(8) Affaires Étrangères à Résident Général, Tunis

Paris, le 19 octobre 1896 - 12h20

M. Souhart m'informe qu'une troupe de 99 algériens, hommes, femmes et enfants embarqués le quatre de ce mois à Tunis sur le vapeur anglais "Danish Prince", vient d'arriver à Beyrouth à destination de Damas. Huit d'entre eux, originaires de Tizi-Ouzou et de Dellys, étaient porteurs de passeports pour Beyrouth délivrés par notre vice-consul à Bizerte; mais tous ont déclaré vouloir devenir sujets ottomans.

Notre Consul Général ajoute que, d'après ses renseignements, cette émigration est fomentée par les agents des fils d'Abd el Kader ayant embrassé la nationalité ottomane. Je vous serai obligé de me renseigner sur ces faits, dont je suis surpris que mon Département n'ait pas été prévenu./.

Résidence Générale — Arrivée — 19 8bre 96 — 3859

important

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

تابع[1]: مراسلة الحاكم العام للجزائر الى وزير الشؤون الخارجية : (تقرير حول الهجرة الجزائرية الى المشرق وتأثيراتها) : (09 أكتوبر 1896م)

Le Gouverneur Général de l'Algérie
à M. le Ministre des Affaires Etrangères (18)

Paris, le 9 Octobre 1896.

J'ai eu, souvent, l'occasion d'attirer l'attention de votre Excellence sur l'émigration de nos indigènes en Syrie.

Depuis, l'exode, en 1888, de nombreux algériens des circonscriptions de l'Oued Zénati et d'Oum el Bouaghi, département de Constantine, il ne s'était produit, à part des cas isolés, aucun mouvement marqué d'émigration nouvelle et cet état de choses provenait évidemment, de la situation malheureuse et délabrée dans laquelle les indigènes avaient vu revenir leurs coréligionnaires que de fallacieuses promesses avaient engagés à quitter la colonie.

L'exode en question avait eu pour

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

تابع[1]:

cause principale, en dehors même d'une certaine excitation religieuse qu'il n'a pas été possible de nettement déterminer, l'invasion des sauterelles qui se succédant d'année en année, avait réduit à la misère un assez grand nombre de familles indigènes.

Le mouvement nouveau dont je vais avoir l'honneur de vous entretenir, est entièrement stimulé, cette fois, par le fanatisme religieux.

Il y a quelque temps, Mr l'Administrateur de la Commune mixte d'Azeffoun, Arrondissement de Tizi Ouzou, saisissait plusieurs correspondances adressées à leurs parents et amis par des Kabyles du douar Flisset El Bahr, fixés près de Damas.

Dans ces correspondances écrites par "Messirouïa" Areski ben el Hadj Amghar, "Haoudad" Ali ben Mohammed Haoudad, "Maloul" Mohammed ben Mohammed Achiban, "Ealahadj" Ali ou Kaci ben Amar ou Kaci etc ---- et qui ont été ouvertes avec le contentement

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

تابع[1]:

même des destinataires, on trouve tout d'abord des renseignements généraux sur le pays, ses produits, leurs prix peu élevés et le prix des maisons. Les renseignements qui suivent sont à peu près les mêmes dans toutes les lettres en question : il y est dit que le Sultan met à la disposition des émigrants qui veulent labourer, des terrains, puis dominant toute la pensée des écrivains, un éloge pompeux et emphatique du bien être dont jouissent les croyants en terre islamique, termine leurs lettres.

On lit du commencement à la fin de ces messages, des phrases comme les suivantes: "rejoignez nous dans un pays gouverné par le Sultan de l'Islam, dans un pays musulman"; "venez finir vos jours dans une région de croyants, riche de prière et de respect"; "Dieu réserve une récompense dans l'autre monde aux émigrants". etc ....

Nous nous trouvons donc, à n'en pas douter, en présence d'une véritable campagne d'embauchage

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

تابع(1):

dont les premiers résultats ont été d'enlever à la Commune mixte d'Azeffoun trente sept indigènes dont j'ai fait copier les noms sur la liste ci-jointe.

Bien plus, un des émigrés, le nommé "Akentil" El Hadj Mohammed ben Ahmed est revenu, fin Juillet dernier, dans son pays d'origine avec l'intention de vendre les biens qu'il y possède encore et de prêcher l'émigration.

Il est à remarquer, d'ailleurs, que cet indigène qui a également pour mission de régler en Kabylie les intérêts de ses coréligionnaires établis en Syrie, semble avoir été choisi à dessein à raison de la grande influence qu'il tient de son grade de mogaddem (Sorte de Vicaire) dans la Confrérie religieuse des Rahmania dont la Zône d'action embrasse la presque totalité de l'arrondissement de Tizi-Ouzou. C'est, un de ces missionnaires religieux comme il en existe beaucoup trop en Algérie, dont les agissements toujours cachés et par cela même fort dangereux tiennent en éveil l'attention de mon

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

تابع(1):

qu'elle sera terminée.

Pour en revenir à l'émigration qui nous occupe, j'ai prescrit une surveillance toute particulière pour l'enrayer et je vais renvoyer en Syrie le mogaddem "Akentil" qui nous avait quitté sans esprit de retour et qui a marqué cet esprit en se faisant délivrer un passeport en qualité de sujet ottoman. Il me parait, en effet, qu'il serait dangereux de laisser cet indigène séjourner plus longtemps dans un territoire où, malgré les précautions prises à son encontre, il pourrait nous créer des ennuis.

J'agirai de même vis-à-vis des Arabes ou Kabyles installés en Syrie qui pourraient être tentés de revenir, même momentanément, ici, pour y liquider personnellement leurs intérêts ; et il est à présumer que cette disposition, jointe à la surveillance dont je parle plus haut, sera de nature à faire réfléchir les gens qui auraient l'intention de nous quitter définitivement.

Je vous serais obligé, de vouloir

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

تابع[1]:

Administration.
C'est qu'en effet, depuis quelques
années, il se produit dans la population
musulmane une recrudescence de ferveur
religieuse et de fanatisme entièrement
due à l'action occulte des ordres et des
confréries dont l'organisation se
renforce de jour en jour. Ce que ces
sociétés présentent de plus dangereux,
en dehors du fond de leur enseignement
qui nous est presque toujours hostile,
c'est en général l'amour profond
du lucre qui pousse leurs Dignitaires
à lever, sous forme d'aumônes, de
véritables impôts religieux qui pèsent
lourdement sur la société indigène
et constituent pour nous, un danger
politique, en même temps qu'un
danger financier.
Vous savez, Monsieur le Ministre,
toute l'importance que j'attache à
cette question des ordres religieux mu-
sulmans dont j'ai fait entreprendre
une étude toute spéciale que je
m'empresserai de vous adresser dès

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

قرية ايمسونر[1] : عائلة أكنتيل الحاج محمد بن أحمد.

Village d' Imsouner

Akentil El Hadj Mohammed ben Ahmed,
Marabout
Halima bent Mohammed Saïd Hessaten,
sa femme

Tahar
Mohammed
Saïd
Yamina
} ses enfants

"Tigheremt" Fathma bent Cheikh,
sa belle sœur
Mahla bent Yahia, sa nièce
"Tigheremt" Mohammed Amzian ben
Mohammed Saïd, son cousin.

"Ben Brahim" Ahmed ben Belkacem
Titem bent Ahmed ou Saïd, sa femme
Halmia bent Ahmed Naït Cheik, sa mère
Saïd ben Belkacem, son frère
Rahma bent Saïd, femme du précédent

Amar
Ali
Fatma
} Enfants de Saïd ben Belkacem

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

فرقة أيت زرارة(1).

Ces deux familles ont quitté les Flisset el Bahr depuis trois ans environ.
Celles qui suivent ne sont parties qu'il y a quelques mois, vers la fin de 1895.

Fraction d'Aït Zrara

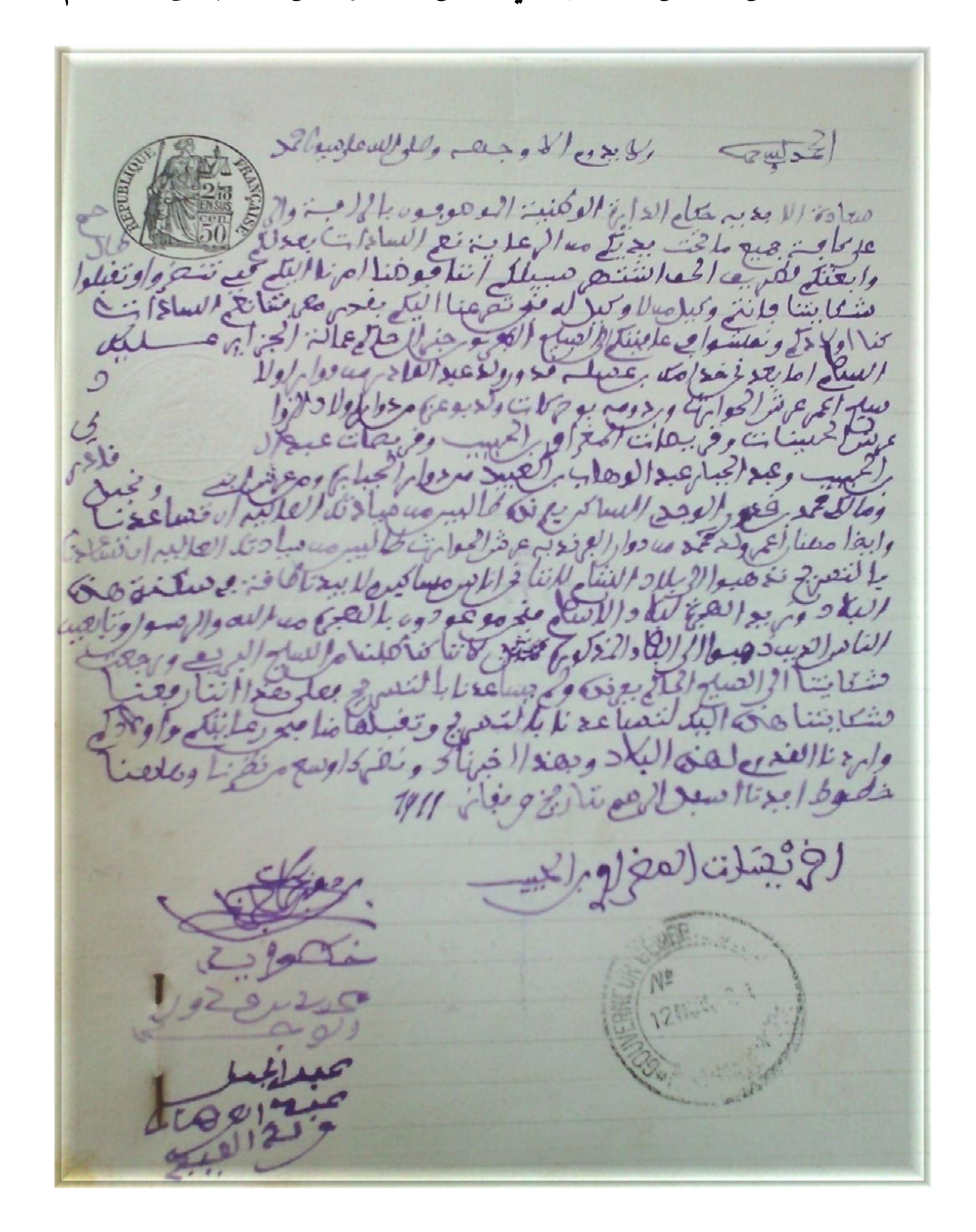
"Adjaoud" Mohammed ben Mohammed ou Kaci,
"Akermoun" Rahma bent Ali ben Ahmed sa femme.
"Aftis" Si Mohammed ou Salmoun, marabout de Caksebt.
Cassadit bent Si M'ahmed sa femme,
"Aftis" Salmoun ben Mohammed, son fils,
Yamnia bent Chérif, femme du précédent,
Ahmed
Couati } ses autres fils
El Ghezali

"Maloul" Mohammed ben Mohammed Achibane,
"Djaoud" Eissadet bent Ali ben Mohammed.
sa femme

(1) A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13

الملحق رقم (11)[□]:

رسالة من محمد بن قدور الوجدي يلتمس فيها الترخيص للذهاب الى بلاد الشام



A O M , GGA, 9H 105, immigrations en Syrie, demandes des autorisations a ottomane (1911- 1914)

الملحق رقم (12): نماذج لنداءات شيوخ الطرق الصوفية خلال الحرب العالمية الأولى [1]:

نداء شيخ الطريقة التجانية من الأحباب طريقته
في العالم الإسلامي

أيها الأحباب

قد ناسبنا للغاية لما طرق مسامعنا وهو دخول الدولة التركية في الحرب
الحالية مع دولة الألمان الباغية والغلطة والوحشية دمرها
الله وأخزاها وجعل عاقبة أمرها خسرانا وكيف لا نتأسف من دخول
دولة تركيا مع ألمانيا ضد فرنسا وانقلتيرا وروسيا والحالة أن لا يخفى
على أحد أنه سببا في اضمحلال السلطنة العثمانية فوالله قد أخطأ
رجال دولة تركيا خطأ ما مثله يدل على جنونهم وخبالهم وأعظم
شاهد عليهم في ذلك هو التاريخ نفسه فمن ذا الذي يجهل أن فرنسا من
أول الزمان إلى الآن كانت خير مساعد للأمة التركية تمدها بأموالها
وذخائرها بعلومها وتنصحها بآرائها الصائبة وتنقذها من المهالك
التي ترميها إليها ألمانيا وغيرها وإلى الآن تعتني تركيا فيما بعد
أن عادتها فرنسا أما نحن المسلمون عموما والتجانيون خصوصا فننذم
دولة تركيا على أعمالها الفاسدة التي يستحي منها المسلمون في العالم
كله من أقصى الهند إلى أقصى المغرب وزيادة على ذلك فلا يعزب
عنكم يا أيها الأحباب ما فعله الترك في بر الجزائر وقت استيلائهم
عليه فقد أضروا بالبلاد والعباد وارتكبوا فيه جميع الفواحش ولم
يحترموا الدين ولا الشرع الإسلامي ولا عوائد الأهالي وتركوا الناس
فوضى يحارب بعضهم البعض وعليه فلا غرو أن صرنا جميعا أعداء الدولة
التركية وكفى بها قول الصادق الأمين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
اتركوا الترك ما تركوكم الخ فإن هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على
فساد أمرهم وسوء عاقبتهم واعلموا أيها الأحباب أننا لم نزل ولن نزال
متعلقين بأذيال دولتنا الفرنسوية الجمهورية صاحبة الفضل والمآثر

(1) R .M.M , op,cit ,décembre 1914, p 190

تابع [1]:

شاكرين نعم هذا العظمية ومزاياها الجسيمة التي لا تعد ولا تحصى وهي
ثمنا الحنينة ذات الراحة والشفقة ويجب علينا معاشر المسلمين
أن نعين خليفتنا وسلطاننا وأموالنا لنلوا ولادنا على عدوتها ألمانيا وحليفتها
النمسا وحليفتها لتركيا وفد عولها ولحليفتيها انقلتيرا وروسيا
فانه الليل واطراف النهار بالفوز والانتصار كما ندعو على ألمانيا
وعلى النمسا وعلى تركيا بالانهزام والدمار وكلوات قريب
فأوصيكم يا أيها الاحباب في اتباع هذا المصالح الذي فيه خيركم
ولا تنسانا كم في الدعاء أوقات الاستجابة والسلام
من الفقير الى ربه تعالى عليا بن القطب الاكبر سيدي احمد التيجاني نفسي
شيخ الطريقة التيجانية في زاوية عين ماضي [illegible]

(1) R M M , op,cit , décembre 1914, p 191

نداء شيخ الطريقة الرحمانية في زاوية أولاد جلال [1]:

نداء السيد محمد الصغير بن الشيخ المختار
شيخ الطريقة الرحمانية في زاوية أولاد جلال

اخواننا

ان دولة الالمان المعروفة بالتوحش والفضاضة قد اوقدت نار
الفتنة واشهرت الحرب على دولتنا الفرنسوية المحبوبة وعلى حليفتيها
انقلتيرا وروسيا وكان العالم كله يختار السلم عن الحرب غير ان المانيا
لعنها الله كدرت السلم خدمة لمطامعها الفاسدة وتبعتها
حليفتها دولة النمسا وقد اكثرا من الحيل والدسائس في جميع
افكار الدنيا لتفتش على من يعينها فلم تجد احدا بل فاباها كل
جنس من اجناس البشر لكراهة فعلها والصد عنها والاحتراز من خدائعها
غير دولة الترك المغرورة لانها في يد غلمان تربوا في المانيا
وليس لهم من الاسلام الا اسمه قد فضلوا منفعتهم الشخصية
على مصلحة البلاد وباعوا مملكتهم للالمانيا فما ربحت تجارتهم وما
كانوا مهتدين وقد انكر عملهم هذا المسلمون كافة في كل
موضع وكيف لا تنفر منه الطباع وتشمئز منه النفوس ومن ذا الذي
يجهل التاريخ فكم مرة وقعت تركيا في المهالك والسبب فيها
الالمان وانقذها منها فرنسا وانقلتيرا واليوم دولة تركيا تقابل احسانهما
بالشامة خلافا لقول الله تعلى وهل جزاء الاحسان الا الاحسان
اما الرابطة الدينية التي بيننا وبين الترك لا محل لها هنا ولا يلتفت
اليها لان رجال دولة الترك قد عدلوا عن الاسلام بالسعي فيما
يفضي بها الى المضرة الفادحة فضلا عن كونهم ليسوا من الجنس
العربي فيا اخواننا الواجب علينا ان نعين دولتنا الفرنسوية الجنينة
بالرجال والاموال فانها اسبلت علينا الراحة والامن والعافية ونحمد
الله تعلى على ولايتها علينا وهذا وقت مجازاتها فلا نبرح ولا نقصر
فيما امرنا به بل نحن حاضرون عند طاعتها واقفون لدعوتها سامعون
متعرضون لقتال اعدائها حيثما كانوا ادعو لها ولجيوشها بالنصر
القريب والظفر العجيب والسلام من خادم الله وعباده
محمد الصغير بن الشيخ المختار صاحب زاوية اولاد جلال خديم السنة
والهبة الرحمانية رضى الله

(1) R .M.M , op, cit , 1914, p 226

نداء شيخ الطريقة الشاذلية في زاوية قصر البخاري (1) :

وصية السيد ميسوم عبد الرحمن بن الشيخ الميسوم
شيخ الطريقة الشاذلية في زاوية قصر البخاري

نصيحة لاخواننا الشاذليين

قال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر
واولوا امرنا هم الحكام الفرنسيون فيجب علينا طاعتهم والاخلاص
اليهم وعليه فاننا كلنا لدولتنا الفرنسوية بالقلب والقالب
وان سالتم ايها الاخوان عن مزاياها علينا فالجواب انها اصلحت
امورنا المادية والمعنوية فعمرت الارض الخالية واحيت البور
ووسعت نطاق الفلاحة والتجارة اللتين فيهما خير البلاد والعباد
وشيدت لنا المساجد وفتحت لنا المدارس وبنت لنا المستشفيات
وعلمتنا الصنائع ونظمت جميع امورنا واحترمت ديننا وعوائدنا
وجعلت لنا الامن على نفوسنا واموالنا وكان وطننا قبل
استيلاء دولتنا الفرنسوية العزيزة عليه غنيمة باردة بايدي
الاتراك يفعلون فيه ما يشاء. ومن الفظائع الكبرى كاكل اموال
الناس والسلب والنهب وقتل الابرياء والتعدي على الارامل
والايتام واحتقار اولياء الله وعدم احترام عوائد الخلق
واللعب بدين الاسلام وما يشبه ذلك من كبائر المفاسد اما
دولتنا الفرنسوية العزيزة فانها اكثرت علينا من احساناتها
ولها علينا نعم لا تحصى ويعجز القلم عن وصفها وحصرها وهذا
وقت مقابلة احسانها باحساننا ففي غير خفي عنكم ان الجنس
الالماني الفاسد قد اشهر الحرب عليها وعلى دول اخرى من حلفائها
مثل انقلتيرا وروسيا وغيرها ومراد المانيا بذلك انما ازالة الحق
والعدل من العالم وتبديلهما بالجور والاعتساف ومن الغريب
ان دولة تركيا التي هي الان في ايدي بعض الاوباش باعوا انفسهم

---

(1) R .M.M , op,cit , 1914, p 246

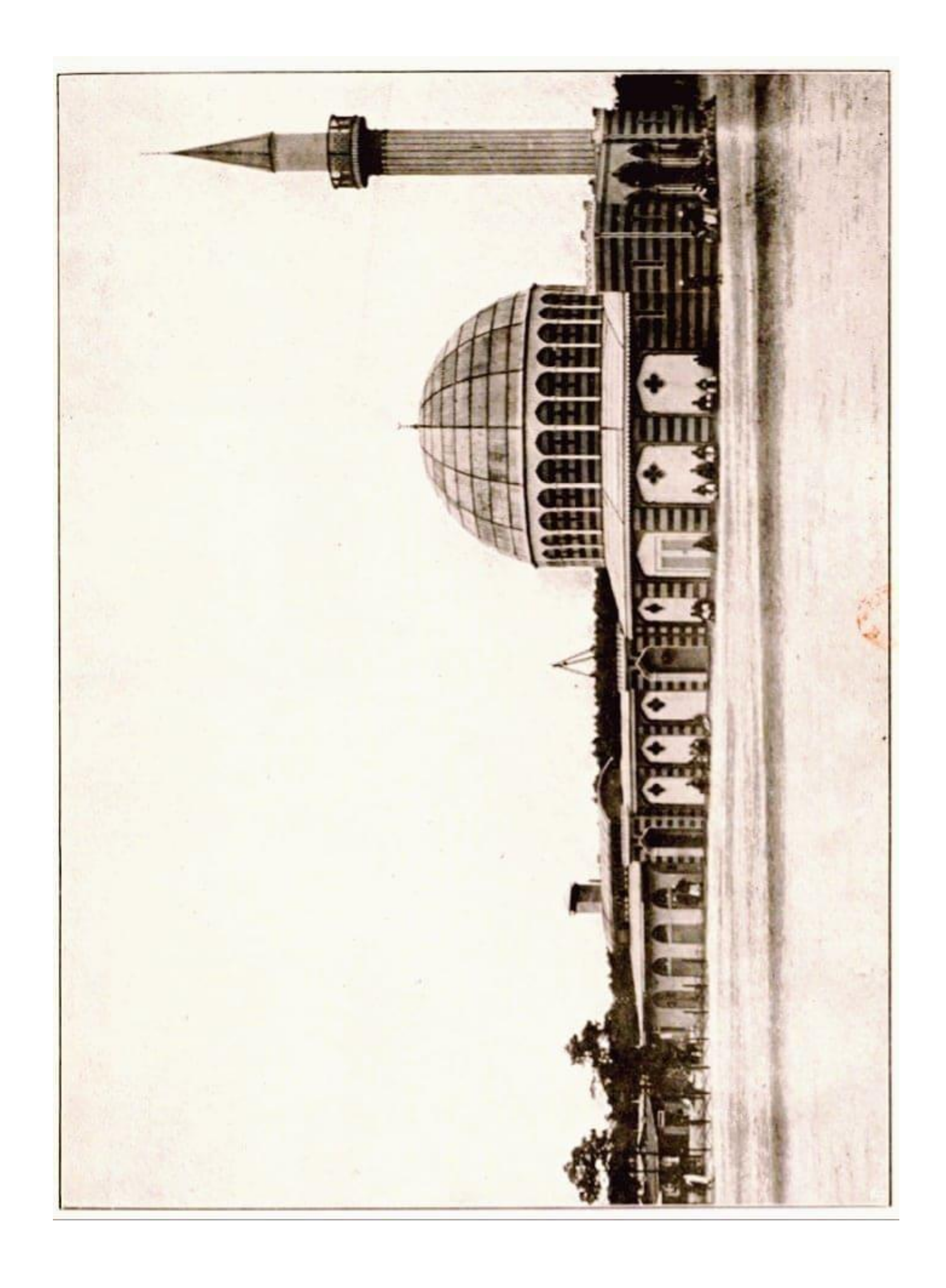
تابع (1):

بل المانيا قد تداخلت في الحرب لاعانة المانيا وهذا امر قد انكره
على الترك جميع المسلمين في سائر اقطار الدنيا والحقيقة
ان المانيا غريقة والمتسبب بالغريق غريق ايضا والظاهر ان تركيا
تغرق مع المانيا بلا ريب وتداخلها معها في الحرب لا يفيدها
الا الخسار والدمار والعياذ بالله . اما نحن مسلمون قطر الجزائر
عموما والشاذلية خصوصا فاننا قائمون على ساق الجد
في مساعدة دولتنا الفرنسوية المحبوبة وامدادها على اعدائها
فرجالنا واولادنا واموالنا ولا يفضل منا احد عن تبرعه في ذلك
فاننا كلنا متحزمون للذهاب الى اعداء دولتنا اينما كانوا
من دون توقف ولا شفقة . اللهم انصر دولتنا انصرا مبينا واجعل
لها فتحا قريبا واقهر اعداءها قهرا ودمرهم دمارا وهذه
وصيتي لكم ومن تبعنا فله اجر من الله والثواب والعكس
بالعكس والله يهدي من يشاء الى الصراط المستقيم والسلام
الميسوم عبد الرحمن بن الشيخ الميسوم شيخ الشاذلية
في زاوية قصر البخاري

(1) R .M.M , op,cit , 1914, p 247

الملحق رقم (13) :

المسجد الذي بنته ألمانيا خاص بالمسلمين [1]



(1) Lieutenant el hadj Abdallah , **L'islam dans l'armée française** (**guerre de 1914 –1915**) **Constantinople** , 1915 , p 35.

الملحق رقم (14):

مراسلة من الحاكم العام للجزائر "شارل جونار" إلى والي مدينة الجزائر حول فصل الدين عن الدولة (1):

Séparation des Eglises
et de l'Etat
Suppression des dépenses
du culte en 1908

Alger le 30 Novembre 1907

Le Gouverneur Général de l'Algérie
à Monsieur le Préfet d'Alger.

Aux termes de l'article 2 du décret du 27 Septembre 1907 réglementant les conditions d'application en Algérie des lois sur la Séparation des Eglises et de l'Etat, toutes les dépenses relatives à l'exercice du culte devront, à partir du 1er Janvier prochain, être supprimées des budgets, des départements et des communes.

Cette disposition est d'ordre général, mais le décret lui-même a apporté des dérogations à la règle qu'il édicte : c'est ainsi qu'il prévoit la concession de pensions ou d'allocations aux ministres du Culte. Cette question fera l'objet d'instructions ultérieures dès que le décret à intervenir sur les conditions dans lesquelles les pensions et allocations pourront être accordées, aura été rendu : elle doit donc être provisoirement réservée. Le décret maintient également les dépenses relatives à des services d'aumônerie et destinées à assurer le libre exercice des cultes dans les établissements publics tels que lycées, collèges, écoles, hospices, asiles et prisons.

D'autre part, l'article 14, § 8 du règlement dispose que les indemnités de logement incombant actuellement aux communes, à défaut de presbytère, par application de l'article 136 de la loi du 5 Avril 1884, resteront à leur charge pendant un délai de 5 ans dans les circonscriptions où des associations cultuelles se seront constituées dans l'année qui suit la publication du décret, mais qu'elles cesseront de plein droit même avant ce terme, soit en cas de dissolution de l'association, soit dans un délai d'un an, si aucune association ne s'est formée. Par conséquent les communes de plein exercice, mixtes et indigènes continueront à pourvoir comme par le passé, au moins jusqu'au 1er Octobre prochain et au maximum pour une durée de cinq ans, selon qu'il se constituera ou non des associations cultuelles, aux indemnités de logement des Ministres des trois cultes, catholique, protestant et israélite. Le règlement ne mentionne que les indemnités de logement, mais, par analogie, il y a lieu d'étendre la même solution aux frais

---

(1) A O M ,Département d'Alger ,2U1,instructions et circulaires (1907-1910)

تابع[1]:

aux frais de location des presbytères, l'indemnité de logement pouvant être fournie soit en nature, soit en espèces.

Enfin, d'après l'article 18, § 6, les sommes allouées pour réparations aux monuments classés ne doivent pas être considérées comme subventions au culte.

Sous réserve de ces dépenses, toute autre inscription de crédit aux budgets communaux pour le service des cultes serait illégale. En procédant au règlement des budgets communaux pour 1908, il vous appartient de rejeter du chapitre des dépenses toutes les sommes destinées au culte qui ne rentrent pas dans les catégories de dépenses réservées par le règlement et notamment les crédits inscrits soit pour indemnité de binage aux ministres du culte catholique soit pour indemnités de déplacement aux ministres du culte protestant, soit pour location d'églises. Je rappellerai à ce sujet que, quelle que soit sa situation financière, une commune ne saurait inscrire à son budget à titre de dépense facultative, des dépenses contraires aux lois.

Si des difficultés venaient à se produire au sujet de l'exécution de cette circulaire ou d'une façon générale à l'occasion de l'application du nouveau régime, vous voudrez bien m'en référer d'urgence et je me tiendrai à votre disposition pour vous donner toutes instructions utiles.

Le Gouverneur Général,
Signé : Jonnart.

Préfecture d'Alger
2e Bureau
N° 11409

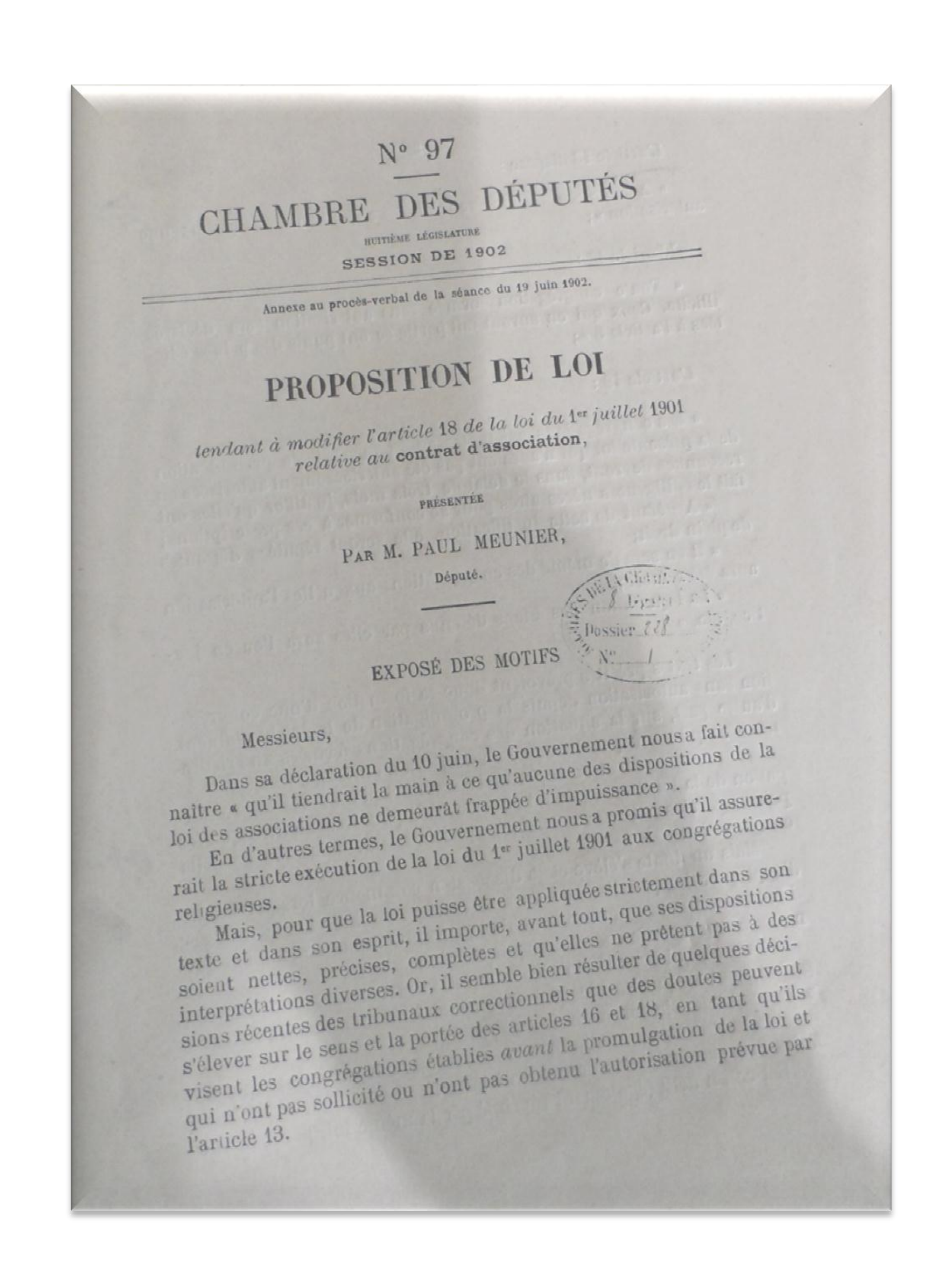
Pour copie conforme et notification à Messieurs les Sous-Préfets, Maires et Administrateurs du département d'Alger.

Alger le 3 Décembre 1907
P. le Préfet empêché,
Le Secrétaire Général,
J. Salvan[illegible]

(1) A O M ,Département d'Alger ,2U1,instructions et circulaires (1907-1910)

الملحق رقم (15):

القانون الخاص بالجمعيات في جويلية 1901م [1]



N° 97

CHAMBRE DES DÉPUTÉS

HUITIÈME LÉGISLATURE

SESSION DE 1902

Annexe au procès-verbal de la séance du 19 juin 1902.

PROPOSITION DE LOI

tendant à modifier l'article 18 *de la loi du* 1er *juillet* 1901 *relative au* contrat d'association,

PRÉSENTÉE

PAR M. PAUL MEUNIER,

Député.

EXPOSÉ DES MOTIFS

Messieurs,

Dans sa déclaration du 10 juin, le Gouvernement nous a fait connaître « qu'il tiendrait la main à ce qu'aucune des dispositions de la loi des associations ne demeurât frappée d'impuissance ».

En d'autres termes, le Gouvernement nous a promis qu'il assurerait la stricte exécution de la loi du 1er juillet 1901 aux congrégations religieuses.

Mais, pour que la loi puisse être appliquée strictement dans son texte et dans son esprit, il importe, avant tout, que ses dispositions soient nettes, précises, complètes et qu'elles ne prêtent pas à des interprétations diverses. Or, il semble bien résulter de quelques décisions récentes des tribunaux correctionnels que des doutes peuvent s'élever sur le sens et la portée des articles 16 et 18, en tant qu'ils visent les congrégations établies *avant* la promulgation de la loi et qui n'ont pas sollicité ou n'ont pas obtenu l'autorisation prévue par l'article 13.

(1) A.O.M , série C : C/7259//A

تابع[1] :

بنود القانون: من البند 13 الى 18.

— 2 —

L'article 13 dispose :

« Aucune congrégation religieuse ne peut se former sans une autorisation » ;

L'article 16 :

« Toute congrégation formée sans autorisation sera déclarée illicite. Ceux qui en auront fait partie seront punis des peines édictées à l'article 8 » ;

L'article 18 :

« Les congrégations existantes au moment de la promulgation de la présente loi qui n'auraient pas été antérieurement autorisées ou reconnues devront, dans le délai de trois mois, justifier qu'elles ont fait les diligences nécessaires pour se conformer à ces prescriptions ;

« A défaut de cette justification, elle seront réputées dissoutes de plein droit ;

« Il en sera de même des congrégations auxquelles l'autorisation aura été refusée ;

« La liquidation des biens détenus par elles aura lieu en justice, etc. »

Les textes précités prévoient donc la formation d'une congrégation sans autorisation depuis la promulgation de la loi et statuent, d'autre part, sur la situation des congrégations formées antérieurement et qui n'ont pas demandé l'autorisation en temps utile.

Si une congrégation se forme sans autorisation après la promulgation de la loi, tout le monde est d'accord pour reconnaître que les peines portées à l'article 8 sont applicables aux membres de cette congrégation.

Mais un doute s'élève et la discussion commence lorsqu'il s'agit d'appliquer les pénalités de l'article 8 aux membres des congrégations qui existaient au moment de la promulgation de la loi et qui ne se sont pas conformées à ses prescriptions.

Ceux-ci, qui avant la loi des associations formaient une congrégation, sont-ils punissables pour avoir ultérieurement continué leurs œuvres et leur vie commune ?

C'est un délit (nous sommes tous d'accord sur ce point) que de former une congrégation sans autorisation.

Est-ce un délit (également réprimé par la même loi, par le même

(1) Ibid

تابع :

توضيحات للبنود السابقة من مضمون القانون (1)

— 3 — N° 97

texte) que d'avoir continué d'exister et d'être toujours congrégation, sans s'être conformé aux prescriptions de l'article 18?

Telle est la grave question qu'il faut poser, en ce moment, et qu'il importe de résoudre sans délai.

La question est d'autant plus grave qu'elle touche précisément et tout particulièrement à la plus fameuse de toutes les congrégations, à la Société de Jésus.

On sait que les jésuites se sont, *en apparence*, soumis à la loi. Ils se sont dispersés. Ils ont quitté les locaux qu'ils occupaient en commun. Mais, en réalité — personne ne l'ignore, — ils n'ont pas cessé de faire partie de la congrégation internationale, dont le siège principal est à l'étranger. Ils se sont réfugiés dans les paroisses des villes, et ils continuent à y exercer — avec la tolérance ou la complicité des évêques — le ministère du culte, à prêcher, à confesser, à donner les sacrements, etc. Bref, leurs agissements sont les mêmes et leur influence est aussi dangereuse qu'auparavant.

Avec raison, le Gouvernement précédent a pensé qu'il convenait de les rappeler au respect de la loi; et des poursuites ont été engagées à Saint-Étienne, à Saint-Ouen, à Reims, à Troyes, contre des jésuites et contre d'autres congréganistes.

Tous les prévenus viennent d'être acquittés par les tribunaux correctionnels.

Les tribunaux ont décidé que les articles 13 et 16 de la loi de juillet 1901 n'avaient édicté des peines que contre les membres des congrégations qui se formeraient *après* la promulgation de la loi; qu'au contraire l'article 18 renfermait les prescriptions relatives aux congrégations existantes au moment de la promulgation de la loi et que ce dernier article était dépourvu de toute sanction pénale.

Il résulte de cette jurisprudence que les membres de ces congrégations, que les jésuites notamment, pourront impunément continuer leur œuvre en France sans s'exposer à aucune pénalité.

Telle n'a pas été certainement l'intention du législateur de 1901.

Telle n'est pas, je le crois, l'interprétation rationnelle et exacte de l'article 18.

Mais il suffit qu'un doute s'élève sur ce point pour qu'il soit indispensable — ce nous semble — de compléter la loi.

Nous avons donc l'honneur de soumettre à la Chambre la disposition suivante :

تابع :

(1) Ibid.

يمنع نشاط أي جمعية الا بترخيص من وزير الديانات [1]

— 4 —

PROPOSITION DE LOI

Article unique.

Ajouter à l'article 18 de la loi du 1er juillet 1901 relative aux contrat d'association, un paragraphe ainsi conçu :

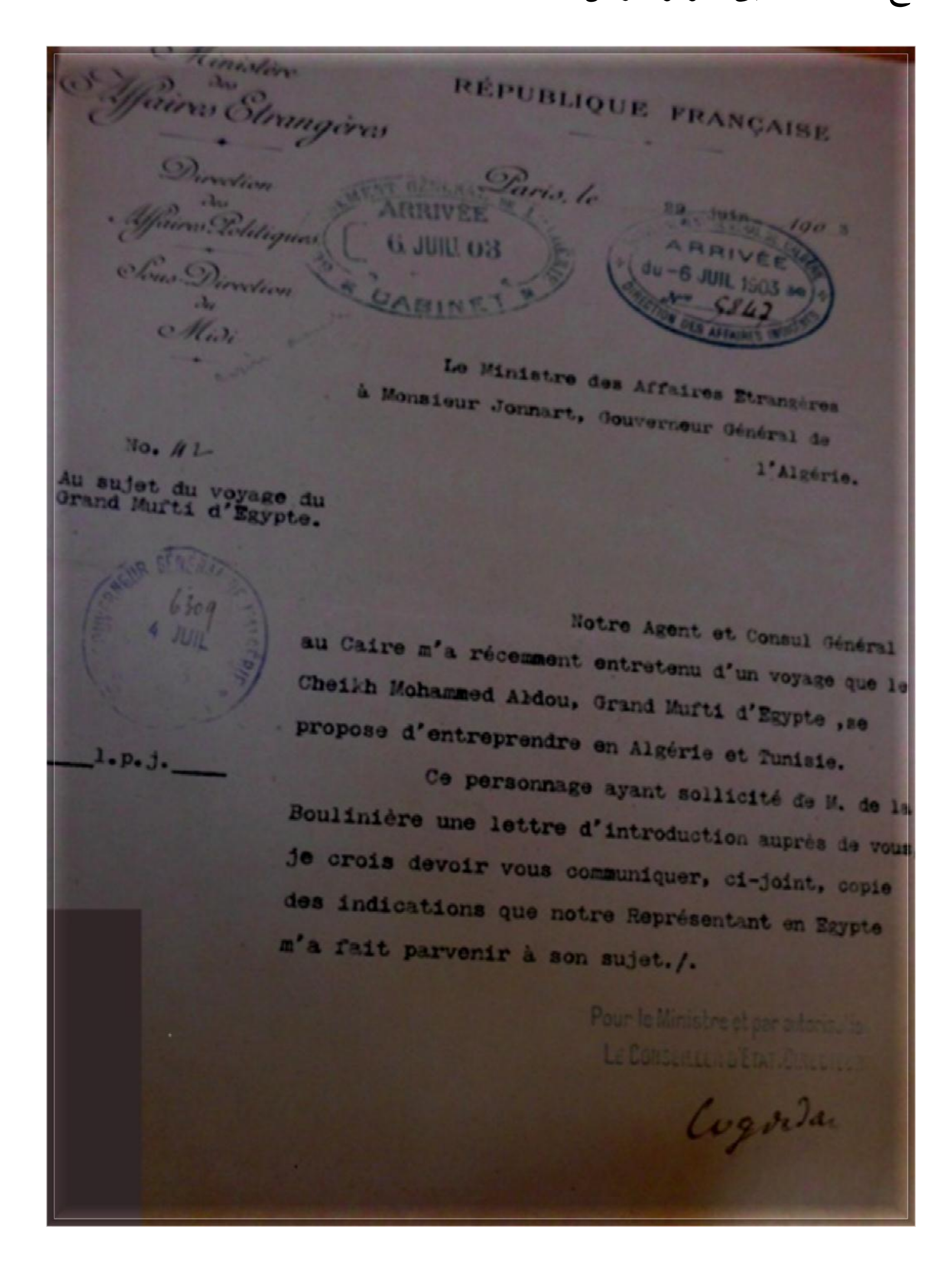
« Les membres des congrégations visées par le présent article ne pourront désormais exercer le ministère du Culte, ni faire aucun acte de ce ministère, ni entrer à aucun titre, dans le clergé paroissial, sans l'autorisation expresse du Ministre des Cultes, et à charge par eux de justifier préalablement qu'ils ne sont plus rattachés par aucun lien à ces congrégations.

« En aucun cas, la sécularisation d'un membre d'une congrégation non autorisée ne pourra s'effectuer dans le département où se trouvait l'établissement dont il faisait partie.

« Les infractions aux dispositions qui précèdent seront punies des peines édictées par l'article 8, paragraphe 2. »

(1) Ibid.

الملحق رقم(16) : رسالة من وزير الشؤون الخارجية إلى الحاكم العام "شارل جونار"حول زيارة "الشيخ محمد عبده" إلى الجزائر وتونس(1) :



Ministère des Affaires Etrangères

Direction des Affaires Politiques

Sous-Direction du Midi

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

Paris, le 29 Juin 1903

ARRIVÉE 6 JUIL. 03 CABINET

ARRIVÉE du 6 JUIL. 1903 N° 5843 DIRECTION DES AFFAIRES INDIGÈNES

Le Ministre des Affaires Etrangères
à Monsieur Jonnart, Gouverneur Général de l'Algérie.

No. 41

Au sujet du voyage du Grand Mufti d'Egypte.

GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE 6309 4 JUIL

Notre Agent et Consul Général au Caire m'a récemment entretenu d'un voyage que le Cheikh Mohammed Abdou, Grand Mufti d'Egypte, se propose d'entreprendre en Algérie et Tunisie.

1.p.j.

Ce personnage ayant sollicité de M. de la Boulinière une lettre d'introduction auprès de vous, je crois devoir vous communiquer, ci-joint, copie des indications que notre Représentant en Egypte m'a fait parvenir à son sujet./.

Pour le Ministre et par autorisation,
Le Conseiller d'Etat Directeur

Cogordan

(1) A.0.M, série F : 1F6.

الملحق رقم (17):

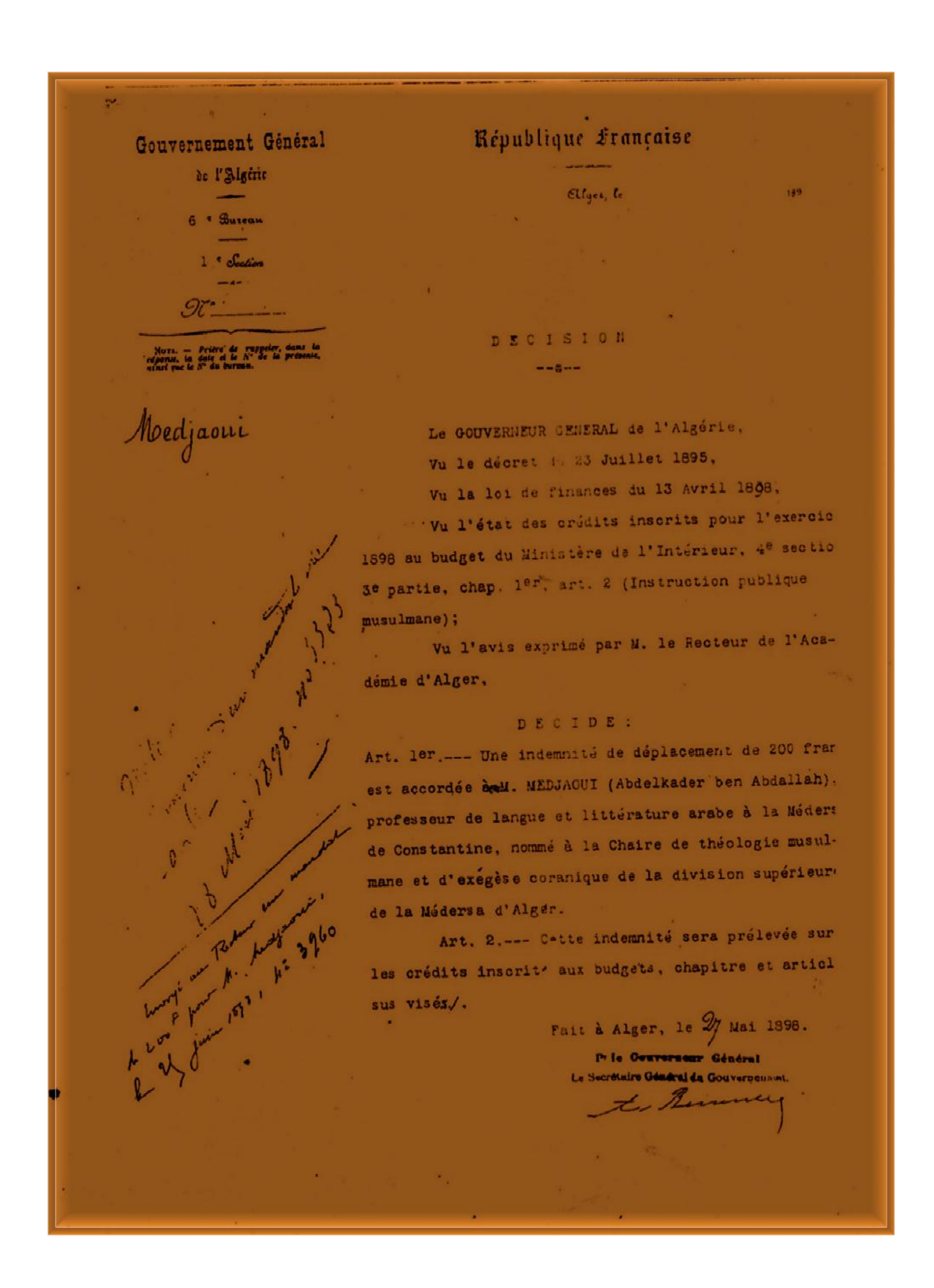
افتتاح مدرسة تلمسان في 06ماي 1905م من طرف الحاكم العام "شارل جونار".[1]



(1) JanierCharles,**le medersas Algériennes**, **de 1850 a 1960**, P13

الملحق رقم(18):

قرار تنصيب الشيخ عبد القادر المجاوي مدرسا بمدرسة الجزائر[1]



Gouvernement Général de l'Algérie

6e Bureau

1re Section

N°

Nota. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le N° de la présente, ainsi que le N° du bureau.

Medjaoui

République Française

Alger, le 189

DECISION

Le GOUVERNEUR GENERAL de l'Algérie,

Vu le décret du 23 Juillet 1895,

Vu la loi de finances du 13 Avril 1898,

Vu l'état des crédits inscrits pour l'exercic 1898 au budget du Ministère de l'Intérieur, 4e sectio 3e partie, chap. 1er, art. 2 (Instruction publique musulmane);

Vu l'avis exprimé par M. le Recteur de l'Académie d'Alger,

DECIDE :

Art. 1er.--- Une indemnité de déplacement de 200 frar est accordée à M. MEDJAOUI (Abdelkader ben Abdallah), professeur de langue et littérature arabe à la Méders de Constantine, nommé à la Chaire de théologie musulmane et d'exégèse coranique de la division supérieur de la Médersa d'Alger.

Art. 2.--- Cette indemnité sera prélevée sur les crédits inscrits aux budgets, chapitre et articl sus visés./.

Fait à Alger, le 27 Mai 1898.

Pr le Gouverneur Général
Le Secrétaire Général du Gouvernement.

---

(1) A,N,F,14,H44, , personnel a vérifier

الملحق رقم :(19):

مقرر ترقية الشيخ عبد القادر المجاوي(1).

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'Algérie

INTÉRIEUR et AFFAIRES INDIGÈNES

1er Bureau

N° 1636

NOTA. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le N° de la présente, ainsi que le N° du Bureau.

Médersas

République Française

Alger, le 11 Mars 190.

Arrêté.

Le gouverneur général de l'algérie,
Vu le décret du 28 juillet 1895,
Vu l'arrêté du 1er août 1895,

Arrête :

Article 1er – M. "Medjaoui" (abdelkader ben abdullah), professeur de 4e classe de théologie musulmane et d'exégèse coranique à la Division supérieure de la medersa d'alger, est nommé à la 3e classe de son grade.

Article 2. – Il jouira en cette qualité d'un traitement annuel de 3000 francs qui courra à partir de ce jour.

Fait à alger, le 11 Mars 1901.

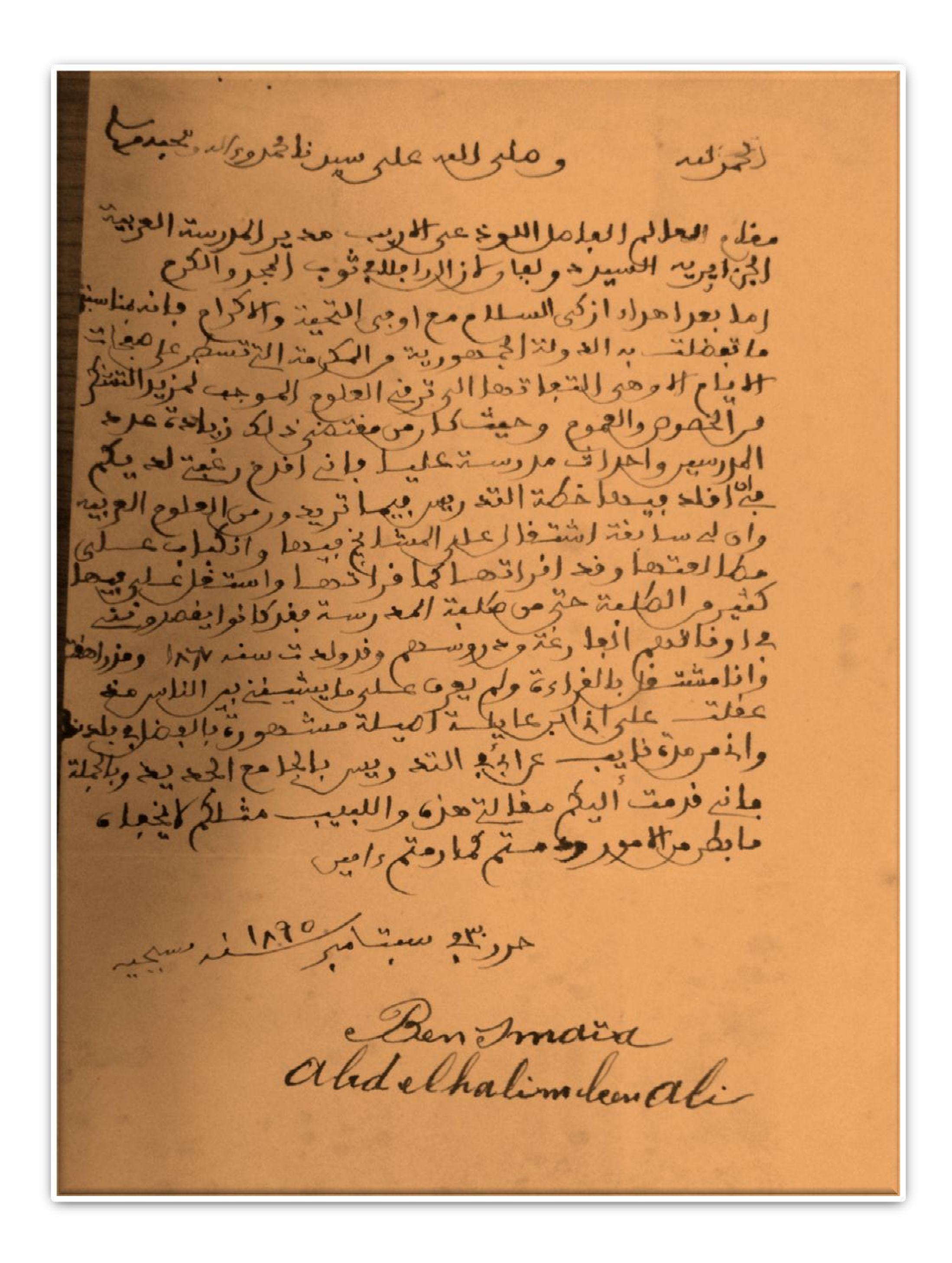
Le gouverneur général,
P. LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL
Le Secrétaire Général du Gouvernement,
[illegible]

---

(1) A, N, F, 14, H44, personnel a vérifié.

الملحق رقم (20) :

اقتراح خطة تدريس للعلوم العربية من طرف الشيخ بن سماية في المدارس العليا[1] :



الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مقام العالم العامل اللوذعي الاريب مدير المدرسة العربية الجزائرية السيد [illegible] ولا زال رافلا في ثوب المجد والكرم

أما بعد اهداء ازكى السلام مع اوفى التحية والاكرام فانه بمناسبة ما تفضلت به الدولة الجمهورية من المكرمة التي تسطر على صفحات الايام وهي التفاتها الى ترقي العلوم الموجب لمزيد الشكر من الخصوص والعموم وحيث كان من مقتضى ذلك زيادة عدد المدرسين واحداث مدرسة عليا فاني افرغ رغبة لديكم في ان اقلد فيها خطة التدريس فيما تريدون من العلوم العربية وان لي سابقة اشتغال على المشايخ فيها واكباب على مطالعتها وقد اقرأتها كما قرأتها واشتغل علي فيها كثير من الطلبة حتى من طلبة المدرسة فقد كانوا يقصدونني [illegible] وقد ولدت سنة 1267 [illegible] وانا مشتغل بالقراءة ولم يعرف علي ما يشينني بين الناس [illegible] على اني من عائلة اصيلة مشهورة بالفضل ببلدنا [illegible] نائب [illegible] التدريس بالجامع الجديد وبالجملة فاني قدمت اليكم مقالتي هذه والمطلوب [illegible] ما يظهر من الامور ودمتم كما رمتم دائمين

حرر في 30 سبتمبر 1895 [illegible]

Ben Smaïa
Abdelhalim ben Ali

---

(1) A,N,F, GGA, 14H 44 , personnel a vérifier.


البيبلوغرافيا

قائمة المصادر و المراجع:

أولا : المصادر:

1/ الأرشيف :

أ/ الأرشيف الوطني التونسي :

1.**A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 13,** La livraison des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1896-1898.** Note (circulaire) de monsieur le consul de France à Tunis aux monsieurs les contrôles civiles et responsables des annexes, rédiger en 14 novembre 1896, n° 4634.

2. **A.N.T, Série: A, Carton: 276, dossier: 2/1,**des passeports pour les Algériens à migrer vers la Syrie **1885-1948.** Correspondance de ministre des affaires étrangères au Résident Général de France à Tunis, objet : signalement des passeports des ressortissants français musulmans à remplacer par la photographie, Paris le 1ère avril 1901.

3.**A ,N,T, 276 bis , dossier 6,3**, indigènes algériens arrêtés en tunisie de retour de la Mecque dépêche du gouverneur général « Charles Lutaud » du 17/12/1912.

4.**A.N.T, série E,** carton , 550/30/15 Dossier n : 110 , p 02 **.**

ب/ الأرشيف الفرنسي ما وراء البحار (أكس - أون بروفانس) :(**A.O.M**)

Série C :

série C.A//7259/C

série F : 1F6

Font du gouvernement générale de l'Algerie :

Série H :

1. AOM,GGA,16H/86,l'expression est du docteur latharaz-viollet dans un rapport du 24 juillet 1896.
2. AOM,GGA,16H/88, courrier du préfet d'Oran du 10 mai 1906 au gouverneur général.
3. AOM, 9H 101 : Emigration en Tunisie surveillance des voyageurs 1887 - 1892 .
4. AOM,GGA,16H/84,circulaire, n 21,du 04 juin 1883.
5. AOM , GGA, 10H/54, « note de mon voyage à la Mecque », 23 juin 1914, Ahmed ben Cherif.
6. AOM,GGA,9H/105, immigrations en Syrie, demandes des autorisations à ottomane (1911-1914).

Département d'Alger :

Série U :

5 . 2U1,instructions et circulaires (1907-1910)

6 . 2U9 :muftis et muddaras ; feuilles signalétiques individuelles,1894-1907 .

7 . 2U18: Bibliothèque des mosquées 1897-1932 Catalogues ouvrages (1898-1900)

8. BOMIOM/ 1747/1 /culte musulman Microfilm interne.

ج/ الأرشيف الوطني الفرنسي:

1. A,N,F,14,H44, , personnel a vérifier.
2. A N F , département d'Alger,2U/1, surveillance commencement central, convocations, renseignements,(1901-1918).
3. ANF,81F 834, fonds ministériels, pèlerinage de la Mecque (1894- 1902) .
4. A,N,F , 16H14, Affaires Religieuses, père de Foucauld , béni Abbés (1901- 1904).

2/ الكتب المنشورة :

أ/ باللغة العربية :

1. إدارة الولاية الجزائرية ، **قانون حج البيت** ، مطبعة فونطانة و شركاؤه ، زقاق دورليان ، العدد 29 ، الجزائر1885 .

2. الإبراهيمي محمد البشير ، **في قلب المعركة**، جمع وتعليق أبو القاسم سعد الله ، دار الأمة ، الجزائر، 2007.

3. أرسلان شكيب ، **الرحلة الحجازية المسماة : الارتسامات اللطاف في خاطر الحاج الى أقدس مطاف** ، صححها وعلق عليها : حسن السماحي سويدان ، دار النوادر ، ط1، 2007.

4. بفايفر سيمون ، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر** ، تقديم وتعريب أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974.

5. الحفناوي أبو القاسم ، **تعريف الخلف برجال السلف** ، ج 2 ، موفم للنشر ، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 1991.

6. خوجة حمدان ، **المرآة** ، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري ، ط2، وزارة الثقافة ، 2007.

7. ابن الخوجة محمد بن مصطفى ، **إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني في الإسلام** ، طبع بمطبعة بيير فونتانة في الجزائر سنة 1319 هـ / 1902 .

8. خير الدين محمد ، **مذكرات الشيخ خير الدين** ، ج 1، ط2 ، مؤسسة الضحى ، الجزائر ، 2002.

9. الراشدي ابن سحنون ، **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني** ، تحقيق وتعليق المهدي البوعبدلي ، ط1 ، مطبعة البعث ، قسنطينة ، 1973..

10. الزياني محمد بن يوسف ، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران،** تح : المهدي البوعبدلي ، عالم المعرفة ، الجزائر ، 2013.

11. المجاوي عبد القادر ، عمر بن بريهمات ، **المرصاد في مسائل الاقتصاد** ، تحقيق : عبد الرزاق بلعباس ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2014.

ب/ باللغة الفرنسية:

1. Beaulieu Lèvoy , L' **Algérie et la Tunisie** , paris ,1897 .
2. Bequet Louis, **Répertoire du droit administratif** , T01 , paris , 1882.
3. Ben habilles(Cherif),**l'Algérie vue par un indigène**, édition imprimerie orientale Fontana , Alger,1914 .
4. Bernard(p),**Les écoles d'indigènes devant l'opinion publique** ,extrait du bulletin de l'académie de l'enseignement des indigènes d'Alger, Alger, 1897
5. Bernard Victor , **Indicateur général de l'Algérie ou description géographique et. historique de toutes les localités comprise dans ses trois provinces** , tipographie Rastide , 3éme éd ,Alger, 1867
6. Bulletin de l'enseignement des indigène de l'Académie d'Alger (1893 – 1941) ,n°13. Alger , A, Jourdan, Algerie .
7. Hanotaux et le tourneau ,**la Kabylie et les coutumes kabyles ,**Ed, Augustin challamel, Editeur Librairie Algérienne , et colonial 2éme Ed, paris ,1893.
8. Jonnart (Charles),**exposé de la situation générale de l'Algérie** ,Imprimerie du gouvernement générale ,Alger,1906
9. Jean Mélia, **l'Algérie et la guerre 1914-1918,** 4éme éd, librairie Plon paris,1918.

10 .Santayra , **l'législation de l'Algérie , lois , ordonnance , décrets et arrêtés par ordre alphabétique avec notices , tables analytique et chronologique , et cartes administratives et judiciaires** , paris , 1878 ,

11. Richard (Charles), **De L'esprit de législations musulmane** ,Alger ,1849

12.Rinn (Louis)-**Note sur L'instructions publique musulmane en Algérie**, Alger .1882 .

- **Marabouts et khouans , étude sur l'islam en Algérie**, Adolphe Jourdan, libraire-éditeur , paris, 1884 .

ثانيا / المراجع :

أ/ باللغة العربية :

1 -أحمد أمين ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، منشورات مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1979.

2 -أحمد فتحي سليمان، **بلد فرعون** ، الرواق للنشر والتوزيع ، د.ت.

3 - آجيرون ، (شارل روبير) ، **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية ، مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس** . تر . محمد العربي ولد خليفة ، ثالة ، الجزائر ، 2004 .

4 - احدادن زهير ، **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

5 - أحمد فتحي سليمان، **بلد فرعون** ، الرواق للنشر والتوزيع ، د.ت.

6 - ادوارد سعيد ، **الاستشراق** ، تر : محمد عناني ، ط ،01، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2006

7 - الأشرف مصطفى ، **الأمة والمجتمع** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983

8- باعزيز بن عمر ، **من ذكرياتي عن الإمامين الرئيسيين عبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي**، ط2، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008 .

9- بلاح بشير ، **التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية (1962 - 1998)، جذورها والعوامل المؤثرة فيها** ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، 2017.

10- بلغيث محمد الأمين ، **تاريخ الجزائر المعاصر – دراسات ووثائق - ط2**، دار بن كثير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2007.

11- بوشامة كمال ، **الجزائر أرض عقيدة وثقافة** ، ترجمة محمد المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007، ص 155 .

12 - بن قينة عمر ، **المشكلة الثقافية في الجزائر، التفاعلات والنتائج**، دار أسامة للنشر الأردن، ط1.

13 - البوعبدلي المهدي ، **جوانب من الحياة الثقافية بالجزائر في العهد العثماني(10 -13) ، (الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي)** ، جمع و إعداد عبد الرحمان دويب ط1 ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2013.

14- بوعزيز يحي :

- **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري** ، د.ط ، دار البصائر ، د.ت ، ص 159.

- **سياسة تسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1954**

ديوان المطبوعات الجامعية 2007 .

15 - بوهند خالد ، **النخب الجزائرية ، دراسة تاريخية واجتماعية (1892 -1942)** ، د.ط ، دار القدس العربي ، وهران ، 2015 .

16 - بوضرساية بوعزة ، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 _ 1930) وانعكاساتها على المغرب العربي،** د ط ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر .2010 .

17 - نور الدين ثنيو ، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، لبنان ، 2015 .

18 - محمد الهادي الحسني، **نجوم ورجوم** ، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2012.

19 - عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر الحديثة** ، ترجمة فيصل عباس ، دار الحداثة ، بيروت ، ط2

20 -الجندي أنور: **الفكر و الثقافة المعاصرة في شمال إفريقيا** ، القاهرة ، الدار القومية ، 1965.

21 - الجندي خالد ، **شخصية الإمام محمد بن عبد الوهاب بين الباحثين والدارسين** .دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، 2015.

22 - الجابري محمد صالح ، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس(1900 - 1962)**، ط1، الدار العربية للكتاب، تونس ، 1983.

23 - الجيلالي عبد الرحمان ، **تاريخ الجزائر العام** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، دار الثقافة ، بيروت لبنان 1982.

24 - حمو محمد عيسى ، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا**، ج1، د.ط، 1974.

25 - الحويك الياس طنوس اللبناني، **تاريخ نابليون الأول**، ج 1، مكتبة زيدان بالقجالة ، القاهرة ، د.ت.

26 - خرفي صالح :

- **رحاب المغرب العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985.

-**عمر بن قدور الجزائري** ، ط1، م . و.ك ، الجزائر، 1984 .

- **صفحات من الجزائر، دراسات ومقالات من 1962 -1972**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1973.

-**محمد السعيد الزاهري** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

28 - الخطيب أحمد :

- **حزب الشعب الجزائري** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.

- **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، م،و،ك ، الجزائر ، 1985.

29 -خيثر عبد النور و آخرون ، **منطلقات و أسس الحركة الوطنية (1830 -1954)** ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954 ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007.

29 - دبوز محمد علي ، **نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة** ، ج1، المطبعة التعاونية ، 1965.

30 - الزبير سيف الإسلام ، **تاريخ الصحافة في الجزائر** ، ج1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1971.

31 - زوزو عبد الحميد ، **الثقافة و التعليمان الحر والرسمي في العهد الفرنسي** ، دار هومة ، الجزائر ، 2017.

32 - زوزو عبد الحميد ، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830 -1962)**، م،و،ك، الجزائر، 2007.

33 - ساحل عبد الحميد ، **عمر بن قدور الجزائري (رائد الصحافة الإصلاحية في الجزائر)**، د.ط ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار ، الجزائر ، 2014.

34 - البشير بن الحاج عثمان الشريف ، **أضواء على تاريخ تونس الحديث 1881 -1924،** دار بوسلامة للطباعة والنشر و التوزيع، تونس، 1981.

35 - ساطع الحصري ، **ماهي القومية** ، د.ط ، دار العلم لملايين بيروت ، د.تا .

36 - سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي (1830 -1954)** ، ج4 ، ج5، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1998.

37 - سعد الله أبو القاسم ، **تاريخ الجزائر الثقافي(1954 -1962)**، ج9، دار البصائر ، الجزائر ، 2009.

38 - سعيدوني ناصر الدين :

- **دراسات في الملكية العقارية** ، م، و، ك، الجزائر، 1986 .
- **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792 - 1830)** ، ط2 ، م، و، ك، الجزائر ، 1985 .
- **ورقات جزائرية** ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط1، 2000.
- **من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الاسلامي**، ط2، دار البصائر ، الجزائر ، 2014.

39 - سماتي محفوظ ، **الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها** ، ترجمة محمد الصغير بناني ، منشورات دحلب ، 2007 .

40 - سلام الصادق ، **فرنسا و مسلموها قرن من السياسة الإسلامية 1895 _ 2005** ترجمة : زهيدة درويش جبور ، ط1، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث (كلمة) ، 2012 .

41 - شارف رقية ، **الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18م وبداية القرن 19م ، دراسة تحليلية نقدية** ، دار الملكية للطبع والنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر، 2007.

42 - الشناوي عبد العزيز محمد ، **صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي أواخر القرن 18م**، مطبعة دار الكتب، مصر، 1971.

43 - الشوابكة أحمد فهد ، **حركة الجامعة الاسلامية** ، ط1، مكتبة المنار ، عمان.

44 - شويتام أرزقي ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره** ، ط1، دار الكتاب للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2011.

45 -صاري جيلالي ، **بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850 -1950)** ، ترجمة عمر المعراجي ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007 .

47 - طالبي عمار ،**آثار ابن باديس** ، ج1، ط 3، الشركة الجزائرية الحاج عبد القادر بوداود ، الجزائر ، 1997.

48 - طالبي عمار ، **ابن باديس حياته وأثاره** ، ج 1 ، دار اليقظة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1388 هـ / 1986 م .

49 - قنان جمال ، **التعليم الأهلي في الجزائر (1830 – 1914)** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2007 .

50 - قنان جمال ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر. 1994.

51 - محمد الخضر حسين وآخرون ، **خمس رحلات الى الجزائر (1904 -1932)** ، ط1، دار السويدي للنشر والتوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004.

52 - فتحي حسين عامر ، **تاريخ الصحافة العربية** ، المطبعة العربية للنشر والتوزيع ، 2014

53 - فيلالي مختار الطاهر، **نشأة المرابطين والطرق الصوفية وأثرها في الجزائر خلال العهد العثماني** ، ط1، دار الفن القرافيكي للطباعة والنشر ، باتنة ، الجزائر ، 1976.

54 - بن قدور عمر ، **سائق السعادة** ، جمعية المعارف الثقافية ، تغزوت ، الوادي، الجزائر ، 2002.

55 - عويس عبد الحليم عبد الفتاح محمد ، **أثر دعوة محمد بن عبد الوهاب في الفكر الاسلامي الإصلاحي بالجزائر** ، دار الصحوة للنشر ، 1986.

56 - عبد العزيز سعد ، **نظام الحالة المدنية في الجزائر** ، ط2 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 1995 .

57 - العجيلي التليلي :

- **الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881 -1939)** ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس ، د . ت .

-**المعهد الإسلامي وجامع باريس**، السياسة الإسلامية لفرنسا اللائيكية (1920 -1939)كلية الآداب والفنون بمنوبة، ط01، تونس، 2016.

- صدى حركة الجامعة الاسلامية في المغرب العربي1876 - 1918، ط1، دار الجنوب للنشر، تونس ، 2010.

58 - زينب عبد العزيز، **حملة المنافقين الفرنسيين** ،(د. م . ن)، 1998.

59 - عمارة محمد ، **الأعمال الكاملة للإمام الشيخ محمد عبده** ، ج1 ، دار الشروق .

60 - عمامرة تركي رابح ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الاسلامي والتربية في الجزائر** ، ط 04، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

61 - إسماعيل العربي ، **الصحراء الكبرى وشواطئها** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1983.

62 - لورنس هنري و آخرون ، **الحملة الفرنسية في مصر** ، بونابرت والإسلام ، ترجمة بشير السباعي ، ط1، سينا للنشر ، القاهرة ، مصر، 1995.

63 - لونيسي ابراهيم ، **بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**،د.ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2013 .

64 - مجموعة من المؤلفين ، **الشيخ محمد البشير الإبراهيمي بأقلام معاصريه** ، ط2، دار الأمة ، الجزائر ، 2012.

65 - المدني أحمد توفيق ، **حياة كفاح (مذكرات) في تونس 1905 – 1925** ، ج1، د.ط ، ش.و .ن. ت ، الجزائر ، 1976 .

66 - مراد علي ، **الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925 إلى 1940 ، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي** ، ترجمة محمد يحياتن ، دار الحكمة الجزائر ، 2007 .

67 - مرو محمد ، **الجزائر تعود لمحمد** ، المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992.

68 - المقداد محمود ، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا** ، الكويت، 1998.

69 - مريوش أحمد ، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،

70 - مزهود الصادق ، **تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني** ،ط2، د.ب،ن،ت، الجزائر ،2012 .

71 - مساعدي سكينة ، **أخواتنا المسلمات أو أسطورة تحرير المرأة الجزائرية بتحضرها وتبشيرها تمجيدا للغزو وإيديولوجية الاستعمار في الجزائر المحتلة** ، ت: حضرية يوسفي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 2012.

72 - مساعدي سكينة ، **روائيات الاستعمار والمرأة المستعمرة في الجزائر، مساهمة في دراسة للأدب الاستعماري بالجزائر في النصف الأول من القرن العشرين**، ت: نادية الأزرق بن جدة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.

73 - ممدوح حسين ، **مدخل الى تاريخ حركة التنصير**، ط1، دار عمار، عمان، 1995.

74 - مهديد ابراهيم ، **القطاع الوهراني مابين 1850 -1919، دراسة حول المجتمع الجزائري ، الثقافة والهوية الوطنية** ، منشورات دار الأديب ،وهران ، 2006.

75 - مهديد إبراهيم ، **المثقفون الجزائريون في عمالة وهران خلال الحقبة الكولونيالية الأولى 1850 – 1912** ، منشورات الأديب ، الجزائر ، 2006 .

76 - مواعدة محمد ، **محمد الخضر حسين، حياته وآثاره**، ط2، الدار الحسينية للكتاب ، دمشق، سوريا، 1992.

77 - مياسي إبراهيم ، **مقاربات في تاريخ الجزائر (1830 - 1962)** ، د.ط ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر ،2007 .

78 - الميلي محمد ، عبد الله شريط ، **الجزائر في مرآة التاريخ** ، ط1، مكتبة البعث ، قسنطينة ، 1965.

79 - ناصر محمد ، **الصحف العربية الجزائرية (1847 -1939)** ، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1980.

80 - بن نبي مالك ، **مذكرات شاهد للقرن**، إشراف مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق، ط2 ، 1984.

81 - نويهض عادل :

- **الأعمال الخاصة بالجزائر، البشير الإبراهيمي عظيم من الجزائر**، دار الأبحاث ، الجزائر ، 2012.

- **المقالة الصحفية الجزائرية ، نشأتها تطورها أعلامها (1903 - 1931)** ، ج1 ، ج 2، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية ،2007 .

82 - هلال عمار ، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830 -1962)**، د،م،ج، الجزائر، 1993

83 - هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني** ، دار هومة ، الجزائر ، 2000.

84 - هيرولد كريستوفر ، **بونابرت في مصر**، تر: فؤاد أندراوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

85 - يسلي مقران ، **الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل (1920 -1945)** ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، 2012.

ب/ باللغة الفرنسية :

1.Agéron (ch,r), **les algériens musulmans et la France** tome 01 , p.u.f,paris,1968 .

2.Alazard France et autres , **Histoire et historiens de l'Algérie (1830-1930)** , paris , s.d .

3.Brosselard (Charles) , **les khouan et la constitution des ordres religieuse musulmans** , Alger imp. , Bourget,1989.

4.Bent Henri , **l'état civil en Algérie** , préface de louis milliot. Alger, 1937.

5.Carret (j), **le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie**, imprimerie officielle, Alger,1959

6.Collot **(**Claude**) , les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962),éd c.n.r.s. ,**o.p.u **,**Algérie**,**1987

7.Déjeux jean, **dictionnaire des auteures maghrébins de la langue française** ,Karthala éditions , paris, 1984

8.Dominique tabutin **, Mortalité infantile et juvénile en Algérie** , travaux et documents , cahier N°77, p.u.f, 1976.

9.Escande Laurent**, le pèlerinage a la Mecque des Algérien pendant la domination Française** ,Mémoire de Provence , 1992

10.Goldzeiguer (Rey) , **le royaume arabe : la politique algérienne de Napoléon III,1861-1871**, p.u.f , 2014

11.Gorré (G), **sur les traces de Charles de Foucauld**, nouvelliste Lyon , 1936.

12.Janier Charles, **les medersas Algériennes , de 1850 a 1960**.

13.Laynard ,M **, Notice sur la propriété foncière en Algérie** , Girault , imprimeur photo graveur ,Alger 1900.

14. Minerville (de pinson) , **dictionnaire de la législation algérienne**(1830-1853) t01

15.jacques frèmeux, **les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête**, édition Denoël , France,1993 .

16.Simian (marcel),**les confréries islamique en Algérie ,tidjania**. Alger,1910 .
17.Peyronnet , **Livre d'or des officiers des affaires indigènes** , tome o2 ,Imp. Algérienne , Alger , 1930.
18.Faucon (N), **Livre d'or de l'Algerie histoire, militaire, administrative, événements et faits principausc biographies des hommes. De 1830 -1889** ,To 1 **.**
19.Repeticci(ch),**l'Algérie chrétienne(1830-1930),esquisse historique**, librairie notre dame.
20.Jalila sbai, **la politique musulmane de la France, un projet chrétien pour islam** ? 1911-1954,CNRS, 2018.
21.Turin (Yvonne) , **Affrontements culturels dans L'Algérie coloniale** , **écoles médecines religion**. (1830-1880) , Maspero , paris ,1971.
.

ثالثا / المقالات:

أ/ باللغة العربية:

1. الإبراهيمي محمد البشير ، "ونعود الى فصل الحكومة عن الدين"، **جريدة البصائر** ، العدد 105، 10 ربيع الثاني 1369ه/30جانفي 1950.
2. بل ألفرد ، "محمد بن شنب ، فقيد العلم"، تر: عائشة حمار، **مجلة الثقافة** ، الجزائر ، العدد 53، سبتمبر - أكتوبر 1979.
3. بلغيث محمد الأمين ، " الإسلام الطرقي " وصدمة الظاهرة الاستعمارية بالجزائر ترجمة و دراسة وثيقة أصلية نموذجية " ، **مجلة عصور** ، العدد 03 ، مكتبة الرشاد للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، جوان 2003 ، ص 126.
4. بوعزيز يحي ، "الدور الديني والسياسي للطرق الصوفية بالجزائر" ، **مجلة الحضارة الاسلامية** ، العدد 02، جامعة وهران ، 1996.

5. بوشنافي محمد ، "علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني(10 - 13ه/16 -19م)"، **مجلة عصور الجديدة** ، العدد16 -17، جامعة وهران ، 2014 -2015.

6. بورغدة رمضان ، "جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة مابين 1830-1892 "، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية** ، العدد الرابع ، جامعة محمد صغير ببسكرة ، جانفي 2009 .

7. حماني أحمد ،" دور الأفغاني في يقظة الشرق ونهضة المسلمين" ، **الثقافة** ، العدد 38، الجزائر، أفريل – ماي 1977، ص 99.

8. بن باديس عبد الحميد ، "ماذا في الجنوب ، أنديجينا جديدة بعد 108 سنوات" ، **البصائر** ، العدد 13 ، ماي 1938،

10. تورين ايفون ، "المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة " تلخيص وترجمة بوعمران الشيخ ، **مجلة الأصالة** ، العدد 06، 1972، ص 121.

11. عماد حاتم ،" الثقافة العربية في ظل الاستعمار"، **مجلة الثقافة** ، العدد 70، أوت 1982، ص 73.

12. حاجي فريد ،" الطمس الثقافي في الجزائر ، والتأصيل لرموز الفرنسية " ، **مجلة آفاق و أفكار** ، العدد 08، جامعة الجزائر-2 - ، 2016.

13. سعد الله أبو القاسم ، " خطبة ابن الموهوب عند توليه الفتوى بقسنطينة سنة 1908 " **مجلة الثقافة** ، العدد 84، (نوفمبر – ديسمبر) 1984، الجزائر .

14. سعيدوني ناصر الدين ، " الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر " ، **مجلة الأصالة** ، أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي العدد 89 / 90 ، وزارة الشؤون الدينية . الجزائر 1981.

15. خير الدين شترة ، إسهامات العلماء الجزائريين بالمهجر من أواخر القرن19مالى منتصف القرن 20م"المشرق العربي أنموذجا "، **الحوار الفكري**، العدد 12، ديسمبر 2016م ، جامعة أحمد دراية أدرار.

16. شترة خير الدين ، أضواء على النضال الصحفي للشيخ عمر راسم ، **مجلة الحقيقة** ، العدد 32، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2015.

17. شترة خير الدين ، الأثر الحضاري لجامع الزيتونة على النخبة الجزائرية، **مجلة الحقيقة** ، العدد 14، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2009.

18. بن أبي شنب سعد الدين ، " النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة" العدد الأول ، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الجزائر ، السنة الأولى ، 1964، ص62.

19. صابر محي الدين ، "محمد البشير الإبراهيمي والدعوة القومية " ، **مجلة الثقافة** ، العدد 87، ماي - جوان، 1985، الجزائر ، ص 109.

20. صاري أحمد ، "الجديد عن زيارة محمد عبده إلى الجزائر و قسنطينة " ، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية** ، العدد 01 كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ، مارس 2003 .

21. طيبي غماري ، "الدولة والمؤسسة الوقفية ، مناقشة لعلاقة السياسي بالديني من خلال الوقف"، **مجلة الناصرية** ،العدد 07 ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، جوان 2016.

22. عبيد مصطفى ، "القضاء بالجزائر في العهد العثماني "، **عصور الجديدة** ، العدد 11 - 12، 2013 -2014.

23. عطلاوي عبد الرزاق ، "المنهج الإصلاحي في فكر الشيخ بن يوسف أطفيش"القطب"، من خلال رحلاته العلمية و أرائه الفكرية، **الحوار المتوسطي**، العدد 01، مارس 2018.

24. فارس كعوان ، "القاضي بن باديس القسنطيني(1820 - 1890)، وموقفه من قضايا عصره، **دورية كان التاريخية** ، العدد العشرون، جويلية 2013.

25. محمد السعيد قاصري، "الحاج علي بوطالب المعسكري ودوره في التحالف العثماني - الألماني - المغربي ضد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا"، **مجلة عصور** ، المجلد 11، العدد 2، مخبر البحث التاريخي ، جامعة وهران 01، الجزائر.

26. محمد السعيد قاصري "موقع المسجد في المشروع الاستعماري (1830 -1900) ، "**مجلة المعيار** " ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ،العدد 10 ، 2005 .

27. محمد السعيد قاصري ، "أبو حامد العربي المشرفي الجزائري وتراثه المخطوط بالمغرب الأقصى" ، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية** ، المجلد 22، العدد 2، الجزائر.

28. محمد القورصو ، " إشكالية انتشار الصحافة المغاربية والمشرقية في الجزائر مابين (1920 -1954)، **مجلة أفكار وآفاق**، الجزائر، العدد 03، جانفي – جوان 2012.

29. مسدور فارس ، كمال منصوري ، "التجربة الجزائرية 1954 في ادارة الأوقاف " ، **مجلة أوقاف** ، 2006 .

30. العيد مسعود ، حركة التعليم في الجزائر ، **مجلة سيرتا** ، العدد 3 ، 1980 ، ص 67.

31. مهديد ابراهيم ، "مقاربة حول النخب والمثقفين الجزائريين خلال الحقبة الكولونيالية الأولى" ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، العدد 15 -16، مارس 2017.

32. مهديد ابراهيم ، " النخبة التلمسانية ودورها الثقافي والسياسي والاجتماعي من نهاية الى نهاية الحرب العالمية الأولى" ، **آفاق وأفكار**، الجزائر، العدد 03، 2012.

33. مناصرية يوسف ، "علاقة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بأقطار المشرق العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، جامعة باتنة ، العدد14، جوان 2006.

34. مناصرية يوسف ، الشيخ صالح الشريف المفكر الاسلامي" ، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين ،الجزائر، العدد 01، 2002

35. مياسي ابراهيم ، "المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م محاولة اجتثاث جذور الشعب الجزائري "، **مجلة المعيار**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة ،العدد 10، 2005 .

36. ناصر محمد ، «عمر راسم المصلح الثائر » ، **مجلة الثقافة**" العدد 34 ، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ، الجزائر، سبتمبر1976.

37. بن قدور عمر:

- " الجزائر والصحافة العربية" ، **جريدة الأخبار**، 11 جويلية 1908.

- " الخدمة العسكرية و الرفض الأخير"**المشير**، العدد 32 سبتمبر1911.

-"بئس القول قول الأفاكين، **المشير**، العدد21،28 ماي1911.

- "الفاروق بعد حول" ، **الفاروق** ، العدد51 ، 16 مارس1914 .

38. المدني أحمد توفيق ، "بين لجج الهواجس" ، **الفاروق** ، العدد 91 ، 16 ديسمبر 1914.

39. د. ت ، " مصاب الجزائر" ، **مجلة المغرب** ، الرباط ، العدد 07 ، فبراير 1933.

40. قبايلي هواري ، "سياسة فرنسا الدينية في الجزائر 1894 -1939 تأطير فريضة الحج أنموذجا " ، **المجلة الجزائرية للمخطوطات** ، العدد 12، جويلية 2015، ص 264.

41. هلال عمار ، "العلماء الجزائريون في فاس بين القرنين العاشر والعشرين الميلاديين(4/14ه)، **مجلة الدراسات التاريخية** ، العدد 09، الجزائر ، 1995.

42. هلايلي حنيفي ، " المستعربون الفرنسيون في مدرسة تلمسان الرسمية مابين 1850 - 1962 دراسة في المسارات و التوجهات الاستعمارية و الاستشراقية " ، **مجلة الحوار المتوسطي** ، العدد 41، ديسمبر 2017.

43. يسلي مقران ، "الثقافة والاستعمار، تجربة الجزائر في العهد الكولونيالية" ، **مجلة تمثلات** ، المجلد 01، العدد 01، جامعة مولود معمري ، 2015

ب/ باللغة الفرنسية :

1. Aumerat(m), « La propriété urbaine a Alger» , **R. A** ,vol11,1897.
2. Aumerat (m) , « le bureau de bienfaisance musulman », **R.A** Vol 43, 1899 .
3. Ben Siam Mohamed , « jours d’épreuve» , **Akhbar**, n° 13762 dimanche 30 Aout 1914.
4. Chantier Luc « pèlerinage sous la troisième république » , **revue cahier de la méditerranée** ,n° 78 .2009 .
5. Joly Alexandre:
   -"saint et légendes de l 'islam " ,**R .A**, volume 57, 1913.

- "étude sur les chadouliyas ,**R.A**, vol 50 , année 1906, p 335-336

6.Kateb Kamel , « Les séparations scolaires dans L'Algérie coloniale », **Insaniyat**, n° 25-26, Juillet - décembre 2004 .

7.Merad Ali , la formation de la presse musulmane en Algerie(1919-11939),**IBLA** ,n°105,1er trimestre,1964.

رابعا / الرسائل الجامعية :

أ/ باللغة العربية :

1. إبراهيمي نادية ، **الوقف وعلاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري**، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة الجزائر، 1995.
2. الحاج موسى بن عمر، القضايا الوطنية والعربية الاسلامية في منظور أعلام ميزاب،(1902-1962)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2007 -2008.
3. حيمر صالح ، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 -1930)**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و علم الآثار، (مرقونة) ، جامعة باتنة ، 2013 - 2014 .
4. العكروت خميلي ، **جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين (1909 -1956)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2009 -2016.
5. سعيدي مزيان ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ، ومواقف السكان منها (1871 - 1914**) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2008 - 2009 .

6. رغداء محمّد أديب زيدان، **قضايا الإصلاح والنهضة عند محب الدين الخطيب (1339ه - 1969م)**، رسالة ماجستير في الدراسات الاسلامية ، كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الاسلامية ، بيروت ، لبنان، 1427ه/2006م.

7. طرشون نادية ، **المهاجرون الجزائريون في بلاد الشام دوافع هجرتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ومساهماتهم الفكرية 1830 - 1914**، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة وهران ، 2008، ص 190.

8. بن عدة عبد المجيد ، **مظاهر الإصلاح الديني و الاجتماعي و التربوي من خلال جهود الرواد المصلحين (1900 -1925)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و العاصر (1991 -1992) قسم التاريخ ، جامعة الجزائر.

9. فشار عطاء الله ، **النخبة الجزائرية ، جذورها -تطورها -اتجاهاتها ، 1914 - 1954** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، (مرقونة) جامعة الجزائر ، 2008 -2009.

10. فلاحي رابح ، **جامع الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر(1908 -1954)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة قسنطينة ، 2007 -2008 .

11. فايد بشير ، **قضايا العرب والمسلمين في أثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير "شكيب أرسلان" دراسة تاريخية وفكرية مقارنة** ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة قسنطينة. 2010 -2011.

12. قرين مولود ، **عمر بن قدور الجزائري واهتماماته بالقضايا العربية والإسلامية (1886 -1932)**، رسالة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، 2011 - 2012.

13. قلفاط عبد الباسط ، **سياسة الاحتلال اتجاه القضاء الإسلامي في الجزائر 1830 - 1842** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر 2007/ 2008 .

14. لعمامري عقيلة ، **العلامة الشيخ عبد القادر المجاوي من رواد الحركة الإصلاحية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي ، جامعة الجزائر ، 2006/2005..

15.بن لباد الغالي ، **الزوايا في الغرب الجزائري ، التيجانية والعلوية والقادرية ، دراسة انثروبولوجية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الأنثربولوجيا ، جامعة تلمسان ، 2008 -2009.

16.دهاش الصادق ، **مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين** 1876 – 1959 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، 2008 -2009 .

17. مخفي مختار ، **العلماء والسلطة بالجزائر خلال العهد العثماني** ، ماجستير التاريخ الحديث ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة معسكر ، 2011 - 2012.

18. مطبقاني مازن صلاح حامد ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية(1931 - 1939)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1983 - 1985.

19. وعلي محمد الطاهر ، **التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 الى 1904** ، دراسة تحليلية تاريخية ، رسالة ماجستير في علوم التربية، معهد علم النفس التربية، 1988 - 1989.

20. يسلي مقران ، **الحركة الدينية والإصلاحية في منطقة القبائل 1920 -1945** ، مذكرة ماجستير ، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 1991

ب/ باللغة الفرنسية :

1. **Azzedine Ainouche, l’administration française et l’organisation officielle du culte musulman en Algerie coloniale1830-1907, Aix Marseille 03, 1987 .**
2. Renaud Terme , **la perception de l’islam par les élites française (1830- 1914),(1)** thèse de doctorat en histoire moderne et contemporaine , université Bordeaux Montagne , 2016,
3. Terras, jean. **Essai sur les bien habous en Algérie et en tunisie, étude de législation colonial,** thèse pour le doctorat, faculté de droit université de Lyon ,1899 .

خامسا/ الملتقيات الوطنية :

1. بوعشة كمال ، "المشاريع الممهدة لإنشاء سجلات الحالة المدنية في الجزائر حتى سنة 1882"، **أشغال الملتقى الوطني الموسوم : الاحتلال الفرنسي للجزائر ، جريمة الألقاب المشينة** ، ط1، المعارف للطباعة ، 2017.

2. بن عدة عبد المجيد ، دعوة عبد القادر المجاوي إلى نهضة أصيلة و عصرية ، **أعمال ملتقى وطني بتلمسان حول الشيخ عبد القادر المجاوي ، أيام 02 -03 محرم 1433ه / الموافق ل 27 -28 نوفمبر 2011م** ، منشورات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .

3. فارح رشيد ، " التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام و التمييز" ، **أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية** ، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 16 - 17مارس2005 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر2007.

4. معماش النوي ، "مقاومة المجتمع الجزائري لسياسة التجنس الفرنسية" ، **المقاومة الجزائرية عبر العصور ، ملتقى وطني 11 -12ديسمبر 2012**، المتحف العمومي الوطني ، سطيف .

الجرائد :

1. Benkeddada (M) , cheikh Abdelkader el-Medjaoui(1848-1914) ,un défenseur acharné de l'identité Algérienne ,**Horizons** , dimanche 22 octobre 2017 ,N 6246 , p 24.

2.écho d'Alger « le pèlerinage a la Mecque » , 24 octobre 1913

المواقع الالكترونية :

1.مصطفى الستيتي ، "**عندما منع الاحتلال الفرنسي الجزائريين و التونسيين من الحج**"، www.ottomanarchives,info

2.مولود عويمر ، **العلامة عبد القادر المجاوي التلمساني الجزائري** ، المكتبة الجزائرية الشاملة , WWW.SHAMELA.DZ.NET

3.خالد النجار ، **عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحية في الجزائر (1940/1889)**، شبكة الألوكة ، www.alukah.net

المعاجم والموسوعات :

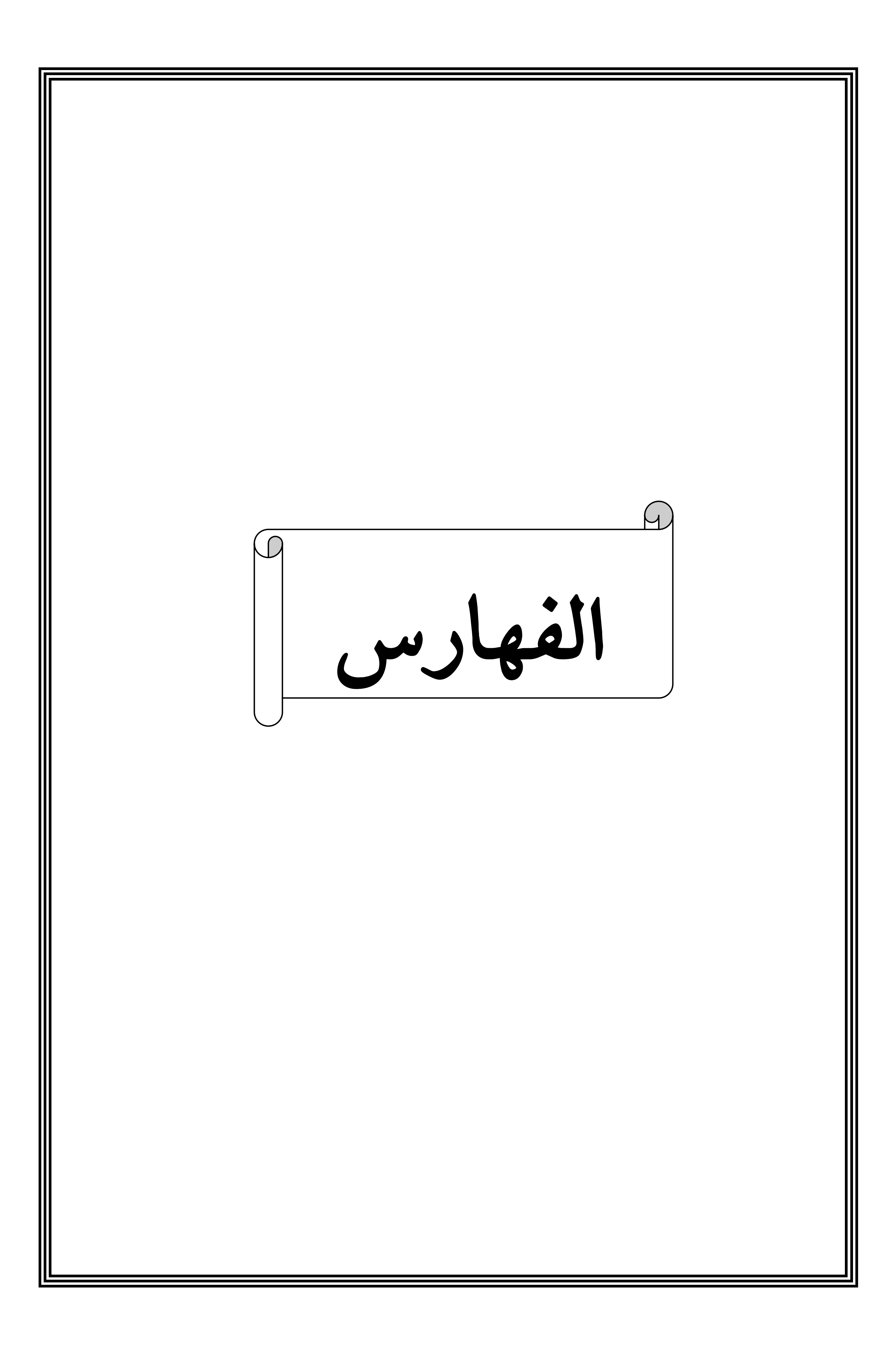
1.علي الرضا الحسيني، **موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، الرحلات للإمام محمد الخضر حسين،** ط1، دار النوادر، سوريا ، 2010.

2.أبو عمران الشيخ وآخرون ، **معجم مشاهير المغاربة** ، ط2، منشورات دحلب ، الجزائر ، 2000، ص199.

3. مجموعة باحثين ، **معجم أعلام الاباضية ،** ج2، ط1، منشورات عالم المعرفة ،الجزائر، 2008

4. نويهض عادل ، **معجم أعلام الجزائر ، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر** ، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر ، لبنان ، 1980.

5,Acheur cheurfi, **petite encyclopédie de l'Algérie** , Alger , éd .Dalimen , 2012,vol 01, p 867


الفهارس

فهرس الأعلام :

– أ –

–ب–

–ت–

فهرس الأماكن :

فهرس الموضوعات :...الصفحة :

الفصل التمهيدي : تحديد العلاقات : الإسلام ، فرنسا ، الجزائر